شارح منح الجليال

على العالامة خليل

لِتَاج الْحُقِّقِيْنَ وَاللَّهُ قِقِيْنَ الْمُلْشُنْجُ مِحَمَّاعِلَيْشَ

مَعَ تعليقات مِن سَهِلِ مَعِ الْجَليل للِمُؤلِث

الجزوالتيادس

اراله کو اللب من والنشد والنونيدي جميع الحقوق محفوظة للناشر الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م

تبيعت (- حَانَ حَرَيك . شَادِعَ عَبُ د النَّور المان (حَالَث، ٢٧٣١٥ - ٢٧٣٤٨٠ . مَت .بَ ١١/٧٠٦١ فَكِر البَان (بَرَقيًا، فكسي - شاكس ١١٣٩٢ فكر

بنسط إلله الوفز الحيث م

(باب)

في بيان أحكام احاطة الدين بمال المدين والتفليس الاعم والتفليس الاخس

عياض معنى الفلس العدم مأخوذ من فلوس النحاس ، أي سار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ، ثم استعمل في عدم المال مطلقاً يقال أفلس بفتح الهمز واللام الرجل فيو مفلس . وفي الذخيرة الفلس من الفلوس النحاس كأنه لم يترك له شيء يتصرف فيه إلا التافه من ماله . وفي المقدمات الفلس العدم والتفليس الاعم قيام غرماء آلمدين عليه ، والتفليس الاخص حكم الحاكم بخلع المدين من ماله لفرمائه . والمفلس بفتح الفاء واللام مثقلاً بلمنى الاعم من قام عليه غرماؤه ، وبالمنى الاخص الحكوم عليه بخلع ماله لفرمائه . والمفلس بسكون الفاء وكسر اللام من لا مال له .

(فوائد)

الاولى: في المقدمات قال الله تعالى فويا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين كه ٢٨٢ البقسرة ، وقال فو من بعد وصية يوصي بها أو دين كه ١٢ النساء ، فدلتا على جواز التداين إذا تداين في غير سرف ولا فساد ، وهو يرى أن ذمته تفي بما يدان به ، ثم قال وقد استماذ رسول الله عليه من المدين فقال اللهم اني أعرذ بك من المأثم والمفرم ، وقد أكثر من ذلك فقيل له تكثر منه فقال ان الرجل اذا كثر عليه الدين حدث فكذب وأوعد فأشلف . وقال ان الدين هم بالليل وفل بالنهار . وقال عمر بن الخطاب رضي الله

تعسسالي عنه أياكم والدين فان أوله ثم وآخره حرب ، روي بفتح الراء وسكونها أي نزاع .

الثانية : ذكر في المقدمات آثاراً عن رسول الله عليه في التشديد في الدين ثم قسال محتمل أنها فيمن تداين في سرف أو فساد ، أو وهو يعلم أن ذمته لا تفي بما يدان به لقصد الخلاف مال غيره وقد ورد من أخذ أموال الناس وهو يريد اللافها أتلف الله ، ويحتمل أن ذلك من النبي عليه قبل فرض الزكاة ونزول آية الفيء والحس.

الثالثة : في المقدمات من تداين في غير سرف ولا فساد عالما بأن ذمته تفي به ففلبه الدين وعجز عن أدائه حق توفي فعلي الإمام أن يوفيه من بيت المال أو من سهم الغارمين من الزكاة أو من الصدقات كلها ان رأى ذلك على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه الذي رأى أن جعل الزكاة كلها في صنف واحد مجز . وقد قبل لا تجوز توفية دين ميت من الزكاة فيؤديه الإمام من الفيء.

الرابعة : فيها أيضا يجب على كل من عليه دين وعجز عن أدائه الوصية بادائه عنه الحان أوجبي به وترك وفاؤه فلا يحبس عن الجنة ، وعلى الإمام وفاؤه فان لم بوفه فهو للسؤول عنه . وفي التمهيد في شرح الحديث السابع عشر ليحيى بن سعيد فالدين الذي يحبس به صاحبه عن الجنة والله اعلم هو الذي ترك وفاؤه ولم يوص به ، أو قدر على أدائه ولم يؤده ، واما من أدان في حتى واجب ولم يؤده ، واما من أدان في حتى واجب لفاقته وعسره ولم يترك وفاؤه فان الله تعالى لا يحبسه به عن الجنة لأنه فرض على السلطان أن يؤدية عنه من الصدقات أو من سهم الغارمين أو من الفيء الراجع على المسلمين والله اعلم . وفي الذخيرة الاحاديث الواردة في الحبس عن الجنة في الدين منسوخة بما فرضه الله تعالى على السلطان من قضاء دين الميت المعسر وكان ذلك قبل فتح الفتوحات .

الخامسة : فيها أيضًا قد كان الحسم من الذي على في اول الاسلام بيع المدين فيماعليه من الدن على ما كان عليه من الاقتداء بشرائع من قبله فيالم ينزل عليه فيه شيء ، وذكر

لِلْغَرِيمِ ؛ مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ ٱلدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُعِهِ،

قصصا في ذلك ثم قال نسخ الله تعالى ما كان من حكم رسول الله على بقوله تعالى ﴿وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ﴾ .

(الغريم) بفتح الغين المعجمة أي رب الدين واحداً أو متعدداً ففعيل اما بمنى فاعل باعتبار الدفع منه ابتداء ، أو بمنى مفعول باعتبار الدفع السه انتهاء ، ويطلق على المدين أيضاً فيكون بالعكس . في الصحاح الفريم الذي عليه الدين يقال خسد من غريم السوء ماسح بالنون وقد يكون الغريم أيضاً الذي له الدين قال كثير :

قضی کل ذی دین فوفی غریب وعزة مطول معنی غریب

(منع) بسكون النون مصدر منع بفتحها مضاف لفعوله (من) أي مدين أو المدين الني (أحاط) أي ساوى أو زاد (الدين) بفتح الدال أو المؤجل ولو ببعيد كا في المدونة ، وصلة أحاط (باله) بكسر اللام أي المدين فلرب الدين منعه (من تبرعه) أي المدين بصدقة أو هبة أو عتن أو تحبيس أو نحوها وهو معنوع منها من الشارع أيضاً. قال في المدون ولا يجوز له عتنى ولا صدقة ولا هبة إذا أحاط الدين باله ولها في كتاب العتنى، وفي المقدمات فأما قبل التفليس فلا يجوز له إتلاف شيء من مساله بغير عوض فيا لا يلزمه منا لم تجر العادة بفعله من هبة أو صدقة أو عتنى أو ما أشبه ذلك لا مسالزمه من نوف في الجيم ونفسه ، ولا ما جرت العادة به من كسرة لسائل وأضحية ونفقة عيدين دون سؤف في الجيم .

وقال ابن رشد في سماع عيسى من الرضاع إن علم أن ما عليه من الديون يغترق ما بيده من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شيء من المعروف ، هذا معنى قول مالك درص، في المدونة وغيرها ، وبه قال ابن القاسم ا ه ، وبهذا قرر و ح ، كلام المصنف فقال يعنى إن من أحاط الدين بهالة معنوع من التبرع ، ومراده قبل تفليسه ، وأما بعده فإنه معنوع من التصرف المالي . وما ذكره المصنف من هنا إلى قوله وفلس من الأحكام التي لمن أحاط

الدين بياله فعلها وعدمه فمراده بها قبل تفليسه ا ه . وفي رسم البيوع من شعساع أصبخ ما فصه سمعت ابن القاسم يقول في رجل عليه دين عبط بياله أو بعضه فتحمل بحيالة وهو يعلم أنه مستفرق أنه لا يسعه ذلك فيا بينه وبين الله تعالى ، والجالة أيضاً عند عبد الملك مفسوخة لا تجوز ورآما من ناحية الصدقة .

ابن رشد قوله في الذي أحاط الدين ببعض ماله حالته لا تجوز معناه إذا كانت حالته التي تحمل بها لا يحملها ما فضل من ماله على الدين الذي عليه . وأما إن كان يحملها الذي يفضل من ماله بعد ما عليه من المدين فهي جائزة في الحكم سائفة في فعلها اه . البناني لمن أحاط الدين بهاله ثلاث حالات الأولى قبل التفليس ، ففي المقدمات فأما قبل التفليس فلا يجوز له إتلاف شيء إلى آخر ما تقدم ، وفيها أيضا ومن أحاط الدين بهاله فلا تجوز له همة ولا عتق ولا إقرار بدين لمن يتهم عليه ، ويجوز بيعه وابتياعه له همة ولا صدقة ولا عتق ولا إقرار بدين لمن يتهم عليه ، ويجوز بيعه وابتياعه ما لم يحجر عليه ، وإلى هذه الإشارة بقوله للغريم منسع من أحاط الدين بهاله من تبرعه النع .

الحالة الثانية: تفليس حام وهو قيام الفرماء. ففي المقدمات وسعد التفليس الذي يمنع قبول إقراره هو أن يقوم عليه غرماؤه فيسجنوه أو يقوموا عليه فيستتر عنهم فسلا يجدونه . همد ويحولون بيئه وبين التصرف في ماله بالبيع والشراء والأخذ والعطاء إلا أن لا يكون لواحد منهم بيئة فإقراره جائز لمن أقر له إذا كان في عملس واحسد قريبا بعضه من بعض ا ه ، وإلى هذه الإشارة بقوله وفلس حضر أو غاب النع .

الحالة الثالثة: تفليس خاص وهو خلع ماله لفرمائه ، فإن ابن رشد لما ذكر أن الفريم إذا المكنهم من ماله فاقتسموه ثم تداين من آخرين قليس للأولين دخول فيا بيدم كتفليس السلطان . قال هذا حد التفليس الذي يمنع من دخول من قلسه على من عامله بعسد التفليس ا ه ، ذكر ذلك في المعدمات وذكر الحالتين الأخيرتين في البيان أيضا . وقال ابن عرقة التفليس الحاص حكم الحاكم مخلع كل ماله لفرمائه لعجزه عن قضاء ما عليه فيخرج

بحكم النع خلع مالة باستحقاق عينه موجبه دخول منع دين سابق عليه على لاحق بمعاملة بعده ، والأعم قيام ذي دين على مدين ليس لة ما يغى به ، رواه عمد قائلاً بريد وحالوا بينه وبين عاله والبيع والشراء موجبه منع دخول إقرار المدين على متقدم دينه ، وإلى هذه عرفة التفليس إلى أعم وأخص غير مسلم ولم أر لغيره ، فان عنى قول ابن رشد حين ذكر أن الفريم إذا مكنها من ماله فاقتسموه ثم تداين فليس للأولين دخول فيا بيده إلا أن يكون فيه فضل ربح كتفليس السلطان ، هذا حد التفليس المانع دخول من فلسه على من عامله بعد ذلك ، وحد التفليس المانع قبول إقراره قيام غرمائه عليه فيسجنونه أو قيامهم فيستتر منهم ، فابن رشد لم يعبر عنها بالأعم والأخص ، وأيضا حده الأخص غير مطابق لحده ، ابن رشد لأن ابن رشد لم يعده بحكم الحاكم بخلع كل مالة بل حده بقسمة مطابق لحده ، ابن رشد لأن ابن رشد لم يحده بحكم الحاكم بخلع كل مالة بل حده بقسمة المال إذ هو المانع من دخول الأولين بدليل أنه إذا فضلت فضلة دخاوا فيها . وقد قال خديده اختلف بعاذا يكون مفلسا فقيل بالمشاورة فيه وقيل برفعه القاضي وقيل وحسه المخصة اله .

وقال أير الحسن في قولها وأما رهنه وقضاؤه بعض غرمائه دون بعض فجائز ما لم يهلس ، اختلف بعاذا يكون مفلسا على ثلاثة أقوال عيسى عن ابن الفاسم إذا تشاوروا في تفليسه فلا يجوز قضاؤه . وأصبخ جائز وإن تشاوروا ها لم يفلسوه . الشيخ ونسب الكتاب قولان بالقيام من قوله ما لم يقم عند قيام الأولين وبحبسه من قوله إذا رفعوه للسلطان حق حبسوه فهذا وجه التفليس . وقال أبو الحسن أيضا وأما إقراره بالدين لمن يتهم عليه وبيعه وابتياعه فذلك كله جائز عند مالك وابن القاسم درهي ما لم يتشاوروا في تفليسه أو ما لم يفلس عند اصبخ اه .

وفي فنرح الجلاب قيل لابن القاسم إذا حبسه أهل دينه فأقر في الحبس أيقبل إقراره فقال إذا صنعوا به هذا ورفعوه للسلطان حق حبسه قبذا وجب التقليس ولا يجوز إقراره الا ببينة وقاله مالك في كتاب عمد . وقال أيضا اذا قاموا ووثيوا عليه على وجه التفليس . أبن المواز يريب حالوا بينه وبين مساله وبين البيح والشراء والاخذ والعطاء .

طفي فهذه النصوص كلها تدل على أن التفليس واحد يترتب عليه ما ذكر وليس أعم وأخص ، وكلهم مطبقون على أن المسائل المعنوعة بعد التفليس مستوية فيه وإن اختلفوا في تفسيره ولا تراهم يقولون هذا تفليس يمنع من كذا ، وهذا تفليس يمنع منه ومن غيره فتأمله منصفا ا ه . البناني والطاهر صحة التعبير بهما لترتب أحكام الآعم عليه سواه وجد الآخص أو لا ، فأهميته باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق ، وأصل الأسكال للوانوغي إذ قال ما حاصله أن تعريف الآعم دأبه الانطباق على الآخص وليس الآمر هنا كذلك ، لأن جنس الآخص حكم الحاكم وجنس الآعم قيام الغرماه وهما متباينان . الرصاع يمكن الجواب يأن الآهمية والآخصية هنا باعتبار الأحكام لا باعتبار الصدق ، ولا شك أن المواب يأن الآهر أن التمام من كل الأول أخص من الثاني في كلام ابن عرفة ، يعني أن الآول إذا ثبت منع من كل الأول أخص من الثاني دون العكس ا ه ، كلام البناني وفيه نظر فان طفي نفى انقسام التفليس وادعى أنه واحد مختلف في تفسيره وأنه مستوفى الأحكام ، وهادا معنوع ، فإن الحكم تارتب عليه أحكام لا تترتب على القيام كحلول المؤجل وبيع السلم والحبس .

وقال أصبغ سعمت ابن القاسم يقول عن مالك درض، في رجل قام عليه غرماؤه فلمسوه فيا بينهم وأخذوا ماله ثم داينه آخرون أن الآخر أولى بما في يده بمنزلة تفليس السلطان. ثم قال ابن القاسم هو عندي تفليس كتفليس السلطان سواء اه، فهذا نص صريح عن مالك وابن القاسم درض، في ان التفليس قسيان ، وأن حكم الحاكم يخلع ماله وقسمته هو الأصل والله أعلم. والوانوغي أثبت القسمين وتخالفها في الأحكام، وإنماتوقف في الأحمية والأخصية والله الموفق.

(تنبيهات)

الأول : مفهوم قوله أحاط الدين ببعاله أن من لم يحط الدين بعاله لا ينع من تبرعه وهو كذلك . الثاني : فهم من قوله أحاط الدين بماله أنه علم أن الدين أحاط بماله افاولم يعلم بذلك فلا يمنع من تبرعه وهو كذلك المشذالي ابن هشام لو وهب او تصدق وعليه ديون لايدري هل يفي ماله بها أم لا جازحتى يعلم ان ما عليه من الدين يستغرق ماله قاله ابن زرب واحتج عليه بما في سماع عيسى فيمن دفع لمطلقته نفقة سنة ثم فلس بعد سنة أشهر إن كان يرم دفع النفقة قائم الوجه لم يظهر في فعله سرف ولا محاباة فذلك جائز . ابن رشه أراد بقوله قائم الوجه جائز الأمر بأن يكون الفلس مأموناً عليه مع كثرة ديونه ولم يتحقق أنها مفترقة لجميع ماله فيقوم من قوله هذا ان من تصدق أو وهب وعليه ديون لقوم إلا أنه قائم الوجه لا يخاف عليه الفلس ، فإن أفعاله جائزة ، وإن لم تحص الشهود قدر ما معه من المال والديون .

وبهذا كان يفتي ابن زرب ويحج بهذه الرواية ويقول لا يخلو أحد من أن يكون عليه دين وقوله صحيح واستدلاله حسن . واما إن علم أن ما عليه من الديون يفترق ما بيسده من المال قلا يجوز له هنة ولا عتن ولا شيء من المعروف ، ويجوز له أن ياتوج وينفق على ولده الذين تازمه نفقتهم ويؤدي منه عقل جرح خطأ أو حمد لا قصاص فيه . ولا يجوز له أن يؤدي عن جرح فيه قصاص ، هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وغيرها ، ويه قال ابن القاسم ، وفي سماع أصبغ إذا كان الرجل قائم الوجه يبيع ويشتري ويتصرف في ماله فحالته وصدقته ماضية ، ولو علم أن عليه ديونا كثيرة فهي على الجواز حتى يثبت أنه لا وفاء له بما فعل من المعروف .

الثالث أفهم قوله الدين أن من احاطت التبعات بماله لا يفلس وهو كذلك قاله أحمد بن نصر من له دين على بن نصر الداودي ؛ انظر كلامه في الكبير قاله تت ، طفي أحمد بن نصر من له دين على من اغترقت التبعات ما بيده ولا يعلم منتهى ما عليه فلا يجوز لأحد أن يقتضي منه شيئا مما له عليه لوجوب الحصاص في ماله ، ولا يجوز له اخذ شيء لا يدري هل هو له أم لا وهذا ظاهر في عدم تفليسه إذ فائدته قسم ماله على ديونه والفرض أنهم لا يأخفونها ، فقول و ح و لا دليل فيه على عدم تفليسه غير ظاهر . البناني عج ومن تبعه إنما قالوا لا

ومِنْ سَفَرِهِ إِنْ حَلَّ بِغَيْبَتِهِ ،

دليل فنه على عدم الحجو عليه وهو كذلك ، إذ لا يازم من عدم تقليسه عدم الحجو عليه بمنعه من التصرف فيا بيده .

عب وفي أبي الحسن فيه خلاف هل حكمه حكم من حجر عليه القاضي أو حكم من أحاط الدين باله فعلى الأول لا يصح منه قضاء بعض غرمائه ولو يبعض ماله ، ولمن لم يقضه الدخول مع من قضاه بالحاصة ، كفرماء المقلس ، وعلى الشباني يصح قضاؤه لبعض غرمائه ببعض عاله ، وعل الحلاف حيث لم تعلم أحيان التبعات لاشخاص معينين ، البنائي يتبنى على أنه كالمقلس منعه من التصوف في ماله مطلقاً ، وعلى أنه كالمقلس منعه من التصوف في ماله مطلقاً ، وعلى أنه كمن احاط بهاله منعه من التبوع به فقط .

(و) للغريم منع المدين ولو لم يحط الدين بهالة من (سفره) أي المدين (إن حل) هيئه أي المدين (إن حل) هيئه أي المدين وليسر ولم يوكل على قضائه ولم يضمنه موسر فإن كان معسراً أو وكل من يقضيه في غيبته من ماله أو ضمنه على، أو لم يحل بغيبته فليس لفريه منعه من سفره إلا أن يعرف بلدد وهذا إذا تحقق إرادت السفر. واما إن خشي سفره وغيبته خلول الدين ودلت عليه قرينة وانكره فلفريه تحليفه على عدم إرادته ءفإن نكل أو كان لا يتوقى اليمين الغموس كلف حيلا بالمال.

(تنبيهات)

الأول: غ الضمير في سفره يعود على المديان لا يقيد كونه احساط الدين بماله ففيها ولك منع غريك من يعيد السفر الذي يحل دينك قبل قدومه منه ؛ ولا تمنعه من قريبه الذي يؤب منه قبل عمل اچل دينك .

الثاني تردخ » قيد بعض الشيوخ منعه من السفر البعيد بعدم توكيل من يوفيه «ابن عبد السلام ظاهرها منعه منه ولا يقبل منه توكيل لكن التقييد متجه أن ضمن الوكيل الملتي وهو ملى أو كان للمدين مال يمكن القضاء منه بسهولة عند حلول الأجل وح، ما قاله ليس بظاهر فإن أهل المذهب كلهم مصرحون بهذا التقييد.

الثالث : إذا وكل المدين من يوفي دينه في غيبته قبل له عزله . ابن عبد السلام فيه تردد واختار بعض المعقين أن له عزله إلى بدل لا مطلقا . وأصل المذهب أنه إذا تعلق بالوكالة حتى لاحد الغربيين قليس له عزله .

الرابع: فهم من كلام المستف بالأحرى أن لصاحب الدين الحال منع مدينه من سفره حتى يقضيه دينه وهو كذلك .

الخامس: مفهوم حل بغيبته أنه إن كان لا يحل بها قليس له منعه من سفره ولا تحليفه وفي سماع عيسى أنه يحلفه أنه لم يرد الفرار من الحق الذي عليه وأنه فرى الرجوع عنه الأجل لقضاء ما عليه . ابن يونس بعض أصحابنا إنها يحلف المتهم وقيد به أبر الحسن المدونة ، وكذا الشيخ أبر محد في مختصره ، وجعله صاحب الشامل المذهب ونصه ولذي الدين منع المديان من سفر يحل فيه إلا أن يوكل من يوفيه لا ان كان لا يحل بعده وحلف أنه لم يرد به قراراً وأن نيته العود لقضائه عند الأجل . وقيل إن اتهم وإلا فلا اه ، وكذا اللخمي ونصه ومن عليه دين مؤجل وأراد السفر قبل حلوله فسلا يمنع إذا بقي من أجله قدر سيره ورجوعه وكان لا يخشى لدده ومقامه ، فإن خشي ذلك منه أو عرف باللدمنع وكلا أن يأتي بحميل وإن كان موسراً وله عقار فهو بالخيار به ين أن يعطي حيلاً بالقضاء أو وكيلاً بالبيم ، ويكون النداء به قبل الأجل بمقدار ما يرى أنه يكمل الإشهار عند محل وكيلاً بالبيم ، ويكون النداء به قبل الأجل بمقدار ما يرى أنه يكمل الإشهار عند محل يتأخر عن العودة عند محل الأجل وتوك .

المسادس : هذا كله في المدين الموسر وأما المعسر فليس لفريمه متعه صرح بسبه أهل المذهب في باب الحج .

السابع : سنل أبو ابراهيم عن له دين مؤجسل فرعم أن المدين أراد السفر وأنكر المدين قتال إن قام الطالب شبهة بينة وإن لم تكن قاطعة حلف المطاوب ما أراد سفرا ، نكل كلف حيلا ثقة بالمال .

(و) له منمه من (اعطاء غيره) أي المانع من الغرماء دينه (قبل) حاول (أجله)

أَوْ كُلِّ مَا بِيَـدهِ : كَإِفْرادِهِ لِمُثَّهَمٍ عَلَيْـــهِ عَلَى ٱللخَـّـادِ وألاص ، لا بَعْضِهِ

لأنه تسليف فهو تبرع بعض القروبين ويتفق على رده (أو) اعطائه (كل ما) أي المال الذي (بيده) أي المدين لبعض غرمائه فلنيره من غرمائه منعه اتفاقاً ، لآن له فيه حقاً وغ ، كذا في المدين لبعض غرمائه فلنيره من غرمائه منه السيوري وأصله للمازري ونصه باختصار ابن عرفة قصر السيوري الحلاف في قضاء بعض غرمائه على امساكه بعض ماله لميعامل به الناس . قال ولو قضى ما بيده بعض غرمائه لم يجز اتفاقاً للمنى الذي فرق به بين اعتاقه وقضائه بعض غرمائه من أن قضاء بعض غرمائه يؤدي الى الثقة به في مماملته ، وإذا عومل نما ماله بعلاف اعتاقه ، ثم قال المازري ورأيت في تعاليق بعض القروبين أنه لو عجل ديناً لبعض غرمائه قبل حلول أجله لم يختلف في رده لأنه لم يعامل طل ذلك ، وحكيته في بعض الدروس بحضرة بعض المنتين فقال يرد من وجه آخر وهسو أن قيمة المؤجل أقل من عبد المؤجل ، فالزائد على قيمته همة تود اتفاقاً وهو صحيح ، ويبقى النظر على يرد كله أو ما زاد عدده على قيمته مؤجلاً .

ان عرفة في جعله إياء عمل نظر نظر لأن ردما زاد يؤدي الى ضعوتمجل فيزال فاسد لحق آدمي بارتكاب فاسد لحق الله تعالى والأخص يمنع ما منع الأعم اند ، وتأمل هـــــل يجاب بأن ما تجر اليه الأحكام ليس كالمدخول عليه قصداً.

وشبه في منع الغريم من أحاط الدين بعاله فقسال (كاقراره) أي من أخاط الدين باله (ا) شخص (متهم) بضم الميم وفتح المثناة مشددة والهاء المدين بالكذب في إقراره بدين له (عليه) بقوة قرابته كإبنه وأبيه أو صحبته كزوجه وصديقه فلنريسه منمه (على الختار) النخمي من خسلاف حكاه ثم قال وأن لا يجوز أحسن (والاصح) الذي قضى به قاضي الجاعة بقفصة وشهره المتبطي ومفهوم لمتهم عليه أنه لا يمنع من اقواره لمن لا يتهم عليه وهو كذلك اتفاقا ، حكاه ابن عرفة (لا) يمنع من أحاط الدين بهاله من اعطاء لا يتهم عليه وهو كذلك اتفاقا ، حكاه ابن عرفة (لا) يمنع من أحاط الدين بهاله من اعضهم (بعضه) أي المال الذي بيده لبعض غرمائه قضاء لدينه بعد حاول أجله ، وأشار بعضهم

للخلاف فيه فها في الكاني من اتفاق مالك وأصحابه درض، على جوازه لعله طريقة ؟ وظاهر المصنف ولو تشاور الغرماء في تفليسه وهو كذلك على أنه ليس تفليساً ، وسمع عيسى ابن القاسم ما لم يتشاوروا عليه وهذا على أنه تفليس .

(و) لا يمنع من أحاط الدين ببإله من (رهنه) أي بعض مالة لبعض غرمائه وظاهره كالمدونة ولو تبين قلسه وهو كذلك قفيها قضاؤه لبعض غرمائسه أو رهنه جائز ما لم يقلس ، وقد كان مالك درص يقول اذا تبين قلسه قليس له ذلك ، ويدخل الغرماء معه فيد وليس بشيء . ابن القاسم وعلى اجازته جاعة الناس ، الحط هذا اذا كان صحيحاً وأماان كان مريضاً قلا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب ابن القاسم ، بخلاف بيعه وابتياعه وأماان كان مريضاً قلا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب ابن القاسم ، بخلاف بيعه وابتياعه قاله في القدمات .

الرجراجي اذا كان المقر مريضاً فلا يخلو من كونه مديانا أو غير مديان ، فان كان مديانا فتصرفه بالماوضات جائز قولا واحداً ما لم يحاب ، وتصرف في المعارف ممنوع قولا واحداً الا بإجازة الورثة ، وفي قضائه ورهنه ثلاثة أقوال المنع لابن القاسم والجواز المهيره والتفصيل بين القضاء والرهن وحكاه الوليد اه ، ويعني بالمعارف المعروف كالصدقة والمتن ، ونقل الأقوال الثلاثة ابن رشد ، وأما اذا لم يكن عليه دين واستحدث في مرضه دينا ببيع أو قرص ورهن فيه فلا كلام في صحته ، وفي الوثائق المجموعة فان كان الم من حين رهنه مريضاً فليس بضار له ، لأن بيع المريض جائز ما لم يحاب فيه فكذا رهنه لأنه كالبيع وبسببه كان اه .

عب لم يبين حد البعض الذي لا يمنع من اعطائه وهو أن يبقى بعده ما تمكن المعاملة به قال و د ، أي لوفاء ما بقي أو جبر ما أعطى للبعض بربحه ، وعليه فيلزم بتحريكه ولا ينافي قوله الآتي ، ولا يلزم بتكسب لأنه هنا تصرف في بعضه ولا يمنع من أحاط الدين بهاله من رهنه لبعض غرمائه أو لغيرهم بعض ماله في معاملة حادثة مشترط فيها الرهن بهاله من رهنه لبعض غرمائه أو لغيرهم بعض ماله في معاملة حادثة مشترط فيها الرهن لا يتهم عليه والراهن صحيح ، وأصاب وجه الرهن بأن لا يرهن كثيراً في قليل فلا ينع مع وجود هذه الشروط الستة اه .

البناني قوله فيلزم بتحريكه الغ غير ظاهر وقوله في معاملة حادثة مشترط فيهاالرهن النج لم أد من ذكر هذه الشروط، وظاهر المدونة وابن عرفة وضيح وغيرهم الجواز مطلقا، ويبدل له أن دح » بعد ان ذكر الجواز في الصحيح والخلاف في المريض قال واما إذا لم يكن عليه دين ثم أستحدث في موضه دينا ببيع او قرض ورهن فيه رهنا قلا كلام في صحته اه ، وايضاً إذا ثبت ان المعاملة حادثة وانه اصاب فيها وجه الرهن فلا وجسه لاشتراط كونه لا يتهم عليه ولو كان مريضاً لجواز معاملته من يتهم عليسه إذا لم تكن عاباة اه ، لقول الشروط الحسة غير كونه لمن لا يتهم عليه كلها ظاهر لا ينبغي التوقف فيها ومن حفظ حجة والله اعلى .

(وفي) جواز (كتابته) اي من احاط الدين بهاله لرقيقه كتابة مثله بلا عاباة بئاء على انها كالبيح ومنعها بنساء على انها كالعثق (قولان) ذكرها في توضيعه بلا عزو . حب ملهما إذا كان كاتبه بكتابة مثله لا بأقل فتمنع قطعا ، ولا بأكثر فتجوز قطعا ، ثم ظاهره جربهما سواء كانت كتابة مثله قدر قيمته أو أقل . ولو قيل بمنعها إن كانت أقل لما بعد . وفي كلام الشارح عن اللخمي ها هو قريب من عذا وإن قيل أنه ضعيف (وله) اي من احاط الدين بماله (الاتروج) والنفقة على الزوجة وليس له ذلك بعد تقليسه ففي المدونة ليس للفلس أن يتزوج بالمال الذي فلس فيه وله أن ياتروج فيا بعده . وفي المقدمات يجوز انفاقه اي من احاط الدين بماله على غير عوض فيا جرت العادة بفعله كالتروج والنفقة على الزوجة . تت ظهم المدونة والعتبية . ونص اللخمي اصداقها او اكثر وهو كذلك على ظاهر المدونة والعتبية . ونص اللخمي والكافي ولان رشد تقييده بتزوجه بمن تشبه حاله واصداقها مثل صداقها ولو كان اكثر والكافي ولان رشد تقييده بتزوجه بمن تشبه حاله واصداقها مثل صداقها ولو كان اكثر والكاني ولان لغرمائه ان يرجعوا عليها به .

(وفي) جواز (تزوجه) اي من أحاط الدين بعاله (اربعاً) بناء على ان الزائسيد على واحدة من الأمور الحاجية ومتعه بما زاد على واحدة بناء على أنه من التوسع وُدد لابن رشد (وفي) جواز انفاقه في (قطوعه) اي من احاط الدين بماله (بالحج) ومنعه (قردد) لابن رشد قال في المقدمات يجوز إنفاقه المال على غير عوض فيها جرت العسادة بفعله كالتزوج والنفقة على الزوجة ولا يجوز فيها لم تجر العادة بفعله كالكراء في حسب التطوع و وانظر على له أن يحج الفريضة من أموال الفرمساء أم لا وإن كان يأتي ذلك على الإختلاف في الحج عل هو على الفور أو على التراخي و وهل له أن يتزوج أربس زوجات وقدير ذلك اله.

وح ، وما ذكره الشارح عن المقدمات لم أقف عليه فيها . وغ ، ابن رشد لم يتردد في حج التطوع وإنما تردد في حجة الفريضة وسماه المصنف تطوعاً باعتبار القول بالتراخي ، أو لأن الفرض ساقط عنه لعدم استطاعته . وح ، والعجب من تردد ابن رشد في حسج الفريضة وقد نص في النوادر على أنسه لا يحج الفريضة . قال في باب الاستطاعة قال ابن المواز قال مالك رضي الله تمالى عنه وذكره ابن عبدوس من رواية ابن نافع فيمن عليسه دين ليس عنده له قضاء فلا بأس أن يحج . قال سحنون وان يغزو . قال ابن المواز قال مالك رضي الله تمالى عنه وإن كان له وفاء أو كان يرجو قضاء فلا بأس أن يحج قال محمد مالك رضي الله تمالى عنه وإن كان له وفاء أو كان يرجو قضاء فلا بأس أن يحج قال محمد معناه وإن يكن معه مقدار دينه فليس له أن يحج ، يريد محمد إلا بأن يقضيه أو يتسم وجده اه .

وقال سند في باب الإستطاعة وإن كان عليه دين وبيده مال فالدين أحق بماله من الحج قال مالك رضي الله تمالى عنه في الموازية فإن لم يكن له مال فقال عنه ابن نافع عنسد ابن عبدوس لا بأس أن يحج وأن يغزو يريد لأن المعسر يجب أنظاره ، فإذا تحقق فلسة وكان جلداً في نفسه فقد سقط عنه عائق الدين ، ويازمه الحج لقوته عليه . أما من له مال فلا يخرج حتى يوفي دينه ، فاذا كان هذا حكم الحج الفرض فما باللك بالتطوع فقد سقط التردد الذي في كلام المن في كلام ابن وشد بوجود النص عن مالك رضي الله تعالى عنه والحد لله على ذلك . ابن عرفة عقب ذكر تردد ابن رشد الظاهر منعه من تزوج ما زاد على واخدة لقلته عادة وكذا طلاقه وتكرد تزوجه لمجرد شهوته .

(وفلس) بضم الفاء و كسر اللام مشددة المدين الذي أحاط الدين بماله سواء (حضر) المدين ولو حكما كمن غاب على ثلاثة أيام فيكتب له ويبحث عن حاله (أو غاب) المدين على كمشرة أيام فأكثر ذهاباً ، هذا ظاهر مقابلته بحضر وعدم تفصيله في الغيبة بين متوسطة وبعيدة وهذه طريقة اللخمي وهي المناسبة لإطلاق المصنف والذي يفلسه الحاكم ولو في دين أب على ابنه وليس لسيد عبد مأذون له في التجارة تفليسه في معاملة غيره ، وإنما ذلك للحاكم ، ومساتي للمصنف في الحجر والحجر عليه كالمر . تت ظاهر كلاسه وجوب تفليسه وهو واضح إن التمسه القرماء ، وقرره بعض مشايخي بالجواز تبعال لصاحب التكملة . عب ورد بقوله وفلس الخ قول عطاء لا يجوز لأن فيه هتك حرمة المدين وإذلاله . وأما وجوبه إذا لم يتوصل الغرماء لديونهم إلا به فهو لأمر عارض لالذاته فهو من أصله جائز ، ويجب عند تعذر الوصول للحق إلا به

وقيد المصنف تفليس الغائب بقوله (إن لم يعلم) بضم التحتبة وسكون العين وفتسح اللام (ملاؤه) بفتح الميم مممنود أي غناء المدين حال خروجه ، فإن علم فلا يفلس على المشهور وهو قول ابن القاسم استصحاباً للحال ، إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان . وقال أشهب يفلس .

(تنبيهات)

الأول: تت ظاهر كلامه بعدت غيبته أو توسطت أو قربت وليس كذلك ، بل هو في بعيد الغيبة . وأما غيره فيكتب اليه قاله ابن القاسم. ولذا قال صاحب التكمة قول ابن الحاجب والبعيد الغيبة لا يعلم ملاؤه بفلس أحسن منه . وفي التوضيح عن العتبية والواضعة حد القريب الآيام اليسيرة . قال في البيان ولا خلاف في ذلك ، وخلاف ابن القاسم وأشهب إنما هو عندي فيها إذا كان على مسيرة عشرة أيام ، وأما ما كان على مسيرة شهر فلا خلاف في وجوب تفليسه وإن علم ملاؤه اه . الحط أطلق رحمه الله تعالى والغيبة ثلاثة أقسام قريبة حدها ابن القاسم بأيام يسيرة فلا يفلس بل يكتف عن سال. ابن

رشد ولا خلاف في هذا ، ومتوسطة وحدها ابن رشد بعشرة أيام ونحوها ، فان لم يعلم ملاؤه فلس بلا خلاف ، وإن علم فلا يفلس على المشهور خلافاً لأشهب ، وبعيدة وحدها ابن رشد بشهر ونحوه قال ولا خلاف في وجوب تفليسه وإن علم ملاؤه وهــــــذه طريقة

وأما اللخمي وابن الحاجب فأطلقا في الغيبة البعيدة وحكيا فيها الخلاف مطلقاً من غير تقييد بعشرة أيام ونحوها. ونقل في التوضيح كلام ابن رشد جميعه ومشى عليه في الشامل ونصه وفلس ذو غيبة بعدت كشهر أو توسطت كعشرة أيام وجهل تقدم يسره لا إن قرب وكشف عنه كان علم تقدم يسره على المشهور .

الثاني : غيبة ماله كغيبته . اللخمي من بعدت غيبة ماله وشك في قدره أو وجوده فلس وإن علم وجوده وفيه وفاء فقال ابن القاسم لا يفلس ا ه . تت وح » في التوضيح أما لو حضر الفريم وغاب المال فان ذلك يوجب تفليسه إذا كانت غيبة بعيدة ا ه ونقله

أما لو حضر الغريم وغاب المال فان ذلك يوجب تفليسه إذا كانت عيبة بعيده اله ولعه في الشامل . الثالث : و ح ، في الشامل واستونى ببيع سلع من بعدت غيبت، كأن قربت على

الأظهر كميت ونقله في التوضيح .

الرابع: تت في كبره وأشار للتفليس الخاص وهو حكم الحاكم بخلع ماله لفرمائك لمعجزه عن قضاء دينه فقال وفلس الخ. طفي ومثلة لس وقد علمت أنه لا شيء من التفليس أخص واعم ، بل هو واحد ثم تقريرهم كلام المصنف بذلك يقتضي أن التفريع بقول فمنع من تصرف مالي النع على حكم الحاكم بخلع المسال الذي جعلوه تفليسا خاصاً وليس كذلك ، بل هو مفرع على مطلق التفليس وتقدم الخلاف فيه هل هو تشاورهم في تفليسه أو رفعهم للقاضي أو حبسه ، وليس في شيء من هذه الأقوال قول بأنه حكم الحاكم بخلع ماله وهذا هو الذي يدل عليه قول ابن شاس وابن الحاجب، وإذا النمس الفرماء أوبعضهم الحجر على من ينقص ماله عن دينه الحال حجر عليه .

ثم قال وللحجر أحكام منها منع التصرف في المال الموجود ، والمصنف نسج على

منوالها فعمنى قوله وفلس حجر عليه يسبب طلبه دينا حل و تقدم من كلام ابن وشد وأبي الحسن الاختلاف في حد التفليس أنه جرد التشاور أو الرفع ولا يحتاج الحجر إعليه الحكم الحاكم وهو الذي يدل عليه كلام هؤلاء وإن كان في التوضيح قور كلام ابن الحاجب بأن الحاكم وهو الذي يدل عليه وغوه لابن عبد السلام ، ولا يتنافي ما قالاه ما ذكرنا إذ لما يوجعلا الحجر والمنع موقوفاً على حكم الحاكم ، ويدل لما قلناه قول ابن عرفة في حد الاعمام قلام المنام ورتب عليه المنع وهو صواب ، وتقدم منازعتنا في دي دين الح ، فاقتصر على عرد القيام ورتب عليه المنع وهو صواب ، وتقدم منازعتنا في جمله أعم ، وفي تفريع منع التبرعات فقط عليه وإلا فهو في تفسه صحيح عمافتوا المنا تقدم من كلام الأثمة .

ثم إن ابن عرفة لما عرف الأخص بما تقدم قال يمنع ما يمنع الأعم ومطلق بيعة ويشوائه بسار وقال في الأعم يمنع التبرعات وتقدم ردة له ٢ وقوله إن البيسع والشواء يمنعها الأخص غير ظاهر إذ يمنعه الأعم أيضاً على تفسيره له .

والحاصل أن كلام ابن عرقة في هذا الحل فيه نظر ؟ وقد بينا لك الحقر الدق لا عليه عليه فتشت في هذا الجال فأنه مؤلة افكار أئمة قضلاء والكيال لله أقول بحوله المعدووية الا شك أن حكم الحل كم بخلع حال من أحاط الدين عاله وحجز عن قضاء ما عليه تغليس أخص ؟ وشود قسام الغرماء وهو المتفليس الأعم ، ويشتر كان قل حكم وهو المتفاحل التصرف المالي بمعاوضة ؟ ويتفرد الأخص بحاول المؤجل وقسعة المال والحيش ولطوها ؟ ولو كانت هذه الأحكام تارتب على عرد القيام أو التشاور لم يستاجوا الوقعه للبحاكم ولم يطهر توقيم لومكتهم فهموا النم إذ لا يعتاجون لتمكينه واذ كان التقليس الجراء القيام أو التشاور فيه بلم يطهر قولم قليل الموماء ولا قوطم قليل ولى المناف ولى عاب مع أن أمر الغائب لا يعكم فيه إلا القضاة فتقسيم ، ان عرفة التفليس المناف والمن المراف الذي لا شك فيه وصوح به مالك وان القاسم في مناع أصباع أصباع وضي كان عنهم وتقدم نصه ؟ وراقي أيضاً في شرح ولو مكتهم الفريم فيلحو اللغ ؟ وردة المثانا عنهم وتقدم نصه ؟ وراقي أيضاً في شرح ولو مكتهم الفريم فيلحو النع ؟ وردة المثانا المناف وتعال المناف وتعال أعلم .

وأشار لشروط التفليس معلقاً لها بفلس فقال (بطلبه) أي الفريم تفليس من أحاط الدين بهاله إن وافق الطالب باقي الفرماء ، بل (وإن أبي) بفتح المعز والموحدة أي منع تقليسه (غيره) أي الطالب وأولى إن سكت . ابن المواز إلا أن يدفع الآيون الطالب دينه من سال مدينهم أو من أموالهم فلا يفلس . قال في المدونة وإذا قام رجل واحد على المديان فلم أن يفلسه كفيام الجاعة . وقال ابن عبد السلام في شروط التفليس أحدها أن يقوم عليه من الفرماء واحد فأكثر وقاله خيره أيضاً . قال في التوضيح وأخذ من قول المصنف التمس الفرماء أنه لا يكون القاضي ذلك إلا بطلبهم وأنه لو أراد الفريسم قفلس نفسه لم يكن له ذلك ا ه ، وكذا فهم هذا من قوله هنا بطلبه ومن قوله أول الباب والفريم منع ،

الغ ورد عب نعم للدين طلب الحكم بتقسيط الدين بقدر وسعه بعسد ثبوت عسره وسلفه عليه وإن لم يطلبه غريم .

والشرط الثاني كون دين الطالب (دينا حسل) أصالة أو بانتهاء أجلا فلا يفلس بدين مؤجل ، يعنى الشيوخ دينا مفعول له لا به ، أي فلس المدين يسبب طلب غريم تفليسه لأجل دين سال وهو أولى من جعل ضمير طلبه راجعاً للغريم على أنه فاعل الطلب ومفعوله دينا ، إذ لا يازم من طلب الدين طلب التفليس وهم قد جعلوه شرطا احترازاً من طلب المدين أو الحاكم تفليسه دون الغرماء فلا يفلس قيها لمالك إذا أرا واحد من الغرماء تفليس المدين وحبشه وقال بعضهم ندعه ليسمى حبس لمن أراد حبسه أ ه (زاد) الدين الحال الذي لطالب تفليسه (على ماله) أي المدين قاله تت . عب وهو ظهاهر سياق المسنف ونحوه قول ابن محرزان قام به من حل دينه ومن لم يحل فلا يفلس إلا أن يفترق ما حل ما يبده ا ه البناني في ضبح ذكروا هنا صوراً .

الأولى : أن يكون له وقاء دينه الحال والمؤجل فلا يقلس .

الثانية : أن ينقص ما بيده عن الحال فلا شك أنه يفلس ،

الثالثة : أن يكون ما بيده مقدار الحال فقط فللقروبين في تفليسه قولان -

الرابعة : أن يكون بيده مقدار دينه الحال ويفضل عنه فضة إلا أنها لا تفي بالمؤجل الذي عليه ، قذكر اللخمي أن المعروف أنه يفلس . وفي الموازيسة أنه لا يفلس وليس بحسن ، وقيد اللخمي ما في الموازية بأن تبقي بيده فضة يعامله النساس عليها ويتبعره الناس بسببها ويرجى من تنميته لها ما يقضى به الديوس المؤجلة ، وإذا كان المعروف في هذه المسألة أنه يفلس فتفليسه إذا لم يكن بيده إلا مقدار الحال أولى ا ه . وظها ما عرفة أن تقييد اللخمي هو المذهب ولعله توفيق بين القولين .

وفرقه في هذه الحال بين الحال والمؤجل يدل على أن المراد بالحال ما يشمسل دين الطالب وغيره خلاف ما قيد به و ز ، تبعاً لتت ، ويدل لذلك أيضاً قول المصنف أوبقي ما لا يقي بالمؤجل ولا دليل له في كلام ابن عوز ، ونص ابن عرفة يتقرر التفليس الأخص بتوجه طلب ذي دين المدين بأزيد بما يملكه المدين ، فإن كانوا جماعة متفقين فواضح، فإن طلبه أحدهم دونهم ودينسه أقل من مال المدين فكذلك ا ه وهو صريح

(أو بقي) من مال المدين بعد قضاء ما حسل عليه (ما) أي قدر يسير (لا يغي) بفشح التحثية وكسر الفاء أي لا يوني (ب) الدين (المؤجل) ولا يوجى يتحريكه ربسع يغي يه . أن محرز ولم يفضل عن الحسال إلا يسير لا يرجى في تحريكه له اداء حقوق الآخرين فيفلس على المعروف من المذهب ، وأولى إن ساوى ماله الحال ولم يبتى منه شيء المؤجل ، ومفهومه أنه إن بقي ما يفي بالمؤجل فلا يفلس وهو كذلك ، وظاهر كسلام المصنف تفليسه ولو أتى بحميل وهو كذلك .

(قمنع) بضم الميم وكسر النون أي يمنع المفلس بالمنى الآعم وهو قيسام غرمائه عليه ؟ أو بالمنى الآخص وهو حكم الحاكم عليه بخلع ماله لفرمائه لعجزه عن أداء ديونهم (من) كل (تصرف مالي) أي في المال الذي فلس فيه ولو بمعاوضة بدون محاباة كبيسع وشراء وكراء واكتراء . ابن الحاجب فيمنع من التصرف في المال الموجود . خليل استرازا مما لم يوجد فانه لا يمنع من تصرفه فيه كالتزامه عطية شيء إن ملكه اللهم إلا أن يملكه

ودينهم إلى عليه فلهم المنع حينئذ ا ه ، ودخل في التصرف النكاح ونص عليه في المدونة ونقله في التوضيح في المقدمات .

وأما بعد التفليس فلا يجوز له بيم ولا شراء ولا أخذ ولا عطاء . ابن عرفة المذهب كله على وقف تصرفه على نظر الحاكم رداً وإمضاء كهذا نقل اللخمي والمازري وابنرشد وغيرهم من حفاظ المذهب . وفي التوضيح الذي اقتصر عليه اللخمي والمازري وابن شاس أن يسعه وشراءه لا يضي . وفي الجلاب بيعه وشراؤه جائز ما لم يحاب ، ولم أقف على غير هذين القولين على أن يعض شراح ابن الجلاب تأول كلامه بأن مراده من ظهر عليه الفلس قبل أن يحجر الحاكم عليه اه .

وأما قول ابن الحاجب وفي معاملته ثالثها بالنقد ورابعها بما يبقى لا بما يذهب فقال فيه ابن عبد السلام يعني أن في صحة معاملة المفلس أربعة أقوال ، الصحة مطلقاً ومقابلها ، والثالث تصح إذا كان ما يأخذه المفلس نقداً ولا تصح إذا كان مؤجلا ، والرابع إذا كان ما يأخذه لا يسرع له التلف ويبقى عادة كالربع ولست على وثوق من نسبة هذه الأقوال إلى المذهب ، بيل رأيت من الحفاظ من ينكرها ، والمنع هسو الذي يعرف في المذهب ، ولأجل ذلك حجر على المفلس ولو كان يصح بيعه وشراؤه مسا كان للحجر عليه كبير فائدة ، وإنا حكيت هذه الأقوال في مستغرق الذمة بالحرام أو الغصب على القول بأن خدم حكم من أحاط الدين بمساله لا حكم المفلس وهدو الأظهر ، ومنهم من رأى حكمه حكم من أحاط الدين بمساله لا حكم المفلس وهدو الأظهر ، ومنهم من رأى حكمة حكم المفلس فمذع من معاملته مطلقاً ، هكذا حرره بعض المحققين ا هروكذا أنكر ابن عرفة نقل ابن الحاجب وقال من أمعن النظر والبحث علم ضرورة عدم وجودها في المذهب ، وكل المذهب على وقف تصرفة النح ما تقدم والله أعلى .

وصرح بمفهوم مالي فقال (لا) يمنع المفلس من تصرف (في ذمته) بأن يشتري شيئًا بثمن مؤجل بمعلوم فيها أو يقترض كذلك أو يقرأ ، ويلازم كذلك ابن الحاجب وتصرفه شارطاً أن يقضي من غير ما حجر عليه فيه صحيح ، ابن عبد السلام يريد كا لو اشترى شيئًا على أن يدفع ثبنه من غير المال المنتي حجر عليه فيه ولو كان ذلك بعد القسمة الم يحتيج الشرط الذي قاله المصنف. ولى قبل لا يحتاج اليه مطلقاً لأن الحكم يقتضيه منا ملا بالله وفي التوضيح يعني إذا اشترى شيئًا وشرط أن يقضيه من غير ما حجر عليه فيه جان بالمازري إن اله جاز . اللحمي وإن اشترى على أن يقضي من غير ما حجر عليه فيه جان بالمازري إن اله جاز . اللحمي وإن اشترى على أن يقضي من غير ما حجر عليه فيه جان بالمازري إن الله عنه عنه وسوف لاجل بعيد يصبح السلم اليه في شيء موسوف لاجل بعيد يصبح السلم اليه وما في معناه فليس لفرمائه منعه عنه .

وشبه في عدم المنع فقال (كفلمه) يضم الخاء المعجمة أي الفلس ورجته فليس المنيالة منعه منه لأنه ليس قصرة في المال الهجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أي الماليال المحجور عليه فيه وفيه تجديد مال (وطلاقه) أي الماليال المحجود عليه فيه ولم ينظر الموخود مبيرها لحلوله بفلسه وعاصتها به ولو لم يطلعها وليس للمرأة المفلسة منالمة ورجها من المال الفلي فلينت فيه أو بالدين جائز وله أن ياتوج فيا بيده من مال ما لم يفلس و كذلك المرأة تمنع زوجها بال والدين عبطها وليس له أن ياتوج فيا ياتوج في المال الذي قلس فيه الم وقصاصه) أي المفلس من جان عليه أو عصلي وليه في منعه منه إذ ليس في جناية العبد (وقصاصه) أي المفلس من جان عليه أو عصلي وليه فليس في جناية العبد (المال الله عليه أو عال عن جان عليه أو عليه أو له عليه أو عليه أو له عليه أو عاد أ

(وحتق أم ولاه) أي المناس التي أولدها قبل تفليسه الأخص وأو بعد تفليسه الأعم فليس أم رده لأنه ليس له فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة . وأما التي أوله المناجعت دُ

تفليسه الأخص فتباع حون ولدها في الدين ، فإن اعتلها فلهم رد عتقد (و) إن أحتى المقلس أم ولده التي أولدها قبل تفليسه الأخص (تبعها) أى الولد في الحروج من ملك المفلس (مالها) الذي ملكته قبل عتقها (إن قل) مالها فليس لفرمائه انتزاعه منهسا اتفاقاً ، فإن كثر فقال محد يتبعها. وقال ابن القاسم لا يتبعها إن لم يستثنه الفلس وإلا فلا يتبعها ، ابن الحاجب وفي اتباعها مالها اذا لم يكن يسيراً قولان . خليل يعني اذا فرهنا على المشهور من امضاء عتقها فإن لم يستثن السيد مالها فلمالك درهر، في الموازية يتبعها أن السيد باحتبارهما غير مفلس ، وقال ابن القاسم لا يتبعها الأ اليسير اه ، وصدر في الشامل بقول مالك درهر، قال ويتبعها مالها أن لم يستثنه ، وقال ابن القاسم إن قل ، والمسنف مشى هنا على قول ابن القاسم لاعتباره مفهوم الشرط والمناسب لقوله الآتي ولا يلزم بانتزاع مال أم ولده قول مالك درهر، .

وعظف على منع فقال (وحل) يفتح الحاء المهملة واللام مثقلا أي صار حالا (به) اي بسبب التقليس الأخصوه وحكم الحاكم بخلع كل ماله لفرمائه لعجزه عن قضاه دينه لا بالتقليس الأعم وهو قيام غرمائه علية ولر مكتهم من البيع والقسم (و) حل أيضا (ب) سبب (الموت) للمدين غير المفلس أحاط دينه بماله أم لا ، وفاعل حل (ما) أى دين أو الدين الذي (أجل) بضم الحمز وكسر الجيم مثقلا عسلى المدين لخراب ذمته بتفليسه أو موته بتفليسه أو موته . وأما تقليس دينه عملا بشرطه وإلا إذا قتل رب الدين مدينه عمداً فلا يحل دينه . وأما تقليس رب الدين آو موته قلا يحل به ماله من الدين المؤجل .

(تنبيبات)

الأول : ما ذكره المصنف هو المعروف من المذهب , وقيل لا يحل المؤجل بتفليس المدين ولا يعوله . وقيل يحل الميندون المدين ولا يعوله . وقيل يحل الميندون المدين ولا يعوله . وقيل يحل الميندون المعرض . ابن عرفة والمذهب حاول دين المفلس المؤجل بتفليسه كالموت مطلقة . وميسسل

السيوري وبعض متأخري المفاربة لعدم حلوله فيهما خلاف المذهب ، ثم قال اللخمي ان أتى المفلس بحميل فالقياس بقاء ما عليه لأجله لأن تعجيله إنما هو خوف أن لا يكون له عند الأجل شيء ، ولان رشد عن سحنون لا يحاصص ذو الدين المرض المؤجل بقيمته حالا ، بل على أن يقبص لأجله وهو بعيد . قلت ففي حلول المؤجل يتفليسه . ثالثها إن لم يكن عرضاً للمروف ، والسيوري فيسه وفي الميت والمخمي وسحنون .

الثاني : في التوضيح لو قال بعض الفرماء لا أريد حاول عروضي ، وقال المفلس حكم الشرع بحاولها فلا أوخرها فالقول للمفلس ويجبر المستحق على أخذها قاله في الموازيسة والعتبية ، واعترضه اللخمي بأن الحلول انما هو لحق رب السلع فينبغي أن القول له في تأخير ها ، وفي الشامل فسلو أراد بعضهم تأخير سلعه منع وجبر على قبضها ورجع قبوله ا ه .

الثالث: أو قال الورثة نأتي بحميل ونؤدي عند الآجل ونقسم التركة كلها الآن لم يكن لهم ذلك قاله ابن نافع ، نقله في التوضيح . الحط قوله لم يكن لهم ذلك أى جبراً عسلى الفرماء فلا يشافي ما ذكره في باب الضمان من أن من مات وعليه دين فضمنه وارث ليمكنه من التركة جاز أن انفرد أو تعسد والتزم الضامن النقص أن كان ، ولا يختص بالفاضل أن كان لأن معنى هذا أن رضي الغرج .

وبالغ على حاول المؤجل بالتفليس و الموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكترى المفلس أو الميت (دين كراء) لعقار أو حيوان أو عرض وجيبة لم يستوف منفعته فيحل بفلس المكترى وموته ، والمكرى أخذ عين شيئه في الفلس، ثم ان لم يستوف شيء من منفعته فلا شيء له من الكراء وان لم يأخذ عين شيئه في الفلس وأبقاه حاصص بكرائه حالاً ، وإن كان استوفى بعض منفعته حاصص بها يقابله من الكراء وخير في أخذ عين شيئه فيسقط باقيه وتركه فيحاصص به حالاً كا يحاصص في الموت ويأخذ منابه بالحصاص في معجلا كا هو مفاد المصنف ونحوه في المدونة وهو المشهور كا في شرحها .

وقال ابن رشد يحاصص به ويوقف ما نابه بالحصاص و فكلسا استوفى شيء من المنفعة أخذ المكرى ما ينوبه من الموقوف ولا يحمل كلام المصنف على استيفاء المنفعة المقابلة الكراء ولا على ما وجب تعجيله لشرطه أو عرفه لأنه لا يقال فيها حل به وبالموت ما أجل و وقيدنا الكراء بالوجيبة ليكون لازما لا ينفسخ بموت أحد المتعاقدين وإن حل إذ لو كان مشاهرة لم يكن لازما فلا يأتي فيه حل به وبالموت ما أجل أفاده عب . البناني ما حمله عليه هو ظاهر المصنف والمدونة وصرح به أبو الحسن ومقابله اختيار ابن رشد في المقدمات والنوازل انظر ضيح وطفي وما في خش من تقييد كلام المصنف بالاستيفاء غير ظاهر و ونص طفي قوله ولو دين كراء أي المؤجل دين كراء والمراد بالمؤجل ما لم تستوف منفعته ولم يشترط نقده ولم يكن عرف به سواء كان مؤجلا أم لا . أما المستوفى منفعته فلا خلاف أنه كسائر الديون يحل بالموت والفلس وكذا المشترط نقده أو كان المرف والحلاف في غير ذلك فظاهر الكتاب حلوله لقوله إذا فلس المكتري فصاحب الدابة أحتى بالمتاع و إذ ظاهرها تعجيل الحق ولو فلس قبل الاستيفاء .

ابو الحسن يقوم منه أن من اكترى داراً بثمن مؤجل ثم مات قبل أن يسكن فإنه يحل بموته، والقولها وإن مات المكتري وقد سكن أو لم يسكن لزم ورثته الكواء أبو الحسن يؤخذ منه أن الكراء يحل فيا ترك الميت بموته أه، وقبل لا يحل ويحاصص في الفلس فها نابه يوقف فكل ما سكن المكتري شيئاً دفع له بحسبه ، وسبب الخلاف كون الموض لم يقيض و أبو الحسن اختلف في الديون التي أعواضها غير مقبوضة هل تحل بالموت أم لا ، وظاهر الكتاب أنها تحل اه وقال في المقدمات وأمامالا يمكنه دفع المعوض فيه ويمكنه دفع ما يستوفي منه مثل أن يكتري الرجل داراً بالنقد أو يكون العرف في النقد فيفلس المكتري قبل قبض الدار أو بعد القبض وسكن البعض من السكنى فأوجب ابن فيفلس المكتري قبل قبض الدار أو بعد القبض وسكن البعض من السكنى فأوجب ابن القاسم في المدونة للمكري المحاصة بكراء ما بقي من السكنى إذا شاء أن يسلمه ، وله مثله في المتبية وعلى قياس هذا إن فلس قبل قبض الدار فللمكري أن يسلمه ولكراء مثله في العتبية كرائه وهذا قياس قول أشهب الذي رأى قبض أوائل الكراء قبضاً لجيم الكراء بعبيم كرائه وهذا قياس قول أشهب الذي رأى قبض أوائل الكراء قبضاً لجيم الكراء بعبيم كرائه وهذا قياس قول أشهب الذي رأى قبض أوائل الكراء قبضاً لجيم الكراء بعبيم

فيجيز أخذ الدار للكري من الدين.

وأما ابن القاسم فالقياس على أصله أن يحاصص الفرماء بكراء ما مضى ويأخذ داره وليس له أن يسلمها ويحاصص الفرماء بجميع الكواء ولو لم يشترط في الكراء النقد ولا كان العرف فيه النقد لوجب على المذهب المتقدم إذا حاصص أن يوقف ما وجب في الحاصة ، فكلها سكن شيئا أخذ بقدره اه ، فجزم ابن رشد بالقول المقابل الذي أشار له المصنف بالمبالغة ، وهكذا قمسل في نوازله ، ونصه ومن اكترى داراً سين معلومة بنجوم فعات أو فلس فالأصح في النظر أنها لا تحل بموته ولا بتفليسه ، إذ لا يحل عليه ما لم يقبض بعد عوضه وهل أصل ابن القاسم لأنه لم ير قبض الدار قبضاً لسكناها ، فيأتي على مذهبه أن الكراء لا يحل بموته وينزل ورثته منزلته اه ، وهذا اختيار له وأنسالجاري على مذهب ابن القاسم في المدونة والفتية ، زاد الجاري على مذهب ابن القاسم بعد اعترافه بمذهب ابن القاسم في المدونة والفتية ، زاد في نوازله إلا أن يقول رب الدار لا أرضى بذمتهم فله فسخ الكراء وأخسد داره ، ويأتي على مذهبه في التقليس أنه يأخذ داره ولا يسلمها ويحاصص الفرماء بكرائها إلا ويأتي على مذهبه في التقليس أنه يأخذ داره ولا يسلمها ويحاصص الفرماء وهذا اضطراب من قوله وجريان على برضام ، ومر قوله له أن يسلمها ويحاصص الفرماء وهذا اضطراب من قوله وجريان على غير أصله ورجوع منه الى مذهب أشب ، لانسه رأى أن قبض الأوائل من الكراء فبض للجميع .

وقال في موضع آخر من نوازله وقد رأيت لبعض الشيوع أن جميع الكراء يعجل المكادي من تركة المكادي لأنه تحل عليه بموته الديون المؤجة وذلك غير صحيح لأنه إلها يحل عليه ما قبض عوضه وما يقي من الكراء لم يقبض عوضه لأنه منافع تقبض شيئا بعد شيء اه كفانظر كيف جعل قول ابن القاسم في المدونة غسير صحيح وذلك لعاو مرتبته وقد نص هو هل أنه لا يجوز للإنسان أن يعتمد على الرواية حق يعلم صحتها كم يعني إذا كان من أهل الاجتهاد في الترجيح كهو فلا يغتر بكلامه من قصرت وتبته عن يعني إذا كان من أهل الاجتهاد في الترجيح كهو فلا يغتر بكلامه من قصرت وتبته عن وقد علمت أنه تعلى واعتمد فيه لم يستوف على كلام ابن فرحون وهو خلاف مذهب

أو قديم الغَايْبُ مَلِيًّا ، وإنْ نَكُلُ أَكْفَلُسُ ، حَلَفَ كُلُّ ؛ كُبُو ، وأخذ حصَّتَهُ ، ولَوْ تَكُلُّ خَيْرُهُ

إن القاسم في المدونة والعسية وإن وافق اختيار ابن رشد ، ولا يعسد عن الرواية لاختيار أحد الشيوخ وان قرحون لم يذكره على أنه المدهب بل على أنه قول قبل به على عادته في الفارة بأي ما يأي به اللغز من غير تقييد بالمشهور ونصه فإن قلت رجل مات ولا يعلى دينه الا عند حاول أجل الدين . قلت هذا في الرجل يكتري داراً بهائة درم يؤنها عند انقضاء الأجل ثم مات قبل ان يستوفي السكنى فلا تحل المائة بموته ، وتازم الرقة على حسب ما از مت المكتري بخلاف سائر الديون ذكره أبر ابراهيم الأعرج ا ها في بعزه إلا لابي ابراهيم الأعرج ا ها في بعرة والا لابي الراهيم المحتري بخلاف سائر الديون ذكره أبر ابراهيم الأعرج ا ها

وقع الاتفاق على ان من قبض شئا من دينه المؤجل الماء قدم من غيبته وهو معدم في أو قدم في المعلم المؤجل الميا المعلم المؤجل عليه الأن الحاكم معدم في المعلم وهن مجوز لقدومه مليا فيضى حكمه ولا ينفع المدين دعواء تبن خطئ وملائه و منها ظاهر كلام أصبغ و اختار بعض القروبين أنه لا يحل ما عليه لأن النيب كشف خلاف تبا حكم به فصار كحكم تبين خطؤه ، ابن عبد السلام الأول اقرب لأن الماكم حين قضائه بالمحاصة كان عبوزا لما قد ظهر الآن وأيضا فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على ان من قبض شيئا من دينه المؤجل لا يرد ذلك اذا قدم مليا فكذلك ما يقى نقله قي التوضيح .

عَلَى ۚ ٱلْإِصْحِ ۚ ، وَقَبِلَ إِفْرَارُهُ بِاللَّجْلِسِ ، أَو قُرْبِهِ : إِنْ ثَبَتَ عَلَى ۗ ٱلْإِنْجَلِسِ ، أو قُرْبِهِ : إِنْ ثَبَتَ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللّ

من غرمائه (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن أبي زيد وترد بين الناكل على المدعى عليه ، فإن حلف سقط عنه حصة الناكل ، وإن نكل غرمها لان نكوله كشاهد المدعى عليه ، فإن حلف من حلف ومن نكل ولا يختص بها الناكل .

وأشار بولو لقول محد بن عبد الحكم يأخذ جميع دينه من المحاوف عليه اذا نكل غيره وإن طلب من فكل من الغرماء العود لليمين ففي تمكينه منها قولان لابن الماجشون ومظرف اظهرهما عدمه كما سيأتي آخر الشهادات. وافهم قوله نكل المفلس انه المطلوب باليمين ابتداء وهو كذلك ، وانه لو نكل المدين قبل تقليسه لا يحلف غرمائي، وهو كذلك قالمه مطرف وابن الماجشون ، وأنه في الحي وهو كذلك ، والميت إن شهد له بدين عدل أو امرأتان فإن كان فيه فضل عن دين الغرماء بدىء وارشه باليمين وليس للغرماء ما جبره عليها ، فإن أبى حلف الغرماء وأخذوا ديونهم ، وللوارث العود المحلف ليأخذ الفاضل عن الغرماء إن كان اعتقد حال نكوله أنه لا يفضل شيء عنهم ودلت قرينة على صدقه ، ومن نكل من الورثة يسقط حقه بعد حلف المدعي عليه . وقوله حلف كل يشمل الصبي وهو قول . وقيل يحلف وليه وقيل يؤخر لرشده ويشمل المحجور غير الصبي وهو كذلك على المشهور . وقيل يؤخر لانفكاك الحجر عنه وافق به .

(ر) إن أقر المفلس بدين لغير من فلس لهم (قبل) بضم فكسر (إقراره) أي المفلس الأخص أو الأعم لمن لا يتهم عليه إن أقر (بالمجلس) الذي فلس فيه (أو قربه) بالمعرف و (إن) كان (ثبت دينه) الذي فلس به (بإقرار) منه (لا) يقبل إقراره لغيرهم إن ثبت دينه الذي فلس به (ببينة) عند مالك رضى الله تمالى هنه ، وعليه حملت المدونة ، واختار بعض الشيوخ قبوله وهو ظاهر كلام ابن الحاجب ، واستظهرهابي عبد السلام .

خليل لكن الذي نص عليه محمد وحملوا عليه المدونة أن هذا خاص بما إذا ثبت الدين

بإقراره ، فان كان ببينة فلا يقبل وإن كان بالجلس. ولمالك في الموازية قول الله أن من أقر له المفلس إن كان علم منه اليه تماط ومداينة وخلطة حلف المقر له ودخل في الحصاص مع من له بيئة ا ه. وأفهم قوله بالجلس أو قر به أن إقراره بمده ببعد لا يقبل وهو كذلك .

ان عرفة بعد نقول كثيرة وكلام طويل قلت حاصله أنه قبل قيام الغرماء عليه ان لا يتهم عليه ماض اتفاقاً ولمن يتهم عليه فيه نقلا اللخمي وبعد القيام عليه وقبل الحكم محجره لمن لا يتهم عليه فيه نقل اللخمي والشيخ الثلاثة الأقوال ، وبعد الحجر عليه مقبول على من ليس دينه ببينة إن قارنه أو قاربه ، وفي قبوله عسلى من دينه ببينة كذلك ولفوه > قالتها يقبل لمن عمل له تقاض منه للخمي مسع نقل ابن رشد عن ابن حبيب ونقله رواية .

- (وهو)أيما أقر المفلس به ولم يقبل إقراره به لكون الدين المفلس به ببيئة أو لبعد إقراره به عن مجلس تفليسه لازم له (في ذمته) أي المفلس يوفيه بما يتجدد له من المال ، لأن الحجر عليه إنما هو في المال الذي بيده وقت تفليسه . ابن عرفة وفيها من أقر لرجل قبل التفليس بمال دخل به مع من داينه ببيئة ومسا بعد التفليس لا يدخل فيها بيده من مال ، فإن أفاد مالاً بعد ذلك دخل فيه مع من بقي له شيء من الأولين .
- (و) إن كان المفلس عامل قراض أو مودعاً بالفتح وعين مال القراض أو الوديعة بأن قال هذا قراض فلان أو هذه وديعة فلان (قبل) بضم فكسر (تعيينه) أي المفلس (القراض والوديعة إن قامت) أي شهدت (بينة) عدلة (بأصله) أي عقد القراض أو الإيداع عينت البينة ربها أم لا ، هذا قول ابن القاسم ، ومفهوم تعيينه أنه لو قال لفلان في مالي قراض أو وديعة لم يقبل وهو كذلك في الجواهر . ومفهوم إن قامت بينة بأصله عدم قبوله إن لم تقم به وهو كذلك . وقال أصبغ يقبل إن كان لا يتهم عليه . وأفهم قوله بأصله أنه لا يشترط تعيينه البينة ، وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا بد من تعيينها ، ابن عرفة وفي المقدمات لو أقر بمين كقوله هذا قراض فلان أو وديعت قفي قبوله ثالثها أن عرفة وفي المقدمات لو أقر بمين كقوله هذا قراض فلان أو وديعت قفي قبوله ثالثها

وَالْمُنْعَنَارُ قَبُولُ قَوْلِ الصَّالِعِ لِلاَ بَيِّنَةِ ، وُحجِرَ أَيْعِنَا إِنْ تُعَجَّدُهُ مَالُ وَأَنْفَكُ وَلَوْ بِلاَ مُحكِم وَلَوْ مَكْنَهُمُ الْغَرِيمُ

إن كان على أصلها بينة صفق في التعيين ، ثم قال وقيل الثالث مفسر للأول ، وقيد الأول بأنه مع يين المقر له وكونه لا يتهم عليه .

(والختار) للخمي من الحلاف (قبول قول الصائم) بنون فعين مهماة المقلس في تعيين مصنوحاته لآربايها (بلا بيئة) بأصلها لعدم جريان العادة بالآشهاد عليه . اللخمي قول ابن القاسم يقبل أحسن لأن الصناح منتصبون لمثل هذا وليس العادة الإشهاد عند الدفسع ولا يعلم ذلك إلا من قولهم .

(وحجر) بضم فكسر على المفلس (أيضا) أي كا حجر عليه أولا (إن تجدد لله) أي المفلس (مال) بعد أخذ المال الذي بيده وقسمته على غرمائه وبقيت في بقسايا سواء تجدد عن أصل مال كربح في مال تركه بيده بعض غرمائه أو من معاملة جديدة أو عن غير أصل كميرات وهبة وصدقة ووصية وأرش جنساية ، لأن الحجر الأولى قاصر على المال الذي كان بيده . وأما المال المتجدد فيتصرف فيه إلى أن يحجر عليه فيه ، ومفهوم المشرط عدم تجديد الحجر عليه إن لم يتجدد له مال ولو طال الزمسان . ابن تاجي وبه العمل . والمباجى في معملاته بجدد بعد ستة أشهر لانتقال الكسب.

(وانفك) حجر المفلس بأخذ ما بيده وحلفه أنه لم يكتم شبئا أو تصديقه الفرمساء عليه إن حكم الحاكم بفكه عنه ، بل (ولو بلا حكم) به قاله اللحمي ، وأشاؤ بولو إلى قول ابن القصار وعبد الوهاب لا ينفك حجر عن محجور عليه إلا بحكم الحاكم لاحتياجه للإجتباد الذي لا يضبطه إلا الحاكم ، كذا قرر المصنف قول ابن الحاجب . وفي الفسكاك الحجر عنه من غير حكم قولان ، وقرره ابن عبد السلام بأنه اختلف هل ينفك المجرعنه الحجر عنه من غير حكم قولان ، وقرره ابن عبد السلام بأنه اختلف هل ينفك المجرعنه والفسك بطرو المال ، أو لا بد من حكم حاكم كالحجر عليه ابتداء ، والمناسب تقديم والفسك وطو بلا حكم جلى وحجر أيضاً إن تجدد له مال .

(ولو مكتهم) أي أرباب الدين (الغريم) أي المدين عا بيسده من هره وقيره

عَ قَبَا عُولُ وَلَقَتَسَمُوا ، ثُمَّ دَا يَنَ عَيْرُهُمْ ، قَلاَ دُخُولَ لِلأُولِينَ الْمُؤْلِينَ الْمُؤْلِين كَتَفْلِيسِ ٱلْحُمَاكِمِ ، إِلَّا كَإِرْثِ ، وصِلَةٍ وجِنَايَةٍ ، وَبِيسَجَ مَالُمُ بِخَضْرَتِهِ

(قباعوا) أى القرماء من ماله ما يحتاج في قسمته لبيعه بلا رقع لحاكم (واقتسموا) وأي الفريسم المنونة مال مدينهم بحسب ديونهم وبقيت لهم بقايا من ديونهم (ثم داين) الفريسم المنياع و الحداد الحداد المنياع و الحداد المنياع و المنياع و

التعديد المسلمان على القاسم يقول عن مالك رضي الله تعالى عنهم في رجل قام عليسه على المسلم المسلم المسلم واخذوا ماله ثم داينه آخرون أن الآخر أولى بما في يده ، بمنزلة المسلم المسلم أبين إذا فعلوا دلك أن يحدو المسلم المسلم المسلم أبين إذا فعلوا دلك أن يحدو المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم والمسلم المسلم والمسلم من ماله ، فهو عندي تقليس كتقليس السلطان المسلم المسلم المسلم المسلم عن دخول من فلسه على من عامله المسلم المسلم

المستوالم المستوالية المستولية المستوالية المستوالية المستوالية المستوالية المستوالية المستولية المستولية

من دينه ولم يسقطه كله ولا بعضه ، وأنه باق عليه إلى الآن وتسمية شهود كل .

ابن عرفة المتبطي وابن فتوح شرط بيع القاضي مال المفلس لقضاء ديونه ثبوت الديون وحلف أربابها على بقائها كيمين بقساء الدين على الميت وثبوت ملك المفلس ما يبيعه عليه اهناء ميارة تأمل هل هذه اليمين بين قضاء وهم إنما أوجبوها على طالب من لا يمكنسه الدفع عن نفسه إما حالاً فقط كالصغير أو حالاً ومالاً كاليت أو هي بمين منكر فلا تتوجه إلا بدعوى كل واحد من الفرماء على غيره أنه قيض أو أسقط مثلاً ، ويؤيد هذا قول ابن رشد إذا كان المطلوب حاضراً وادعى قضاء ما يثبت عليه فيمين طالبه بمين منكر لا بمين قضاء اه .

وبيع ماله (بالخيار) للحاكم (ثلاثاً) من الآيام في جيع السلع التي لا يفسده التأخير للاستزادة في الثمن. المصنف ولا يختص هذا ببيع المفلس فكما ببيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله . ابن عرفة والعادة أن بيع القاضي على خيسار وإن لم يشترطه إلا أن يجهل المشتري منه العادة فله القيام بالتخيير رداً أو إمضاء ويباع ماله إن لم يكن كتباً ، بل (ولو) كان ماله (كتباً) فيجوز بيعها على المشهور . عب ظاهره ولو احتاج اليها فليست كالة الصانع لأن شأن العلم أن يحفظ اه ، وأشار بولو لقولي مالك رضي الله تعالى عنه بكراهة بيعها وحرمته ، وشهر بعض الأشياخ جوازه ، فلذا مشى عليه المصنف في التوضيع. الخلاف في بيعها من حيث الجلة فكرهه مالك رضي الله تعالى عنه الحد بن عبد الحكم قد بيعت كتب ابن وهب يثلاثهائة ديناروأصحابنامتوافرون حاضرون وغيرهم فلم ينكروه وكان أبي الوصي .

(أو) كان ماله (ثوبي) بفتح الموحدة مثنى ثوب حذفت نونه لإضافته إلى (جعته) أي المفلس اللذين يصليها فيهما ويخعلها فيبيعها الحساكم على المفلس (إن كارت قيمتها) عب يحتمل بالنظر لها ويحتمل بالنظر لصاحبها ويشاري له دونها ولا يباع من تيساب جسده مالا بد له منه ونحوه في المدونة ، لأن الغرماء عاماوه عليها وظاهره أنه لا ياترك

وفي تبسّع آلَةِ الصَّانِعِ ؛ تَرَدُّدُ . وأُوجِرَ رَقِيقُهُ ، بِخِلاَفِ مُسْتَوْلَدَتِهِ ، وَلَا يُلْزَمُ بِتَكَسَّبٍ ،

جمعته أكار من ثوبين وانظر ما المراد بها ا ه . تت عب وهو قصور فقد قال ابن عبد البر الراد بها قميص ورداء أوجبة ورداء ا ه . تت ويباع على المفلس ما كان للقنية كسيداره وخادمته ودابته وسرجه وسلاحه وخاتمه ومصحفه . الحط في المقدمات يبساع ما له من الديون المؤجلة إلا أن يتفتى الغرماء على تركها حتى تقبض عند حاولها .

(وفي بيع آلة الصانع) بنون وعين مهمة المفلس وعدمه (تردد) لعبد الحميد الصائغ علم إذا كان محتاجاً لها . وقلت قيمتها ؟ فإن لم يحتج لها أو كاثرت قيمتها بيمت بلا تردد . ابن فاجي بلغني أن شيخنا أيا مهدي اختار قول المازري أرى أنها لا تباع إذا كانت قيمتها يسيرة ولا غنى عنها فتباع مرازب الكادين فإنها تساوي بتونس الدنانير الكثيرة كثلاثين ديتاراً كبيرة الضرب أميرية فهم يعاملون عليها كالمدار (وأوجر) بضم الحمز وكسر الجيم (رقيقه) أي المفلس الذي لا يباع لشائبة حريته وفيه خدمة كثيرة كمدبره ومعتقسه لأجل قبل المدين وولد أم ولده من غيره بعد ولادتها منه . وأما القن والمدير والمعتق لأجل بعد الدين فيباعون فيه ويؤاجر عليه رقيق غيره الذي أخدمه إياه حياته أو مدة لا من مرجمه له بعد إخدامه غيره قاله ابن عرفة .

(بخلاف مستولدته) أي المفلس فلا تؤاجر عليه إذ ليس له فيها إلا الاستمتاع ويسير الحدمة . في المقدمات إن ادعى أن أمته أسقطت منه فلا يصدق إلا بامرأتين أو فشو قبل تفليسه وإن كان لها ولد حي قبل قوله إنه منه .

(ولا يلزم) بضم التحتية وفتح الزاى المفلس بعد أخذ ما بيدة (بتكسب) بتجرأو على لتوفية ما يقي عليه لفرمائه من ديونهم ولو قدر عليه لأنها إنما تعلقت بذمته لا بدنه ، ولقوله تعمالي فو وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة كى ٢٨٠ البقرة ، وجواء عامله غرماؤه على التكسب أولا ، هذا هو المذهب ، وقال اللخمي يجبر عليه السانعلانه ، عرمل عليه لا التاجر وعلى التاجر تكلم مالك رضي الله تعالى عنه ، ومحل الخلاف إن لم

(شرح منح الجليل ۾ ٦ – ٣٠)

وتَسَلُّفُ وَأَسْتِشْفَاعٍ ، و عَفُو لِلدُّيَّةِ ، وأَنتِزَاعٍ مَالِ رَبْيَةِهِ

يشترط في معاملته تكسيه وإلا ازمه لأنه شرط فيه غرض ومالية أفاده عب . البنساني فيه نظر والطاهر أنه لا يازمه لعنل لطاهر الآية .

(و) لا يازم المفلس ب (تسلف) لمال يقضى به دين غرمائه ، عب ولا قبول هبة ولا صدقة ولا سلف من غير طلب ، تت المصنف لو أراد أحد وقاء دين الطالب ليرجع به على المفلس فليس للمفلس الامتناع منه > لأن منفعته له لا المفلس إلا أن يقصد القاضي عنب ضرره ا ه ، بعض مشايخي ظاهر كلامهم أن له الامتناع . عب إن أراد أحد أن يسلف رب الدين قدر ماله على المدين بلا هنته فلا مقال المفلس قالب في الترضيح > ولا يرده ما مر في القرض من منسبه المصد نقع غير المقارض > وقد قصد به الماليف نقع ألفلس صار القرص به الماليف نقع ألفلس صار القرص به في المنى وإن كان في الطاهر المقارض رب له > قليس النقع في هذا القرص إلا المقارض في المنى وإن كان في الطاهر المقارض رب الدين والنقع للمدين . البناني فيه نظر إذ لا نقع للمدين أصلا لأن الموضوع أنه ممسدم فتأخيره واجب سلف رب الدين أم لا > وما مر في القرص في المدين غير المعدم فسلا حاجة لجوابه .

(و) لا يازم بر(استشفاع) أي أخذ المفلس نصيب شريكه في عقار بعد بيعه لفيره بالشفعة ليربح فيه ما يوفي به دينه كله أو بعضه الآنه فكسب (و) لا يازم بر(مفو) هن قصاص وجب له من جان عليه أو على وليه حمداً لا دية له (ا) أخذاً (لدية) من الجاني ليقضي بها دينه كله أو بعضه > لأن العمد الذي يقتص منه لا مال فيه إنما فيه القصاص أو العفو مما فيه دية كالخطأ والعمد الذي لا قصاص فيه وفيه دية كالخطأ والعمد الذي لا قصاص فيه وفيه دية كالخطأ والعمد الذي لا قصاص فيه وفيه دية كالخطأ والعمد الذي لا قصاص فيه

(و) لا يازم به (اناتزاع مال رقيقه) أي المفلس الذي لا يباع ، وجعسل له الشارخ انتزاع ماله كمدير قبل الدين وهو صحيح ، ومعتق الآجل بعيد كذلك إذ لم يعامسل إلا على ما يملكه بالمفعل . ابن هرفة وقيها ليس لفرماء المفلس جبره على انتزاع مال أم ولذه أو مديره . ابن زرقون في سماع ابن القاسم من حبس حبساً وشوط أن للمحسس عليسه

أو مَـا وَتُعَبُّهُ لِوَكَـدِهِ ، وَعُجُّـــلَ بَيْنِعُ ٱلْحُيْوَانِ وَٱسْتُولِيَ بعقارهِ ، كَالشَّهُونِي ،

بيعه فلغرمائه بيعه عليه ، وهذا يعارض ما تقدم ، ثم قال ابن حرفة ابن رشد روى عمد ليس لهم بيعه وهو الآتي على قولها لا يجبر المفلس على انتزاع مال أم ولده ولا مدبره . ابن عرفة مقتضى قولب منافاة ما في السياع لقولها في أم الولد والمدبر ، ويرد بحصول متعلق الجبر في السياع لآنه ملكه البيع وعدمه في أم الولد والمدبر لوقفة على الانتزاع .

(و) لا يازه واعتصار (ما وهبه) المفلس قبل إحاطة الدين بماله (لولده) الصفير أو الكبير وحازه الولد قبل إحاطة الدين بمال أبيه ، وأما ما وهبه له بعدها أو قبلها وحازه بعدها فلهم رده (ورحل) بضم فكسر مثقلا (بسع الحيوان) الذي يجوز بيعسه على الفلس ، أي لا يستأني به كالاستيناء ببسع عقاره وعرضه فلا ينافي أنه لا بد من النداء عليه أياما يسياة الآنه بسرح له التغير ويحتاج إلى مؤنة ، وفي ذلك نقص المال الفرمساء فليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كا توصمه صاحب التكملة ، لأنه لم يقله أحد .

تت ما يعتنى قواته من رطب قاكمة وطري لحم قلا يستأني به الآيام البسيرة ويسير المروض كسوط وقالو يباع من حينه . البناني مثل الحيوان العروض . ابن يولس مالك رضي الله تعالى عنه يستأني في بيم ربع المفلس يتسوق بها الشهر والشهرين وأما لحيوان والعروض فيتسوق بها يسيراً والحيوان أسرع بيحا اه. وسعم ابن القاسم يستأني بالمعروض الشهر والشهرين مثل الدور . ابن رشد لفظه مشكل لاحتماله أن العووض يستأني بها الشهر والشهرين كالدور ، ويحتمل أن قوله مثل الدور تفسير العروض ، فعمناه أن العروض التي هي الدور يستأني بها الشهر والشهرين بخلاف الحيوان ، ويحتمل أن يكون ممناه أن العروض التي هي كالدور في كارة الثمن يستأني بها الشهر والشهرين وال

(واستونی) بطم الفوقیة و کشر النون أو بفتحها أي تربص واستمهل (یـ) بیسع (عقاره) أي المقلس فينادي عليه (كالشهرين) ثم يباع بالخيار ثلاثة أيام ، ابن عرفة اللخمي لا يباع مال المفلس والحضرة ويستانى به ليشهر ، مالك رضى إلله تعالى عنه يستأنى في الدور والأرضين الشهر والشهرين ، وفي الحيوان والعروض يسيراً أو الحيوان دون العروض ، اللخمي ان كان العطاء الأول مستوفى لاترجى عليه زيادة ويري أن البدار للعقد أولى خوف أن ينثني رأيه عن الشراء أمضى ذلك ، وكذا إن أخذه بعض الغرماء عالا ترجى بعده زيادة ، ثم قال ابن عرفة ففي الاستيناء بالعروض الشهرين أو الآيام اليسيرة كالحيوان اختلاف ، وكون الحيوان لا يستأنى به إلا اليسير لأجل كلفة النفقة والنظر في العروض أن يستأني بالرفيع الكثير الثمن منها الشهر والشهرين وما دون ذلك الآيام اليسيرة ويسير الثمن كالحيل والدلو والسوط يباع من ساعته ا هم الكاف في كلام المصنف استقصائية كا قال البساطي .

(وقسم) بضم فكسر مال المفلس المجتمع من قاضه وثمن مبيعه على غرمائه (بنسبة الديون) يحتمل أن مراده بنسبة ماله للديون بأن تجمع الديون وينسب ماله لمجموعها ويسطى لكل غريم مثل تلك النسبة من دينه (١١) ويحتمل أن مراده نسبة الديون لمجموعها أي نسبة كل دين له ، ويعطي لكل غريم مثل نسبة دينه له من مال المفلس ، فلو كان لفريم خسون ولآخر مائة وخسون ومال المفلس مائة وغشرون فمجموع الديون ثلثائة فبالوجه الأول تنسب مائة وعشرين لثلثاثة تجدها خسين فتعطي كل غريم خسا دينه ، فيخرج للاول عشرون والثاني أربعون والثالث ستون ، والوجه الثاني تنسب الحسين للثلثاثة تجدها سدما فتعطي صاحبها عشرين سدس المائة والعشرين وتنسب المنائة فتكون ثلثاً فتعطى صاحبها ثلث المائة والعشرين أربعين ، والمائة والحسون نصف الثلثائة ، فلصاحبها متون نصف المائة والعشرين أربعين ، والمائة والحسون نصف الثلثائة ، فلصاحبها متون نصف المائة والعشرين أربعين ، والمائة والعشرين .

⁽۱) (قوله مثل تلك النسبة من دينه) فإن كان ماله نصف الديون فيعطى لكل غريم نصف دينه ، وإن كان سدسها فيعطى لكل غريم ثلث دينه ، وإن كان سدسها فيعطى لكل غريم سدس دينه وعلى هذا القياس.

ابن عرفة وفي المقدمات وجه التحاصص صرف مال الغريم من جنس دين الغرماء دانير إن كان دائير أو دراهم إن كان دراهم أو طماماً إن كان طعاماً ، فإن اختلفت أصناف ديونهم صرف المال عينا دانير أو دراهم بالإجتهاد إن كان الصنقان جاريين بالبلا ويباع ماله من دين مؤجل إلا أن يتفق الفرماء على تركها لحلولها ، ويجمل جميع ديونهم إن كانت بصفة وأحدة أو قيمتها إن اختلفت حلت أو لم تحسل ، لأن التفليس اقتضى حلولها كالموت هذا قول أبن القاسم . وقال سحنون العرض المؤجسل يقوم يوم التفليس بنقد على أن يقيض لأجد وهو بعيد لأن المال لو كان فيه وفاء لعجل له حقه أجم ، وإذا بن الدوون قدر ما يصير لكل ذي دين من دينه اه .

(بلابينة) شاهدة بر (حصرهم) أي الفرماء فلا يتوقف قسم مال المفلس بينهسم عليها بخلاف قسم بركة الميت بين ورثته فيتوقف على بينة حصرهم اتفاقاً. والفرق أن الورثة معاومون الجيران والمعارف وأهل بلدهم بخلاف أرباب الديون ، فإن الغالب على المدينين إخفاؤهم (واستؤني) وجوباً فيا يظهر باجتهاد الحاكم (به) أي القسم (إن عرف) بضم فكسر من أريد قسم ماله أي اشتهر بين الناس (بالدين) بفتح الدال أي التداين من غيره والاستيناء (في) القسمة بسبب (الموت فقط) أي لا في الفلس أيضا المفاور أو قريب غيبة كيميدها إنه لم يخش عليه دين وإلا استؤني قاله ابن رشد ، ففي المفهوم تفصيل . وأراد بالمعيد ما يشمل المتوسط ، وظاهره الاستيناء مع الحشية وإن المعرف بالدين قاله عب .

تت ما في المتن رواه ان وهب ، ودوى غيره يستأني في الفلس كالموت . اللخمي وهو أحسن فإن لم يكن معروفاً بالدين قسم بلا استيناه . والفرق بين الميت والمفلس أن دمة المفلس باقية ، فإن ظهر غريم قحقه متعلق بها والميت خربت دمته ، وإن المفلس حي يغير بغريمه الفائب إن كان .

وقُومٌ عَمَالِفُ النَّقَدِ يَوْمُ أَلِمُصَاصِ، وأَشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يَخْصُهُ ، ومضى إن رَّحْصِ أَوْ خَلاً ،

(تتعيم)

أصبغ إذا قلس المديان أو مات نردى عليه بباب المسجد في وقت اجتماع الناس أن قلانا فلس أو مات ، قمن له عنده دين أو قراس أو وديمة أو بضاعة فليرقم ذلك للعاضي ،

(و) إذا كان بعض الديون عرضا أو طعساما أو كانت كلها عروضا ، واختلفت صفاتها أو أطعمة كذلك (قوم) بضم القاف وكسر الواو مثقلاً دين (شالف النقد) أي الدنانير والدراهم وهو العرض والطعام ، سواء كان العرض مقوما أو مثليا وتعتبر قيمته (يوم الحصاص) بكسر الحاء المهملة ، أي المحاصة والقسمة بين الفرماء بنقد من صنف ما أريد قسمه ، ويجاش لصاحب الخالف بقيمته .

(واشترى) بضم المثناة وكسر الراء (له) أي صاحب خالف النقد (منه) أي جنس وصفة دينه الخالف للنقد (با) أي النقد الذي (يخصه) أي يعترج وينوب صاحب المخالف المحاصة بقيمة دينه في حال المفلس أو الميت > قان كان مائة دينار وهليه لشخص مائة دينار ولآخر طعام كذلك دفع لصاحب الشخص مائة دينار ولاخر عرض يساوي مائة دينار ولاخر طعام كذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار > واشترى لصاحب عرض مثل عرضه جنسا وصفة بثلاثة وثلاثين ديناراً وثلث دينار > ولصاحب الظمام كذلك وهذا مع المشاحة ، وأما مع التواضي فيجوز أخذ صاحب المخالف النقد الذي خصه بالمحاصة إذا لم يمنع عنه مانع كا يأتي .

(و) إن لم يشتر لصاحب العرض أو الطعام منه حتى رخص أو غلا (مضى) القسم أو التقويم (إن رخص) بضم الحناء المعجمة حتى صار إذا اشترى بها خصه يكون المشترى بالفتح أكثر بما خصه فلا تحاصصه الفرماء في الزائد (أو غلا) نوع الطعام أو العرض حتى إذا اشترى له بها خصه يكون المشتري بالفتح أقل بما يخصه فسسلا يرجع على الفرماء فيا

خصهم فلا واجم يبن الغرماء ، قالة الباجي وابن رشد ، قالا إلا أن يصير له أكثر من حقه فيرد الفاضل للفرماء يتحاصون فيه ببواقي ديونهم. وأما فيا بين المدين وصاحب خالف المنعد فيكون الحساب بها اشترى لا بثمنه ، فان اشترى له قدر دينه فلا شيء لذعلى المدين وإن اشترى له أقل منه اتبع المدين بباقيه .

في التوضيح الباجي وصاحب المقدمات إن تأخر الشراء حتى غلا أو رخص فلا تواجع فيه بين الفرجاء إلا أن يكون فيا صار له أكثر من جميع حقه فيره الفضل الى الغرماء و وإنما يكون التحاسب بينه وبين الغرم ، وقال المازري لو تغير السعر حتى صار يشتري له أكثر مها كان يشتري له يوم قسمة المال ، فالزائد بين الغرماء ويدخل معهم فيه كال طرأ للفلس . وذهب ابن الماجشون الى أن هذا الفضل الذي حدث باختلاف السعر يستبد به هذا الفريم الموقوف له المال ، ويشتري له به مما بقي في ذمة المفلس بناء على أصله أن مصيبة الموقوف عبن له الدين ا ه . الحط وكلام ابن الماجشون ليس قولاً ثالثاً كا توهمه صاحب الشامل ، يل هو الذي حكاه الباجي وابن رشد .

(و) إن كان لبعض الغرماء أو جميعهم دين عرض أو طعام وكان اشترط في عقد المعاملة كونه جيداً في إلى يشتري) بضم التحتية وفتح الراء له بها خصه بالمحاصة بقيسته (في) صورة (شرط) كونه من (جيد) بفتح الجيم وكسر التحتية مثقلا ونائب فاعل يشتري (أدناه) أي الجيد رفقا بالمدين ، قاله ابن عبد الحكم (أو) يشتري له (وسطه) أي الجيد لأنه المهدل بينهما ، لأن شراء الأعسل يضر رب الدين ، في الجواب (قولان) عب ولم يحمل عسل الغالب ان وجد كا قال في السلم ، وحمل في الجيد والردىء على الغالب وإلا قالوسط لفلس المسلم اليه هنا دون مسا مر ، وهيد ما هنا بها اذا لم يكن خالب أو ما هنا في غسير السلم ومثل شرط الجيد شرط الدين ه

(و) إن رض صاحب الدين غير المين بأخذ ما نابه في الحصاص عينا (جاز) أن

يؤخذ (الثمن) بفتح المثلثة والميم ، أي النقد الدي خصه بالحصاص في كل حال (إلا لمانع) شرعي كما لو أسلم درام في المانع) شرعي كما لو أسلم دنانير في عرض أو طعام ونابه بالمحاصة درام ، أو أسلم درام في أحدها ونابه نقد فليس لسم أخذه لأنه بيع طعام المعاوضة قبسل قبضه فالأخذ هنا (كالاقتضاء) عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه إن جاز بيعدقبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة ، وأن يسلم فيه رأس المال بناء على أن الحاكم نائب عن المفلس فلم يدفع دخوله التهمة .

ابن عرفة في المقدمات ومن لم يكن دينه من صنف مال الغريم ابتليع فيه بها صار له صنف دينه ، فإن أراد أخذ ما صار له عيناً لم يجز إن كان دينه طعاماً من سلم ، وجاز إن كان من قرص ، وإن كان الذي له عرضاً من سلم لم يجز . وقيل انه جائز لأن التفليس يوفع الثهمة وهو على الاختلاف في مسألة سمساع أشهب من كتاب السلم والآجال . ابن عرفة حاصل ما فيها أن في رفع التفليس حكم التهمة روايات لغير ابن حبيب وله . ابن زرقون ولأن حكم التفليس وفع التهمة خير ابن القاسم في سماع عيسى من ياع عبداففلس مشتريه وقد أبتى بين حصاصة الفرماء وبين طلبه العبد . وقال أصبغ ليس له إلا المحاصة . ثم قال في المقدمات ولو أراد أخذ ما صار له في المحاصة يجميع حقه جاز ان كان ما صار له في المحاصة عيميا مثل رأس ماله فأقل ، الا أن يكون الدين طعام سلم فلا يجوز الا أن يكون حظه في المحاصة مثل رأس ماله ولو كان طعام قرض جاز مطلقاً .

(و) ان أنفقت زوجة على نفسها من مالها أو ما تسلفته حال يسو زوجها ثم فلس (حاصت الزوجة) غرماه زوجها (با أنفقت) قبل تداينه أو بعده ولو بعد تقليسه ، لأنه يترك له النفقة الواجبة عليه ومنها نفقة الزوجة (و) حاصت (بصداقها) أي الزوجة كله ولو فلس قبل البناء لأنه دين في ذمته حل بفلسه ، وإذا حاصت بجميع صداقها ثم طلقها قبل البناء فهل ورد ما زاد على نصف الصداق أو ترد مسا زاد على تقدير الحاصة بنصفه قولان ، فانيها لابن القاسم ، والأول لابن دينار قاله تت ، وهو يفيد ترجيح الثاني

أي وتحاصص في ردته ، فإن كان الصداق مائة وحاصت بهسا فنابها خسون ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خسة وعشرين ، لأنه تبين أن صداقها خسون وأنها لا تستحق الحصاص الابهة، وتكون في الخسة والعشرين التي ردتها أسوة الغرماء ا ه .

عب البناني قوله أو ترد ما زاد على المحاصة بنصفه النع هـ ذا هو الموافق لقوله في الرهن ، وإلا قدر بحاصاً بها بقي ، رمثاله لو كان لرجلين عليه ماثنان وحاصتهما بماثة صداقها ومال المفلس ماثة وخسون نسبته لمجموع الديون النصف فأخذ كل خسين نصف دينه وطلقها قبل البناء ، فاذا قدرت عاصة بخمسين نصف الصداق تابها ثلاثون لأن مجموع الديون حينته ماثنان وخسون ومال المفلس ثلاثة أخاسها فترد عشرين للغريين الآخرين ليحكل لكل واحد ستون وهي ثلاثة أخاس دينه ، ولا تدخل معهما فيا ترده كاهو ظاهر ، وبه تعلم أن قول و ز ، تحاصص فياترده ، وقوله ترد للغرماء خسة وعشرين في ضيح عن يحيى بن عمر أنه ان كان بيد كل غريم بالحصاص الأول نصف من الحسين خسة وعشرين فيقى لها من دينها خسة وعشرون ، ولكل واحسد منها خسون ، فيجموع الديون مائة وخسة وعشرون ، ونسبة الحسة والعشرين المردودة اليه خسون ، فيجموع الديون مائة وخسة وعشرون ، ونسبة الحسة والعشرين المردودة اليه عشرة ا ه ، لكن لا يقال على هذا ترد ما زاد على تقدير الحاصة بنصفه .

وشبه في المجاصة بنفقة الزوجة وصداقها فقال (كالوت) للزوج فتحاصص زوجت بنفقتها حال يسره وبصداقها غرماه ، وإن انفقت الزوجة على ولد زوجها حال يسره ثم فلس أو مات (فلا) تحاصص (بنفقة الولد) لأنها محض مواساة ، لكن ترجع بها على زوجها إن أيسر لقيامها عنه بواجب ، وظاهره عدم محاصتها بها ولو حكم بها وفي « د » هذا ما لم تكن بقضية وانفقت وهو ملى و وإلا حاصت بها ا ه ، لكن ظاهر أنه مقابل ولا تحاصص بنفقتها على والديه إلا أن محكم بها عليه وكان ملياً وتسلفت فتحاصص ،

وإنْ ظَلَمَ وَبِنُ أَوِ ٱسْتَحِقَّ مَبِيعِ وإنْ قَبْلَ فَلَسِهِ ؛ رُجِعَ وَالْمُصَّةِ

البناني انظر هذا ؛ ففي منتفى الباجي حكايته عن أصبح بعد نقل رواية ابن القاسم أنهسا لا تحاصص بنفقة الأبوين مطلقاً ؛ ووجه كلا منهما وغوه في التوضيح .

(وإن) قسم مال مفلس أو ميت على غرمانه ثم (ظهر دين) عليه لغيرهم لم يعسلم بقسمتهم فانه يرجع على المقتسمين بالحصة التي تنوبه أو قاسهم > وافهم قوله ظهر أنسه لو حضر ولم يقاسهم فلا يرجع عليهم وهو كذلك (أو) بيع ماله وقسم ثمنه على غرمائه ثم (استحق) بضم المثناة و كسر الحساء المهملة فقاف شيء (مبيع) على مفلس أو ميت إن كان مبيماً بعد تغليسه .

بل (وإن) كان مبيماً (قبل قلسه) أو موته (رجسم) الغريم الظاهر في الأولى والمستحق منه في الثانية على المقتسمين (بالحصة) التي تخصه لو قاسمهم في البيع قبسل الفلس ، ويجميع ثمنه في المبيع يعده لا قتسامهم عين ماله ، ولأن المعاملة في هذا إنما هي بينه وبين الحاكم ، فلو كان عليه عشرون لاثنين لكل واحد عشرة وله سلمتان بيعت كل سلمة منها بعشرة وأخذ كل واحد عشرة ثم استحقت إحدى السلمتين رجع من استحقت منه السلمة على كل منها بشلائة وثلث إن كان البيع قبل الفلس ، وإن كان بعده رجم عن منه السلمة على كل منها بخسة ولا يأخذ مليا عن معدم ، ولا حاضراً عن خائب ، ولا حيسا عن معت فيها .

الحرشي هذا على أنه يفلس ودينه مساو لما بيده وهو خلاف ما مر العجل ، أو يحمل على ما إذا كانت قستها حين تفليسه تنقص عن عشرين ثم زادت حسين البيع ، واحترز بقوله ظهر حمن حضر القسم ساكتاً بلا عدر مانع له من مقاسبتهم فسلا رجوع له عليهم بشيء ، لأن سكوته يعد رضاً منه ببقاء دينه في ذمة المفلس وبالغ على البيع قبل الفلس لتوهم عدم المرجوع قيسه ، لأن المقتسمين يقولون لمن استحقت السلمة منه إنما اقتسمنا مال المفلس والم تستحق أنت شيئاً منه وقت القسمة إنما طراً استحقاقك بعدها . ووجه مال المفلس وأما المبيع بعسب

كَوَّادُ بِنَدُ ، أَو مُوصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ ، وإنِ أَشْتَهُرَ مَيْتُ بِدَ بِنِ ، كُوَّادُ بِنَ ، وَالْ أَشْتَهُرَ مَيْتُ بِدَ بِنِ ، وَالْ أَشْتُهُ وَأَفْبَضَ ، رُجع عَلَيْهِ ؛

التغليس في لا يتوهم في عدم رجوعه عليهم لا قتسامهم هين ماله فله الرجوع عليهم ببعينه ، قاله الفيشي وشحوه في عليهم ببعينه ، قاله الفيشي وشحوه في مشرح السودائي .

البناني وهو الصواب لقول ان عرفة معنى قول ان شاس وان الحاجب ان ظهر غويم رجع على كل واحد بسائخصه ، وكذا لو استحق ميسع هذا هو نقل الشيخ في الموازية لأصبخ وعبد الملك أن من استحق من يده ما اشتراه مما يسع على المفلس رجع بثمنه على الفرماء ، فقولة رسم بثمنه ظاهر في رجوعه بجميعه .

والحاصل أن المسع بعد الفلس يرجع بجميع ثعنه والمبيع قبله يرجع بجصته فقط فقد اختلفا في هذا الحكم واتفقا في أنه لا يأخذ ملياً عن معدم ، ولا حاضراً عن غالب ، ولا حياً عن ميت ، والله أعلم . ابن عرفة وفيها إن طراً غريم على غرماء بعب قسم مال المدين عليهم وعدم العلم بالطارىء وشهرة المدين بالدين تبسع كلا منهم بما يجب له لو حضر مهم فيا صار لهم ، ولو لم يجب له لوفاء ما فضل عن ديونهم بحق الطارىء تبسع الورثة بما فضل عن ديونهم بعتى الطارىء تبسع الورثة بما فضل عن ديونهم بعتى الطارىء تبسع الورثة بما فضل عن ديونهم ألهدم أه .

وشبه في رجوع الطارىء على المطرو عليه فقال (كوارث) طرأ على مثله بعد قسمة التركة (أو موضى له) بفتح الصاد طرأ (على مثله) بكسر فسكون أي وارث في الأول وموضى له في الثاني بعد قسمة التركة في الأول والموصى به في الثاني ، فيرجع الطارىء على المطرو عليه بحصته لو حضرها ولا يأخذ ملياً عن معدم النع .

(وإن اشتهر ميت بدين) عليه (أو) لم يشتهر به و (علم وارثه) لولا الدين أو وضيه بأنه مدين لغير الحاضرين (وأقبض) الوارث أو الوصي التركة للفرماء الحاضرين، أو قبضها الوارث أو الوصي ثم طرأ غزيم (رجع) الغريم الطارى، (عليه) أي الوارث أو الوصي المقبض لغير، أو القابض لنفسه بما يخصه لتعديه بالإقباض

وَأَخَذَ مَلِيءٌ عَنْ مُعْدِمٍ ؛ مَا لَمْ يُجَاوِرْ مَا قَبَضَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ ، وفِيهِا الْبُدَاءَةُ بِالْغَرِيمِ ، وَهَلْ خِلاَفَ ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ ؟ تَأْوِيلانِ :

أو القبض بالشهرة أو العلم (وأخذ) بضم الممز وكسر الخاء المعجمة وارث (على عن) وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحي عن ميث (ما لم يجاوز) يجيم وزاي ، أي يتمد دين الطاريء (ما) أي القدر الذي (قبضه) الوارث المليء المرجوع عليه لنفسه بأن نقس عنه أو ساواه ، فإن جاز دين الطارىء ما قبضه الوارث المليء لنفسه رجع عليه الطارىء بما قبضه فقط ، وكذا يقال في الإقباض ، ويحلمل أن فيه الفتاناكا بعدف أو قبض عقب قبضه بدليل اقبض الأول ، قبض عقب اقبض بدليل اقبض الأول ، ويرجع ببقية دينة على بقية الورثة ، وتقدم في الفرماء الا يؤشد على عن معدم وفرق بساواة الفرماء الطارىء في الاستحقاق والوارث لا يستعنى إلا ما قبض عن الدين .

(ثم) إذا غرم الوارث المقبض مسع الشهرة أو العلم (رجع) الوارث (طي الغريم) الذي قبض منه أولاً ، قاله مالك ورض في كتاب المديان من المدونة (وقيها) أي المدونة أيضاً عن ابن القاسم (البداءة) في الرجوع (بالغريم) الذي قبض من الوارث أولا ، أي رجع الطارى، أولا عليه بما يخصه لو حضر ، فان وجده عديماً رجع على الوارث بها يخصه ثم يوجع الوارث على الغريم الأول .

﴿ وَهُلَ ﴾ بَيْنَهَا ﴿ خَلَافَ أُو ﴾ هَمَا مَحُولَانَ ﴿ عَلَى التَّخْيِدِ ﴾ للطَّارِيَّةِ فِي الرَّجُوعُ عَلَى الْوَالَّذِينَ أُو النَّرَيجَ ﴾ فِي الجواب ﴿ تَأْوِيَلَانَ ﴾ الأول النَّخْمِي ﴾ والثَّاني لأبن يونس .

(فنبيهاتِ)

الأول وطفي قوله وإن اشتهر ميت بدين الغ المسألة مقروضة في المدونة وغيرمافيين ترك مالا يفي بديرته ؟ والتفصيل فيه أمسسا من ترك وفاء وقضى الوصي أو الوات بعض غومائه ثم تلف مسابقي فليس الباقين رجوع على من قبض من الفرماء بشيء ؟ إذ فيا بقي وفاء بدين الباقين قاله في المدونة . وهل للباقين رجوع على الوارث فيه تفصيل ، ذكره أبر الحسن في شرحها ، ونصه اللخمي ضياع البقية على ثلاثة أقسام إن أمسكها الوارث لنفسه وهو عالم بدين الطارى و همنها مطلقا ، وكذا إن لم يعلم ولم تقم بينة على ضياعها وإن قامت قلا بضمتها . وقال أشهب يضمنها مطلقا على أصله في ضمان ما يغاب عليه من الرهن والمعارية . اللخمي والأول أصوب وإن أوقفها للغريم فلا يضمنها ، واختلف هل مصبتها من وقفت أو قاله أشهب ، أو من الميت قاله مالك وابن القاسم درض ، ا ه ، فالراجع أنها من الميت وهذا لا يعارض قوله الآتي وإن تلف نصيب غائب الن ، لأنه فيا عزله القاضي من الما الفلس كا في المهونة .

الثاني طفي قول وأخذ ملى النح، هذا خاص بالوارث القابض لنفسه لا بقيد الشهرة أو المعلم بل مطلقاً كما قرره وس، و كذا في المدونة وابن شاس وابن الحاجب وغيره، ولا يمارضه ما يأتي في القسمة من قوله ومن أعسر فعليه إن لم يعلموا لأنه معترض كما تبه عليه الحط هناك ، فتعميم وج ، كلام المصنف في الوارث القابض والمقبض قائلا في قوله ما لم يجاوز ما قبضه أو أقبضه تكلف بلا مساعد له نقلاً.

الثالث: دغ، شمل كلام المصنف على ثلاثة أقسام الأول ، طروالغريم على الفرماء، وهو المراد بقوله وإن ظهر دين أواستعتى مبيع وإن قبل فلسه رجع بالحصة الثاني طروء الوارث على الوارث أو الموصي على الموصى له ، وهو المراد بقوله كوارث أو موصى له على مثله . الثالث طرو الفريم على الوارث والوارث ضوبان مقبض لفيره من الفرماء وقابض لنفسه ، وقد أشار إلى الوارث المقبض بقولة وإن اشتهر ميت بدين أو علم وارثه وأقبض رجع عليه وإلى الوارث القابض بقوله وأخذ ملىء عن معدم ما لم يجاوز ما قبضه ، وباقي كلامه خاص بالوارث المقبض . فإن قلت فأي قريت قصرفه المقبض دوت القابض وبالله قلت ذكر الرجوع على الفريم يعين ذلك ، فإن الدافسيم هو المقبض دون القابض وبالله التوفيق .

الرابع ؛ البناني قول وز، يمكن أن يكون في كلامه احتباك الغ ، همدًا (الوجه غير

فَإِنْ تَلِفَ تَصِيبُ عَارِبٍ ، عَزِلَ لَهُ فَمِنْهُ ، كُفَيْنِ وَيَفْفَ لِغُوْمَا لِلهِ لا عرض ، و مَلْ إلا أنْ يَكُونَ بِحَدَّ بِنِهِ ؟ تَاوِيلانِ ،

صحيح أيضاً كالذي قبله لا قتضائه أيضاً إن أخذ الملء عن المدم في الزارث القابض لنفسه مشروط بالشهرة أو العلم وليس كذلك كما ذكرناه .

الحنامس: البناني قوله وأخذ ملى، عن معدم ما لم يجاوز ما قبضه و الصواب أنب مقحم هذا كما في دق و دخ و وأن قوله ورجع على الفريم يوصل يقوله رجع عليه لأن قوله وأخذ ملىء النع خاص بالوارث القابض لنفسه لا يقيد الشهرة أو العلم و بل مطلقا كما تقدم في كلام طفى .

(فإن) غاب غريم وقت القسمة وعزل القاضي له نصيبه و (تلف نصيب) غريم (غائب عزل) بضم فكسر من القاضي أو نائبه عند القسم (ف) ضمائه (متسه) أي الفائب لأن القاضي أو نائبه كوكيل عن الغائب. ابن عرفة وفيها مع غيرها ينبغي للقاضي أن يقف لمن خاب من غرماء المقلس حظه ثم إن هلك كان منه و رشة في كون الضمان من رب الدين فقال (حمين) أي دنائير أو دراهم (وقفت) بضم فكسر من مسال المقلس (ل) تتقسم على (غرمائه) وتلفت فضمانها من الغريم لا من المغلس أو التركة في عدم قسمتها مع تهيئها للقسم (لا عرض) وقف للغرماء فتلف فضمانه من المفلس أو التركة في قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما . ابن عرفة ابن رشد معنى قول ابن القاسم أن العدين من الغرماء إن كان دينهم عينسا . ومعنى قوله إن المروض من المدين إن كان دين الغرماء إن كان دينهم عينسا .

(وهل) عدم همان الفريم العرض الموقوف مطلقاً سواء كان مثل دينه أم لا ، وهليه فهمه اللخمي والمازري والباجي أو هدمه في كل حال (إلا أن يكون) العرض (بكر) جنس وصفة (دينه) أي الفريم الموقوف له فيضمنه الفريم الأن المحاصة فيه كالمين بدون احتياج إلى بيح ، وهذا فهم بعض القروبين وابن رشد ، في الجواب (تأويلان) وروى أشهبان

حمان التالف من المفلس حق يصل للغرماء عيناكان أو عرضاً ، وهو قول أبن عبد الحكم واختاره اللخمي وابن عبد السلام أفاده تت .

طفي اغتر بكلام المصنف فجمل التأويلين في كلام المدونة فأعاد الضمير عليها وليس كذلك ، بل الفهمان في كلام ابن القاسم في غير المدونة وقد اعترض المواق كلام المصنف قائلا انظر قوله تأويلان ، فأنهما ليساحل المدونة اه ، ولم ينسبهما في توضيحه لها ولا ابن عبد السلام ولا غيرهم . والحاصل أن المسألة غير منصوص عليها في المدونة ، ولمل أصله ففهمه اللخمي بتذكير الضمير الذي مرجعه قول ابن القاسم ، وكذا رأيته في كبيره ، وفي بعض النسخ من صغيره .

(وتراك) يضم الفوقية وكسر الراء (له) أي المفلس من ماله الذي أريد قسمه على غرمائة (قوته) يضم الكاف وسكون الواو أي المفلس نفسه (و) ترك أيضاً (النفقة الواجبة عليه) لغيره كزوجته وولده ووالده وأمهات أولاده ومدبريه (لمطن يسرته) المازري التحقيق أن يترك له إلى وقت يؤدي الاجتهاد أنه يحصل له في مثله ما تتأتى منه معيشته . وفي التوضيح نحو الشهر هو المشهور وفي الشامل لكان يسرته هو المشهور وليس خلافاً ا ه . تت عب والمراد الواجبة أصالة بزوجية أو قرابة أو رق لا يباع كسأم ولد وهدبر فلا تسلط لفرمائه على قدر كفايته ، لأنهم على ذلك عاملوه لا بالالتزام لسقوطها والملس أو الموت ، في الشامل من له صنعة ينفق منها على نفسه وأهله لا يترك له شيء وقبل إلا نفقة كيومين خوف عطلة ا ه .

(و) قرك له ولمن تلزمه نفقته (كسوتهم) ابن عرفة فيها يباع على المملس كل عروضه إلا ما لا بد له منه من ثباب جسده وثوباً جمته إن كانت لهما قيمة ، وإن لم تكن لهما تلك القيمة فلا ، ثم قال ولابن القاسم في سماعه تثرك له لبسته إلا أن يكون فيها فضل . المنهمي يريد فتباع ويشترى له دونها ، ثم قال وفي سماع ابن القاسم يترك له كسوة ولابنه وفي كسوة الزوجة شك . سحنون لا يترك له كسوة زوجته . ابن رشد شك مالك درض ، في ذلك في المختصر . اللغمي لابن القاسم في سماعة مالكا وليس في الغقة لانها أحق بها من الولد ، فاذا تركت كسوته فترك كسوتها أولى ، وعلى قول سعنون لا تترك لحسالا لا تشرك للولد وهو أبين ، وحسبهم ما كان عليهم . واختلف إن كانت شاب أهله وولده خلقة هل تجدد لهم ولا أرى أن يستانف له كسوة ويكفيه ما كان يجتزي به قبل ذلك . ابن رشد شك مالك ورض فيها لطول بقائها في كالنفقة بعد المدة المؤقتة (كل) مسن المن رشد شك مالك ورض فيها لطول بقائها في كالنفقة بعد المدة المؤقتة (كل) مسن المناس ومن تلزمه نفقته (دستا) بفتح الدال المهمة ومن السين المهمة فمشاة فوقية أي ملبوسا (معتاداً) لمثله . في القاموس الدست الدشت ومن الشياب والهرق وصدر البيت ممرات عم قال الدشت الصحراء ومراده بقوله أولا الدست المشت أنه يطلق على الصحراء ومراده بقوله أولا الدست المهمة في المهمة في الشوب النع . وأما الدشت بالشين المهمة في المصاح .

الحطيمة بالدست القميص والعمامية والسراويل والكعب أي المداس ويزاد في الشناء جبة قاله النووي في منهاجه ، وزاد بعض شراحه الدراعة التي قلبس فوق القميص إن كانت تليق بحاله . ونقل عن الشافعي درض انه لا يترك له الطيلسان إن كان ترك لا يخل بمروءته ، الشارح وتزاد المرأة مقنعة وازاراً وغيرهما مما يليق بعالها . الحرشي وأما تياب الزينة فلا تترك له ولا لمن تلزمه نفقته على المشهور ، قال في الاستفناء لا يترك عليه إلا ما يواري عورته بين الناس وتجوز به العلاة إلا أن يكون في المشتاء ، ويخاف موته فيترك له ما يقيه البرد ا ه ، ومثل الموت الضرر كمسا هو ظاهر . عب وهو قميض وطوياة فوقه وعمامة وسراويل ومداس ويزاد في الشتاء جبة لحوف هلاك أو شديد قميض وطوياة فوقه وعمامة وسراويل ومداس ويزاد في الشتاء جبة لحوف هلاك أو شديد أدى ، وتزاد المرأة مقنعة وإزاراً وغيرهما مها يليق بحالها ،

(ولو ورث) المغلس الآخص أو الأعم (أباه) الرقيق مثلًا فشمل كل من يعتق عليه من أصوله وفروعه وحاشيته القريبة (بيع) بكسر الموحدة أبوه في الدين فلا يعتق عليه بنفس ملكه المعلق حتى غرمائه به إن استغرقه الدين ، وإلا بيبع منه بقدره وعتق باقيه إن وجد من يشتري بعضه ، وإلا بيع جميعه وعلك الفلس ما يبقى من تمسه (لا) يباع

أبوه في الدين (إن وهب) بضم فكسر أبو الفلس الرقيق (له) أي المفلس فيمتق بمجره قبولة هبته (إن وهب) أي الآب (أنه) أي الآب (يمتق عليه) أي المفلس آن واهبه قصد عتقه حيث لا بيعه في دينه ، فان لم يعلم عتقه عليه ببسم في الدين ولو علم أنه أبوه والمسدقة كالهبة في سماع أبي زيد ، قلت لابن القاسم أرأيت لو أن مفلسا ورث أبساه أو وهب له ماذا يكون للفرماء منه ، فقال إن ورثه فلا يمتق عليه إن كان الدين يحيط بهاله والدين أولى به كشيء أفاده .

واما إن وعب له فيعتق عليه وليس لأهل الدين فيه شيء لأنه لم يوهب لـه ليأخذه أهل الدين العب من النيان واقتصر عليه ابن عرفة والله اعلم وسكت عن شرائه من يعتق عليه وهو منه و ابتداء وبعد وقوعه فاسد عند ابن عبد السلام ، وصحيح موقوف على نظر الغرماء على نقل الشارح ، او نظر الحاكم على نقل ابن عرفة ، والصواب الوسط ، شمإن ردم الغرماء في نقل المنف في باب العتق شمإن ردم الغرماء فطاهر وإن أجازوه يباع في الدين كما نض عليه المصنف في باب العتق بقوله لا بارث أو مشاء وعليه دين فيباع النه والله اعلم .

(و المبنى) بقتم فكسر ونائبه ضمير المفلس ، طفي هذا هو الصواب إذ هو الحدث عنه و في الأبن شاس وابن الحاجب لجعلها حبس المفلس من احكام الحجر عليه ، وقول ابن عبد السلام في كون الحبس من احكام المفلس نظر ، لأن احكام الماهية تابعة لها ، اما في الوجود ، وإما في الزمان ، وعلى التقديرين لا يحبس المفلس لأنه ثبت فلسه فضلا عن ان يحكم عليه به ووجب إنظاره فكيف يحبس ، وبالجلة فأنواع المحبوسين بالدين يذكرها المصتف الآن وليس المفلس واحداً منها اه فيه نظر ، لأن مواد ابن شاس وابن الحاجب بكون الحجر عازوما للحبس حيث لم يثبت العسر لا مطلقا ، وقد صرح ابن شاس بهذا فقال الثالث حسمه إلى ثبوت إعساره ولا شك أنه والحالة هذه لازم الحجر ، قال فيها ويبيع الإمام ما ظهر له من مال فيتوزعه غرماؤه ويحبس فيا بقى إن تبين لدده أو التهماه، وقوله لأنسسه إن ثبت فلسه المخ يقتضى أن التفليس موقوف على إثبات العدم وليس وقوله لأنسسه إن ثبت فلسه المخ يقتضى أن التفليس موقوف على إثبات العدم وليس وقوله لأنسمة من لفظها ، وقد اعترض كلام ابن عبد السلام في ضبح ولم يبين ذلك .

لِشُوتِ عَسْرِهِ ، إِنْ تَجْمِيسُلَ حَالُهُ وَكُمْ يَسْأَلِ الصَّبُرِ لَهُ لِمُحْمِيلٍ السَّبُرِ لَهُ لِمُحْمِيلٍ السَّبُرِ الْهُ لِمُحْمِيلٍ السَّبِرِ اللهِ عَدْمُهُ ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَلَوْ أَثْبِتَ عُدْمُهُ ،

عب مقتضى نقل الشارح عن ابن رشد أن خير حبس للمديان مفلسا أم لا أحاط الدين با له أم لا ، وتقيده أيضا التبصرة فيستفاد منه أن التفليس لا يتوقف على ثبوت المعسر وهو ظاهر قول المصنف وفلس إلى قوله يطلبه النع . البناني خمير حبس للمديان هذا هو الطاهو لأن من جملة هذا التقسيم ظاهر الملاً ومعلومه وغاية حبسه (لثبوت عسره) فإت ثبت وجب إنظاره ، إفاد شرط حبسه يقوله (إن جبل) يضم فكسر (حاله) أي المدين ولم يعلم هل هو ملى أو معدم حملا له على الملاء ، وسواء كان هينسه عن معاوضة أو لا تقديماً للفالب وهو التكسب على الأصل وهو الفقر ، لأن الإنسان يولد فقيراً لا منال أد ، ثم يتكسب غالباً . ومفهوم الشرط عدم حبسه إن عسلم عسره وهو كذلك لوجوب إلظاره .

(و) إن (لم يسأل) المدين (الصبر) أي تأخير الحبس (لذ) أي والمات المدين قاله أو كونه آتيا (بعميل) بفتح الحاء المهدة أي ضامن له (بوجه) أي ذات المدين قاله أو حمران والتونسي وعياض وغيرهم . في ضبح عياض لم يبين فيها هسل الجيل الموجه أو المال الله والمعول أن يكون بالوجه هكذا نص عليه أبو حمران وأبو اسحق وغيرهما من المدويين والأندلسيين و ولا يقتضى النظر غيره . ونقل بعضهم عن المتيلي أنه يسكلف يعميل المال إلى أن يثبت العدم ، فإن عجز عن حميل المال سجن على المشهور المعمول به وفدرم) الحميل بالوجه الدين الذي على مضمونه (إن لم يأت) الحميل (به) أي المفسون ون لم يثبت عدمه ، بل (ولو أثبت) الحميل (عدمه) بضم فسكون أي فير المضمون ، كذا قاله المسنف هذا تبعاً لابن رشد في المقدمات ، بناء على أن يمين المدين أنه لا مال له بعد ثبوت عدمه يتوقف عليها ثبوت عدمه وقسيد تعذرت منه . وقال في باب الضان لا يغرم إن أثبت عدمه أو موته في غيبته ، بناء على أن اليمين استحسان ، وعذه طريقة للغمي ذكرهما في توضيحة وابن عرفسة وصاحب الشامل ، وصنيسع المسئف يقتضي المنف يقتضي

أو عَلَهُوْ مَلَاوَاهُ إِنْ تَفَالَسَ ، وإِنْ وَعَــدَ بَقَضَاءٍ وَسَأَلَ تَأْخِيرَ كَا لَيُومُ أَعْطَى حَيِلاً بِالْمَالِ ، وإلَّا سُجِنَ ،

وبعلها من أريطن بدكم المال وإلا غرم اتفاقاً .

وعظف على جهل حاله قعال (أو ظهر ملاؤه) بالمد أي غنى المدين بسبب جال لبسة وخدمه ولم تعلم حقيقة أمره فيحبس (ان تقالس) أي ادعى فلس نفسه وقال لاشيء أي يقي بديني ولم يعد بقضائه ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بحميل والا فلا يحبس وهل ولو بالوبعه كمجهول الحال وهو لابن القاسم أو بالمال فقط وهو لسحنون، ووفق بينها بحمل الأول على غير الملك والثاني على المله .

(وإن وغد) من ذكر من جهول الحال وظاهر اللا (بقضاء) للدين المطاوب منه (وسأل) أي طلب (تأخير) الحبس زمنا يسيراً (كاليوم) وأدخلت الكاف يوما آخر فقط (أعطى) أي أقام للدين (حيلا بالمال) وأخر قاله سعنون . وقال مالك رضي اله تمالي عند يؤخر ثلاثا وأربعا وخسا . في المبسوط وهو أحسن ، ولم يكتف بحميل الوجد لطيور قدرته على الوفاء لوعده ب قاله تت ، وهو يفيد . أن المذهب الأول (وإلا) أي وإن لم يأت بحميل بالمال (سجن) بضم فكسر حتى يأتي بحميل بالمال أو

الحط في الملتم يحبس الاعمى والمقمد ومن لا يدين له ولا رجلين وجميع من به وجع لا ينفعه كالصفييل . ويجبس الاعمى والمقمد ومن لا يدين له ولا رجلين وجميع من به وجع لا ينفعه ذلك من الجبس . والطاهر أن معنى قوله ومن به وجع النع أن من مر به مرحى فإنه لا يشع من حبسه والله أعلى ابن حرفة تلقى الأشياح بالقبول مسا في تمانية أبي زيد لا يسجن في الحديد إلا بن سجن في دم . قلت وكذا من لا يؤمن هروبه ا ه > وانظر أجرة الحباس على من هاني لم أو فيها نصا > والطاهر أنها كأجرة عون القاضي من بيت المال > فإن لم يكن فعلى الطافية إن لم يلد المطاوب ويختفي قاله ابن فرحون في تبصرته والله أعلى .

كَنْفُوم أَنْلَاه ، وأَجَلَ لِبَيْع عَرْضِهِ إِنْ أَعْطَى حَمِيلًا إِلَّالُ ، وإِنْ حَلِيلًا إِلَّالُ ، وإِنْ حَلِيهِ عَلَى عَسِدُم النَّاضُ تَرَدُد . وإِنْ عَلَى عَسِدِم النَّاضُ ، لَمْ يُوتْخُر ، وضرب مَرَّة بَعْسُدَة ، عَسْدَة بَعْشُوهِ وَانْ شَهِدَ بَعْشُوهِ وَانْ شَهِدَ بَعْشُوهِ

وشبه في السجن فقال (كمعاوم الملاء) بالمد فيسجن حتى يوفي ما عليه . سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة . ابن رشد ولا ينجيه من السجن والضرب إلا جميل غارم ، ومثله في ضبح عن عباض ، ونظمه في التحفة ، ومثلوه بمن يأخذ الأموال بقصد التجارة ثم يدعي ذهابها ولم يظهر ما يصدقه من احتراق منزله أو سرقته أن نحوهما .

(وأجل) بضم الهمز وكسر الجيم مثقلا المدين بالإجتهاد غير المفلس علم ملاؤه أو ظهر أو جهل حاله إذا طلب التأجيل (لبيم عرضه) بفتح فسكون مقابل النقد (إن أعطى) أي أقام المدين (حميلا بالمال) واستبعد كون مجهول الحال له عرض (وإلا) إي وإن لم يأت مجمول بالمال (وفي حلفه) أي يأت مجمول بالمال (وفي حلفه) أي المدين ولو مقلساً لم يعلم عنده ناص (على عدم الناص) بالنون والضاد المعجمة المثقلة ، أي الدين ولو مقلساً لم يعلم عنده ناص (على عدم الناص) بالنون والضاد المعجمة المثقلة ، أي الدنانير والدرام ، وعدم حلفه عليه (تردد) في التنبيهات اختلف هل يحلف على عدم إخفاء الناص إذا لم يكن معروفاً به ، فقال ابن دحون يحلف . وقال أبو على الحداد لا يحلف ، وقال ابن زوب يحلف إن كان تاجراً وإلا فلا ، وهمذا على الحلاف في يخلف ، وقال ابن زوب محلف إن كان تاجراً وإلا فلا ، وهمذا على الحلاف في التهمة .

(وإن علم) بضم العين المدين المبتنع من وقاء ما علية (بالناص لم) الاولى لا (يوخر) بفتح الحاء المعجمة مثقلة عن الحبس ولا يتحلف (وضرب) بضم فكسر معاوم المسلاء علم بالناص أم لا (مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم في العدد بمجلس أو مجالس ولو أدى إلى إتلاقه لظلمه باللهد .

﴿ وَإِنْ شِهِدَ } بِضُمْ فَكُسُر ﴿ بِعَسُرِهُ ﴾ أي المديان مجهول الحال أو ظاهو الخلامة فيسل

أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ ، وَلَا بَاطِنُ ، حَلَّفَ كَذَ لِكُ .

في أبي الحسن لا يشت العسر إلا بشهادة أكثر من عدلين كالترشيد والسفه ، وصفة الشهادة أن يقول الشاهد (أنه) أي المدين (لا يعرف) الشاهد (له) أي المدين (مالا ظاهراً ولا باطناً) وجواب إن شهد بعسره (حلف) المشهود له بالعسر حلفاً (كذلك) أي ما شهد به الشاهد في نفي العلم بأن يقول بالله الذي لا اله إلا هو لم أعرف لي مالا ظاهراً ولا باطناً . والمذهب أنه يعلف على البت ، فقد اقتصر عليه ابن عرفة عن ابن رشد ، واقتصر عليه في المقيد، وذكر في ضبح الخلاف ، ورجح ابن سلمون حلفه على نفي العلم واعترضه أبر علي في شرحه ، وعلى ما للصنف إن ترك من اليمن ظاهراً أو باطناً فلا تعاد لأنها على نبة المحلف أن والمناه أن والمناه التي رباً المناه أن المناه التي رباً المناه المناه والذا قبل وجوبهها .

(تنبيهات)

الأول : هذه إحدى المسائل التي يحلف فيها المشهود له مع بينته ومنها دعوى المرأة على زوجها الغائب بالنققة ، ومنها القضاء على غائب أو ميت ، وضابطها كل بينة شهدت بظاهر فإنه يستظهر لها بيمين المشهود له على باطن الأمر إلا الولد المشهود له بالفقر المحكون نفقته على ولده فلا يحلف مع بينته . قال المصنف في النفقات وأثبتا المدم المعلق م

الثاني : فهم من قوله إنه لا يعرف النع أنه لو قطع بطلت شهادته . ابن عرف ولابن وشد صفة الشهادة بالعدم أن يقول الشاهد أنه يعرفه فقيراً عديماً لا يعلم له مالاً ظاهراً ولا بأطناء زاد ابن هات ولا تبدلت حالته إلى غيرها إلى حين إيقاعهم شهادتهم في هسذا التكتأب . ابن وشد فان قال فقير عديم لا مال له ظاهراً ولا باطناً ففي بطلانها قولان ، بناء على حلها على ظاهرها أنهسا على البت أو على نفي العلم ، ولو تص على البت والقطم ليظلت .

الثالث : ابن عرفة اللخميقد ثنزل مسائل لا تقبل فيها البيئة بالفقر مَنْهَا مَنْ عَلَيه دين مِنْجُمْ قَضْلُ بِمِشْدُ وَادعَى عَجْزَهُ عَنْ باقيه وحالته لم تتغير ، ومن ادعَى العَجَرُ عَنْ نَفَقَــة

ودَادَ وإنْ وَتَجد لِيَقْطِينَ وَأَنظِرَ ، وَحَلَّفَ الطَّالِبَ إِن أَدُّهُى وَزَادً وإِنْ وَتَجد لِيقْطِينَ وَأَنظِر ، وحَلَّف الطَّالِبِ إِن أَدُّهُى عَلَمْ العُدم .

ولد بعد طلاق الأم وقد كان ينفق عليها إلا أن تقوم بيئة أنه نزل به ما نقله إلى العجل .

ابن فتوح محمد بن عبد الله كتب الموثقين أن المدين على و بالحق الذي كتب عليه إلا أن فان ادعى عدماً فلا يصدق وإن قامت بيئة به لأنه مكلب لها ، ويعبس ويؤدب إلا أن تشهد بيئة بعطب حل به بعد إقراره ، وزاد المتبطي عن بعض القروبين أن بيئة العدم تنفعه لأنه مضطر في إشهاده بالملاء لولاه ما داينه أحد ، والذي عليه الفهمسال وقاله غير واحد من الموثقين حكفهل وابن أبي زمنين أنه لا يقبل قوله ولا تنفعه بيئته ويسجى أبدا حق يؤدي دينه .

(وزاد) المشهود بعدمه في بميته (وإن وجد) مالا (ليقضين) به ما عليه (وأنظر) بينم الممنز وكسر الطاء المعجمة أي أمهل ولا يطلب بما عليه الى يسره به القولسة تعالى في وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة في ٢٨٠ البقرة ، ولا يلازمه وبه الدين ، وفائدة مذه الزيادة عدم تحليفه ان ادعى عليه أنه استفاد مالا وأنكر ولم يأت بسينسة قلابين عليه لتقدم هذه اليمين قاله في المقدمات ، وأيضاً لولاما لا حلفه كل واحسد من غرمائه قاله المتبطي ، وهذا يفيد أن الزيادة حتى الحالف فله وكها الا أن يقال تجب عليه للوك الحصومة وتقليلها ما أمكن ، ومعلوم الملاء لا تنفصه الا بسينة بنهاب ما ميده ، وحكمه من أقر بحلائه وقدرته على دفع الحتى ولم تقم قرينة على كذبه في اقراره .

(و) أن طلب الغريم حبس مدينه حتى يوقيه دينه أو يثبت عسره فادعى المديسن أن الغريم علم عدمه وأنكر الغريم علم عدمه (حلف الطالب) على عدم علمه حسام مدينه (أن أدعى) المدين (عليه) أي الطالب (علم) الطالب به (المعلم) بضم فسكون، فأن نكل جلف المطالب أنه علم عدمه ولا يسجن ، وأن صدقه الطالب فلا يمين ولا حبس قاله المتبطي وهيره ، واختصره أن عرقة في قوله أن زعم المدين علم رب الفين عدمته لزمته المدين علم رب الفين عدمته لرمته المدين أنه لم يعلمه ، فأن تكل حلف المدين قاله غير واحسد عن الفقهاء وبه كان

وَإِنْ اللَّهِ مَالَ تَفْتِيشَ دَارِهِ ، فَفِيهِ تَرَدُدُ ، ورُ جَعَتْ بَيْنَتُ ، الْمَلاّمِ إِنْ بَيْنَتُ ،

يفتى ابن الفخار . ابن عرفة كان بعض قضاة بلدنا لا يحكم بهذه اليمين وهو حسن فيمن لا يعلن علمه حاله لبعده عنه .

(وان سأل) وب الدين (تفتيش داره) اي المدين لإتهامه بأنه أخفى مال فيها (غفني) تمكيد (١٠) منه وحدمه (تردد) ابن ناجي العمل عندنا بعدمه والحانوت كالدار عندي ووقعت بأخكامي مسألة بباجة ورأيتها أخف وهي رجل ادعى على من عليه دين ان بجيبه عالاتوسال تفتيشه ، فقال الغريم لا شيء فيه فحكمت بتفتيشه فلم يوجد فيسه شيء ، والكيس من هذا المعنى ، ولا يحلف في هذين وشبهها .

البناني أفتى بتفتيش الدار فقهاء طليطة وأنكره ابن عات وابن مالك . ابن سهسل وأنا أراه بعثنا فيمن ظاهره الالداد والمطل ، وقد استظهر ابن رشد تفتيش داره وعزاه لابن شعبان في رفيه وفي قول ابن القاسم في رواية أصبغ عنه ، وذالك أن السلطان يكشفه ويبلغ من كشفه ما لا يبلغة هؤلاء ما يقوم منه أن للإمام أن يفتش عليه داره ، واختلف المتأخرون في ذلك ، والأظهر أن تفتش عليه داره في الفي فيها من متاع النساء قادعته زوجته كان لها ، وما الفي فيها من عروض من عروض منه أنها ليست له ومسا الفي فيها من عروض التي ليست من تجارته فادعي أنه وديعة عنده أو عارية أو ما أشبه ذلك جرى فلك على ما ذكرته من الخلاف في غير موضع ، فالمناسب الاقتصار على ما رجحب ابن شهل وابن رشد .

(و) إن شهدت بينة بعلاء المدين وبينة بعدمه (رجعت) بضم فكسر مثقلا (بينة الملاء) بالمد على بينة العدم (أن بينت) ببينة الملاء سببه بأن قالت له مال يغي بدينسه أخفاء لأنها باقلة ومشبتة وشاهسدة بالعلم ، ابن عرفة لو قالت بينة له مال باطن أخفاء قدمت اتفاقل، البناني هذا معنى قوله أن بينت ولم يتنبه لسه المواق فأن لم تبين بينة

وأُخْرِجَ ٱللَّجْهُولُ إِنْ طَلَالًا سِجْنُهُ مِقَدْرِ الدُّنْنِ ، والشَّخْصِ ، وأُخْرِسَ النَّسَاءُ عِنْدَ أَمِينَةٍ ، أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ ، والسَّيَّدُ لِمُكَاتَبِهِ ،

الملاء سببه رجعت بينة العدم بينت سببه أم لا ، والذي جرى العمل به تقديم بينـــة الملاء وأن لم تبين سببه قاله عج .

(وأخرج) بضم الهمز وكسر الراء من السجن المدين (الجهول) حاله الذي لم يعلم ملاؤه ولا عدمه (ان طال سجنه) بفتح السين ، وطوله يعتبر (بقدر الديسن) قلة و كاثرة (و) حال (الشخص) المديسن قوة وضعفا وخشونة ورفاهية ، ويخلى سبيله بعد حلقه على نحو ما تقدم لان طول السجن بمنزلة البينسة بالعسر . ومفهوم الجهول أن ظاهر الملاء ومعلومه لا يخرجان بطول السجن وهو كذلك ، لكن الأول يخرج بينسة بعدمه ، والثاني لا يخرج بها ، بل إما بالإداء أو الموت أو بينة بذهاب مساله المعلوم بنفو سرقة .

ولما كان جميع ما تقدم من أحكام هذا الباب لا يختص بالرجال ويحري في النساء ذكر ما يختص بهن فقال (وحبس) بضم فكسر (النساء) المفلسات (عند) امرأة (أمينة أو ذات) رجل (أمين) زوج أو أب أو ابن ، وظاهر كلامه أن ذات أمين عطف على أمينة فيفيد جواز الحبس عند ذات الأمين وإن لم تكن هي أمينة لاقتضاء العطف المفايرة مع أنه لا بد من أمانتها أيضاً . وأجيب بأن المعطوف عليه محذوف وهو أيم أو منفردة عن رجال فيستفاد منه كونها أمينة سواء كانت وحدها أم لا .

(ف) حبس (السيد) في دين عليه (لمكاتبه) إن لم يحل من نجوم كتابته ما يسفي بدينه ولم يكن في قيمتها ما يفي به ، ولا يقاصصه السيد جبراً عليه بها إذا كان دينه حالاً أو أختلفت قيمتها وقيمة الدين اختلافاً لا تجوز المقاصة معه ويحبس السيد لعبده إذا شهد له شاهد بمتقه ولم يحلف السيد لرد شهادته وحبس السيد لمكاتبه لإحرازه نفسه وماله ، ولأن الحقوق لا يراعي فيها الحرية ولا علو المنزلة بدليل حبس المسلم في دين المكافر . وهذا يقتضي حس السيد لعبده الماذون المدين إذا احتيج في وفاء دينه لماليه على سيده وحبس

وأَلْجِينُ وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ ، لَا عَكُسُهُ ، كَالْيَمِينِ إِلَّا ٱلْمُنْقَلِبَةِ

المكاتب لسيده في دين غير الكتابة لا فيها إلا على القول بأنه لا يعجزه إلا السلطان ، فله حبسة فيها إن رأى أنه كتم ما لا رغبة في العجز .

أبر الحسن ويحبس القن المأذرن له في التجارة أفاده عب . البناني والسيد لمكاتب كذا في المدونة ، فقال ابن عرفة ابن محرز عن سحنون هذا إذا كان أكثر مما على المكاتب من الكتابة وإن كان مثلها فأقل فلا يحبس لأن السيد بيسع الكتابة بنقد . ابن عبد الرحمن هل يحبس على كل حال إن لم يبعها لأن الحاكم يضيق عليه ليبيعها ولا يبيعها عليه الحاكم لأنه لا يبيع إلا على المفلس . ابن عرفة الحق أن البيسع على المفلس جبري وعلى المدين اختيادي .

(و) يحبس (الجد) لولد ولده لأن حقه دون حتى الأب في الجملة (و) يحبس (الولد لابيه) وأولى لأمه لأن حقها آكد (لا) يثبت ولا يجوز (العكس) أي حبس الوالد نسبا لولده ولو ألد ويعزره الحاكم بغير الحبس من حيث اللدد لا من حيث حسق الولد، ويستثنى من عدم حبسه مسألتان إحداها إذا أخذ الأب مال ولده وادعسي ذهابه ، وعلى الولد دين قوقف وفاؤه على ما أخذه الآب من ماله فيحبس الآب لتملق حتى الأجنبي بما أخذه قاله في المقدمات ، ثانيتهما يحبس الآب لامتناعه من إنفاقه على ابنسه المسغير ونحوه . ابن يونس ويحبس الآب إذا امتنسع من النفقة على ولده الصغير لأنه يضرهم ويقتلهم . ابن عبد الحكم يحبس الآب في دين على الإبن إن كان له بيسده مال أه .

وشبة في الثبوت والنفي فقال (كاليمين) فيحلف الولد لوالده لا المكس لأنسه عقوق ولا يقتضى به للولد إن شع ولا يمكن منه على المذهب ، وقوله الآتي وله حد أبيه وفسق ضعيف (إلا) اليمين (المنقلبة) من الولد على أبيه بأن ادعى الوالسد على ولده بحق ، وتوجهت اليمين على الولد لرد دعواه فنكل فردت على الوالسد فيحلقها الوالد اتفاقاً . وكشهادة شاهد للولد بحق على أبيه ولم يحلف معه الولد فردت على الوالد فيحلفها لرد شهادة الشاهد قاله عب . البناني هذا غير صواب وقد صرح ابن رشد بأن مذهب المدونة

والْمُتَعَلَّقَ بِسِا حَقَّ لِغَيْرِهِ ، وَلَمْ يُغَرَّقُ بَدِينَ كَالْاَ يُحَوِّنَ إِنْ يَعْلَمُ ، وَلَمْ يُغَرِّقُ بَانِ مُ

أنه لا يحلف الآب في شيء بما يدعيه الولد عليه ، ونصه وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون لا يقضى بتجليفه أباه ولا يمكن منه إن ادعي اليه ولا أن يحده في . حد يقع له عليه لآنه من العقوق وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه .

في المدونة في اليمين في كتاب المديان وفي الحد في كتساب القلف وهو الطبر الأقوال القول الله تمالى هو ولا تنهرها وقل لهما كه الآية ۱۲ الإسراد و ولا بهاء النفساين والديب من شد النظر اليها أو إلى أحدها وقد روى أن رسول الله على قال الا يمين المؤلف على والده ويشهد لصحته قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك وقد روى عن ان القاسم في كتاب الشهادات أنه يقضى له بتحليقه في حق يدهيه عليه وبعده في قلقب القاسم في كتاب الشهادات أنه يقضى له بتحليقه في حق يدهيه عليه وبعده في قلقب القاسم في كتاب الشهادات أنه يقضى له بتحليقه في حق يدهيه عليه وبعده في قلف من الكهالوفلا ينتهي أن يمكن منه أحد وهذا فيا ادعاء الولد على والده و وأما إن ادهى الوالمبنطي والدة فتكل عن المين وردها عليه أو كان له شاهد يحقه على ولده قلا اختلاف أنه لا يقضى به عليه في الرجبان إلا يعد يمينه و كذا إن تملق بيمينه حق لهير ابنة فتلامسيه اليمين باتفاق الوجبان إلا يعد يمينه و كذا إن تملق بيمينه حق لهير ابنة فتلامسيه اليمين باتفاق على أبيها كدورى تؤوج البنين على أبيها كدورى الآب تلف صداق ابنته وطلبه الزوج بجهازها وكدورى تؤوج البنين على أبيها غلته لها انعقد عليه نكاحها وأنكر الآب وهو المها المقد عليه نكاحها وأنكر الآب ولا المقد عليه نكاحها وأنكر الآب واله

(و) إلا اليمين (المتعلق بهاحق لفيره) أي الولد كدعوى الآب تلفية صداق ابنته وطلبه زوجها بجهارها ، أو أنه أعارها شيئًا من الجهازي السنة الأولى فتعلق الوالد (ولم يفرق) بضم ففتح مثقلة في السجن (بين كالآخوين) من الأقارب (والزوجين) الحبوسين في حق عليهما (إن خلا) السجن فلا يجاب الطالب التفريق ، فإن لم يخسل الحبوسين في حق عليهما (إن خلا) السجن فلا يجاب الطالب المقارق ، فإن لم يخسل حبس الرجال مع الرجال والمرأة مع النساء . البناني هذا قول ابن المؤاز وقولت الآتي بخلاف زوجة قول سعنون وجعلها ابن رشد خلافًا ، واستظهر منا لمنعتون و وقل الناسية عنده بخلاف لعدم قراره عالم على على واست

ولاً يُنتَعِ مُسُلِماً ، أو خادِماً ، بِخِلاَفِ رَوْجَةٍ ، وأخرِجَ لِحَدُّ ، أو دَهُ بِهِ أَلَمْ مِنْ اللَّهُ م أو دَهَابِ تَقْلِهِ لِقُوْدِهِ ، وأَسْتُحْسِنَ بِكَفِيلٍ بِوَجْبِهِ ، لِمَرْضِ أبوية ، ووكده ، وأخيه ، وقريب جداً لِيُسَلَّمَ ،

ونجوه للباجي في المنتقى ، ووجه ما لاين الموازيانه لم يقصد بكونها معه ادخال الراحة عليه والرفق به ، وإنما قصد به استيفاء الحتى منها والتقريق ليس بمشروع .

- (ولا يمنع) بضم المثناة نائبه خمير الحبوس (مسلماً) بفتح السين وشد اللام لا يخشى تعليمه حيلة يتخلص بها من حبسه وإلا منع (و) لا يمنع (خادماً) يخدمه في مرحل شديد لا خفيف ولا في صحة نقله في توضيحه عن ابن المواز وتبعه شراحه ، وظاهره عدم مراعاة العرف وكونه أعلا لأن يخدم .
- (بخلاف زوجة) غير محبوسة فتمنع من سلامها عليه حيث دخلت لبياتها عنده وهو معبوس في حق عيدها وإلا فلا تمنع . « غ » هذا قول سجنون وليس مخالفاً عند المصنف لقيل محد فوقه إذ لم يتواردا على محل واحد » لكن ابن رشد جعله خلافه ، وقــول سجنون أظهر وقبله ابن عرفة (وأخرج) بضم الحمز وكسر الراء المسجون من السجن (ل) إقامة (حد) شرعي عليه فعل موجبه في السجن من قذف أو قتل أو سكر أو زنا أو سرقة (أو) الراجه (لعوده) أي المعلل فيماد في السجن .
- (واستحسن) بضم المثناة نائبه خمير إخراجه من السجن (بكفيل برجهه) أي ذات المسجون الأجل جرجه) أسعد (أبويه) أي المسجون (وولده وأخيه) وأخته (و) شخص (قريب) المسجون قرباً (جداً) بحسر الجم أي قريب القرابة كافي النقل فلا يخرج لمرص قريب بعيد القرابة ، ويحتمل رجوعه لمرص أي شديد أو يخاف منه الموت قالبه محنون ، والحق أنه لا بد منها فقد حذفه المصنف من أحدها لدلالته مع الآخر عليسه فيخرج (ليسلم) يضم اليساء وفتح السين وكسر اللام مشددة على من ذكر ويعود السجن ، الياحي بمه نقله الاستحسان والقياس المنع وهو الصواب عنسدي فلا يخرج

لاَ بَمْعَـــة ، وعيد ، وعَدُو ، إلَّا لِخَوْفِ قَتْلِهِ ، أو أَسْرُ وِ. وِلْلَغْرِيمِ أَخِذُ عَيْنِ مَالِهِ الْمُعَادِ عَنْهُ فِي الْفَلَسِ ، لاَ ٱلمُوتِ ،

بحميل ولا غيره (لا) يخرج المسجون لصلاة (جمعة) لسقوطها عنه ولهسا بدل ولا للملاة في جماعة بالأولى ولا لطهارة بمكنة في السجن . ابن عبد الحكم لا يغرج لفوض حج فإن أحرم به أو بعمرة أو نذر أو سعنت ثم قام غرماؤه وبالدين سعن وبقي على إحرامه ، وإن لزمه الدين وهو بمكة أو منى أو عرفة استحسن أخذ كفيل منه وتخلية سبيله الى فراغ نسكه ، ثم يسجن وم النفر الأول قاله اللخمي والنفر الأول التمجيسل عن ابن عبد الحكم .

(و) لا يخرج لصلاة (عيد) فطر أو أضعى (و) لا يخرج لفجه (علو) البسله الحبوس فيه في كل حال (إلا لخرف قتله أو أسره) أي المسجون في دين إن يقي بسبخه فيخرج ويسجن في عل يؤمن عليه منها (ولفريم) أي رب الدين ومن تنزل منزلت بأرث أو هبة أو صدقة الثين أو حوالة به (أخد عين ماله) الذي باعه الغلبي ولم يقبض ثمنه منه الثابت له ببينة أو إقوار الملس قبل فلسه أو بعده على أحد الإقوال في المقدمات يتمين له يأحد وجهين إما ببينة تقوم عليه . وإما باقرار الملس به قبل التفليس، واختلف إذا لم يقر به إلا بعده على ثلاثة أقوال أحدها قبول قوله بيمين صاحب السلمة و والثها إن بدون عين وثانيها عدم قبوله و ويحلف الغرماء أنهم لا يعلمون أنها سلمته و والثها إن القاسم بدون عين والما يمنية قبل قوله في تعيينها وإلا فلا يقبل وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم (الحاز) بفم المي وبالحاء المهمة والزاي و أي الذي حازه المقلس عن بائمه ولم يدفع لت ثمنه فله أخذه (في) صورة (الفلس) للمشتري بعد شرائه وقبل دفع ثمنه (لا) أي ليس لنبريم أخذ عين ماله الحاز عنه في صورة (الموت) المدين طراب دمته فصار رب أسوة القرماء يثمنه نجه في أحق به فيه أيضا .

الحط مفهوم الحاز عنه أنه لو لم يحز عنه قليس كذلك ، أما في الفلس فهو أحتى بهما

وَلَوْ مَسْكُوكًا ، وآبقًا ،

من باب أحرى أوأما في الموت فهو أحق بها أيضاً. قال في المقدمات لا خلاف في مذهبنا أن البائم أحق بما في يده في الموت والفلس. ابن عرفة روى مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرّحن رضي الله تعالى عنهم أن رسول الله على قال أيما رجـــل باع متاعاً فأقلس الذي أبتاعة ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به ع وإن مات المشاري قضاحب ألمتاع أسوة الغرماء.

عبد الحق هذا مرسل ووصله أبر داود من طريق اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحن عن أبي هريرة ورض، عن النبي على نحوه ، قال قان كان قضاه من ثمنها شيئا فما بقي فهو أسوة الغرماء ، وأيا امرى ه هلك وعنده متاع امرى بعينه اقتضى منه شيئا أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء ، ثم قال ابن عرفة أبر عمر حديث الموطأ مؤسل ووصله عبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، وأصحاب ابن شهاب منها بعنن أرسله ومنهم من وصله . ابن رشد إن فلس مبتاع سلمة قبل قبضها فبائعها أحق بها في فلسه دون موته ، فبائعها أحق بها في قلسه دون موته ، ثم قال ابن عرفة المن مبتاعها وإن قبضها فبائعها أحق بها في قلسه دون موته ، ثم قال ابن عرفة المن مبتاعها أخذها عن نفس سلمته في تفليس مبتاعها أخذها عن ثمنها .

وبالغ على أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس فقال (ولو) كان ماله المحاز عنه الثابت كونه له ببينة وطبسع عليسه كافي الرهن أو إقرار الفلس بسه قبل فلسه على المشهور (مسكوكا) دنانير أو دراهم عرفتها البينة بعينها أو كانت مطبوعاً عليها أخذه المفلس رأس مال سلم فلريه أخذه عند ابن القاسم قياساً له عسلى السلمة ، وأشار بالمبالغة لقول أشهب ليس له أخذه لأن الأحاديث إنما فيها من وجد سلمته أو متاعه والمسكوك لايطلق ذلك عليه عرفا (و) للمحاز عنه مبيعه وقلس مشتريه قبل دفع ثمنه أخذه ولو رقيقاً (آبقاً) من المشتري بناء على أن الأخذ نقض للبيع وعلى أنه ابتداء بيع لا يجوز وهو للشار البه بالمبالغة ، وإلى قول أصبغ ليس له إلا المحاصة فلا يجوز له تركها واتباع الآبق لانه دين بدين . ابن وشد وهو أظهر الاقوال وأولاها بالصواب .

وَلَوْمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدُهُ إِنْ لَمْ يُفْدُهِ خُرَمَاوُهُ مُولَوْ مِمَالِئِمْ ، وأَمْكَنَ لا يَعْنَعُ ، وعِصْنَةً ، وقِصَاصُ ،

وإذا رضي بائمه باخذه حال إياقه (لزمه) أي الآبق البائسم الذي رضي باخذه في ثمنه (إن لم يجده) أي البائم الآبق قاله ان القاسم وليس له طلبه على أنه إن وجسده أخذه في ثمنه ، وإن لم يجده يرجع للمحاصة لآنه ضرر لباقي الفرماء يتركهم التصرف عنى ينظر على يجده أولا . وقال أشهب له ذلك .

ولاّجة القريم عين ماله في الفلس ثلاثة شووط أحدها قوله ﴿ إِنْ إِيفَعَنَى الْفَاتِ الْمِارِهِ وَسَكُونَ الْفَاء أي الشهر الحماز (غرماؤه) أي المفلس بثمنه الذي على المفلق فإن قدوه بيال الفلس ، بل (ولو بهالهم) فليس له أخده قاله ابن الماجشون ، ومثله في الموازية ، وزاد أو يضعنوا الثمن ويعطوه به حيلاً ثقة . ابن كتانة ليس لهم فلك ، واليسته أشار بالمبالغة . ابن عرفة فان أراد غرماؤه أخذها بدفع ثمنها له ففالك لهم الاوناء وفي كون وقعسه من حيث شاؤا وتعيين كونسه من أموالهم ، فالثها من هستال المفلس المن حارث عن ابن القاصم فيها وأشهب وابن كتانية ، ورابعها للهازري وابن وشد عن أشهب ليس لهم ذلك إلا بشرط زيادة على ثمنها يحطونها من دينهم عن المهين .

و ثانيها قوله (وأمكن) أخد عين الشيء و فإن لم يكن تعينت المحاصة وقد أفاد هذا بقوله (لا بضع) بضم الموحدة وسكون الضاد المعجمة ازوجة دخل بها أوجها وفلس قبل دفعها لها مهرها فليس قما إلا المحاصة به إذ لا يمكنها أخدها عين شيئها ، الخرشي وهدا اطاهر في المدخول بها لأن الكلام في الحار فلا يشمل كلامه غير المدخول بها أو فان لهافسخ النكاح لأن الزوج لم يحر بضعها . عب وتحاصص بعد البناء بجميسة حداقها وقيسه على الها ملكت به النصف تحاصص به وقد شراعا ملكت به النصف تحاصص به وقد شرائها ملكت المالية وقد شرائها في المهداي أنه الملك في المهداي أنها ملكت به النصف تحاصص به على الها ملكت به النصف تحاصص به على الها ملكت به النصف تحاصص به على أنها ملكت به النصف تحاصص به على أنها ملكت به النصف وصفية المؤونية عالمها في المهداي أنت إذا الملتي عليه لشوت عسره يازمه النصف وصفيفة المؤونية بمناه وقلست قبل دفعه في المهداي وقصاص المناه المناه المناه المناه المنتحق المدونة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحق المدونة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحق المدونة المناه وقلس مال وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة بهال وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع له المنتحقة المناه وقلس قبل دفعه له قلا يرجع المناه المنا

وَلَمْ يَنْتَقِلُ ، لاَ إِنْ مُطَحِنْتِ الْخِنْطَةُ ، أَو خَلِطَ بِغَسَنِهِ مِثْلٍ ، أَو خُلِطَ بِغَسَنِهِ ، أو أَنْشَرَ أَو أُسِمَّنَ وَبُدُ ، أَو ذُبِيحَ كَبْشُهُ ، أَو تَتَمَّرَ أَو شُعْرِهِ ، أَو ذُبِيحَ كَبْشُهُ ، أَو تَتَمَّرَ اللهُ مَ كَأْجِيرٍ وَعْي ، وتَعْوِهِ ،

بالمفرّ وله عاصة غرمائه بالمال المصالح به . قال في توضيحه وينبني أن يلحق بهذا صلح الانكار إذا قلس المنكر قبل دفع المال المصالح به فلا يرجع المدعي للدعوى ، وله المحاصة بالمال المصالح به .

وقالتها بقاؤها على حيثته ، وأفاده بقوله (ولم ينتقل) الشيء الحاز عما كان عليد عين بيعه ، قول انتقل (كان طحنت) بضم الطاء وكسر الحاء (الحنطة) فليس له أخذها هذا هو المشهور ، وإن كان مبنياً على ضعيف ، وهو أن الطحن ناقل وفي بعض النسخ لا إن طحنت عطفاً على معنى لم ينتقل ، أي واستمر فلا يرد أن شرط العطف بلا تفاير متعاطفيها اثباتاً ونفياً (أي خلط) بضم الحاء المعجمة وكسر اللام الشيء الحاز (بغير مثل) لسه ولا يتيسر قييزه منه كقمح بشعير أو مسوس أو نقي بمغاوث ، فإن خلط بمثله فلا يفيته و سين) يضم السين و كسر الميم مشددة (زيده) بضم الزاي وسكون الموحدة .

(أو فصل) يضم فكسرا مثقلا (قربه) أي الغريم أو قطع الجلد نعالا مثلا لا دبغه أو صبغ الثوب أو نسج الغزل (أو ذبسح) يضم فكسر (كبشه أو تتمر رطبسه) فسلا يرجع بعين شيء من المذكورات ، ويحاصص الغرماء بثعنه لفوات الغرض المقصود منه ، وفي الجواهر والتوضيح لا يفوت الجلد بدبغه عسل المشهور ولا بقطمه نعالا ا ه ، وفي القطع نظر مع تفصيل الثوب قاله تت . طفي ما عزاه للتوضيح ليس فيه ، وفيه إن القطع نظر مع تفصيل الثوب قاله تت . طفي ما عزاه للتوضيح ليس فيه ، وفيه إن الشعرى جادداً فقطعها نعالا أو خفافاً فذلك فوت ، وكذا في الشرح وشاما، وان عرفة فتنظيره في غير عمله .

وشيه في عدم الأخذ وتمين الحاصة فقال (كأجير رعي ونحوه) كأجسير علف أو حراسة بأجرة معادمة فلس مؤجره قبل دفعها له فليس له أخذ الماشية والحروس فيها ؟ وله محاصصة غرمائه بها ؟ وظاهره كأن الراعي يردها لتبيت عند صاحبها أم لا . وقال

وذي حَانُون فِيَا بِهِ ، ورَادٌ لِسِلْعَةً بِعَيْبٍ

لقان بن يوسف قرأت على عبد الجبار بن خالد كلام ابن القاسم أن الراعي أسوة الفرماء ؟ فقال معناه إن كان يودها لبيتها وإن يقيت بيده ومنزله فهو كالصائم .

(و) ك (ندي) أي صاحب (حانوت) أو بيت مكارئ مدة معاومة بكراء معاوم وجيبة أو مشاهرة فلس مكاريه وعليه كراؤه فلا يكون مكريه أحق من غرصاء المكافئ (فيا به) من أمتعته. في المدونة وأرباب الدور والحوانيت أسوة الغرماء في القلس والموت وليسوا أحق بها فيها (و) ك (راد لسلمة) على بائمها (بعيب) ظهر بها بعبه شرائها وفلس بائمها قبل رد ثمنها لمشتريها فلا يكون أحق بها ،

اللخمي من رد عبداً بعيب ولم يأخذ ثمنه حتى فلس بائعه فهو أسرة المقرماء عسلم المشتري بفلسه حين ردها أم لا . ابن رشد بناء على أن الرد به نقض للبيسم ، وإما على أنه ابتداء بيسم فهو أحق بها ، وإما إن أراد الرد وأقر به ففلس البائم ففي كونه أحق بها وتباع في الثمن ، فإن وفي وإلا حاصص بها بقي له وعدمه قولان ، وعلى الثاني ففي تخيير ، في إمساكها ولا يرجع بأرش عيها وردها والمحاصة بثمنها . وقيل له حبسها أو الرجوع بأرش المبيب وله ردها والمحاصة بثمنها . وقيل له حبسها أو الرجوع بأرش المبيب وله ردها والمحاصة . هغم يعني إذا رد السلمة بعيب ففلس البائم قبل أن يرد البه الثمن قوجد المبتاع السلمة قائمة قانه يكون أحق بها من الغرماء إن شاء على القول بأن الرد بالمبيب ابتداء بيسم ، وأما على القول بأنه نقض بيسم فلا يكون له البها سبيل ، بأن الرد بالمبيب ابتداء بيسم ، وأما على القول بأنه نقض بيسم فلا يكون له البها سبيل ، هذا نص المقدمات ، وعلى ما في ساع عيسى من كتاب المديان والتفليس ، وعلى معارضة بأن عرفة له بها للخمي .

ونص إن عرفة ولابن وشد في مباع عيسى وعلى أن الرد بالعيب نقض يسع . قال ابن القاسم في المواذية من رد حبداً بعيب فقلس بائعه والعبد بيده قبسل قبض الراد ثمنه لا يكون أحق بيه . قلت انظر قوله والعبد بيد البائع قبل قبض الراد ثمنه نص في أنه فلس بعد الرد . وقال النجمي من ود عبداً بعيب فلم بأخذ ثمنه حتى فلس باثمه كان أسوة الغرماء . واختلف إن لم يردمجتى

قلس البائع هل هو أحق به فيباع له أو يكون أسوتهم . واختلف على أنه أسوتهم فقيل يخير في حبسه ولا شي له من أرش العيب ورده والمحاصة . وقيل له حبسه وقيمة العيب لفيرر المحاصة إن رده وتبسع المالوري اللخمي في كيفية نقله . وَلفظ الشيخ في النوادر مثل لفظ أن رشد فاعله .

ومن رد السلمة التي اشتراها بعيب ولم يقبض ثمنها حتى فلس بائعها فلا يكون أحق بها إن كان اشتراها بنقد ، بل (وإن) كانت (أخذت) بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة السلمة المردودة بعيب عوضاً (عن دين) كان لآخذها على دافعها . دغ، تصوره ظاهر ولم أقف عليه لمن قبله إلا في مسألة البيسع الفاسد التي ذكر فيها هنا ثلاثة أقوال تت (اوهذا وإن كان واضحاً لكنه يجتاج لنقل في عينها ، ولذا تعقبه الشارح قائلا إنما هذا في المسألة ذات الأقوال الثلاثة الآتية آخر الباب في السلمة تشتري فاسدا ويطلع على عيب فيردها فيجد البائع مفلساً يفصل في الثالث بين أخذها عن دين فسلا يكون أحق بها ، أو عن نقد فيكون أحق بها وهو كا في التوضيح وهم ، وإنما هو في مسألة الفساد كما قال الشارح.

طفي أنظر قوله تشتري شراء فاسداً ويطلع على عيب لأن مسألة البيسع الفاسد لاعيب فيها ، وإنما ردت الفساد فالصواب إسقاط ويطلع على عيب وعبارته في كبيره كصفيره . الحط وأما قوله وإن أخذت عن دين فلا معنى له لأنه الما حكم بأن الراد بعيب لا يكون أحدت أحق بالسلمة المشتراة بالنقد فمن باب أولى إذا أخذت عن دين ، فاو قال وإن أخذت

⁽١) (قوله ثلاثة أقوال) ونصه بمزوجاً بشرح تت ، وفي كون المشتري لسلعة شراء فاسداً بثمن نقد أو أخذها عن دين في ذمة بائمها أحق بالسلمة القائمة في ثمنه ، إذا فلس البائع قبل فسخ البيسع في بيسع يفسخ لفساد البيسع ، أي لاجل فساده وهو قول سحنون، أو لا يكون أحق بها بل أسوة القرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم وهو قول النواز أو يكون أحق بها في النقد لا الدين وهو قول ابن الماجشون أقوال .

بالنقد كان أبين ، ولأن الذي يفرق بين النقد والدين في البيسع الفاسد قال إذا بيمت بالنقد يكون أحق ، وإذا بيعت بالدين فلا يكون أحق على أني لم أقف على خلاف في هسده المسألة كا قال دغ ، وإنما ذكروا النفرقة في البيسع الفاسد اللهم إلا أن يحمل كلامه على القول في كلام ابن رشد ، وهو أن الراد للسلعة بالعيب يكون أحق بها ويكون التشبيه في كلامه واجعاً لأصل المسألة ، فتحسن المبالغة حينتذ ويكون المعنى أن الراد للسلعة بالعيب يكون أحق بها ، ولو كان أخذها هن دين ولم يشترها بالنقد وهذا هو المتبادر من حل .

ان غازي المسألة والله أعلم عب بالغ على المحاصة في هذه إما لدفع توهم أنه أحق بها لكون الغالب فيا يؤخذ عن دين أخذه بأكار من قيمته كأخذ ما يساوي عشرة في عشرين فأخذها أرفق بالمفلس ، إذ لو ردت لبيعت بعشرة مثلا فتبقى العشرة مخلاة في ذمت وبأخذها تسقط عنها بخلاف بيسع النقد ، فإن الغالب فيه خلاف ذلك وإما لدفع توهم أنه لا يأخذها ولا يتحاصص بدينه المأخوذ عنه لتوهم أنه لا يدخل مع ما بعده فليست وإن إشارة خلاف واقتصر الحرشي على الجواب الأول والله أعلم .

(رهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس قبل وفائه ووجده مقرضه بعينه (كذلك) أي الشيء المردود بعيب في أن صاحبه ليس أحق به ويحاصص الفرماء فيه إن كان قبضه المقترض ، بل (وإن لم يقبضه) أي القرض (مقترضه) من مقرضه للأوم عقده بمجرد القول ، هذا قول ابن المواز وشهره المازري (أو) القرض (كالبيسع) أي الميسع في الفرق بين كون التقليس أو الموت قبل قبضه فربه أحق بسه فيها أو بعده فله أخذه في الفلس لا الموت وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك در وعامة أصحابه ، أخذه في الجواب (خلاف) ذكره الشارح ، وانظر قول المازري قول ابن المواز هو المشهور مع عزو الثاني لمن ذكر .

وقال عج مقتضى نقل « ق » في محلين ، وابن عرفة أن الثاني لم يرجح ، وإنما المرجح قولان ربه أسوة الغرماء مطلقاً وأحق به مطلقاً قبض أم لا أفاده عب . البناني صرح ابن

رشد بترجيح الثاني ، و ق به لم ينقل كلامه كله ، ونصه مذهب ابن القاسم وروايت. عن مالك رضي الله تمالى عنها وعامة أصحابه أن الرجل أحق بالمين والعرض في الفلس كانا من بيع أو قرض خلاف ما ذهب اليه . ابن المواز من أنه أحق بالمين والعرض إذا كانا من بيع وأسوة الفرماء إذا كانا من قرض ، ثم قال والصحيح مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك أنه أحق في الفلس بالعرض والمين كانا من بيع أو قرض بدليل قوله في أيها عن مبل فلس فأدرك ماله بعينه قمو أحق به من غيره ، لانه على هم بقوله فأدرك ماله وام يخص قرضاً ولا بعا .

ووجه ما ذهب اليه ابن المواز قول النبي على أعارجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فهو أحق به من غيره ، الحديث ، لأنه جعل هـــذا الحديث عنصصاً للحديث الاول ومبيناً له في أن المراد به البيع دون الفرض وهو يعيد ، لأن الحاص لا يعمل على تخصيص العام إلا إذا كان معارضاً له ا ه ، على أن القول الشانى المرجح عند عج لم ينقله ابن رشد ولا ابن هرفة ولا التوضيح .

(وله) أي من باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى رهنها مشتريها في دين عليب ثم فلس (فلكالرمن) بدفع الدين المرهون فيه وأخذه فيسقط ثمنه عن راهنب المفلس (و) إذا فكه (حاص) فاك الرهن غرماء الراهن (بفدائه) أي المال الذي فدى الرهن به ولله وكه والحاصة بثمنه . ومن باع رقيقاً ولم يقبض ثمنه حتى جنى وفلس مشتريه قبسل إسلامه لمستحق الجناية أو بعده بعد فلسه فقداه بائمه من الجناية وأخذه فقد سقط ثمنه عن المقلس .

و (لا) يتعاصص البائع غرماء المفلس (بفداء) بكسر الفاء وفتحها مقصوراً ومحدوداً العبد (الجاني) على نفس أو عضو أو مال عند مشاديه ، وفرق ابن يونس بين المسألتين بأن الرهن من سبب المشادي والجناية لم يتعلق بذمنسه شيء منها . ابن الحاجب ولا يحاصص بفداء الجاني إذ ليس في ذمة المفلس . ابن عبد السلام يعني أن العبد إذا جنى عند المشادي ثم فلس المشادي فحكم هذا العبد كحكمه إذا رهن ثم قدى ، وإنما يفادق

الحكم في عاصة السيد خاصة لأن البائع لا يحاص هنا ويحاص في مسألة الرهن لأن الذي أداه في مسألة الرهن لأن الذي أداه في مسألة الرهن كان في ذمة المشتري والجناية لم تكن في ذمته ، وإنما كانت في رُقبة العبد فلا يرجسم به البائع على المشتري وهو مراد المصنف بقوله ولا يحاصص النخ نقله الحط .

عب وعبارة المصنف وابن الحاجب توم أنه يرجع به على المشتري لأنها إنما نفي المحاصة التي هي أخص من الرجوع ، ولا يازم من نفي الاخص نفي الاعم مع أن نفي الاعم هو المراد ، أي لا يرجع بفداء الجاني ، فإن فداه المشتري قبل فلسه فللبائع أخذه عباناً وإن أسلمه قبله فات على بائمه فليس له فداؤه ، لأن تصرف المشتري حينئذ ماص لا يرد كبيمه والاولى وحاصص بفكاكسه لأن الرهن ليس مقدياً ، وإنما هو مفكوك . وأجيب بأنه عبر بالفداء لمشاكلة قوله لا بفداء الجاني ليكون الكلام على وتيرة واحدة ، كقوله تعالى ﴿ وإنه كان رجال من الإنس يموذون برجسال من الجن ﴾ ٦ الجن ، لأن ذكران الجن لا يقال لهم رجال اه .

- (و) لمن باع سلمة ولم يقبض ثمنها حق باعها مشتريها ثم فلس فحاص بائمها غرماه بثمنها ثم ردها مشتريها على المفلس بعيب (نقض) بفتح فسكون وبالضاد المعجمة أي قسخ (الحاصة) التي حصلت بينه وبين غرماء المفلس (إن ردت) بضم الراء السلمة على المفلس (بعيب) قديم ظهر لمشتريها من مشتريها أو فساد البيع الثاني، أو فلس المشتري الثاني واختار المشتري الاول أخذها فيأخذها البائع الاول ، لأنه إنما حاصص بثمنها لمدم وجودها بيد المشتري الاول يحميم ثمنه ولا أرش له ، وله أن لا ينقض الحاصة ويستمر عليها وليس له نقضها إن ردت على المفلس بهبة أو صدقة أو وصيه أو شراء أو إقالة أو إرث . والفرق أن الرد بالعيب نقض البيع فكأنها باقية عند المفلس ، والرد الفلس والنساد ملحقان به ، بخلاف ردها بهنة ونحوها قإنه تجديد ملك .
- (و) لن باع سلمة ولم يقبض ثمنها حتى فلس مشتريها ووجدها قائمة فأخذها في ثمنها ثم ظهر له فيها عيب حدث فيها عند المشتري (ردها) أي السلمة على الفلس أو

وَٱلْمُحَاصَةِ بِعَيْبِ سَمَاوِيَّ ، أو مِنْ مُشْتَرِيهِ ، أو أَجنَبِيٍّ كُمْ يَا ُخَذُ أَرْشَهُ ، أو أَخذَهُ وَعَادَ لِهَيْثَتِهِ ، وإلَّا فَيِنِسْبَةِ نَقْصِهِ ،

ركها له إن اطلع عليه قبل أخذها (والمحاصة) لفرمائه بجميع ثمنها (بعيب سماوي) أي لا دخل لآدمي فيه حدث فيها عند مشتريها (أو) ناشى، (من) جناية (مشتريه) أي المبيع عاد لهيئته أم لا لجنايته على ملكه (أو) ناشى، (من) جناية (أجنبي) أي غير المشتري (لم يأخذ) المشتري (أرشه) أي قيمة العيب من الاجنبي الجساني (أو أخذه) أي المشتري الارش من الاجنبي (وعاد) المبيع (لهيئته) فيهما لصيرورة الارش كالفلة (وإلا) أي وإن لم يعد لهيئته أخذ أرشه أم لا فقوله وعاد لهيئته راجع لقوله لم يأخذ أرشه و وقوره عب وابن عاشر واللقاني ، فلو حذف المصنف قوله لم يأخذ أرشا أم لا ، هذا محصل ما في التوضيح وقوره عب وابن عاشر واللقاني ، فلو حذف المصنف قوله لم يأخذ أرشا أم لا ، هذا عصل ما في التوضيح وقوره عب وابن عاشر واللقاني ، فلو حذف المصنف قوله لم يأخذ أرشا

(ف) يأخذها ويحاصص (بنسبة نقصه) أي قيمة المبيع معيباً بما نشأ من جنساية الاجنبي من قيمته سليماً بسبب العيب الناشىء عن جناية الاجنبي من الثمسسن إن شاء ، وإن شاء ردها وحاصص بجميع ثمنها فعلم من كلام المصنف أن له في الصور الاربسيع التي قبل وإلا ردها والمحاصة بجميع ثمنها وله أخذها بجميع ثمنها ولا أرش له ، واستشكل قوله أو أخذه وعاد لهيئته بأنه لا يعقل جرح إلا بعد برئه على شين . وأجيب بتصويره في الجراحات الاربع التي تعقل وإن عادت لهيئتها .

ابن الحاجب فار أخذها فوجد عيباً حادثاً فله ردها ويحاصص ، أو حبسها ولا شيء له . ابن عبد السلام يعني لو وجد البائع سلمته بيد المشتري بعد التفليس فأخذها منه شم اطلع على عيب حدث عند المشتري ، فللبائع رد السلعة على المشتري والمحاصصة بثمنها وله التمسك ولا شيء له بالعيب الحادث عند المشتري ، ولعل هذا كالمتفى عليه أ ه ، ونحوه في التوضيح .

(و) لن باع سلمة وقبض بعض ثمنها وفلس مشتريها قبل قبض باقيه ووجدهــــا

ودَدُّ بَعْضِ لَمَنْ قُبِضَ ، وأُخذُهَا ، وأُخسنُ بَعْضِهِ ، وحَاصَّ إِلْفَا نِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَو بَاعَ

باقية عنده (رد بعض ثمن قبض) بضم فكسر (وأخدها) أي السلمة وله وكها والم والمحاصصة بباقي ثمنها وسواء كان المبيع متحداً أو متعدداً (و) لمن باع سلما ولم يقبض ثمنها حتى قلس مشتريها ووجد بعضها قاقاً بيد المفلس وبعضها قات (أخسلا بعضه) أي المبيع القائم عنه المفلس (وجاص) البائع غرماء المفلس (و) مقابل البعض (الفائت) من المبيع من ثمنه مقوماً كان ومثلياً وجه الصفقة أم لا وتعتبر القيمة يوم الاخد وإن كان قبض من ثمن المبيع المتعدد الذي قات بعضه بعضه وأراد أخسد البعض الذي لم يفت فلا يمكن من أخذه حتى برد ما نابه مما قبضه من الثمن الأنسه مقبوض عنها ومشاع عبدين بعشرين وقبض منها عشرة وقات أحدها فلا يأخذ العبد القائم حتى يرد حصته من العشرة التي قبضها وله توك القائم والحاصة بجميع الثمن إن الم يقبض بعضه أو بهاقيه ان كان قبض بعضه .

ومحل أخذه البعض القائم أن لم يقده القرماء بثبته أو باقيه ولو من مالهم ، فإن قدوه قبل يختصون عنه به الى مبلغ قدائه فلا يساسسهم فيه بثمن القائت أو باقيب، ، ولا يختصون فيحاصمهم فيه به لأن ما قدوه سلف في ذمة المقلس قولان موجعان .

وشبه في آخذ البعض والمحاصة بالفائت فقال (كبيع أم) آدمية أو غيرها من مشتريها وحدها بعد أن (ولدت) عنده ثم فلس قبل دفع ثبنها وبقي ولدها عنده فلبائعها الاول أخذ الولد بما يخصه من ثمن الام والمحاصة بما يقابلها منه ، وله تركه والحساسة يحميع ثمنها ويقوم الولد بهيئته يوم القيام مقدراً وجوده يوم بيمها الاول ، والام يسوم بيمها الاول ، والام يسوم بيمها الاول بان يقال ما قيمة الام يوم البيع الاول ، فان قيل اربعون قيل وما قيمة الام يوم البيع الاول ، فان قيل اربعون قيل وما قيمة الولد بهيئته الآن يومه ، فاذا قيل عشرون قمجموعها ستون الاربعون ثلثاها والعشرون ثلثها ، فان أخذ الولد فهو بثلث الثمن ويحاصص بثلثيه .

(قان) كان (مات أحدهم) أي الام وولدها عند المشتري (أو) كان (ياع)

الوَكَدُ ، فَلاَ حِصَّةَ ، وأَخَذَ الشَّمَرَّةَ ، والْفَلَّةَ ، إلَّا صُوفاً تَمَّ ، أو تَمَرَّةً مُوَّابَرَّةً ،

المشتري قبل تقليسه (الولد) وبقيت الام عنده حتى فلس وقام بائمها بثمنها (فلل حصة) من الثمن الميت في الاولى ولا الولد في الثانية فيخير بائع الام بين أخلف الحي منها بجميع الثمن في الاولى والام به في الثانية ، وبين ترك الحي في الاولى والام في الثانية والحاصة به ، فان وجدها مسا أخذها أن شاء لأن الولد ليس غلة على المشهور.

(و) ان باع شجراً غير مثمراً بغير مؤبر ولم يقبض ثمنه حتى جد المشتري الثمر وفلس (أخذ) المفلس (الثمرة) أي قاز بها مجاناً اذا أخذالبائع شجره ، قان بقيت على الشجر الى وقت قيام بائعه بثمنه فللبائع أخذها مع الشجر على المشهور ، وقيل تفوت بتأبيرها (و) ان باع شيئاً له غاة ولم يقبض ثمنه حتى استفله مشتريه مدة وقلس أخذ المهلس (الغاة) أي قاز بها بلا عوض الأنها من الحراج والحراج تابع للضان (الاصوفاً) على غنم مبيعة (تم) بفتح المثناة أي كمل الصوف ، واستحق الجزيوم البيسم وجزه المشتري ثم قلس قبل دفع ثمن الغنم فلا يقوز به المشتري فللبائع أخسده مع الغنم ، فإن قات قله المحاصة عا قابله من الثمن ، ومفهوم تم أن غير التسام يفوز به المشتري إن كان جزه ، قان بغي على ظهر الغنم قهو البائع اتفاقاً قاله في التوضيح .

(أو) إلا (ثمرة مأبورة) وقت شرائها مسم الشجر فلا يفوز بها المشتري فللبائم أخذها مع شجرها إن كانت قائمة على أصولها والمحاصة بمقابلها من الثمن إن جزت. تت المازرى أما الثمرة المؤبرة فلا يأخذها مع الاصول إذا جذها وكانت قائمة بعينها ولكن يحاصص بها ينو بها من الثمن وإن لم يجذها فهي للبائع لانقطاع حق مشتريها منها بتفليسه وهي على أصولها.

ابن رشد إن اشترى الاصول وقيها ثمرة قد طابت ثم فلس فالبائع أحق بالتخسيل والثمرة عوان جذت ما كانت قائمة كمشتر سلمتين عولا خلاف في هذا بين ابن القساسم

وأَخَــذَ المُكْرِيُّ دَا بَتَهُ ، وأَرْضَهُ ، وقُدَّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْمُكُونِ وَالْمُعَا فِي الْمُلْسِ ، ثُمَّ سَاقِيهِ ،

وأشهب . ابن عرفة وفيها ما جزه الفلس من صوف وحلبه من لبن بما استرده بائمه منه لفلسه فلا شيء لبائعه فيه لقول مالك رضي الله تعالى عنه في الصوف في الزكاة أنه غلة ، بخلاف تام الصوف برم البيم ولو جد ، وقال غيره إن جد فهسو غلة ، وقاله أشهب في الصوف ونقلها أبو سعيد ، وقال غيره إن جد الثمرة وجز الصوف فها كالفلة . الصقلي وقال يحيى إن جدها تمرآ رد مكيلته ، وإن جدها رطبا رد قيست يريد إن فات .

(و) من أكرى دابة أو أرضاولم يقبض الكراء حق فلس المكتري قبل استيفائه المنفعة (أخذ المكري) إن شاء (دابته وأرضه) فيسقط الكراء عن المكتري، وإن شاء وكها وحاصص بالكراء ولو مؤجلا لحلوله بالفلس، وإن فلس بعد استيفاء بعض المنفسة فللمكري أخذ دابته وأرضه والمحاصة بمقابل ما استوفى من المنفعة من الكراء، وله تركها والمحاصة بجميع الكراء، ابن عرفة وفيها مع غيرها إن فلس مشترى منافع قبل قبضها فهائعها أحق بها. في المقدمات وينفسخ العقد كسلعة بيد بائعها .

(و) إن اكاترى أرضاً للزراعة بدين واستأجر عاملاً فيها بدين ورهن الزرع النابت فيها في دين ثم فلس (قدم) بضم فكسر مثقلاً مكرى الأرض بكرائها (في زرعها) لأنه نشأ عنها وحازته وحوزها كحوز ربها (في) صورة طروه (الفلس) للمكاتري قبل دفع كرائها ، ومفهوم الفلس أنه لا يقدم فيه في الموت وهو كذلك ويكون هو والساقي أسوة الفرهاه ويقدم المرتهن عليهم ومثل الزرع الشجر والبناء كما أفاده قول أبن بونس ، لأن الأرض لما أثمرت الزرع فكان ربها باعه ، ومعنى تقديم رب الأرض في زرعها أنه يكون رهنا في الكراء فيباع ويؤخذ الكراء من ثمنه فلا يلزم كراء الأرض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكري كراء أرضه من ثمن زرعها يليه في باقيه (ساقيه) أي الزرع بأجرة معلومة إذ لولاء ماانتفع به فليس المراد عامل المساقاة لأنه شريك في الزرع فيأخذ نصيبه

منه قبل المكري في الفلس والموت (ثم) يلي الساقي (مرتهنه) أي الزرع فيقدم على باقي الغرماء في الفلس والموت .

ابن عرفة الشيخ روى أشهب في الموازية ومطرف في الواضعة من اكترى أرضاً لزرعها واستأجر أجيراً ورهن الزرع . ابن حبيب وقبضه المرتهن ثم فلس فرب الأرض والأجير بتحاصان دون المرتهن . ورى أصبغ عن ابن القاسم مثله في العتبية ، وقاله أصبغ وتلقاه الأشياخ بالقبول ، وتعقبه ابن عبد السلام بأن رب الأرض والأجير إن جعلا كمن وجسه سلمته بعد خروجها من يده لزم تقديم مرتهنها عليها، وإن جعلا كمن لم يدفعها بطل الرهن فيها والفرض صحته وحوزه هذا خلف . وبجاب باختيار الثاني ومنع كونة ملزوماً لخلاف القرض ، وبيانه أنها فيا يستغرقه حقهها من الزرع كمن لم تخرج سلمته من يده ضرورة كون الزرع في الأرض وهي كيده وبقاء يد الأجير على الزرع والرهنية في هذا القدر باطلة ممنوع فرض صحةرهنه ،

تنبيــه)

في كيفية تقديم رب الأرض عبارتان ؛ إحداها أنه يقدم لعام القيام والأعسوام التي قبله وما بعده حيث لم يأخذ أرضه ، وسواء جز الزرع أم لا ، والثانية أنسه يقدم السنة الحاضرة فقط ، وأما كواء السنين الماضية فهو فيه أسوة الغرمساء وله الفسخ في المستقبلة فصارت المنافع ثلاثة أقسام ,

(والسائم) بالنون والعين المهملة (أحق) من بقية غرماء من استصنعه في فلسه ، بل (ولو بموت) له وصلة أحق (بما بيده) أي الصائع من مصنوعة حتى يستوني أجرته من ثمنه لأنه كالرهن فيها ولا يكون شريكا فيه سواء أضاف لصنعته شيئا أم لا ، بدليل تقصيله فيا لم يكن بيده وشمل ما بيده جميع مصنوعه وبعضه فله حبسه في أجرة ما بيده وما رده لربه إن كان الجميع بعقد واحد ولم يسم لكل قدراً، فإن كان بعقد أو سمى لكل قدراً، فإن فلس قبله خسير

الصانع بين العمل ومحاصة الفرمساء وقسخ الإجارة قاله في التوضيع (وإلا) أي وإن لم يكن مصنوعه بيده بأن سلمه لربه أو لم يجزه أصلا كبناء (فلا) يكون أحق به ويكون أسوة الغرماء في الفلس والموت (إن لم يضف) بضم فكسر الصانع (لصنعته شيئاً) من عنده كغياط وصائغ وقصار وبناء .

واستثنى من منطوق إن لم يضف ققال (إلا النسج فكالمزيد) على الصنعة في الحكم كساخ بصبخ من عنده ورقاع برقع من عنده وجلد كتب بجلا من عنده وبين حكالمزيد عيباً عن سؤال تقديره وما حكم المزيد ؟ فقال (يشارك) الصانع رب الشيء المسنوع في الفلس فقط (بقيمته) أي المزيد يوم الحكم ولو نقص المصنوع . ابن حرف وطل ساع عيسى وهو المشهور لا يكون أحق إلا بقيمة ما أخرج وقيمة عمله يكون بهساأسوة الفرماء .

نقل في التوضيح عن البيان أن المشهور في الصانع إذا سلم المصتوع لربه أن يفرق في بين من أضاف لصنعته شيئًا من عنده ومن لم يضف لها شيئًا من عنده ، ونقل عن المازري أخوه ثم قال فإن قبل هذا يقتضي أن النسج لا يشارك به الصانع لأنسه لم يخرج من عنده شيئًا ، والمصنف جعل النساج كالمصباغ قبل النساج مستثنى عند ابن القاسم من الصانع الذي لم يخرج شيئًا وملحق عن أضاف لصنعته شيئًا اله ، وتعقب الناصر بأن نص ابن شاس أن النساج كالصباغ ، وأن الذي نص عليه ابن رشد فيه خلافه ، ونصه إن كان الصانع قد عمل الصنعة ورد المصنوع لصاحبه ، فإن لم يكن الصانع فيها إلا عمل يسده كالخياط والقصار والنساج ، فالمشهور أنه أسوة الفرماء .

عب ما ذكره من أن النسج كالمزيد ضميف ، والمذهب أنه ليس مثله بل كعمل اليد ، ثم موضوع المصنف في الاستثجار على النسج ، وأن من باع غزلاً ووجده عند المشتري بعد فلسه منسوجاً فإنه يكون شريكاً قطعاً ولا يكون هو ولا بناء العرصة فوتاً على الراجع

وَٱلْمُكُنِّرِي بِالْمُعَيِّنَةِ ، و بِغَيْرِهَا إِنْ قَبِضَتْ ، وَلَوْ أَدِيرَتْ وَرَأْبُهَا بِالْمُحْدُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضُهُ رَبُّهُ ، وَفِي كُونِ ٱلْمُشْتَرِي

(والمحترى) دابة معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها وماتأحق (د)الدابة (المينة) عند فقد الكراء قبضها أم لا لقيام تعيينها مقام قبضها حتى يستوفي منفعتها ثم تباع للغرماء (و) المحتري دابة غير معينة ونقد كراءها ثم فلس مكريها أو مات أحق (بغيرها) أي المعينة (إن) كانت (قبضت) بضم فكسر من مكريها قبل تفليسه أو موت واستعرت بيد مكتريها حتى حصل أحدها إن لم يدر المكري الدواب تحت المحتري ، بـل (ولو أديرت) بضم الهمز وكسر الدال أي كان المحري يبدل الدواب تحت المحتري بأن يركبه يرما على دابة ، والذي يليه على غيرها وهكذا ، هذا هو المشهور ، وقسول مالك ورض ، وأشار يولو لقول أصبغ لا يكون أحق بها إلى أديرت ، وعارض التولسي وقرق ابن يونس بأن الراعي لم يتعلق حقه بعين الدواب ، بل بذمت المحتري بخلاف وقرى الدابة فقد تعلق حقه بعينها أو بقبضها .

(و) من اكارى دابة ليحمل عليها وفلس أو مات قبل دفع كرائها في (ربها) أي الدابة أحتى (بالمحمول) عليها إذا كان ربها معها سواء كان المكارى معها أم لا ، بل (وإن لم يكن) ربها (معها) بأن سلمها لمكاريها على المشهور (ما) دام المحمول عليها و (لم يقيضه) أي المحمول (ربه) قبض تسلم بنام المسافة ، فإن قبضه ربه كذلك فريها أسوة الفرماء ما لم يقم بالقرب ، فإن قام بالقرب فهو أحتى بالمحمول . ابن القاسم والسفينة كالدابة يجالم الحل .

(و) من اشترى سلمة شراء فاسداً ودفع ثمنها لبائعها أو أخذها في دين عليه ثم فلس باثمها قبل قسخ بيمها وهي بيد مشتريها أو بائمها فرفي كون المشتري أحق بالسلمة) في غُنه من الغرماء حيث (يفسخ) بضم التحتية أي يستحق بيمها الفسخ (لفساد البيم) الواقع عليها ، وهذا قول سحنون (أولا) يكون أحق بها لأنه أخذها عن شيء لم يتم ، وهذا قول ابن المواز (أو) يكون أحق بها (في) شرائها بزالنقد) لا بالدين الذي في ذمة باشها ، وهذا قول ابن الماجشون (أقوال) واقتصر ابن رشد والمازري على الأولين .

(تنبيهان)

الأول : الحط القول بأنه أحق نقل ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم ؟ المقتصار عليه.

الثاني: طفي أوفى النقد على ابتاعها بنقد لا إن ابتاعها بدين عددا معنى القول الثالث المفصل لا ما قاله بعض السراح وهو الذي يقهم من كلام تت والمشارح والتوضيح من المراد أخذت عن دين في ذمة بائعها إذ المسألة ليست مفروضة ، كذلك قال في المقدمات واختلف فيمن اشترى سلعة بيما فاسدا قفلس قبل أن يردها عليه المبتاع على يكون أحق بها حتى يستوفي ثمنها وهو قول سحنون أو لا يكون أحق بها ، وهو قول ابن المسواز وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوة الفرماء وهو قول ابن الماجشون أم

ولما ذكر ابن عرفة الأقوال الثلاثة قال فإن قلت هل معنى الشراء إلى أجل في القول الثالث أن المؤجل هسو الثمن أو السلمة . قلت ظاهر لفظ ابن محرز الأول وظاهر فقل الشيخ في المنوادر الثاني قال عن ابن الماجشون ما نصه إن باعها بنقد فمبتاعها أحق بثمنها حتى يستوفي سقه ، وإن أخذها بدين دخل مع الفرماء في ثمنها لأنه كان له دين كدينهم نص في أن ثمنه كان له دينا على المفلس ، وهذا لا يتقرر إلا والسلمة مؤخرة (١١) ولم يحك

⁽١) (قوله وهذا لا يتقرر إلا والسلعة مؤخرة) فيه نظر من وجهين ، الأول : أنسه يتقرر والسلعة معجلة فيبطل الحصر . الثاني : أنه يلزم على تأخر السلعة فسخ دين في دين وهو ممنوع ، فالصواب أنه لا يتقرر إلا والسلعة معجلة ، نعم بيعها بنقد يتقرر بحاولهاعلى وجه البيع وبتأجيلها على وجه السلم والله أعلى.

ابن رشد غير قولي محمد وسحنون ، وكند المازري ولم يعزهما الهكلام ابن عرفة ، وعلى الثاني فرضها ابن عبد السلام لأنه فرضها في السلم فقد علمت فرض المسألة ، وبه تعلم ما في قول تت عن الشارح في قوله وإن أخذت عن دين يفصل في الثالث بين أخذها عن دين النح من الايهام الهكلام طفي .

قلت لا دليل في كلام المقدمات لما ادعاه ، طفي لاحتال قولها ابتاعها بدين لابتياعها بدين كان في ذمة بائعها وهو المتبادر ولابتياعها بدين يتقرر في ذمة مبتاعها بابتياعه، وهذا لا يصح أنه المراد ، ولا يصح فرض المسألة به إذ المشتري فيه لم يتقرر له دين على المفلس حتى يقال هو أحتى بالسلمة في دينه أو لا ، أو في النقد لا في الدين ، بل هو مدين للمفلس فتمين ما قاله الجاعة وقول ابن الماجشون لأنه كان له دين كدينهم نص في أن ثمنه كان له دينا على المفلس كا قال ابن عرفة فلا شاهد فيه لطفي ، بل هو شاهد عليه للجاعة .

البناني ما شرح به و ز ، وهو الظاهر ، وهمو الذي يفهم من ضيح ومن عبارة النوادر التي نقلها ابن عرفة ، وأما فهم ابن عرفة فمشكل ، ونص ابن عرفسة بعد ذكر الأقوال الثلاثة ، فإن قلت إلى آخر ما تقدم . قلت قد غفل البناني أيضاً من عسدم صحة فرض المسألة في ابتياعها بدين يتقرر على مشتربها ، ولم يفهم كلام ابن عرفة على وجهمه كطفي ، فاستشكله وهو نص في كلام الجاعة وقرضهم المسألة ولا إشكال فيه والكيال لله ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

(و)إن اشترى شخص سلعة شراء فاسدا ودفع ثمنها لبائعها ثم أراد ردها لفساد بيعها فوجد باثعها مفلساً أو مات وثمنه بيده لم يفت ف(هو) أي مشتري السلعة بنقد شراء فاسدا في المسألة السابقة (أحق بثمنه) الذي نقده فيها بعينه في موت باثعها وفلسه قاله في التوضيح عن ابن رشد ، وتبعه الشارح . و د ، لأنه لما فسد البيع أشبه الوديعة فهذا تقييد ألمسألة السابقة بأن محل الأقوال فيها إذا فات الثمن بيد المفلس أو لم يعرف بعينه والحاصل أنه تارة يكون أحق بثمنه مطلقاً ، وهسندا إذا كان موجوداً لم يفت وعرف بعينه وتارة

وبِالسَّلْعَةِ إِنْ بِيعَتْ بِسَلْعَةِ وَأَسْتُحِقَّتُ ، وَقَضِيَ بِأَخْسَـذِ آلَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعَهَا .

يكون أسوة الفرماء وهذا إذا قالت السلمة وتمذر الرجوع بعين ثمنها ، وتارة يكون أحق بالسلمة على الراجع ، وذلك إذا كانت السلمة قائمة وتمذر الرجوع بمين ثمنها .

(و) من ياع سلمة بسلمة ثم فلس المشتري واستحقت السلمة التي أخذها منه البائع فهو أحق (بالسلمة) التي دفعها للمشتري الذي فلس إن وجدها بعينها (إن بيعت) السلمة (بسلمة واستحقت) بضم الناء و كسر الحاء السلمة التي أخسات من المشتري الذي فلس لوقوع البيع بشي معين وتعذر أخذه ، وما كان كذلك يفسخ فيه البيع باستحقاقه ، فقد انتقض البيع الذي أوجب خروج سلمته عن ملكه . البناني لو قال وهدو أحق بثمنه مطلقاً كالسلمة إن بيعت بسلمة السخ كان أولى (وقضى) بضم فكسر أي حكم على رب الدين إذا استوفاه ومعه وثيقة به (بأخذ المدين) باعتبار ما كان (الوثيقة) المكتربة بالدين عليه من رب الدين أو من تنزل منزلته إذا قضاء حقه وامتنع عن دفعها له لئلا يقوم بالدين عليه مرة أخرى ، ويكتب عليها بخط رب الدين أو المدول أن ما فيها قد قضى لئلا يدعي وبها سقوطها منه كا يأتي قريباً ويخرج صورتها من سجل القاضي إن كانت مسجلة يدعي وبها سقوطها منه كا يأتي قريباً ويخرج صورتها من سجل القاضي إن كانت مسجلة ويدعي با أخرجه . وقبل لا يقضي عليه بدفعها للدين ولو خصم عليها لئلا يخفيها المدين ويدعي أن ما دفعه لوب الدين سلف منه له (أو تقطيعها) إن لم تسجل وإلا قضى بأخذها ويدعي أن ما دفعه لوب الذين سلف منه له (أو تقطيعها) إن لم تسجل وإلا قضى بأخذها فيها فيها لئلا يخربه غيرها .

قال صاحب التكملة والحزم تقطيعها وكتابة براءة بينها لمنفعة المدين المتقدمة ونقع رب الدين باحثال موت بينته وادعاء المدين أن ما دفعه لة سلف ، والحزم في وثيقة البراءة أن يشهد عليها معا أو يكتب لهما وثيقتان مع تقطيع الوثيقة القديمة . سئل ابن عبسد السلام هعن كان عليه حق بصك وتنازع مع ربه بعد قضائه في تقطيعه أو تبطيله بالكتابة عليه بقضاء ما فيه وبقائه عند ربه ، فها الذي عليه العمل من القولين ؟ فقال العمل على الثاني خوف في قطع أن يسأل العدين رب الدين هسل قبض منه شيئا أم لا ؟ فاست قال الثاني خوف في قطع أن يسأل العدين رب الدين هسل قبض منه شيئا أم لا ؟ فاست قال

لَا صَدَاقٍ قُصْنِي ، وَلِرَ بُهَا رَدُهَا إِنْ أَدَّعَى سُفُوطَها ، ولِرَاهِنِ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ ؛

قبضت من دين كان لي عليك فــــلا يصدقه ، ويدعي أنــه أسلفه ، وإن قال لم أقبض علي غيوسا .

(لا) يقضى على الزوجة أو من نزل منزلتها بدفع وثيقة (صداق قضى) بضم فكسر ولا يتقطيعها ، هذا هو المشهور المعمول بسه ، بل تبقي مخصوماً عليها لانتفاع الزوجة ووليها بها من حيث الشروط ولحوق النسب إن اختلف فيه ، وقد كتبت حال العقد ، ولو ماتت الزوجة ، ولاعتبار صداق أختها بصداقها ، وإن كتب بها تاريخ موت الزوج أو طلاقه انتفع بها في معرفة انقضاء عدتها لتتزوج .

(و) إن وجدت وثيقة الدين بيد المدين غير مخصوم عليها وادعى دفع ما فيها وأنكر ربها القبض وادعى أنها سقطت منه ولا بينة للمدين في (لربها) أي الوثيقة (ردها) من المدين (إن ادعى) ربها (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها واستلامها من ربها ، وعليه دفع ما فيها إن حلف ربه على بقائه إذا الأصل في كل ما كان بإشهاد أن لا ببراً منه إلا بإشهاد بالبراءة منه بدفعه أو هبته أو نحوهها (و) قضى (لراهن) باعتبار ما كان وجد (بيده رهنه) وادعى أنه دفع الدين المرهون فيه واستلمه من مرتبئه وأنكر ذلك المرتبن وادعى سقوط الرهن منه فيقضى للراهن (بدفع الدين) المرتبن وادعى سقوط الرهن منه فيقضى للراهن (بدفع الدين) بانه دفعه المرتبن إن طال الزمان كمشرة أيسام وإلا فالقول الموتبن بلا خلاف.

في المتبطية لو لم يقر المرتهن بدقع الرهن إلى الراهن وادعى تلفه أو سقوطه فالقول قوله قولا واحداً إذا كان قيامه عليه بالقرب ، ولا اختلاف بينهم إذا طال الأمر أن القول قول الراهن . ابن قرحون في المتبطية لو كان رب الدين أخذ من الغريم رهنا ثم دفعه اليسه وادعى أنه أعطاه الرهن ولم يوفه الغريم حقه ، وقال الغريم لم يدفع إلى رهني إلا بعد قبض دينه ، فقال مالك ورهن، في العتبية أرى أن يحلف الراهن ويسقط عنه ما ادعاء رب

الدين ، وكذلك لو أنكر رب الرهن قبض شيء من دينه وقال دفعت اليه الرهن على أن يأتيني بحقي فلم يفعل لكان القول قول الراهن على هذه الرواية خلاف ما في نوازل سعنون مع أن القول قول المراهن على هذه الرواية خلاف ما في نوازل سعنون مع أن القول قول المراهن ، والقول الأول أظهر من قول سعنون ولو لم يقر المرتهن بدفع الرهن الراهن وادعى تلفه أو سعوطه لكان القول قوله قولا واحداً إذا كان قيامه عليه بالقرب اه، فجمل الخلاف بين مالك وسعنون رضي الله تعالى عنها إنا هو فيا إذا أقر المرتهن بدفع الرهن له وادعى أنه لم يوقه قالة الحيط .

وشبه فيا تضينه قوله ولراهن النع من أنه لا شيء لرب الدين فقال (كوثيقة) فقدت فلم توجد بيد رب الدين ولا المدين (وزعم ربها سقوطها) وأن دينه باق على المدين وأنكر ذلك المدين فلا شيء لربها على المدعى عليه بعد حلفه . البناني الظاهر ما حل عليه صاحب التكملة وهو ما إذا زعم رب الدين سقوط الوثيقة وادعى المدين القضاء فالقول للمدين بيسئه ، وهذا ظاهر التشبيه في كلام المصنف فيكون فقيد الوثيقة من يدرب الدين شاهداً للمدين بالقضاء محلف معه ، وعارضه وغ ، بقوله قبله ولربها ردها . وفرق بعض بينها بأنه في الأولى لما وجدت الوثيقة بيد المدين غير مخصوم عليها كذب العرف بأن الدين لا يقضى إلا بكتب قضائه عليها ، بخلاف هذه ، وارتضى طفي هذا العرف بأن الدين لا يقضى إلا بكتب قضائه عليها ، بخلاف هذه ، وارتضى طفي هذا الحرف بأن الدين لا يقضى إلا بكتب قضائه عليها ، بخلاف هذه ، وارتضى طفي هذا الحرف بأن الدين قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يؤتى وطولب بها وزعم المشهود عليه ، أنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يؤتى بالكتاب الذي قده شهادته بخطه لأن الذي عليسه أكثر الناس أخذ الوثائق إذا ادوا الدين ه نقله وغيره .

قلت مقتضى كلام الكافي أن الشاهد في هذه المسألة لا يشهد ، ويفهم منه أن القول المدين إذ لو كان مؤاخذاً بإقراره لم يكن لمنسع شهادة الشاهد فائسدة لموافقتها الاقرار ، قصع الاستدلال به خلافا لن منع كونه حجة ، وإذا صح حمل كلام المصنف على ظاهره لم يحتج لمساحمات عليه و ز ، تبعاً لمج من عدم دعوى المدين القضاء ولقة جدواه .

(ولم يشهد) أي لا يجوز أن يشهد (شاهدها) أى الشاهد الذى كتب شهادته بخطه في الوثيقة وهو يشعل الشاهدين فأكثر بإضافته المضمير عا فيها من الدين (إلا ب) رؤية (ها) أى لاحتال قضاء ما فيها كله أو بعضه ، وكتب ذلك عليها بخط رب الدين أو عدلين ، لت صاحب التكملة هذه مسألة مستقلة أى من زعم سقوط وثيقته وطالب بها فيها وزعم المشهود عليه ره الدين فلا يشهد شاهد الحق إلا بعد حضور الوثيقة التي فيها خطه ، كذا في كافي أبي عمر أه ، وظاهر تقرير الشارح أن قوله كوثيقة النح مسألة واحدة القول فيها قول المدين إذا زعم ربها أنها سقطت ولم يقبض ما فيها ، وقال المدين بل اقبضته وامتنسع شاهدها أن يشهد إلا بعد احضارها اه ، وعلى كل حال ففيها إشكال لأن المدين مقسسر بالدين مدع قضاءه فعليه البيان القضاء والله أعلم .

طفى لا إشخال لأن الإقرار به عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ، وذكر نص المتبطية عن الكافي المتقدم ثم قال فقدعامت أنه لا عبرة باقراره بالدين لاستناده لما عليه أكثر الناس ، فلا إشكال لمن تأمل وأنصف ، ومعنى قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصديق المشهود عليه فكأنه قال يصدق ، فأطلق لم يشهد على تصديقه بدليل الشهادة هذا لا فائدة فيها لإقرار المشهود عليه بها تضمنته الوثيقية من شادته .

ويكن حل قوله ولم يشهد شاهد الا بها على غير فرض أبي عمر ، وأن صورة المسألة أن المشهود عليه مبكر لأصل الدين ، ففي كتاب الإستفناء ابن حبيب عن ابن الماجشون فيمن اشهد في ذكر حتى ثم ذكر أنب ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بها حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حافظين لما فيه خوف أن يكون قد اقتضى ومحكى الكتاب ، فأن يشهدوا وشهدوا بذلك قضى به . وقال مطرف بل يشهدون بها حفظوا ان كان الطالب مأمونا وان لم يكن مأمونا فقول ابن الماجشون أحب الي والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب)

في بيان اسباب الحسير واحكامه وما يتعلق به

وهو لغة المنع ، وشرعاً قال ابن عرفة صفة حكيمة توجب منع موجوفها من نقوة تصرفه في الزائد على قوتة أو تبرعه بهاله ، قال وبه دخل حجر المريض والزوجة اهر الحط ان حجرها لم يدخل المهر عليها في تبرعها بها تراد على الثلث ، ولم يبلغ كل المال ، وان أراد بشيء من ماله فيين فساده ، وان أراد بما زاد على الثلث قلا قوينة تدل عليه ، ولم يشمل حده الحجر على الراهن في تصرفه أراد بما زاد على الثان عنه قبل تحمله أرش الجنساية قانها ممنوعان من التصرف فيها مطلقاً .

وأجيب بأن المراد التبرع بكل ماله كا تفيده الإضافة ويدخل فيه حجر الزوجية والمريض (١). لمنعهما من التبرع بكل مالهما ، وجواز تبرعهما بالثلث فدونه شيء آخر يعلم من خارج ، وقال طفي تعريف ابن عرفة لم يطابق معناه لفة ولا شرعا لأنه في اللغة المنع ، وفي السرع المنع من شيء خاص ، كا قال ابن رشد وعياض وضيح ، واعترف به ابن عرفة ، فحده ابن رشد بأنه المنع من التصرف في المال ، وفي الذخيرة بأنه المنع من التصرف ، ونقله في التنبيهات ، وفي التوضيح منع المالك التصرف في ماله لمتفعة نفته أو المنصرف ، ونقله في الإصطلاح يطلقونه على أصله اصلا ، ولذا يقولون يحجر الولى غيره ، هذا معناه في الإصطلاح يطلقونه على أصله اصلا ، ولذا يقولون يحجر الولى في الحاكم وينفك الحجر بكذا ويحجر بكذا ، وابن عرفة نفسه معترف بذلك ، ولذاقال

⁽١) (قوله ويلتهل فيه حجر الزوجة والمريض) أى وحجر الراهن ورب الجاني فإن كلا منهما عنوع من تارعه بجميع ماله الشامل المرهن والرقيق الجاني وجواز تارحها يغير الرهن والجاني من باب التفصيل في المنهوم والله أعلم .

اكتفاء المازرى جواباً عن قوله ما معنى الحجر بقوله معناه لغة المنع والحجز يقتضي أن معناه عرفا كمعناه لغة وليس كذلك ، بل العرفي أخص ا ه ، فاعترف بأنه منع خاص اذ هو المقابل للمنع العام ، قهو ما قاله ابن رشد ومن معه ، وقد ناقشه بهذا الرصاح شارح حدوده فحده بتناول اسباب الحجر لا الحجر نفسه .

وحيث بينا المراد فنبين حده فنقول أو تبرعه بماله عطف على تصرفه وماله بكسر اللام ، فان كانت الخاصة التبرع بكل المال كا قال الرصاع يرد التبرع باكثر من الثلث وان كان المراد الزائد على الثلث فلا قرينة تدل عليه ، وان كان المراد شيئًا من ماله فين فساده قاله و ح ، .

اين حرقة ابن شاس وابن الحاجب أسباب الحجر صبعة الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة ، ابن حرقة الحصر استقرائي وهو في الأمور المذهبية للمالم بالمذهب قطعي لأنه كموجود عنده ، وتعقبه ابن عبد السلام بأنه ترك سبباً وهي الردة ، ويرد بأنهم انما ذكروا الحجر على المالك فيا يلكه لا فيا لا يلكه ، وحجر المرتد من حجر البالك فيا لا يلكه لأنه لو مات ما ورث عنه ، ولعلة تبع القرافي في الذخيرة فانه قال أسبابه ثمانية وعد منها الردة اه ، ورد بأنه ينفتي عليه من ماله وتقضى ديونه منه ، وأذا تاب انفك الحجر عنه فيتصرف فيه كاكان يتصرف فيه قبل ردته ، وهذه تدل على أن الحجر عليه فيا يلكه لا فيا لا يلكه . وأما عدم إرثه فلمانع حدوث كفره ، وأيشا ليس المكلف التصرف فيها لا يلكه أصالة ، فلا معنى للحجر عليه فيه ، وتبسع وأيضاً ليس المكلف التصرف فيها لا يلكه أصالة ، فلا معنى للحجر عليه فيه ، وتبسع المصنف في التوضيع ابن عبد السلام ، وزاد الحجر على الراهن لحسق المرتبن ، الحط ويزاد الحجر على مالك الرقيق الجاني قبل تحمل أرش جنايته . قلت ويزاد الحجر على الواقسف وعلى سيد أم الولد والمدر والمكاتب والمعتق لاجل والخدم .

الشخص (الجنون) بغلبة السوداء أو الوسواس أو صرع (عجود) لابيه إن كان وجن قبل باوغه وإلا فللماكم إن كان وإلا فلجاعة المسلمين ، وغساية حجره (الإفاقة)

من جنونه قيرول حبر الجنون من غير احتياج إلى فك. ثم إن كان صغيراً أو مبذراً حبر عليه الأحسم وإلا فلا. في الدخيرة اللخمي اختلف في الحبر على من يخدع في البيع فقيل لا يحبر عليه لقول رسول الله من المبان بن منقذ وكان يخدع فيه لفربة أصابته في رأسه إذا بعث فقل لا خلابة ، خرجه الشيخان. وقال ابن شعبسان يحجر عليه صونا لله كالعبي.

اللغمي وأرى أنه إن كان يخدع باليسير أو الكثير ، ولا يخفى عليه ذلك يعد ويتبين له الفين فلا يحجر عليه ويؤمر بالإشتراط كا في الحديث ، ويشهد حين بيعه فيستغنى به عن الحجر ، وإن كان لا يتبين له ذلك ويكثر تكرره فيحجر عليه ولا ينزع المال من يده إلا أن لا ينزجر عن التجر أ ه . ونص اللخمي وإن كان لا يتبين له ذلك ويكثر نزول ذلك به أمر بالإمساك عن التجر ولا يججر عليه ولا ينزع المال منه ، لأن السلطان لا يقعل بعد الحجر أكثر من إمساكه والإنفاق عليه منه ، وهو أولى بامساكه ماله وإن كان لا ينزجر عن التجر افازع منه أه ، وذكر القرطبي القولين وقوى القول بالحجر وهو الظاهر لدخوله في ضابط من يحجر عليه وهو من لا يحفظ المال . في الذخيرة وينفك الحجر عنه ويدفع له في ضابط منه درية البيع ومعرفة وجوه الحديمة .

وأما المغنى عليه فقال القرطبي استحسن مالك رضي الله تمالى عنه عدم الحجر عليــه لسوعة زوال ما به والله أعلم اله من الحط .

(والعبني) الذكر يحبح عليه وانسبة لنفسه ، وينتهي الحبحر عليه (لبلوغه) المازري البلوغ قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطفولية إلى حال الرجولية ، عج الأحسن إلى غيرها ليشغل بلوغ الآنشي ، وظاهره أن الآنشي لا تنصف بالرجولية ، ولعله باعتبار ما اشتهر عند العوام ، ولذا قال الاحسن وإلا ففي الصحاح الرجل خلاف المرأة ، ويقال لها رجلة ، ويقال كانت عائشة رضي الله تعالى عنها رجلة الرأي . وقال ابن الآثير وفيه أي الحبر أنه لعن المترجلات من النساء ، أي اللاتي يتشبهن بالرجال في زيهن وهيئتهن ، فأبناني

العلم والوأى فمحمود يقال امرأة رجلة لمن تشبهت بالرجسال في الرأى والمعرفة ، فإذا بلغ الصبى انفك عنه بمجرد بلوغه الحجر عليه النفسه فيذهب حيث يشاء إلا أن يخاف عليسه هلاك أو فساد فيمنعه أبوه أو وصيه ، أو المسلمون أجمون .

واما الصبية فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها إلى بنساء زوجها بها خلافا لقول ابن الحاجب لبلوغها إلا لحوف ، وظاهر المصنف وابن الحاجب أن الصبي يشمل الصبية وهو عالف للفقه أفاده عب البناني قوله وظاهره أن الأنثى لا تتصف بالرجوليسة النح الصواب إسقاطه إلى آخره هذه المسودة لأن كلام الصحاح وابن الاثير إنما يفيد وصفها بالرجولية إذًا اتصفت بوصف من أوصاف الرجال لا أن بجرد بلوغها يسمى رجوليسة كا يوهمه رده على عبج ، قلت رده ظاهر باعتبار كلام ابن الاثير لا باعتبار كلام الصحاح .

البنائي قوله خلافاً لقول ابن الحاجب النع ، انظر هذا النقل وعبسارة ابن الحاجب ، وينقطع الصبي بالباوغ وبالرشد بعد الاختيار ، وفي الانثى أن تأذوج ويدخسل بها على المشهور أه ، ضبح أي وينقطع حجر الصبي فهو على حذف مضاف .

ابن عرفة والابتلاء للرشد مطاوب واللخمي في كون ابتلاء من في ولايته بعد بلوغه أو قبله قولا محد والابهري مع البغداديين وهو أبين لقول الله تعدالي ﴿ وابتاوا البتامي ﴾ الآية . . . ٣ النساء المازري والاشهر أنه بعده . اللخمي اختلف يختبر بدفع شيء من ماله له ليختبر به و فظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه منعه لقوله إن فعل لم يلحقه فيه دين ولا فيها بيد وصيه وأجازه غيره . وقال يلحقه الدين فيها بيده . المازري في إشارات الاشياخ اضطراب في اختباره بشيء من ماله و ثم ذكر كلام اللخمي وقال هذا التخريسج غير لازم قد يكون الدفع مباحاً ولكن الغرماء لم يعاملوه على ما بيده فلذا لم يقض غير لازم قد يكون الدفع مباحاً ولكن الغرماء لم يعاملوه على ما بيده فلذا لم يقض غير بسه .

قُلتُ كَذَا وَجِدَتُهُ فِي غَيْرِ نَسِخَهُ ، ومقتضى قوله قد يكون الدفع مباحاً اللح أنه تعقب في تخريج منع الدفع من عدم تعلق الدين ، وما زعم دليلا على ذلك غير صحيح في

نفسه ، وهو قول الفرماء لم يعاملوه على ما في يده ، لآن الثابت نقيضه لاتهم عاملوه على ما يبده . وفي المعونة لولي السفيه أو الصغير دفع مال له يختبره به اللخمي يريد بالصغيرالذي قارب البلوغ إن رأى دليل رشده ومقتضى كلام المتبطي وخيره من الموثقين أنه الملامب، قال للوصي أن يدفع ليتبعه بعض ماله يختبره به كستين دينارا ، أو لا يتكار جداً إن رأى استقامته ، فان تلف فلا يضمنه ، وإن لم يصلح لاختباره همنه ويسلط خمسانه بدكره في عقد الإشهاد معرفة شهيديه أنه بمن يصلح اختبساره ، وفيها إن دفع له من ماله ما ينجتبره به فلا يلحقه فيه دين .

الصفلي عن القابسي يلحقه قيه ما عومل فيه بنقد لا ما عومل فيه بدين إلا أن يكون بيده أكثر عا دفعه له وليه فيكون حتى الذي داينه . في الزائد إن كان من معاملته إياه ، ثم قال ابن عرفة للشيخ للوسي أن يدفع للصي ما لا يختبره به ولا يضمن الوسي مسا نقص منه . ابن حبيب ويصدى الوسي فيما دفعه اليه أن انكره إذا علم أن النامي كان يتجر . قلت يلزم منه أنه مصدى في أنه إنما دفعه له إلا أنه أهسل لإغتباره بدلك عالم يتجر . قلت بغلافه ، زاد ابن عات وقبل لا يقبل كدفع قوله إلا ببينة المال كله النه والنققة إذا لم يكن في عباله .

المتبطي عن أبي همران إلما يجوز ذلك في العبي ان جعسل معه من يرقبه وإلا ضمن الرصي ، وهزى طوق الدين فيها اختبر به البتيم لأشهب وابن الماجشون . قلت فلي طوق الدين فيه ثالتها إن عومل بنقد لها ومالك مع ابن القاسم رضي الله تعالى عنها . والقابسي المازري صفة اختباره انه إذا استقل بنفسه في تغذيته وتدبير طمسامه دفع له من المين المسواء غذائه ونظر ، فإن سلك فيه مسلك الرشداء دفع له من ماله ما ينظر تضرفه فيه الشافعي رضي الله تعالى عنه أن كان من ابناء الماوك والوزراء الذين لا يليق بهم التحر دفع له من انفاقه على المله وولده ما يختبر به والمرأة مختبر بتصرفها في اموز الفزل ، وهسا قاله الشافعي تضمنه قولنا المور حصول ما تدل عليه قرائن الأحوال فلتو الآب ان بلغ

بِعَانِ عَصْرَةً ، أو الخُلُم ، أو العَيْضِ ، أو العَمْلِ ، أو الأُنْبَاتِ .

معلوم الرشد زال حجره ، ولو لم يشهد أبوه باطلاقه وان بلغ معلوم السفه دام حجره به ، وان بلغ عبول الحال فني كونه كذلك أو طل الرشد قولان ، وقد اطال ابن عرفة منساً فانظره ان شئت .

وذكر المسنف خساً من علامات البلوغ منها مشترك بين الذكر والانثى ومنها مختص بالآنثى عاطفاً لها بأو لئلا يتوم ان العلامة جموعها فقال (بنان عشرة سنة) أي بتامها ، وللخمي بالدخول في الشامنة عشر . الحط مسدا هو المشهور من أقوال خسة ، البرزلي اختلف في السن أي الذي هو علامة البلوغ فني رواية ثبان عشرة ، وقيسل سبع عشرة ، وزاد بعض شراح الرسالة ست عشرة وتسع عشرة ، وروى ابن وهب خس عشرة لحديث ابن حمر رضي الله تعالى عنها .

ان عبد البر هذا قيين عرف مولده وأما من جهل مولده ولم يعلم سنه أو جحده قالعمل فيه على ما رواه رافع عن أسلم عن حمر در حرى أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه الموسى ا ه ، ولعله كنى بجريان الموسى عن نبات العانسة قطاهره أنه يصدق في السن إن ادعى ما يشبه إذا جهل تاريخ ولادته ، البرزلي سئل اللخمي عن معنى قولهم علامة البلوغ سبم عشرة أو ثمان عشرة ، فأجاب النسبة إلى السنة بالمدخول قيها ، فمن أكمل سنة وخرجول بيوم قلا ينسب الميها ، وقد وقع في الاحاديث ما يقتضى النسبة إلى السنة الكاملة كحديث بيوم قلا ينسب الميها ، وقد وقع في الاحاديث ما يقتضى النسبة إلى السنة الكاملة كحديث أب عنها حيث قال أجسازني النبي ما الله وأنا ابن عشرة أو

(أو الحلم) بضم الحاء المهملة واللام أي الإنزال في النوم من ذكر أو أنش أو في اليقطة ؟ والطاهر أن المذي مثله إذ لا يحصل إلا من بالغ ؟ ونص عليب الشافعية (أو الحيض أو الحل) ولا يعتبر كبر النهد ؟ أي الثدي (أو الإنبات) على فرج الأنثى وعلى أعلى الذكر؟ أي الحيث لا الزغب لا وظاهره ولو في زمن لا ينبت في مثله عادة لا على الإبط أو اللعية

لتأخره عن البلوغ . أبن العربي المشهور كون الإنبات علامة آه، والمراد به النبات إذ هو الطاهر لنا لا المعنى المصدري ؟ إذ لا اطلاع له عليه .

(وهل) هو علامة مطلقاً في حتى الله تمالى وحتى الآدمي أو هو علامة (إلا في حقه) أي ألله (تعالى) وهو ما لا ينظر فيه الحكام من صلاة وصوم ونحوها ، وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما يينه وبين الله تعالى قليس بعلامة فيه ، فلا يأثم بفعل ما نهى عنه ولا بترك ما وحب ، في الجواب (تردد) الحط صرح في التوضيح بأن المشهور أنه علامة مطلقا ، وظاهر كلامه هنا كذلك لتصديره به وهو ظاهر الآحاديث ، ولعسل التردد في مطلق وظاهر كلامة هنا كذلك لتصديره به وهو ظاهر الآحاديث ، ولعسل التردد في مطلق الإنبات الذي تقدم وصفه فلا يرجد إلا في بالغ والله أعلم . وزاد القرافي العلامات نثن الإبط ، وغيره فرق الأرنية من الأنف .

وبعض المغاربة يأخذ خيطاً ويشته ويديره برقبته ويجمع طرفيه في أسنانه ، فإن دخل وأسه منه فقد بلغ وإلا فلا وهذا وإن لم يكن منصوصاً فقد رأيت في كتب التشريح ما يؤيده من أنه إذا بلغ الإنسان تغلظ حنجرته ويضمحل صوته فتغلظ رقبته وجربه كثير من الموام فصدقه ا ه . البناني ما قرر به وزه هو ظاهر المصنف وخلاف ما في وق عن ان رشد ، والظاهر أنه طريقة ، وأن المصنف أشار بالتردد لها ، ولطريقة المازري وغيره ، ودليل وذكرها في ضبح ونصه والمشهور أن الإثبات علامة قاله المازري وغيره ، ودليل حديث بني قريظة حيث قال على انظروا إلى مؤتره فمن جرت عليه الموسى فاضروا عنه .

ولمالك درس، في كتاب القذف أنه ليس علامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم في كتاب القطع ، وجعل في المقدمات هذا الحلاف فيها بينه وبين الآدميين . قال وأما فيها بينه وبين الدميين . قال وأما فيها بينه وبين المد تمال من وجوب الصلاة ونحوها فلا خلاف أنه ليس بعلامة اله

(وصدق) بضم فكسر مثنة الصي في أخباره بأنه بلغ أو لم يبلغ. الحط زروق فأما الاحتلام والحيض والحل فلا خلاف في كونها علامات ، ويصدق في الأخبار عنها نفيك

واثباتا طالباً كان أو مطاوباً ، وكندا عن الإنبات ولا تكشف عورته ، وقال ابن العربي ينظر في المرآة وأنكره ابن القطان الفقيه المحدث قائد لا ينظر للعورة ولا إلى صورتها ، ويصدق إن ادعى مسايشبه حيث جهل التاريخ (إن لم يرب) بضم التحتية وفتح الراء أي يشك في صدقه ، فإن ارتيب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالباً كمدعيه ليقيم له في الغنيمه أو مطلوباً كجان ادعى عليه بلوغه ليحد قاله تت .

عج المعتمد تصديقه إذا كان مطاوباً لقوله على ادرؤا الحدود بالشبهات، وفي كلام دق، ما يفيده ، وتبعه الحرشي وعب قال فإن ارتيب فيه فلا يصدق فيها يتعلق بالمال ويصدق في الجناية لدرء الحد بالشبهة ، وفي الطلاق فلا يلزمه استصحاباً لأصل صباه ، ففي المفهوم تفصيل ، واستثنى دعوى الحمل فينتظر ظهوره إن كان خفياً ، ويسدل قوله ولا نفقة بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته قاله وده ، في الحط أنها تصدق ا ه . الحمط ومنه أي المبرزلي سل السيورى عن البكر البتيمة تريد النكاح وتدعي البلوغ هل يقبل قولها أو تكشف فأجاب يقبل قولها ا ه .

(و) إن تصرف صبي بميز أو سفيه في المال بغير إذن وليه قد (للولي) عليه من أب أو وصبه أو مقدم القاضي أو القاضي (رد تصريف بميز) بماوضة كبيع وإجبارة في عقار أو غيره ، وله إمضاؤه ، ظاهره ولو كان سداداً وهو كذلك عند أصبغ لوقوعه على وجبه الحدس والتخمين ، وأشعر تخييره بأنه رد إبطال وهو كذلك . ومفهوم بميزان من لا تمييز له أحرى ، وقيد الرد بما في المتبطية من تصدق على يتيم مولى عليه ، واشترط عدم الحجر عليه فيه لوصى أو غيره فله شرطه . ابن فرحون وبه الفتوى وفيه خلاف أفاده تت . البناني ذكر دح به هذا الفرع عند قول المصنف الآتي ، ولغيره من أذن له القبول الخ وجعل العمل بالشرط هو المشهور . ثم قال واعترض هذا وضعف يقوله تعالى ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالك ﴾ به النساء وقال في التزاماته عقب هذا الفرع قلت في هذا نظر لانه شرط لا يجوز لأن إضاعة المال لا تجوز ، وإطلاق يد السفيه على المال إضاعة له ، فالصواب بطلان الشرط والله أعلى .

وَلَهُ إِنْ رَشَدَ، وَلَوْ حَنِثَ بَعْدَ بُلُوغِهِ، أَوْ وَقَعَ ٱلْمُوقِعَ،

الحط أراد المصنف بالمديز الهجور صغيراً كان أو بالغا سفيها ولو صرح بهذا فقال رد تصرف مميز عجور لكان أبين ، والطاهر أن اللام للاباحة وأن له الرد والإمضاء ، وهذا إنما يكون بحسب مسايرى فيسسه المصلحة لا بحسب شهوته واختياره ، فقي الجواهر لا يتصرف الولي إلا بما تقتضيه المصلحة لقوله تعالى ﴿ ولا تقربوا مال اليتم إلا بالي هي أحسن ﴾ ٢٥ الأنعام فهو معزول يظاهر النص عن غير الأحسن ا ه .

وظاهر كلامه أن له الإجازة والرد في جميع التصرفات و وليس كذلك إنها هما في التصرفات المالية بموض وأما التبرعات فيتمين عليه ردها ، فقي المقدمات لا اختلاف بين مالك وأصحابه رضي الله تمالى عنهم أن الصغير الذي لم يبلغ الجلم من الرجال والحميض من النساء لا يجوز له في ماله معروف من هبة ولا صدقة ولا عظية ولا عتق ، وإن أذن له فيه الآب أو الوصي فإن باع أو اشترى أو فعل ما يشبه البيع والشراء مها يخرج عسلى عوض ولا يقصد فيه إلى معروف وقف على نظر وليه ، فإن رآه سداداً أو خيطة أجازه ، وإن رآه بخلافه رده ، وإن لم يكن له ولي قدم له ولي ينظر له بالاجتهاد ، وإن غفل عنه حتى ولى أمره فله إجازة ذلك أورده على المشهور في الملاهب ، وإن كان سداداً إذا آل الأمر إلى خلافه ، بحوالة سوق أو غياء فيها باعه أو انقصان فيها ابتاعه .

(و) إن تصرف المديز في ماله بماوضة ولا ولي له أو له ولي ولم يعلم قصرفه قبسل رشده قد (لمه) أي المديز وه تصرف نفسه (إن رشد) بفتحالواء والشين المعبعة أي صار رشدا مالكا أمر نفسه إن كان تصرفه بغير بمين أو بيمين حنث فيها قبل بلوغه ، بل ولو تصرف قبل بلوغه) رشده على المشهور ، منواء لم يقع تصرف قبل بلوغه) رشده على المشهور ، منواء لم يقع تصرفه الموقع) تصرفه قبل بلوغه (المرقع) بفتح الميم وسكون الواو وكسر تصرفه الميم بلوغه (المرقع) بفتح الميم وسكون الواو وكسر القاف ، أي وافي ونظراً مها كان بلام الولي أن يقعله على له أن يوده وينقطه إن آل الامر إلى خلاف ذلك بحوالة سوق أو نماء فيها باعد أو نقصان فيها ابتاءه أو حاء شها ذلك،

وَصَيْنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُوَمِّنُ عَلَيْهِ،

قالمشهور المعلوم في المذهب أن ذلك له وقيل إن ذلك ليس له .

(وحين) بفتح فكسر الميز (ما) أي شيئا (أفسد) والميز من مال غيره (إن لم يؤمن) بغيم التحتية وفتح الحمز والميم مثقلاً أي لم يجعل الميز أميناً (عليه) أي المال المنسد من مالكه الرشيد ، ومفهوم الشرط أنه لا يضمن ما أمن عليه وهو كذلك على المشهور ، ومفهوم المميز أن غير المميز لا يضمن ما أفسده دما كان أو مالاً وهو كذلك على قول . تانيها أنه كالمميز . ثالثها إهدار المال ودية الدم على عاقلته ، وأفهم قوله خنن إن أو لا يتبع بذلك وهو كذلك وأنه إن كان مما لا يضمن كالحر فلا يضمنه وهو كذلك . أن رشد عقب ما تقدم ويازمه ما أفسد وكسر مها لم يؤمن عليسه واختلف فيها أفسده وكسره مها ائتمن عليه ولا يلزمه بعد بلوغه ورشده عتق ما حلف بحريته وحنث فيها حمل صفره .

واختلف فيها حلف به في حال صغره وحنث به في حال رشده ، والمشهور أنسه لا يلزمه . وقال ابن كتانة يلزمه ولا تلزمه بين فيها ادعى عليه به ، واختلف هل يحلف مع شاهده المشهور أنه لا يحلف ويحلف المدعى عليه ، فإن نكل غرم ولا بين له على الصبي إذا بلغ وإن حلف برى، إلى بلوغ الصبي ، فاذا حلف وأخذ حقه ، فان نكل فسلا شيء له ولا تلزم المدعى عليه بين لانية ، وقد روي عن مالك والليث رضي الله تعالى عنها أنه يحلف مع شاهده ولا شيء عليه فيها بينه وبين الله تعالى من الحقوق والأحكام ، فقول رسول الله عليسه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة ، وذكر منها الصبي حتى محتله الهديا المدي

حب وضمن المسي ولو غير مميز خلافا لتت . ما أفسد في ماله ولا يتبع بثمنه في ذمته ان لم يؤمن عليه إلا ابن شهر فلا ضمان عليه لأنه كالمجماء في فعله قاله ابن عرفة . ومفهوم المشرط أنه ان أمن عليه فلا يضمن الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صونه و أى المشرط أنه ان قلت في المال الذي صونه و أى المن عليسه وصون به حاله في تفقته فلا يضمن من ماله الا قدر ماصونه و وظاهره ولو كان الذي باعه من مال

غيره يساوي أكثر ، ثم قال والمنقول فيها يتلفه الجنون ثلاثة أقوال أحدما المال في مالسه والدية على عاقلته . الثاني : أنها هدر . الثالث : المال هدر والدية على عاقلته .

البناني قوله في ماله ولا يتبع بثمنه في ذمته تبع في عج قائلا ذكره الرجراجي ؟ قال ولاخلاف أنه لا يتبع بالثمن في ذمته . طفي هذا وهم فاحش خرج به عن المذهب ، بل يتبع به في المدونة ؟ ونصها ومن اودعته وديسة فاستهلكها ابنه الصغير في مال الإبن ؟ قان لم يكن له مال ففي ذمته . ابن عرفة الصقلي والمبي الميز ضامن للمال في ذمته ؟ والدية على حكم الحطأ والكبير المولى عليسه في جنايته كالمالك أمر نفسه .

و كلام الرجراجي الذي استدل به عج على ما قال نقله وح » في التنبيبه التاسع ولا دليل له فيه ، لأنه في الثمن الذي أخذه الصي فيما باعه وانفقه فيما لا به له منه هسل يؤخذ منسبه أم لا ، ولا خلاف أنه لا يتبع به في ذمته كا تقدم عن وح » ا ه ، اي في التنبيه الثامن ، فان سياقه فيه يفيد ما قاله طفي ، وذكر المسناوي مثل ما ذكره طفي ، ثم قال وبعد كتبي هذا وقفت على كلام الرجراجي في أصله فوجدته والحد لله موافقاً لما ظنناه ، ونصه في المسألة المعقودة لما يازم السفيه من أقواله وأفضاله ، وأما حقوق الآدميين على الخصوص كبيمه وشرائه وما أشبه ذلك بما يخرج عن عوض ولا يقصد به المحروف فهو موقوف على نظر وليه ان كان له ولي ، فان لم يكن له ولي قدم القانسي اظراً ينظر له في ذلك نظر الوصي ، فان لم يكن له ولي قدم القانسي غيراً في ذلك واجازته ، فان رد بيمه أو ابتياعه وكان أتلف الثمن الذي باع به او السلمة فلا يخلو من أن ينفق الثمن قيا لا بد له منه أو في غيره .

فإن أنفقت في غير واجبه بما هو عنه في غنى فلا يتبع به ولا يتقرر في ذمته وإن أنفقه فيها لا بد له منه بما يازمه إقامته من ماله فهل يتبع به في ماله أو لا على قولين متأولين على المدونة ، ولا خلاف أنه لا يتبسع به في ذمته ا ه. المراد منه وقال قبل هذا ولا خلاف

عندنا في المذهب أن جناية الصغير على المال لازمة لماله وذمته ا ه ، قوله وظاهره ولو كان الذي باعة من مال الغير يساوي كثيراً النح ، هذا صرح به اللخمي وغيره ، ففي التوضيح عند قول ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سفيها أو اقرضه أو باعه فأتلف قلا يضمن ولو أذن له وليه ، وإنما لم يضمنا لأن صاحب السلعة سلط عليها محجوراً عليه ولو خمسسن المحجور عليه لبطلت فائدة الحجر.

اللخمي وغيره إلا أن يصرفا ذاك فيها لا بد لهها منه ، ولهما مال فيرجم عليها والأقل مها أتلفا أو صونا من مالهها ، فإن ذهب ذلك المال ثم أفادا غيره فلا رجوع عليها فيه ا ه ، وبالرجوع بالأقل صرح ابن عبد السلام أيضا وهو ظاهر قوله ، والمنقول فيسها يتلفه المحجور ثلاثة أقوال النح ، هذه الأقوال حكاها ابن رشد في الجنون والصغير غسير المهيز . وأبو الحسن وابن الحاجب وابن عرفة فالصغير غير المهيز مثل المجنون في المسال والدم ، وهي القول الأول منها وهو أن جنايتها على المال في مالهما وعلى الدم على عاقلتهما إلا أن تكون أقل من الثلث ، ففي مالهما فهما كالميز في هذا كا في ابن عرفة ، وهذا هو الراجح لقوله في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ، والقول الأول أظهر لأن الضمان من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف ، زاد ابن عبد السلام ولا التمييز .

اللقاني هذا مقتضى ما اقتصر عليه ابن الحاجب في القصاص من قوله ولا قصاص على صبي ولا مجنون ؟ بخلاف السكر وعدهما كخطأ فتجب ديته على عاقلتهما إن بلغت الثلث ؟ وإلا ففي ماله أو ذمته اه ؟ أي إن لم تبلغ الثلث ففي مال الجاني أو ذمته من صبي أو مجنون كا صرح به ابن عبد السلام . اللقاني قظاهر ابن الحاجب أنه لا فرق بين الجنون وغيره كا قاله في ضبح . المسناوي وعليه فالذمة ثابتة للجميس فلا يشترط فيهسا الثمييز فضلا عن التكليف اه ؟ وبرجحان هذا القول يظهر أن قوله وضمن ما أفسد النج يشمل المهيز وغيره والجنون ؟ والله أعلم .

(وصحت وصيته) أي الصفير المديز ، وشبه في الصحة فقال (ك) وصية (السفيه)

أي البالغ الذي لا يعسن التصرف في المال ، لأن الحجر عليها لأجلها ولو حجر عليها فيها لكان لغيرهما (إن لم يخلط) بضم التحتية وقتح الحاء المعجمة وكسر اللام مشددة يعتمل أن الفاعل ضمير الصفير الميز المحدث عنه قبل وبعده ، ويعتمل أنه ضمير السفيه لقربه ، وقيده اللخمي به ، ويؤيد هذا عادة المصنف من إرجاع الشرط لما بعد الكاف ، ويحتمل أنه ضمير الاحد أو المذكور الصادق بكل منهما ، وقسر اللخمي عدم التخليط بأسمائه بقربة فله تعالى أو صلة رحم وأير هوان التخليط بأن يذكر في كلامه ما يبين عدم معرفته ما ابتدأ به . ومفهوم الشرط أنه إن خلط لم قصع وعليه غير واحد ، واختلف في معرفته ما ابتدأ به . ومفهوم الشرط أنه إن خلط لم قصع وعليه غير واحد ، واختلف في أن من تجوز وصيته فقيل عشر أو أقل بيسير أو سبع وهما لمالك رضي الله تعالى هنه ، أو إذا راهق وهو لابن الماجشون أو ينظر لحال كل بانفراده ، واليسلة "اشار المخمى واستظهر .

ويستمر الحجر على الصبي بالنسبة لماله (إلى حفظ مال في الآب بعده) أي البلوغ ، وظاهره انفكاك الحجر عنه بمجرد البلوغ وحفظ المال وهو أحد قولين حكاهما المازري إذ اللازم للحاجر حفظ المال لا التجرية فمالكه أولى . وقبل يشتوط زيادة حسن التنمية إذ لو لم يعسنها لا تلف ماله قاله تت . الحط هذا حد الرشد الذي لا يعجر هلي صاحبه باتفاق ، واختلف في الذي يخرج به من الحجر هل هو ذلك أيضاً أو يزاد فيسه حسن التنمية ، ذكر المازري فيه قولين ، وظاهر كلام المصنف في التوضيح ترجيح عسده الشراط الثاني وهو ظاهر كلامه هنا ، وظاهر المدونة اشتراط الثاني وهو ظاهر كلامه هنا ، وظاهر المدونة اشتراط الثاني وهو ظاهر كلامه هنا ، وظاهر المدونة اشتراط الثاني ولا يشترط في الرشيد العدالة ، ففي المتبطية وإذا كان البتم فاسقاً مريداً وكان مم هذا ناظرا في ماله غايطاً له وجب إطلاقه من الولاية ، وإن كان من أهل الدين والصلاح ولم مكن ناظرافي ماله فلا يحب إطلاقه منها ،

وفي المدونة ضفة من يحجر عليه من الأحرار أن يكون يبدر ماله سرفاً في لذاته من الشراب والفسق وغيره ويسقط فيه معوط من لا يعد المال شيئاً , وأشنا من أحرز

ماله وأثناه وهو فاستى في حاله غير مبدر لماله قلا يحجر عليه ، وإن كان له مال عند وسي قبضه ويحجر على البالغ السفيه في ماله وإن كان شيخًا ولا يتولى حجره إلا القاضى ، قبل وصاحبها الشرطة قال القاضي أحب إلى ، ومن أراد أن يحجر على ولده أتى به إلى الإمسام يحيجر عليه ، قمن باعه أو ابتاع منسمه بعده في الجامع والأسواق ويشهد عليه ، قمن باعه أو ابتاع منسمه بعده في مدودون

عياض قوله أحب إلى الموجوب ، وقد قال شيوخنا الحجر يختص به القضاة دون سائر الحكام ، لأنه أمر ختلف فيه فيحتاج إلى نظر واجتهاد ا ه ، والسفه ضده فهو عسدم حفظ المال فلا واسطة بينها سواء صرف في المساحات أو الحرمات قاله في التوضيح ، واعترض قول الحاجب صرف في اللذات الحرمسة ، قال وقال أن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المذهب ثم ذكر لفظ المدونة ، وقال قوله وغيره يبين ذلك والله أعلم .

ومعنى قوله إلى حفظ مال ذى الآب بعده إن الصي لا يخرج من الحجر ببلوغ ، بل هو عجور عليه إلى ظهور رشده ، قال في التوضيح ولا خلاف أن لا يخرج من الحجر قبل بلوغه وإن ظهر رشده ، فإذا بلغ فاما أن يكون أبوه حجر عليه وأشهد بذلك أم لا ، فإن كان حجر عليه وأشهد به فحكمه كن لزمته الولاية وإن لم يحجر عليه ، فإن علم رشده أو سفه عمل عليه ، وإن جهل حاله فالمشهور حمله على السفه ، وروى زياد بن غانم عن قالك رضي الله تعالى عنها حمله على الرشد اه .

وقال أن رشد اختلف هل الولد محول في حياة أبيه على الرشد أو السفه ، والمشهور أنه محمول على الشفة حتى يعلم رشده ابن عاشر يستثنى من حجر عليه أبوه في وقت يجوز له ذلك وهو عند أول بلوغه فلا يتفك الحجر عنه وإن كان حافظاً للمال إلا بفك الأب أح و هو الذي نقل أبن سهل عن ابن العطار ، ونصه وإنما يكون للأب تجديسه السفه على ولده قرب بلوغه ، وإذا بعد بازيد من العسام فليس له ذلك إلا ببينة تشهد بسفها المدا

و الله المتبطي ليس للأب الحجر على ابنه إلا باحد وجهين ، إما أن يكون سفيها حين

وَ فَكُ وَصِيٌّ ، وَمُقَدِّمُ إِلَّا كُدِرُهُمْ لِعَيْشِهِ ،

(و) الهجور لوصي أو مقدم يستمر حجره إلى (فك وصي) من أب أو وجبي (أو مقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال مشددة على يتيم من قساص لينظر له بالصلحة ويتحرف له في هاله بها الحجر بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج المقدم إلى إذن القاضي في فك حجره المازري وهو المشهور وقال ابن زرب يحتاج لإذنه فيه الآنسه نائبه إلا أن يكون الهجور معروفاً بالرشد ابن راشد وبه العمل اليوم ، أبو الحسن انظر فإن حجر الآب أتوى من حجر الوصي، لأن حجر الآب هو الأصل وحجر الرسي مقيس عليه وجعلوا مع هذا حجر الآب فو الأسل وحجر الرسي مقيس عليه وحجر الوصي لا ينفك بها إلا بفكه و فيا وجه هذا ؟ ووجسه بأن حجر الآب حمر ألب حمر المالة بلا جعل ولا إدخال أحد وحجر الوصي يحمل وإدخال ولا يحتره باتجديد الآب الملحر على ولده و إذ ليس فيه أكثر من الإخبار ببقاء الحجر الأصلي عليه اه . وقوله ولا يعتره بالوضي يعتره بالوضي عجره بالوضي عجره بالوضي المنافي عجره بالوضي عبد الأمل والمنافية ورشده ولكن ما نقله ابن سهل والمتبطي أقوى منه والله أعل أفاده البناني .

الحط إذا مات الوصى قبل الفك وتصرف السفيه بعد موته فالذي جرى به السل أن تصرفه حينتذ كتصرفه قبل موته إلا أن يعرف فيه وجسه الصواب ذكره البوذلي ، واستثنى من قوله الولى رد تصرف بميز فقال (إلا) تصرف و (كدرهم) شرعي (لعيشه) أي قوت المعيز وعيش ولده ورقيقه وأم ولده في خيز ولحم ويقل ودهن ومساء وحطب وجوها فلا يعجر عليه ، ولا يرد تصوفه فيه إذا أحسته ، وأما نفقة زوجت وخادمها فتعطى لها قاله ابن ناجي لأنها لحريتها أشبت غير الهجور عليه ، فإن كانت أمة وفعت لسدها .

لَا طَلَاقِهِ وَأَسْتِلْحَاقِ نَسِبٍ وَنَفْيِهِ ، وعِثْقِ مُسْتَوْلَدَيْهِ ، وقِصَاصِ و نَفْيِهِ ، وإقراد يِعْقُو بَةٍ ،

وأخرج من تصرف الميز الشامل للبالغ السفيه فقال (لا) أي ليس لولي السفيم رد (طلاقه) أي السفيه زوجته لأنه لازم له على المذهب خلماً كان أو غيره (و) ليس لله رد (استلحاق نسب) من السفيه لجهول نسبه لأنه لازم له أيضاً (و) ليس له رد (نفيه) أي النسب من السفيه لحل أو ولد عن نفسه (و) ليس له ردتنجيز (عتق مستولدته)أي السفيه على المشهور ، إذ ليس له فيها إلا الاستمتاع ريسير الحدسة ونفقتها أكثر منها ويتبعها مالها ولو كثر على الراجع . ومفهوم مستولدته أن عتق غيرها لوليسه رده وهو كذلك كا في المقدمات .

(و) ليس له رد (قصاص) طلبه السفيه من جان عليه أو على وليه (و) ليس له رد (نفيه) أي القصاص بعفو السفيه عن جان عليه أو على وليه (و) ليس له رد (إقرار) من السفيه (ب) موجب (عقوبة) للسفيه كسرقة وشرب مسكر وقذف وقتل وزنا .

ان رشد اعلم وفقنا الله تعالى وإياك أن السفيه البالغ تلزمه جيم حقوق الله تمسالى التي أرجبها الله تعالى على عباده في بدنه وماله ، ويلزمه ما وجب في بدنه من حسد أو قصاص ويلزمه الطلاق كان بيمين حنث فيها أو بغير يمين ، و كذلسك الطهار وينظر له وليه فيه يوجه النظر ، فإن رأى أن يمتق عنه ويسك عليه زوجته فمل ، وإن رأى أن لا يمتى عنه وإن آل ذلك له ولا يجزيه الصيام ولا الإطمام إذا كان له مال يعمل المتق ، ثم قال وأما الإيلاء فإن كان دخل عليه بسبب يمين بالطلاقي هو فيها على حنث أو بسبب امتناع وليه من تكفيره عنه عن ظهار لزمه .

وأما إن كان حلف على وك الوطء فينظر ليمينه فإن كانت بمتن أو صدقة أو مسا أشبهها ما لا يجوز له فعله ويعجز عليه فيه وليه فلا يلزمه به إيلاء > وإن كانت بالله لزمه الإيلاء إن لم يتكن له مال ولا يلزمه إن كان له مال . وان كانت بعيام أوجبه على نفسه أو صلاة أو ما أشبه ذلك مها يلزمه لزمه به الإيلاء > ثم قال ولا يلزمه هبة ولا صدقة ولا

وتَصَرُّفُهُ قَبْلُ ٱلْخُجْرِ عَلَى ٱلإَجَازَةِ عِنْدَ مَا لِكَ ، لَا ٱبْنِ ٱلْقَاسِمِ ،

عطية ولا عتق ولا شيء من المعروف في ماله الا أن يعتق أم ولده فيلزمه لأنها كالزوجسة ليس له فيها الا الاستمتاع بالوطء .

واختلف في مالها هل يتبعها أم لا على ثلاثة ؟ أقوال ؟ فقال مالك رضي الله تعسالى عنه في رواية أشهب يتبعها وإن القاسم في رواية يحيى لا يتبعها . وقال أصبخ يتبعها القليل . وقال المغيرة وابن نافع لا يلزمه عنقها بخلاف الطلاق ؟ ولا يجوز اقراره بدين الا أن يقربه في موضعه ففي ثلثه قاله ابن كتانة ؟ واستحسنه أصبخ ما لم يكار جدا والا فلا وان حمله الثلث ، وأما بيعه وشراؤه ونكاحه وما أشبها مها جرى على عوص فانب يوقف على نظر وليه ان كان له ولي والا قدم القاضي له ناظراً ينظر له نظر الوصي ؟ فان لم يفعل حتى ملك أمره كان غيراً في رد ذلك واجازته ا ه.

(وتصرفه) أي السفيه المهمل (قبل الحجر) عليه من القاضي محمول (على الإجازة) الزاي أي المضي واللزوم (عند) الإمام (مالك) رضي المدتحب الى عنه وكبراء أصحابه ، وشهره في المقدمات لآن المانع من نفوذ التصرف عنده الحجر ولم يرجد ويؤيده قولها من أراد أن يحجر على ولده أتى به الإمسام ليحجر عليه ويشهره في الجوامع والأسواق ، ويشهد عليه فمن عامله بعد فمردود (لا) عند الإمسام عبد الرحن (ابن والأسواق ، ويشهد عليه فمن عامله بعد فمردود (لا) عند الإمسام عبد الرحن (ابن علامه الله عنها ، فمحمول على الرد عنده في المشهور عنه ، وشهره في البيان ، وصححه ابن الحاجب وغيره الماذري واختساره محققو اشباخي لأن المانع عنده السفه وهو موجود .

(بيبيان)

مَدُّ الْأُولُ : أَشْعَرَ كَلَامَهُ بِأَنِ الْأُولُ هُوَ الْمُتَّمَدُ عَنِدَهُ حَيْثُ لَمْ يَقَلَ ، وَهَلَ كَذَا أُو كَذَا خلاف كمادته .

الثاني وأشعر ذكره القولين في السفيه بأن أقمال جهول الحال جائزة الفساقا وهو كذلك في التوضيح عن المقدمات وأما الصبي فأقعاله مردودة ذكرا كان أو أنثى قاله في

المقدمات . وأما الآنثى السفيهة المهملة فلم يتعرض لحا في هذا المختصر و ذكر في المقدمات فيها قولين أحدها أن أفعالها جائزة رواه زياد عن مالك رضي الله تعالى عنها ، وقاله في غير ابن القاسم في المدونة وسحنون في العتبية ، والثاني أنها مردودة مسالم تعنس أو تاتزوج ويدخل بها زوجها وتقم معه مدة يحمل أمرها فيها على الرشد قبل أدناها المسام قاله ابن الماجشون ، وقبل ثلاثة . ابن أبي زمنين الذي أدركت عليه العمل أنه لا يجوز فعلها حتى يربها في بيت زوجها مثل السنتين والثلاث ، ونقله في التوضيد فأفعالها قبل هذا مردودة .

(وعليها) أي قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنها (المكس في تصرف) أي السفيه (إذا رشد) وتصرف (بعده) أي الحجر وقبسل فكه فهو مردود على قول أي السفيه (إذا رشد) وتصرف المعه وماض على قول ابن القاسم لرشده وزوال سفيه صاحب التكملة ، وها منصوصان لا محرجان كا هو ظاهره . وقد حكى في المقدمات في البتيم المهمل أربعة أقوال ، أحدهسا قول مالك رضي الله تعالى عنه وكبراء أصحابه أن أفعاله كلها بعد بلوغه جائزة تافذة رشيداً كان أو سفيها معلن السفه أو غير معلنه ، اتصل سفهه من حين بلوغه أو سفه بعد أن أنس منه الرشد من غير تفصيل .

الثاني : أطرف وابن الماجشون وإن كان متصل السفه فلا تجوز وإلا جازت وازمته ما لم يكن بيمه بيم سفه وخديمة مثل بيم ما بألف بائة فلا يجوز ولا يتبع بالثمن إن أفسده من غير تفصيل بين معلن السفه وغيره .

والثالث ؛ لأصبخ إن كان معلناً به فلا تجوز ، وإن لم يعلن ب جازت اتصل سقهه أم لا ، وذهب ابن القاسم إلى أن ينظر له يوم بيعه ، قإن كان رشيداً جازت أفعاله وإن كان سقيها لم تجز .

(وزيد) بكسرُ الزاي على ما ينفك الحجر به عن الذكر من البادغ وظهور الرشد في ذي الأب وهماً والفك في ذي الوصي والمقدم (في) فك حجر (الآنثى) شرطان أحدهما

دُخُولُ زَوْجٍ بِهَا ، وشَهادَةُ العُدُولِ عَلَى صَلَاحٍ تَحَالِهَا ، وَلَوْ جَدَّدَ وَلَوْ جَدَّدَ

(دخول زوج) بها فإن لم يدخل بها فهي على الحجر ، ولو علم رشدها ولا يحتاج لاختبارها بسنة بالنون بعد الدخول على المشهور عند ابن رشد وعياض وغيرهما ، وشهر ابن الحاجب اختبارها بسنة بالنون بعسد الدخول ، وصرح ابن فرحون بتشهيره وضبط قوله بستة بالتاء أي ستة أعوام بعد الدخول ليوافق مسا به العمل قاله ابن أبي زمنين إلا أن يحدد الآب عليها حجراً قبل ذلك . وقال ابن القاسم سبعة أعوام بعد البناء ابن عرفة وبه العمل عندة .

والثاني (شهادة العدول) أي أربعة فأكثر ، هذا الذي جرى به عمل الموتدين . قال في المتبطية ولا يجزى في ذلك عدلان كما يجزى في الحقوق ، وعلى هذا العمل وعليه درج صاحب التحفة . أبو على في حاشية شرحها ، وحاصل سا ذكره ابن سهل والجزيري في واثقه في هذا أن تكثير الشهود في الترشيد والتسفيه شرط وأقلها عند ابن الماجشون أربعة وتجوز فيهما شهادة الرجال والنساء أو الرجال فقط ، ولا بد أن يكون الشهود من الجيران، ومن يرى أنه يعلم ذلك إلا أن يفقدوا فيشهد الآباعد (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها في المال وسداده كما في الموطسا والمدونة ، فينفك حجرها ولو قرب دخولها على المشهود إن لم يحدد الأب حجرها ، بل (ولو جدد أبيها حجراً) عليها دخولها على المشهود إن يونس من الحسلان و غ ، لم اقف على هسذا الترجيس ونس .

وذكر أبن رشد في المقدمات أن القياس أنه ليس الآب تجديد حجرها على قول من حد لجواز أفعالها حداً من السنين > مع أن المصنف أضرب هنسا عن القول بالتحديد بالسنين > وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد ولم يذكر شيئًا لابن يونس اففي هذا الترجيح نظر من وجهين أحدها نسبته لابن يونس > والثاني تفريعه على غير القول بالتحديد والله أعلم تت .

(تنبيهات)

الأول : ظاهر كلام المصنف انفكاكه ولو ضمن شهود تجديد سفهها علمهم بـــه وهو كذلك خلافاً لفتوي ابن القطان والأصيلي من أنه ليس له ذلك إلا بإثبات سفهها (١٠).

الثاني : حقه أن يقول على الأظهر لأن المرجع منا إنما هو أن رشد حيث قال القياس أنه ليس للأب عليها تجديد حجرها على قول من حد لجواز أفعالها حداً من السنين ، لأنه حلها بباوغها اليه على الرشد، وأجاز أفعالها فلا يصدق الآب في إبطال هذا الحكم بما ادعاء من سفهها إلا أن يعلم صحة قوله .

(١) (قوله إلا بإثبات سفهها) فيه نظر ، فان سياق الكلام ، في انفكاك الحجر بحما تقدم بعد تجديد الحجر عليها من أبيها ، فيقتضاه بيان فتواها بعدم انفكاكه بعده إذا شهدت شهرده بعلهم بسفهها ولان سفهها ثبت بشهادة البيئة به ، ثم رأيت طفي كتب ما نصه الصواب إسقاط قوله وهو كذلك لا تفاقهم عسلى اعتبار التجديد إذا خمن شهود التجديد علمهم سفهها كما في أن رشد وغيره ، ونص ابن عرقة عن ابن رشد القول الثامن التجديد علمهم سفهها كما في أن رشد وغيره ، ونص ابن عرقة عن ابن رشد القول الثامن التاسم وبه العمل عندة عرور سبعة أعوام بعد البناه ، وقال ابن أبي زمنين الذي أدر كت عليه الشيوخ أنه بمضي ستة أعوام إلى سبعة ما لم يجدد الأب عليها السفه قبل ذلك وهو قريب من الناس ، فحالها بعد هذا الأمد محمول على الرشد حق يعلم خلافه ، وقوله ما لم يجدد الأب عليها السفه به كان يفتي ابن زرب ، وقاله ابن العطار . وقال أبو عمرو الأسبيلي يجدد الأب عليها الهنه به كان يفتي ابن زرب ، وقاله ابن العطار . وقال أبو عمرو الأسبيلي على قول من حد لجواز أفعالها حداً يجملها بباوغها إياه على الرشد ، فلا يصدق الأب في إيطال رشدها بدعواه سفهها قلا ينفك حجرها بما تقدم اتفاقاً ، وأن هذا مقرع على قول من حد لجواز أفعالها حجرها على معرج على قول من حد لجواز أفعالها معرج على قد من هذا مقرع على قول من حد لجواز أفعالها حداً ، والمصنف لم يعرج عليه .

الثالث : شمل قوله الأنشى المعيسة وابن الحاجب جمل هذا الحكم في غيرها (١) .

الرابع: نسب الشارح الترجيع لابن يونس ؛ ونقل عنه ما قدمناه عن ابن رشد وما قدمناه عنه هو في مقدماته ؛ فان كانا الفقا على تلك المبارة فالمناسب على الأرجع والأظهر ؛ وإلا فهو سبق قلم من الكاتب ا ه كلام تت .

الخامس الحط الطاهر أن كلام المصنف في ذات الآب والوصي وأما المهملة فقد تقدم حكمها ؟ والمشهور فيهما غنتك على ما في البيان ؟ فذكر في كل من ذات الآب والمهملة سبعة أقوال ؟ وذكر المشهور منها في كل واحدة ونعه . وقد اختلف في هاتين اختلافا كثيراً ؟ فقيل في ذات الآب أنها تخرج به حتى تازوج وير بها في ذات الآب أنها تخرج بالحيض من ولاية أبيها . وقيل لا تخرج به حتى تازوج وير بها عام ونحوه بعد الدخول . وقيل عامان . وقيل سبعة . وقيل لا تخرج وإن طالت إقامتها مع زوجها حتى يشهد العدول على صلاح حالها . وقيسل تخرج بالتعنيس وإن لم يدخل بها زوجها .

واختلف في حد تعنيسها فقيل أربعون ، وقبل من خسين إلى ستين . وقيسل أفعالها جائزة بعد التعنيس إذا أجازها الولي فهذه سبعة أقوال . وقيل في اليتيمة المهملة أن أفعالها جائزة بعد بلوغها وقيل لا تجوز حتى يمر بها بعد الدخول العام ونحوه أو العامان ونحوها ، وقيل الثلاثة الأعوام ونحوها . وقيل حتى تدخل ويشهد العدول على صلاح حالها . وقيل إذا عنست وإن لم تتزوج ، واختلف في هذه من ثلاثين سنة إلى الحسوالستين وهو زمن انقطاع الحيض فهذه ستة أقوال ، ويتخرج فيها سابع وهو أن تجوز أفعالها

⁽١) (قولة في غيرها) أي المنسة . طفي أما المنسة فيقوم تعنيسها مقام دخولزوج بها ، ونص ابن الحاجب وفي الأنثى أن تتزوج ويدخل الزوج بها على المشهور ثم تبتلىبعده سنة . وقيل كالذكر وأمسا المنسة قالرشد لا غير ، ابن عبد السلام يعني أن الذي تقدم له إغا هو في البكر التي لم تعنس أما هي فلا يحتاج معها إلى تزوج لأنه قد حصل لها من علو السن ما يقوم مقام التزوج وزيادة فيكفيها رشدهاو حده .

يمرور سبعة أعوام من دخولها ؟ والمشهور في البكر ذات الآب أنها لا تخرج من ولايسة أبيها ولا تجوز أفعالها وإن تزوجت حتى يشهد العدول على صلاح أمرها ؟ والذي جرى به العمل عندنا كون أفعالها جائزة إذا مر بها سبعة أعوام من دخول زوجها بها على رواية منسوبة لابن القاسم . والمشهور في البكر البتيعة المهملة أن أفعالها جائزة إذا عنست أو مضى لدخول زوجها بها العام وهو الذي جرى به العمل ؟ قان عنست في بيت زوجها جازت أفعالها باتفاق إذا علم رشدها أو جهل حالها ؟ وردت إن علم سفهها ؟ هذا الذي اعتقده في المسألة على منهاج قولهم اه .

ثم قال الحط وأما اليتيمة ذات الوصي من أبيها أو المقدم من القاضي . فني المقدمات لا تخرج من الولاية وإن عنست أو تزوجت ودخل بها زوجها وطلال زمانها وحسنت حالتها حتى تطلق من الحبو الذي لزمها بها يصح إطلاقها به منه ، وقد بينا ذلك قبل هذا وهذا هو المشهور في المذهب المعول به اه . الحط وهدذا يفهم من كلام المصنف والله أعلى .

(وللأب ترشيدها) أي بنته البكر البالغة (قبل دخولها) يزوجها وأولى بعده ، هذا ظاهره وبه قرر تت . وقال عب كالوصي له ترشيدها بعد الدخول لا قبله على المعتمد خلافاً لتت ، ولظاهر المصنف ونحوه للخرشي . طفي قول تت قبل الدخول لعله بعسد الدخول إذ المسألة مفروضة هكذا في كلام المتيطي وغيره ، وبه قرر عسج إن عرف رشدها ، يل (ولو لم يعرف) يضم فسكون ففتح (رشدها) في المسألتين. طفي الصواب أنه خاص بالثانية إذ فيها الخلاف المشار اليه بلو ، وبه قرر « ج » .

في المتيطية ، اختلف هل الوصي ترشيدها بعد البناء فالمشهور أنسب له وعليه العمل والوصي مصدق في ذلك وإن لم تعلم البيئة رشدها . وقيل ليس له ذلك إلا بعد إثبات رشدها قاله ابن القاسم في سماع أصبغ ونحوه لعبد الوهاب. واختلف في ترشيد الوصي إياها وهي يحر فقيل له ذلك كالآب . وقيل ليس له ذلك حتى يدخل زوجها ويعرف

من حالها ما يوجب إطلاقها . وقال أحمد بن بقي ليس الوصي ترشيدها قبل دخول بيتها إلا أن تمنس ، فان التمنيس يأتي على ذلك كله ا ه ، وبها الله يصح قولة قبل دخولها ا ه . قلت إذا رجمت المبالغة الثانية فرجوعها للأولى أولى لحمل تصرف الأب على السداد لشفقته ، غاية الامر أنها في الأولى لجرد دفع التوهم لمدم الحسلاف فيها والدا أعلم .

(وفي) ترشيد (مقدم القاضي خلاف) فقيل يجوز كارشيد الآب والوصي ، لأن له ولاية وهو لسحنون في العتبية ولمفير ابن القاسم في المدونة . وقيل لا يعتبر وأقفالها بعده مردودة ما لم تعنس أو تازوج وتقم مدة ببيت زوجها مدة يحمل أمرها فيها على الرشد . طفي أشار يه لقول المتبطي اختلف في مقدم القاضي هل له ترشيدها بعد البناء فالمشهور ليس له ذلك إلا بعد إثبات ما يوجب إطلاقها ، وبعد أمر القاضي له يه ، وكا أدخلها في الولاية قاض قلا يجوز أن يطلقها منها إلا قاض ، وقاله ابن زرب وغسيره ونحوه لعبد الوهاب ، وقبل له ذلك من غير إذن قاض وإن لم يعرف رشدها إلا بقواد ونحوه في كتاب عد ا ه .

وفي التوضيح وأما المقدم من القاضي فالمشهور أنه كوصي الآب لآن القاضي جبر به الحلل الكائن بترك الآب تقديم وصي لهذا الولد على ما قرره المازري وغيره ، وأمسا تقرير تت فغير ظاهر لآن الحلاف الذي ذكره في اليتيمة غسير المولى عليها هل أفعالها جائزة إذا بلغت الحيض أو مردودة ما لم تعنس كا في التوضيح وغيره ، وهذا غير ملتثم مع كلام المصنف ، ولا معنى لقوله كهما إذ لم يتعرض سعنون ولا غيره لقدم القاضي أصلا ،

(والمولى) على الهجور بجنونا كان أو صبياً أو سفيها (الآب) الرشيد ، كذا قيد المصنف كلام ابن الحاجب ، فإن لم يكن رشيداً فهل يكون ناظره ناظراً على بنيه أولا إلا بتقديم مستأنف ، قولان أفاده تت ، وعبارة عب عسلى الحجور صبياً أو سفيها لم يطرأ سفهه بعد بلوغه رشيد أو خروجه بهما من صبحر أبية الآب المسلم الرشيد لا الجد والجدة

والأم والعم وشحوهم إلا بإيصاء ،وقدم الحاكم على من طرأ سفهه بعد باوغة ورشده وخروجه من حجر أبيه مقدماً ينظر له في ماله بالمصلحة .

المتبطي لو بلغ رشيداً ثم حدث به السفه فان الآب يشته عند القاضي ويقدمه النظر أن رأى ذلك وهو أحق بالتقديم عليه إذا كان من أهل النظر ، وكذا يقدم الحاكم على صبي له وصي من أب كافر أو سفيه مهمل أو ذي وصي على ما به العمل. وفي التحفة أن الوصي على الآب السفيه وصي على أولاده ، قال :

ونظر الوصي في المشهور منسحب على بني المحجور

ميارة الطاهر والله أعلم أنه في حياة الآب فقط. وأما بعد موته فلا يكون ناظراً على بنيه لآن نظره لمم كان بحسب التبع لنظره لأبيهم .

(وله) أي الآب الولي على ولده الصغير أو السفيه أو الجنون (البيع) لشيء من مال ولده الحجور له لينفق ثمنه على ولده أو يقضي به دينه (مطلقاً) عن تقييده بفيد المقار إن بين الآب سبب بيعه ، بل (وإن لم يذكر) الآب (سببه) أي البيع عسلى ولده ، ثت أطلق المصنف وعسزاه في توضيحه لظاهر المذهب . أبر عمران كل ما في الكتاب عن بيم الآب شيئاً من متاع ولده أطلق القول بجوازه إلا أن يكون على غير وجه النظر ، وإذا سئل عن بيم الوصي شيئاً من متاع محجوره قال لا يجوز بيمه إلا أن يكون نظراً ، وحيث كان الآب محولاً في بيمه على السداد فلا اعتراض لولده بعد رشده فيا إعه علية . قاله أن القاسم .

(تبيه)

إطلاقه جواز البيع يشمل بيعه لمتفعة نفسه وهو قول أصبغ ، لكنه رجع عنه لقول ان القاسم إن باع لمنفعة نفسه وتحتى ذلك فسخ . ان عرفة يريد منفعة غيرواجبة له ، فإن كانت واجبة فلا يفسخ كبيعه داراً مشتركة بينها لا تنقسم . طفي قوله وإن لم يذكر سببه أي لأنه لا يبيع إلا بالنظر وليس عليه بيان وجه النظر ، هـذا مراد المعنف بالسبب ، وعليه قرره الشارح لأنه كان على وجه النظر فلا يحتاج أن يذكر السبب الذي بيسع ذلك لأجله ، وتحوه قول ابن رشد وبيسع حقار ابنه الذي في حسره إن كان على وجسه النظر جائز من غير قصره على وجوء معدودة وهو محمول على النظر حتى يثبت خلافه اه. فليس مواد المصنف بالسبب ما يأتي في بيسع عقار البتيم .

وقال ابن عبد السلام وظاهر المذهب أن الآب يبيع عقار ابنه وغيره لوجه من الوجوه الآثية ولفيرها اه ، قمل اله لا يبيع إلا بالسبب وهو النظر ، لكنه لا يلزمه ذكره لحلسه عليه إذا تهد هذا فقول تت وتبعه دج، قوله وأن لم يذكر سببه منتقد إذ مقتضاه أنسب لا بدعن كونه بيعسبه لسبب ، لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك ليس كذلك، ليس كذلك و كانهما فهما أن المراد بالسبب ما يأتي فقط ، وقد علمت أنه ليس بمراد قول تت كذلك و كانهما فهما أن المراد بالسبب ما يأتي فقط ، وقد علمت أنه ليس بمراد قول تت كذلك و عند ابن القاشم .

ابن رشد وحكم ما باعه الآب من مال ولده الصغير في مصلحة نفسه أو حابى به حكم ما وهبه أو تصدق به ثن مال ولده فيفسخ في القيام ، وحكمه في القوات على ما ذكرت في الحبه والصدقة ، غير أنه إذا غرم يرجع على الآب بالثمن، وقال قبل مذا غرق إن القاسم بين أن يمتق الرجل عبد ابنه الصغير يتصدق به أو يازرج به فقال إن العتق ينفذ إن كان موسراً ويغرم القيمة لابنه ، وج د إن كان معدما الا أن يطول الآمر فلا يرد أصبخ لاحقال أن يكون حدث له خلال ذلك بسر لم يعلم به ، فان علم أنه لم يزل هديما في ذلك المطول فانه يود ، وقال الصدقة تود موسراً كان أو معدما فان تلقت الصدقة بيد المتصدق عليه يأمر من السجاء قلا يلزمه شيء وخرم الآب القيمة ، وان فاتت يسده باستهلاك أو أكل يأمر من السجاء قلا يلزمه شيء وخرم الآب القيمة ، وان كان عبداً فاعتقه وخرم الآب قيمته وان كان له مال وإلا رد عقه إلا أن يتطاول بمنزلة اعتاق الاب وإن كانت جارية قيمته وان كان له مال وإلا رد عقه إلا أن يتطاول بمنزلة اعتاق الاب وإن كانت جارية فيمته وان كان له مال وإلا رد عقه وسما إن لم يكن للاب مال بمنزلة مسا قوته باستهلاك فاوله باستهلاك المناه فوته باستهلاك المهندة عليه فرمته قيمتها إن لم يكن للاب مال بمنزلة مسا قوته باستهلاك في المنه المناه المنصدق عليه فرمته قيمتها إن لم يكن للاب مال بمنزلة مسا قوته باستهلاك في المنه المناه المنصدق عليه فرمته قيمتها إن لم يكن للاب مال بمنزلة مسا قوته باستهلاك

أوراً كل مدا الذي يأتي على مذهب أبن القاسم في القسمة من المدونة .

وقال غيره في التزويج المرأة أحق به دخل أو لم يدخل موسرا كان الآب أو معدماً ويتبع الآبن أباه بقيعته . قال في رسم الجواب يوم أخذه وأصدقه أمر أنه يريد يوم تزوج عليه لا يوم دفعه لآنه بيبع من البيوع ، كذا قال ابن القاسم ، فظاهره وان لم تقبضه المرأة وروى أصبغ عن ابن القاسم الابن أحق به من المرأة مالم تقبضه ويطل في يدها بعد قبضها . فان قام بعد قبضها بيوم أو يومين والأمر القريب فهو أحق بسه ويكون كالاستحقاق ، وتتبع المرأه الاب بقيعته وسواء على مذهب ابن القاسم في هسنده الرواية دخل الأب بالمرأة أم لا ، وقرق مطرف بين دخوله بها وعدمسه ، وروى عن مالك رضى الله تعالى عنها .

وقال ابن القاسم الابن أحق دخل بها أم لا قبضت أم لإطال الأمر أم لا ، وهذا الاختلاف إذا كان الاب معسراً وإلا فالزوجة أحق به قولا واحداً فالحاصل على مذهب ابن القاسم لا فرق بين يسر الآب وعسره في العتق ، وعلى هذا درج المصنف بقوله كأبيه إن أيسر ، وأشار ابن رشد بقوله على مذهب ابن القاسم في القسمة من المدونة لقولها واذا قاسم المصغير أبوء فحابى لم تجز عاباته فيها ولا هبتة ولا صدقته من مسال ابنه الصغير ، ويرد ذلك إن وجد بعينه وترد الصدقة وان كان الآب موسراً ا ه ، فظهر أن قول ابن القاسم هذا هو المعتمد للآخوين التفريق بين اليسر والعسرقي البيع والرهن والهبة والصدقة والتزويج فامضيا ذلك مع اليسار ورداه مع الإعسار .

وأطال وح » بجلب كلامها من النوادر وترك قول ابن القساسم المعتمد وهو مذهب المدونة وما ينبغي له ذلك . البناني ابن ناجي قولها في القسمة ترد الصدقة وإن كان الآب موسراً النع . المغربي يعني وكذلك الهبة هما سواء وما ذكره هو المشهور واحد الأقوال الثلاثة ، ثم ذكر قول الآخوين التقريق بين اليسر والمسر مطلقاً . وقول أصبغ بالمضي من غير تفريق مطلقاً ، ثم قال قال في النكت قال أبو محد الفرق بين عتى الآب عبد ابنه الصفير عن نفسه وبين صدقته بماله أو هبته للناس ، لأن العتى أوجب به الآب على نفسه

ثُمَّ وَمِيْهُ ، وإنْ بَعْدَ . وَعَلَّ كَالْأَبِ ، أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَبِيَيَانِ السَّبَبِ ؟ خِلاَفُ.

تملك شيء يتعجله وهو ملك الولاء وانفاذ المتق على نفسه فذلك تمليسك منه لنفسه مال ولده ، وله أن يتملك مال ولده بالماوضة فأجزنا ذلك والزمناه. عاما الهبة والصدقة فاغا أخرج ذلك من ملك ولده إلى ملك غيره بغير عوض لولده ولا لنفسه ا هـ

وقال المسناوي الانتفاد مبني على أن المراد بالسبب هنا أحد الاسباب الاتية في قوله وانما يباع عقاره الت ، فحينئذ يتوجه الاعتراض بأن يقال لا يشترط في جواز بيم الآب وجود سبب من الاسباب الآتية فضلاعن ذكره ، وأما اذا قلنسا مراده مطلق السبب غلا إشكال في اشتراط وجود سبب أي سبب كان إذ لا يحل للآب فها بينه وبين الله تعالى أن يبسع مال ولمده بدون سبب أصلا ، وعلى هذا غلا انتقاد على المصنف .

(ثم) يلي الآب في الولاية على الصبي والسفيه (وصيه) أي الآب لنيابته عنه ثموصى وصيه إن قرب ، بل (وإن بعد) بضم العين وصي الوصي (وهل) الوصي (كالآب) في حل قصرقه عند جهل حاله على السداد مطلقاً ، فلا يشارط فيه ذكر سبب تصرفه إلا أن يثبت خلافه وإلى هذا ذهب جماعة من الأندلسيين وغيرهم (أو) هو مثله في تصرفه في كل شيء (إلا الربع) بفتح الراء وسكون الموحدة أي المقار من الأرض ، ومسا اتصل منها من بناء وشجر (ق) يتصرف فيه (ب) شرط (بيان السبب) لبيمه وإلى هذا ذهب أي هو أن وغيره من القروبين في الجواب (خلاف) أي قولان مشهران هذا ظاهره.

طلمى لم أرمن شهر شيئا في هذه المسألة وإنما هو اختلاف للمتأخرين فالمحل لتردد ظاهر التوضيح وغيره . قال في معين الحكام أفعال الاوصياء فيا باعوه من غيرم محولة على النظر حتى يشبت خلافه ، قان تبين خلافه رد البيع ، هذا مذهب ابن لبابة وابن العطار وغير مها وقال أبو حمران وغيره من القروبين يحمل بيسع الوصي على غير النظر حتى يشبت خلافه اه لكن في ونافق أبي القاسم الجزيري فعل الوصي محول على السداد حتى يشبت خسلافه هذا هو المشهور أه ، ونحوه لابن فوحون فيكون المصنف أشار بالخلاف لهذا لكن انظر من شهر المقابل .

البناني قال أبر الحسن في شرح قولها وهبة الوصي شقص البتيم كبيع ربعه لا يجوز ذلك إلا بنظر بما نصه عياض قال بعضهم يظهر من هذا ان فعل الاب محول على النظرحتى بثبت خلافه وفعل الوصي محول على غير النظر ، وهذا إنما هو في الرباع خاصة، كذاقال أبر عمران وغيره ، قال أبر عمران وهذا معنى ما في كتاب عمد وما في المدونة يفسره أه ، فهذا يدل على انهم فهموا ان مذهب المدونة وهذا يقتضى ترجيحه والله أعلم ،

ابن رشد بيع الآب عقار ابنه يخالف بيع الوصي عقار يتيمه إذ لا يجوز له ان يبيع عقاره إلا أوجوه معلومة حصرها أهل العلم بعدها واختلف المتأخرون هل يصدق الوصي فيها أم لا فقيل يصدق فيها ولا يلزمه إقامة بينة عليها وقيل لا يصدق فيها ويلزمه إقامة بينة عليها ، وأما الآب فيجوز له بيع عقار ابنه الذي في حجره إذا كان بيعه وجه النظر من غير حصر وجوهه في ذلك بعدد وبيعه عمول عليه حتى يثبت خلافه مليا كان أو مفلساً على هذه الرواية أه ، وبهذا أعسلم أن قوله في الشاني فبيان السبب المراد به إثبات ببينة لا مجرد ذكره ، وفي التوضيح عن أبي عمر أن مثل ما لابن رشد ومثله الحزيري وهو الحق .

(وليس له) أي الوصي (هبة) لشيء من مال محجوره (الثواب) أي العوض المالي من الموهوب له لانها اذا فاتت بيده فانما يلزمه قيمتها والوصي لا يبيع بها كالحساكم ، غلاف الآب. البناني هذا ظاهر اذا كان البيع لغير حاجة ، فان كان لها فله البيع بها نص عليه المتبطي ، فيقال لم لم يكن له في صورة الحاجة هبته الثواب، فاجاب المسناوي رحمه الله تمالى عا حاصله أنها انما يقضي فيها بالقيمة بعد فواتها بيد الموهوب له وقبلسه يخير بين ردها وبين دفع القيمة التي تلزمه بقواتها وهي انما تعتبر يوم فواتها ، ومن الجائز نقصها يوم الفوات عنها يوم الهبة فلم تجز الهبة لاحمال تأديتها المنقص ، بخلاف البيع على المحجور .

ثُمُّ خَاكِمُ ، وَبَاعَ بِشُبُوتِ يُتَمِيدِ ، وإهْمَالِهِ وَمَلْكِهِ لِمَا بِيعَ . وأَنْهُ الأُولَى ، وَحِيَازَةُ الشُهُودِ لَـــهُ ، والتَّسَوُّقِ ، وَعَدَمُ إِلْغَاهُ رَا يُدٍ ، والسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ ، وفِي تَصْرِيجِهِ بِأَسْمَاهِ الشُّهُودِ :

(ثم) يني الوصي في الولاية (الحاكم) أو مقامه (وباع) الحاكم من عقاد اليتيم ما دعت الحاجة الي صرف ثنب في مصالح اليتيم (بثبوت يتمه) بضم التحتية وسكون الفوقية أي كون الصبي يتيماً لاحتال حياة أبيه (وإهاله) أي كون اليتيم لا وصي ولا مقدم له لاحتال وجود أحدها (وملكه) أي اليتيم (كا بيع) أي أريد بيعه لاحتال كونة ملك غيره (وأنه) أي ما أريد بيعه (الأولى) بفتيح الممنز أي الآحق بالبيع من غيره إن كان له من غيره (و) ثبوت (حيازة الشهود له) أي ما شهدوا عند الحساكم أنه ملك اليتيم بأن يطوقوا به ويشاهدوا حدوده من جميع جهاته ويقولوا للمحاكم ولمن وجهه الحاكم معهم عمدا الذي حزناه هو الذي شهدنا أوشهد غيرنا بملكه اليتيم وهسذا إذا لم تشهد بينة الحيازة خشية أن

(و) ثبوت (التسوق) بما يباع أي إشهاره البيع والنداء عليه مراراً (و) ثبوت (حدم الغاء) بقاء أي وجود ثمن (زائد) على ما أربد بيعه به (و) ثبوت (السداد) أي عدم النقص (في الثمن) الذي قصد بيعه به وكونه عينا لا عرضا حالاً مؤجلاً خوفاً من رخص العرض وعدم المدين . وزاد ابن راشد قبول من يقدمه البيع لما كلفه من ذلك لأنه ان باع قبل قبوله كان بيعه منظوراً فيه إذ لم يقبل حين الإذن ولم يؤذن له حسين البيع ولم يذكره المصنف ، لأن تصرفه قبول أفاده تت ، فإن باع القاضي وكسة قبل البيع ولم يذكره المصنف ، لأن تصرفه قبول أفاده تت ، فإن باع القاضي وكسة قبل ثبوت موجبات بيعها فافق السيوري بفسخ بيعه ، وإن فات لزمه مثل المثلي وقيعة المقوم يوم تعديه بسكة ذلك اليوم، وكذا إذا فرط في قبض الثمن حتى غاب المشترون أو هلكوا

(وفي) وجوب (تصريحه) أى القاضي في تسجيله البيع على اليتيم (بامعاءالشهود)

الذي شهدوا عنده باليتيم و إلا ممال و الملك وأنه الأولى و الحيازة بان يكتب في سجله شهد عندي فلان و فلان بكذا الغ عندي فيه قادحاً في شهادته وعدم وجوبه (قولان) في الحاكم العدل و إلا فلا بد من التصريح بأسائهم و إلا نقض حكمه . البناني صوابه تردد انظر « ق » .

وعطف على الآب أو على فاعل باع فقال (لا حاضن) أي كافل ومرب ليتم مهما (كجد) وأم وأخ وعم فلا يبيع متاع عضونة مطلقا ، ولا يقاسم عنه إلا لشرط على أبية أنه لا يحشنه إلا إذا جعله وصباً عليه أو عرف به كعادة أهل البادية بتوك أحدهم الرصية على أولاده اتكالاً على قيام جدهم أو عهم أو أخيهم الرشيد بشأنهم ، فهو كإيصاء الآب من ذكر ، نقله الطخيخي عن أبي محد صالح ، وبه أفتى أبو الحسن في آخر مسألة من نوازله فقال شأن أهما البادية تصرف الأكابر على الأصاغر يتركون الإيصاء الكالاً منهم بأنهم يفعلون بنير إيصاء فالآخ الكبير مع الأصاغر في البادية يتنزل منزلة الوصي ، بنا المرف ، على هذا درجوا ، ثم نقل رواية ابن غانم عن مالك رضي الله تعالى عنها بأن الكافل بمنزلة الوصي بدون هذا العرف ، وذكر قول أبي مجد صالح هذه الرواية عندة لأهل البوادي لأنهم يهملون الإيصاء . ابن هملال وبه أقول وأتقلد الفيها به في بلدنا لأنها كالمادية .

(وحمل) بضم فكسر (بامضاء) بيع (اليسير) من مسال اليتيم من الحاضن . تت وفي العتبية جوازه ، وبه قال أصبغ ، ولذا تعقب الشارح لفظ الإمضاء لإقتضائه عدم جوازه ابتداء وحموم قوله حاضن يشمل الذكر والأنثى والقريب والأجنبي . البنساني ابن هلال في بيع الحاضن على عضونه اليتيم اضطراب كثير والذي جرى العمل به ما لأصبغ من التقريق بين القليل والكثير فيجوز في التافه اليسير ، ثم قال فعلى ما جرى به العمل لا بييع إلا بشروط من معرفة الحضانة وصفر المحضون والحاجة الموجبة للبيع وتفاهسة المبيع ، وأنه أحق ما يساع ، ومعرفة السداد في الثمن وتشهد بهذه الشروط بيئة معتبرة شرعا ، وهذا المنى مستوفى في كتب الموثقين .

و في حَدَّهِ : تَرَدُّدُ ؛ وَلَوْلِيَّ : تَرْكُ التَّشَفَّعِ وَالْفِصَاصِ فَيَسْفُطَانِ ، وَلَا يَغْفُو ، وَمَضَى عِثْقُهُ

وفي التوضيح إذا قيم على المبتاع فيا ابتاعه من الكافل فعليه إثبات هذه الشروط ، وزاد بيان أنه انفق الثمن عليه وادخله في مصالحه ، فإن اختل شرط من هسذه الشروط فللمحضون بعد رشده الحيار في رد البيع وإمضائه قاله أبر الحسن ، إلا كون الثمن انفق عليه ، ونقله في الميار أيضاً والله أعلى .

(وفي حده) أي قدر اليسير الذي يمضي بيعه من الحاضن (بردد) فحده ابن المندي بعشرة دنانير وابن العطار بعشرين ديناراً وابن زرب بثلاثين دينساراً . أبو الحسن الصغير وعلى الثاني الأكثر .

فإن قبل لم كان الحاضن غير ولي في البيع وولياً في النكاح ، مع أن البضع أقوى من المال ، افجوابه أن النكاح لا يستقل الكافل به ويستأذن الزوجة فيه ، والذي يباشره الكافل بحرد العقد بخلاف البيع فإنه لا إذن فيه بالكلية ، وإن أذن اليتيم فيه فلا يعتبر إذنه ، فاو جاز من الكافل لا استقل به ،

(والولي) الآب أو غيره (ترك التشفع) أي الأحسد بالشفعة الثابت للحجوره في الشقص الذي باعه شريكه من عقار قابل القسمة إن كان الترك نظر ، أو يسقط به حسق البتيم فلا يقوم به إذا رشد ، فان كان الآخذ نظراً فليس الولي تركمه وإن تركه قله إذا رشد القيام به كاسياتي في قوله أو أسقط أب أو وصي بلا نظر .

(و) له ترك (القصاص) الثابت العنفير من جان عليه أو على وليه وأخذ الديسة إن كان عتاجاً لها والقصاص إن كان غنيا ، وإن تركه الولي قله بعد رشده القينام به ، وإن ترك الولي قله بعد رشده القينام به ، وإن ترك الولي المشغع والقصاص على وجه النظر (قيسقطان) قليس للمعجور قيام بها بعد رشده والسفيه ينظر لنفسه في شأن القصاص كا تقدم (ولا يعقو) الولي مجانا عن جان على عجوره أو على وليه عدا أو خطا إلا أن يعوض الهجور عليه من ماله تظير ما قوته بعقوه قاله في المدونة (و) إن اعتق الولي رقيق محجوره (مضى عتقمه) أي الولي غير بعقوه قاله في المدونة (و) إن اعتق الولي رقيق محجوره (مضى عتقمه) أي الولي غير

بِعِوضٍ : كَأْبِيهِ إِنْ أَيْسَرَ ، وإنَّمَا يَخْكُمُ : فِي الرُّشْدِ وَصَّدُو ، وَالْوَصِيَّةِ وَالْحُبُسِ ٱلْمُغَقِّبِ ، وأَمْرِ الْغَايْبِ ،

الآب رقيق محجوره الناجز عن نفس الولي أو عن محجورة إن كان (بموس) من مال الولي أو غيره لا من مال الرقيق ، فان اعتقه بلا عوض رد لأنه إتلاف لمال المحجور فيها. الوصي أن يكاتب عبد من يليه على النظر ، ولا يجوز أن يمتقه على مال يأخذه منه إذ لو شاء لانتزعه وابقاء رقيقاً ولو كان على عطية من اجنبي جاز على النظر كيمه ، وغ ، إلا أن ظاهرها جوازه ابتداء بعخلاف ما هنا ، وكأنه استروح ولو من قوله كان على عطية من أجنبي جاز أنه بعد الوقوع .

وشيع في المضي فقال (ك) مثق (أبيه) أي المعجور رقيقه بلا عوض من مال الأب ولا من غيره فيمضى (إن ايسر) الأب ويغرم قيمة الذي اعتقه من ماله لولده ، فان كان معسراً رد عتقه . في المدونة ولا يجوز ما وهب او تصدق او اعتق من مال ابنه الصغير ويود ذلك كله الا ان يكون الأب موسراً . في العتنى فيجوز ذلك على الإبن ، ويضمن قيمته في ماله ولا يجوز في الهبة وان كان موسراً وفيها أيضاً وان اعتنى عبد ابنه جاز ان كان لأب مال والا لم يجز الا ان يوسر قبل النظر فيه فيتم ويقوم عليه ، ولا يجوز الهبة وان كان موسراً . ثت فغي تشبيه بما يضى مساعه .

(واغا يحكم) أي يجوز حكمه ابتداء (في الرشد) بضم الراء وسكون الشين المجمة افا تنوزع فيه (وضده) أي الرشد وهو السفه (و) شأن (الوصية) من تقديم وصي ومن الوصي افا تعدد هل يحصل الاشتراك في التصرف او يستقل به كل منها أو منهم ومن دشوله الحل في الموصى به ان كان حيوانا وعدمه ومن صحتها وعدمها (والحبس) بضم الما المهمة والموحدة وسكونها أي الوقف (المقب) بضم الميم وفتح المين والقاف أي المدخل في مستحقه المقب الي الذريسة التي تحدث في المستقبل كحبس على فلان وندن لا يختص الحكم فيه ونسله وعقبه ومقهوم المقب أن غيره كحبس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالقضاة وهو كذلك ، ومثل المقب الحبس على من لا يحصر كالفقراء (وامر) أي شأن

والنَّسَبِ، والوَّلَاءِ، وحَدُّ، وقِصَاصِ، ومَالَ يَشِيمٍ. الْقُصَاةُ وإنَّمَا وَالنَّسَبِ، الْقُصَاةُ وإنَّما وُلِمَّا وَعُبْطَةٍ،

(الغائب) الذي علم موضعه ولا يشبل الفائب في الإصطلاح المفعود الذي لم يعلم موضعه ولا حاله > وتعدم أن زوجته و فع للعاضي والوالي ووالي الماء وجماعة المسلمين .

(و) شأن (النسب) بفتح النون والسين ، اي الانتساب لآب معين والولاء بفتسح الواو بمدوداً المرتب على الاعتاق الذي هو لحة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب (وحد) بفتح الحاء المهملة وشد الدال اي عقوبة لمعصية كبيرة من كفر أو سكر او قذف او زنا او سرقة او حرابة أو نحوها لحر او رق متزوج ملك غير سيده ، قان لم يتزوج او تزوج ملك سيده قله حده كا يأتي (وقصاص) في نفس أو عضو (ومال يتيم) وقاعسل يعكم سيده قله حده كا يأتي (وقصاص) في نفس أو عضو (ومال يتيم) وقاعسل يعكم (القضاة) بضم القاف وبالضاد المعجمة جمع قاص لخطر هذه العشرة ، نص على الثانية الأولى أبو الأصبغ بن سهل ، وزاد أبو محمد صالح الأخيرين قاله تت .

طفي فيه نظر ، لأن الذي زاده أو عمد صالح الحد والقصاص وما عداها نص عليه أبو الأصبغ ، كذا في أصل أبي الأصبغ بن سهل وكذا نقله أبو الحسن في شرح المدونسة قولها ولا يتولى الحجر إلا القاضي ، وزاه بعد الثانية قال الشيخ أبو عمد صالح والنظر في الحدود والقصاص اه وقد أحسن « س » عزوها .

(وإغايباع) بضم التحتية (عساره) بفتح العين المهملة أي اليتيم دُي الوصي ، لأن البيع لمنصوص هذه الوجوه فيه خاصة كا هو مصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغيرها من الأغة كابن عوفة وغيره أما المهمل فتقدم أن الحاكم يتولى أمره ، وأنه يبيع لحاست فقط ، فقول د س ، أي حقار البتيم الذي لا وصي له أو له وصي على أحسد المشهورين وغيره ولي وغيره للزرقاني وتبعهما دج ، فيه نظر ، وقولهم على أحسد المشهورين يقتضي أن المشهور يقول له البيع لهير هذه الوجوه وليس كذلك وتقدم ما في ذلك قاله علمي (خاسة) للأخر يقول له البيع لهير هذه الوجوه وليس كذلك وتقدم ما في ذلك قاله علمي (خاسة) تعلقت بالبتيم من نفقة أو وفاء دين لا وفاء له إلا من ثمنه (أو ضعلة) بكسر الغين المعجمة وسكون الموحدة ، أي رضة في ثمنه بزيادته على الثمن المهتاد قدر ثلثه مع كونه معلاك ،

أَوْ لِلْكُونِهِ مُوظْفًا ، أَو حِصَّةً ، أَو قَلْتُ غَلَّتُهُ فَيُسْتَبِدَلُ خِلَافَهُ ، أَو بَيْنَ ذِمِّيَنِي ، أَو جِبِرَانِ سُومِ ،

وقومًا أن يزيد أضعاف الثمن لعل غير مقصود.

ان عرقة ان فتوح سعنون ويكون مال المبتاع حلالاً طيباً . المتبطي عنه إن كان مثل هر بن عبد العزيز . قلت الآخذ بظاهر هذا يوجب التعذر . أبو عران إن علم الوصي أن مال المشتري كله أو جلا خبيث ضمن ، وإن لم يعلم فلا يضمن وله إلزام المبتاع ثمنا حلالاً أو يسع الدار عليه ، وزيد في البيع المنبطة رجاؤه أن يعوض عليه بثمنه ما هو أفيد منه . وأما الآب فقد تقدم أنه يبيع لحذه الوجوه وغيرها مما هو مصلحة كالتجربة . في التوضيع عن ان عبد السلام ظاهر المذهب أن الآب يبيع على ولده الصغير والسفيه الذي التوضيع عن ان عبد السلام ظاهر المذهب أن الآب يبيع على ولده الصغير والسفيه الذي في ججره الربع أو غيره لاحد هسنده الوجوه أو غيرها ، وفعله في ربع ولده وغيره من سلمة بحول على الصلاح ، وإنما يحتاج إلى أحد هذه الوجوه الوصي وحده أه ، ونقسل عن ان وشد نحوة .

(أو لكونه) أي عقار اليتيم (موظفا) بضم الميم وقتح الواو والظاء المعجمة ففاء ، اي عليه مال يدفع كل شهر أو كل عام فيباع ويشارى بثمنه عقار غيره موظف (أو) لكونه (حصة) أي جزءاً من عقار يقبل القسمة أم لا ، أراد شريكه البيع أم لا فتباع ويشارى له بثمنها عقار كامل لا شركة فيه (أو) لكونه (قلت) بفتح القاف والسلام مثقلة (فلت) بفتح الفاف والسلام مثقلة (فلت) بفتح الفين المجمة واللام مثقلا وأولى ما لا غلة له أصلا فيباع ويشارى بثمنه ما حكرت غلته . في توضيح يباع في حالين الأول أن لا يعود عليه منه شيء فيبيعه ليعوضه ما هو أعود منه ، ومشله ليعوض هليه ما يعود عليه منه شيء . الثاني أن يبيعه ليعوضه ما هو أعود منه ، ومشله لا فرحون قائلاً يشارى له لكثرة قائدته (أو) لكونه (بين) رباع (ذميين) فيباع ويشارى له ربع بين رباع مسلمين إن كان لسكناه ، فإن كان للكراء فلا يبساع لغلوه فالباً

﴿ أَوْ ﴾ لِكُونَهُ بِينَ ﴿ جِيرَانُ سُوءً ﴾ بضم السين أي شر وفسق كزناة وشربة خر فيباع

أُو لِإِرَّادَةِ شَرِيكِ بِيعاً ولَا مَالَ لَهُ ، أُو لِخَفْيَةِ ٱنْتِقالِ ٱلْعِمَارَةِ الْوَلَامَالَ لَهُ ، أو لَهُ وَالْبَيْعُ أُوْلَى ،

ويشترى له ربع بين جيران عدول (أو لإرادة شريكه) أي اليتيم في العقار (بيما) لنصيبه وهو لا ينقسم (و) الحال (لا مسال له) أي اليتيم يشتري له به نصيب شريكه فيباع نصيب البتيم مع نصيب شريكه ، وإن لم يشتر له بثمنه خلافه ، فإن كان له مسال يفي يثمن نصيب شريكه اشترى له به ولا يباع نصيبه (أو لحشية انتقسال العارة) يكسر العين المهد أي سكنى الناس عن العقارات الجماورة له فيصير منظره لا ينتفع به (أو) ششية (الخراب) على عقار البتيم (و) الحال (لا مال له) أي البتيسم يعمر به (أوله) مال يعمر به (و) الحال (البيسع) وشراء عقار آخر لا يحتاج لتعمير (أولى) أي اصلح من التعمير (أولى)

تت وظاهره أن هذا وجه مستقل وعده الشراح مع الذي قبله واحسدا ؛ وزاد في الطور وجها وهو خشية أن يبغى عليه من سلطان أو غيره . وابن أبي زمنين وابن زياد كون الدار أو الحصة مثقلة بمغارم لا تفي اجرتها بها ، وقد يقال استغنى المسنف عن هذا المؤطف وابن الطلاع خشية النزول ، ولعل المسنف استغنى عن هسذا بما يخشى انتقال المهارة ونظمها الدماميني مطولا ومختصرا ، ولنقتصر على المختصر وهو :

إذا بيع ربع البنيم فبيعه قضاء وإنفاق ودعوى مشارك وتعويض كل أد عقار محرر وبلال الكثير الحل في ثمن له وترك جوار الكفرأوخوف عطله ونظمها أن عرفة بقوله:

وبیع عنسار عن بتیم لقوته ودین ولا مقضی منه سواء قل

لأشياء يعصيها الذي يقيمه إلى البيع فيا لا سبيل لقسمه وخوف نزول فيه أو خوف هدمه وخفة نفع فيه أو ثقل غرب فعافظ على فعل الصواب وحكمه

وهدم وما يبني به غير حاصل وشرك به يرجي به ملك كامل

ودعوى شريك لا سبيل لقسمه كذا العارعن نقع وما خيف غصبه وما فاله توظيف أو ثقل مغرم ودعوى الشريك البيع قيد بعضهم

وذي غن حال كثير وطائل أو الدار في دور اليهود الأراذل فخذها جواباً عن سؤال لسائل بلا غن يعطى لداع مفاصل

ودعوى الشريك البيع قيد بعضهم بعد بن يعلى منه و وحجر إيضم فكسر (على الرقيق) في ماله قليسلاكان أو كثيراً بعادضة أو غيرها مضيما أو سافطاً له لسيده ، لإن له انتزاعه منه وحقاً في زيادة قيمته بعلكه المال في كارته ، وسواه كان قنا أو ذا شائبة حرية (إلا) ما ارتفع حجره عنه (بإذن) من سيده له في التجارة نصا أو لزوماً كمكاتب . اللخمي المدبر والممتق لأجسل وأم الولد كالفن إن كان الإذن في كل الأنواع ، بل (ولو)كان (في نوع) خصوص كالبز (ف) بو كوكيل مفوض) بضم الميم وفتح الفاء والواو مثقلا في مضي تصرفه في جميع الأنواع في الشهور ، لأنه أقعده للتجارة مع الناس ولم يعلموا تخصيصها بنوع . وأفهم قوله في في أنه لو أذن له في صنعة كالقصارة لا يكون إذناً في التجارة ولا في المداينة . المصنف لو قال له أو إلى الفاة فليس إذناً في التجارة ، وشبه بالوكيل المفوض وإن لم يذكره في تقدم اتكالا على شهرة حكمه الآتي .

(تنبيبات)

الأول : المأذون له من أذن له سيده في التجر بهال نفسه سواء كان ربحه لسه أو السيده أو في مأل السيد على أن الربح للرقيق ، فإن كان للسيد فوكيل لا مأذون أفاده ابو الحسن ، والفرق بين الرابسسع والثاني ملك العبد المال في الثاني وشرط ربحه لسيده لا يخرجه عنسه ، وإن اذن له في التجر بهال سيده جاز له التجر بهال نفسه لا العكس .

الثاني: تشبيعه بالوكيل المفوض إنما هو في مضي تصرفه بعسد وقوعه لا في جواز قدومه عليه لنع قدومه على التجر في غير ما عينه له ، فان صرح له بمنع غيره وتصرف فيه رد تصرفه إن اشهره وإلا فلا.

الثالث : شبهه بالركيل المفوض لأن الوكالة لا تنعقد بمجرد وكلتك حتى يخصص او يعمم كما يأتي بخلاف الإذن للرقيق في التجارة فيكفي فيه الإذن المطاق .

الراسع: في كتاب الضحايا من المدونسة يصدق الرقيق في دعوى إذن سيده له في التجارة ؟ وظاهر معام أشهب في كتاب المديان أنه لا يصدق .

الخامس: قيد بعض الفرويين المشهور من أنه إن خصه بنوع مضى تصوفه في جيسع الأنواع بأن لا يشهره ولا يعلنه ، فإن أشهره وأعلنه فلا ونقله عن المقدمات ، ونصبا ولا يجوز له أن يتجر إلا أن يأذن له سيده في التجارة ، فان أذن له فيها جاز له أن يتجر الدين والنقد وإن لم يأذن له في التجارة بالدين ولزمه ما داين به في جيع أنواع التجارات، وإن لم يأذن له إلا في نوع واحد منها على مذهب ابن القاسم في المدونة إذ لا فرق بين أن يججر عليه في التجارة في نوع من الأنواع ، وهو قول يججر عليه في التجارة في نوع من الأنواع ، وهو قول أصبخ في التجارة في النين .

وذهب سحتون إلى أنه ليس له أن يتجر بالدين إذا حجر عليه في المتجارة به و كذلك لا يازم على قولة إذا حجر عليه في المتجارة في نوع من الأنواع إلا أن يشهر ذلك ويعلته في الوجهين جيماً فلا يازمه قاله بعض شيوخ صقلية ، وهو صحيح في المعنى قائم من المدونة والعتبية . وفي المدونة لأنه لا يدري الناس لأي أنواع التجارة أقعده . وفي سياع أصبغ لأنه قد نصه للناس وليس كل الناس يعلمون بعضا دون البعض . في البيان دليل قول أصبغ كالمدونة أنه لو أعلن وأشهر بقصر إذنه على شيء ثم تجر في غيره قلا يلزمه في مناله ما وان به ويدخل فيه اختلاف بالمنى ، لأنه من باب التحجير فعل قولها لا يحجر على العبد إلا السلطان لا ينقمة الإعلان بقصر إذنه ، ويأتي على قول سحنون السيد أن يحجر على عبده أن الاشهار ينقعه .

ابن عرفة يويد تخريجه الأول بأنه لا يازم من لقو الحبور على من ثبت الإذن لا فيه ؟ وحمل به لغوه فيا قارن إذنه قبل العمل به ؟ ثم قال ففي ازوم تخصيص السيد تجر عبده بنوع ولنوه فيعم . ثالثها ان اعلن به ؟ ورابعها المخمي إن كان العبد يوى أنبه لا يخالف

وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُوجُونُ وَيُضَيِّفُ

ما حد له و إلا قالتاني انظر الحط (١) .

(ولذ) أي الرقيق المأذون له في التجارة (أن يضع) بفتح التحتية والضاد المعجمة أي يسقط بعض دين لة (و) له أن (يوخر) دينه الحال إلى أجل قريب. اللخمي إن لم تحكر الوضيعة ويبعد التأخير ويرجع للعرف في حد الكثرة والبعد الحط هذا هو المشهور ومنعه سحنون لأنه إن كان عن غير قائدة فواضح وإلا فهو سلف جر نفعاً. وأجيب باختيار الثاني ولا يازم عليه المنع لأنها منفعة غير عققة ، وأيضاً فانه منقوض بالحر ، فانه يجوز له تأخير الأنمان طلباً لحمدة الثناء والله أعلم.

(وله) أن (يشيف) يضم التحتية وقتح الضاد المعجمة وكسرها والتحتية طي الأول مثقلة وسكونها على الثاني الناس بطعام يدعوهم اليه ولو عقيقة لولده ، ونحوه في المدونة طفي في المدونة ليس للعبد الواسع المال أن يمتى عن ولده ويطعم لذلك الطعام إلا أن يملم أن سيده لا يكره ذلك ولا له أن يصنع طعاما ويدعو اليه الناس ، إلا أن يأذن له سيده إلا أن يقمل ذلك الماذون استئلافا في التجارة فيجوز . أبو الحسن قوله إلا أن يقمل ذلك الماذون استئلافا في التجارة فيجوز هذا يعود على غير المقيقة . طفي وبه تعلم ما في قول

^{(1) (}قوله انظر الحط) نصه عقب كلام ابن عرفة واحتج سحنون لماقاله بان السيدار دفع لعبده مالا قراضا انه يصير مأذونا له ولا يباع القراص بدين لا من حر ولا من عبد فان شرط على عبده ان لا يبيع بدين كان ممنوعا منه فان باع به فهو متمد فلا يمني عداه على سيده أبن رشد القراص الذي احتج به لا يلزم ابن القاسم الحجة به اذ يخالفه فيه ويقول إذا دفع السيد إلى عبده قراضا فداين فيه الناس فهو في ديونهم الا ان يملوا انه قراص فلا يكون لهم وكذلك اذا علم غرماؤه الذين عاملوه بالدين ان ما بعده قراص فلا شيء لحمافيه ويتبعون فمته بديونهم وان لم يعلموا فيفترق الحر من العبد لأن الحر يلزمه همان المال فلصاحبه محاصة غرمائه فيه والعبد لا يضمن لسيده فينفرد غرماؤه يجميعه اذا لم يعلموا لتقريطه بعدم اعلامهم .

قت و دس» ولو عقيقة وأنه غرهما ظاهر لفظها ، وعل جواز الوضع والتأخير والتضييف (إن استألف) المأذون بها للتجارة فهو راجع للثلاثة ، ومفهوم الشرط المنع منها إن لم يستألف بها لها .

تنبیسه)

في المدونة لا يجوز للعبد أن يعير من ماله عارية مأذوناً كان أو غير مأذون، وكذلك العطية . أَنْ عَرِفَة وفيها لا يعير شيئًا من ماله بغير إذن سيده الصقلي عن عمد قال غيره لا بأس أن يعير دابته للحان القريب ا ه .

(و) له أن (يأخذ) الرقيق المأذون له في التجارة (قراضاً) بكسر القاف أي ما لا يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه وجزؤه كخراجه لسيده فلا يقضي به دينه ولا يتبعه إن عثق لبيعه به منافع نفسه ، فأشبه إجارة نفسه والمساقاة كالقراض.

(و) له أن (يدفعه) أي الرقيق المأذون له في التجر القراص ، لأن أخذه ودفعه من الشجارة المأذون له فيها . ابن عرفة وفي استلزام الإذن في التجر أخذ القراص وإعطاءه نقلا الصفلي عن ابن القاسم وأشهب بناء طي أنه تجر أو إجارة أو إبداع النبر اه ، وله التسري وقبول الوديعة وأخذ اللقطة وهبسة الثواب لا التوكل والإلتقاط اللعيط إلا بإذرب .

(و) له أن (يتصرف) أي الرقيق المأذون له في النجر (في كبنة) وصدقة ووصية له بمعاوضة مالية لا يبنة لغير ثواب وصدقة وهموها ، ولمله نص على هذا وإن علم من قوله إلا بإذن لدفع ترم عدم دخوله فيه لطريانه بعده (١) (وأقيم) بضم الممثر وفتح الميم أي

⁽١) (قوله بعده) أي الإذن في التجارة علة توهم عدم دخوله فيه . قت مثله لابن الحاجب صاحب التكملة وهو غير محتاج له لأنه من جلة مال العبد فيتسعب عليه سجر التصرف فيه ، وكانه بشير به إلى أنه مكور مع قولها كغيرهما الشيد على مثال رقيقه ، وفيه نظر لأنهما إنما نصا علىذلك لأنه لما كان أصل المال ليس ربما يتوهم أنه لا سجر له ...

مِنْهَا عَدَّمُ مَنْعِهِ مِنْهَا وَلِغَيْرِ مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلْقُبُولُ بِلاَ إِذَٰنِ ، وَأَلَخْبُرُ عَلَيْهِ كَالْخُرُ ،

فهم (منها) أي المدونة (عدم منعه) أي الرقيق المأذون لسه في التجارة (من) قبول (ها) أي الهبة أقامه عياض من قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغرماؤه أحق به من سيده و ولا يكون لهم من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرش جرحه وقيمته إن قتل وما فضل بيده من خراجه و إنا لهم ذلك في مسال وهب العبد أو تصدق به عليه أو أوصى له بسه فقبله العبد اه و والإقامة من قولها فقبله لأن ظاهره استقلاله بالقبول .

(ول) رقيق (غير من) أي رقيق (أذن) بضم الهمز وكسر الذال (له) في التجر القبول) للهبة والصدقة والوصية (بلا إذن) من سيده فيه ، وليس لغير المأذون لسف لتصرف في كهبة إلا باذن سيده إلا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كالسفيه والصغير قائذ ابن عبد السلام . ابن الفرس العمل بشرط المعطي المذكور خلاف قول الله تعالى فوولا تؤتوا السفهاء أموالكم كه هالنساء، وأجيب بأن النهي في الآية قيد بقوله تعالى فو التي جعل الله لكم قياماً كه ه النساء ، أي تحتاجون لها فيه فيفهم منه أن ما لا تحتاجون له يجوز إعطاؤه لهم ، وهذا على أن الصفة مخصصة والمتبادر أنها كاشفة (والحجر عليه) أي الرقيق المأذون له في التجارة إذا قام غرماؤه عليه وطلبوا تفليسه أو أراد سيده منعه من التصرف وإبطال إذنه له (ك) الحجر على المدين (الحر) في كون الذي يتولاه القاضي لا الفرماء ولا السيد وقبول إقراره لمن لا يتهم عليه قبل التفليس لا بعده ، ومنعه من التصرف المالي

حسفيه فدفعا هذا التوهم بنصها على أن له الحجر فيه ولو لم يكن أصله ماله والله أعلى طفى مراد صاحب التكملة أنها من جملة ماله فيشملها الحجر والإذن فلا حاجة لذكرها وسبقه بذلك ابن عرفة . عب لمنه نص على هذا وإن دخل فيا جعل له لأنه لما كان طارئا فربسا يتوهم أنه ليس بداخل في الإذن .

إلى غير هذا بما مر ، وليس لسيده إسقاط الدين هنه ، بخلاف غير المأذون فلسيده إسقاط الدين الذي تداينه بلا إذنه عنه قالة ابن رشد . وقيل لسيده الحجر عليه بغير حاكم لآنه ملكه ، وفهم أبو الحسن المدونة عليه .

اللخمي هذا إذا لم يطل تجره ، ان حبد السلام لا ينبغي المدول عنه وقرده التوبوي في كونه خلافا أو تقييد أو ظاهر كسلام ان شاس الأول ، طفي فرض تت المسألة في الحجر لقيام الغرماء ، وذكر الخلاف فيه تبعاً للشارح وتبعه جيم من وقفت عليه مس شراحه وأصاد قولة في التوضيح في شرح قول ان الحاجب وهو في قيام الفرهاء والعجر كالحر ، وقبل يحجر السيد من غير حاكم .

وقال النحي ما لم يطل تجره يعني أنه في قيام غرمائه وحجرهم عليه كالحرفلا يكون ذلك السيد ، وإنما يكون المحاكم ، ثم ذكر الخلاف فجعل كلام ابن الحاجب مسألة واحدة وليس كذلك وإنما هما مسألتان إحداهما أنه في قيام الغرماء عليه كالحر والثانية أنه في المجر عليه كالحر ومعنى الحجر عليه إبطال إذنه له في التجارة ورده للعجر ، وبهذا قرر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وهو الصواب . والحجر المذكور سواء كان عليه عين أم لا ، ويتدين لك مساقلنا بنقل كلام ابن شاس لان ابن الحاجب قصد اختصاره ، ونصه والسيد الحجر على عبده بعد إذنه له وإن اغترق الدين ما بيده ويمنعه عن التجارة ثم يكون والسيد الحجر على عبده بعد إذا أن يفضل عنهم شيء فيكون له أو يكون هسو ما بيده لفرمائه دون سيده إلا أن يفضل عنهم شيء فيكون له أو يكون هسو أحدهم فيشار كهم ، وليس الفرماء أن يجعروا على العبد ، لكن لهسم القيام بديرتهم فيقلسونه وهو في هذا كالحر

وإن أراد السيد الحبر عليه غلا يفعل ذلك دون السلطان حتى يكون السلطان هـ و الذي يرقفه للناس فيأمر به فيطاف به حتى يعلم ذلك منه نم فإن حبر عليه السيد دور السلطان فقال ابن حرث قال ابن القاسم لا يجوز رده إلا عند السلطان . وقال غيره حيث رده السيد فهو مردود . وقال اللخمي إن لم تطل إقامته فيا أذن له فيـة ولم يشتهر أجزأ

وأخِذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتُولَدَ لَهُ ا

حجر السيد وذكره عند من خالطه أو عامل ، وإن طال ذلك واشتهر الإذن له كان الحجر عليه السلطان يسمع ذلك ويظهره أه .

كلام ابنشاس ققد ظهر لك منه أنهامسا لتان هو كالحرفي كليها و إحداهما عند قيام الفرما و تفليسهم . والآخرى : الحجر عليه بعنى إبطال الإذن في التجر ورده للحجر سواء كان عليه دين بستقرق أم لا ، وهذا ظاهر فجعلها المصنف في توضيحه مسألة واحدة ، ولذا اقتصر في مختصره على الحجر ولم يذكر قيام الفرماء ، وأصل ذلك كله قولها ومن أراد أن يحبر على وليه فلا يحبر عليه إلا عند السلطان فيرقمه للسلطان ليشهره للناس ويسمع به في مجلسه ، ويشهد على ذلك ، قمن باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود عليسه وكذلك المأذون لا ينبقي لسيده أن يحجر عليه إلا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويأمر به فيطاف به حتى يعلم ذلك منه .

أو الحسن لا ينبني هنا على بابه اه ، وانظره مع نقل ابن حرث عن ابن القساسم ، ثم قال فيها وإذا لحق الماذون دين يفترق ماله فلسيده أن مجبر عليه وعنمه من التجارة ودينه في ماله ، ولا شيء لسيده في ماله إلا أن يقضل عن دينه شيء ، أو يكون السيسه داينه فيكون أسوة القرماء ، وليس للفرماء أن يحجروا عليه الحجر الذي يحجره السيد بأن ينموه من سائر التصرفات في ماله . وأما الحجر الذي هو التفليس فهو لهم . طفي فقسه طهر لك من كلام المدونة أيضا المسألتين وأنه فيها كالحر ، وأن الحجر عليه لا يقيد بقيام الفرماء فافهم فقد زلت فيه أقدام وأطلنا بالنقول إيضاحاً للحق ، والله الموفق .

(وأخذ) بضم الحمز وكسر الخاء المعجمة الدين الثابت على المأذون له في التجر سوآء حجر عليه أولا (عا) أي المال الذي (بيده) أي المأذون من ماله الذي له سلاطة عليه على سواء كان بيده أم لا وقان بقي شيء فهو لسيده إن شاء أخذه و وإن شاء أرقاه بيده إن كان غير مستولدته) أي أم ولد المأذون سواء أولدها قبل الإذن أو يعدد إن اشتراها من مال التجارة أو رجمه لأنها من ماله ولا شائبة

حرية فيها وإلا لكانت أشرف من سيدها وكمستولدته أصوله وفروعه وحاشيته القريبة 4 وإن كانت أم ولده حاملا فلا تباع حتى تلد لأن جنينها لسيده وله بييع من ذكر لغيرالدين لكن بإذن سيده لرعى القول بأنها تكون أم ولد إن عتق .

وإن باع بلا إذنه مضى لأن رعي الخلاف إنما هو في الابتداء ولا يباع ولده لأنه لسيده لا له ، وإن يسع فسخ بيعه للاتفاق على عتقه عليه إن عتق وإن كان اشتراها من خراجه وكسبه فلا تباع في دينه لأنها لسيده ، وشمل كلامه من اشترى زوجته حاملا منه أو مع ولد منها وعليه دين لكن تباع فيه مع ولدها وإن حدث الدين بعد شرائها فالولد لسيده ، وتباع بعد ولادتها إذ لا يجوز استثناؤه مع ولدها بعد تقويها ليمل ما يخصها فهو الغرماء وما يخص ولدها فهو للسيد ولر بيعت في الدين ثم ظهرت حاملا فلسيد فسنغه على الصحيح وما يخص ولدها ، وقبل لا يقسخه وشمل الدين دين سيده في حلها ، وقبل لا يقسخه وشمل الدين دين سيده في حلها ، وقبل لا يقسخه وشمل الدين دين سيده في حلها .

ابن عرفة لو باع ولده بغير إذن سيده رد بيعه إذ لا اختلاف في عتقه عليه إذا عتى .
قلت بل لأنه محض ملك سيده ، وسمع أصبغ ابن القاسم لا تباع أم ولده لفرمائه وهي حامل ، بل حتى تضع لأن ما في بطنها لسيده ولا يجوز استثناؤه ، فإن لم يكن عليب دين جاز بيعها بإذنه وإن كانت حاملا ، وفي التوضيح إذا قام الغرماء على المأذون وأمته حامل منه فقال اللخمي يؤخر بيعها حتى تضع ويكون ولدها السيد وتباع بولدها بعد عامل منه فقال اللخمي يؤخر بيعها حتى تضع ويكون ولدها السيد وتباع بولدها بعد تقويم كل واحد بانفراده ليعلم كل ما يسم به ملكه . وشب في الأخذ في الدين فقال (كعطيته) أي الرقيق المأذون له في التجارة من هبة له أو صدقة عليب أو وصية له فتوخذ في دينه .

(وهل) أخذها فيه (إن) كأن (منخ) بضم فكسر أي أعظى المأدول الهشة أو الصدقة أو الوصية (ل)قضاء (الدين) بها فإن لم يمنح له فهي لسيده كخراسه (أو)يقضى مينه بها (مطلقاً) عسسن التقييد بمنحه للدين ، في الجواب (تأويلان) الأول للقايسي ،

والثاني لابن أبي زبد. تت وها فيا وهب له بعد قيامهم. قال في الشامل واختص سيده عا وهب له قبل قيامهم على الأصح إن ثبت ببينة والدين قدر ماله وإلا فلا. طفي لا فرق بين ما وهب له قبل قيامهم وبعده كا هو ظاهر إطلاق الأثمة ولم أر هذا القيد لفيره ولا سلف له فيه ولا معنى له ، وغره كلام الشامل الذي نقله عرفاً كا حرفه الزرقاني وغيره وتكلف له معنى عجه السمع وشرحه مؤلفه على هذا التحريف ، والذي رأيته في نسخة عتمقة من الشامل واختص سيده بما رهنه بالراء والنون بعد الهاء وكأنها إصلاح ، وعليها شرح المدني شارح الشامل فقال أشار بذلك لما في النوادر .

قال مالك ورض إذا باع لعبده المأذون له سلمة ثم أخذ منه رهنا فلحق ألعبد دين فإن كان هن السيد بقدر مال العبد ومبايعته مبايعة مثل فهو أحق بالرهن إذا كانت عليه بيئة بح وإن كان هل غير ذلك لم يكن أحق به ، وإن كانت له بينة . وقيل لا يكون أحق به وهو أسوة الغرماء اه ، وهذا هو المتعين في كلام الشامل ولا يصح غيره ، وقيد قال في المدونة ولا يحاصص السيد غرماء عبده بما دفع إليه من مال فتجر به إلا أن يكون عامله بذلك فأسلفه أو باعه بيما صحيحاً بغير محاباة وإن دفعه إلى السيد رهنا في ذلك كان السيد أحق به ، وإن ابتاع من سيده سلمة بشمن كثير لا يشبه المعتاد مما يعلم أنسه توليج لسيده قالفرماء أحق بما في يد العبد إلا أن يبيعه بيما يشبه البيم فهو محاصص بسه الفرماء اه و قول الشامل والدين قدر ما له هو قولها بيما صحيحاً وقولها يشبه ألبسم ، وقوله وإلا فلا هو قولها يشبه البسم ، وقوله وإلا فلا هو قولها يشمن كثير لا يشب الثمن ، وقد نبه وح ، على كلام الشامل وتبع وس ، تت .

(لا) يؤخذ دين المأذون من (غلته) أي المأذون الحاصلة بعد الإذن فلا تؤخف أ في دينه وتؤخذ فيه غلته إلى بيده قبل الإذن لدخولها في المال المأذون في التجريب فحمناً (و) لا يؤخذ من الماذون من ثمن (رقبته) أي المأذون ، لأن ديون الغرماء إنما تعلقت بنمته لا يوقبته التي هي ملك سيده ، ومثل ثمن رقبته أرش جناية عليه . تت وظاهره

وإنْ لَمْ يَكُنْ عَوِيمْ ، فَكَفَيْرِهِ ، وَلا يُمْكُنُ ذِمِّيُ مِنْ تَبَغْرِ فِي ؛ كَغَمْرٍ ، إِنْ أَتْجَرَّ لِسَيَّدِهِ ، وَإِلَّا فَقُولَانِ ،

سواه استهلكه في التجر تمدياً أو لا كان وغداً أو لا ، وفيها خلاف ، طفي هذا الحلاف في الديمة إذا استهلكها فالمشهور أنها في ذمته ، وحكى يحيى بن همر عن بعضهم أنب أن استهلكها تعدياً فهي في رقبته كالجناية ، وقال أشهب إن كان الماذون له وغيدا لا يردع مثله لا يتبع .

(وإن لم يكن غريم) أي ذو دين على المأذون (ف) المأذون (كغيره) بمن لم يؤذن له في أن لسيده انتزاع ماله وحدم قبول إقراره ولو لمن لا يتهم عليه . طفي تقوير تت كلام المصنف بالانتزاع فقط صواب ، وهو قول ابن الحاجب . وأما الانتزاع إذا لم يكن غرماء فكفيره فزيادة دس، ودج، والحجر عبله بغير حاكم غير صواب لما سبق لمك من نص المدونة وابن شاس أن الحجر عليه لا يكون إلا عند الحاكم كالحر لا فرق بين كونه عليه دين مستفرق أم لا وهو ظاهر إطلاق المصنف وغرهما تقرير قوله والحجرة بعليه كالحر مع قيام الفرماء ، وقد علمت ما فيه .

(ولا يمكن) بضم التحتية وفتح الميم والكانب مثقلا رقيق (ذمي) غير مناذون له في التجر أي يحرم على السيد أن يمكن عبده الذمي غيب الماذون (من تجر في كخمر) وخنزير ونحوها مها لا يحل تملكه (إن تجر) الذمي (لسيده) لانها كتجارة السيد لان وكيله سواء باع الذمي ذلك لذمي أو مسلم ، لكن إن باعها لمسلم أزيقت وكبر إناؤها ، فإن لم يقبض الذمي تمنها تصدق عليه به أدبا له وإن قبضه فملا ينزع منه على المشهور، ولا مفهوم لقوله كخمر فيحرم تمكينه من تجر فيا يباح أيضاً لقوله في باب الوكالة ومنع ذمي مفهوم لقوله كخمر فيحرم تمكينه من تجر فيا يباح أيضاً لقوله في باب الوكالة ومنع ذمي منهوم الموله أي وإن لم يتجر لسيده بأن اتجر لنفسه في حصاطر (فقولان) في جواز تمكينه بناء على عدم خطابهم بغروع الشريعة ، وعليه فيحل لسيده تناول ما أتى به إن انتزعه بناء على خطابهم بغاء وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المن ممناه منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المن ممناه منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المن ممناه منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المن منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المناه منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المناه منه وعدمه بناء على خطابهم بها، وحلناه على غير المأذون لقوله إن تبحر لسيدة المناه منه وعدمه بناء على خواته المناه وعليه فيده المؤونة المؤونة المناء على خواته المناه وعليه فيده المؤونة الم

إِنْ تَجْرُ بِهِالَ سِيدُهُ عَلَى أَنْ الربِحِ لَسِيدُهُ وهُو حَيْنَدُ لَيْسَ بِمَأْذُونَ ، بِلَ وَكَيْلُ لَهُ وَنَحُوهُ فَيْ وَحَلَّ اللهُ وَنَحُوهُ فَيْ وَحَلَّ اللهُ وَلَا يَعْلَى اللهُ وَلَا يَعْلَى فَيْ عَلَى اللهُ ع

البنائي نحوه في ان الحاجب ، وقرره في التوضيح على ظاهره كا قرره د ز ، وغيره ، واستدل له في التوضيح بكلام اللخمي وجواز تمكينه إن تجر لنفسه يدل عليه ، المدونة ونصها ولا يمنع المسلم عبده النصراني من شرب الحر وأكل الحازير أو بيمها أو شرائها ، أو يأتي الكنيسة لأن ذلك دينهم ا ه . عياض قبل مراده بعبده هنا مكاتبسه إذ لا حجر له عليه ، وقيل هو في مأذون له يتجر بهال نفسه ، وقيل في قوته ، وقيل في مسال و كه سيده توسعة له اه .

طفي نحو عبارته لان الحاجب ومرادها بعدم التمكين منع أخد السيد ما أتى به من ذلك وبالتمكين جوازه لا حقيقة التمكين ، اذ لا يسوغ له تمكينه من التجر مطلقاً فيا ذكر عبوفي غيره لقوله في الوكالة ، ومنع ذمي في بيسع وشراء وتقاض وبالحل على مساقلنا يوافق قولها لا يجوز للسلم أن يستتجر النع ، ويوافق ما يأتي له في الوكالة ويدل على الذي قلناه كلام اللخمي ، واقتصر عليسه في الجواهر ، وقصد ابن الحاجب اختصاره وتبعه المصنف فيحمل كلامها عليه ، ونص الجواهر اللخمي لا ينبغي للسيد أن يأذن لعبده في التجارة إذا كان غير مأمون فيا يتولاه اما لانه يعمل بالربا أو يخون في معاملته أو نحو ذلك ، فإن تجر وربح و حمل بالربا تصدق السيد بالفضل ، فإن جبل ما دخسل عليه من الفساد في بيعه استحسن له التصدق بالربح بلا إجبار .

وقال مالك رشي الله تعالى عنه في الكتاب لا أرى للمسلم أن يستنجر عبده النصرائي ولا يأمره ببيع شيء لقوله تعالى و واكلهم الربا وقد نهوا عنه ، المائدة ، الملخمي، فإن أذن له فتبعر مع المسلمين فيا أتى به كالعبد المسلم ، ويختلف إذا المجر مع أهل دينه فأربي أو تجر في الحر فعلى القول بانهم عناطبون بفروع الشريعة . يكون الجواب على مسا تقدم إذا بايسع مسلماً ، وعلى القول يأنهم ليسوا عناطبين بها يسوخ للسيد ما أتى به من ذلك ، وكان لان

وعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطُّبُّ بِكَثْرَةِ ٱلْمُوتِ بِهِ : كَسِلُّ، وقُولُنجِ

حمر رضي الله تعمالي عنها عبد نصراني يبيع الحمر ، هذا إذا كان تجره لنفسه ، فان تجر لسيده فلا يجوز شيء من ذلك لأنه بمنزلة تولي السيد ذلك البيع لأنه وكيله ا هـ ، فكأنها فهما من قوله وان كان ابن عمر ... النع جواز التمكين حقيقة فيقرر كلامها به وعليسة فلا مفهوم لقوله في كخمر ا ه . كلام طفي ، البناني فيه نظر (١١) والله أعلم .

(و) حجر (على) شخص (مريض) أو من تنزل منزلت بدليل تميله لهما (حسكم الطب) أي فنه أو اهله (بكارة الموت به) أى لا يتعجب منه لاعتباده ولو لم يتلب عند الاكار خلالة المبارزي و لا يلزم من الكارة الفلية فيقال في الشيء كثير إذا ساوى وجوده عدمه والفلية زيادة الوجود على العدم. ابن الحاجب والمحوف ما يحكم الطب أن الموت به كثير . خليل مراده بالكثير ما يشتهر الموت عنه قلا يتعجب من حجوله منه الالتكون الفالب من حال المرحى كا هو ظاهر كلام المازري .

ومثل المرص الذي حكم الطب بكائرة الموت به فقال (كسل) بكسر النين المهمة وشد اللام مرص ينحل به البدن ، فكأن الروح تنسل معه قليلا قليلاً كا تنسل العسافية (وقولتج) بضم القاف وفتحها او فتح اللام وكسرها مرص معوي يعسر معه خروج الثفل ، والربح قاله في الناموس . قوله معوى بكسر الميم والواو وقتح نسبة المعاطوله فيها أو يقال فيه قولون وليس بعربي ، وفي نزهة داود الفولنيج ربيح قليظ يحتبس في المساومثله ذات الجنب وإسهال دم .

⁽۱) (قوله فيه نظر) لعله لخالفته للولها لا يمنع المسلم عبدة التصرائي من شرب الحر وأكل الحنزير وبيعها وشرائهما او يأتي الكنيسة لان ذلك دينهم ولايمارض هذا قولي مالك رضى الله تعالى عنه لا ارى للمسلم أن يستخرج الع لأن هذا في تجارته وبيعه فيسساية هن سيده وكذا قول المصنف ومنع ذمي النع والمول اللغمي هسلة إذا كان تجزه لنفسه فان تجر لسيده فلا يجوز شيء من ذلك لانه بمنزلة قرلي السيد ذلك البيع لآنه وكيله .

وُحَمَّى قَوِيَّةٍ ، وَحَامِل/ ِسَنَّةٍ ، وَمَجْنُوسٍ لِقَتْلِ أَو لِقَطْعٍ ، وَحَمَّدُ أَنْهُونَ ،

(وجى) بضم الحاء المهملة وشد الميم (قويلاً) أي جاوزة العادة في الحرارة وإزعاج البدن مع المداومة فتأتي يوماً بعسب يوم لا تخافظ ۽ وأول حي نزلت بالارض حي الاسد بسفينة سيدنا نرح عليه الصلاة والسلام أخاف من فيها فسلطت عليه فشفلته .

(و) مرأة (حامل) جنين بتام (ستة) من الأشهر ودخلت في السابع ولو بيوم، ويكفي فيه إخبارها فلا يسأل النساء، وبهذا فسر حياض المذهب، ونقسل المتبطي بدخولها في السادس. ابن عبد السلام وهو ظاهر قول ابن الحاجب، وألحامل تبليغ ستة وكلام المصنف يحتملهما أفاده تت، وقصره عب على الأول قائلاً أى الحامل المنسوبة لستة أشهر وهي لا تنسب لها إلا إذا أتت جلى جيمها. ابن عرفة وعزا ابن الحاجب في الحوف بلوغ حمل المرأة ستة أشهر ، المتبطي الحامل كالصحيحة حتى تدخل ستة أشهر، وقيسل تعمل في السابع ، وقال ابن شهاب حتى يأخذها الطلق وبه أخسد الداودي ، وقال ابن المسيب هي بمنزلة المريض من أول حملها ثم قال ودخولها في السابع هو الذي فسر بسه عياض المذهب ، ثم قال وهو الصواب لانه نص الموطأ فانظره (1).

(و) يحمد على (عبوس لقتل) ثبت عليه موجبه باقراره به أو ببينة عدادلة ولا يجمد على عبوس بتهنة حتى يتحقق أمره (أو) محبوس (لقطع) من خدلاف لثبوت حرابته فيحجر عليه (إن خيف) عليه (الموت) بسبب القطع ، ثت ظاهره عطف لقطع

⁽١) (قوله قانظره) أي ابن عرفة نصه ، قلت والصواب نقل عياض لأنه نص الموطأ واستدل عليه بقوله تعالى د والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، ٢٣٣ البقرة ، وقوله تعالى د وحمله وقصاله ثلاثون شهراً ، ١٥ الأحقاف، فني الحكم لها بالمرض المتحوف بدخولها في السيادس أو السابسيع ، ثالثها بالطلق لنقسل المتيطى والملذدي مسيع الداودي ، وسميع عيسى ابن القاسم باوغها ستسة أشهر بقولها ولايسسال النساء عن ذلك ا ه .

مل لقتل قيفيد الحجر على من حبس القطسم إن حيف موقه به ، ويحتمل تعلق لقطسسم إن عبد الدونة ، ولا يلزم من الحجر على المقرب له الحجر على المعرب له الحجر على من حبس له لأن الحوف على المقرب أشد ، ومقهومه عدم الحجر على من لم يخف موقه به ، حب أو مقرب لقطع لا عبوس له إن خيف على المقرب للقطع الموت ونجوه للخوش.

(و) يحجر على شخص (حاضر صف القتال) وإن لم يصبه جرح لاصف النظارة أو الود أو التوجسه للقتال والنظارة الذين ينظرون المفاوب من المسلمين المجساهدين في الراهون الذين يردون من قر من المسلمين أو اسلحة لمسلمين و والتوجه المهيء للقتال قبل ملاقاة العدو المباجى لم أراقي صف الرونصا و وأرى أن لا يثبت له هدا المكم إلا يكونه في صف المقاتلة و ومثل حاضر صف القتال النساس زمن الوباء ونحوه الذي أفعب نصفها أو ثلثهم أفق به البرزلي قائلا انه كالمرض و

قال واقتى صاحبنا القاضى العدل أبو مهدى عيسى قاضي الجسساعة بانهم كالأصحاء حق يصيبهم المرض المذكور ، وأفتى به أبو العباس القباب ، ونقل كلامه ابن ملال في دازله وكلام البرزلي قاله البناني .

(لا) يحجر بخفيف مرض (كجرب) ورمد وحمى يوم بعد يوم ، وربع بكسر الراء أي تأتي رابع يوم أو ثلث تأتي تالت يوم وبرص وجدام وفالج لمفليسة السلامة منها والموت بها نادر ، وكلام اللخمي والتوضيح والشارح يدل على عدم الحجر بهذه ولو اعقبها الموت أو زادت عليه بعد التبرع ، وقول ابن عرفة آخر المتطاول أي كالفالج وأوله إن اعتبه الموت يصير بخوفا ، وقيد في المدونة اعتبه الموت يصير بخوفا ، وقيد في المدونة كون الفلج والبرص والجذام والقروح من الخفيف بعدم إقعساده وإضنائه ، فان أقنده وأشناه وبلغ عليه حد الحوف عليه فله حكم الخوف .

﴿ وَلا ﴾ يحجر على (ملجج) بضم الميم وفتح اللام وكسر الجيم الأولى ، أي صائر في المناف المتزير الغامر (ببحر) ملح أو نيل أو قرات أو دجلة أو بطائح بصرة في

وَلَوْ خَصَلَ ٱلْهَوْلُ فِي غَسَـيْرِ مُؤْنَتِهِ وَتَدَّاوِيهِ وَمُعَاوَضَةً مَالِيَّةٍ ، وَوُيْفَ تَبَرُّعُهُ ، إِلَّا لِمَالٍ مَامُونٍ ، وُهُوَ الْعَقَادُ ، فَإِنْ مَسَاتَ فَمِنَ الثَّلُثِ ، وإلَّا مَضَى . وعلى الزَّوْجَةِ لِزَوْجِها

سفينة أو عامًا يحسن العوم ، قان لم يحسنه فكمريض بمخوف فيا يظهر ، انظر و د ، ، ون كان البحر ساكنا ، بل (ولو حصل الهول) أي خوف الغرق بشدة الربح و كشرة الموج على المشهور ، وأشار بالمبالغة لقول مالك رضي الله تعالى عنه يحجر عليه إذا حصل الهول حقيقة لا مجيء وقته مع عدمه ، والحجر على المريض (في غير مؤنته) أي المريض (و) غير (تداويه) أي المريض فلا يحجر عليه فيهما إذ بهما قوام بدنه (و) في غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه في المعاوضة الماليسة كبيم وشراء وقراص ومساقاة وإجارة وكراء واكتراء بغير محاباة زائدة على الثلث ، ومن غير المالية النكاح والخلسم وصلح القصاص .

(و) إن تبرع المحجور عليه لمرض أو نحوه ولو بعتق (وقف) بضم الواو وكسر القاف (تبرعه) ولو بثلثه في كل حال (إلا) أن يكون تبرعه (المال) أي من مال له (مأمون) أي من التغير (وهو العقار) بفتح الدين أي الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر فلا يوقف ، وينفذ الآن حيث حمله الثلث فيأخذه المتبرع له ولا ينتظر به موت المتبرع ، فإن حمل بعضه نفذ عاجلا ، فإن مات المتبرع فلا يضي غير ما نفذ وإن صح من مرضه صحة بينة نفذ باقه .

(فان مات) من وقف تبرعه من مال غير مامون فهو راجع لما قبسل الاستثناء (ف) يخرج تبرعه (من الثلث) معتبراً يوم التنفيذ إن وسعه ، أو ما يسعه الثلث منه لأنه معروف صنعه حال مرضه (وإلا) أي وإن لم يمت بأن صح من مرضه صحة بيئة (مضي) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له رجوع فيه لأنه بتله ولم يجعله وصية وليست من التبرع الذي فيه التفصيل لأنها توقف ولو كان له مال مامون له الرجوع فيها (و) يحجر (على الزرجة) الحرة الرشيدة بدليل ما قدمه من حجر الرقيقة لسيدها والسفيهة لوليها

وَلَوْ عَبْداً فِي تَبَرُّعِ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا ، وإِنْ بِكَفَالَةٍ وفِي إِقْرَاضِها ؛ قَوْلاَنِ وَهُو بَجَائِزٌ خَتَّى يُرَدُّ

(لزوجها) البالغ الرشيد لحقه في التجعل بمالها والتمتع بشورتها إن كان زوجها حراً ، بل (ولو) كان (عبداً) على ظاهر المذهب لحقه في مالها كالحر ، وأشار بلو لحلاف ابن وهب وحجر زوجة السفيه لوليه (في تبرع زاد على ثلث) مالا (ها) أي الزوجة يوم التنفيذ فلا حجر لزوجها عليها في تبرعها بثلث مالها ولو قصدت به ضرر زوجها عنسمه ابن القاسم وأصبغ .

وخرج بقوله تبرع المعاوضة المالية فلا حجر له عليها فيها ، والواجب عليها كنفة ــة والديها ورقيقها وحيوانها فلا يحجر عليها فيه ، ويحجر عليها في تبرعها بما زاد على ثلثها إن كان بنحو هبة وصدقة ، بل (وإن) كان (بكفالة) أي خمان لاجني معسر أو موسر ، فان كانت ازوجها فقد ازمتها وليس له ردها لأنه لا يحجر عليها لنفسه . تت سواء تكفلت بمال أو وجه أو طلب لضرر زوجها بخروجها لطلب المضمون أو حبسها فيمنع منها ، وظاهره ضمنت موسرا أو معسراً . ابن عرفة في المدونة كفالتها كعطيتها وأفهمت عبارته أنها لو تكفلت عن زوجها لزمتها وهو كذلك . ابن عرفة لو قالت اكرهني فلا تصدق . عب هذا يخالف ما يأتي في باب الضهان أن خمانها زوجها كضمانها اجتبيا ، وهذا في غير كفالة الوجه والطلب فله منعها مطلقاً بلغت الثلث أم لا لضرر زوجها بخروجها النح .

(و) في حجر الزوج على زوجته (في إقراضها) أي تسليف الزوجة مالا زائسـدا على ثلثها لمن ينتفع به ويرد عليها عوضه لأنه معروف كهبتها وصدقتها قاله ابن الشقساق ، وعدمه لاخذها عوضه قاله ابن دحون (قولان) وأما قراضها أي دفعها مالاً لمن يتجسس فيه ببعض ربحه قلا يحجر عليها فيه اتفاقاً لأنه من التجارة كالمريض مرضاً بخوفاً .

(وهو) أي تبوع الزوجة بما زاد على ثلثها (جائز) أي ماهن وإن لم يجــــز القدوم عليه (حتى يرد) الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور قاله ابن القاسم .. وقال مطرف

فَمَضَى، إِنْ كُمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَأْيِمَتْ، أَو مَاتَ أَحَدُّهُما : كَعِنْقِ الْعَبْدِ وَوَقَاهِ الدَّيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

مردود حتى يجيزه الزوج حكاه ابن رشد ، وثرة الخلاف في اختلافها في بلوغه زيادة عن الثلث وعدمه فالقول لها على الأول ، ولزوجها على الثاني ، وسواه خرج من يدها أم لا ومن ثموته أيضاً ما فرعه بقوله (فمضى) أي يمضى تبرع الزوجة بما زاد على ثلثها بهبة أو صدقة أو عتنى (إن لم يعلم الزوج) تبرعها (حتى تأيمت) بفتحات مثقلا ، أي خلت الزوجة من زوجيته بطلاقه وأولى إن علم وسكت حتى تأيمت (أو) حتى (مات أحدهما) أي الزوجين عند ابن القاسم . وقال ابن حبيب إن لم يعلم حتى ماتت فله رده لأن له إرثه وليس لها رده إن طلقت أو مات زوجها ، كالصغير أو السفيه الذي له رد تبرعه إذا رشد قبل رد وليه ، والفرق أن تصرفها من مكلف رشيد ، وإنما حجسر عليه لحق نفسه ولم تزل .

وشبه في المضي بعد زوال الحجر إن لم يعلم من له الحجر إلا بعده فقال: (كعتسق العبد) رقيقة ولم يعلم سيده حتى أعتقه ولم يستثن ماله فقد مضى عتقسه ، فاسم المعدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف ، ومجتمل أنه مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله أي السيد ، أي كعتى السيدعبده بعد أن تبرع العبد بتبرعات لم يعلمها سيده حتى أعتقه ولم يستثن ماله فتمضي تبرعاته ، وأولى إن علم بها وسكت حتى أعتقه . في كتساب كفالة المدونة ولا محوز لعبد ولا مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد كفالة ولا عتى ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك عا هو معروف عند الناس إلا باذن السيد ، فإن فعلوا بغير إذن فلا يجوز إن رده السيد ، فإن رده فلا يازمهم ، وإن عتقوا وإن لم يرده حتى عتقوا وألزمهم ذلك علم به السيد قبل عتقهم أو لم يعلم ا ه ، وفي كتاب المأذون له في التجارة من المقدمات ولا يجوز السيد أو رده ؛ فإن لم يعلم الم بد فأما هبته أو صدقته أو عتقه فموقوف على إجسازة السيد أو رده ؛ فإن لم يعلم بذلك حتى يعتق مضى فازم ذلك العبد ولم يكن لسيده أن يرده . (و) كتبرع من أحاط الدين عاله قبل (وفاء الدين) الذي أحاط عاله (بغير إذنه)

وَلَهُ وَذَا تَجْمِيعِ ، إِنْ تَبَرَّعُتْ بِرَا يُلَدٍ ، وَلَيْسَ لَهَا بَغْدَ الشَّلْثِ ، وَلَيْسَ لَهَا بَغْدَ الشَّلْثِ ، وَلَيْسَ لَهَا بَغْدَ الشَّلْثِ ،

أي رب المحيط بمال المتبوع ولم يعلم زب الدين بتبوعه ، أو علم وسكت حتى وفاء دينسه فقد مضى تبوحه إن بقي ما تبوع به بيده ، قاله في المقدمسات ، ونصها إذا لم يعلم السيد أو علم ولم يقض يرد ولا إجازة حتى حتى العبد والمال بيده ، فان ذلك لازم له ولا أعلم في ذلك نص شلاف ، وقال في تبوع المديان بغير إذن غرمائه إن ذلك ينفذ عليه إن بقي ذلك نطل بيده إلى أن ارتفعت علة المنع بزوال الدين .

(وله) أي الزوج (رد الجيع) أي جيع ما تبرحت به زوجت وإمضاؤه (إن تبرعت برائد) عن ثلثها ورد الزائد فقط وإمضاء الثلث إلا إذا كان تبرعها بعتق رقب وأحدة زائدة على ثلثها فليس له رد الزائد فقط لتأديث لمتق بعضها بلا تكميل قالب مالك وكن العاسم رضي الله تعالى عنهما في المدونة ، ابن نافع سواء كانت الزيادة كثيرة أو يسيرة ، ولابن العاسم في المدونة أيضاً إن زاد على الثلث كالدينار وما خف مضى ، وإن كارت فلدود الجيع .

وقرق في التوضيح بين قكين الزوج من رد الجيع إن تبرعت بزائسد وعدم تمكين الوادث منه إن تبرع المريض بزائد بامكان تدارك الزوجة التبرع بثلثها ، بخلاف الميت وبين قلكينه هنأ منه وحدم قكينه في دعوى الآب بعد السنة أعارتها وصدقته ، ففي ثلثها بقوة شبهة الآب وقد علم أن رد السيد وولي الصغير والسفيه رد ابطال ، ورد الفرمساء رد ايقاف على المشهور وابطال على مقابله ، ورد الفاضي كرد من طب عنه ، ونظم هذا ابن خازي ققال :

أبطل صنيع العبد والسفيسة برد مولاه ومسن يليسة وأوقفن فعل الغريم واختلف فيالزوج والقاضي كعبدل عرف

(وليس لها) أي الزوجة (بعد) تبرعها به (الثلث) من مالها (تبرع) من الثلثين الباقيين بشيء (الا أن يبعد) التبرع المتأخر من التبرع المتقدم بتمام عند ابن سهل ورجع وبستة أشهر عند أصبسغ وابن حبيب فيصير الباقي كأنه مال مستقل لم تتبرع منه بشيء قاله ابن المواز .

(یاب)

في بيان اقسام الصلح وأحكامها وما يناسها

وهو لغة قطع المنازعة وأصله الكمال ، يقال صلح الشيء بفتح اللام وضمها اذا كمل وشرعا قال ان عرفة انتقال عن حتى أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه وقول ابن رشد هو قبض شيء عن عوض يشمل محض البيع . وقول عياض هو معاوضة عسن دعوى يخرج عنه صلح الإقرار . وقول ابن الحساجب تابعاً لإبن شاس الصلح معاوضة كالبيع وابناء واسقاط تقسيم له لا تعريف فلا يتوهم نقضه بمحض البيع وهبة كل الدين أو بعضه لعدم اندواجها تحت مورد التقسيم .

الحط قد يقال حدد غير جامع لأنه لا يشمل الصلح على بعض الحق المدعى به وطفي قد يقال لا نسلم أن الصلح هو الانتقال ، بل هو المعاوضة والانتقال مفرع عنها معاول فا كا أن الانتقال في البيع مفرع عنه ومعلول له ، والصلح بيع واجارة وهسسة فيقسر بالمعاوضة كالبيع والإجارة ، فحد عياض هو الصواب ويجاب عن خروج صلح الإقرار بانالقالب في الصلح كونه عن انكار فهو حد للغالب . البناني وفيه نظر ، والظاهر أن عقد المعاوضة والإنتقال بعوض معناها واحد .

(فوائد)

الأولى: في المقدمات روي أن كعب بن مالك تقاضى من ابن أبي حدرد رضي الله تعالى عنها ديناً له في المسجد فارتفعت أصواتها حتى سمعها النبي على وهو في بيت ، فخرج حتى كشف سجف حجرته فنادى كعبا فقال يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فأشار بيده أن ضع الشطر فقال كعب قد فعلت فقال رسول الله على قم فاقضه ، الثانية : في ضيح روى الترمذى وحسنه أنه على قال الصلح جائز بين المسلمين الا

صلحا حرم حلالا أو أحل حراماً .

الثالثة: ابن عرفة هو أي الصلح من حيث ذاته مندوب اليه ، وقد يعرض وجوبسه عند تعيين مصلحته وحرمته وكراهته لا ستلزامه مفسدة واجبة الدرء أو راجعته كما مر في النكاح المخمي وغيره . ابن رشد لا بأس بندب القاضي الخصمين اليه ما لم يتبين له الحق لأحدها لقول عمر لأبي موسى رضي الله تعالى عنها واحرص على الصلح مسالم يتبين لك فضل القضاء . وقيل في بعض المذاكرات لا بأس به بعد التبين إن كان لرفق بالضعيف منهما ، كالندب لصدقة عليه ، ورد بأنه يهم ثبوت الحق على من له الحق أو سقوطه له ، منهما ، كالندب لصدقة عليه ، ورد بأنه يهم ثبوت الحق على من له الحق أو سقوطه له ، مغلاف الصدقة . ابن رشد إن أباء أحدها فلا يلح عليه إلحاحاً يرهم الإلزام .

الرابعة: ابن عرفة قسموه إلى صلح على إقرار وصلح على إنكار ، فقول عياض حكم السكوت حكم الإقرار لتكون القسمة حقيقية بين الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه اه. طفي الشيء هو الإقرار ونقيضه لا إقرار ومساويه الإنكار والسكوت ، وإن شئت قلت الشيء هو الإنكار ونقيضه لا إنكار ومساويه الاقرار والسكوت ولمعنى واحد ، فلا واسطة بين الإقرار ولا إقرار ولا بين الإنكار ولا إنكار فافهم .

(الصلح) أي على إقرار بدليل ذكره الصلح على سكوت والصلح على إنكار بعد بيم وإجارة وهبة ، وبين هذه الأقسام الثلاثة فقال (على) أخذ شيء (غير المدعي) بضم الميم وفتح الدال مشددة والعين ، وصلته عنوفة أي به (بيم) لذات المدعى به بالمأخوذ إن كان ذاتاً فيشترط فيه شروط البيم وانتفاء موانعه كدعواه بعرض أو حيوات أو طعام أو عقار ، فيقربه المدعى عليه ثم يصالحه بدنانير أو دراهم أو بهما نقدا أو بعرض أو طعام مخالف لله أو طعام مخالف للمصالح عنه ، فقد باع المدعى بسه بنقد أو عرض مخالف له فجاز لوجود شروطه وانتفاء موانعه ، فإن شرط عليه شرطاً يناقض المقصود كأن فجاز لوجود شروطه وانتفاء موانعه ، فإن شرط عليه شرطاً يناقض المقصود كأن لا يبيع المصالح به أو لا يبركبه أو لايطاً الجارية أو صالحه بمجهول أو المرط أو عن دراهم بدينار مؤخراً ، وعكسة أو عن طعام معاوضة فسد لانتفاء الشرط أو وجود المانع .

وذكر القسم الثاني هاطفا له بأو التي التقسيم فقال (أو إجارة) للمأخوذ صلحا ان كان منافع ، فإن كان المدعى به مميناً جاز صلحه عنده بمنافع ممينة أو مضمونة لعدم فسخ دين في دين ، وغابته إجارة المنفعة بمين وإن كان غير معين بأن كان مضمونا في ذمة المدعى عليه فلا يجوز صلحه عنه بمنفعة معينة ولا مضمونة ، لأنه فسخ دين في دين ، فصورة الإجارة الجائزة أن يدعى عليه بمعين كثوب معين أو حيوان معين أو طعام كذلك فيقربه ثم يصالحه بمنفعة شيء معين ، أو مضمون من عقد ار أو حيوان أو عرض ، وإن ادعى عليه بمنفعة معين أو مضمون لم يستوفها جاز الصلح عنها بنقد معجل أو حيوات كذلك أو طعام كذلك ، وهو إجارة للمصالح عنه لا بمؤخر لأنه فسخ دين في دين .

(و) السلح (على بعضه) أي المدعى يهوترك باقيه (هبة) للبعض المتروك فيشترط قبولة قبل موت واهبه وجنونه ومرضه المتصلين بموته وقبسل فلسه . ابن عاشر تظهر فائدة هذا الاشتراط والله أعلم فيا اذا قال المدعي بعد إقرار المدعى عليه مع لده أو إنكاره أو سكوته ادفع لي خسين وأسقط لك الباقي قلم يجبه المدعى عليه فسلا ينعقد الصلح ، فاو رضي المدعى عليه بعسد لزم الصلح واختلف اذا لم يرهر حتى مات المدعى .

البناني قسم الصلح ثلاثة أقسام بيع وإجارة وهبة لأن المصالح به ان كان ذاتا لهمو بيع وإن كان منفعة فهي إجارة وان كان ببعض المدعى به فهي هبة وتجري هذه الاقسام في الصلح على اقرار وعلى انكار وعلى سكوت الما في الإقرار فظاهر وأما في الإنكار فبالنظر الى المدعى به وأما السكوت فهو راجع لاحدها وأمسا قول المصنف الآتي والسكوت أو الإنكار فإنما خصها بالذكر لا نفرادها عن صلح الإقرار بشروط ثلاثة ذكرها المصنف ثم المصالح به أن كان منافع اشترط كون المدعى به مصنا حاضراً ككتاب مثلاً يدعيه على زيد وهو بيده فيصالحه بسكنى دار أو خدمة عبد،

قاو كان المدعى به عيناً في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عنها بمنافع لانه حينتذ فسخ دين في دين والله أعلم .

(وجاز) الصلح (عن دين بها) أي شيء (يباع) الدين (به) كالصلح بحن عرض أو حيوان أو طعام في الذمة من قرض أو بيح في غير الطعام بدنانير أو دراهم أو بها أو بعرض أو طعام مخالف للمصالح عنه . ومفهوم ما يباع به منع الصلح عن دين بها يمنع بيعه به كصلحه عن دين بمنفعة لمضمون أو معين لانه فسخ دين في دين ، أو عن طعام بطعام مخالف له مؤجل لانه وبا نساء أو عن دنانير بدراهم مؤجلة أو عكسه ، لانه صرف مؤجر أو عن طعام من بيسع لانه بيسع طعام معاوضة قبل قبضه أو عن عشرة دنانير أو أثواب مؤجلة بستة دنانير ، أو أثواب حالة لانه ضع وتعجل ، أو عن عشرة أثواب لشهر أثواب مؤجلة أو عن عشرة أثواب لشهر ويرجمان لما كانا عليه قبل الصلح وإلا لزم تتميم القاسد ، وأراد بالجواز الاذن فهلا ينافي ويرجمان لما كانا عليه قبل الصلح وإلا لزم تتميم القاسد ، وأراد بالجواز الاذن فهلا ينافي ويرجمان لما كانا عليه قبل الصلح وإلا لزم تتميم القاسد ، وأراد بالجواز الاذن فهلا ينافي ويرجمان لما كانا عليه قبل الصلح وإلا لزم تتميم القاسد ، وأراد بالجواز الاذن فهلا ينافي فول أورك بجدنان قبضه قاله مطرف .

وقال عبد الملك يفسخ بحدثانه ، وينفسذ إن طال كصلح عن دين بشهرة حالط معين مزهية ، واشترط تتمرها على أحد القولين السابقين في قوله في باب السلم ، وهسل المزهي كذلك وعليه الأكثر أو كالبيع الفاسد تأويلان ، وقرره تى ، المكروه بالختلف فيه خارج المذهب لأن المكروه حقيقة لا يتصور فسخه مطلقاً.

البناني ابن عرفة عن ابن رشد المكروه ما ظاهره الفساد غير عقى كونه في جهة معينة كدعوى كل منها صاحب دانير أو دراهم فيصطلحان على تأخير كل منها صاحب لأجل والحرشي المراد بالمكروه هذا المختلف فيه وبالحرام المتفق عليه و والا فالمكروه حقيقة جائز فلا يتضور فسخة قرب أو بعد ، وكراهة التنزيس لا تتأتى هنا والناني للناسب فيجاز بقاء التفريع بدل الواو ، وقد اشتمل كلامه هنا على ما يتقى في

وعَنْ ذَهِبٍ بِوَرِقٍ، وعَكْسِهِ، إنْ حَلاَّ، وَعَجَّلَ كَمِا ثَهُ دِينَارٍ وَعَجَّلَ كَمِا ثَهُ دِينَارٍ وَعَجْلَ كَمِا ثَهُ دِينَارٍ وَعَجْلًا عَلَمُ وَدُهُم عَنْ مِا تَتَيْهِما،

الصلح من أوجه الفساد المشار إليها يقول القائل :

جهلاً وفسخاً ونسا وحط ضع والبيع قبل القبض إن صالحت دع إلا أنه لم يذكر الجهل منا ، وقد قدمه قبل هذه . وفي التوضيح وكذا تعتبر معرفة ما يصالح عنه ، فإن كان مجهولاً فلا يجوز ، ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن إرثها معرفتها جميع التركة اه ، لكن هذا إن أمكن معرفة ذلك ، فإن تعدرت جاز على معنى التحلل إذ هو غاية المقدور نقله الحط عن أبي الحسن .

(و)جاز الصلح (عن ذهب) في الذمة حال (بورق) بكس الراء أي قضة حسالة معجلة (أو عكسه) أي الصلح عن ورق في الذمة حال بذهب حال معجل (إن حلا) بفتح الحاء المهملة واللام مشدة ، أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف ما في الناسة ، وشرطه الحاول (وحجل) بضم فكسر مثقلا المصالح به بالفعل ، إذ لو أخر لكان صرفاً مؤخراً وهو معنوع ، فإن أجلا مما أو أحدهما منع لأنه حينئذ صرف مؤخر ، ومثل الصلح الجائز ققال (ك) صلح برامائة دينار ودرهم) واحد حالة معجلة بالفعل (عنمائتيها) أي الدينار والدرهم مثنى مائة سقطت نونه لإضافته ، والمائتان حالتان . في المدونة ومن الك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان قصالحته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جساز الشادل بها نقداً .

(تنبيسه)

ذكر هذه الصورة وإن دخلت في التي قبلها لحقائها ، وذكرها مع الاستثناء عنها يقوله وعلى بعضه هبة للنص على كل فرع بانفراده قاله تت .

(تنبيبات)

الأول ؛ طني إن حلا وعجل تبع ان الحاجب في تثنية ضمير حلا وإفرادضمير عجل

مع أن الاعتبار الذي دعاما لتثنية الأول يجري في الناني قاله ابن عاشر البناني أماتعجيل المصالح به فظاهر ، وأما تعجيل المصالح عنه فيظهر أنه تحصيل الحاصل إلا أن يصور بأخذ العوض من المدعي لرفع نزاع المدعى عليه الحائز للمصالح عنه ، قصينتذ يظهر شرط تعجيله والله أعلم .

الثاني: طغي قول تت يشترط الحاول والتعجيل ، أما الحاول فنعم وهو قص المدونة لللا يؤدي إلى ضع وتعجل ، وأما التعجيل فلا يشترط كا صرح بسه أبو الحسن وغيره ، لأنه ليس ببيع ، وإنما هو قضاء وحطيطة فلا تهمة في التأخير . أبو الحسن عن ابن يونس وسواء أخذ منه المدرهم فقدا أو أخره به أو أخذ منه المائة دينار نقدا أو أخره بها ، لأنه لا مبايعة هنا ، وإنها هو قضاء وحطيطة فلا تهمة في ذلك ولو كانت المائة دينار أو المائة درهم لم تحل فلا يجوز لانسه ضع وتعجل عب قول تت فيشترط الحلول ، والتعجيل المائة درهم لم تحل فلا يجوز لانسه ضع وتعجل عب قول تت فيشترط الحلول ، والتعجيل خلاف ما لابن يونس من أنه لا يشتوط التعجيل إن كان على إقرار ، فكلام المسنف ظاهر حيث صالح بمعجل مطلقاً أو بمؤجل ، والصلح على إقرار ، فإن كان على إنكار امتنع حيث صالح بمعجل مطلقاً أو بمؤجل ، والصلح عن مائتيها بمائة دينار ودينار ، فإن كان مؤجلا امتنع جاز لأن المائة قضاء عن المائسة والدينار صرف للمائة درهم ، وإن كان مؤجلا امتنع أنه صرف مؤخر .

الثالث : طفي قول ثبت وإن دخلت في التي قبلها الع وخولها باعتبار تقويرهم اشتراط الحلول والتعجيل ، وقد علمت فساده .

الرابع : عب قوله ودرهم عطف على مائة ولا يتوم عطفه على دينار ومع قوله عن مائتيها ، ولكون التمثل الصلح على البعض ، وتبرك بلفظ المدونية وإن كان الأوضح كدرهم وبائة دينار عن مائتيها ،

(و) جاز الصلح (على الافتداء) بمال (من) حلف (يمسين) طلبت منه لرد دعوى عبردة أو مع شاهد نحوه قول أيمان المدونة ونذورها ومن لؤمته يمين وافتدى منها بالمسأل

جاز ، وظاهرها كالمصنف جوازه ولو علم براءة نفسه . ابن ناجي وهو المعروف . وقال ابن هشام إن علم المدعى عليه براءته وطلب منه اليمين فليحلف ولا يصالح بشيء من ماله فإن صالح أثم من أربعة أوجه ، إذلال نفسه وقد قال خلالية من أذل نفسه أذله الله ، وإضاعة المال وتجزئته على غيره وإطعامه ما لا يحل له . ورد بأن ترك الحلف عدز لا إذلال ، ، وليس الصلح عليه إضاعة مال لأنه لمصلحة ، ولأن الإضاعة المنهي عنها إتلاف بنحو حرق وإغراق لا تركه لمن ينتفع به من نحو قاطع طريق والإغراء وإطعام ما لا يحل ليس على المسالح منها شيء ، إنها السبيل على الذين يظلمون الناس .

أبو الحسن لا يقال أطعمه ماله بالباطل لأنه يقول دفعت عن نفسي الظلم ، والأصل في هذا أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم من افتدى ومنهم من حلف اه، وجعل الشارح ما ذكره في التوضيح عن ابن هشام تقييد أو جزم به في شامله . الحط وهو غير ظاهر ، ولم أرى شيئاً يعارض هذا الإطلاق، بل رأيت ما يقوبه ، ابن عرفة في كتاب الاستحقاق وحكمه الوجوب عند تيسر أسبابه في الربع على عدم يمين مستحقة وعلى يمينه مباح كغير الربع ، لأن الحلف مشقة . وفي مسائل البرزلي من شهد له شاهد بحق واحتفت به قرائن يحصل له بها العلم يقول الشاهد فله أن يحلف ويستحق ، وله ترك الحلف والحالة هذه وكيس من إضاعة المال ، وذكر نصوصا أخرى فانظره (١) .

⁽١) (قوله فانظره) أي الحط ، قال عقب ما تقدم وفي مسائل البيوع منه . الشعبي عن ابن الفضار لا يجوز صلح الوصي عن الأيتام في عين القضاء حق يرى العزيمة من المصالح على أن الغربم لا يحلف ، فلا يصالح لذلك لعله لا يحلف ، وتعرف عزيمته وعدمها بقرائن الأحوال والإشارات والكلام وتحو ذلك .

وفي نوازل ابن رشد سأله عياض عن المسالحة عن الفائب عل أجازها أحد فقد رأيت لبعض من لا يعتد به من الموثقين إجازتها إذا شهد فيها بالسداد للفائب ، مثل أن يثبت عليه حتى فيازم مثبته عدين الاستبراء فيدعو إلى المسالحة عنها بها يشهد فيه بالسداد ح

(أو) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن إجابة دعوى المدعى عليه من حبس وتعزير وهو عند أن بحرز كالإقرار والإنكار فيشترط فيه شرط صلح الإنكار الثلاثة الآتية على مذهب الإمام مالك درض، و وجه جعله مثلها كونه عتملا لهسها وأن ادعى عليه بدينار فسكت ثم صالحه بدراه مؤخرة فلا يحل بالنظر لدعوى المدعى وأما بالنظر إلى المدعى عليه فيجوز لأن حكم سكوته حكم إنكاره وإن ادعى عليه بعشرة أرادب من قرض فسكت ثم صالحه بدراهم فيمتنع بالنظر إلى المدعى عليه لاحتال بعشرة أرادب من قرض فسكت ثم صالحه بدراهم فيمتنع بالنظر إلى المدعى عليه لاحتال بعشرة أرادب من قرض فسكت ثم صالحه بدراهم فيمتنع بالنظر إلى المدعى عليه لاحتال بعشرة أرادب من قرض فسكت ثم صالحه بدراهم فيمتنع بالنظر إلى المدعى عليه لاحتال

البناني قوله وهو عند ابن محرز كالإقرار والإنكار ... النع ؛ ظاهر كلام دغ ، أن ما قاله ابن محرز مقابل للراجح ؛ وأن الراجح قول عياض حكم السكوت حكم الإقرار على قولي مالك وابن القاسم رضي الله تمالى عنها معا ، وكسدا قال تت في كبيره ، ونصه وأما حكم السكوت فكما قدمنا عن عياض أن حكمه حكم الإقرار . الفاكهاني وهو

حَدُّ وَالْقُرْقُ بِينَهُ وَبِينَ الْحَجُورُ الذي يَتَفَقَ على جَوَّارُ الصلح هذه بِينَ ، إذ المصالحة مبايعة ومعاوضة وهي سائفة المحجور دون الغائب.

الجواب تصفحت سؤالك هذا أعزك الله تعالى بطاعته ووقفت عليه ولا يجوز لوكيل الغائب المصالحة عنه إذا إيفوضها الله وهذا هوالم صوص عليه في الروايات ومزيخا المه ذالك من الموثقين برأيه فقد أخطأ ومصالحة الوصي عن المحجور عليه بخلاف ذلك كا ذكرت وبالله تعالى التوفيق .

وفي المقصد المحمود في تلخيص المقود في الكلام على بيع صاحب المواريث إذا كان في الورثة زوجة ، ولها كالىء أنها تأخله بعد ثبوتها وحلفها عين القضاء .. قلت بعسد وأمر بيمينها في ذلك واصطلحت قلانة مع صاحب المواديث والموصى له والوارثين المذكورين على إسقاط عين القضاء بإسقاطها نصف كالنها أو ثلثه ، أو كذا صلحاً صحيحاً ثبت عند القاضي السداد والنظر فيه لجاعة المسلمين .

أوِ ٱلْإِنْكَارِ ، إِنْ تَجَازَ عَلَى دُعُوَى كُلُّ ،

المشهور ، واعتبر ان محرز فيه حكم المعارضة في الإقرار ، واعتبر فيسمه شرط صلح الإنكار ام ، فجعل كلام ان محرز مقابلا للمشهور. طفي وهو ظاهر إذ لا معنى لاشتراط الشلانة على أنه كالإقرار إذ لا يمكن أن يقال فيسمه يمنع على دعوى المدعي دون المدعى عليه انظر طفي .

وقوله وإن ادعى عليه بعشرة أرادب من قرض فسكت الى قوله فيمتنع بالنظر إلى دعوى المدعى عليه ... الخ فيه نظر، لأنا إذا أنزلنا المسكوت منزلة الإقرار فالمدعى عليه موافق للمدعى ، وإن نزلناه منزلة الإنكار على قول ابن محرز واعتبرنا فيه الشروط الثلاثة فلا دعوى للمدعى عليه بحال ، فلا يعتبر منع من جهته كا صرح بهذا بعده ، إذ قال فإن لم يجب بشيء فالشرط جوازه على دعوى المدعى فقط اه وأما مجرد الاحتال فلا يعتبر .

واعترض وح ، عبارة ابن محرز قائلا إذا اعتبر فيه الوجوه الثلاثة فقد اعتبر فيه حكم المعاوضة معتبر فيه المعاوضة في الإقرار كا يظهر ذلك بأدنى تأمل ، إلا أن يريد حكم المعاوضة معتبر فيه على كل قول ، ويزيد على مذهب مالك درض ، باعتبار الأوجه الثلاثة ، فيؤول الأمر إلى أن قول أصبخ لا يأتي فيه ، وإنما يأتي فيه قول مالك درض ، باعتبار ظاهر الحكم ، واستشكل وح ، قائلا في اعتبار جوازه على ظاهر الحكم بحث ، إذ الساكت يحكم عليه بلا يمين كا يأتي في قوله وإن لم يجب حبس وأدب ثم حكم بلا يمين .

(أو) الصلح على (الإنكار) من المدعى عليه فيجوز في الظاهر. وأما في الباطن فإن كان الصادق المنكر فالمأخوذ منه حرام وإلا فحلال، ويجب عليه أن يدفع بأي ما عليه إن لم يساعه المدعى. وظاهر كلام المصنف أن السكوت غير الإقرار والإنكار، وهو كذلك باعتبار المحيم فهو كالإقرار، ويشترط في جواز الصلح على السكوت أو الإنكار، ويدخل فيه الافتداء من يمين ثلاثة شروط عند مالك درص، وهو المذهب ، أشار الاثنين منها يقوله (إن جاز) الصلح (على دعوى كل) من المدعي والمدعى عليه ، وإطلاق الدعوى على الإنكار أو السكوت بجاز، إذ معناه ليس عندي ما ادعى عليه ، وإطلاق الدعوى على الإنكار أو السكوت بجاز، إذ معناه ليس عندي ما ادعى

به على فهذان شرطان ، أو عل كلامه إن أنكر المدعى عليه خصوص ما ادعى بسسه المدعي ، وأجاب بغيره فإن لم يجب بشيء فالشرط جوازه على دعوى المدعى فقط.

(و) الشرط الثالث جوازه (على ظاهر الحكم) الشرعي أي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف ، أي أن لا يكون فيه تهمة فساد ، واعتبر ابن القاسم الشرطين الأولين فقط وأصبخ أمراً واحداً ، وهو أن لا تتفق دعواها على فساد مثال مستوفي الشروط الثلاثسة أن يدعي عليه بعشرة (1) حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه عنهسا بثانية معجلة ، أو بعرض حال ،

ومثال ما يجوز على دعواهما ويمتنع على ظاهر الحكم أن يدعي عليه بهائة درم حالة فينكرها أو يسكت فيصالحه على تأخيره بها أو بعدسين منها شهراً فهو جائز على دعوى كل ، لأن المدعي أخر المدعى عليه فقط أو أخره وأسقط عنه بعض حقه والمدعى عليه افتدى من اليمين بها المتزم دفعه إذا حل الأجل ، ويمتنع على ظاهر الحكم لأنه سلف جر منفعة ، فالسلف التأخير ، والمتفعة سقوط اليمين النقلبة على المدعي بتقدير نكول المدعى عليه ، أو حفظ الحق عن السقوط بحلف المدعى عليه فهذا ممنوع عند الإمام وجائز عند ابن القاسم وأهبيغ .

ومثال ما يمتنع على دعواها أن يدعي عليه بدراهم وطعام من بيع قيعترف بالطعمام وينكر الدراهم فيصالحه بطعام مؤجل أكثر من طعامه ، أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر من دراهمه ، فعكى ابن رشد الاتفاق على فساده و فسخه ، لأنه سلف بزيادة أو صوف مؤخر .

⁽١) (قوله أن يدعي عليه بعشرة حالة النح) فهذا جائز على دعوى المدعي الآخسة بعض حقه وإسقاطه باقيه في صلحه بثانية وشرائه العرض الحال بدينه في صلحه به وعلى دعوى المدعى عليه الافتدائه من اليمين بثانية أو عرض ؟ وعلى ظاهر الحكم إذ لا تهمة في أخذ البعض وإسقاط الباقي أو شراء العرض الحال بجميع الدين .

ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده أن يدعي عليه بعشرة دانير فينكرها ثم يصالحه عائلة درهم مؤجلة فيمتنع على دعوى المدعى، لأنه صرف مؤخر، ويحوز على دعوى المدعى عليه لأنه إنما افتدى من اليمين فهذا ممتنع عند مالك وابن القاسم، وجائز عنسه أصبغ، إذ لم تتفتى دعواهما على فساد،

ومثال المتنع على دعوى المدعي عليه وحده أن يدعي عليه بعشرة أرادب قمح من قرض ، وقال المدعى عليه من سلم وأراد أن يصالحه بدراهم ونحوها معجلة فها جائز على دعوى المدعى عليه فيمتنع عند مالك وأبن القاسم رضي الله تمالى عنها ، ويجوز عند أصب أفاده عب . البناني قول أي الشرعي وهو خطاب الله تعالى الله لا معنى له ، إذ لا اطلاع لنا عليه ، وعلى تسليمه فان فرضناه الجواز صار المعنى إن جاز على ظاهر الجواز ، ولا معنى له ، وإن فرض غيره فلا معنى له ، وإن فرض غيره فلا معنى له ، وإن فرض غيره فلا معنى أو ينهما إذ لا يكون الجواز على ظاهر المنع مثلا ، فالظاهر أن المراد بالحكم ما يطرأ بينهما أي الخاصة ويجلس الفصل .

وقوله مثال ما يمتنع على دعواها... النع ، طفى انظر ذكرهم في المثل الإقرار المختلط بالإنكار مع أنه لا يجوز على دعوى كل منها فأحرى عسلى ظاهر الحكم ، فالصواب الاقتصار في التمثيل على ما يجوز على دعوى أحدها دون الآخر ، وهو الإنكار المحض ، إذ هو على الحلاف ، ثم استدل بقول عياض بعد ذكر الخلاف بسين مالك وابن القاسم ما نصه وحكم السكوت حكم الإقرار على قوليها جيما ، فما وقع من صلح حرام عسلى الإقرار أو السكوت يفسخ على كل حال كالبيع ، وكذا ما وقع من صلح حرام في صلح الإقرار المختلط بالإنكار فيصالحه عما لو انفرد به الإقرار لم يجز ، كمن ادعى على رجل بطعام من بيع ودراهم فاعترف بالطعام وأنكر الدراهم فصالحه بطعام أكثر من طعامه لأجل ، أو اعترف بالدراهم فصالحه بطعام أكثر من طعامه فكل واحد منهم مصالح بجرام ، إذ الحرام فيا حصل فيه إقرارهما قاله بعض شيوخنا وهو ما في يختلف فيه ، لأن الحرام وقسع في حقهما جيعاً ، وإنما اختلف إذا كان وهو مما فيه إغزارهما قاله بعض شيوخنا

توقع الفساد في حتى أحدهما فقط وذلك في الصلح صلى الإنكار المحض ا ه ، فالفسلح في الإنكار المختلط بالإقرار فيا ذكر وقع فيما وقع فيه الإقرار فهو كالصلح في الإقرار المحض ا ه .

البناني فيه نظر ، أما أولا فان من صور الإقرار المختلط بالإنكار ما يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر كالمثال الآخير عند دزه ، فلا وجه لقصر الخلاف على صور الإنكار الحض ، وأما ثانيا فإن ما زهم من أن الصواب الاقتصار في التمثيل على محل الخلاف ليس بصواب لأن المصنف لم يذكر خلافا ، وإنما ذكر شروط الجواز فاقتضى مفهومها صور الأبد من التمثيل لها ، منها ما هو عل خلاف ، ومنها ما هو على الفاق ، ولا يقال المصلح على الإقرار المحض فلا يندرج هنا ، لأنا نقول لما كان على الإقرار المحض فلا يندرج هنا ، لأنا نقول لما كان المقربة في هذا غير المدعى به ، وأمكن جوازه على دعوى أحدهما دون الآخر ، كذلك أدرجوه في صلح الأنكار وجعلوا فيه شروطه بخلاف الاقرار المحض فلا يمكن فيه الجواز على دعوى أحدهما فقط والله أعلى .

(ولا يمل) المال المصالح به (النظالم) فيما بينه وبين الله تعالى فدمته مشفولة بسه لفظاء م وظاهر كلامه ولو حسكم له به حاكم يراه وهو ظاهر ، إذ قوله النظالم يشعر بأن الحكم وقع فيما ظاهره يخالف باطنه فهو موافق القوله في القضاء لا أحمل حراماً . وأما ما ظاهره كباطنه فيحل الحرام كا أفتى به صر كما مر وياتي في قوله ورفع الحلاف .

و فرع على مقدر بعد قوله بيم أو أجارة أي فيازم إلا لعارض وبين العارض ، أو على قوله ولا يحل للظالم فقال (قلو أقر) الظالم كان مدعى عليه أو مدعياً بما ادعى به عليه أو ببطلان دعواه (بعده) أي الصلح فللمظاوم نقضه ، لأنه كالمغلوب عليه (أو شهدت) للمظاوم على الظالم (بينة) عدلان ، قإن شهد له واحد وأزاد أن يحلف مه فلا يقضى بنقض الصلح قاله الأخوان وعبد الحكم وأصبغ ، نقله القلشاني وابن تاجي في شرح الرسالة (لم يعلمها) أي المظاوم البينة الشاهدة له حين عقد الصلح قربت أو بعدت فله نقضه بعد عيشه أنه لم يعلمها .

(أو) صالح وله بينة يعلمها غائبة ببعيد جداً كافريقية من المدينة أو من مكتة أو الأندلس (وأشهد) المطاوم (وأعلن) أي أظهر الإشهاد عند الحاكم في غيبة الطالم (أنه) أي المطاوم (يقوم به) شهادة (بها) أي البينة على الطالم إذا جضرت ، وكذا إن لم يعلن كما سيذكره بقولة كمن لم يعلن فله القيام بها لا إن علمها وقت الصلح وقربت أو بعدت لا جداً فلا قيام له بها ولو أشهد وأعلن أنه يقوم بها .

(أو) صالح على إنكار لعدم وثيقته ثم (وجهد) المصالح (وثيقته) أي الحق المصالح عنه (بعده) أي الصلح وقد كان أشهد أنه يقوم بها إن وجدها (فله) أي المطلح ثم (نقضه) أي الصلح في الأربع مسائل اتفاقاً وله إمضاؤه فان نسيها حال الصلح ثم تذكرها يعده فله نقضه أيضاً والقيام بها بعد بمينه أنه لم يعلمها وظاهر قوله فله نقضه ولو وقع بعد الصلح إراء عام وعليه . صر وشيخه برهان الدين اللقاني فيقيد قوله الآي إن أبراً فلاناً مما له قبله برىء مطلقاً النع ، بما إذا ابرأه من جميع الحق ، وأما إن أبراً مما المحلح على شيء ثم ظهر خلافه فلا يبرأ ، أي لانه إبراء على دوام صفة الصلح لا إبراء مطاقى ، فلما لم يتم جعل له الشارع نقضه ولم ينفعه إبراؤه ، وبهذا سقط ما يقال إذا أبراً من جميعه صح ولزم فأولى من بعضه أفاده عب .

البداني قوله في الأربع مسائل اتفاقا النع فيه نظر ، إذ الثانية مختلف فيها ، ولفظ فييع وهنا ثمان مسائل أربع متفق عليها وأربع مختلف فيها ، فأما المتفق عليها فالأولى إذا صالح ثم أقر، والثانية إذا أشهد وأعلن. والثالثة إذا ذكر ضياع صكه ثم وجده بعده فهذه الثلاثة اتفق فيها على القبول. والرابعة إذا ادعى ضياع الصك فقيل له حقك ثابت فائت به فصالح ثم وجده فلا رجوع له باتفاق. وأما الأربع المختلف فيها اذا خابت بينته وأشهد سرا أو شهدت له بينة بحقه بعد الصلح لم يعلها ، والمشهور فيهما القبول. والثانية إذا صالح وعو عالم ببينته والمشهور فيها عدم القبول، والرابعة من يقر سرا ويجحد علانية وذكر الحلاف اه.

قوله ولو وقع بعد الصلح ابراء ... الله ظاهر إذا وقع بعد الصلح الإبراء فقط ، وأما اذا التزم في الصلح عدم القيام عليه ولو وجد بيئة فلا قيامله ذكره ابن عاش ونصه قوله فلا نقضه ينبغي تقييده بما ذكره ابن هرون في اختصار المتيطي ، فاذا شهد عليسه في وثيقة الصلح أنه متى قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحجته داحضة ، والبيئة التي تشهد لهزور المسترعاة وغيرها ، وأسقط عنه في ذلك الاسترعاء في الاسترعاء ما تكور فسسلا تسمع المسترعاة وغيرها ، وأسقط عنه في ذلك الاسترعاء في الاسترعاء ما تكور فسسلا تسمع المدهي بعد هذا الإبراء بيئة ، سواء كان عارفاً بها حين الصلح أم لا ، وإن سقط مسذا المدهي بعد هذا الإبراء بيئة لم يعرفها ا ه.

وشبه في النقض فقال (ك) صلح (من) أي مظاوم غابت بينته وبعدت جداً فأشهد سرا أنه إنما يصالح لنيبتها وأنها إن قدمت قام بها (ولم يعلن) الإشهاد عند حاكم ثم قدمت بينته فله القيام بها ونقض الصلح على المشهور (أو) صلح مظاوم (يقر) له ظالم محقه عنده (سراً) فيما بينهما حين لم يعضرهما من يشهد على إقواره ويجحده علانية على حين حضور من يشهد عليه خوفاً من طلبه عاجلا أو حبسه بعد أشهاد المظاوم بينة على ذلك وأنه إنما يصالحه ليطمئن ويامن من ذلك ويقر علانية فيرجع عليه بباقي حقه ، فان أقر الطالم بعسد الصلح فلمن صالحه إقامة البينة التي استرعاها ونقض الصلح فان أقر الطالم بعسد الصلح فلمن صالحه إقامة البينة التي استرعاها ونقض الصلح والرجوع عليه بباقي حقه (على الأحسن فيهما) أي المسالتين بعسد الكاف . وأشار والرجوع عليه بباقي حقه (على الأحسن فيهما) أي المسالتين بعسد الكاف . وأشار والرجوع عليه بباقي حقه (على الأحسن فيهما) أي المسالتين بعسد الكاف . وأشار والرجوع عليه بالمين في الثانية لفتوى بعض أشياح شيخه بذلك وهو قول سحنون ومقابله لمطرف .

وأما بالنسبة للأولى فقد ذكر الخلاف فيها ابن يونس وغيره ، واستظهر فيها ابن عبد السلام عدم القيام حكس قولة على الأحسن ، وأكثر النسخ ليس فيه فيهما . فان قلت لمل على الأحسن خاص بالثانية . قلت هو لا يصح لأنه يازم عليه أن يكون لم يذكر خلافاً فيمن لم يملن بالإشهاد ، فلا يكون للتقريق بين العملن وغيسيره فائدة ، والبيئة التي يشهدها سراً على عدم التزام الصلح في المسائل المتقدمة تسمى بيئة الاسترعاء ، أي ايداع الشهادة .

ابن عرفة الصقلي اختلف فيمن يقر في السر ويجحد في العلائية ان صالحه على تأخيره سنة ، وأشهد أنه انها يصالحه لهبية بينته وان قدمت قام بها فقيل له القيام بها ان علمأنه كان يطلبه فيجحده، وقيل لا قيام له بها . قال مطرف الا ان يقر المطاوب بعد انكاره، وقاله أصبغ ولو صالحه على تأخيره سنة بعد ان أشهد بعد الشهادة على انكاره أنه انها يصالحه ليقر له مجقه ثم صالحه وأقر بعد صلحه، ففي لزوم أخذه باقراره ولنو صلحه على يصالحه ليقر له مجقه ثم صالحه بتأخره نقلا الصقلي عن سحنون وابن عبد الحكم قائلا، والأول أحسن ، والظالم أحق ان يحمل عليه . قلت وعليه عمل القضاة والموثقينواكثرهم أم يحك عن المذهب غيره .

وحكى المتبطي ثانياً له عن ابن مزين عن أصبغ لا ينفع إشهاد السر إلا على من لا ينتصف منه كالسلطان والرجل القاهر ، ولم يذكر الثاني فالأقوال ثلاثة ، وعلى الأول ماصل حقيقة الاسترعاء عندهم وهو المسمى في وقتنا إيداعاً هو إشهاد الطالب أنه طلب فلانا ، وأنه أنكره وقد تقدم إنكاره بهذه البينة أو غيرها ، وأنه مها أشهد بتأخيره إياه محقه أو بوضيعة شيء منه أو باسقاط بينة الإسترعاء فهو غير ملتزم لشيء من ذلك ، وأنه إنما لمقد له محقه وشرطه تقدمه على الصلح ، فيجب تعيين وقته بيومه وفي أي وقت هو من يومه نفوف اتحاد يومها ، فإن اتحد دون تعيين جزء اليوم لم يفد استرعاؤه ،

المتبطي وابن فتوح ولا ينفع الإسترعاء إلا مع ثبوت إنكار المطلوب ورجوعه بعب الصلح إلى الإقرار ، فإن ثبت إنكاره وتمادى عليه بعد صلحه لم يفد استرعاؤه شيئا ، وقول الغوام صلح المتنكر إثبات لحق الطالب جهل ، وقولهم في الصلح تساقطا الإسترعاء والإسترعاء في الإسترعاء ، لأنه إذا استرعى وقال في استرعائه متى أشهد بقطع استرعائه في الإسترعاء وقرار خصمه لم يضره إسقاطه في الصلح استرعاؤه ولو لم يذكر في الشرعاء أنه متى أشقط استرعاء وفهو غير ملتزم لدكان إسقاطه في صلحب استرعاء مسقطاً لا شيء عليه ،

وإذا قلت أنه قطع الإسترعاء والإسترعاء في الإسترعاء ثم استرعى وقال إنه متى أشهد بقطع الإسترعاء فهو غير ملتزم له إنما يفعله لتحصيل إقرار خصمه لم يفده ، إذ لا استرعاء ، زاد المتبطي وقال غير واحد من الموثقين فيه تنازع والأحسن ما قدمناه . قلت ولاين رشد (۱) كلام في هذا مذكور في كتاب الحبس ا ه ، كلام ان عرفة وفي تبصرة ابن فرحون فرع إذا أشهد في السر أنه إنها يصالحه لأجل إنكاره وأنه متى وجد بينة قام بها فالصلح غير لازم إذا ثبت إنكاره وثبت الحق ، وغاية ما عليه اليمين أنه ما علم ببيئته وقال مطرف لا ينفعه ما أشهد به في السر . وقال ابن مزين لا ينفع أشهاد السر الا على من لا ينتصف منه كالسلطان والرجل القاهر وما سوى ذلك فاشهاد السر فيه باطل .

(فرغ): أن تغيد عليه أنه لم يودع شهادته يمني استرعاء . ومتى قامت له بينسية

(١) (قوله ولابن رشد كلام في هذا مذكور في كتاب الحبس) نص ابن عرف في كتاب الحبس وسمع ابن القاسم من طبق عبده بدار الحرب ققال اخرج إلي وانت حر كلما خرج قال إغا أردت إن استخرجك ، قال إن كان أشهد أنه أراد أن يستنقله فلا عتى عليه وإلا فهو حر ، ابن رشد هذا أصل عنتلف فيه . قال مالك فيمن له على رجل حتى فجحده فصالحه وشهوده فيب فأشهد في السر أنه إغا يصالحه لانه جبعده فخاف ذهاب حقه ، وأنه على حقه إن حضرت بينته أن الصلح بلامه ولا ينتفع بذلك . وقال أصب ينتفع به في الفيمة البعيدة وللتحرز من هذا الخلاف يكتب في الإصطلاحات وأسقط عنه الإسترعاء وأب السرعاء وأب ومن الكتاب من يزيد ما تكرر وتناهى ولا معنى الإسترعاء وأن يشهد قبل الصلح سرا أنه إنها يصالح لوجه كذا ، وأنه عني ملتزم الصلح والإسترعاء في الإسترعاء أن يشهد أنه لا يلتزم الصلح ، وأنه متى صالحم ملتزم الصلح والإسترعاء في الإسترعاء أن يشهد أنه لا يلتزم الصلح ، وأنه متى صالحم وأشها على نفسه في كتاب الصلح أنه إن أسقط عند الإسترعاء في السرقانة على نفسه في كتاب الصلح أنه إن أسقط عند الإسترعاء في السرقانة غير ملتزم ذلك منزلة ثالثة ، وهذا الإسترعاء إنها ينفع على غير عوص وما خرج عن عوص لا ينفع اتفاقا اه .

لَا إِنْ عَلِمَ بِبَيِّنَتِهِ وَكُمْ 'يُشْهِدْ أَوِ أَدَّعَى صَنِيَاعَ الصَّكَ' ، فَقِيلَ لَهُ : تَحَقَّكَ ثَا بِتُ بِهِ فَا ثُنَ بِهِ ، فَصَالَحَ ثُمُّ وَتَجدَهُ .

يذلك في كاذبة . قال ان راشد لم أر في ذلسك نصا وكثيراً ما يكتب عندنا بتفصة ، ومقتضى الظاهر أنه لا قيام له بذلك ، وأنه ان أشهد أنه أسقط الإسترعاء سقط .

(قرع): لوقال في استرعائه: ومتى أشهدت على ننسي أني قطعت الإسترعاء والإسترعاء في الإسترعاء الى أقصى تناهيه فانها أفعله للضرورة اليه ، وأني غير قاطسع لشيء منه وأرجع في حقي فحكى صاحب الطرر أنه ينقمه ذلك ولا يضوه ما أشهد على نفسه منه ، وفي المتبطبة أنه ان قال في استرعائه متى أشهدت بقطع الإسترعاء فانها أفعل ذلك استجلاباً لإقرار خصمي فله القيام ولا يضره ما انعقد عليه من اسقاط البينسات المسترعاة . وان قال أنه أسقط الإسترعاء في الإسترعاء لم ينتفع باسترعائه . وقاله غير واحد من الموثقين وفيه تنازع ، وما ذكره في الطرر أصح في النظر لأنه ألجأه الى الصلح بالكاره ، والمكره لا يلزمه شيء ولو قبل أنه لا يسقط استرعاق مطلقاً لـنان وجهساً اذا ثبت انكاره اه ، كلام ان فرحون .

(لا) ينقض الصلح (ان علم) المظاوم المصالح على انكار حين الصلح ببينة الشاهدة له (ولم يشهد) بضم التحقية وكسر الهاء المظاوم قبل صلحه أنه يقوم بها بعد الصلح فليس له القيام بها ولو كانت خائبة غيبة بعيدة جداً وليس له نقض الصلح لقوة أمسر الصلح ولانه بيبع أو اجارة أو هبة ، ولأنه كالتارك لها حسين الصلح (أو ادعى) الطالب (ضياع الصلح) بفتح الصاد المهملة وشد الكاف أي الوثيقة المكتوب حقه فيها (فقيل له) أي قال المدعى عليه الطالب (حقك ثابت) ان أتيت به (فائت) بهمز فعسل أمر من الإتيان (يه) أي الصك وخذ حقك (ف) لم يأت به و (صالح) الطالب المدعى عليه فرجده و أي الطالب المدعى عليه من الصلح والمنافقة بعده أن المدعى عليه في هذه أفر اقراراً معلم المنافقة على الإتيان بالمعلى فأعرض عنه الطالب وأسقط حقب ، وما سبق أنكر المدعى عليه معلماً على الإتيان بالمعلى فأعرض عنه الطالب وأسقط حقب ، وما سبق أنكر المدعى معلمة على الإتيان بالمعلى فأعرض عنه الطالب وأسقط حقب ، وما سبق أنكر المدعى معلمة على الإتيان بالمعلى فأعرض عنه الطالب وأسقط حقب ، وما سبق أنكر المدعى معلمة على الإتيان بالمعلى فأعرض عنه الطالب وأسقط حقب ، وما سبق أنكر المدعى عليه في هذه أفر اقراراً

وَعَنْ إِرْثِ زَوْجَةٍ مِنْ عَرْضٍ وَوَدِقٍ وَذَهِبٍ بِمَذَهِبٍ مِنَ الدَّرَاهِمُ، النَّرِكَةِ قَدْرَ مَوْدِثِها مِنْهُ فَأَقَلَ أَو أَكْثَرَ، إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ،

عليه فيه الحق بالكلية وأشهد الطالب أنه يصالحه لضياع صكه بدون التزام ، وأنه متى وجده يقوم به البناني .

هذا ذكره ابن يونس على غير هذا الوجه ونصه والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريه في هذه معترف ، وإنها طلبه باحضار صكه ليمحو ما فيه فرضي الطالب باسقاطه واستعجل حقه ، والأول أنكر الحق وقد أشهد طالبه أنه انها يصالحه لضياع وثيقته النح ، فقول و ز ، مقر لا مطلقا ، بل بشرط النح فيه نظر ، بسبل هو مقو مطلقا ، والله أعلم .

(و) ان مأت زوج عن زوجة وابن أو أب وتركته ذهب وورق وعرض وأراد ابنه أو ابوه صلح زوجته جاز الصلح (عن ارث زوجة) مثلا (من عرض) بفتسم فسكون فضاد معجمة (ووق) بكسر الراء اي فضة وسواء حضر العرض والورق أو غسابا (وذهب) لزوجها المبت وصلة الصلح (بذهب من) ذهب (التركة قدر مورثها) بفتح فسكون فلكسر اي ميراث الزوجة (منه) أي الذهب كعشرة دنانير من ثمانين دينارا مع فرع وارث أو اربعين مع عدمه حاضرة كلها ، قان غابت كلها أو بعضها فلا يجوزالا اذا أخذت حظها من الحاضر فقط (فأقل) من مورثها كخمسة من ثمسانين أو اربعين حظها من العرض والدراهم أم لا ، كان حظها من الدراهم قدر صرف دينار أم لا ، وقيمة حظها من العرض والدراهم أم لا ، كان حظها أو بعضه من الدنانير ووهبت حظهامن حظها من العرض فلعرض لماقي الورثة ، فان حازوه قبل مانع هبتها تمت والا فلا .

(أو أكاتر) من مورثها من الذهب كأحد عشر من ثمانين أو اربمين فيجوز الصلح (أن) خضرت التركة كلها و (قلت) بفتح القاف واللام أي نقصت (الدراهم) التي ورثتها عن صرف دينار أو قلت قيمة العرض عنه ٤ أو كان ما أخذته زائداً على حظها ديناراً واحداً محيث مجتمع البيع والصرف في دينار لاخذ تصبها من الدنانير وبيعها

لَا مِنْ غَيْرِهَا مُطْلَقاً ، إِلَّا بِعَرْضِ إِنْ عَرَفَ جَمِيعَهَا وَحَضَرَ ، وأقرَّ ٱلله بنُ وَحَضَرَ ،

لباقي الورثة حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يحسوز الجناع البينم والصرف فيه .

فان قلت اذا كثرت الدراهم وقلت قيمة العرض عن صرف دينار فقد اجتمع البيسع والصرف في اكثر من دينار فلم جاز . قلت لأنه لما قل العرض صار غير منظور اليسه والصرف في اكثر من فكأنه لم يوجد الا الصرف . فان كثرت الدراهم وقيمة العرض وأخدت عنها أكثر من دينار المتنع لاجتاع البيع والصرف في أكثر من دينار افالشرط راجع الموله أو أكثر فقط

(لا) يجوز صلحها بشيء (من غيرها) أي التركة (مطلقاً) أي سواء كان المصالح به ذهبا أو فضة قبل أو كثر ، حضرت التركه كلها أم لا ، لأنه بيع ذهب وقضة وعرض بدهب أو فضة وهذا ربا فضل وفيه ربا النساء أن غابت التركة كلها أو بعضها ولو العرض لأن حكمه حكم النقد أذا صاحبه (الا) صلحها (بعرض) من غير التركة فيجوز (أن عرفا) أي المصطلحان (جميعها) أي التركة ليكون المصالح عنه معاوماً لهها .

(و) ان (حضر) جميع التركة حقيقة فقط في المين أو ولو حكما في غيرها بقرب غيبته بحيث يجوز النقد فيه بشرط السلامة (١) من النقد في الغيبائب ، بشرط (و) ان (اقر الدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضا (وحضر) المدين وقت الصلح ، اذ لو غاب الاحتمل انكاره اذا حضر ، وظاهره أنه الا بد من حضوره ولو ثبت اقراره في غيبته ، وهو كذلك الاحتمال ان له مدفعاً فيا يثبت فلا بد من حضوره ليعلم أن عليه

⁽١) (قوله السلامة الخ) علة وحضر عب وحضر جميع التركة حقيقة في العين وحكما في العرض بأن كان قريب الغيبة بحيث يجوز النقد في بشرط فأنه في حكم الحاض وعلم الشرط الثاني سلامتها من النقد في الغائب بشرط اله وانظر ما الفرق بين العين وغيرها .

وعَنْ دَوَاهِمَ وَعَرْضٍ ثُوكًا بِذَهِبٍ ؛ كَتَبْعٍ وَصَرْفٍ ، وإنْ كانَّ فِي أَلْمُدُ بِنَا قُلَّ وكُنُّرُ

ديناً يباع وهو يمثق أنه لا مدفع له فيه ، وللاطلاع على حساله فقد لا وتضي معاملته وكان من تأخذه الأحكام الشرعية وكان العرض المصالح به مخالفها للعرض الذي على المدين لأنه لو وافقه لكان سلفا لها بمنفعة لأن الغالب أن ما يصالحها به اقل من حقها . (تنهيه) قوله أن عرفا جميعها شروط في قوله أو أكثر أيضاً وقاله البناني وهو ظاهر .

(و) جاز الصلح للزوجة أو غيرها (عن) حظها من (دراه) أو من ذهب (وعرض) يفتح فسكون فضاد معجمة (وكا) بضم فكس أي تركها ميت لورثت (بنهب) أو فضة من مال المصالح حال كونه (ك) اجتاع (بيع وصرف) بأن يكون الجيم ديناراً بأن يصالحها بدينار واحد أو يجتمعا في ديناراً وحفظها من المدراهسم أقل من صوف ديناراً أو يكون العرض يسيراً جداً لا يعتبر في اجتاع البيم والصرف.

(وإن كان قيها) أي التركة المصالح عن حسط وارث منها (دين) للميت على غيره دنانير أو دراهم أو عروض (ق) المصلح عن حط بعض الورثة منه سكنية (ك) حكم (بيعه) أي المدين في اشتراط حضور المدين وإقراره بالدين وكونه عن تأخذه الاحكام، وكون الدين ليس طعاماً من سلم . عب والجرشي ومراد المصنف استيفاء الكلام على الفروع التي في المدونة وإلا فقوله وعن دراهم النع يغني عنه مسا مر من قوله إن قلت الدراهم، وأيضاً قوله وإن كان فيها دين النع يغني عنه قوله فيا مر وأقى المريض وحضو .

(و) جاز الصلح (عن) جناية (العمد) على تفس أو غيرها (بما) أي مال (قل) بقسم بقتح القاف واللام مثقلا ، أي نقص عن دية الجناية لو كانت خطأ (و) بما (كار) بقسم المثلثة أي زاد عليها معينا قدره ، لأن جنساية العمد لا دية لها ، وإنها يخير المستحق بين المتعلى وإنها بخير المبالى ديسة القصاص والعقو مجاناً وإن لم يعين قدر المال المسالح عليه انعقد الصلح ولزم الجالي ديسة خطأ ، قاله ابن رشد ، ومفهوم العمد أنه لا يجسوز الصلح عن الحظأ بأقل من ديته لاقرب من أجلها الضع وتعجل ولا بأكار لا بعد منه ، لانه سلف بمنعة ، وكذا العمد الذي لا

لا غَرَّ رِكُوطل مِن شَاةٍ ؛

قصاص فيه وله دية مقدرة كجائفة والله أعلم .

(لا) بيوز الصلح عن دم العمد ولا عن غيره بذي (غررك) (١) الصلح عن دين أو غيره به (وطلل من) لحم (شاة) حية أو قبل سلخها لجهل صفة لحها . تت أطلق هنسا وقيدها في المدونة بالحمية ففيها وإذا ادهبت على رجل دينا فصالحك منه بعشرة أرطال من لحم شاة حية لم يجز . طفي أبو الحسن كذلك لا يجوز بعد الذبح ، وقهم من تمثيله بالرطل منعه باكثر منه بالأولى ، وجوازه بجميع الشاة الحية أو المذبوحة قبل سلخها وهو كذلك كالبيع ، لأن المقصود حينتذ جميعها الحاضر المشاهد لا بعض لحها المفيب ، فإن سلخت جاز الصلح برطل من لحها إذ لا غرر قيه ، وبما فيه الغور ثمرة لم يبد صلاحها ، فإن وقع ادتفع القصاص وقضى بدية همد .

ان راشد لو صالح الجاني على ارتحاله من بلد المستحق للقصاص فقال ابن القاسم ينقض الصلح وللمستحق القصاص . وقال أصبح والمغيرة يمضى ويحكم على القاتل بأن لا يساكنهم

⁽١) (قوله لا غرر) الحط لما ذكر ان دم العمد يجوز الصلح عنه بما قل أو كارنبه على انه لا يجوز الصلح عنه بها فيه غرر هذا مذهب ابن القاسم في المدونة خلافاً لإبن نافع قال في كتاب الصلح منها ولا يجوز الصلح عن جناية حمد على ثمرة لم يبد صلاحها فإن وقسع ارتضع القصاص وقضى بالدية كالو وقع النكاح بها وفات بالبناء فيقضى بصداق المثل وقال غيره يمضى إذا وقع وهو اشبة بالخلع لأنه ارسل من يده بالفرر ما كان له ان يرسله بفير عوض وليس كن اخذ بضما ودفع فيه غررا اه أبو الحسن الفير هنا ابن نافع وقوله حسد ليس بشوط وكذلك الخطأ وانها ذكر العمد لئلا يتوهم انه يجوز فيه الفرر بآبتى او شارد او جنين وما في معناها لأنه ليس مالا واعترض تعليل ابن نافع بأنه يلزمسه في سائر التصرفات لأنه لا يجوز له أن يهب له متاعه بلا عوض اه وحمل كلام المصنف على انه أراد من ادعى دينا لا يجوز ان يصالح عنه بغرر ليس فيه كبير فائدة لأنه معلوم من قوله أول الباب انه يسم .

و لِذِي دَ بْنِ : مَنْعُهُ مِنْهُ ، وإنْ رُدُّ مُقَوَّمٌ بِعَيْبٍ ، أَوِ ٱسْتُحِقَّ ،

رجع بقيمته

أبداً عملاً بالشرط ، وهذا هو المشهور المعبول به ، واستحسنه سحثون ، وعلى هذا إن لم يرتحل أو ارتحل ثم عاد وكان الدم ثابتاً فلهم القود في العمد والدية في الحطأ . أو إن كان لم يثبت فهم على حجتهم .

(ولذي) أي صاحب (دين) عيط بهال الجاني همداً على نفس أو عضو إذا أراد أن يصالح المستحق بهاله كله أو بعضه (منصه) أي الجاني (منه) أي الصلح عن القصاص الراجب في نفسه أو عضوه إذ هو إثلاف لماله فيا لم يعامله عليه كهبته وعتقه وليس كانفاقه على نفسه وعلى من تلزمه نفقتهم وكان الغرماء عاملوه عليه .

فان قيل لم قدم حتى الفرماء على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت الذي يحفظ النفس والجسد ، فجوابه أنه ظلم بجنايته فلا يلحق ظلمه غرماء لانهم لم يصاملوه عليه ولم يظلم في القوت مع اضطراره اليه ومعاملتهم عليه ، قاله في الذخيرة فسان كان غير عيط بال الجاني فليس لفريمه منعه من الصلح لقدرته على وفاء دينة بمايقي ولو بتحريكه وإن كان لا يلزمه التكسب .

(وان) صالح بقوم عن جناية عمد مطلقا أو خطأ على إنكار و (رد) بضم الراء وشد الدال شيء (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو مشددة كعبد أو فوض أو ثوب معين مصالح به عن جناية عمد مطلقا أو خطأ على إنكار وصلة رد (بعيب) ظهر فيهمد العبلح (أو استحق) بضم الفوقية وكسر الحاء المهمة ذلك المقوم المين المصالح به أو أخذ بشفعة (رجع) راده بعيب أو المستحق منه بالفتح على دافعه (بقيمته) أى المردوديعيب أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح ، نقله الحط عن أبي الحسن سليماً صحيحاً لا بما صولح عنه في إذ ليس لجناية المعد دية ولا للخصام في الإنكار قيمة فيرجع بها ، وأبها الصلح على إقرار ففي غير الدم يرجع في المقر به إن لم يقت ، وبعوضه إن فات. وفي الدم يرجمسم إقرار ففي غير الدم يرجع بالمردود بعيب أو المستحق موضوفاً رجع باشاء مطلقاً .

كَنَكَاحٍ ، وُخلُعٍ ، وإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، أَو قَطَعُوا جَازَ صُلْحُ

وشبه في الرجوع بقيمة المقوم المردود بعيب أو المستحق فقال (كنكاح) بصداق مقوم معين ظهر به عيب فردته الزوجة على زوجها أو استحق منها ظها الرجوع عليب بقيمته يوم عقد النكاح به سليما صحيحا (و) ك (خلع) بمقوم معين رده الزوج على الزوجة بعيب ظهر فيه أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيمته يوم الخليع سليما صحيحا ، وكذا إن كان الصداق أو المخالع به شقصا أخذ بشفعة في خده الشفيع بقيمته ، وكالنكام والخلع بقية النظائر السبعة التي استثناها المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعوض بما خرج من يده أو قيمته إلا نكاحا وخلعا وصلح عمد ، أي عن اقرار أو إنكار ومقاطعا به عن عبد أو مكاتب أو عرى أه . والطارى على كل منها احسا عيب أو استحقاق أو أخذ بشفعة فهي إحسدى وعشرون مسألة من ضرب ثلاثة في سبعة نظمها (غ) في بيت وهو:

صلحان عثقان وبضعان معا عرى لارش عوض به ارجعا

(وإن قتل جاعة) قتيلا معصوماً عداً عدواناً مكافئاً لهم بتالى ، و استوت افعالهم أو لم تتميز (أو قطعوا) عضو معصوم كذلك (جاز) للمجني عليه أو وليسه (صلح كل) من الجاعة القاتلين أو القاطعين (و) جازله (العفو عنه) أي كل ، وجازله القصاص من كل وتركه لوضوحه وجازله صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض، فقي المدونة قال ان القاسم اذا قطع جماعة يد رجل أو جرحوه عمداً فسله صلح أحدهم والعلو عن شاء منهم ، والقصاص عن شاء ، وكذلك الأولياء في النفس .

وأما عكس كلام المصنف وهو اتحساد الجاني وتعدد المجني عليه فروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عداً وثبت عليه فصالح أولياء أحدها على الدية وعفواً عندمه وقام أولياء الآخر بالقود فلهم القود ، فان استقادوا بطل الصلح ، ويرد المال إلى ورثته لأنه إنما صالحهم على حياته وقتله لبعض المقتولين قتل لجيعهم .

وإنْ صَالَحَ مَقْطُوعٌ ، ثُمَّ نُزِيَ فَنَسَاتَ ، فَلِلْوَلِيُّ لَا لَهُ رَدُّهُ ، والقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأْخَذِهِمُ الدَّيَةَ فِي ٱلْخُطَا ،

(وإن) جنى شخص هدا عدواناً بقطع أو جرح و (صالبح) شخص (مقطوع) عضوه أو مجروح همداً عدواناً قاطعه أو جارح بمال عن القطع أو الجرح فقط (ثم نزي) بضم النون و كسر الزاى المعجمة ، أى سال دم المقطوع (فمات) المقطوع (فللولي) أى مستحق دم المقطوع أو المجروح الذي مات واحداً كان أو متعدداً (لاله) أى القاطع (رده) أى المال به به للقاطع أو الجارح (و) القصاص أى (القتل) المقاطع (بقسامة) بفتح القاف ، أى خمسين يمينا يحلفها الولي لمن قطعه مات ، لأن الصلح إنا كان و بقسامة) بفتح القاف ، أى خمسين يمينا يحلفها الولي لمن قطعه مات ، لأن الصلح إنا كان عن القطع عن القطع وقد كشف الغيب أن الجناية على نفس كاملة وأقسموا لتأخر الموت عن القطع وله إمضاء مصلح المقطوع بما وقع به وليس له حيثة اتباع القاطع بشيء زائد عليه قيها من قطعت يده عداً فصالح القاطع على مال ثم نزى فمات فللأولياء أن يقسموا أو يقتلوا و يقتلوا المداه ويردوا المال ويبطل الصلح ، وإن أبوا أن يقسموا كان لهم المال الذي اخستوه في قطع المداه

وشبه في تخيير الولي فقال (ك) صلح مقطوع يده مثلا خطأ أو مجروح بموضحة مثلاً خطأ ثم نزى فعات فيخير الولياره بين القسامة على أنه مات من قطعه أو جرحه و (اخذه) أى الولياء المقطوع أو المجروح (الدية) الكاملة للنفس عن عاقلة الجاني (في) جنساية (الخطأ) ويرجع بما صالح به وعلية من الدية ما على واحد من عاقلته وبين إمضاء الصلح بما وقع به وأعاد ضمير الجمع على الولي المفرد به الجنس الصادق بمتعدد، وكلام المصنف في المصلح على الجرح دون ما يؤول اليه وإلا منع في الخطأ، وكذا في همد فيه قصاص على ما السلح على الجمع وهو أحد قولين يأتيان في المتن .

وأما ما لا قصاص فيه قان وقع عليه وعلى ما يؤل البه حتى الموت امتنع أيضاً وإن وقع عليه وعلى ما يؤول البه دون الموت قان كان فيه شيء مقدر ففي بهوازه قولان ، وإن كان لا شيء فيه مقدراً لم يصالح عليه ، الا بعد برئه قاله عب البتاني قولة وإلا منه

في الخطا النع ، أي اتفاقا إن لم يبلغ الثلث وعلى أحد القولين إن بلسغ ثلث الدية ، ونص أبن رشد على اختصار ابن عرفة الصلح في الجراحات على تراميها للموت في الخطأ ، فيا دون الثلث كالموضحة لا يجوز اتفاقاً لانه لا يدري يوم الصلح مسا يجب عليه ، ويفسخ إن وقع ، فإن برىء ففيه أرشه ، فإن مات فالدية على عاقلته بقسامة ، وفيا بلغ الثلث في منعه وجوازه نقلا ابن حبيب مع قول صلحها والجواز فيه أظهر ، وما لاقود فيه لايجوز على تراميه للموت أجازه ابن حبيب ، وعلى الجرح دون تراميه للموت أجازه ابن حبيب فيا فيه فيا فيه عقل مسمى ، قال مرة عليه وعلى ما ترامى اليه دون الموت أجازه ابن حبيب فيا فيه عقل مسمى ، قال مرة عليه وعلى ما ترامى اليه دون الموت ، ومرة قال عليسه فيا فيه عقل مسمى ، قال مرة عليه وعلى ما ترامى اليه دون الموت ، ومرة قال عليسه فيا فيه وقد نقل وح ، كلام ابن رشد مبسوطاً فانظره (۱).

وهذا إن وقع الصلح على الجرح دون ما ترامى اليه > وفيه ثلاثة أقوال هــذا وثانيها ليس لهم التمسك الصلح لا في الحطأ ولا في العمد . وثالثها الفرق بينالعمد فيخيرون فيه -

⁽١) (قوله فانظره) أي الحط ، نصه في كتاب الصلح من المدونة من قطعت يده حداً فصالح القاطع على مال أخذه ثم نزى فيها فمات فللأولياء أن يقسموا أو يقتاوا ويرد المال ويبطل الصلح ، فإن أبوا أن يقسموا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع البد، وكذلك لوكانت موضحة خطأ فلهم أن يقسموا ويستحقوا الدية على العاقمة ، ويرجم الجاني فياخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع البد للأولياء حين نكلوا عن القسامة قد عادت الجناية نفساً فاقتلوني وردوا المال فليس له ذلك، ولو لم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الاولياء قطع البد ولا يقسمون في ذلك لهم ، وإن شاؤا أقسموا وقتلوه ، أبو الحسن أى تزايد وترامى إلى الهلاك وأصله زيادة جريان الدم وقداً عادالمصنف هذه المسألة في باب الجنايات فقال قان عفا عن جرحه أو صالح فمات فلاوليائه القسامة والقتسل ، ويرجع الجاني فيا أخذ منه ، وذكرها ابن الحاجب هناك وتكلم عليها في التوضيح .

فقول ﴿ وَ عَلَى مَا اسْتَظْهُرُهُ الْحُطُّ غَيْرُ صُوابُ لاقتِضَائَهُ أَنَّهُ اسْتَظْهُرُ المُنْمُ وليس كذلك،

- والحطأ فلا يخيرون؟ وليس لهم إلا التمسك به ذكرها ابن رشد وعزا الثالث لابنالقاسم فيها ، ونقل كلامه المصنف وابن عرفة ونصها المتقدم كالأول خلاف عز وابن رشد.

قال وأما إذا صالح عن الجرح وما ترامى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل ، أما جرح الحطا الذي دون الثلث كموضحة فلا خلاف أن الصلح فيه على ما ترامى اليه من موت أو غيره لا يجوز لآنه إن مات كانت الدية على الماقلة فهو لا يدري يوم صالح ما يجسي عليه .

وإن وقع الصلح على ذلك فيفسخ من عثر عليه واتبع قيه مقتضى حكمه لو لم يكن صلح و فان برى، فعليه دية الموضحة و وان مات فالدية على العاقلة بقسامة و وان بلسخ الجرح ثلث الدية ففيه قولان عدم جوازه في هذه الرواية وعند ابن حبيب في الواضحة والثاني جوازه .

ولما جرح العمد فيا فيه القصاص فالمصالحة فيه على وضع الموت جائزة على ظلهر ما في صلح المدونة ، ونص ابن حبيب في الواضحة خلاف ما في هـــذه الرواية ، وجوازه أظهر لانه إذا كان المقتول العفو عن دمه قبل موته جاز له ان يصالح عنه بما شاء ، واما جراح العمد التي لا قصاص فيها فـــلا يجوز الصلح فيها على الموت ، حكاه ابن حبيب في واضحته ، ولم أعرف انه نص خلاف .

وأما الصلح على الجرح دون الموت فأجازه ابن حبيب فيا له دية مسماة كالمآمومسة والمنقلة والجائفة . قال في موضع الصلح فيه جائز على ما ترامى اليه بما دون التقس. وقال في موضع آخر لا يجوز إلا فيه بعينه لا فيا ترامى اليه من زيادة > ولم يجز الصلح فيا لادية له مساة إلا بعد برئه فهذا تحصيل الحلاف في هذه المسألة ا ه .

وبهذا يعلم أن قول المصنف وإن وجب لمريض جرح حمداً فصالح في مرشه بأرشه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم، وهل مطلقاً أو إن صالح عليه لا ما يؤول اليه تأويلان ليس معارضاً المسألة الأولى، لأن الأولى وقع الصلح فيهاعلى الجرح فقط ثم نزى فيه ومات -

بل المستظهر الجواز لا المنسبع ، والذي استظهره هو ابن رشد كا تقدم لا دح ، فانظره . ونص دح ، قوله وإن صالح مقطوع ثم نزى فيات فالولي لا له رده والقتل بقسامة كأخذهم المدية في الخطأ . قال في كتاب الصلح من المدونة ومن قطعت يده عمداً فصالح القاطع على مال أخذه ثم نزى فيها فهات فللاولياء أن يقسمو أو يقتلوا ويردوا المال ويبطل الصلح ، فإن أبوا أن يقسموا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع اليد ، وكذلك لو كانت موضحة خطأ فلهم أن يقسموا ويستحقوا الدية على العاقلة ، ويرجع الجاني فيأخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ، ولو قال قاطع اليد للاولياء حين نكلوا عن القسامة قد عادت الجناية نفساً فاقتلوني وردوا المال فليس له ذلك ، ولو لم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الأولياء قطع اليد ولا يقسمون فذلك لهم ، وإن شاؤا أقسموا وقتلوه ا ه ، وإلى قوله ولو قاطع اليد الغ أشار المصنف بقوله لا له .

وقوله فيها نزى قال أبو الحسن أي تزايد وترامى الى الهلاك ، وأصله من زيادة جريان الدم . ثم قال وهذا إذا وقع الصلح على الجرح دون ما ترامى الله وفيها ثلاثة أقوال هذا، والثاني أنه ليس لهم التمسك بالصلح لا في الحطا ولا في العمد . والثالث الفرق بسسين

ب منه . وهذه المسألة تكلم المصنف فيها على صلح مريض عن جرحه عمداً ومات من مرضه لا من جرحه فسلحه لازم ، وهل مطلقاً سواء صالح عن جرحه فقط أو عنه ، وما يؤول الله أو إنها يجوز إذا كان عنه فقط تأويلان ، فعلى الثاني إن كان صالح عن الجرح فقط ، فإن مات من مرضه لزم صلحه ورثته ، وإن ترامى الجرح فيات فالحكم ما تقدم في المسألة الأولى ، وإن كان صالح عنه وما يؤول الله فصلحه باطل وبعمل فيه بمقتضى الحمكم لو لم يكن صلح ، وعلى الأول إن كان صالح عن الجرح فقط فحكمه ما تقدم ، وإن صالح عن الجرح وما يؤول الله ومات من مرضه لزم صلحه ، وإن ترامى فيه فيات منه فلا كلام لأوليائه وليس مبنى هذا التأويل أنه إذا صالح عن الجرح فقط تم ترامى فيه فيات منه ومات فإن الصلح لازم لورثته إذ لم يقل أحد بهذا فيها علمت والله أعلم .

العمد فيخيروب فيه والخطأ فلا يخيرون ؛ وليس لهم إلا التمسك به ذكرها ابن وشد ، وعزا الثالث لابن القاسم في المدونة ونقل كلامه المصنف وابن عرفة .

قلت ونص المدونة المتقدم كالقول الأول خلاف ما عزه ابن رشد ، قال وأمسا إذا صالح على الجرج وما ترمى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل . أمسا جرح الخطأ الذي دون الثلث كالموضحة فلا خلاف أن المسلح فيه على ما ترامى اليه من موت أو غيره لا يجوز ، لأنه ان مات كانت الدية على الماقلة فهو لا يدري يوم صالح ما يجب عليه مما لا يجب عليه ، وإن وقع الصلح على ذلك فسخ من عثر عليه واتبع فيسمه مقتضى حكمه لو الم يكن صلح ، قان برى قعليه دية الموضحة . وإن مات فالدية على العاقلة بقسامة وان يكن صلح ، قان برى قعليه دية الموضحة . وإن مات فالدية على العاقلة بقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية ففيه قولان ، أحدهما . أنه لا يجوز وهو قوله في هذه الرواية ، وظاهر ما حكى ابن حبيب في الواضحة . والثاني ؛ أنه جائز .

وأما جرح العمد فما فيه القصاص فالصلح فيه على وضع الموت جائز هسلى ظاهر ما في صلح المدونة ، وما نص عليه ابن حبيب في الواضحة خلاف ما في هذه الرواية ، والجواز فيه أظهر لأنه اذا كان للمقتول العفو عن دمه قبل موته جاز صلحه عنه بما شاء .

وأما جرح العمد الذي لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح فيه على الموت حكاه ابن حبيب ولا أعرف فيه نص خلاف. وأما الصلح فيه على الجرح دون الموت فأجازه ابن حبيب فيما له دية مسماة كالمأمومة والمنقلة والجائفة . قال في موضع الصلح فيه جائز على ما ترامى اليه بمنا دون النفس ، وقال في موضع آخر لا يجوز الا فيه يعينه لا على ما ترامى اليه من زيادة لا يجوز الصلح فيما لا دية له مسماة الا بعد البره ؟ فهذا تحصيل الحسلاف في هذه المسألة .

(وان وجب) أي ثبت (ل) شخص (مريض) ظاهره ، بل صويحة تقدم مرضه على جرحه وبه قرره الحط و دس، وعج وعب ، طفي هسلة الفظ المدونة ، قتال أبو الحسن المرض هذا من ذلك الجرح بخلاف التي قبلها صالحه بعد البرء ثم نزى جرحه ا ه ، وما قاله أبو الحسن هو ظاهر كلام الأثمة وهو المأخوذ من المتبية وغيرها (على رجل)

جَرْحُ عَمْدُ اللَّهِ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أُو غَيْرِهِ ، ثُمُّ مَاتَ مِنْ مُرَضِهِ ! وَعَلْ مُطْلَقًا ، أو إن صَالَحَ عَلَيْهِ ، مُرَضِهِ ! حَالَةً عَلَيْهِ عَلَيْهِ ، لَمْ عَلَيْهِ ؟ مُطْلَقًا ، أو إلنه ؟ تأو بلان .

مثلا (جرح) بفتح الجيم (عمداً) عدواناً . وفي بعض النسخ بالإضافة (قصالح) الرجل المريض على جرحه (في) حال (مرضه) من الجرح (ب) مال قدر (أرشه) أي دية الجرح (أو غيره) أي الارش صادق بأقل وأكثر منسه (ثم مات) المريض (من مرضه) من ذلك الجرح (جاز) صلحه ابتداء (ولزم) صلحه بعد وقوعه فليس لوارثه نفضة أذ للمريض العفو عن جارحه عمداً عدواناً مجاناً وأن لم يكن له مال .

(وهل) جواز صلحه (مطلقاً) عن التقييد بكونه عن خصوص الجرح فيجوز عنه وعما يؤول اليه أيضاً ، وهذا ظاهر المدونة .

وجلها عليه يعض شارحيها كان رشد وان العطار (أو) جوازه (ان صالح عليه) أي الجرح (فقط لا) ان صالح عنه (و)عن (مسا) أي الموت الذي (يؤول) الجرح (اليه) وعلى هذا حلها أكثر شارحيها في الجواب (تأويلان) ونصها واذا وجب لمريض على رجل جراحة عمد فصالح في مرضه على أقل من الدية أو من أرش تلك الجراحة ثم مات من مرضه فذلك جائز لازم ، اذ للمقتول العقو عن دم العمد في مرضه وان لم يدع مالاً اه عياض تأولها الأكثر على أن الصلح على الجراحة فقط لا على الموت ، وتأولها ابن العطار على مآل الموت ونقلها ابن عرفة وكلام ابن رشد المتقدم يدل على أنه تأولها على ما تأولها عليه ابن العطار .

تنبيبات)

الأول : الخط ليست هذه معارضة للمسألة الأولى ، لأن الأولى وقسم الصلح فيها على أن الصلح اذا وقع من على الجرح فقط عنم نزى ومات منه ، وهذه المسألة تكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض عن جوحه عدا أو مات من مرضه لا من الجرح أن الصلح جائز لازم ، ولا يقال

هذا صلح وقع من المريض فينظر فيه هل فيه عاباة أم لا ، ·

الثاني ؛ على التأويل الثاني إن وقع الصلح على الجوح فقط ومات من مرضه لزم الصلح الورثة ، وإن فزى الجوح فهات فالحكم ما تقدم في المسألة الأولى ، وإن صالح عليه وعلى ما يؤول اليه فالصلح باطل ويعمل فيها بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح .

الثالث: على التأويل الأول ان وقع الصلح على الجرح فقط فحكمه ما تقدم ، وان مات من مرضه لزم الصلح وان صالح عنه وعما يؤول اليه لزم الصلح فلا كلام للأولياء ، وليس معنى هذا التأويل أنه اذا صالح على الجرح فقط ثم نزى فيه ومات أن الصلح لازم الورثة اذ لم يقل بذلك أحد فيا علمت والله أعلم اله كلام الحط . طفي هذا على تقرير أن المرض من غير الجرح وأنه مات من مرضه لا من الجرح مفرقاً به بين هذه والتي قبلها ، وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبر الحسن وخلاف ظاهر كلامهم. ولما ذكر عياض التأويلين ذكر قولين في جواز الصلح قبل البرء ، قال وعلى هذين القولين قصر أصحابنا الحلاف في الصلح على الجرح ومسا ترامى الية ، وهي هذه المسألة بمينها يعني مسألة المصنف التي فيها التأويلان ، فهذ دليل على أن المرض من الجرح ، ولم أر من ذكر أن المرض هنا عن غير الجرح .

الرابع : عب من في قوله من مرضه بعنى في ، فهي ظرفية زمانية لأنه إذا تحقق أن موته من مرضه لم يأت قوله ، وعلى ما يؤول البه ، وقول وق ، من بعنى باء السبب لا يخرج عن معناها الأصلي ، فلا يكفي في المراد ، بل يوم خلافه من أنه إذا مات بسبب المرض بكون الحكم ما ذكره المصنف وإلا مر بخلافه . وقال الحرشي قوله ثم مات من مرضه من سببية أي بسبب مرضه ، أي كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه إجمال والإجال مبني على جعل من ظرفية . وقال في كبيره وجسد عندي ما نصه من مرضه ، أي لا بسبب الجرح ، والأصل أن موته من مرضه إذا شك فيه ا ه ، والحرشي مرضه ، أي لا بسبب الجرح ، والأصل أن موته من مرضه إذا شك فيه ا ه ، والحرشي مرضه ، أي لا بسبب الجرح ، والأصل أن موته من مرضه إذا شك فيه ا ه ، والحرشي مرضه ، أي لا بسبب الجرح ، والأصل أن موته من مرضه إذا شك فيه ا ه ، والحرشي مرضه كا علم عا تقدم عنه .

الخامس : عب وإن وجب لمريض جرح عمداً طرأ على مرضه كا تدل عليه عبارت.

وأما طرو المرض على جرح عمد فسيذكر فيه خلافاً هل يقتص من الجارح أي بقسامة أو عليه نصف اللهة ؛ أي بغير قسامة قاله عج ؛ وهو ظاهر ، وقرره شيخنا . «ق» على أنه لا فرق بين تقدم المرض عن الجرح وتأخره عنه ، وأن ما يأتي لم يحصل فيسه صلح ا ه ، ويمتاج لنقل بدل عليه .

السادس: طفي ثم على ما ذكره أبو الحسن وقلنا إنه ظاهر كلامهم من أن المرض من الجرح ، وإنه مات منه ويجوز الصلح ويازم كا هو نصها ، ونص كلم المصنف يشكل تأويل الأكثر أن الصلح على الجرح فقط يازم مع أنه آل الأمر إلى خلاف ما وقع الصلح عليه ، ويناقض ما تقدم من تخيير الأولياء إذا نزى الجرح فيات منه ، ويناقض قولها وإن قطع يده عداً فعفا عنه فلأوليائه القصاص في النفس بقسامة إن كان عفوه على اليد لا على النفس اه ، بل ظاهر المذهب ثوت الحيار ولو صالح على ما يؤول اليه .

قال في الجواهر ولو عنى عن جرجه العمد ثم نزى فيه فعات فاورثته أن يقسعوا أو يقتلوا لأنه لم يعف عن النفس. أشهب إلا أن يقول عفوت عن الجرح و هماترامى اليه فيكون عفواً عن النفس اه ، وتبعه ابن الحاجب جامعاً بين العفو والصلح ، فقال في توضيحه قوله وقال أشهب ... المنه ظاهره أن المذهب يخيرون ولو قال ذلك. وقال أشهب ليس لحسم خيرة إذا قال ذلك ، ثم ذكر عن ابن رشد الخلاف عن ابن القاسم والتفصيل فيه ، وأن جراحات العمد التي فيها القصاص يجوز الصلح فيها عما ترامت اليه ، وهو مذهب المدونة خلاف ما لابن القاسم في العتبية من المنع فتحصل أنه موافق لأشهب على ما له في المدونة فظهر لمك ترجيح تأويل ابن العطار ، وهسو الذي انتحله ابن رشد ولا إشكال حينئذ ، وهو الذي يدل عليه على ما له في المدونة وهو الذي انتحله ابن رشد ولا إشكال حينئذ ، وهو الذي يدل عليه تعليل المدونة المسألة بقولها إذ للمقتول العفو عن دم العمد في مرضه ، والإشكال الذي ذكر يأتي على اللزوم المذكور في كلامها ككلام المصنف .

وعياض رجع التأويلين للجواز ولم يذكر اللزوم ، قال في تنبيهاتـــــــ وقوله في الذي يصالح جارحه في مرضه على أقل من أرش الجراحة أو أقل من الدية فعات أن ذلكجائز،

وتأولها غير واحد على الصلح من الجراحة فقط لا ما تؤول الله من النفس ، وتأولها ان العطار على أنه على الجرح والنفس معا اله ، وهكذا نقلها ابن عرفية واقتصر على كلام عياض والأمر ظاهر لو لم يكن لفظ اللزوم مسح أنه مذكور في كلامها في اختصار أبي سعيد، وكل من نقلها نقلها به لا يقال لا إشكال ولا تناقض لفرق أبي الحسن بين المسالتين كما تقدم ، لأنا نقول فرقه صوري فقط ، أما الحكم فسواء ، إذ المدار على حصول الموت كما تقدم ، لأنا نقول فرقه صوري فقط ، أما الحكم فسواء ، إذ المدار على حصول الموت من الجرح البرء أو قبله ، وقد قرر المصنف مسألة نزو الجرح في بإب الديات تبعداً لابن الجرح البرء أو قبله ، وقد قرر المصنف مسألة نزو الجرح في بإب الديات تبعداً لابن الجرح البرء أو قبله ، وقد قرر المصنف ما المحدث في المسألة وتحتاج ازيد تحرير والمذالموني.

وبكلام عياض دبين لك أن في قول المصنف وهل مطلقاً مشاحة ، لأن ابن العطار لم يتأولها على الإطلاق ، بل على الجرح والنفس معا ، وكان المصنف فهم أنه إذا جاز عنده عليها فجوازه عنده على الجرح فقط أولى وهو كذلك من جهة الحكم ، لكن يتبع ما حل عليه المشايخ لقط الكتب ويقف عنده ولا يعدوه اه . البناني قد أسقط ابن عرفة في اختصار كلام المدونة لفظ اللزوم ، ونصه وفيها صلح المريض على أقل من أرش الجرح أو الدية جائز . عياض تأولها الأكثر على أن الصلح على الجراحة فقط لا على مآل الموت ، وتأولها ابن العطار على مآل الموت اه .

السابع : في العتبية لابن القاسم لا يجوز أن يصالحه بشيء عن الجرح ، والموت إن كان لكن يصالحه بشيء معلوم ولا يدفع اليه شيئًا ، قان عاش أخذ ما صالحه عليه ، وان مات ففيه الفسامة والدية في الخطأ والقتل في العمد .

الثامن: الذي في الحط وعج وغيرهما أنه إن صالح على الجرح فقط جاز على كل من التأويلين، فإن مات من مرضه لزم الصلح الورثة وإن نزى فمات فالحسكم ما تقدم في المسألة الأولى ، وإن صالح عليه وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثساني الصلح باطل ، ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح ، وعلى التأويل الأول يلزم الصلح وإن نزى فمات فسلا كلام للاولياء .

وإنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلِيَّيْنِ ، فَلِلآخِرِ الدُّخُولُ مَعَـهُ ، وسَقَطَ النَّالُ صَلْحَهُ مُ الْقَتْلُ كَدَّعُواكَ مُصَلْحَهُ

(وان) قتل شخص حداً عدواناً وله وليان فرصالح أحد) الروليين) للمقتول حافيه قصاص وإما عن حصته فقط بقدر ما ينويه من الدية أو أقل أو أكثر (فل) لولي (الآخر) بفتح الخاء المعجمة إذا طلب ماوجب له (الدخول ممه) أي الولى المصالح فيماصالح به جبراً فيأخذ منه ما ينويه ولو كان المصالح به قليلا (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الاول قليس للآخر القصاص وله عدم الدخول ممه واتباع الجاني بنصيبه من دية المهد وايس للمصالح الدخول معه فيه وللآخر العقو عباناً وأن عقا الاول جاناً فللآخر العقو أو اتباع الجساني بنصيبه من دية حمد لا القتل لسقوطه بعقو الاول .

الحط يعني أن من قتل حداً وله وليان فصالح أحدهما عن حصته بالدية كلها أو كثر منها فللولي الآخر أن يدخل معه فيا صالح به بأن يأخذ نصيبه من القساتل على حساب دية العمد ويضعه إلى ما صالح به صاحبه ويقتسمان الجيع ، كأنه هو المسالح به كما ذكر ذلك أن عبد السلام في باب الديات وله أن يترك للمسالح ما صالح به ويتبسع القاتل بحصته من دية حمد هذا قول ابن القاسم ، وقال غيره ان من صالح على شيءاختص بذ ، وهذا القول في المدونة أيضاً قال فيها ومن قتل رجلاً عمداً له وليان فصالح احدهما على عرض أو غيره فللآخر الدخول معه فيه ولا سبيل إلى القتل ، وقال غيره إن صالح عن حصته على اكثر من الدية أو على عرض قل أو كثر فليس له غيره ، وليس لصاحبه عن حصته على الكرمن الدية أو على عرض قل أو كثر فليس له غيره ، وليس لصاحبه على القاتل إلا بحساب دية عمد ثم يضمون كل ما حصل لهم ويقتسمونه ، كأنهم المدية فللباقين نصيبهم على حساب دية عمد ثم يضمون كل ما حصل لهم ويقتسمونه ، كأنهم المعه ليفيد سقوطه ، وإن لم يدخل الآخر مع الأول .

رشبه في سعوط القتل فقال (كدعواك) أي ادعائك يا ولي الدم (صلحه) أي قاتل

فَأَنْكُرَ ، وإنْ صَالَحَ مُقِرُ بِخَطَا بِمَالِهِ : لَزِمَهُ ، وَهَلْ مُطْلَقاً أو مَا دَفعَ ؟ تَأْوِيلاَن ،

وليك عمداً عدواناً بمال قدر الدية أو أقل أو أكثر (فأنكر) القاتل الصلح فيسقط القتل كالمال إن حلف الجاني ، فإن نكل حلف مستحق الدم واستحقه ، فإن نكل فلا شيء له لأن دعوى الولي تضمنت أمرين إقراره بالعفو واستحقاقه المال ، فأخذ باقراره ولا يعطى المال بمجرد دعواه .

(وإن) إقر مكلف طائع بقتله نفساً خطأ و (صالح) الشخص (المقر) على نفسه (ب) قتل (خطأ) وصلة صالح (بماله) أي المصالح المقر (لزمه) أي المقر المصالح المسلح فليس له الرجوع عنه .

(وهل) يازمه الصلح (مطلقاً) عن تقييده بالدفع فيدفع المصالح به من ماله بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف وهو المشهور (أو) إنما يازمه (ما دفع) من المصالح به سواء كان قدر ما عليه من الدية إذا قسمت عليه وعلى عاقلته أو أقل منه ، ويازمه تكميل ما عليه أو أكثر منه ، ولا يرجع بما زاد عما عليه لأن لدفعه بتأويل أثر أو لتفريطه في الدفع قبل العلم ، ولأنه كمتطوع ، ولمراعاة الخلاف وباقيه على عاقلته بقسامة أولياء المقتول بناء على حمل العاقمة الاعتراف ، وهو وإن كان ضعيفا فالمنبنى عليه مشهور ولا غرابة في هذا في الجواب (تأويلان) الأول أبي عمران ، والثاني لابن عرز في فهم قولها ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ ولم تقم بينة فصالح الأولياء على مال قبل أن تازم الدية العاقلة بقسامة بقتل رجل خطأ ، فقيل على المقر في ماله ، وقيل على العاقلة بقسامة في روايتي الإقراد بالقتل خطأ ، فقيل على المقر في ماله ، وقيل على العاقلة بقسامة في روايتي ابن القاسم وأشهب أبو الحسن .

قوله جائز أي لازم نافذ ؛ وانظر بماذا يلزم أبوعمران بالمقد وابو اسحق بالدفع وبللى على المصنف التقييد يظن اللزوم . الحط اختلف فيمن أقر بقتل خطأ على أربع روايات الأولى انه إن اتهم بارادة اغناء وارث المقتول كأخيه وصديقه فلا يصدق ؛ وإن كان

لاً إِنْ تَبَتَ ، وَجَهِلَ لُرُومَهُ ، وَحَلَفَ ، ورُدَّ ، إِنْ طُلِبَ بِهِ مُطْلَقاً ، أَوْ طَلَبَهُ وَوُجِدَ ،

من الأباعد صدق إن كان ثقة مأموناً ولم يتهم بارتشائه على ذلك ثم الدية على عاقلته بقسامة ، فإن لم يقسموا فلا شيء لهم . الثانية انها على المقر في ماله . الثالثة لا شيء عليه ولا على عاقلته . الرابعة : تفض عليه وعلى عاقلته فما أصابه غرمه وما أصاب العاقلة فلا يلزمها حكاها ابن الجلاب، فماذكره المصنف على القول بأن المقر بالخطألاتلزمه الدية وتلزم عاقلته بقسامة إذا لم يتهم ، واقتصر عليه في ديات المدونة وابن الحاجب أيضاً ، وذكر نصها المتقدم ثم قال اختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو عمران على أنه يلزمه فيا دفع وفيا لم يدفع ، لأنه التزمه واوجبه على نفسه ، وتأولها ابن عرز على أنه يلزمه مادفع دون ما لم يدفع ذكرهما أبو الحسن ، وأشار اليها المعنف بقوله وهل مطلقاً أو ما دفع تأويلان . وذكر أبو الحسن قولاً آخر أنه لا يلزمه شيء ويرجع بما دفسع على العاقلة .

(لا) يازم المال المصالح به المصالح (إن ثبت) قت الحطأ المصالح عنه ببيئة (وجهل) بفتح فكسر ، أي اعتقد القاتل المصالح جهلا منه (لزومه) أي العقل المصالح عنه له لجهله (وحلف) القاتل المصالح أنه إنها صالح لظنه لزومه الدية العوفي لا بد من قبوت أنه يجهل ذلك (ورد) بضم الراء وشد الدال المال المدفوع صلحاً للمصالح ما عدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له لتطوعه بتمجيله ولا يعذر فيه يجهله (إن طلب) بضسم فكسر القاتل أي طلبة أولياء المقتول (به) أي الصلح (مطلقاً) عن التقييد بوجود المصالح به بيد الأولياء فترد عينه إن كان باقياً ، ومثله أو قيمته إن فات بذهابها لأنسه كالمغلوب على الصلح (أو طلبه) أي القاتل الصلح (ووجهد) بضم فكسر ما دفعه القاتل للأولياء صلحاً بأيديهم كله أو بعضه فيرد له وما قات بذهاب عينه فلا شيء له فيه كمثيب على صدقة ظانا لزوم الإثابة قاله تت ، ويحسب له وللعاقلة من الدية ولا يرجع عليها بها حسب لها قاله الهاروني .

وإنْ صَالَحَ أَحَدُ وَ لَدَ بْنِ وَ ارْ قَيْنِ ، وإنْ عَنْ إَنْكَارٍ ، قَلِصَاحِبِهِ اللَّهُ وَلَا تَعْنَ الْمُعَالِمِ اللَّهِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ اللَّهِ الْمُعَالِمِ اللَّهِ الْمُعَالِمِ اللَّهِ الْمُعَالِمِ اللَّهِ الْمُعَالِمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِي اللَّهِ اللّ

وقال البنوفري يرجع عليها بها حسب لها"، ومقتضى نقل الشارح و و ق ، أنسه لا يحسب له ولا لعاقلته شيء منه ، فهي ثلاث مقالات أظهرها من جهة النقل الآخيرة قاله عج ، عب قد يقال الأظهر الن جهة العقل ما قاله البنوفري .

(وإن) مات من خالط آخر في مال عن ولدين قادعي احدها بال على خليطه فأقر به أو انكره و (صالح أحد ولدين) مثلا (وارثين) شخصا كان خليطا لأبيها في المال فادعيا عليه بالل المدعى عليه بالمال المدعى به ، بسل فادعيا عليه بالل المدعى به ، فلا المدعى به (فلصاحبه) أي أحسد (وإن) صالحة (عن إنكار) من المدعى عليه للمال المدعى به (فلصاحبه) أي أحسد الولدين المصالح وهو الولد الآخر مثلا (الدخول) مع المصالح فيا صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله عدم الدخول معه ومطالبة المقر بحصته كلها من المقر به ، وله تركها ، وله المصالحة عنها ، هذا في حالة الإقرار ، وأمسا في حالة الإنكار ، فان كانت له بينة اقامها واخذ حظه او تركه او صالح عنه ، وان لم يكن له بينة فليس لسه الا عين المدعى عليه ، فان حلف برىء وإن نكل وحلف الوارث اخذ نصيبه او تركه او صالح عنه ، وان الم يكن له بينة فليس اله وصالح عنه ، وإن نكل فلا شيء له ويرجسح المصالح على الغريم بها اخذه منه إن دخل معه أخوه .

تت لا فرق في الوارثين بين كونها ولدين او غيرها ، ولا بين كونها اثنين او اكثر ، وقد تبع المصنف المدونة في فرضها في ولدين ، وفي بعض النسخ ولدين ، ولذا قال غلصاحبه وفهم منه أنه يخير وهو واضح .

وشبه في التخيير في الدخول فقال (ك) دخول أحد الشريكين فيا صالح به شريكه عن نصيبه من (حق لهما) من إرث أو غيره مكتوب (في كتاب) واحد (أو مطلق) عن الكتابة ، زاد في المدونة إلا أنه من ثمن شيء كان بينهما فباعاه صفقة بمسال أو بعرض يكال أو يوزن من غير الطعام وإلا دام أو من شيء أقرضاه من عين أو عرض أو

طعام أو غيره مما يكال أو يوزن، أو ورثا هذا الذكر الحق، وفإن ما اقتضاه منه احدهما يدخل فيه الآخر، وكذا إن كانوا جاعة فإنه يدخل فيه بنية أشراكه اه.

الشارح فلا بد من تقييد قوله مطلق بما زاد في المدونة ، لأنه إذا لم يكن من شيء بينهما وليس في كتاب واحد فلا دخول لأحدهما على الآخر فيا اقتضى ، لأن ديسن كل واحد منهما مستقل لم يجامع الآخر بوجه . ابن يونس إذا دخل شريكه مصه فيا اقتضاه كان ما بقي على الغريم بينهما ، انظر و ق ، لكن هذا خلاف قوله الآتي ويرجع بخسة وأربعين ، ويوافق ما تقدم قريباً عن ابن عبد السلام بعضهم ماقاله ابن يونسخلاف الطاهر الزوم الصلح ، وقد تقدم ، وعلى بعضه هذ ورد بأن الصلح لازم ولما شاركه رب الديسن الآخر فيا اقتضى شاركه هو في حصته قاله المسناوي ، قلت الطاهر الوسط والله أعلم .

(إلا الطمام ففيه تردد) الحط ظاهر كلامه أنه إذا صالح أحد الشريكين فللآخر الدخول معه إلا الطمام ، ففي دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد ، بل مراده أن ينبه على أنه في المدونة استثنى الطمام لما تكلم على هذه المسألة فتردد المتأخرون في وجسة استثنائه فقال ابن أبي زمنين أنه مستثنى من آخر المسألة ، وخالفه عبد الحق، ويتبين ذلك بجلب كلامها وكلامهما قال فيها وإذا كان بين رجلين خلطة فمات أحدهما وترك ولدين فادهى أحد الولدين أن لآبيه قبل خليطه مالا فأقر له أو أنكر قصالحه عن حطه من ذلك بدنانير أو دراهم أو عرض جاز ولآخيه أن يدخل معه فيا أخذ ، وكل ذكر حتى لهما بكتاب أو بغير كتاب ، إلا أنه من شيء كان بينهما قباعاه في صفقة بمال أو عرض أو بمال يكال أو يوزن أو ورتا هذا الذكر الحق ، فإن ما قبض منه احدهما يدخل فيسه مما يكال أو يوزن أو ورتا هذا الذكر الحق ، فإن ما قبض منه احدهما يدخل فيسه مما يكال أو يوزن أو ورتا هذا الذكر الحق ، فإن ما قبض منه احدهما يدخل فيسه مما يكال أو يوزن أو ورتا هذا الذكر الحق ، فإن ما قبض منه احدهما يدخل فيسه مما يكال أو يوزن أو ورتا هذا الذكر الحق ، فإن ما قبض منه احدهما يدخل فيسه مما يكال أو يوزن أو روتاه في الخروج معه أو الوكالة له فامتنموا ، فان اشهد عليهم فلا يدخلون فيا اقتضى لأنه لو رقعهم الى الإمام لأمرهم بالخروج أو التوكيل ، فان فعاوا والا

خلى بينه وبين اقتضاء حقه ثم لا يدخل أحد عليه منهم فيها اقتضى اه.

ان أبي زمنين وغيره إنما استثنى الطعام هنا من قوله إلا أن يشخص المقتضى بعسد الاعذار إلى إشراكه في الحروج معه او الوكالة فامتنعوا ، فإن اشهد عليهم فلا يدخلون فيها اقتضى . قال فإذا كان الذي على الغريج طعاماً من بيع فلا يجوز الاحدها أن يأذف فيها اقتضى . قال فإذا كان الذي على الغريج طعاماً من بيع فلا يجوز الاحدها أن يأذف لما الحروج مقاسمة له في الطهام والإدام .

وقال عبد الحق يحتمل عندي استثناؤه الإدام والطعام إنما هو لما ذكر من بيم أحدها نصيبه أو صلحه منه ، لأنه إذا كان الذي لهما طعاماً أو إداماً فلا يجوز لأحدها بيسم نصيبه أو مصالحته منه ، لأن ذلك بيم الطعام قبل قبضه ، هذه و الذي يشبه أنه اراده والله اعلم . طغي عياض في تنبيهاته إنها استثنى هنا الطعام من بيم لأن إذنه له في الحروج لاقتضاء نصيبه مقاسمة والمقاسمة فيه كبيعه قبسل قبضه ، قاله ان ابي زمنين وغيره ، وفي قسمة الأسدية لمالك رضي الله تعالى عنه خلاف ، هذا وهو أصل متنازع فيه هل القسمة بيم أو تمييز حق ، وحمله أبو عمران وغيره على انه راجع إلى مآل المسألة من بيم احدها نصيبه عن غريمه ومصالحته إياه عنه كا ذكر ذلك بآخر الكتاب ، وكرره بلفظه فقال من نصيبه عن غريمه ومصالحته إياه عنه كا ذكر ذلك بآخر الكتاب ، وكرره بلفظه فقال من غير الطعام والإدام فصالح منذلك على دنانير ، فهذا بين أنه مراده وانذلك بيم الطعام قبل استيفائه اله ، ثم قال طغي فصدى قول من قاله إلا الطعام ، ففي وجه استثنائه تردد ، واشار بالتردد لقول ابن ابي زمنين وابي عران او عبد الحق والاليق تأويلان .

واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (إلا أن يشخص) بفتح التحتية والحاء المعجمة ، أي يخرج بشخصه وذاته ، أي يسافر المدين القابض منه (ويعذر) بضم التحتية وسكون العين المهملة وكسر الذال المعجمة ، أي يقطع العذر الشاخص (اليه) أي صاحبه المشارك له في الدين بأن يرفعه المحاكم او يشهد عليه بينه (في) طلب أي صاحبه المدارك له في الدين لاقتضاء دينها منه (او الوكالة) اي توكيل القاعد الخارج أو

فَيَمْتَنِعُ ، وان لَمْ يَكُن عَيْرُ أَلْفَتَضِي ، أُو يَكُونَ بِكِتَا بَيْنِ ، وَيَعْتَلَ بَيْنِ ، وَيُتِبَ فِي كِتَابٍ ؛ قَوْلاَنِ ، وَيُتِبَ فِي كِتَابٍ ؛ قَوْلاَنِ ،

غيره على اقتضاء نصيبه من الدين (فيمتنع) القاعد من الخرج والتوكيل فلا يدخل القاعد فيه فيه فيا قبضه الخارج من الدين ، لأن امتناعه منها دليل على رضاه بعدم دخولسه معه فيه واتباعة ذمة المدين بنصيبه من الدين إن كان عند المدين مال غير ما اقتضاه الخارج منه ، بل (وإن لم يكن) عند المدين مال (غير) المال (المقتضى) بفتسح الضاد المعجمة أي الذي اقتضاه الخارج من المدين .

تت فهم من قوله يشخص انه لو كان المدين حاضراً واقتضى احدها منه شيئًا للدخل مه وهو مهه الآخر إن شاء ، ومن قوله يعذر اليه أنه لو خرج له بدون اعذار للدخل معه وهو كذلك في المسألتين ونحوه في المدونة . وقال عسج المدار على الأعذار وإن لم يكن سفر . طفي عبارة المدونة كعبارة المصنف فقال ابو الحسن فصل في الغائب وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعذار وعدمه .

(او) إلاأن (يكون) الدين المشترك مكتوباً (بكتابين) نصيب أحدها بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر فلا يدخل أحدها فيها يقتضيه الآخر من مدينها وكان تعدد الكتاب كالقسمة قال في المدونة والحق إذا كان بكتابين كان لكل واحد ما اقتضى ولا يدخل عليه فيه شريكه وإن كان من شيء اصله مشترك بينها أو باعاه في صفقة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتباها في كتاب واحد ولا شركة بينهما فيهما واقتضى احدهما من مدينهما دينه كله أو بعضه فر في) دخول أحدهما فيما اقتضاه الآخر (ما ليس) مشتركا (لهما) بأن جما سلعتيهما في البيم (وكتب) بضم فكسر ثمنهما (في كتاب) واحد لأن جمهما في كتاب واحد صيرهما كشترك فيه وعدمه (قولان) الاول لسحنون .

قال صاحب التكملة ظاهر الكتاب وصريح قول سعنون أن الاشتراك بالمكاتبة في المفترق يُوجب الاشتراك في الاقتضاء . والثاني لابن أبي زيد لا يوجبه ، ولكل ما قبضه ،

ولا رُجُوع ، إن أختار مَا عَلَى ٱلغَريم وان عَلَك ، وان صَالِح عَلَى عَشَرَةٍ مِن خَسْيَةٍ عَلَى اللَّهُ مَهَا ، أو أخسل تخشية

ورده ابن يونس بأن الكتابين يفرقان ما أصله الاشتراك فينبغي أن يجمع الكتاب الواحد ما أصله الافتراق.

(تنكيت)

الشيخ أبي محمد ببعث ان يونس وإن كان ظاهر المدونة فالأولى أن يقول بعد قول أبي الشيخ أبي محمد ببعث ان يونس وإن كان ظاهر المدونة فالأولى أن يقول بعد قول أبي محمد ورجح خلافه وهو ظاهرها قاله تت . وح ، أن يونس وهذا إذا جما سلعتيها في البيع على قول من أجازه لأنهما كالشريكين قبل البيع ، ألا ترى أنه لو استحقت سلمة أحدهما وهي وجه الصفقة كان للمشتري نقض البيع كا لو كانا شريكين فيهما فكذلك يكون حكمهما في الإقتضاء حكم الشريكين. وقال أبي محمد بن أبي زيد لا يوجب الكتب يكون حكمهما في الإقتضاء حكم الشريكين واحد ما اقتضى أه. قلت إذا كانت هذه في كتاب واحد الشركة بينهما ، ولكل واحد ما اقتضى أه. قلت إذا كانت هذه المسألة مفرعة على المقول بجواز جم الرجلين سلمتيهما في البيسم قلا حاجة لذكرها لأنها مفرعة على فير المشهور والله أعلم ، أه كلام وح ، البناني إن وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما في البيسم قلا عادت مفرعة على المشهور وسقط بحث وح ، البناني إن وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما كانت مفرعة على المشهور وسقط بحث وح ، البناني ان وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما كانت مفرعة على المشهور والله أعلم ، أه كلام وح ، البناني إن وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما في المناني المنانية مفرعة على أله كلام و ح ، البناني إن وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما كانت مفرعة على المشهور وسقط بحث و م ، البناني إن وجد شرط جواز جم الرجلين سلمتيهما كانت مفرعة على المشهور وسقط بحث و م .

(و) إن كان دين مشترك واقتضى أحد الشريكين نصيبه كله أو بعضه من مدينهما وسلمه له شريكه في (لا رجوع) للشريك الذي لم يقبض على القابض بنصيبه بما قبضه (إن) كان (اختار) غير القابض أن يأخد (ما) بقي (على الغريم) أي مدينهما منه ورضي باختصاص القابض بما قبضه إن لم يهلك الغريم ولا ماله ، بل (وإن هلك) الغريم نفسه أو ماله لأن اختياره اتباع الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها .

(وإن كان) لشريكين مائة على مدين و (صالح) احدهما (على عشرة) وقبضها بدلا (من خمسينه فل) شريكه ا (لآخو) الذي لم يصالح (إسلامها) أي توك العشرة للمصالح واتباع المدين بخمسين (أو اخذ خسة من شريكه) المصالح (ويرجح) الآخو مِنْ شَرِيكِهِ ، ويَرْجِعُ بِنَعَمْسَةِ وأَرْبَعِينَ ، ويَأْخَذُ ٱلآخَرُ خَمْسَةً ، وانْ صَالَــِحَ بِمُوَّخِرِ عَنْ مُسْتَهْلِكِ ، لَـمْ يَجُزُ إلاَّ بِدَرَاهِمَ ، كَفِيمَتِهِ فَأَقَلُ ، أَوْ ذَهَبَ كَذَلِكَ ، وهُوَ إلاَّ بِدَرَاهِمَ ، كَفِيمَتِهِ فَأْقَلُ ، أَوْ ذَهَبَ كَذَلِكَ ، وهُوَ مِمَّا يُبّاعُ بِهِ ،

الذي لم يصالح على المدين بخمسة واربعين تمام الخسين التي له (ويأخذ الآخر) المصالح من المدين (خسة) بدل الخسة التي أخدها منه شريكه ، لأنها كانها استحقت منه ، وهذا في الصلح على إذكار ولا بيئة فللآخر أخذ خسة من شريكه ، ويرجع بمثلها على المدين ولا رجوع للآخر على الغريم بشيء، لأن الانكار لم يثبت به شيء يرجع بنصيبه منه قاله عب . والخرشي ، البناني وفيه نظر إذ الفرض أنه لم يصالح فالظاهر أنه يطالبه حتى يحلف أو يؤدي أو يصالح ، واثبت نون خسين منه اضافته على لغة استعماله كحيز .

(وإن) أهلك شخص مقوماً ولزمته قيمته حالة فر (صالح) عنها (بـ) مأل (مؤخر) بفتح الخاء المعجمة إلى أجل معلوم (عن) قيمة مقوم (مستهلك) بفتح اللام من عوض أو حيوان (لم يجز) صلحه لأنه فسخ دين في دين وهو معنوع ان كان المفسوخ فيه منفير جنس المفسوخ ، أو كان المفسوخ فيه أكثر من المفسوخ وإلا جاز كا أشار له بقوله (إلا) أن يصالحه (بدراهم) مؤخرة وهي (كقيمته) أي المستهلك (فأقل) منها فيجوز أذ هو حينند انظار بها أو مع اسقاط بعضها وهو معروف وحسن اقتضاء (أو) به (لدهب كذلك) أي قدر قيمته فأقل مؤخر فيجوز لذلك ، فإن صالحه بدراهم أو ذهب مؤخر أكثر منها امتنع لأنه سلف جر نفعاً .

وأشار لشرط الجواز في المسألتين بقوله : (و) الحال (هو) أي المستهلك (من) جنس (ما) أي شيء أو الشيء (يباع) أي يجوز بيعه (به) أي المال المصالح به وهو الدراهم أو الذهب احترازاً عما لو كان المستهلك يباع بالورق فأخذ ذهب مؤخراً أو حكسه كا في المدونة . ودل قوله كفيمته على أن المستهلك مقوم . طفي المسألة مفروضة في المدونة وغيرها في المقوم (١١) وأسقط المصنف قيد كونه يباع به بالبلد وهو قيد معتبر قاله أبو الحسن ولذا تارة تكون القيمة ذهباً وتارة فضة .

وشبه بما تقدم تشبيها عاماً فقال (ك) صلح غاصب (عبد) أو أمة (آبق) من عند الغاصب بمؤخر فيمتنع لآنب فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد غصبه في دين المصالح به المؤخر إلا بدراهم أو ذهب قدر قيمته فأقل ، وهو مما يباع به . الحط ليس هذا مثالاً لما قبله ، وإنها مشبه به في جواز الصلح نظراً الى القيمة ، أي وكذلك يجوز أن تصالح من غصبك عبداً وأبق منه على دنانير مؤجلة أو دراهم مؤجلة إذا كانت الدنانير أو الدراهم كقيمته فأقل . قال في كتاب الصلح وإن غصبك عبداً فأبق منه فلا يجوز أن تصالحه على عرض مؤجل ، وأما على دنانير مؤجلة فإن كانت كالقيمة فأقل جاز وليس هذا من بيم الآبق ، أي لأن الغاصب ضمن قيمة المبد بمجرد استيلائه عليسه فالمسالح عند قيمته لا نفسه حتى يمنع بيمه ، لأن الصلح على غير المدعى به بيم وبيم الآبق ممنوع والله أعلم .

طفي هذا هو المتعين في تقرير كلام المصنف الوافقته نص المدونة ، إذ هذه المسائل كليا تبع فيها المصنف نص المدونة ولم يذكرها ابن الحاجب ولا ابن شاس .

(وإن) جنى شخص على آخر بموضحة عمداً وموضحة خطأ مثل و (صالح) مه (بشقص) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف فصاد مهملة ، أي جزء من عقار مشترك بينة وبين آخر (عن موضحتي) بضم الميم وكسر الضاد المعجمة وفتسح الحاء المهملة

⁽۱) (قوله في المقوم) طفي فلا يصح فرضها في الطعام ، لأنه مثلى يترقب المثل بأستهلاكه فأخذ المين عنه فسخ دين في دين ، ولا يصح حمله على الجزاف لأنه يقتضي أنه لا يجوز إلا بدراهم أو دنانير بشرطه مع أن فيها على اختصار ابن يونس ومن استهلكت له صبرة قمح لا يعرفان كيلها حاز أن يأخذ بقيمتها ما شاء من طعام غير جنسها أو عرض نقداً ، الى أن قال وأما على كيل لا يشك أنه أدنى من كيل الصبرة فلا باس بسه وكانه أخذ بعض حقه .

عَدْ وَخَطَا ، فَالشَّفْعَةُ بِنِصْف قِيمَةِ الشَّقْص وَبِدَيَةِ ٱلْمُوَّضَّحَةِ ، وَعَدْ مُخَدِينَةً الْمُؤْتُ وَعَدَ اللهِ اللهِ الْمُؤْتُ وَعَلَى اللهُ ا

والفوقية مثنى موضحة حذفت نونه لإضافته ، أي جرح أظهر العظم بإزالة ما عليه من جلد ولحم نشأت إحداها عن فعل (عمد و) الآخرى عن فعسل (خطأ) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة ، ومعاوم أن موضحة العمد لا دية لها إنما فيها القصاص ، أو العفو كسائر جنايات العمد ، وديسة موضحة الخطأ نصف عشر مداند.

(فالشفعة) في الشقص لشريك الجاني (بنصف قيمة الشقص وبدية الموضحة) الخطأ؟ أي يدفع الشفيع للمجني عليه نصف قيمة الشقص في مقابلة نصف الشقص المصالح به عن موضحة الممد ؟ لأنها ليس فيها مال مقدر ، ويدفع له أيضاً دية موضحة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة في مقابلة نصفه المصالح به عن موضحة الخطأ عند ابن القاسم ، لأن قاعدته إذا أخذ الشقص في مقابلة معلوم كدية الخطأ ، وبجهول كجرح العمد أن يرع عليها نصفين نصف للمعلوم ونصف للمجهول ، وتعتبر القيمة يوم الصلح ، وهذا إذا كان الصلح على إقرار أو بينة ، فإن كان على إنكار فالشفعه بقيمة جيسع الشقص كا تقدم .

و مل كذلك) أي المصالح به عن معلوم ومجهول متفقين كوضحتين في قسمه نصفين بينها (إن اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يسد عمداً أو عكسه صالح عنهما بشقص من مشترك وأراد الشريك أخذه بالشفعة ، وهذا قول ابن عبد الحكم (أو) إن اختلف الجرح يقسم الشقص بينهما على قدر دينيهما فياخذ الشفيع بخمسمائة دينار ثلثه المسالح به عن دية اليد، وثلثي قيمة الشقص المصالح بهما عن دية النفس في صورة المكس، لأن ديسة اليد المقطوعة خطأ خمسمائة دينار ودية النفس لو كانت خطأ ألف دينار وجوعها ألف وخسمائة نسبة الآلف له ثلثان والخسمائة ثلث ، وعلى همذا قس صورة الأصل فياخذ بدية النفس ألف دينار ، وبثلث دية الشقص ، وعلى همذا أكثر القرويين (تأويلان) والله سبحانه وتعالى أعلم .

شَرْطُ أَنْطُوالَةِ : رِعْمَا أَنْلُحِيلِ وَٱلْلَحَالِ

(باب) (في بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها)

(شرط) صحة (الحوالة) عياض وغيره ماخوذة من التعول من شيه الى شيء الأن الطالب تحول من طلب غريه ألى طلب غريم غريم، ابن حوفة الحوالة طرح الدين عن ذمة بمثله في أخرى ولا ترد المقاصة اذ ليست طرحاً بمثله في أخرى لامتناع تعلق الدبن بدمة من هوله اهم الحط ولا يشمل حوالة من تصدق بشيء أو وهبه وأحال بسه على من له عليه مثله اذ لا يطلق لفظ الدبن على الهبة والصدقة عرفاً ، وهي حوالة كما نقلة في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ؛ فلو أحال البائع على المشتري ، طفي الطرح مفرع على المؤللة لا نفسها وقد جعله في الجواهر من أحكامها فقال أما حكمها فبراءة الحيل من دين الحيال الحق الى الحق الى الحال عليه من دين الحيال اله وتعويل الحق الى الحال عليه ، وبراءة ذمة الحال عليه من دين الحيال اه)

البناني الطرح في كلام ابن عرقة قعل الفاعل ، أي طرح المحال عن ذمسة الحيل فهو مضاف لمفعولة وليس هو البراءة في كلام الجواهر ، بل هي مفرعة عنسه ثم قال عياض الأكثر أنها رخصة مستثناة من بيسع الدين بالدين بالدين بالدين بالدين البراءة ذمة الحيل بنفس الإحالة ، فهي من باب النقسد . عياض في حسسل الحوالة على الندب أو الإباحة قولا الأكثر ، وبعضهم الباسي هي على الإباحة .

(رضا) الشخص (الحيل و)رضا الشخص (الحال) ابن عرفة صرح ابن الحاجبوابن شاس إنها من شروطها > ولا يعدها اللخمي وابن رشد منها وهو أحسن > والاظهو أنها جزآن كلما وجدا وجدت ا ه . الحط والطاهر أنها شرطان كا قال المسنف لا جزآن >

كها قال ابن عرفة لعدم توقف تعقلها عليهما ووجودها عليهها ، ولذلك اختلف العلماء في اشتراط رضا المحال ، وإنما أركانها المحيل والمحال عليه والمحال به وقول ابن عرفة كلما وجد أوجدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد إذا فقد شرط من شروطها .

وقال في المدونة إذا أحالك على من ليس له قبله دين فليست حوالة وهي حالة اه. وقال ابن ناجي في شرح الرسالة نص شيخنا أبو مهدي على أن حدها يدل على أنها شرطان لا جزآن إذا لم يذكر في الحد. طفي ابن راشد اشارطوا رضا المحيل والمحال لأنها بيسع في الحقيقة ، وهو لا يصح إلا برضا البائع والمشتري ، ولذا قال عياض هي عند أكار شيوفنا مبايعة وقد علمت ما في حد ابن عرفة ، وحيث كانت مبايعة فالرضا شرط فيها كما فيه . وقول ابن عرفة كلما وجدا وجدت غير مسلم كتخلف الصغة كالبيع قد يوجد الرضا ، وتتخلف صيغته وإنها أركانها المحيل والمحال به والمحال عليه كالبيع ركنه العاقدان والمعلو عليها والصيغة ، وقد تقرر أن الركن لا تتعقل الماهية بدونه والحوالة المحقيل تعقيماً عليه الرضا .

وأما رد وح ، على ابن عرفة بقوله قد بوجدان ولا توجد لفقد شرط من شروطها فغير وارد ، إذ شأن الماهية بطلائها عند تخلف شرطها وإن اجتمعت أجزاؤها ومرادهم بوجودها عند وجود أجزائها وجودها بقطع النظر عن تخلف الشرط (فقط) أي لارضا المحال عليه فليس شرطاً على المشهور . قال في التوضيح وعلى المشهور فيشترط في ذلك المسلامة من العداوة قاله مالك «رض» .

المازري وإنها يعرض الإشكال إذا استدان رجل من آخر دينا ثم حدثت بينهاعداوة بعد الاستدانة هل يمنع من له الدين من اقتضائه لئلا يبالغ فيه ويؤذيه فيؤمر بتوكيل غيره أولا يمنع لانها ضرورة ، ورد ابن القصار في هذا وإشارته تقتضي الميل إلى أنه لا يمكن من اقتضائه بنهسه . وقال البساطي لو كان المحال عدواً للمحال عليه اشترط رضاه . واختلف على هذا إذا حدث العداوة بعد الحوالة هل يجب التوكيل أولا ، كما قالوا فيمن له دين

على شخص وتجددت بينها عداوة . قال في التوضيح وعلى المشهور قبل يشترط حضور المحال عليه وإقراره كما في بيع الدين وهو قول ابن القاسم ، وهو قول ابن الماجشون ، ولمو تعين الاندلسين أيضا القولان . وفي المتبطية عن مالك درض، إجازة الحوالة مسع الجهل بذمة المحال عليه ، وأمل الخلاف مبني على الخلاف الذي بين الشيوخ همل غي مستثناة من بيع الدين الدين فيسلك بها مسلك البيوع أو هي أصل بنفسه اه كلام التوضيح . وقال ابن سلمون ولا يشترط رضا المحال عليه عند جهور المماء ولا يشترط علمه ولا محسوره على المشهور . وفي الاستغناء لا تجوز الحوالة على الفائب وإن وقمت فسخت حق محضوره على المشهور . وفي الاستغناء لا تجوز الحوالة على الفائب وأن قبل المتبل لا تجوز الحوالة إلا على ساضر مقر اه ، وعلى قول ابن القاسم اقتصر الوقار في مختصره ، ونصه الحوالة إلا على ساضر مقر اه ، وعلى قول ابن القاسم اقتصر الوقار في ماله ، ولا يجوز أن يحال أحد بحق له على غائب لأنه لا يدرى ما حاله في ماله ، ولا يجوز أن يحال به على ميت بعد موته وهو بخلاف الحي الحاضر ، لأن ذمة الميت قد فاتت ، وذمة وقبله ابن هوجودة اه ، وعليه اقتصر صاحب الإرشاد وصاحب الكافي والمتبطي وابن فتوح ، وقبله ابن هوقة ابن عرفة .

وفي المدونة لا بأس أن تكاري من رجل داره أو عبده بدين حال أو مؤجل على رجل آخر مقر حاضر ملى، وتعيله عليه إن شرعت في السكنى والخدمة . أبو الحسن شرط هنا كونه حاضراً مقراً ولم يشترطه في بعض المواضع . الشيخ فحيث ذكره يقيد به ما لم تذكره اه ، المشذالي قوله مقر حاضر مفهومه لو كان غائباً لم تجز الحوالة في الطرر عن أبن أبي زيد القرطي لا تجوز الحوالة على غائب ، فإن وقعت فسخت لأنه قد تكون للفائب من ذلك براءة .

(و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين) للحيل على المحال عليه ، و كذا للمعال على المحيل و إلا فهي حمالة في الأولى وو كالة في الثانية لا حوالة ولو وقعت بلفظها ووصف دين بد (لازم) فلا تصح الحوالة على دين على صبي أو سفيه تداينه يغير إذن وليد ، أو رقيتى بغير إذن سيده .

فإن قبل قد صرح في المدونة بجواز حوالة المكاتب إلا على سيده على مكاتبه الأسفل إذا بت حتى الأعلى مع أن ما على المحيل والمحال عليه غير لازم . فالجواب أنه بتمجيل المعتق صار دينا لازما بالنظر الى المحيل ، واغتفر عدم لزومه بالنظر الى الأسفل المحال عليه لكوفه بين المكاتب وسيده ، ولذا امتنع أن يحال أجنبي على الأسفل قبل أن يبت هتقه ، واحترز به أيضا عن صرف ديناراً بدراهم وأحال غريمه عليها فلا تصح لعدم المتاجزة في الصرف ، وهو يوجب فسخه ، فالدراهم لم تلزم المحال عليه ، والمرادوبثبوت الدين تقرده ببينة أو إقرار قبل الحوالة . وإن لم يكن على الإقرار ببينة أو أنكر بعد ذلك بدليل قوله ويتحول الخ ، ومسا ذكره المصنف شرط في صحتها كا قدرته وهي تقتضى الذوم هنا .

ويشترط في تمامها كون الدين اللازم عن عوض مالي ، فمن خالع زوجته بمال وأحال به ذا دين عليه فهاتت قبل قبضه منها رجع على الزوج بدينه ، قاله ابن المواز، وقوله دين أي ولى حكما كهنة وصدقة فتصح الحواله بها على دين للواهب أو المتصدق أفاده عب .

البناني ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا الثبوت العرفي ببينة أو إقرار وحينئذ يكفي في ثبوت تصديق المحال بثبوته كا يأتي آخر الباب ، ويحتمل أنه أشار بالثبوت إلى ما في التوضيح عن ابن القاسم من شرط الحضور والإقرار خلافاً لابن الماجشون ، وتأمل هذا الشرط مع قوله فإن أعلمه بعدمه النع ، وقد أشار في التوضيح إلى هذا البحث عنسد تعد مف الجوالة .

وأجاب اللقاني بأن ثبوت الدين شرط في صحة الحوالة ، ولزومها لا في أصل كونها حوالة ، وفيه نظر . وأجاب و ز ، بعد بما هو غير مقنع ، وحاصله أن الثبوت شرط ما لم يعلم المحال بعدم الدين ويرضى والله أعلم ، وقوله لازم لم يذكره ان شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة عروقد تورك و ق ، عليه في اشتراطه قائلا إنما الشرطوا هذا في الحسالة . لكن في ضيح عن التونسي أنه لا تجوز حوالة الأجنبي على المكاتب وهو يفيد شرط اللزوم وما في و ز ، من أنه احترز به عن دين صبي أو سفيه بغير إذن وليه فلا يحال به حيث

فَإِنْ أَعْلَمَهُ بِعَدَّمِهِ وَشَرَطَ ٱلْبَرَاءَةَ ، صَبِّحَ مُو مُلَ إِلاَّ أَنْ يُفَلَّسَ أو يَمُوتَ ؟ تَاوِيلانَ .

كان لحما ٤ ولا عليه حيث كان عليها فغير ظاهر ؟ لأن هذا خارج بشرط ثبوت الدين لآنه لا دين هنا ؟ وكذا من صرف ديثاراً بدواهم وأحال غريمه عليها لا دين له لعــــدم صحة الصرف فتأمله ؟ وفيه نظر ؟ إذ لا شك في ثبوته عليهم وأن المنفي إنما هو لزومـــه والله أعلم .

(فإن) أساله على من ليس له عليه دين و (أعلمه) أي المحيل المحال (بعدمه) أي الدين بأن قاله لا دين في على المحال عليه ، أو علم المحال عدمه من غير المحيسل قاله في المدونة ، ظاهرها وإن لم يعلم المحيل علمه ورضاه بها (وشرط) المحسيل على المحال (البراءة) من الدين المحال به مع الحوالة على من لا دين له عليه ورضي المحال بشرطها (صح) عقد الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل عند ابن القاسم ، لأن المحال ولا سقه عاناً ، وروى ابن وهب في المدولة لا يرجع عليه إلا في الموت والفلس ،

فإن قلت كيف تكون هذه الحوالة وشرطها ثبوت دين ، قلت نزل عله بعدم ورضاه منزلة ثبوته ، لكن في الجفة وإلا لم يرجع المحال على المحيل إذا مات المحال على المحيل أو فلس اتفاقاً ، مع أن فيه تأويلين أشار لهما بقوله (وهل) لا يرجع المحال على المحيل الذي أعلمه بعدمه وشرط عليه البراءة في كل حال (إلا أن يفلس) بغم التحتية وفتسح الفاء واللام مشددة المحال عليه (أو يوت) المحال عليه فللمحال للرجوع على المحيسل لشبه الحوالة حينثذ بالحالة . فقول ابن القاسم موافق لرواية ابن وهب ، وهذا تأويل ابن رشد أو لا يرجع عليه ولو فلس المحال عليه أو مات ، فقول ابن القاسم غالف لرواية ابن وهب ، وهذا تأويل أبي عمد في الجواب (تأويلان) وجع أبو عران بينها بأن جواب ابن وهب ، وهذا تأويل أبي عمد في الجواب (تأويلان) وجع أبو عران بينها بأن جواب ابن القاسم فيمن اشترط المحال الرجوع فهو المحال الرجوع فهو له المحال الرجوع فهو له عند ابن القاسم .

(تنبييان)

الأول: تلخص من كلامه منطوقاً ومفهوماً ثلاث مسائل ؛ اشتراط المحيسل البراءة ، واشتراط المحال الرجوع وعدم اشتراط أحدهما شيئًا منها .

الثانى: يعض مشايخي كيف صحت الحوالة حيث أعلمه بأن لا دين له على المحال و اشترط البراءة مع قولهم لا بد فيها من ثبوت دين لازم ، وهل هذا إلا تناقض. وأجاب بعدم التناقض لأن قولهم لا بد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمه بعدمه ولم يشترط البراءة وعلى الصحة الإعلام واشتراط البراءة أفاده تت . طفي قوله فإن أعلمه بعدمه . . . الث و لو قال فإن علم بعدمه كا عبر في المدونة وابن الحاجب لكان أولى ، إذ لا يشترط أن يعلمه المحيل ، والمدار على علم المحال . وجعل تت التأويلين بين قول ابن القاسم ورواية أبن وهب تسع قيه الشارح والتوضيح ، ونسبوا الوفاق لأبي محد ، وفي ذلك كله نظسر ، بل الوفاق بين قولي ابن القاسم وأشهب وهو لمحمد ابن الموازكا في ابن يونس وأبي الحسن وغيرها ، وذلك أن ابن القاسم قال لا يرجع ، وقال أشهب يرجع في الفلس والموت مع وغيرها ، وذلك أن ابن القاسم عتمل أن يوفق بينه وبين قول ابن القاسم ، ويكون معناه لا يرجع ما لم يفلس أو يت ، وعلى هذا تأولها محمد ، واحتج بأنه لو دفع المحسال علمه لكان له الرجوع به على المحيل .

وأما رواية أن وهب قفي المدونة روى أن وهب عن مالك رضي الله تعسالى عنها فيمن قال لرجل حرق صحيفتك التي لك على قلان ، والبعني بما فيها من غير حوالة بديسن له عليه قالبعه حتى قلس الضامن ، أو مات ولا وفاء له أن الطالب الرجوع على الأول ، وإنما يثبت من الحوالة ما أحيل به على أصل دين ، أن يونس وبه أخذ سحنون .

التوفيق على الله القاسم فيمن اشترط البراءة إلى آخر مسا تقدم عنه فأنت ترى التوفيق على الله بين قول ابن التوفيق ابن عران فانه بين قول ابن القاسم وأشهب ع بخلاف توفيق أبي عران فانه بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب عوممنى قوله سابقاً عفإن أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح ع

أي صنع عقدها حوالة لازمة ولا يرجع على المحيل ولا ينقلب حسالة ، فإن لم يعلم لم تصح وتنقلب حمالة ، قال قيها وإن أحالك على من ليس له قبله دين فليست حوالة وهي حمالة اه ، وعلى فغذا يتنزل كلام بعض مشايخ تت ، فمعنى قوله لا بسد من ثبوت دين لازم حيث لم يعلمة ، أي لا بد من ثبوته في كونها حوالة وإلا انقلبت حمالة ، ومعنى قولسه ومحل المسحة أي صحتها حوالة ولا تنقلب حمالة فليس له الرجوع على المحيل .

البناني الطاهر أن الحوالة صحيحة وإن لم يرض المحال عليه ، لكن إن رضي لزمه وإلا فلا ، والتأويلان ذكرهما ابن رشد في المقدمات ، ونصه واختلف إن شرط المتحمل له على الحبيل أن حقه عليه وأبرأ الغريم ، فظاهر قول ابن القاسم أن الشرط حائز ولا يرجع على المغويم. وروى ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما أنه لا يرجع عليه إلا أن يجوت الحبيل أو يفلس ، ثم قال فمن الناس من حمل رواية ابن وهب عن مالك في المدونة على التفليس لقول ابن القاسم فيها ، ومنهم من قال معنى ما ذهب اليه . ابن القاسم أنه لا يرجع المتحمل له على غريمه الأول إلا أن يموت أو يفلس ، ويحتمل عندي أن يؤول أنه القاسم على أنهما قد أبرا الفريم جميماً من الدين جملة ، فأبن القاسم إنما تمكن عتمل ا ه ، غير الوجه الذي تكور على محمد والثالث لأبي عمران .

وقال أشهب في كتاب عمد يرجع في الفلس والموت مع العلم ، وشرط البراءة فقال ابن يونس يحتمل أن يوفق بينه وبين قول ابن القاسم بمثل التأويل الثاني ، وعليه تأوله عمد ، ولا يمكن فيه التأويل الثالث ، لأنه شرط البراءة كقول ابن القاسم بخلاف رواية ابن وهب ، وبما ذكونا من كلم ابن رشد وابن يونس علم أن التوفيق الذي في كلام المصنف موجود بينه قول ابن القاسم ورواية ابن وهب كا وجد بينه وبين قول أشهب خلافاً لطفي في إنكاره وجوده في رواية ابن وهب والله أعلم .

﴿ وَ ﴾ شَوْطَ صِيْعَةُ الْحُوالَةُ ﴿ صِيغَتُهَا ﴾ أي الحوالة . ابن عرفة وهي مستادل على ترك

المحال دينه في ذمة المحيل بمثله في ذمة المحال عليه . واختلف الشارحان هل لا يشترط التصريح بلفظها وهو قول ابن رشد لا تكون إلا بالتصريح بلفظها ؟ أو ما ينوب منابسه كخذ منه حقك وأنا برىء من دينك وشبهه وعلى هذا أدرج الشارح ؟ أو يشترط وعليه مشى البساطي ؟ فقال لا بد أن يقع عقدها بلفظها ووقع في كلام ابن القاسم ما يدل عليه حيث قال إنما الحوالة أن يقول أحلتك بحقك على فلان وأبراً منه بعدما قال فيمن أمر رجلا أن يأخذ من رجل ، كذا وأمر الآخر بالدفع ليس بحوالة . وقال في موضع آخر لو قال خذ من هذا حقك وأنا برىء من دينك بحوالة وهسذا ظاهر كلام المصنف اه تت .

طفي الشارح والبساطي قراره على أن شرطها كونها بلفظها ، لكن لما أتى الشارح بكلام ابن رشد دل على عدم شرط لفظها فصح نسبته له ، وقد قال وح ، انظر هسل مراده بصيغتها أنها لا تنعقد إلا بلفظها ، وعليه حل الشارح في شروحه لكنه أتى بعده بكلام البيان ، وهو يدل على خلاف ذلك أو مراده أنه لا بد فيها من لفظ يدل على توك المحال دينه من ذمة المحيل ، وهذا هو الذي نص عليه في البيان ، ولم يذكر خلافه وعليه اقتصر ابن عرفة قال في أول سماع يحيى من كتاب الحوالة والكفالة . قال يحيى قال ابن القاسم في رجل طلب رجلا بحق فذهب به إلى غريمه ، وقال له خد حقسك من هذا وأمره بالدفع اليه فتقاضاه فقضاه بعض حقه أو لم يقضه شيئاً منه فأراد الرجسوع على الأول ببقية حقه أو يجميعه ، فذلك له ، وليس هذا بوجه الحوالة اللازمة لمن احتال على الأول ببقية حقه أو يجميعه ، فذلك له ، وليسا هذا بوجه الحوالة اللازمة لمن احتل عليه بشيء ، وإنما أردت أن أكفيك التقاضي ، وإنما وجه الحوالة اللازم أن يقول أحيلك على هذا محقك وأبراً بذلك مما تطلبني وإلا رجع علمه محقه .

ابن رشد هذا كما قال ، لأن الحوالة بيع ينقل بها الدين عن ذمة المحيل إلى ذمسة المحال عليه ، فلا يكون ذلك إلا بيقين ، وهو التصريع بلفظ الحوالة أو ما ينوب منابه ، مثل أن يقول له خذ من هذا حقك وأنا برىء من دينك وما أشبه ذلك . واستظهر ما قاله ابن رشد بعد نقله عن أبي الحسن أن من شرطها كونها بلفظ الحوالة ، وكسلام ابن

عرقة يدل على ما قائه أن رشد إلا أن أبا الحسن اشترط ذلك للبراءة من الدين و نصه الشيخ وللبراءة بالحوالة أربعة شروط رضا المحيل والمحال وأن تكون بلفسط الحوالة وأن تكون على أصل دين وأن لا يقر بها على من علم عدمه الله فإن لم تكن بلفظها عنده فكأنها حالة ويوجع على المحيل ، وعند أن رشد يبرأ بلفظها أو ما يقوم مقامه كخذ حقك من قلان وأنا برىء منه .

وأما قول البساطي وقال في موضع آخر لو قال خد حفك من هذا وأنا برىء منسه فليس بحوالة اه ، فقير صحيح إذ لم يقل ذلك ابن القاسم إنما وقع في العتبية من سماع يحيى ما نقل لفظه أولا فقط ، فقال ابن رشد هذا كما قال لأن الحوالة بيسع من البيوع ينتقل بها الدين عن ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه ، فلا يكون ذلك إلا بيقين وهسسو التصريح بلفظ الحوالة أو ما ينوب منابه ، مثل أن يقول له خذ من هذا حقك وأنا برى من دينك وما أشبه ذلك ا ه ، فلو وقع لابن القاسم ما نقله عنه البساطي ما قال ابن رشد هذا ، والعجب من تت كيف سله وقد قال بعض الشيوخ إذا قال له البيع فلانا محيك فهي حوالة لقوله على المحال على ملى و فليتب ، قال فلما أتى بلفظ يشبه النص كان حوالة إذا كان ذلك على المحال علية .

ان رشد وليس ذلك بالبين ، وإنما البين في ذلك أن يقول قد البعتك على فلان ، وأما إذا قال البع فلانا فيتخرج على قولين، وهما هل الأمر يحمل على الإيجاب أم لاء اختلف في قول مالك ه رحى ، أه ، والقولان اللذان أشار البهما هما الروايتان في قول البائع خسد هذا الثوب بكذا هل هو إيجاب للبيع كقوله بعتك أم لا ، نعم في عبارة أي الحسن من شروط الحوالة كونها بليط الحوالة وأطلق ونصه وللبراءة بالحوالة أربعة شروط كونها رضا الحيل والحالة على من علم الحيل والحال ، وكونها بلغظ الحوالة وكونها على أصل دين وأن لا يغر بالإحالة على من علم عدمه ، ثم قال الحط والأول أظهر والله أعلم ، ويؤيده قول ابن شاس إن أتى بلغظ يحتمل الحوالة والوالة والذي لي على قلان ، فقال الراد القاسم الحوالة والوالة والوالة كقوله خذ الذي لك على من الدين الذي لي على قلان ، فقال الم

للمعال أن يرجع على الحيل ﴾ ويقول إنما طلبت منه ثبابه عنك لا على أنها حوالة أبرأتك منها والله أعلم .

(و) شرط صحة الحوالة (حلول) الدين (الحال به) على الحيل لآنه إن كان مؤجلا أدى إلى تعمير ذمة بدمة (١) فيلزم بسع دين بدين المنهي عنه ، وبسع ذهب بدهب أو ورق بورق وليس بدا بيد إن كان الدينان ذهبا أو ورقا ، إلا أن يكون الدين الحال عليه حالا ويقبضه قبل افتراقها مثل العرف فيجوز . الحط يعني أنه يشترط فيها كون الدين الحال به حالا ووقع في السلم الثاني من المدونة ما يوم خلافه ، ونصه ولو استقرض الذي عليه السلم مثل طعامك من أجنبي وسأله أن يوفيك أو أحالك به ولم تسأل أنت الأجنبي، فذلك جائز قبل الأجل وبعده ، فأورد بعضهم على ابن عبد السلام حين اقرائه هذا الحل أنه خلاف المذهب من اشتراط حاول الحال بد فلم يحضره ولا غيره جواب ، ثم قال لبن عرفة ثم بان في سره بأن شرط الحلول في الحوالة الحقيقية التي هي على أصل دين ، وهذه عاز لأنها على غير أصل دين فهي حمالة .

⁽١) (قوله إلى تعمير ذمة بذمة) كذا في عب ، وهو غير ظاهر ، إذ هو بيع ذمة بذمة ، فالصواب إبدال تعمير ببيع كا في عبارة ابن رشد ، ونصها يشترط لجوازها أن يكون دين الحال حالا لأنه إذا لم يكن حالا كان بيع ذمة بذمة فدخله ما نهى عنه من الدين وما نهى عنه من بيع الذهب بالذهب أو الورق بالورق لا يعداً بيد إن كان الدينان ذهبا أو ورقا ، إلا أن يكون الدين الذي ينتقل اليه حالا ويقبض ذلك مكانم قبل أن يفعرقا مثل المرف فيجوز اه.

وقال عباض شروط الحوالة التي لا تصح بدونها أربعة أولها حاول الدين الحال به قلا تصح إذا لم يحل ، وصارت الدين بالدين حقيقة ، ومراد الآئة بهذا أنها من أصلها مستثناة من بيسع الدين بالدين فهو لازم لها إلا أنه إذا حل الحال به كان ذلك عل الرخصة ، قال النبي على وإذا البسع أحدكم على ملىء قليتسع ، وقيسه حجة على أنها لا تجوز الحوالة إلا من دين حل لأن المطل والطلم إنها يصح فيا حل اه.

ويشترط حاول الدين المحال به إن كان غير دين كتابة ، بل (وإن) كان (كتابة) أي نجومها أحال المكاتب سيده بها على دين له على أجنبي فتح الحوالة بها إن حلت حقيقة بانقضاء شهورها أو حكماً بأن نجز سيده عتقه الحط هذا مذهب ابن القاسم وخالفه غيره في ذلك . ابن جزى في قوانينه الحوالة على قسمين إحالة قطع وإحالة إذن ، فأسا إحالة القطع فلا تجوز في المذهب إلا بثلاثة شروط ، الأول : كون الدين المحال به قد حل . الثاني : كون الدين المحال به مساوياً للمحال عليه في الصفية والمقدار ، الثالث : كون الدين ليسا مما ولا أحدها طعاماً من سلم .

وأما إحالة الإذن فهي كالتوكيل على القبض والإقطاع ، فيجوز بها حل بها ولم يحل ولا تبرأ به ذمة الحيل حتى يقبض الحال من الحال عليه ماله ، ويجوز للمحيل عزل الحال في الإذن عن القبض ولا يعزله في إحالة القطع . طفي اشتراط حاول الحال بسه حيث تؤول إذا لم يحل لممنوع وإلا جازت . ابن رشد يشترط لجوازها كون دين الحال حالا لأنه إذا لم يكن حالا كانت بيع ذمة بدمة فدخله مانهي عنه من الدين بالدين وما نهى عنة من إذا لم يكن حالا كانت بيع ذمة بدمة فدخله مانهي عنه من الدين بالدين وما نهى عنة من يبع الذهب بالذهب أو الورق بالورق لا يدا بيد إن كان الدينان ذهبا أو ورقا لا أن يعترف مثل أن يفترقا مثل المصرف فنحوز .

عياض شروط الحوالة التي تجوز بها ولا تصح بدونها أربعة ، أو هسا: حاول الدين الحال به فلا تصح إذا لم يحل وصارت الدين بالدين حقيقة ، ومراد الأثمة بهسدا أنها من أصلها مستثناة من بسع الدين بالدين فهو لازم لها إلا أنه إذا حل الحال به كان ذلك عل الرخصة . عياض في قوله على مطل الني ظلم، وإذا أتسع أحدكم على على على فليتسع حجة على أنه لا تجوز الحوالة إلا من دين حل، لأن المطل والظلم إنها يصح قيا حل. وفي التوضيح الحوالة رخصة فيقتصر فيها على موردها يعني به حلول الحال به استقراء غير واحد من قوله على مطل التي ظلم . . . الحديث . فإن خرجت عن على الرخصة فأجرها على القواعد ، فإن أدت إلى ممنوع منعت وإلا جازت قاله ابن رشد ، وأطلق المنع من أطلقه القواعد ، فإن أدت إلى ممنوع منعت وإلا جازت قاله ابن رشد ، وأطلق المنع من أطلقه

إذا لم يحل لأن حقيقتها ذمة بذمة ، وتعجيل الحق يخرجها عن أصلها ، وعلى التعجيل بحمل قولها في السلم الثاني ولو استقرض الذي عليه السلم مثل طعامك من أجنبي وسأله أن يوفيك أو أحالك به ولم تسأل أنت الأجنبي ذلك جاز قبل الأجل وبعده ، وبسب تعلم جواب ما أورده بعض أهل درس .

ابن عبد السلام عليه حين اقرائه هذا المحل ان كلامها هذا خلاف المذهب من اشتراط . حاول المحال به فلم يحضره ولا غيره جواب. وقول ابن عرفة بأن لي سره بأن شرط الحاول إنها هو في الحقيقة التي هي على أصل دين ، وهذه مجاز به لأنها ليست على أصل دين فهي حالة فيه نظر ، لأنها على أصل دين باستقراضه ، إذ القرض يازم بالعقد ويجبر على دفعه فيو دين حقيقة .

(لا) يشترط في صحة الحوالة حاول دين المحال (عليه) كان كتابة أو غيرها فعم يشترط في الحوالة على الكتابة كون المحال هو السيد بأن يحيل مكاتبه بها حل حل عليه على كتابة مكاتب للمكاتب ، فلا يصح أن يحيل السيد أجنبيا له عليه دين على مكاتبه ، نص عليه التونسي ، ونقله في التوضيح ، وعزى ابن شاس وابن الحاجب لابن القاسم اشتراط حاول الكتابة المحال عليها السيد ، واعترض عليها ما حكياه من شرط حاولها بأن الكتابة المحال عليها لم يشترط ابن القاسم ولا غيره حاولها ولم يعرف من قال به ، ونص المدونة ابن القاسم وإن أحالك مكاتبك بالكتابة على مكاتب له وله عليه مقدار ما على الأعلى فسلا يجوز إلا أن يبت عتق الأعلى وإن لم تحل كتابة الأعلى جازت بشرط تعجيل الهتق .

قال في المدونة فإن عجز الأسفل رق لك ولا ترجع على المكاتب الأعلى بشيء ؟ لأن الحوالة كالسيد لا أجنبياً. التونسي والمكاتب حائز له أن يحيل سيده بها حل من كتابته على ما لم يحل وإن كان الحال أجنبياً لم يجز ؟ وهي لو حلت لم تجز المحوالة عليها من الأجنبي ، لأن الحوالة إنها أجيزت في الأجنبي إذا أجهل على مثل الدين ، وهاهنا قد يعجز المكاتب الحال عليه فتصير الحوالة

على غير جنس الدين كما لوكان على رجل دين لأجنبي فأحاله بعد على مكاتبه فلا تجوز لذلك لأنه قد يعجز فتصير الحوالة قد خالفت ما رخص فيه منها ، وهو كون الحسال عليه من جنس الحال به .

فإن قبل قد أجزتم بيع الكتابة للكاتب أو غيره مع إمكان أن يشدي كتابته تارة ورقبته أخرى ، قبل أصل الحوالة رخصة لأنها دين بدين فسلا يتعدى بها عارضفنا منها اله ، كلام التوضيح ولخصه في الشامل بقوله وحلول عال به ، ثم قال لا عمل عليه مطلقا ، وللكاتب أن يحيل سيده لا أجنبيا بما حل من كتابته على نجوم مكاتبه وإن لم تحل ، البناني وفي التوضيح وأما الكتابة الحال بها فاشترط ابن القساسم في الميونة حلولها ، قال وإلا قهو فسخ دين في دين . وقال غيره فيها لا تجوز الا أن يمتى مكانب لأن ما على المكاتب ليس دينا ثابتا ، فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما تقدم أن من شوط ألحال به الحلول ، ورأى غيره أنها ليست دينسا ثابتا ، واختاره سعنوك وابن يونس وغيرهما ، وحكى عبد الحق عن شيوخه أنه انما اختلف ابن القاسم وغيره الذاريكتا عن شرط تعجيل العتى ، وعن شرط بعائه مكاتباً فعند ابن القاسم نفسخ مسالم تفت

وأما ان أحاله بشرط تنجيز المتى قلم يختلفا في جوازها بشرط هدمه قلم يختلف في منعها ؛ ان عرفة لا تجوز حالة بكتابة وتجوز الحوالة على أصل دين ، وفي شرطها عبد بحاولها قولا ابن القاسم وغيره قيها ، وصوبه سعنون والصقلي واللخمي بعض شيوع عبد الحق ان لم تحل الكتابة وأحال عليها سيده بشرط تمجيل عتقه أو بشرط عيمه السم يختلفا فيهما ، وان لم يشترطا فقال ابن القاسم تفسع ويد ما لم تفت بالأداء وفيره يمكم بتمجيل المتى ثم بعد مدة اطلعت على تمام كلام ابن عرفة فوجدته نص على أن ما تقدم انما هو في احالة المكاتب سيده على دين له على أجنبي .

وأما إذا أحاله على مكاتبه فلا بد من تعجيل عتق الأعلى حلت كتابته أو لا يحونصه بعد ما تقدم عنه وفيها إن أحالك مكاتبك بكتابته على مكاتبه بقدر هذا الم البرد الا

ببت عتق الأعلى؛ فان حجز الأسفل رق لك . الصقلي يريدوإن المحل كتابة الأعلى لشرطة تعجيل عتقة ، لأن الحكم يوجبه . الصقلي عن بعض الفقياء القياس أن لفظ الحوالة يوجب تعجيل المتق وهو قول غير ابن القاسم ، وأشار المازري للاعتذار عن شرط تعجيل المتق بما تقريره أن الحوالة انما أوجبت براءة الحيل من احيث كونها على محقق ثبوته في ذمة الحال عليه ، والحال عليه هنا ليس كذلك لاحتل عجز الأسفل فلا يحصل نفس الحال عليه ، فضمف ايجساب هذه الحوالة البراءة الموجبة للعتق فافتقر الى شرطها بالعتق .

(ورد) شرط الحوالة (تساوي الدينين) المحال به والمحال عليه (قدراً) بان يحيسل بعشرة دنانير أو دراهم على مثلها لا على أقسل منها ولا على أكثر منها ، فليس المراد تساوي ما على الحيل لما على المحال عليه حتى تمثنع الإحالة بخمسة من عشرة على المحيل على خمسة له على المحال عليه ، أو بخمسة على المحيسل على خمسة من عشرة له على المحال عليه كا ترهم ، وإنما المراد تساوى ما يؤخذ من المحال عليه للمحال به بأن لا يكون أقل منه ولا اكثر .

(و) تساويهما (صفة) بان يكونا محديين أو يزيديين فلا يحال بيزيدي على محدي ولا عكسه زاد الشارح تساويها جنسا كذهبين أو فضتين فلا يحال بذهب على فضة ولا عكسه البساطي يستفنى عن هذا بتساويهما صفة ورد بانه لا يلزم من تساوي الصفة الحاد الجنس كدنائير ودراهم محديتين أو يزيديتين (وفي) جواز (تحوله) بالاعلى صفة (على الأدنى) صفة بالأكثر قدراً على الاقل قدراً ومنعه (تردد) وعلم الجواز بانه معروف) والمنع بتاديته للتفاضل بين المهنين .

الحط بعني أن الاشياخ المتأخرين و ددوا في جواز تحوله من الدين الأعلى إلى أدنى منه يريد أو من الكثير إلى أقل منه ، واكثر الشيوخ على الجواز ، وظاهر كلامه في التوضيح وكلام غيره أن التردد جار في التحول من الكثير إلى القليل ، بل صريح كلامهم ذلك فإن صاحب القدمات القائل بالمنع شرط فيها تماثلهما في الصفة والقدر لا أقسل ولا احتار ولا

وأنْ لاَ يَكُونَا طَعَاماً مِنْ بَيْعٍ:

أدنى ولا افضل ا ه . قلت هذا والله أعلم إذا كانت الحوالة بجملة الكثير على القليل كأحلتك بالمائة التي لك على على فلان بعشرة لى عنده أما إن قال له أسقطت عنك قسمين من المائة وأحلتك بالعشرة الباقية على عشرة لي على فلان فالظاهر فيه التردد والله اعلم . في الترضيح ما ذكره المنذة على عشرة لي على مدرج المائة التحريب ما ذكره المنذة على عشرة لي على مدرج المائة التحريب ما ذكره المنذة على عشرة لي على مدرج المائة التحريب ما ذكره المنذة على عشرة لي على مدرج المائة التحريب المائة ال

في التوضيح ما ذكره المعنف أي ابن الحاجب من جواز التحول بالاعلى على الآونى موافق لكلام اللخمي والمازري وابن شاس ، ووجهه أنسه أقوى في المعروف اهـ. وقال ابن رشد وعياض لا يجوز ، وأما التحول من الادنى إلى الآعلى فقال في التوضيح وقع في بعض نسخ ابن الحاجب في قوله فيجوز بالاعلى على الادنى موضع على عن ، فهي يعمى على ، ولا يصح كونها بمعناها لأن المعنى حينئذ فيجوز أخذ الاعلى عن الادنى ، وهسده لا يجوز صرح به غير واحد 1 ه.

ابن عرفة يشترط تماثل صنف الدينين ، وفي شرط تساويهما في الصفة والقدر مطاعاً وجواز كون المحال عليه أقل أو ادنى . قول المقدمات شرطها تماثلهما في الصفة والقدر الأأقسل ولا اكثر ولا ادنى ولا أفضل ، ونص اللخمي مع المازري والمتيطي ، وقال شروطهاست كونها على دين ، واتحاد جنس الدينين ، واتحاد قدرهما وصفتهما أو كون الحال عليه أقل أو أدنى اه .

(تنبیــه)

في التوضيح حيث حكم بالمنع في هذا الفصل ، فإنما ذلك إذا لم يقع التقابض في الحال فان قبضه فيه جاز ، ففي الموازية إذا اختلف الدينان في الصنف لو الجودة وهما طعام أو عين أو عرض من بيع أو قرض أو احدهما من بيع والآخر من قرض فلا قصح الحوالة وإن حلا ، محد إلا أن يقبضه قبل افتراقهما فتجوز إلا في الطعام من بيع فلا يصح أن يقبضه إلا صاحبه ، و كذلك إن كان أحدهما ذهبا والآخر ورقا فلا يحيله به ، وإن خلا إلا أن يقبضه مكانه قبل افتراق الثلاثة وطول المجلس .

(و) شرطها (أن لا يكونا) أي الدينان المحال به والمحال عليه (طعاماً من بيسم) فلا يدخلها بيع طمام المعاوضة قبل قبضه وأفود طعاماً وإن كان خبراً عن مثنى لكونه

لاَ كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ ٱلْمُعَالِ عَلَيْسِهِ ، ويَتَحَوَّلُ حَقَّ ٱلْمُعَالِ عَلَى اللهِ عَلَى الْمُعَالِ عَلَى اللهِ الْمُعَالِ عَلَيْهِ ، وإنْ أَفْلَسَ أو تَجَعَدَ ،

اسم جنس صادفاً على الكثير أيضاً ، كماء وثناه في السلم نظر التعدد المخبر عنه ، وشمل منطوقه صورتين كونهما من قرض ، ويكفي في هذه حاول الحال به بلا نزاع ، وكون أحدهما من بيع والآخر من قرض ، ويكفي في هذه حاول الحال به بلا نزاع ، وكون أحدهما من بيع والاخر من قرض ، ويكفي في هذه حاول الحال به عند مالكو اصحابه إلا ابن القاسم رضى الله تعالى عنهم أجمين فاشترط حاولهما . ابن عرفة الصقلي وقولهم أصوب فهو المذهب ، فلذا اقتصر عليه المصنف وتبعه في الشامل . ابن عاشر علة المنسم من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه في كون أحدهما من بيع فها معنى جوازها فيهما . البناني وجهه أن قضاء القرفي بطعام البيع جائز ، وقد تقدم في كلام المصنف وقضاؤه عن قرض قلت هذا ظاهر إذا كان الحال به من قرض والحال عليه من بيع لا في عكسه عن قرض قلت هذا ظاهر إذا كان الحال به من قرض والحال عليه من بيع لا في عكسه ما الله أعلى .

(لا) يشارط في صحة الحوالة (كشفه) أي المحال (عن) حال (ذمة) الشخص الحوالة (الحال عليه) من غنى وفقر واشتغال بدن آخر غير الحال عليه وعدمه ، فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها ، ففي المتبطة عن مالك رضى الله تعالى عنه إجازة الحوالة مسع الجهل بدمة المحال عليه وحمله اللخمي وغيره المذهب ، ونصه أجاز مالك رضى الله تعالى عنه الحوالة مع الجهل بدمة المحال عليه بحيث لا يدرى أموسر هسو أو معسر ، المازري شرط بيع الدين علم حال ذمة المدين ، وإلا كان غرراً بخلاف الحوالة لانها معروف فاغتفر فيها الغرور وتحوه لابن يونس .

(ويتحون) بمجرد عقد الحوالة (حق) الشخص (الحال على الشخص (الحال عليه) إن لم يكن مغلسا ، بل (وإن) كان قد (أفلس) الحال عليه حين الحوالة بدليل الاستثناء بعده وأولى إن طرأ فله بعدها إن استمر الحال عليه على إقراره بالدين ، بل (أو) أي فإن (جعد) الحال عليه الدين الذي عليه لمحيل بعد الحوالة لا قبلها حيث لا بينة به

إلاَّ أَنْ يَعْلَمَ ٱللَّحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطْ،

لعدم ثبوت دين عليه ، والأولى ابدال وأو ويتحول بفاء التفريح في كل حال (الا أن يعلم المحيل بافلاسه) أي المحال عليه (فقط) أي دون المحال فيرجع على المحيل ، لأنه غره فيها وأذا أحالك غربمك على من عليه دين فرضيت باتباعه فلا ترجع عليه بشيء في غيبة المحال عليه أو عدمه .

أبر الحسن اللخمي إلا أن يشترط المعال أنه يرجع على المحيل ان أقلس المعال عليه أو جحد أو مات قله شرطه وهذا قول المغيرة ابن ناجي و و الترضيح ممالة الفلس الملهب وقال ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافاً. وفي الترضيح ممالة الفلس صحيحة في المدونة وغيرها وقيدها المغيرة فقال الا أن يشترط المحال الرجوع على المحيل اذا أقلس المحال عليه فله شرطه . ابن عرقة حدوث فقس المحال عليه رجع عملى يرجب نقضها و وسع سحنون المغيرة أن شرط المحال ان أقلس المحال عليه رجع عملى المحيل فله شرطه و ونقله الباجي كأنه المذهب . ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافاً . ابن عرفة فيه نظر لأنه شرط مناقض لعقد الحوالة ، وأصل المذهب في الشرط المناقض المحدد أنت و يعضع المقد كالبيم على المناقض المحدد أنت و يعضع المقد كالبيم على الناقض المحدد أنت و يفسده و وفي يعضها يسقط الشرط و يصح المقد كالبيم على الناقض المحدد أنت و يفسده و وفي يعضها يسقط الشرط و يصح المقد كالبيم على

ابن ساون أن أفلس المحال عليه قبل الإحالة عليه ولم يعلم بذلك المحال فله الرجوع على المحيل ، ولا تلزمه الحوالة ، فأن انعقد في الرثيقة بعد معرفة المحال بملاء المحال عليه وموضعه من المال فلا رجوع له يوجه وأن كأن افلاسه بعد الإحالة فلا كلام للمحال المطافا علما جيئاً بفلسه قلا رجوع له عليه قاله مالك ورض فأحرى أذا علمه المحال وحده ، فإن جبلا فلسه جيعاً فالذي يقهم من كلام المصنف أنه لا رجوع له عليه ، بسل هو صربح فيه وهو الذي يقهم من كلام عبد الحق الذي نقله أبو الحسن والموضع وغيرهما ، بل هو صربح فيه .

ان هند السلام احترض هذه المسألة غير واحد بأن قلس المجال عليه ان كان عيباً فله الرجوع) علم المحيل به أم لا ؛ وإن لم يكن عيباً قلا رجوع له مطلقاً. وأجيب بأن

وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ ، إِنْ خُلَنَّ بِسِهِ الْعِلْمُ ، قَلَوْ أَحَالَ بَا يُسعُ عَلَى مُشَاتَرِ بِالنَّمْنِ ، ثُمَّ دُدَّ بِعَيْبِ أَوْ أَسْتُحِقَّ وَكُمْ تَنْفَسِخُ ، عَلَى مُشْتَرِ بِالنَّمْنِ ، ثُمَّ دُدُّ بِعَيْبِ أَوْ أَسْتُحِقَّ وَكُمْ تَنْفَسِخُ ، وَأَخْتَبَرَ يَخَلَانُهُ *

عيب مع علم المحيل لغروره ، وأجاب عبد الحق بأن الحوالة معروف قسهل على المحيل الا أن يغر فينبغي أن يقيد كلام ابن سلمون السابق بهذا .

(و) إن ادعى الحال علم الحيل بقلس الحال عليه وأنكره الحيسل (حلف) الحيل (على نقيه) أي العلم (إن ظن) بضم الظاء المجمة (به) أي الجيل (العلم) أي إن كان مثله يظن به أنه يعلم حال الحال عليه وإلا فلا يحلف وإن اتهمه الحال به هذا هو الذي يفيده الثقل ، والظاهر مثله في دعوى الحيل علم الحال فلس الحال عليه و وفرع على قوله ويتحول النع فقال (فاو أحال) شخص (بائع) شيئاً معاوماً بثمن معاوم (على مشتر) ذلك الشيء (بالثمن) الذي اشترى به قبل قبضه منه (ثم رد) بضم الراء وشد الدال على بائعه الحيل بثمنه (بر) سبب (عيب) قديم اطلع عليه المشتري بعد البيع أو بسبب فساد البيع أو بالمشتري دفع الثمن ويرجع بعوضه على بائعه الحوالة عند ابن القاسم، لأنها معروف فيلام وهو الانفساخ .

الحط وتنفسخ عند أشهب واختاره الائمة . ابن المواز وغيره فقوله واختير غير جار على قاعدته من وجهين ، لأن مادة الاختيار اللخمي وصيفة الفعل لاختياره في نفسه وليس المخمي اختيار هنا ، والخلاف بين ابن القاسم واشهب منصوص والختار لقول اشهب ابن المواز وغيره .

(تلبینه

هذا الحلاف مقيد بطن البالع أنه ملك ما باعه ، وأما لو علم أنه لم يملكه كبيعه سلمة لوجل ثم بيمها لآخر وإحالته عليه بشعنها فلا خلاف أنها باطلة ، ويرجم المحال على الحيل

وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ ، إِن أَدَّعِيَ عَلَيْهِ نَفَيُّ الدَّيْنِ لِلْمُعَالِ عَلَيْهِ ، وَالْقَوْلُ لِلْمُعَالِ عَلَيْهِ ، لاَ فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أُو سَلَفاً .

قاله ابن رشد في نوازله ، ونقله في التوضيح والشامل وابن سلمون ، ونصه سئل ابن رشد غمن باع حصة من كرم وأحال عليه بثمنها فأثبت رجل أنه ابتاع الحصة من الهيل قبسل بيمها للمحال عليه واستحق الحصة وفسخالبيع فقال إذا كان الأمر على ما وصفت فتنتقض الاحالة ويرجع الحسال بدينه على الذي أحاله ، ولا يكون له قبل المحال عليه شيء لسقوط الثمن بالاستحقاق ، وهسنده المسألة خارجة عنسدي من الاختلاف لكون الاستحقاق فيها من جهة الحيل ، بخلاف ما إذا لم يكن من جهته ، وقد كنت سئلت عنها من مدة فأجبت فيها بمثل هذا الجواب في المنى وإن خالقه في اللفظ .

(و) إن ادعى المحال على الحيل أنه أحاله على من ليس له عليه دين وادعى الحيل أنه أحاله على من ليس له عليه دين وادعى الحيل أنه أحاله على من له عليه دين بعد موت المحال عليه أو جنونه أو فلسه أوغيبته ولم يعلم موضعه فر (القول المحيل) بيمين (إن ادعى عليه) أي الحيل الحال (نفى) بفتح النون وسكون الفاء ، أي عدم (الدين له) لمحيل عند (المحال عليه) فإن حضر وذكر ما وافق قول أحدهما فهل يكون شاهدا له أم لا ، وهل يجوي في الملى والمسر أم لا .

فإن قبل تقدم أن شرطها ثبوت دين لازم ، فعقتضاه تكليف المحيل بإثباته ، فجوابه أن رضا المحال بالحوالة ابتداه تصديق منه بشوته فصار مدعياً والمحيل مدعى عليه فقبل قوله بيمينه ، وإن قبض شخص دين آخر من مدينه وادعى رب الدين أنه وكل القابض على قبضه أو أنه أسلفه إياه وادعى القابض أنه أحاله عليه بدين كان له عليه ولا بينة لأحدهما ف (لا) يعمل بقول المحيل (في دعواه) أي المحيل (وكالة) أي توكيلا للمحال على قبض دينه من المحال عليه وإنكاره إحالته له عليه بدين عليه للمحال (أو) دعواه (سلفاً) أي تسليفا للمحال ما قبضه من المحال عليه مع صدور لفظ الحوالة من المحيل (سلفاً) أي تسليفا للمحال ما قبضه من دينه أحاله به ان أشبه كون مثله بداين المحيل ،

و إلا فقول رب المال بيمينه أنه وكله أو سلفه ، هذا قول عبد الملك في الوكالة وتخرج اللخمي في السلف عليها .

والمنصوص لابن القاسم أن القول في السلف المحيل وخرج عليه أن القول له في الوكالة ، والذي ينبغي الجري عليه أفاده عب البناني ما اقتصر عليه المصنف تبع فيه قول ابن الحاجب أنه الأصح ، أي في الوكالة والسلف ، قال في ضبح أراد بالأصح قسول ابن الماجشون في المسوط في الوكالة وغير الأصح قول ابن القاسم في المتبية في السلف ، اللخمي المسالمان سواه ، وعلى هذا ففي كل منها قول ، وخرج فيه قول آخسر من الأخرى ، وبتصحيح ابن الحاجب في السلف يندفع قول « ز » ينبغي له الجري عليه ، أي المنصوص فيه أي السلف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

***** * *

﴿ باب ﴾

الصَّمَانُ شَغُلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ ،

(باب)

في بيان العمان واقسامه وأحكامها وما يتعلق بها

(الضيان) أي حقيقته شرعاً المازري الحالة والكفالة والضيان والزعامة كليب بعنى واحد في اللغة و تقول العرب هذا كفيل وحيل وخين وزعيم و هذه هي الأسماء المشهورة وتقول العرب أيضا قبيسل بعنى هين (شغل) بفتح الشين وسكون الغين المعجمين و أي مصدر شغل بفتحهما مضاف المعوله جنس شهل الضمان وغيره و وإضافته لا (لممة) قصل غرج لشغل غيرها ونعت ذمة به (أخرى) أي مع الأولى فصل ثان غرج الحوالة والبيع والإجارة والنكاح والحلع ونحوها (بالحق) إما ابتداء أو انتهاء و فشمل الحوالة والبيع والإجارة والنكاح والحلم وغوها (بالحق المهد أي الأول الذي شفلت به الدمة الأولى قائدة ع إيراده أنه غير مائع لشعوله بيع شيء بدين ثم بيع سلمية أخرى بدين أيضاً والتشريك قيما اشترى وأورد أنه يشغل التولية ويجاب بخروجها باخرى كالحوالة واندفع بقولي أو انتهاء إيراد أنه غير جامع لمدم شموله ضميان الوجه وضمان الطلب.

وتبع المصنف ابن الحاجب في تعريف بما في كرا وحرف ابن عرفة بقوله الحالة التزام دين لا يسقطه أو طلبه من هو عليه لمن هو له ، وقول ابن الحاجب تابعاً لحبد الوهاب شفل ذمة أخرى الحقق لا يشملها ، لأن شغل النبعة لازم لها لا نفسها لانها مكتسبة ، والشفال حكم غير مكتسب كالملك مع البيع ، وقول ابن عبد السلام إطلاق الحمالة على الطلب إنما هو مجاز عرفا لا حقيقة ، يرد يمتعه لظاهر إطلاقات المدونة والأمهات المتقدمين والرواة .

د غ ، فالضمان في تمريف ابن عرفة منوع إلى المتزام الدين والمتزام طلب من هو عليه

والضبان عنده مكتسب والشغل لازمه ، كا أن البيسع مكتسب والملك لازمه . البناني حاصله أن قولهم شغل مباين المحدود فليس بجامع ولا مانع ، لأن الضمسان سبب في الشغل ، فالشغل مسبب عنه لا نفسه وسلمه « غ » وعج ، ورده ابن عاشر يأن الذي ليس فعلا الشخص إنما هو اشتغال الذمة . وأما شغلها فهو فعل الشخص لأنه متعد ، فقولهسم شغل نمته بالحق أي الزمها إياه ، فهو فعل مكتسب مساو لقول ابن عرفة الازام دين والله أعلم .

واحترز ابن عرقة بقوله لا يسقطه عن الحوالة وبحث فيه بأنها طرح الدين عن ذمسة المحيل إلى ذمة المحال عليه ، فلم تدخل في الآزام ، فالمناسب أنه لتحقيق الماهية كما هو الأصل في قصول الحد لا لإخراج الحوالة ، ثم ظهر أنه لإخراج بعض صور الحوالة وذلك إذا الآزم مدين الدين الذي على دائنسه بلفظ يسدل على الحوالة ، فهذه تخرج بقولسه لا يسقطه ، ويخرج به أيضاً التزام دين على آخر أفاده عج .

(وصح) الضمان وازم (من أهل التبرح) بالمضمون فيه وهو المكلف الذي لا حبر عليه فيما ضمن ، فيه قدخلت الزوجة والمريض بالنسبة للثلث والمكاتب والمأذون بالنسبة لما أذن فما سيدهما في ضمانه . . ومفهوم أهل التبرح فيه تفصيل ، فإن كان زوجـــة أو مريضاً برائد على الثلث أو رقيعاً بغير إذن سيده ، أو مديناً بدين مستفرق ما بيده من المال ، أو مؤجراً نفسه لعمـــل أو سفر أو ظئراً فضمانهم صحيح غير لازم وإن كان سفيها أو صبيا أو مجنوناً فهو فاسد وليس لوليه إجازته .

في النوادر قال محد بن حبد الحكم من تكفل بوجه رجل ففاب الرجال فأخذ به المكفيل فأقام آخر البيئة على أنه استأجر الكفيل قبل ذلك أن يبني له داره أو يسافر ممه إلى مكة فالإجارة مقدمة ولا يحبس في الدين ، لأن كفالة الدين معروف متطوع به ولو كانت ظئراً استؤجرت لرضاع قبل كفالتها فلا تحبس في الكفالة أيضاً ، والرضاع مقدم ، فإذا انقضت مدة الرضاع طولبت بالحمالة .

ومثل لأهل التبرع فقال (ك) رقيق (مكاتب و) رقيق (مأذون) له في التجارة (إذن سيدهما) لهما في الضمان ، فيصح منهما ، ويازمهما إن وقسع منهما ، فإن لم ياذن لهما فيصح ولا يازم ، بدليل قوله الآتي واتبع ذو الرق به ان عتق ، ودخل بالكاف قن وذو شائبة كمدبر وأم وله ومعتق لأجل ، وخصهما بالذكر دفعاً لتوهم جواز ضمانهما بلا اذن لإحراز المكاتب نفسه وماله ، ولرفع الحجر عن الماذون بالإذن في التجارة . وقال أن الماجشون يجوز المكاتب ولو لم يأذن له لسيده فيسه ، وقال غيره لا يجوز له أن يضمن ولو أذن له سيده فيه لئلا يؤدي الى حجزه . وظاهر المسنف ترقف ضمانهما على يضمن ولو أذن له سيده فيه لئلا يؤدي الى حجزه . وظاهر المسنف ترقف ضمانهما على المشيل بهما لا التبرع ، فاندفع إعتراض الشارح بشمول كلامه المحجور عليهما لدين بدليل التشيل بهما لأهل التبرع ، فاندفع إعتراض الشارح بشمول كلامه المحجور عليهما لدين ، وأجاب تت بأنه أطلق اعتاداً على قوله في الحجر والحجر عليه كالحر ، البناني الكاف في المعطوف عليه التشبيه ، وفي المعطوف التمثيل فهي من المشترك المستعمل في معنييه .

(و) ك (زوجة ومريض) خمن أحدهما ديناً (ب) قدر (ثلث) من ماله أو بزائد عليه بيسير كدينار وما خف مما يعلم أن الزوجة لم تقصد به ضرراً فيمضي الثلث مع الزائد اليسير لا بكثير ، فلا يلزمها ، وان خمنت زوجها أو خمن مريض وارثه وان كان كل صحيحاً متوقفاً على اجازة الزوج والوارث وللزوجرد جميعه ان خمنت بازيد كما مر ولو له هو وللوارث رد الزائد فقط ولو له . ابن عرفة فيها كفالة ذات الزوج في ثلثها ان تكفلت بزوجها ففيها عطيتها زوجها جميع مالها جائزة ، وكذا كفالتها عنه . الباجي يريد بإذنه وفيها ان ادعت أنه أكرهها في كفالتها عنه فعليها البينة ا ه، فلا فرق بين كفالة زوجها وغيره ، وما نقله ابن عرفة عن الباجي هو نص المدونة ، وهو وان كاتب أو تكفلت أو اعتقت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئاً من المروف ، فإن حله ثلثها وهي لا ولاية عليها جاز وان كره زوجها .

وان سِاوِرْ ثلثها فازوجها رد جميعه أو اجازته لأنه ضرر عليه ؟ الا أن يزيد عسلى الثلث كالدينار وما خف مما يعلم أنها لم ترد به ضرره فيمضي الثلث مع الزيادة ؟ ثم قال

فيها واذا أجاز الزوج كفالة زوجته الرشيدة في أكثر من ثلثها جازت تكفلت عنه أو عن غيره ، وإن تكفلت عنه بما يغترق جميع مالها فلم يرض لم يجز الثلث ولا غيره ا ه ، ولا حاجة لتقييدها بكونها حرة رشيدة ، لأن غيرهما ليس من أهل التبرع ولا يكون ضمانها لغيره ، فإن ضمنته جاز ولو استفرق جميع مالها لأن جواز هذا مشروط بإذنه كما تقدم ، فان ضمنته جاز ولو استفرق جميع مالها لأن جواز هذا مشروط بإذنه كما تقدم ، فالزوج وغيره في هذا سواء ، نعم يقيد كلام المصنف بكون الزيادة على الثلث ليست يسيرة كدينار وما خف وإلا فيمضي كله والله أعلم .

(و) إن ضمن الرقيق مالاً أو وجها وتعذر مضمونه (اتبع) بضم الفوقية وكسر الموحدة (ذو الرق) أي الرقيق (ب) غرامة (ب) أي الضان ، سواء ضمن بإذن سيده أو بلا إذنه (إن عتى) الرقيق الضامن بفتح المين والفوقية أي صار حراً بإعتاق أو أداء نجوم كتابة أو موت سيده أو انقضاء أجل رقبته أو حصول معلق عليه أو تمثيل أو نحوها إذا لم يرد سيده ضمانه بغير إذنه قبل عتقة ، فإن رد سقط عنه ، وإن لم يصرح بإسقاطه عنه لأن رده إبطال لا إيقاف .

قال في المدونة لا يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مسدبر ولا أم ولد كفالة ولا عتى ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك ما هو معروف عند الناس إلا باذن السيد ، فان فعلوا بغير إذنه فلا يجوز إن رده السيد ، فان رده فسلا يلزمهم ، وإن عتقوا وإن لم يرده حتى عتقوا لزمهم علم به السيد قبل عتقهم أو لم يعلم ، أبو الحسن جعل رد السيد هنا رد إبطال ومثله في العتى ، وجعله في كتاب الاعتكاف رد إيقاف والله أعلم أفاده الحط .

(وليس للسيد جبره) أي الرقيق (عليه) أي الضيان إذا لم يكن له مال يفي بمسا يضمنه ، هذا قول ابن القاسم ، وقال محمد له جبره عليه فإن كان له مال يفي به فله جبره عليه اتفاقاً. اللخمي للسيد أن يجبر عبده على الكفالة إذا كان في يده مال بقدرها ، واختلف إذا كان فيراً وليس في يده مال ، فقال ابن القاسم لا يجبر ، وقال محمد يجبر اه ، ونقله ابن عرفة ثم قال لو أشهد سيده أنه تازمه الكفالة فلا تازمة إلا برضاه .

وعن أكُلِّت أَلْفُلِسٍ ، والطَّامِنِ ،

(و) صح الطبان بمعنى الحل لا حقيقة الشيان الذي هو شفل ذمة أخرى بالحق طراب ذمة الميت أي يصح الحل ويازم (عن الميت المفلس) بسكون الفاء وكسر السلام أي المعسر . قال في المقدمات الحياله على مذهب مالك در درى تجوز عن الحي والمبت ، غير أنه إن تحيل عن الحي قادى عنه كان له الرجوع عليه بها أدى عنه ، واتباعه بهإن كان معدما تحمل عنه يؤذنه أو يغير إذنه ، وإن تحمل عن ميت لا وقاء له بها تحمل عنه به فليس له أن يرجع بها أدى عنه في مال طرأ له اه . المازري لم يختلف اهل العلم في جواز الحيالة عن الحي موسراً كان او معسوا ولا في الحمالة عن الميت اذا كان موسراً ، وإنما اختلفوا في الحمالة عن الميت اذا كان موسراً ، وإنما اختلفوا في الحمالة عن الميت اذا كان موسراً ، وإنما اختلفوا في الحمالة عن الميت اذا كان موسراً ، وإنما والثوري في الحمالة عن الميت إذا كان معسراً فالجمور على جوازها ، وانفرد أبو حنيفة والثوري رضى الله تعالى عنهما بعنها .

(و) صحفهان (الضامن) وإن تكرربان ضمن الضامن ضامن وضمن ضامن الضامن شامن الت وضمن الثالث ضامن رابع ، وضمن الرابع خامس وهكذا ، وظاهر كلام المصنف يشمل كون الشمان من كل منهما بمال أو بوجه أو بطلب ، أو كون الأول بمال، والثاني بوجه وعكسه ، وهو كذلك من حيث الصحة وأن اختلفا من حيث الرجوع . قال في المدونة ومن أخذ من الكفيل كفيلا لزمه ما لزم الكفيل ا ه .

وفي الشامل وإن كانا مما بمال غرمه الأول إن حل وغاب غريم ، فإن أعدم قالثاني فإن غاب الكل بدأ فإن غاب الكل بدأ بمال غربة إن وجد وإلا غرم، فإن غاب الكل بدأ بمال غربة إن وجد وإلا قالأول ، ثم الثاني وإن كانا مما برجه فناب غربمه أحضره الأول وإلا غرم ، فإن كان عديما برىء الثاني بحضور من همته ، وإن غياب الأول أيضا أحضر الثاني أحدهما وإلا غرم ، وإن غاب الكل أخذ من مال غربه إن كان وإلا قالأول ، ثم الثاني إن إيثبت فقر غربه مع الأول .

وإن كان الأول بمال دون الثاني فغاب غريمه غرم الأول دون الثاني إن كان غريمة فقيراً ، قإن غاب الأول أيضاً فأحضر الثاني غريمه موسراً أو الأول مطلقاً برىء وإلا غرم

والمُوَّجِلِ حَالاً ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجِّلُ ، وَعَكَمُهُ إِنْ أَيْسَرَ خَرِيمُهُ اللهُ أَيْسَرَ خَرِيمُهُ اللهُ أَيْسِرَ خَرِيمُهُ اللهُ أَيْسِرُ اللهُ يُوسِرُ

وإن غاب الثاني أيضاً ووجد له مال أخد منه إلا أن يثبت فقر الأول. وإن كان الأول ، وإن كان الأول بوجه دون الثاني فغاب غريمه أحضره الأول وإلا غرم ، فإن أعدم غرم الثاني وإن غباب الأول أيضاً يرىء الثاني إن أحضر غريمه مطلقاً أو الأول موسراً ، فإن مات الفريم برى ليرامة الأول ، وكذا لو مات الأول على الأصح ، ولو مات الثاني بجرى على حكم حميل المال اذا مات على الأظهر اه ، وأصله للخمي لكن هذا أخصر والله أعلم .

(و) ان كان الدين مؤجلا وأسقط المدين حقد في التأجيل ورضي بتعجيله قبل حاول أجلد صح ضمان الدين (المؤجل) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مشدداً على أن يدفسه (حالاً) قبل حاول أجله (إن كان) الدين (بما يعجل) بضم التحتية وفتح العين والجيم مشدداً أي يجوز تعجيله وهسو العين مطلقاً والعرض والطعام من قرض ؟ فإن كان بما لا يعجل كموض أو طعام من بهم فلا يجوز ضانه حالا ؛ لأن فيه حط الضمان ، وأزيدك وثقاً بالضمان .

البناني كضمان المؤجل حالا في جوازه بقيده ضمانه لدون أجله وضمانه للأجل نفسه ولأبعد ممتنع كما في المدونة فالصور أربع، وتقييده بكونه مما يعجل ذكره ابن يونس واعترضه ابن عبد السلام بقوله وليس ببين، فإن رب الدين لا يأخذ زيادة في نفس الحسق ولا منقصلة ينتفع بها ، وانما قصد التوثق وذلك يدل على أنه لا غرض له في التأخير ولا غرض للآخر في بقاء الدين في ذمته ، وتظهر فائدته مع التأخير لا مع التعجيل، وتعقب بمخالفته النقل. ابن عرفة واعطاء حميل بدين قبل أجله اليه جائز مطلقا ، والى أجل دونه والدين عين أو عرض من قرض كذلك وان كان عرضا من بيع والقصد نفع الطالب بالتعجيل جاز، ولنفع المطالب بإسقاط الضمان لا يجوز.

(و) يجوز (عكسه) أي ضمان الحال مؤجلًا كأجل مدينك بالدين شهراً وأنا ضامته (ان أيسر غريه) أي مدين المضمون له بالدين الحال لأنه كابتداء تسليف بضامن لتمكنه من أخذ حقه مئه (أو) أعسر غريه بالدين الحال و(لم) أي وكان لا (يوسر) الغريسسم

(في الأجل) بأن كان يستمر عسره حتى ينقشي الآجل الذي ضمنه الله ، لأنه وان انتفع بتوثقه بالضمان لم يحصل تسليف بتأخيره لوجوب انظاره لعسره ، فان كان يوسر في الأجل بغلة أو مرتب من بيت المال مثلاً فلا يصح ضمانه عند أن القاسم ، لأن تأخيره بعد يسره تسليف جر نفعاً بتوثقه بالضمان فيا قبل يسره بنه على أن اليسر المترقب كالحاصل ، وأجازه أشهب ، لأن الأصل استصحاب عسره ويسره المترقب قهد لا يحصل فهو معسر تبرع بضامن . ابن عرفة واعطاؤه أي الحيل بعد حلوله لتأخير والغريم موسر جائز ، وكذا أن كان معسراً والتأخير لما يرى يسره الله أو بعده ، وفي جوازه لما يرى يسره قبله قولا أشهب وابن القاسم .

(و)ان كان الدين حالا والمدين موسر ببعضه ومعسر ببعضه صع ضمانه (ب)البعض (الموسر) بفتح السين به ان الموسر) بفتح السين به فقط مؤجلا (أو) ضمانه بالبعض (المعسر) بفتح السين به ان استمر عسره به في جميع الآجل (لا) يصح ضمانه (بالجميع) أي الموسر به والمعسر به مما على تأخيره بالموسر به ، لأنه تسليف بتأخيره جر نفع التوثني بالضمان في المعسر به على ابن عرفة وان كان موسراً بالبعض فالحالة به ليؤخره جائزة ، وكذا بما هو معسر به على تعجيل ما هو موسر به وعلى تأخيره لا يجوز . قلت وهدو معنى قول ابن الحاجب وان كان موسراً بالبعض جاز ضمان أحدهما لا الجيم .

أبن عبد السلام فيه نظر اذا مرض أن عسره لا ينتقل إلى اليسر في الآجل ، لآن له كان موسراً بالجيم لجاز ، ولو كان معسراً به لجاز أيضاً. قلت لا يخفى سقوط احتجاجه لأنه اذا كان معسراً بالجيم فلا عوض عن الحالة بوجه، واذا كان موسراً بالبعض فالموص عنها موجود وهو تأخيره بالبعض الذي هو موسر به فيدخله ضمان بجمل وسلف جرنفما حسبا قرره غير واحد

وأشار للمضمون فيه بقوله معلقاً له يصح (بدين) لا بمعين كوديعة وعارية ومسال قراض وشركة على أنها إن تلفت أتى الضامن بعينها لاستحالته ، فإن ضمن ما يترتب على

قلفها بتمد أو تفريط من العرض صح ولزم (لازم) كقرض وغمن مبيع وأجرة مستأجر فلا يسح الشهان في دين غير لازم كدين على رقيق أو صبي أو سفيه تداينه بغير إذن سيده ووليه (أوآيل) بهمزتين ولا تبد الثانية ياء كبائع أي صائر (إليه) أي اللاوم كجعل ، ابن عرفة المضمون ما يأتي نيله من الضامن أو ما يستلزمه فيدخل الوجه ، وكل الكلي لا الجزئي الحقيقي كالمعين من غير العين ، ولذا جازت بعمل المساقاة لأنه كلي حسبا دلت عليه أجوبتها مع غيرها ، وتوقف فيه بعض المفتين وفيها لا تجوز الكفالة بسها ابتعته من شيء بعينه ، وتجوز بها أدركه من درك في المبيع فيغرم الثمن حسين الدرك في غيبة

البائع وعدمسه

وصرح بمفهوم لازم فقال (لا) يصح الضان بنجوم (كتابة) لعدم لزومها إلا أن يعجل سيده عتقبه أو يشترط تنجيز عتقه على تقدير عجزه فيصح ضمانه فيها للزومها ، وإن أداها الضامن فله الرجوع بها على المكاتب ، قال في الشامل لا كتابة على المعروف إلا بشرط تمجيل المتق أو كانت نجما واحداً وقال الحيل هو على إن عجز (بل) تصح الكفالة بالكجمل أي عوض عمل معلق على التام بقوله إن جئتني بعبدي الآبسق فلك عشرة دنانير مثلا فيصح ضمانه فيها ولو قبل الشروع في العمل كما في ابن عرفة والشامل، لأنه آئل للزوم ، قلذا مثل به له «غ» .

فإن قلت لو قال بدين لازم أو آئل كجمل لا كتابة لكان أحسن . قلت بل صنيعة أمس لعطفه داين على عجل ، إذ هما مثالان للآئل اليه ، واقتضى حسن الإلقاء أن لا يقدمهما لطول التفريع في الثانية . وفي بعض النسخ لا كتابة بل بمعجل كجعل ، والمعنى على هذا لا يجوز الضمان بكتابة ، بل إنسا يجوز بعوض عتى معجل كما يجوز بجمل فهو كقوله في المدونة ولا تجوز الكفالة بكتابة المكاتب . وأما من عجل عتى عبده على مال فتجوز الكفالة به ، وكذا من قال عجل عتى مكاتبك وأنا بها في كتابته كفيل وله الرجوع به على المكاتب وأما الجمل فلم يوقف في عينه على رواية في المدونة ولا في غيرها والكن نص المازري على جواز الضمان فيه ولله در المصنف حيث لم يزل به .

نقل ابن شامن واتباعه في ذلك وذلك أن ابن شاس قال لا يجوز ضمان الجمل إلا بعد العمل ، وتبعه ابن الحاجب وقوره ابن راشد القفصي ، وكذلك ابن عبد السلام قائلا لأن الجمالة قبل العمل ليست بعقد منبرم ، وأشبهت والكتابة ولم يقنع حتى زاد ، وفي جواز الحالة بها بعد العمل نظر ، لأن الحيار العامل بعد العمل فقال في التوضيح في هدا نظر ، أما أولا فهو وإن لم يكن دينا لازما في الحال فيلزم فهو آثل إلى اللاوم ، وأما ثانيا فهو خلاف قول المازدي ، ومن الحقوق المالية ما ليس بعقد لازم كالجعسل على مذهب ابن خلاف قول المازدي ، ومن الحقوق المالية ما ليس بعقد لازم كالجعسل على مذهب ابن القاسم من أنه لا يلزم بالعقد كقوله إن جنتني بعبدي الآبق فلك عشرة دنانير ، فهسذا تصح الحالة به أيضاً قبل الحيء بالآبق ، فإن جاء بسه لزم ما تحمل به ، وإن لم يأت به سقطت الحالة الد .

وألما ابن عرقة فلم يذكر كلام المازري ، وقال قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل إلا بعد العمل لا أعرفه لنيرهما ، وفيه نظر ، ومقتضى المذهب عندي الجواز القول المدونة مع غيرها بصحة طمان ما هو عتمل الثبوت استقبالا . وتوجيه ابن عبدالسلام نقل ابن الحاجب بقوله لأن الجعالة قبل العمل ليست بعقد منبرم فأشبت الكتابة ، يود يأن حالة الكتابة تؤدي إلى الفرم مجانا لأنها ليست دينا ثابتا ، والجهل مهما غرمه الحيل رجع به لأنه بعد تقرره دين ثابت ، وفي وجيز الفزالي في ضمان الجمل في الجمالة وجهان . (و) يصح الضمان معن قال لشخص (داين فلانسا) أي عامله بدين بأن تقرضه أو تسلمه أو تبيعه بثمن مؤجل وأنا ضامنه فيا تعامله به (و) إن داينه (لزم) الضمان الفلان فيان وم فلدن الذي (شبت) تداينه من المقول له . ابن عرفة من تحمل لفلان بماله قبل فلان في لزوم غرمه ما أقر به فلان بإقراره أو وقفه على ثبوته ببينة نقسلا المناهم في الدمياطية والمدونة قال والأول أحسن . في البزاز وماالهادة المناه فيه بغير بينة ، وصع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا حيل بمنا بويم به فلان المداينة فيه بغير بينة ، وصع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا حيل بمنا بويم به فلان المداينة فيه بغير بينة ، وصع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا حيل بمنا بويم به فلان ما عيت بينة .

وَهَلْ أَيْقَيْدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ ؟ تَأْوِيلاَن . وَلَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ الْمُعَامَلَةِ ، يخلاَف أخلف وأنّا ضامِن به ،

آن رشد مثله قولها من قال لرجل بايسع فلانا فما بايعته بسه من شيء فأنا ضامن ثمنه أن مداين بمثله أن بداين بمثله الخمول عنه ، ولا غيره على وجه التفسير إنما يلزمه ما يشبه أن يداين بمثله الخمول عنه ، ولا غيره فيه ، ولا في مسألة الشكوى انظر تمامه في الحط هذا قول ان القاسم في المدونة ، وقال غيره فيها إنما يلزمه ما جرت العادة به من مداينته أو معاملة هذا المثل .

هذا (و) اختلف شيوخها في جواب (هل يقيد) بضم التحتية الأولى وفتح الثانية مثقلة المازوم فيه ثبت وصلة يقيد (بما يعامل به) مثل المضمون ، وهذا تأويل ابن يونس وابن رشد والمازري وهو الأظهر ، فقول الغير وفاق قاله ابن عبد السلام أولاً يقيدبذلك، وهذا تأويل غير من تقدم من شارحيها فهو خلاف في الجواب (تأويلان) وأنكر ابن عرفة الثاني قال لا أذكر من حمله على الخلاف ، بل نص ابن رشد والصقلي على أنه وفاق اه، فعمدة المصنف في ذكر التأويلين كلام ابن عبد السلام فيا يظهر فإنه نقله عنه في التوضيح، وفسر بسه الشارحان التأويلين فعلم إن جعله تقييداً هو المذهب والمعروف منسه فالراجع الأول.

(وله) أي من قال داين فلانا وأنا ضامنه (الرجوع) عن الضان (قبل) حصول المعاملة) بين المضمون له والمضمون لالتزامه الضان فيا لا نهاية له قاله اللخمي وظاهره سواء أطلق أو قيد بقدر كائة وهو كذلك على أحد قولين متساويين في التقييد بقدر والآخر لا رجوع له وقوله قبل للعاملة أي قبل تمامها وفإن عامله يوما مثلا ثم رجع الضامن لزمة ما عامله به في اليوم لا ما عامله به فيا بعده قاله الجزيري وهذا ظاهر إذا حد المائي فلا فائدة له قاله عب وفي قوله وأمسا على القول الثاني النع فطر عان الفائدة طاهرة عليه أيضاً.

﴿ بخلاف) مِنْ قَالَ لَمُ عَالَ عَلَى مَنْكُرُهُ (إَجَلَفَ) عِلَى مَا أَدْهِيتَ بِهُ (وأَنَا ضَامِنَ)

به فلا رجوع له ولو قبل حلفه ، لأنه أحل نفسه محل المدعى عليه ، وهو إذا قال المدعي إحلف وخذ فلا رجوع له . قال ابن يونس قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لرجل إحلف أن الذي تدعيه قبل أخي حق وأنا ضامن ثم رجع أنه لا ينفعه رجوعه ، ويازمه ذلك إن حلف الطالب ، وإن مات كان ذلك في ماله فإن أقر المطلوب عسا غرم الحيل غرم له ذلك ، وإن أنكره فللحميل تحليفه ، فإن نكل غرم وليس له تحليف الحيل إذ لا علم عنده ولا له أن محلف الطالب لأنه قد حلف أو لا ، وأشبهت عينه عين التهم التي النكول عنها يغرم ا ه ، من أبي الحسن .

وأشار المضمون فيه أيضاً يجعله شوطاً فقال (إن أمكن استيفاؤه) أي الحق المضمون (من ضامنه) وهذا يغني عنه قوله بدين ؟ إذ المقصود منه إخراج المعينات والحدود ونحوها كالتعازير والقتل والجرح فلا يصح الضان قيما إذ لا يجوز استيفاؤها من الضامن ، وهذه خارجة بالشرط السابق ، وأيضاً فالضمان لا يتعلق بما احترز عنه بهذا القيد حتى يحتاج لإخراجه به ، إذ هو شغل ذمة أخرى بالحق والمعينات لا تقبلها الذمم ، وكذا الحدود ونحوها لأنها تتعلق بالبدن لا بالذمة ، وهذا الإيراد الثاني وارد أيضاً على قول بدين ، إذ محترزه المتقدم لا يتعلق به الضمان ، ولعل الفوض من ذكره التوصل به إلى صفته وهو اللازم قاله و د ،

(و) يصح الضان بالدين الثابت اللازم إن كان معلوماً ، بل (وإن جهل) بضم فكسر الدين حالاً ومالاً ، الحط من صور هذه المسألة ما في المدونة وهو من قال لرجل ما داب لك قبل فلان الذي تخاصم فأنا به حيل فاستحق قبله مالاً كان هذا الكفيل ضامناً له . هياهن ذاب بذال معجمة فألف ساكنة فموحدة أي ثبت وصح :

في التوضيح إن ثبت ببينة فلا إشكال ، وإن أقر به بعد الفيان فقولان استقراها . عياض وغيره منها أبن المواز ما أقر به قبل الحالة يلزمه غرمه ، وقيد أبن سخنون القول بأنه لا يلزمه بعسر الغريم . وأما الموسر فلا تهمة في إقراره ثم قال قسال أبن يونس تجوز ألحالة بالمال إلى أجل مجهول ، ويضرب له من الأجل بقدر ما يرى . قال أبن القاسم من

قال لرجل إن لم يوفك فلان حقك فهو على ولم يضرب لذلك أجلاً تلوم له السلطان بقدر ما يرى ، ثم يلزمه المال إلا أن يكون الغريم حاضراً ملياً ، وإن قــال إن لم يوفك حقك فلان حتى يموت فهو على فلا شيء على الكفيل حتى يموت الفريم يويد عديماً .

أَنْ يُونُس لَو مَاتُ الْحَيْلِ قَبْلِ مُوتَ الْغُرِيمِ وَجَبِ أَنْ يُوقَفَ مِنْ مَالُهُ قَدْرِ الدَّيْنَ ، فإن مات المحمول عنه عديماً أخذ المحمول له ذلك الموقوف . وفي المدونة لا بسأس أن يتكفل بمال إلى خروج العظاء وإن كان مجهولاً إن كان في قرض أو في تأخير ثمن بيسم صحت عقدته ، وإن كان في أصل بيم لم يجز إذا كان العظاء مجهولاً .

ويصح الضان بالدين الثابت اللازم سواء علم المضمون لـ (أو) جهل (من) أي الشخص الذي الدين (له) إذ لا يختلف الضان بمرفته وعدمها (و) صح الضمان (بنبر إذنه) أي المضمون ويستفاد منه صحة ضمانه وإن جهله الضامن . البناني جرت عادة الموثقين بذكر رضا المدين بضانه و وسببه والله أعلم ما قاله المتبطي أن بعض العلماء ذهب إلى أن الجالة لا تازم المديان إلا بشرط كونها بأمره . ابن عرفة نصوصها مع غيرها بصحة الحالة دون رضا المتحمل عنه واضحة . المتبطي وابن فتوح من العلماء من قال لا تازم الحالة الذي عليه الحق إلا بأمره ، ولذا كتب كثير من الموثقين تحمل فلان عن فلان بأمره .

وشه في الجواز فقال (كادائه) أي الدين لربه من غير المدين بلا إذنه فيصح إذا أداه عنه (رفقاً) بالمضمون في الأولى وبالمؤدى عنه في الثانية (لا) يصح الفهان ولا التأدية إن ضمنه أو أدى عنه (عنتاً) بفتح المين المهملة والنون فمثناة فوقية أي لإضراره بسوء طلبه وحبسه لمداوة بينها (فيرد) بضم التحتية وفتح الواء وشد الدال المال الذي أداه لرب الدين المؤديه إن كان باقياً بعينه ؟ فان فات رد له عوضه ؟ وإن تعذر رده بغيبة المدفوع له أقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع المؤدي عنتاً.

وشبه في المنع للعنت والرد فقال (كشرائه) أي الدين عنتاً فيرد ، فإن فــــات رد عوضه النح ما تقدم . ابن عرفة وفي كتاب المديان منها من أدى عن رجــل ديناً بغير أمره وَمَلَ إِنْ عَلِمَ بَا يُعَدِّمُ وَهُو أَلَا ظُهُو ؟ تَاوِيلانِ ، لا إِن أَدْعِيَّ عَلَى مُنْكِرٍ : عَلَى مُنكرِ : عَلَى عُمْ أَنْكُو ، أَو قَالَ لِمُدَّعِ عَلَى مُنكرِ : أَنْ كُمْ آنِكُ مَ أَنْكُو ، أَو قَالَ لِمُدَّعِ عَلَى مُنكرِ : إِنْ لَمْ بَشِينَ إِنْ لَمْ بَشِينَ إِنْ لَمْ بَشِينَ ،

جاز إن فعل رفقاً بالطاوب ، وإن أراد الضرر بطلبه وإعناته لعداوة بينها منع من ذلك، و كذلك إن الحسن قصد الضور من إحمال القلب فإغا يعلم بإقراره قبل ذلك أو بقرائن تدل عليه .

(وهل) رد شراء الدين عنتا (إن علم بائمه) أي الدين يقصد مشاريه بشرائه العنت فإن لم يتعلد فلا يرد وبناع الدين على المشاري لشخص ليس بينه وبين المدين عداوه لمريف خبره به (وهو) أي التقييد بعلم بائمه (الأظهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدم وغيره عنه أما وقفت على هذا الترجيح لإن يونس ، وعند نقله في التوضيع فإن لم يقتلنا لم رشد فصوابه وهو الأرجع ، ابن جرفة لو ثبت قصد مشاري الدين ضرر المدين والبائم جاهل بذلك ، ففي قسخ بيعه ومضيه وبباع على مشاريه نقلا عبد الحق عن بعض القروبين وغيره مع الصقلي ، أو لا يشارط علم بائمه قصد مشاريه الضرر بشرائه قيرد وإن لم يصلم وغيره مع الصقلي ، أو لا يشارط علم بائمه قصد مشاريه الضرر بشرائه قيرد وإن لم يصلم بائمه وهو ظاهرها عند ابن يونس وغيره في الجواب (تأويلان لا) يلزم الضامن شيء (إن ادعي عليه ادعي) شخص ديئا (على) بائمة الدين بعيد حضوره فلا يلزم الضامن شيء إلا أن يثبت الدين بعيدسة به درثم أنكر) باكسر الكاف لما ادعي به عليه أطلقه اليوم و أما آليك به غيا .

و (إن لم آتك به) أي المدعى عليه المنكر (لفد) أي قيه (فأنا ضامن) منا المعينية به عليه (ولم يأت) القائل (به) أي المدعى عليسه المنكر في الفد فلا يازم القائل شيء (إن لم يشبت) المنعى به على المدعى عليه (ببيئة) فإن ثبت بها لزم الضامن ما قيمت .

وَهُلْ يِإِ قُوَادِهِ؟ تَأْوِيلانِ ؛ كَقُولُ أَنْلَدَّعَى عَلَيْهِ ؛ أَجْلَنَي ٱلْيَوْمَ ، وَهُلْ يَالُومُ ، فَإِنْ لَمْ أُو آفِكَ عَداً فَالَّذِي تَدَّعِبِهِ عَلَى حَقَّ.

(وهل) يلام الضامن ما ثبت (بإقراره) أي المدعى عليه لأنه كشهادة البيئة عليه . قال بعضهم وهو مدلول الكتاب أو لا يلزم الضامن ما ثبت باقرار المدعى عليه . عياض لو أقر المتكفل عنه بعد فلا يلزم الضامن شيء وهو نص كتاب عمد ، وعليه حمل بعضهم الكتاب . في الجواب (تأويلان) ، وظاهر كلام المصنف أنها في المسألتين لم يذكرها الشارحان إلا في الثانية ولو زادوا واقبل باقراره لكان حسنا في عدم اللزوم المطوي في كلامه قاله ثبت .

اطّعل الشرط وما بعده راجع إلى المسألتين قبله ، انظر المدونة في الحيالة ، وكلام أبي الحسن عليها يفهم منه ذلك . البناني الأول لعياض ، والثاني لغيره . ولو قال وهسل وباقراره كان أولى ، وقول و ز ، راجع للثانية فقط أصله للشارح والبساطي ونحوه لإبن عاشر قائلًا لأن الأولى فرضها الإنكار . المسناوي لعلهم تكلموا على مساهو موجود في الحارج ولم يتمرضوا لغيره اقتصاراً على ما عليه شيوخ المدونة وليس المقصود أن الحكم في المسألة الأولى خلاف ذلك . وقال بعض شيوخنا التأويلان إنها هما في الثانية وإن كان في الأولى خلاف أيضاً ، لكنه ليس بتأويل على المدونة والله أعلم .

وشبه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق ببينة وفي لزومه حيث ثبت بها ، ويعتبر الإقرار هذا اتفاقاً لأنه على نفسه فقال (كلول) الشخص (المدعى) بفتح العين (عليه) المتكر للبدعي (أجلني اليوم) وأنا أوافيك غداً (فان لم أوافك) أي آتك وألاقك (غداً فالذي قدعيه علي) بفتح الياء مشددة (حتى) وأخلف وعده ولم يوافه غداً في شيء عليه . الحط يحتمل أن يقرأ قوله أوافك بألف بعد الواو وتخفيف الفاء من الموافاة ، ألملاقاة ، ويشير إلى ما قاله في مفيد الحكام لإن هشام ،

ومن كتاب الجدار وسئل عيسى عن الخصين يشارط أحدها لصاحبه إن لم يوافسه عند القاضي إلى أجل سمياه فدعواه باطلة إن كان مدعياً أو معوى صاحبه حتى إن كان

مدى عليه فيخلفه هل يلزمه هذا الشرط قال لا يوجب هسذا الشرط حقاً لم يجب ولا يسقط حقاً قد وجب ، وسئل عن الخصمين يتواعدان إلى الموافساة عند السلطان وهو على بعد منها يسميانها فيقول أحدها إني أخساف أن تخلفني فأتعب وأغرم كراء الدابة فيقول إن لم أوافك قدعواك حق ثم يخلفه قال لا أرى ذلك يلزمه ا ه ، ويحتمل أن يقرأ أوفك غداً باسقاط الألف وتشديد الفاء من التوفية ونحوه في حسالة المدونة ، ونصها وإن أنكر غداً باسقاط الألف وتشديد الفاء من التوفية ونحوه في حسالة المدونة ، ونصها وإن أنكر المبعى عليه ثم قال الطالب أجلني اليوم ، فإن لم أوافك غداً فالذي تدعيه قبلي حسق فهذه غاطرة ولا شيء عليه . ابن يونس أي ولا شيء عليه إن لم يأت به إلا أن يقيم عليه بذلك بينة ، أو الحسن لأنه قد لا يقدر أن يأتي به إذ قد يتعذر ذلك عليه اه .

(فَرَحْ) أَبِرَ الْحَسِنَ مَا يَقُولُهُ النَّاسُ مِنْ لَمْ يَحْضُرُ بِحَلْسُ القَّـــَاضِي وقت كذا فالحقَّ عليه لا يَلزُمْ مِنْ التَّزْمَهُ الْمَرْ،

(قرع) في مفيد الحكام لو قال لغريه إن عجلت لي من حتى كذا وكرا فبقيته موضوعة عنك ، إما الساعة أو إلى أجل سماه فيعجل ذلك في الساعة أو في الأجل إلا المدهم أو فصفه أو أكثر منه فهل تلزمه الوضيعة ، فقال عيسى ما أرى الوضيعة تلزمه إذ لم يعجل جمعه . طفي الذي في النسخ التي وقفت عليها أوفيك ، والصواب أوافك بألف بعد الواو من وافي بعنى أتى ، والأولى تصحيف ممن لم يفهم معناه إذ لا معنى لوفى الذي بعنى أدى هنا ، إذ هذا كصريح الإقرار وغسالف لفرض المسألة في كلام الأغة .

قال في المدونة وإن أنكر المدعى عليه ثم قال للطالب أجلني يرمين ، قان لم أوافك غداً قالذي تنصيه قبلي حق ، فهذه مخاطرة ولا شيء عليه . أبر الحسن لانه قد لا يقدران يأتي به ، إذ قلد يتعذر ذلك عليه ففهم من توجيه أبي الحسن أن وافى بمنى أتى م

وَيَمَا يِدِلُ لَهُ أَنْ لَلْسَالَةِ السَّالِةِ أَي قُولُهُ إِنْ لَمْ آلَكُ بِهُ لَعْدُ فَأَنْا مَا عِبْرِ عِنْهَا فِي المُدُونَةُ بِأَنْ لَمْ أُوالِفُكُ كَا فِي هَذْهُ فَعَالَفَ المُصنَفَ بِينْهِمَا تَفْنَنَا ، ونصها قال ابن القاسم ومن ادعى

على رجل حقاً فأنكر و فقال له رجل أنابه كفيل إلى غد ، فإن لم أوافك في غدبه فأناضامن الممال ، فإن لم يأت به في غد فلا يلزم الحيل شيء حتى يثبت الحتى ببينة فيكون حميلا به وبه تعلم أن تغير تت وغسيره غير ظاهر ، وأن تجويز الحط تشديد الفساء بمنى الوفاء واستدلاله على هذا الضبط بلفظ المدونة المذكور فية نظر ، إذ كلامها يدل على خلافه كا وي والله أعلم ، البناني ويدل لذلك أن ابن يونس اختصرها بلفظ فان لم آتك غداً.

(و) إن دقع الضامن شيئاً للمضمون له (رجع) على المضمون (ب) مثل (ما) أي المال الذي (أدى) بفتح الهمز والدال المهملة مثقلة أي دفعه الضامن للمضمون له إن كان مثلياً كمين وطعام ، بل (ولو) كان ما أداه (مقوماً) بضم الميم وفتح القاف والواو ، ومثقلاً عند ابن القاسم وهو المشهور ، لأنه كالسلف ، وأشار بولو إلى قول غير ابن القاسم يرجع بقيمة المقوم وظاهره ، ولو كان المقوم عرضاً اشتراه على انه حكي في توضيحه عن ابن رشد الماتفاق على انه يرجع بثمن ما اشتراه إن لم يحاب ، وساقه في الشامل قيد الحط ابن رشد إذا أشترى الكفيل العرض الذي تحمل به فلا اختلاف أعرفه في أنه يرجع على المطلوب بالثمن الذي اشتراه به ما لم يحاب المباثع فلا يرجع بما زاد على القيمة . وذكر ابن يونس من بعض القروبين أنه يرجع بالثمن الذي اشترى به إن كان ضمن المضمون باذنه وإلا فيرجع بالأقل من الثمن وقيمة ما تحمل به .

ويرجع بما أدى (إن ثبت الدفع) من الضامن المضمون له ببينة عاينت دفسع الدين الطالب أو باقرار الطالب بقبضه من الضامن ، وأما إقرار المطلوب فلا يثبت به الدفسع فيفهم من كلام المصنف أن الحيل لا يرجع إذا لم يكن إلا إقرار المضمون عنه بان الضامن دفع الدين المطالب إذا أنكر الطالب القبض وهو كذلك ، قال في التوضيح ولم أعلم خلافا في هذا إذا أدى الضامن الدين بغير حضرة الغريم وأمسا بحضرته فلابن القاسم في سماع في هذا إذا أدى المقامن الدين بغير حضرة الغريم وأمسا بحضرته فلابن القاسم في سماع عيسى انه لا يرجسع بتقصيره وباترك الاشهاد ، وله في سماع أبي زيد يرجسم لتقصير الشهرة في ما الشهرة في ما الشهرة في المناهدة والمهراة والمهراة المناهدة والمهراة المناهدة والمهراة المناهدة والمهراة والمهراة

وتَجَازُ صُلْحُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ لِلْغَرِيمِ عَلَى ٱلْأَصِحُ،

أن وشد والاول أظهر وكن المال الضامن فهو أحق بالإشهاد على دفعه و ذكر الحط سياح حيس وكلام ابن رشد عليه فانظره والله أعلم . الحط تنبيه عدا إذا دفع الحيل من مال نفسه ولو دفع الذي عليه الحق المال المحميل ليدفعه لمصاحب الدين قدفعه ثم أنكره فإن دفعه محضرة الذي عليه الحق فلا خمان على الحيل الدافع ويغومه المضمون النية بعد عنى الطالب الجاحد ، فإن أعدم المطلوب أو غاب أخد من الحيل ثانية ولا يرجسه على المطلوب لمعمد انه لا شيء الطالب قبله كالو دفعه المطلوب بحضرة الحيل وجعده المطالب في الحدد من الحيل الذي لعدم المطلوب أو غيبته ، إن دفعه الحيسل من مال المطلوب في غيبته حمنه المعملوب وله تضمينه وإن علم دفعه المطالب لأنه أتلفه باترك إشهاده على دفعه قالم في صماع عيسى .

(وجاز صلحه) أي المصامن رب الدين (عنه) أي المدين أو الدين (بما) أي المال الذي (جاز النوع) أي المدين صلح رب الدين به (على) القول (الأصح) من الخيلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعة الذين قدمهم المصنف فينزل الضامن منزلة المضموت المنجوز صلح المبامن بعد الأجل عن دنانير جيدة بدنانير دديثة وعكسه لجوازه المضمون،

تعقب البساطي كلام المسنف بصورت في يوز الصلح فيها الغريم ولا يجوز الشامن احدها طعام السلم الذي حل أجله ، يجوز الغريم الصلح عنه بادنى أو أجود كا في المدولة ولا يجوز المضامن الثانية يجوز صلح الغريم بقير الجنس بشرطه ولا يجوز المضامن و كذا المسلح عن دتانيز بدراهم وعكسه ، ويجاب عن المصنف بانه لم يستثن هاتان المسالتين لأنه لما ذكر الأولى في توضيحه عقب قوله ما جاز للغريم ان بدقعه جاز للضامن ، قال الكن قال الكارري لم يطود هذا أي الجواز في المدونة في الطعام من السلم فإنه منه المحقيل أن يضالح من له الدين المنازي بطعام أجود ما تحمل به أو أدنى منه عوان فلن ذلك يضاد عن العرب الأجل بطعام أجود ما تحمل به أو أدنى منه عوان فلن ذلك قضاد عن العرب لا يشتريه المفسه لانه بين الطعام قبل قبضه ا ه . فلم يعتمد هنا ما ذكرة المازري عنها .

وأما الثانية فلي التوضيح قبل هذا بنحو صفحة اختلف قول الموونة إذا صالح بمثلي عالف جنس الدين فمنعه في السلم الثاني وأجازه في الكفالة ، ابن عبد السلام وهو أقرب لأن الباب معروف ، وما لا يجوز للفريم دفعه عوضاً هما عليه لا يجور للضامن قلو همنه في عروهي من سلم قلا يجوز للضامن الصلح عنها قبل الآجل بأدنى صفة أو قدرالدخول فينم وتعجل ولا باكار قبل الآجل لدخول حط الضان وأزيد قاله تت .

طلى لأنه بيسع الطعام قبل قبضه زاد في المدونة لأن المطاوب نحسيد إن شاء أعطى الحيل مثل ما أدى أو ما كان عليه . وقوله لم يعتمد ما ذكره المازري عنها قبه نظر ؟ إذ يبقى المسنف لا مستند له في مخالفة المدونة ، وقوله اختلف قول المدونة إذا صالح بمثلي الخ ؟ أي والدين عين . إن عرفة وفي منعه عن عين بمثلي وجوازه قولا سلمها وكفالتها ؟ ونص سلمها وإن كان دينك مائة دينار من قرص قصالحك الكفيل عنها قبل الآجسل أو بعده بشيء يرجع إلى القيمة جاز ذلك ، ويرجع الكفيل على الغريم بالأقل من المدين أوالقيمة بما الح به وإن صالحك الكفيل بطعام أو بما يقضي بثمنه لم يجز لأن الغريم بالخيار إن شاء أن أعطاك مثله أو المدين اه .

ونص كذالتها ومن تكفل بمائة دينار هاشمية فأداها دمشقية وهي دونها برضائطالب رجع بمثل ما أدى ، ولو دفع فيها عرضا أو طماما فالغريم مخير في دفع مشسل الطمام أو قيمة المرس أو ما لزمه من أصل الدين اه. فكلاها في المصالحة عن العين بمثلي كاقال ابن عرفة خلافا لتعميم ابن عبد السلام ، أما المصالحة عن العين بمقوم فجائزة كا تقسدم في نص سلمها ، وحكى المازري عليه الاتفاق ، وقبله ابن عرفة ، وأما المصالحة عن العوص بعين أو عين فقال ابن عرفة وفي منعه عن عرض بعين أو عرض مخالف له سباع عيسى

ونقل ابن رشد وأما المصالحة عن المثلي بمثلي من غير جنسه كتمر عن قمح ، ابن وشد فيد قولان والجواز والمنع ، وبهذا تعلم ان البساطي أطلق في منسم المصالحة بغير الجنس الكفيل ، وقبها تفصيل ، وقول تت فدرج هنا على ما استقر به ، ابن عسد السلام باذم

علية مخالفة المشهور ، لأن ما في سلمها هو المشهور كا صرح به ابن زرقون وقبله ابن عرفة وما في كفالتها مضطرب . عياض سقط عند ابن عتاب ذكر الطعام هنا وثبت في كثير من النسخ ، وفي رواية يحيى قوله او طعام لا يعجبني اه ، والظاهر ان المصنف أراد المسألة المتفق عليها وهي المصالحة بالمقوم عن العين ولم يرد المصالحة بالمثلي لقوله ورجع بالأقل منه أو قيمته وقد أخذوا من عبارة ابن الحاجب التي كهذه أن الصلح بمقوم فلا يرة شيء منا ذكر .

وأما الصلح عن الذهب بالورق وعكسه ففيه قولان بالجواز والمنع و كرهما في المدونة و وجزم البساطي يقتضي أنه متفق عليه وليس كذلك ا ه و كلام طفي . البناني المصالحة بالمقوم عن العين نص على جوازها في المدونة و وحكى المازري الإتفاق عليه و وقبله ابن عرفة و إن كان الخلاف موجوداً فيها عند غيره كا في التوضيح إذ لا أقل ان الجواز فيها هو الراجح ، ثم قال قال في التوضيح الباجي و إلى منسع المصالحة بالدرام عن الدنانير وبالمكس رجع ابن القاسم وأشهب وأصحابنا ا ه .

وأما صلحه عن طمام بيع بأجود منه او أدنى ، فأن منعه الضامن دون الغريم ذكره في المدونة ، ونقل في ضيح بعد ذكره أن الكفيل كالغريم فيا يجوزمن الصلح ويمنع عن المازري ما نصه ، لكن لم يطرد هذا في المدونة في الطعام من السلم ، فإنه منع الكفيلان يصالح إذا حل الأجل بطعام أجود أو أدنى منه ، وعلله بأنه بيع الطعام قبل قبضه لحصول الخيار المدن العرب

(ورسع) الضامن إذا صالح عن العين بمقوم (بالأقل منه) أي دين العين (أو) من (قيمته) أي المقوم المصالح به فأيهما كان أقل رجع بسه • في الجواهر اذا صالح الكفيل رجع بالأقل من الدين أو قيمة ما صالح به ، و كذا لو سومح بحط قدر من الدين أو صفة فلا يرجع إلا بما بذل اه (وان برى م) من الدين (الأصل) أي المضمون بدفع الدين الذي عليه لمستخفه أو هبته له أو إبرائه منه أو موته ملياً والطالب وارثه أو إحالة على دين ثابت

بَرِى، ، لَا عَكْسُهُ ، وَعُجِّلَ بِمَوْتِ الطَّامِنِ ، وَرَجْعَ وَارِلُهُ أَبَعْدَ أَجَلِهِ الطَّالِبُ ، إِنْ خَضَرَ الْغَرِيمُ أَجَلِهِ أَوِ الْغَرِيمِ الْفَرِيمِ الْفَرِيمِ الْفَرِيمِ مُوسِراً، أَوْ لَمْ يَبْعُدُ إِنْبَاتُهُ عَلَيْهِ

لازم (بريء) منه الضامن لأن طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون (لا) يثبت (حكسه) اي لا يازم من براءة المضمون ، فان أسقط رب الدين الضمان عن الضامن أو وهبه الدين الضمان منه لعدم المضمون أو غيبته أو كان الضمان مقيداً بمدة وتحت، والمضمون ملىء برىء الضامن دون المضمون .

(وعجل) بضم العين وكسر الجيم مثقلة الدين المؤجل المضمون (بموت المضامن) لة او فلسه قبل حاول اجله من تركة الضامن وحاص مستحقه به غرماء المضامن في مالة ان فلس لحراب ذمته وحلول ما عليه بموته او فلسه ولو حضر المضمون مليا (ورجع وارثه) اي الضامن على المضمون (بعد) تمام (اجلة) اي الدين فلو مات الضامن عند حلول اجله او بعده والمضمون حاضر ملىء فلا يؤخذ من تركة الضامن شيء من الدين كالحي (او) موت (الغريم) اي المدين المضمون فيعجل الدين الذي عليه من مالة لذلك ويعجل (ان ترك) الكفيل او الغريم وفاء (ه) اي الدين فان لم يترك الغريم وفاءه فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم اجلة اذ لا يلزم من حاول الدين على المدين بموته او فلسه حاوله على الكفيل بلقاء فعته.

(و) إن حل اجل الدين ولم يدفعه المدين فر (لا يطالب) الضامن بالدين المضبون فيه (ان حضر الغريم) اي المدين المضمون حال كونة (موسراً) بالدين على احد قولي الإمام مالك درض، في المدونة ، وهو المرجوع الله المشهور ، وب اخذ ابن القاسم ، وعليه العمل ، وبه القضاء ، وله فيها ايضاً له مطالبة من شاء منهما ، وب صدر ابن الحاجب ولا يطالب أيضاً اذا غاب الغريم وله مال حاضر يعدى فيه اي يسلط الحاكم رب الدين على اخذه منه لأنه حينتذ بمنزلة الحاضر الملىء فيؤدي من مساله كا في المدونة واليه اشار بقوله (او) غاب الغريم و (لم يبعد) اي يشق ويصعب (اثباته) اي مسال

الغريم الفائب (عليه) اي الطالب ولا النظر فيه ، ونصها واذا كان الفائب مال حاضر يعدى فيه فلا يتبع الكفيل . وقال خيره الا ان يكون في تثبيته والنظر فيه بعد فيؤخذ من الحميل .

ان رشد قول الغير تفسير لا خلاف ، وكذا حله من أدركنا من الشيوع، وبه العمل.
وفي بعض النسخ أو لم يبعد الباته ، أي أو غاب الغريم وحضر ماله ولم يبعد الباته عليه
أي الطالب ، الحط وهو الصواب لأن المراد أن نفي مطالبة المضامن مشروط بالحدشيئين
إما حضور الغريم موسراً أو حضور ماله اذا لم يبعد على الطالب الباته للمطلوب والنظر
قيه ، أن حرفة وقيها وجع مالك درض، عن تخيير الطالب في طلب الحيل دون الغريسم
لوقه على العجو عن طلب الغريم ، وأخذ به إن القاسم ، ورواه ابن وهب.

ان رشد قول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضي الله تمال عنهما أطهر في أن الكفالة لا تلزم الكفيل مع ملاء المكفول عنه وحضوره واستوائهما في اللده ، لأنبه إن قضى للمكفول له على المكفول له على المكفول له على المكفول عنه ، طبي قول عج ظاهره ولو كان كثير المطل واللده على المكفول عنه أولى وأقل عناء ، طبي قول عج ظاهره ولو كان كثير المطل واللده وليس كذلك ليس كذلك ، لأن التقييد بما أذا لم يكن ملداً ذكره ابن الحاجب بقيل التي التعريض ، ونسبه ابن شاس لهير ابن القاسم لو كان ملداً ظالماً ، فله اتباع الحيل وكلام الغير هو في المدونة وهو عند ابن شاس وابن الحاجب والمصنف خلاف كلام ابن القاسم . وإن قال ابن عبد السلام في عده خلافاً نظير ، وجملة والمسنف خلاف كلام ابن القاسم . وإن قال ابن عبد السلام في عده خلافاً نظير ، وجملة والمسنف على على المسامل تقييداً ، البنائي ظاهر كلام المتبطى أيضا فسقط تورك طفي على عج

(تنبیه)

التخيير الذي رجع حسب الإمام جرى السل عندنا كا ذكره في شرح السليات عن سيدي المربي الفاسي والم أحل .

(و) إن تنازع الضامن والمضمون له في ملاء المضمون قر (القول له) أي الضامن الصديقة (في) ثبوت (ملائه) أي الضمون عند ابن القاسم فليس الطالب طلب الضامن التصديقة في ملاء المضمون ولا طلب المضمون لإقراره بعدمه إلا أن تشهد بينة بعدمه فله طلب المضمون فله طلبه حينئذ ، هذا خلاف مسا استظهره ابن رشد في وازل بحنون ، فإنه ذكر عنه أن القول الطالب إلا أن يقيم الحيل بينة بجلاء المعريم ، ابن رشد وهو أظهر لقول مالي الزعيم غارم فوجب غرمه حق يثبت مسا يسقطه ، ولكن المصدي استظهر في ترضيحه القول بأن القول المحميل في ملائه ومشى عليه عنا ، ومن كان القول في قول بين قيد الله عنه أم لا ، أو من صرح بشيء في ذلك ، والطاهر أنه لا يمين قيد إلا أن يدعي عليه خصمه العلم ، ويقهم هذا من قول المقدمات .

سعنون القول قول المتحمل له ، وهلى الكفيل إقامة بينة أن القريم على عفوات حجر عنها وجب عليه الفرم لأنه قال إذا لم يعرف للفريم مال ظاهر ، فالحيل خادم . البناني ما استظهره ابن رشد قال المتبطي هو الذي عليب العمل ، ونصه وإذا طالب صاحب الدين الحيل بدينه والغريم حاضر ققال له الحميل شانك بفريك فهو على بدينك، وقال صاحب الدين الفريم معدم ، وما أجد له مالاً قالذي عليه العمل وقاله سعنون في المتبية أن الحميل بغرم إلا أن يثبت يسر الفريم وملاءه فيبرأ فإن عجز حلف له صاحب الحلى أن ادعى عليه معرفة يسره على إنكار معرفته بذلك وغرم الحيل ، وله ود اليمين المان وهما الحيل سبيل حق فان وهما الحيل سبيل حق فان وهما المنا الراجح خلاف ما عليه المسنف ، وقد علم من عادلة أنه يبدأ المقريم الما قبان بهذا أن الراجح خلاف ما عليه المسنف ، وقد علم من عادلة أنه المتنفى كما تقدم والله أعلم صرح به المتنفى كما تقدم والله أعلم صرح به المتنفى كما تقدم والله أعلم .

. ﴿ وَاقْتَامًا ﴾ رَبُ الدِينَ ﴿ شَرَطُ ﴾ أَى اشتراط ﴿ أَحْدَ ﴾ أَي تَعْزِيمٍ ﴿ أَبِيمًا ﴾ أَيُ النَّسَامَنَ ومضمونه ﴿ شَامِ ﴾ الاخذ منه مبدأ على الآخر ولو حضر مليًّا على المشهور ﴾ وفائدة هسذا

و تقديمهِ ، أو إن مَاتَ كَشَرُطِ ذِي الْوَاجِهِ ، أو رَبِّ الدَّيْنِ ، التَّصْدِيقَ فِي ٱلإِحْضَارِ ، ولَهُ طَلَبُ ٱلْمُسْتَحِقِّ

الاشتراط بالنسبة للحميل لأنه لا يطالب إن حضر الغريم موسراً ، فإن اختار البساع الحيل سقط النباعه المدين . ابن رشد هستدا هو المشهور المعلوم من مذهب ابن القاسم في المدونة وغيرها ، وبة قال اصبغ وقسال ابن القاسم مرة لا يجوز الشرط المذكور إلا في القبيح المطالبة ، أو ذي السلطان ، وقوله ان اختار اتباع الحيل سقط اتباعه المدين نقله أحمد عن بعضهم وليس بظاهر ا ه بناني .

(و) أقاد شرط (تقديمه) أي الحيل في الغرم على المضمون عكس الحكم السابق الآن الشرط لحق آدمي يوفي له يه وظاهر وسواء كان للشرط فائدة لكونه أملاً وأسمح أو أيسر قضاء أولا ، وهو كذلك في البيان وسواء شرط يراءة المدين أم لا ، وإذا اختار تقديم الحيل ولم يشارط يراءة المدين قليس له مطالبته إلا عند تعسند الاخذ من الحميل (أو) شرط الحميل انه لا يطالب إلا (ان مات) المضمون في المدونة ، وان قال ان لم يوفك حقك حق يموت فهو على قلا شيء عليه حتى قوت الغريم .

ان يونس يريد أن يموت عديماً ، قاو قلس أو اقتقر أو جعد المدين فسلا يطالب الضامن عملاً بشرطه ، ويحتمل عود ضمير مسات للضامن ، أي شرط على رب الدين أن لا يطالب الا بعد موت الحميل ، ولو أعدم المدين وشبه في اقادة الشرط فقال (كشرط في الوجه) أي ضامن الرجه (أو) شرط (رب الدين التصديق في) شأن (الاعضار) للمضمون ، يعني أن ضامن الوجه اذا شرط على رب الدين انه يصدق في دعواه احضار المصمون اذا حل أجل الدين بلا يمين أو شرط رب الدين على ضامن الوجه انه يصدق في إحضاره بلا يمين فإنه يعمل بالشرط المذكور . المتبطي إذا اشترط ضامن الوجه أنه يصدق في إحضاره بلا يمين فإنه يمين قله شرطه ، وإن انعقد في وثيقة الضيان تصديق المضمون له وشقط عدم أحضاره أن ادعى الضامن احضاره .

(وله) أي الضامن (طلب) الشخص (المستحق) بكسر الحاء المهملة أي رب الدين

المقدون له (بتخليصه) أي الضامن من الضان بأن يقوله (عند حاول أجله) أي الدين وسكوته عن طلب دينه من المضمون الحاضر المليء أو تأخيره إما أن تأخيف دينك من المضمون أو تسقط الضان عني ، وظاهره سواء طلب المستحق دينه من الضامن أو لا . ومفهوم عند أجله أنه ليس له ذلك قبل حاول الأجل . الحط كلامه رحمه الله تعالى صريح في طلب الضامن رب الدين بأن تخلص دينه من الغريم إذا حل الأجل ، ولاحاجة إلى أن يقال فيه ، ظاهره سواء طلب الكفيل بما على الغريم أم لا ، لأن الكفيل لا يتوجه عليه طلب في حضور الغريم ويسره غير أن قوله بعده لا بتسليم المال اليه لا يلائمه كل الملامئة ، لكن يتفرع عليه قوله بعد ولزمه تأخير ربه المعسر الغ، ويشهد له كلام المدونة في هذه المسألة ، أو قوله ولزمه تأخير ربه وقول ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ، والمضامن المطالبة بتخليصه عند الطلب يعني أن رب الدين إذا توجه له الطلب على غريب في من أي نص على تأخيره فللحميل أن يرضى بذلك ، ويقول لرب الدين إما أن تطلب حقك من الغريم معجلا والا فاسقط عني الحسالة ، لأن في ترك المطالبة بالدين عند وجوبه ضرراً بالحيل لاحتال أن يكون الغريم موسراً الآن ويعسر فيا يستقبل ، وإنسجا وجوبه ضرراً بالحيل لاحتال أن يكون الغريم موسراً الآن ويعسر فيا يستقبل ، وإنسجا تصح المطالبة الغريم في هذا الحال اه .

وأما طلب الضامن الديان أن يخلص الدين الذي عليمه ، فلم يتعرض له المصنف ، وفي الجواهر اللكفيل اجبار الأصل على تخليصه اذا طولب وليس له قبل أن يطلب اج ، ونقله القرافي في خيرته والمصنف في ترضيحه ، قلت وهو مخالف لقولها في السلم ،

الثاني ليس للكفيل أخذ الطعام من الفريم بعد الأجل ليوصله الى ربه ، وله طلبه حق يوصله الى ربه ويبرأ من حمالته اه ، وهذا هو الملائم لقول المصنف لا يتسلم المسأل اليه ، ، فاو قال المصنف وله طلب المديان بتخليصه عند أجله لا يتسلم المال اليسم لكان

(الا) أي اليس الضامن طلب المضمون (بتسلم المال) المضبون فيه (اليه) أي الضامن

وتمنينَهُ إِنِّ ٱقْتَصَاهُ لَا أُرْسِلَ بِهِ ،

عند حلال الآجل ليؤديه للمضمون له (و) ان سلم له فضاع (ضمنه) أي الكفيل المال (ان اقتضاء) أي أخذ الكفيل المال من المضمون على وجه الإقتضاء والتخليص لتنزلب منزلة صاحب المال ، فهو وكيل عنه بغير اذنه تعديا (لا) يضمن الكفيل المسال الذي استلم من المضمون ان (أرسل) يضم الهمز وكسر السين ، أي الفسامن أي أرسل المضمون (به) أي المال لوبه ، لأنه حينتذ أمين للمضمون ، فضان المسال على المضمون حتى يصل لربه .

الحط هذه المسألة في السلم الثاني من المدونة ؟ وقد أشبع الكلام عليها الزكراكي في شرح مشكلات المدونة ؟ ونعه لا يخاو قبض الكفيل الطعام من الذي عليه السلم من خسة أوجه :

الأول: أن يقبضه على معنى الرسالة فلا يخاو الطعام من كونه قاعًا بيده أو فائتًا ، فان كان قاعًا فالطالب غير ان شاء اتبع الكفيل ، وان شاء اتبع الأصل ، ولا خلاف في فان كان بتلف في المصدق هذا . وأن فات الطعام فلا يخاو من كونسه بتلف أو اتلاف ، فان كان بتلف في والمصدق ولا ضمان عليه ، ويبقي عليه الطلب بالكف الة خاصة ، ثم يجري على الخلاف للعبود في الحيالة في التبدئة بالمطالب ، وان كان باتلاف من الكفيل فهو ضامن للأصيل عثل فالسلك الطعام ، فان غوم الكفيل الطعام ، فان غوم الكفيل الطعام المطالب فلا تواجع بينه وبين الأصيل ، فان غرمسه للأصيل فان غرمسة الأحيل فانه يرجع على الكفيل بمثل طعامه أو أخذ ثمنه ان باعه ، ولا خلاف في هسدا الوجه ، وان غرم الكفيل الطعام ويأخذ منه الثمن فليس له ذلك .

الثاني : أن يقبضه على معنى الركالة ، فاذا قبضه برئت ذمة الأصيل قولاً واحتداء فان الطالب يجوز له بيمه بقبض الكفيل ، فان تمدى عليه الكفيل بعد صحة قبضه فالمداء على الطالب وقع بلا اشكال .

الثالث : أن يقبضه على معنى الاقتضاء اما بحكم حاكم على وجه يصبح القضاء به ع كما الفال و العدات الفلس ، ويهسدا الفا خاب الطالب وحل الأجل وخاف الكفيل اعدام الاصيل واحداث الفلس ، ويهسدا

يؤول ما وقع في المدونة من قوله قبضه بحكم قاض او قبضه برضا الذي عليه الطعمام بلا خلكم الملاحظيم الماكفيل في هذا الوجه ضامن بوضع بده على الطعام وذمته عامرة به أو بمثله بعثل فيصله الى طالبه الوله مطالبة من شاء منها اتفاقاً مع قيام الطعام بيد الكفيسل ألى أواقه الناضيل فله الرجوع على الكفيل بطعامه أو مثلة ان أتلفة الوبيمنة إن باعه إن شاء أخذ الثمن . ولا يجوز لطالبه بيعة بهذا القبض إن كان قائماً ولا أخذ ثمنه إن باعه الأنه بيع الطعام قبل قبضه افإن أخذ منه الطالب مثل طعامه بعد المناقشاء ساخ الثمن له فإن أراد الأصيل أن يدفع له مثل الطعام الذي غرمه ويا بخذ منه الثمن فليس ذلك له .

الرابع: اختلافها في صفة القبض فادعى الكفيل أنه على معنى الإرسال والأصيل أنه على علمتى الإقتضاء وفيه قولان قائمان من المدونة أحدها أن القول قول الاصيل وهو يقول مقالله والمقاللة والمنه قبضة على معنى الوديعة . وقال يقول مقالله والمنافق وهو قبول رب المال . والثاني أن القول قول القابض وهو قبول وأشهيه للفيرة وهو قبول والثاني أن القول قول القابض وهو قبول وأشهيه للفيرة وهو قاهر المدونة في غير ما موضع وسبب الحلاف تعسارض أصلين أحدها المقان عنه قالاصل المقبوض المنافق ولا شيء قبه القسايض وقد أقر بقبضة مم الدعى ما يقال المقبوض المنافق والأصول موضوعة على أن المال المقبوض الذي يعبر شبهة يوجب الضان ووبذا قبدل القول قول الأصيل والإمانة والمنافق المنافق المقبول قول الأصيل والإمانة والمنافق المنافق المن

المُد الخامس برابهام الامر وخاو القبض عن القرائن وقد مات الاصبال والكفيسسال، قبل

يمل على الإرسال حتى يثبت القبض على الإقتضاء ؟ أو يحمل على الإقتضاء حتى يثبت الإرسال ، فهذا ما يتخرج فيه قولان اه ، ولم يذكر في الوجه الاول إذا قبضه على معنى الرسالة وادعى التلف أنه يحلف . وقال ابن رشد وإن قبض على معنى الرسالة قالضيان من الدافع بعد يمن القابض على التلف ، وببقى الحق عليها على ما كان قبل اه . ونقل أبو الحسن عن ابن يونس عن ابن المواز أن القول قول الحميل في دعواه بغير يمن لأنه مؤتسن وإن اتهم احلف .

وقال أبن رشد في الوجه الثاني إذا قبضه على وجه الوكالة فهو مصدق في دعوى تلفه بيمينه إن أتهم ، وإذا صدق فيه كانت المصيبة من الطالب وبرىء المطالوب وسقطت الكفالة إذا كانت له بينة على الدفع ولا يكفي تصديق القابض إذا ادعى التلف ، ولا اختلاف في هذا .

ثم قال الحط وقوله في الوجه الثالث إذا قبضه على معنى الإقتضاء أن الكفيل ضامن سواء قبضه بحكم حاكم أو برضا من عليه الحق في كلام أبي الحسن خلافه بقال قولسب بقضاء سلطان قال عبد الحق قال ابن وضاح أنكر سعنون هسندا اللفظ ، وقال ليس الذي السلطان هما حكم . قال ورأيت فيا أملاه يعض مشايخنا أن معنساه أن يفيه الذي أله الحق غيبة بعيدة ويحل الأجل ويقوم الكفيل على المكفول ، ويقول أخشى أن يعدم قبل قدومه فأغرم فينظر الحاكم ، فإن كان المكفول مليا فلا شيء عليه المكفيل ، وإن كان يخاف عليه المعدم أو كان ماداً قضى عليه بدفع الدين وأبرأه منه وجعل عنه عدل أو عند الكفيل إن كان ثقة ، ونقله ابن عرز عن ابن مسلمة . أبو الحسن إلا أن في هذا الفرض ، ومسألة الكتباب فيها المضمان إ ه . وفي النسألة عن وجهها إذ لا ضان في هذا الفرض ، ومسألة الكتباب فيها المضمان إ ه . وفي النسألة عن وجهها إذ لا ضان في هذا الفرض ، ومسألة الكتباب فيها المضمان إ ه . وفي النساف عنه قبل أخذ الحق بعد علم والطالب غائب وقال أضاف أن يقلس وهو ممن يضاف عدم قبل قدومه ، أو لا يخاف إلا أنه كثير اللد والمطل مكن منسه ، فان أمينا أقر عنده وإلا أودع ويبرأ الحميل والغرج وضمان المال من الغائب ، لأنه قبض كان أمينا أقر عنده وإلا أودع ويبرأ الحميل والغرج وضمان المال من الغائب ، لأنه قبض كان أمينا أقر عنده وإلا أودع ويبرأ الحميل والغرج وضمان المال من الغائب ، لأنه قبض كان أمينا أقر عنده وإلا أودع ويبرأ الحيل والغرج وضمان المال من الغائب ، لأنه قبض كان أمينا أقر عنده وإلا أودع ويبرأ الحيل والغراء وشمان المال من الغائب ، وإن كان المعلوب ملياً وفياً فلا يؤخذ منه شيء لعدم الضرورة.

وَلَزِمَهُ تَأْخِيرٌ رَبِّهِ، ٱلْمُعْسِرَ، أَوِ ٱلْمُوسِرَ، إِنْ سَكَتَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُوَّخِرْهُ مُسْقِطًا، وإنْ أَنْكَرَ: حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطُ وَلَزْمَهُ،

(ولزمه) أي الضامن (تأخير ربه) أي الدين من إضافة المصدر لفاعله ومفعول المضمون (المعسر) ابن وشد ولا كلام الضامن في هذا اتفاقاً لوجوب انظار المعسر و ونبه المصنف على هذا لثلا يحتج الضامن بأن تأخيرها إسقاط المضمان عنه ، فأفاد أن التأخير يلزمه ولا تسقط عنه الكفالة (أو) تأخير ربه المضمون (الموسر) بالدين فيلزم الضامسن (إن سكت) الضامن عالماً بالتأخير زماناً يرى عرفاً أن سكوته فيسه يدل على رضاه ببقاء ضمانه إلى الاحل الذي أخر اليه (أو لم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الأجل الذي أخر رب الدين المضمون اليسه ، فالضمان مستمر على الضامن (إن حلف) رب الذي أخر رب الدين المضمون اليسه ، فالضمان مستمر على الضامن (إن حلف) رب الدين (أم يؤخره) أي المضمون حسال كونه (مسقطاً) الضمان عن الضمان ،

اللخمي وإن لم يعلم الحميل بالتأخير حتى حل الاجل حلف الطالب انه لم يؤخسوه ليسقط الكفالة ويكون على حقه هذا قول ابن القاسم ، ومحله اذا كانت ذمة الغريم يوم حلول الاجل الأول ، والثاني سواء ولو كان موسراً يوم حل الاجل الاول ثم اعسر الآن فلا شيء له على الحميل لتفريطه حتى تلف مال غريه ولم يعلم الكفيل فيعد راضياً له ، فان نكل سقطت الحمالة قاله ابن يونس وابن رشد وغيرهما ، ولو أشهد رب الدين حين التأخير أنه لم يسقط الحمالة قالظاهر أنه لا يحلف قاله الحط .

(وان أنكر) الضامن التأخير حين عله به (حلف) الطالب (انه) أي الطالب (لم يسقط) الطالب الحمالة بتأخير المضمون (ولزمه) أي الضمان الضامن وسقط التأخير وبقي الدين حالاً ، فان تكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة ، هذا هو مذهب ابن القاسم في المدونة ، وقال غيره فيها الكفالة ساقطة بكل حال سواء حلف أو نكل ، وقيسل لازمة بكل حال نقله ابن رشدو ابن عرفة ، ونصه و ان أخره ملياً فأنكر حيله ففي سقوطه حالته

وبقائها . ثالثها ان أسقط الحمالة صع تأخيره والاحلف مسا أخر الا على بقائها وسقط تأخيره و وان نكل لزمه وسقطت الكفالة . الحط غير أنه في النسخسة التي رأيت من البيان أو قوله فان نكل لزمه التأخير ، والكفالة ساقطة بكل حال ، وكذا نقلسه حقد أو الحسن وصاحب الذخيرة ، وقوله بكل حيال مشكل لاقتضائة مقوط الكفالة مع حلقه ، وحينتلذ لا قرق بينه وبين القول الثاني .

وتقل في التوضيح كلام أن رشد بلفظ والكفالة ثابتة بكل حال ، واستشكله بأن مثل القول الثالث ، وكذا نقله الشارح في خالب نسخه وهو مشكل ، فإن يقتضور أن مذهب أن القاسم لزوم الكفالة إذا نكل ، وليس كذلك ، ثم قال واستشكله البساطي برجه آخر، قال بعد قوله إنها ثابتة بكل حال فيه شيء لأن يينه على أنه لم يقصه بالتأخير سقوط الكفالة ، فإن نكل فالقياس سقوطها وهو مذهب أن القاسم في المدونة الد، وهذا يرتفع بأن الذي في البيان ساقطة بكل حال لا ثابتة ، ويبعى الإشكال من الوجه الذي ذكره في التوضيح ، ولكن على ما في البيان يبقى القول الثاني ، كأنه الأول لا كا قال من القول الثاني ، كأنه الأول لا كا قال من القول الأول ، ويزول الإشكال مرة واحده بزوال قوله بكل قال من القول الأول على ما في البيان ، والطاهر أنه كذلك في النسخ الصحيحة ، لأن ان حرفة نقله كذلك ، وكان القول الأول الذي لان القاسم يفرق بين حلف ، فلا يسقط الكفالة ويسقط التأخير ، وبين نكوله فتسقط الكفالة ولا يسقط النساخير وقول غيره سقوطها في الرجيين بمجود التأخير ، والثالث ثبوتها فيها والله أعلى .

طني والذي عليه الناقلون لكلام البيان هو نقل أبي الحسن وصاحب النخسيرة ولا إسكال قيد . وقول دح ، لاقتضائه سقوط الكفالة مع حلف، فيه نظر ، لأن ان رشد معادف بسقوطها لقوله أول كلامه ، فإن عم فأنكر لم تلزمه الكفالة ، ويقال الطالب إن أحببت أن قضي التأخير على أن لا كفالة لك على الكفيل ، وإلا فاحلف أنك إنها أخرته على أن يبعى الكفيل على كفالته ، فإن حلف لم يلزمه التأخير وإن نكل عن البعين ازمه على أن يبعى الكفيل على كفالته ، فإن حلف لم يلزمه التأخير وإن نكل عن البعين ازمه

و تاآخر خريمه بتأخيره،

التأخير والكفالة ساقطة بكل حال . . . الغ ، ولأن حلفه إنها هو ليبطل التساخير حيث بطلت الكفالة كا في نقل دق ، ، وهكذا في نقل أبي الحسن و دح ، اختصره وأخل بما يدل على المطاوب منه .

وقوله وقد قيل إن الكفالة ساقطة بكل حال ليس هو الأول ، لأن المراد بسقوطها في كل حال في الأول ، أي بقيد الإنكار حلف أم لا ، وهو قول ابن القاسم في المدونسة على فهمها . ابن رشد والقول الثاني سقوطها بكل حسال لا بقيد الإنكار قمنده أن نفس التأخير مسقط لها ، وهو قول الغير ، قافارق القولان . ونص المدونة فإن لم يرص الكفيل بالتأخير خير الطالب ، فأما إبراء الحيل من حمالته ويصح التأخير ، وإلا لم يكن له ذلسك بالتأخير خير الطالب ، فأما إبراء الحيل من حمالته ويصح التأخير ، وإلا لم يكن له ذلسك بالأ برضا الحميل .

فإن سكت الحميل وقد علم بذلك لزمته الحيالة ، وإن لم يعلم حتى حل أجل التأخير حلف الطالب ما أخره ليبرىء الحميل وثبتت الحيالة . وقال غيره إن كان الفريم مليساً وأخره تأخيراً بينا سقطت الحيالة ا ه ، فأنت ترى قول الفير بسقوط الحيالة غير مقيسه بالإنكار ، بل مطلق ولر علم وسكت أو لم يعلم حتى حسل التأخير ، بخلاف قول ابن القاسم فقد اتضح لك الحق ، وبان لك أن بين القولين بوناً ، وإن كان ابن رشد أتى بها في قسم الانكار ، ولا يضرنا ذلك ، لأنه أشار إلى ما في المعونة .

وأما نقل المصنف في توضيحه عن ابن رشد أن الحالة ثابتة بكل حال ، قتيم فيه ابن عبد السلام ، وهو سبق قلم من ابن عبد السلام ، لآنه لم ينقل كلام ابن رشد على وجهه ، بل اختصره قطفي القلم . وكيف يصح أن يعزى لابن رشد ثبوت الحالة بكل حسال ، وهو قد قال إن علم فأنكر فلا تلزمه الحمالة فتأمل منصفاً ، والحق أحق أن يتبع والم الموفق ، وتبعه البنائي . تت تنبيه سكت المصنف هنا عن قول ابن رشد ، عسدا كله في التأخير الكثير ، وأما اليسير فلا حجة فيه للضامن مع ذكره في توضيحه .

(و)ان حل أجل الدين وأخر ربه الشامن (تأخر) بفتحات مثقلا (غريسه) أي مدين ربه الدين (١) سبب (تأخيره) أي الحيل ، فليس له طلب الغريم الا بعد حاول

إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ ، وَبَطَّـــلَ ، إِنْ فَسَدَ مُتَحَمَّلُ بِهِ ، أَو فَسَدَت ، وَاللَّهُ أَنْ يَخْلُ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِلمَدِينِهِ ،

أجل التأخير في كل حال (الا أن يحلف) رب الدين أنه لم يقصد بتأخيره الحميل تأخير الغريم ، فله طلب الغريم ، وإن نكل لزمه تأخير الغريم أيضا ، واستشكل قوله تأخير الغريم ، فله طلب الغريم ويسره . وأجيب النح بأنه لا يأتي على للشهور من أنه لا يطالب الحميل مع حضور الغريم ويسره . وأجيب بأنه أخره والمدين معسر أو غائب فأيسر الغريم أو حضر في أثناء الآجل مليا فلا يطالب حتى يحل أجل تاخير الضامن .

(وبطل) الضان (أن فسد) المقد الذي وتب عليه مال (متحمل) بضم الم الأولى وفتح الفوقية والحاء المهملة والميم الثانية ، تحمل (به) الضامن عسن المدين الذي وتب الدين عليه كقوله ادفع له دينارا في دينارين ، أو عشرين درهما الى شهر وأنا ضامن له ، فهذه حالة فاسدة عند ابي القاسم في المدونة والمتبية ، وفي روايته عن مالك و رض ، وسواء كان الغيان في العقد أو بعده اتفاقا في الثاني ، وعلى المشهور في الأول فسلايازم الضامن شيء في الموازية كل حمالة وقعت على حرام بين المتبايعين في أول أمرهما أوبعده ، فهي ساقطة لايلزم الحيل بهاشيء علم المتبايعان بحرام ذلك أو جهلاه علم الحيل بذلك أوجهله ، وظاهره سواء لزم في المتحمل به قيعته لمفواته أم لا ، وصرح ابن سلمون والجزيري حيث لم يعلم المتحمل بفساد الحمالة أنه يلزم الحميل الحمالة بالقيمة لا ان علم .

(أو) أي وبطل الضاف أي لني ولم يلزم الحيل به شيء ان (قسدت) الحيالة نفسها بانتفاء ركنها أو شرط أو وجود مانعها فلم يتحد المعلق والمعلق عليه فيلا اعتراض بتعليق أنشىء على نفسه ، ومثل للحمالة الفاسدة فقال (ك) حمالة (يجعل) بضم الجيم وسكون العين ، أي عوض (من غير ربه) أي الدين (لمدينه) بأن كان من رب ومن المدين أو من أجنبي للضامن ، لأن الضامن اذا غرم رجع بمثل ما غرمه وازداد الجمل ، وهذا سلف بزيادة ، ولأن المضمان أحد الثلاثة آلتي لا تكون الا لله تعالى . والثاني القرض ، والثالث الجاء ، فمنطوقه صادق بمثلاث صور ، ومفهومه أنسه ان كان

الجمل من ربيه أو من أجنبي لمدينه فانه جائز بشرط حاول الأجل في الأول ، فهذه النسخة صحيحة أفاده غب.

البناني في التوضيح لا يجوز الضامن أن يأخذ جعلا سواء كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرها . المازري المنع علتان أولاها أن ذلك من بياعات الغرر ولأن مسن أخذ عشرة على أن يتحمل بمائة لم يدر هل يفلس من تحمل عنه أو يغيب فيخسر مائة ولم يأخذ الا المشرة أو يسلم من الغرامة ويفوز بالمشرة و غانيتهما أنه دائر بسين أمرين ممنوعين لأنه ان أدى الغريم الدين كان له الجمل باطلا ، وان أدى الضامن ورجع بسه على المضمون صار كانه أسلف ما أدى وربح الجمل فكان سلف بزيادة اه والبطلان مقيد بكون الجمل من رب الدين أو من غيره وهم رب الدين والا لزمت الماء الماء

الحالة ، ورد الجعل .
قال في شرح التحفة إعلم أن الجعل ان كان للحميل رد الجعل قدولا واحداً ، ويفادق الجواب في ثبوت الحالة وسقوطها ، وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الحالة ويثبت البيع ، والثالث يختلف فيه في الحالة والبيع جيماً ، فإن كان الجعل من البائع كانت الحمالة ساقطة لأنها يعوض والبيع صحيح ، لأن المشتري لا مدخل له فيما فعل البائع مع الحميل وان كان الجمل من المشتري ،أي أو من أجنبي ولم يعلم البائع به فالحمالة لازمة كالبيع ، لأن الحميل غر البائع حق أخرج سلمته واختلف اذا علم البائع ، فقال ابن القاسم في كتاب محد تسقط الحالة يريسه ويخير البائع في سلمته . وقال عمد الكفالة لازمة وان علم البائع اذا لم يكن له في ذلك سبب ، وأصله المخدي انظر دح » ، وقول د ز » ومفهومه صورتان النع . الصورة الثانية منهما داخلة في منطوق المصنف (١) وليست من مفهومه وقد علم جوازه الما فترد على المنطوق داخلة في منطوق المصنف (١) وليست من مفهومه وقد علم جوازه الما فترد على المنطوق

⁽١) (قوله داخلة في منطوق المصنف) لصدقه بنفي ربه ومدينه بأن يكون الجمل من أجنبي أو المدين الحميل ، وبنفي ربه وثبوت مدينه بأن يكون الجمل من أجنبي لمدينه ، وهذه هي الصورة الثانية من صورتي المفهوم عند عب ، وبثبوت ربعه ونفي المدين بأن يكون الجمل من ربه للحميل .

وتفسد بها به عده النسخية أعني من غير ربه لمدينه وغ به في كثير من النسخ أو فسدت كبجعل، وإن من غير ربه كمدينه بالفين المعجمة والياء والراء وزيادة وإن وكمدينه بكاف التشبيه فهو كلول في توضيحه لا يجوز الفيامن أن يأخذ جعلا من رب الدين أو المدين أو غيرهما . وفي بعض النسخ وإن من هند ربه لمدينه بالمين المهمة والنون والدال ولمدين غيرهما ، وفي بعض النسخ على مذا لا من عند ربه لمدينه بسلا النافية حق يطابق قوله في وضيحه الملام ، وصوابه على مذا لا من عند ربه لمدينه بسلا النافية حق يطابق قوله في وضيحه المنطف إذا كان رب الدين أعطى المديان شيئا على أن أعطاء حياد فأجسال مالك وابن القاسم وأشب وغيرم دضي المدينا عالى عنهم ، وفي العسبة عن أشهب لا يصح ، وعندأيضا أن كرهه ، وقال المغمي وغيره الجواز أبين .

الحط هانان النسختان اللتات ذكرها فير مشتهرتين ، والنسخة المشهورة من غسير ربه لمدينه كا ذكرته أولا بإسقاط وإن وغير بالغين المعجمة والراء والياء ولمدينه بلام الجوء وهذه معناها فاسد لآنها تندل حلى أن الضبان يفسد إذا دفع غير رب الدين للديان جعسلا على أن يعظى لرب الدين حيلا ، وهذا لا يصح لآنه تقدم في كلام ابن خازي أن الجعل لو كان من رب الدين للديان يصح ، فأحرى إن كان من خسيره ولو كان بدل اللام كان صحت ، لآنها وجع إلى الأولى غير أنه يدهي فيها أنه إذا كان الجعل من عند ربه أحروبا فاولى النسخة الأولى التي ذكرها ابن غازي .

ويدخل في قوله بكجعل جيع الصور التي لا تجوز قيها الحالة لدخول الفساه بين الكفيل والطالب والمطلوب ويبطل الضان يجعل الضامن إن كان الجعل مالا ، بل(وإن) كان الجعل (ضيان مضمونه) في الضامن من إضاقة المصدر لفاظه ومفعوله عذوف ، أي الضامن بأن ضمن أحدها الآخر ليضمنه الآخر بأن تداين رجلان ديناً من رجل أو من رجلين ، ويضمن كل منها صاحبه فيا عليه لوب الدين فيمنع إذا شرطا ذليك لا إن الفقى بدون شرط ، ويحتمل تقدير مفعول المصدر مدين الضامن بأن يقول له إضمني وأنا أضمن لك مدينك .

إِلَّا فِي الشَيْرَاهِ شَيْءِ بَيْنَهُما ، أَو بَيْعِيهِ ، كَفَرْيَضِهما عَلَى الْأَصْحُ ، وإن تَقَدَّدُ مُعَلاّهُ أَنْهِمَ كُلُّ بِحِصْيَّهِ ،

واستثنى من المبالغ عليه فقال (إلا) تضامنها (في) ثمن ترتب طبيعاً بسبب (اشتراء شيء) معين مشترك (بينهما) أي المتضامنين بأن يشتريا شيئاً معيناً مشتركا بينهما النصف بثمن معلوم مؤجل عليهما إلى أجل معلوم ، ويضمن كل منهما صاحبه قيما عليه للبائسيع فيجوز لعمل السلف (أو) تضامنهما في عرض أو طعام ترتب عليهما بالسوية بالبيعه الأجل معلوم على وجه السلم فيجوز ، وهو الصحيح عند أين رشد .

وشبه في الجواز فقال (كترضهما) أي تسلف شخصين شيئا بينهما بالسوية وتضامنهما فية فيجوز (على الأصح) من الحلاف عند ابن عبد السلام ، قال وهو الصحيح عندي ، وإليه ذهب ابن أبي زمنين وابن العطار خلافا لابن الفخار رآه سلفا جر منفعة. تت وقيدنا بالسرية في المسائل الثلاثة لأنه لو كان لأحدهما أكثر بما للآخر لم يجز إلا أن يضمن احدهما قدر ما ضمنه الآخر فيه فقط ، نص عليه ابن عبد الحق . عب جاز في الأمور الثلاثة لعمل الماضين فيي مستثناة بما امتنع ، والجواز فيها مقيد بأن يضمن كل واحد صاحبه في قدر ما ضمنه في مستثناة عا امتنع ، والجواز فيها مقيد بأن يضمن كل واحد صاحبه في قدر ما ضمنه في منهما الثلث قدر ما ضمنه في حسم ماله لم يجز وإن ضمن في الثلث نصف ما لصاحبه جاز .

(وإذا تعدد حلاء) بنم الحاء المبملة وقتح الميم عدوداً جع حيل " وأراد به ما فوق الراحد فيشمل الاثنين (١) أيضاً لمدين ضعنوه في وقت واحد وحل الأجل وغاب الفريسم أو أقلس (النبع) المضعون له (كلا) من الحلاء (مجمسته) أي الحيل المتبع فقطمسسن، قسمة الدين المضمون فيسه على عددم " قلا يكون بعضهم حيلاً عن بعضهم بدليل ما بعده

⁽١) (قوله فيشمل الاثنين) تقريع وأراد به ما فوق الواحد ، وهذا بعيد من لفظ المصنف، إذ المتبادر منه تعدد الجمع فأقل مايصدق عليه تسمة إن أبقى الجمع على حقيقته، وسنة إن أول ما فوق الواحد ، فالمناسب وإن تعدد الحيل .

إِلاَّ أَنْ يَشْغَرِطُ مَعَالَاتَ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضِ : كَثَرَتْبِهِمْ ، وَرَجْعَ ٱلْمُؤَدِّي بِغَيْرِ ٱلْمُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى وَرَجْعَ ٱلْمُؤْدِي بِغَيْرِ ٱلْمُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُلْقِي ، ثُمُّ سَاوِاهُ ،

قلا يؤخذ من ملي وحصة معدم ، ولا من حاضر نصيب غائب ، ولا من حي حظ ميت ، بأن قال أحدهم ضمانه علينا ووافقه الباقي ، أو قبل لهم تضمنون فلانسا فقالوا جيما نعم دفعة واحدة أو متعاقبين في كل حال (إلا أن يشترط) المضمون له في عقد الضمان (حالة بعضهم) أي الحلاء (عن بعض) فله أخذ جميع حقه من بعضهم إن غاب غيره أو أعدم وإن حضروا أملياء النبع كلا محصته فقط ، فان كان قال مع ذلك أيكم شئت أخذت حقي منه فله أخذ جميع حقه من شاء منهم ولو حضر غيره مليا .

وأقمام المسألة أربعة ، تعددهم بلا شرط فلا يتبع كلا إلا بحصته . تعددهم واشتراط حالة بعضهم ، وقال أيكم شئت أخذت حقي منه فلا أخذه بمن شاء ولو حضروا أملياء . تعددهم بشرط حالة بعضهم عن بعض ولم يقل أيكم الغ ، فيأخذ جميع حقه ممن حضر مليا إن غاب الباتي أو أعدم وإن حضروا أملياء اتبع كلا بحصته . تعددهم ولم يشترط حالة بعضهم عن بعض ، وقال أيكم شئت أخذت حقي منه فله أخذه ممن شاء ولو حضروا أملياء وشبه في أخذه الحق ممن شاء المضمون له أخذه منسه المفهوم من الاستثناء فقال وشهروا جميما أملياء إن أعدم المفون أو غاب ، وسواء شرط حالة بعضهم عن بعض أم لا عظم المتاخر بالتقدم أم لا ، و غ ، كأنه يشير لقوله في المدونة ومن أخذ من غريه كفيلا لا علم المتنز ما الغريم أن يأخذ بحميع حقه أي الكفيلين شاء (ورجم) الضامن بعد كفيل فله في عدم الغريم أن يأخذ بجميع حقه أي الكفيلين شاء (ورجم) المضامن بعد كفيل فله في عدم الغريم أن يأخذ بجميع حقه أي الكفيلين شاء (ورجم) المضامن (المؤدي) بضم الميم وفتح الممنز وكسر الدال مثقلا ، ومفهومه محذوف للعلم به أي الدين من بغير النح قوله (بكل مسا) أي القدر الذي (على) الشخص (الملقي) بفتح الميم من بغير النح قوله (بكل مسا) أي القدر الذي (على) الشخص (الملقي) بفتح الميم وسكون اللام وكسر القاف وشد الياء (ثم ساواه) أي المؤدى الملقي بالكسر فيها فيا وسكون اللام وكسر القاف وشد الياء (ثم ساواه) أي المؤدى الملقي بالكسر فيها فيا

قَإِنِ أَشْتَرَى سِنَّةُ بِسِتُمانَةِ بِالْحَمَالَةِ فَلَقِيَ أَحَدَّهُمْ : أَخِذَ مِنْهُ أَلَامِهِ أَخِذَ مُ مِانَةٍ ، ثُمَّ بِما نَتَيْنِ ، فَإِنْ أَلْجِمِيعَ ، ثُمَّ إِنْ لَقِي أَحَدَّهُمْ : أَخَذَهُ بِالْقَدْ ، ثُمَّ بِما نَتَيْنِ ، فَإِنْ لَقِي آحَدُهُما ثَالِثاً : أَخَدَهُ بِخَمْسِينَ و بِخَمْسَةٍ وسَبْعِينَ : فَإِنْ لَقِي الثَّالِثُ رَابِعاً : أَخَذَهُ بِخَمْسَةٍ وعَشْرِينَ لَا الثَّالِثُ رَابِعاً : أَخَذَهُ بِخَمْسَةٍ وعَشْرِينَ

أداء عن صاحبها النائب إذا كانوا حملاء غرماء ، بدليل تشيله الآتي أو حملاء فقط ، واشترط حمالة بعضهم عن بعض على أحد القولين الآتيين في هذا كثلاثة اشتروا سلعة

بثلاثماثة على كل مائة وتضامنوا فلقي البائسة أحدهم فأخذ منه الجيم مائة عن نفسه وماثنين عن صاحبيه ، فإن وجد الغارم أحدهما أخذ منه المائسة التي دفعها عنه وخسين

نصف المائة التي دفعها عن صاحبها ثم كل من وجد منهما . الثالث أخذ منه خسين .

ثم ذكر المصنف مسألة المدونة في الحلاء الستة التي أفردت بالتصانيف مفرعاً لها على ما تقدم فقال (فإن اشترى ستة) سلعة مشتركة بينهم سوية (بستبائة) على كل منهم مائة () شرط (الحالة) من كل واحد منهم لباقيهم (فلقي) البائم (أحدهم فأخذ منه الجيم) أي الستائة مائة عن نفسه أصالة لا يرجع بها ، وخمسائة حمالة عن الحسة الباقين يرجع بها عليهم (ثم إن لقي) الدافع (أحدهم) أي الحسة (أخذه) أي الدافع الملقى (بمائة) عن نفس الملقى تبقى أربعمائة للدافع فيساوي الملقى فيها فيأخذه (بمائتين) فيصير كل منهما غرم مائتين عن الأربعة الباقين .

(فان لقي أحدهما) أي الدافع والملقي الأول (ثالثاً) من الستة المتضامنين (اخذه) أي أحدهما الملقى الثالث (بخمسين) عن نفس الملقى الثالث ربع المائتين المدفوعتين عن الأربعة يبقى من المائتين مائة وخسون فيساوي أحدهما فيها الملقى الثالث (و) يأخذه (بخمسة وسبعين) عن الثلاثة الباقين .

(فإن لقي الثالث) الذي دفع خمسة وسبعين حالة عن الثلاثة الباقين (رابعــــ) من الحسة (أخذه) أي الثالث الرابع (بخمسة وعشرين) عن نفس الرابع يبقى من الحسة

وبيثلياء ثم بأثني عفر ونعف ، وبستة وديسم،

والسبعين التي دفعها الثالث حالة خسون فيساري الثالث الرابع فيها (و) يأخذ (بمثلها) أي بخسة وعشرين حالة عن الباقيين .

(ثم) إن لتي هذا الرابع خامساً من السنة أخده (باتني عشر ونصف) عن نفس الخامس بيا (و) يأشده الخامس بين للزابع من الخسة والعشرين النا عشر ونصف فيساوي الخامس فيها (و) يأشده (يستة وربع و أ يستة وربع و أ يذكره المعنف لوضوحه ، وأم يذكر منا أيضاً كيفية استيفاء العمل حق يصير كل واحد من السنة هافماً المائة التي عليه ، وقد ذكرها في توضيحه عن المازري بعض مشايفي فيه تطويل تنفر منه النفوس، وذكر طريقاً قال وإن كان لا يناسب كلام المعنف كل المناسبة تطويل تنفر منه النفوس، وذكر طريقاً قال وإن كان الا يناسب كلام المعنف كل المناسبة فقال إذا لتي البائع أحد المشارين وأخد منه الستانة عثم لتي هذا الدافع واحداً منشركاته في الشراء طالبه بثلاثانة مائة تخصه ومائتين بطريق الحالة لانه يقول له قد دفعت ستائد في الشراء طالبه بثلاثانة مائة تخصه ومائتين بطريق الحالة لانه يقول له قد دفعت ستائد مائة تخصل منها وخسمائة عنك ، وعن أصحابك يخصك منها مائسة تبقى أربحالة عن أصحابنا الأربعة أنت حيل معي بها فلذلك يطالبة بثلاثانة .

قاذا أخلها منه استقر ، أن كل واحد منهما دفع ثلاثمانة وقد علمت تفصيلها ، فاذا لهما ثالثاً طالباه بمائة تفصد وتبقى ثلاثمائة هو معهما حيل بها فيطالبه بمائة منها بالحالة فيأخذان المائة بن فيقتسمانهما فيبقى لكل منهما مائة ، وللثالث أيضا مائسة ، فاذا لقي هولاه الثلاثة رابعاً طالبوه بمائة عن نفسه ، ويبقى لهم مائتان هو حيل بهما معهم فيطالبونه بحصته منهما بطريق الحالة وهي خسون ، ويتقاسم الثلاثة هسده المائة والحسين الحالة فيبقن المحل خسون ولارابع أيضاً كذلك ، وهي التي دفعها بطريست الحالة فالمبائق خالنان ،

فإذا التي مؤلاء الأربعة خامساً طالبوه بمائة عن نفسه وبعشرين من المائه السادسة ، لأن الحسة حلاه بها فتضم هذه العشرون إلى المائة ، ويوزع الجموع على الأربعسة فينوب كلا ثلاثات ، ويبعى لكل عشرون ، والمخامس أيضاً عشرون ، وجموعها مائلة فيأخذها الخسة من السادس إذا ظفروا به ويتقامونها أخاساً فيظفر كل بجموع حقه اه.

(تىرىسە)

مذا العمل نحوه حمل الطنيزي ، وقد تعقبه ابن عرف انظره في الكبير قاله تت في الصغير ، طفي جعد ما ذكره بعض مشايخه طريقا آخر لا يئاسب كلام المسئف وشحوا المعالى الطنيزي وهم ، بل هو صورة من صور التراجع تناسب كلام المصنف وتؤخذ منه ولميست طريقا أخرى ، لأن صور التراجع غير منحصرة فيا ذكر .

منه قال أبر الحسن في شرح المدونة اعلم أن وجوه التراجع لا تنعصر بينهم في عدد ، إذ قه يلتلون على رقب عُتلفة وصور شقى ، لأن صاحب الحق إما أن يلقى جيمهم أو يلقى مَعْسِهُ مَنْهِمُ أَوْ أَرْبِعَهُ أَوْ ثَلَالُهُ أَوْ النَّيْنُ أَوْ وَأَحْدًا ﴾ وإذا لِقِي أَرْبِعَهُ مَنْهِم أَوْ أَقُلْ فَأَصَّلُهُ ساله مين لين عرفون ولك الغريم إما أن يلقي سائرهم مجتمعين أو متفرقين في كل واحد من جاني الملتقين أو مجتمعين في جانب ومفترقين في آخر والافتراق على اقسام كثيرة ، ثم ذكر كيفية التراجع في عده الصور إلى أن قال وإن لقي الثبان منهم واحداً وجما عليه عا أديا عنه من أصل الحق وبثلث ما أديا عن أصحابه بالحالة ، وإن كانوا ثلاثة فلتوا واحداً وجعوا عليه عا أدوا عنه ويربع مسا أدوا عن أصحابه بالجالة ا يد ، باختصار ، وأطال في ذلك فقد ظهر لك أن هذه وجوه مفرعة على طريق الفقهاء وغيرهم لا اختلاف فيهسسا ، وليس شيء منها طريقا عالقا لغيره ، والخلاف بين الفقهاء والطنيزي حيث لقي أحد الاثنين الثالث على الانفراد ، وكذا من يعده حسما هو مفروس في كلام عياس وابن عرفة وغير واحد اما إن النياء مماكا فرض بعض مشايخ تت قلا خلاف فيها ، ولا تنبعو لماقال الطنيزي ؟ ونص ابن عرفة وضابط واجمهم في ثمن ما ابتاعوه متحاسلين رجوع كل غارم على من لقيه بما غرم عنه من ثمن ما ابتاعه ، وبما يوجب مساواته إياه فيا غرمــــ بالحيالة عن غيره و م في رجوعه عليه بدلك على مقتضى حال لغاء القارم من لقيب فعط أو على مقتضى ما يجب على كل واحب منها مسع كل من غوم لو القيهم وب الحق مجتمعين قولا الأكثر.

ونقل هياهن حيث قال أو لقي ناني السنة نالثهم ففيها بأخساء مخمسين قضاها عند في

وَهَلَ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخْصُهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ ٱلْحُقَّ عَلَى غَيْرِهِمُ الْعُلَقُ ؟ أُولًا وَعَلَيْهِ ٱلْأَكْثَرُ ؟

خاصته ، وبخسة وسبعين نصف مائة وخسين أداها بالحالة فذلك مائة وخسة وعشرون، وعلى هذا حسب كل الفقهاء المسألة في التراجع بينهم . وقال أبو القاسم الطنيزي الفارضي هذا غلط في الحساب والواجب إذا التقي الثالث مع أحد الأولين أن يقول الثالث لحن كأنا المستنا مما باجتاع بعضنا ببعض ، ولو اجتمعنا مما كان المال علينا أثلاثا على منه مائتان غرمتها أنت وصاحبك عني خذ مائتك وادفع لصاحبك مائته إذا لقيته وكذا في بقية المسألة .

قلت قبله عياض وغيره وهو غلط في الفقه ، لأن ما له عدم غرم الثالث شيئاً بالحالة لأن جلة ما غرمه على قوله في الفائه . الثاني مائة وهي واجبة عليه بالشراء واستواؤها في النزام الحالة يوجب استواءهما في الفرم بها واستواؤهما فيه يوجب رجوع الثاني على الثالث بها قال الفقهاء .

(و) إذا كانوا خلاء غير غرماء بأن ضمنوا شخصا في مال عليه بشرط حالة بعضهم بمضا وأدى بعضهم الحق لربه لعدم الغريم أو غيبته ولقي المؤدى أحد أصحابه فد (بل لا يرجع) المؤدي على الملقي (بيا) أي القدر الذي (يخصه) أي المؤدي (أيضاً) أي كما لا يرجع عليه به إذا كانوا حلاء غرماء (إذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أي الحلاء المشترط حمالة بعضهم عن بعض (أولاً) بشد الواو منوناً ، أي ابتداء وعليهم ثانياً بالحالة (وعليه) أي عدم رجوع المؤدي بها يخصه على الملقي (الأكثر) وهو المتمد ، وكيفيه التراجع على هذا التأويل إذا تحمل ثلائة عن واحد بثلاثمائة وغرمها أحدهم ثم لقي اخراجه على هذا التأويل إذا تحمل ثلاثة عن واحد بثلاثمائة وغرمها أحدهم ثم لقي منهما الثالث أخسة منه خسان .

والتأويل الثاني طواه المصنف تقديره او يرجع بما يخصه ، وكيفية الرجوع عليه ان الفارم الأول بأخذ من الملتي الأول مائة وخمسين بالحالة؛ وإذا لقي أحدهما الثالث فيأخذ

منه خسة وسبعين ، وإذا لقيب الآخر طالبه بخسة وسبعين فيقول له الثالث دفعت لصاحبنا الذي لقيني قبلك خسة وسبعين ساويتك فيها يبقى لك زائداً مثلها فخذ نصفه سبعة وثلاثين ونصفا ، ثم كل من لقي منهما الذي لم يدفع إلا خسة وسبعين أخذ منه اثني عشر ونصفا فيستوي الجيبع في أن كل واحد منهم دفع مائة بالحالة ، فظهر الفرق بين التأويلين في كيفية تواجعهم في المثال المذكور ، وكلام من وقفت عليه من الشراح في هذا الحل غير ظاهر ولا واف بالمقصود ، فاو قال المصنف وهل كذا إن كان الحق على غيرهم الكان أولى لاختصاره وإفادته جريان هذه المسألة على الأولى في جميع ما ذكر فيها من قوله ورجع المؤدي الى قوله ثم ساواه قاله المسناوي رحمه الله تعالى .

طني قوله وهل لا يرجع بما يخصه . . . النع ، أي إذا أخذ من أحدهم ما يخصه فقط فهل لا يرجع به كما إذا كان الحق عليهم أو يرجع به هسذا هو الصواب في تقرير كلام المسنف ، وبه تظهر ثمرة الخلاف ، والمسألة هكذا مفروضة في كلام أن رشد ونصه فإن تحمل بالمال حلاء في صفقة واحدة فيازم كل واحد منهم ما ينوبه منه موزعاً على عددهم إلا أن يشترط أن كل واحد منهم حيل عن صاحبه أو عن أصحابه ، قال مجميع المال ، أو لم يقل فيؤخذ مليهم بمعدمهم كأخذهم بعدم الفريم ، ويأخذ أيهم شاء على أحد قولي مالك درض ، وعلى كليهما أن اشترط أخذ أيهم شاء ، فإن اخذا احدهم بما ينوبه من المال فاختلف هل للمأخوذ منه ذلك أن يرجع على من وجد من أصحابه حتى يساويه فيه فقيل له ذلك، وإلى هذاذهب أبواسحتى وقيل ليس ذلك له وهو العبواب الأن ماينوبه منه إنها أداء عن نفسه ومثله في كتاب ابن المواز وهو الآتي على ما في المدونة لغير ابن القاسم في المستة كفلاء اه نقله أبو الحسن و د ق » .

وأما فرضها في أخذ جميع الحق من أحدهم فلا يظهر للخلاف فيه معنى لمن تأمسل وأنصف وإن كان جمع من المحققين فرضوه فيه كمياض وابن عبد السلام وابن عرفة ، بل وجميع من وقفت عليهم إلا ابن وشد ، مع أنهم لم ينقلوا الا كلامه ، ولعلهم حرفوه وان بعد تواطؤ هؤلاء الآئمة الآجلاء على التحريف فإنه لا يصح فرضهم ، والحق أحق ان

يتبع ، وكلام المدونة صريح فيا فرضوه لا تأويل فيسه ولا خلاف ، ونصها في الثلاثة الحلاء فقط ان أخد من أحدهم جديع المال رجع الفارم على صاحبيه اذا لقيما بالثلثين ، وإن لتي أحدها رجع عليه بالنصف ا ه، فأنت برى أنها صرحت بما يرجع به وهو كلام ظاهر لا تأويل فيسه ولا خلاف ، قلو كان الحلاف فيا فرضوه لنبهوا على فعها إذ يبعد أن ينسب الى التونسي وان المواذ ومعاع أبي زيد ويترك نصها ، وهذا ظاهر وبه يظهر لك ما في تقرير تت وبعض مشايخه من الحبط ، لكن العذر لهما أنهما مسبوقان بذلك ممن له قدم واسع في التحقيق والكمال فل تمالى ، واسحل ليس عسسة التأويلين ، اذ لم يؤولا عليها ، وجعل قت في كبيره تبعاً البساطي نصها المتقدم عمل التأويلين غير ظاهر اه.

البناني واندفع بما تقدم عن المسناوي ما هول به طفي ، ثم قال سلنا وجود الخلاق في فرض ابن رشد كا بينه ، لكن لا يازم منه عدم التأويلين في الفرض المتقدم ، وقد علم غرتهما فيه ، ثم قال قلت العجب كيف حله عدم فهمه غرة الخلاف في فرض الجاعة على الثاني بالنصف فإنه قابل التأويل السكوله عن رجوع أحدهما على الثالث ، قلا دليل فيه لطفى ، والله المؤفق في الجواب (تأويلان) تت .

(تنبید)

أولاً في كلام المسنف منون كذا رأيته بخط الأقفهسي مضبوطاً بالقلم ، وهو الموافق لكلام المسنف على ما قورناه . وأما يغير تنوين نفياً لقوله لا يرجع بما يخصه كما هو ظاهر كلام الشارحين ، فينعكس النقل أذ يصير مساحليه الأكثر هو التأويل الثانوي وليس كذلك .

(وصح) الضمان (بالوجه) أي الذات أي الإنيان بالمدين وقت الحاجة اليه ، ولا اختلاف في صحته عندنا ، وتبع ابن الحاجب في تعبيره يصح ، وعبر ابن عرفة بجساز كالإرشاد . وفي الشامل وجاز بوجه والعضو المين كالجيع ، اذ لا فرق بين الوجه وغيره (و) إن ضمنت روجة بالوجه قر لمازوج رده من زوجته) أي ضمان الوجه ولو بغير مال ، لأنه

يقول قد تخرج للتفتيش على المضمون وإحضاره ، وذلك عار علي ومثله ضمان الطلب . وأما ضمان المال قدم صحته في قدر ثلث مالها . الجط ظاهره ولو كان المال المضمون فيه دون ثلثها وهو ظاهر ما في التوضيح وابن عرفة والشامل عن ابن عبد الحكم وقبلوه ، وزاه يول شرطت عدم الغرم في التوضيح ولو تكفلت ذات زوج بوجه رجل على أن وزاه يول قد تحبس وامنع منها وتخرج للخصومة ، وذلك شين على قله منه تحملها بالطلب أيضا والله أعلم .

(وبرىء) ضامن الوجه (بتسليمه له) أى المضمون المضمون له زادقي المدونة بمكان فيه أو في حاكم ، وأما مكان لا سلطان فيه أو في حال فتنة أو مفازة أو بمكان يقدر الفريم على الامتناع لم يبرأ أفاده تت ، ويبرأ بتسليمه في مكان يقدر على تخليص حقه منه فيه أن كان يقير سجن، بل (وإن) سلمه له (بسجن) يكسر السين أي محل مسجون فيه . قال في المدونة الآنه يسجن له بعد تمام ما حيس فيه . الباحي سواء كان سجنه في دم أو غيره ، ويكفي قوله برئت منه اليك وهو في السجن فشأنك به كان سجنه في حتى أو قعديا . المخمي ولو تعديا ، ابن عرفة في التعدي نظر ، الانه مظنة الإخراجة برفع التعدي عنه فلا يكن منه ، وفيه نظر ، الإمكان ماكمته في الحين ، قان منع منه جرى مجرى موته ، قفي التوضيح اللخمي والمازري سواء سجن بحتى أو باطل الإمكان ماكمته عند موته ، قان منع منه عدا الطالب منه ومن الوصول اليه فيجري ذلك مجرى موته ، وموته يسقط الكفالة .

(فرع)

ان أحضره بزاوية لا يمكن اخواجه منها مقالذي وقع به الحكم والعمل أنه كإحضاره يبرأ به ، قال في نظم العمليات :

وظامن مضمونه قد أحضر بموضع إخراجه تعذراً يكفيه ما لم يضمن الإحضار له بمجلس الشرع بتلك المستزلة

أو بتسليميه نفسة ، إن أمرة به ، إن حل الحق ، ويغير مجلس المحتم ، إن كان بسيه

ا ه ، بناني (أو بتسليمه) أي المضمون من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله (نفسه) أي المضمون للمضمون له فيبرأ الحميل به كما في المدونة ، وزاه في الموازية (إن أمره) أي المضمون له لإنه كو كياه فإن سلم نفسه بمدون أمره فلا يبرأ المضامن به ، ولو قال سلمت نفسي نيابة عمن تحمل بي كما لو سلمه أجتبي بمدون أمر المضامن على المشهور فيهما ، ابن عرفة في الموازية اذا لم يرد الطالب قبوله حتى يسلمه له الحميل ولو قبله برى م كن دفع دينا عن أجنبي المطالب أن لا يقبله إلا بتوكيل الفريم ، وله قبوله فيبرأ ، زاد الصقلي عن عميمه إن أنكر الطالب كون الحميل أمره بتسليمه نفسه ، قبوله فيبرأ ، زاد الصقلي عن عميمه إن أنكر الطالب كون الحميل أمره بتسليمه نفسه ، فان شهد به أحد.

وشرط براءة الحميل بتسليم المضمون (إن حسل الحق) المضمون به إذ لا فائدة في إحضاره قبسل حلوله قاله الملزري وغيره عج أي على الغريم كما في الشرع ، ولو كان مؤجلا على الشامن بأن أخره وحلف أنه لم يقصد به تأخير الغريم ، قاله بعض شيوخنا ، وكانه برأى أن ضامن الوجه كضامن المال في هذا (و) برى م بتسليمه (بغير مجلس الحكم إن لميشترط) المضمون له على الضامن تسليمه بمجلس الحكم ، قان اشترطه في الكافي ، ولو أحضره في مجلس الحكم فوجد المضمون له غائباً فلا يبرأ بعدم التسليم الاأن يشترط الضامن سقوط الضان عنه باحضاره لو لم يحده ولا وكيلاكنه يشهد على احضاره ، ويبرأ على أحد القولين ، وظاهره سواء بقي مجلس الحكم مجالب يشهد على احضاره ، ويبرأ على أحد القولين ، وظاهره سواء بقي مجلس الحكم مجالب أو خرب ولم تجر فيه الاحكام ، وهو كذلك على المشهور قساله تت ، عب قان خرب وانتقل المعران لغيره ففيء براءته باحضاره فيا خرب وعدمها قولان مناها مراعداه وانتقل المعران لغيره فنيء براءته باحضاره فيا خرب وعدمها قولان مناها مراعداه وانتقل المعران لغيره في التوضيح .

(و) برىء يتسليمه له (بغير بلده) أى الاشتراط المفهوم من يشترط (أن كان به)

تعاكم ولو عديما ، وإلا أغرِم بعد خفيف تَلَوْم ، إن قرب عَيْبَة عربيهِ ، كَالْيَوْم ولا يَسْقُطُ الْغُرْمُ بِإحسارهِ ، إن محكم به ،

أي بلد التسليم (حاكم) شرعي يخلص الحق ، فان لم يكن به حاكم فلا يبرأ به ، وقيل لا يبرأ به حكاها عبد الحكم المازري وهذا الخلاف يجري عندي على الحدلاف في الشرط الذي لا يقيد . ابن عبد السلام قد يكون هذا الشرط مقيداً بان كان البلد المشترط إحضاره فيه موضع سكنى البينة ، أو كان الحق غير معين والطالب غرض في اخذه في محسل الاشتراط . ابن عرفة ولو شرط إحضاره ببلد فاحضره بغيره حيث تناله الأحكام، ففي براءته باحضاره فيه قولان حكاهما ابن عبد الحكم ، ويفهم بما ذكر براءته بالأحرى إذا براءته باحضاره ببلد معين وأحضره في غير بلد الضيان بما يأخذه الحكم فيه وهدف مسألة المدونة ، والله أعلم .

مسالة المدونة و والله اعلم .
واذا احضره برىء ان كان مليا بل (ولو) كان (عديماً) مذا هو المشهور ، وأشار واذا احضره برىء ان كان مليا بل (ولو) كان (عديماً (وإلا) أي وإن لم يبرأ الحميل بولو إلى قول ابن الجهم وابن اللباد لا يبرأ باحضاره عديماً (وإلا) أي وإن لم يبرأ الحميل بوجه بما تقدم (أغرم) يضم الحمز و كسر الراء الضامن الحق المفعون فيه (بعد خفيف) أي يسير (تلوم) بفتح الفوقية وضم الواو مشددة أي تأخير (إن قربت غيبة غريمه) أي مضون الضامن (كاليوم) وأدخلت الكاف يوما آخر ، فان بعدت أغرم بلا تلوم ومقتضى كلامه عدم التلوم إذا حضر الغريم ، والذي في المدونة التلوم في حضوره أيضاً ، ولو فلو قال إن بعضر أو قربت غيبته لوفى بما فيها والتلوم موكول إلى اجتهاد الحاكم ، ولو أوأه إلى أمد أكثر من مدة الخيار على الظاهر .

رو) إن حل أجل الدين ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على ضامن الوجه المضمون وحكم الحاكم على ضامن الوجه بغرم ما على المضمون قاحضر الضامن المضمون قر (لا يسقط) الغرم عن ضامن الوجه بغرم ما على المضمون (إن) كان (حكم) بضم فكسر على الضامن (به) أي الغرم (باحضاره) أي المضمون (إن) كان (حكم) بضم فكسر على الضامن (به) أي المغرم مضى اتفاقا قاله قبل إحضاره على المشهور كانه حكم مضى. فان كان دفع المال ثم أحضره مضى اتفاقا قاله

في التوضيح والشَّامل ، وعلى المشهور يخير الطالب في اتباع الغريم أو الحميل قاله ابزيونس ونقل في التوضيع .

ومفهوم الشرط أنه إن أحضوه بعد حلول الآجل والدعوى ، وقبل الحكم فانديسة ط الغرم عنه وهو كذلك ، واختلف في المراه بالحكم قليل هو إشهاه الحساكم على حكمه بالفرم وقبل القضاء بالمال وهفعه لربه لعبد الملك وغيره ، وهسدا مقيد بيسر المضون عند حلول الآجل ، فإن كان معسراً رد الحكم بالقرم ، ورجع الضامن بما دفعه لقوله (لا) يغرم الضامن (أن ثبت عدمه) بضم فسكون أي فقر المضمون وعجزه عن وفساء الذن المضمون فيه عند حلول الآجل ولو بعد الحكم على الضامن بالغرم ، وهذه طريقة اللخمي بناه على أن يمين المدين مسمع البينة الشاهدة بعدمه استظهار ، واقتصر المستقد في بأب الغلس على قول أين رشد بغرمه ولو اثبت عدمه في غينته بناه على أنهسسا تشميم المنشاب

(او) أي ولا يغرم ضامن الوجه إن ألبت (موته) أى المضعون قبل الشكم عليه بالغرم ، فإن ألبت موته بعد الحكم عليه به فهو حكم مضى ويلزمه الغرم ، فإن سبق الموت الحكم لم يلزم لتبين شطأ الطكم ، وقولة (في غيبته) قيد في شبوت عدمه فقط ، واحترز به من إثبات عدمه في حال حضوره وسيع غيبته) قيد في شبوت عدمه فقط به الغرم عن اطميل ، لأنه لا بد في إثبات العدمين طف عنم إخشاره الطالب فلا يسقط به الغرم عن اطميل ، لأنه لا بد في إثبات العدمين طف من شهدت البيئة بعدمه إذا حضر ، بخلاف الغائب فيثبت عدمه بمجرد المبيئة ويسقط غرم ضامن الوجه بشبوت موت المضمون ببلد المضوان ، بل (ول) مات (بعير بلده) أي الشمان اذبعاب الذات المكلولة.

أشب لا أبالي مات غائباً أو بباده غيراً الحميل ، هنذا مذهب المدونة أن المقالة تسقط بعوت المدونة المران مطلقا عسواء مات ببلاه أو بغيره من غير تفصيل و أشار بولو إلى قول ابن القاسم إن مات بغير بلده بعد الآجل أو قبله برمن لا يمكن إحضاره فيه عند الآجل من البلد الذي مات بد أن لو كان حيا فلا يسقط الشمان ، ابن عبد السلام لأن تقريطه في

ورَجْعَ بِسَدِّ، وبِالطَّلَبِ، وإنْ فِي قِصَاصِ كُأْنَا حَبِلُ بِطَلَيْهِ، ورَجْعَ بِطَلَيْهِ، أَوْ قَالَ لَا أَصْمَنُ إِلَّا وَجْهَ ،

الغريم حتى خرج عن البلد كمجزه عن احضاره حياً لأنه لو منعه من الحروج لحل الاجل وهو بالبلد وتمكن الطالب منه وإلا سقط ، وصرح ابن رشدبان هذا خلاف ما في المدونة .

(و) إن حل الأجل ولم يحضر ضامن الوجه المضمون وحكم عليسه بالمغرم وغرم ثم البت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الأجل (رجع) المضامن الذي حكم طيه بالغرم وغرم فيرجع (به) أي ما غرمه إذا أثبت أن الغريم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل الحق فهو راجع لاثبات العدم والموت كما في طبخ . وأما إذا غرم لرب الدين في غيد الغريم بلا قضاء ثم أثبت موته أو عدمه فلا يرجع لتبرعه كما في . طبخ في المدونة لو غرم الحميل ثم أثبت ببيئة أن الغريم قد مسات في غيبته قبل القضاء وجع المحميل على رب الدين بما أدى ، لأنه لو علم أنه مات حين طلب الحميل لم يكن عليسه الحميل على رب الدين بما أدى ، لأنه لو علم أنه مات حين طلب الحميل لم يكن عليسه شيء ، وإنما تقيم الحمالة بالنفس ما كان حياً . الحط وانظر إذا غرم ثم أثبت أنه كان عديماً قبل القضاء مل يرجع عليه أم لا ، والله أعلم . البناني لم أجد في طبع رجوعه في إثبات أنه كان عديماً قبل القضاء .

(و) سح الضمان (بالطلب) أي التفتيش على المضمون وإعلام المضمون له بحلب عند حلول الأجل إن كان في مال ، بل (وإن) كان (في) شأن (قصاص) من نفسها أو مونها إذ لا يلزم ضامن الطلب إلا طلب المضمون بما يقوى عليه . ابن عرقة حالة الطلب لا توجب غرم مال ، وأشار لصيفته بقوله (ك) قول الضامن (أذا حيل يطلبه) أي المضمون أو على طلبه أو لا أضمن إلا طلب أو على إحضاره أو التزمت بإحضاره أو أذا مطالب أو على طلبه (أو اشترط) الضامن (فلمي) أي عدم ضمان (المال) بالتصويح بأن قدال أضمى وجهه لا المال الذي عليه (أو قال) الضامن (لا أضمن إلا وجهه) أي المضمون قداله وجهه لا المال الذي عليه (أو قال) الضامن (لا أضمن إلا وجهه) أي المضمون قداله

وي المواقع والمعالم المعالم والموادفة ، ومثله قولها أنا العيل الوجه أطلبه ، قان لم

وَطَلَيْهُ بِمَا يُقُونَى عَلَيْهِ ، وَحَلَفَ مَا قَصْرَ ، وَغَرِمَ إِنْ فَوْطَ اللَّهُ مُوطَ

أجده برئت من المال ، وفي المقدمات عن ابن المواز قائل لا أضمن إلا وجهه لا يلزمه . ابن رشد فيه نظر أذ لا فرق بين أنا ضامن لوجه ولا أضمن الا وجهه في ضمان الوجه عليسه ومن ضمن الوجه ضمن المال كما لا فرق بين أسلفني قلان الف درهم وما أسلفني الا الشف درهم أو وانعا يصح قوله إذا كان لكلامه بساط يدل على اسقاط المال مثل أن يقال تحمل درهم أو وانعا يصح قوله إذا كان لكلامه بساط يدل على اسقاط المال مثل أن يقال تحمل لا أضمن لكم الا وجهسه وشبيه فلك إد ي

(وطلبه) أي ضابن الطلب المضمون وجوبا (بما) أي شيء أو الشيء الذي (دقوى) بفتح التحدية والواو وسكون القاف ، أي يقدر ضابن الطلب (عليه) عند أين القاسم سواء علم موضعه أو جهله في البلد وقربه . وقبل على مسافة يومين . وقبل وان بعد مالم يتفاسش . وقبل على مسافة نحو شهر هذا على نقل اللخمي ، وعزا أبن رشد المعدونسية وغيرها أنه ليس عليه طلبه أن بعد أو جهل موضعه (وحلف) حميسل الطلب أذا أدعى أنه لم يحد مقمونه وكذبه الطالب وصيغة بينه أنه (ما قصر) بفتحات متقلا في الطلب ولا دلمن وأنه لم يعلم له على .

(وغرم) بنتح فكسر حيل الطلب المال الذي على مضمونه (ان فرط) بفتحسات مثقلا حيل الطلب في مضمونه بعد حلول الأجل حتى هرب ولم يعلم موضعه (أو هربه) بفتحات مثقلاً ، أي أمر الحميل المضمون بهروبه من الطالب فهرب ولم يعلم محلسه (وعوقب) بضم العين وكسر القاف أي يؤدب حيل الطلب الذي فرط أو هرب بما يرى السلطان باجتهاده من حيس أو ضرب ، الحط ظاهر كلام المصنف جمع التفريم والعقوبة ، والذي في الرواية أنه يحيس اذا فرط في الطلب حتى يجتهد فيه ، وأما اذا ثبت تفريط فيه بأن لقيه وفركه أو عيبه وهربه فانه يغرم المال فقط ولم يذكر في هذا عقوبة .

عج اذا كان المنمون فيه قصاصًا فالظاهر أنه إذا وجب عليه الغرم بتقريطه يضمن

وَخِيلَ فِي مُطْلَقِ ؛ أَنَا حَبِلُ ، وزّعِمُ ، وأَذِينُ ، وقبِيلُ ، وعِنْدِي وَإِلَىٰ وَشِبْهِ عَلَى ٱلْمَالِ عَلَى ٱلْارْجَعِ وَٱلْاَظْلَرِ ،

دية عد ، ولكن مفاد ابن عرفة أنه لا غرم عليه ، وينبغي أن يعاقب ا ه ، البناني هذا قصور ، فإن ابن رشد انما قال في ضمان الطلب في القصاص أن الضامن يلزمه طلب المكفول ، قال وقال عنان البتي اذا تكفل بنفس في قصاص أو جراح فانه ان لم يجىء به لزمته الدية وأرش الجراحة ، وكانت له في مال الجاني اذ لا قصاص على الكفيل اه ، فأنت قراه إنما عزا لزوم الدية لعنان البتي وهو خارج عن المذهب . وفي التنبيهات لا شيء عليه أن لم يأت به الاعنان البتي فالزمه دية النفس في القتل وأرش الجراحات ولاصبخ في الفاسق المتعسف على الناس بالقتل وأخذ المال فيؤخذ ويعطى حياكا عليه من قتل ، وأخذ مال فانه يؤخذ الحميل عا يؤخذ به الفاسق الا أنه لا يقتل .

فضل بن مسلمة على أراد يؤخذ بالمال خاصة أو به وبالدية في القتل. عياض وهو على التأويل الثاني موافق لعثان البي اه. تت تكميل بقي نوع من الضمان لم يذكر والمسنف هنا وذكره في المدونة وسماه ضمان الدرك ، فقال ومن تكفل لرجل بما أدركه من درك في جارية ابتاعها من رجل أو دار أو غيرهما جاز ذلك ولزمه الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعدمه ، وأطال في ذلك فانظره .

(وحل) بضم الحاء المهملة و كسر الميم الضمان (في مطلق) بضم فسكون ففتح قول الضامن أي عن التقييد بالمال والوجه والطلب (أنا حميل أو) أنا (زعيم أو) أنا (أذين) بفتح أولها وكسر ثانيها واعجام الذال (و) أنا (قبيل) كذلك (وعندي وإلي) بشد الياء (وشبه) أي ما ذكر من الصيغ . كعلي بشد الياء وصبير وكوين بالنون من كنت له بكذا ، وكفيل وضامن وغرير بمجمة فراهين مهملين بينهما تحتية . عياض وكلها من المعفظ والحياطة ، وصلة حمل (على) ضمان (المال على الأرجح) عند ابن يونس لقوله هو الصواب (و) على (الأظهر) عند ابن رشد لقوله هو الأصح .

ابن عرفة الصيفة ما دل على الحقيقة عرفا فيها من قال أنا حيل بقلان أو زعم أو

كفيل أو ضامن أو قبيل أو هو لك عندي أو على أو إلى أو قبل فهي حالة لازمة ان أواد الوجه و وان اواد المال لزمه . هياض ومثلها قبيل وأذين وعوين وصبير وكوين و وفي حمل لفظها المبهم العري عن بيان لفظ او قوينة على المال او النفس نقلا عباض عن شيوخنا . ابن وشد الأصح الأول لاوله على المحميل غارم . واحترز بقوله مطلق حما لو قيد بالملك أو قرينة . في التوضيح ينبغي أن عبد بالملك أو قرينة . في التوضيح ينبغي أن يعتمد هذا على الألفاظ التي يستعملها اهل العرف في الضمان اه .

وتلخص من منطوق كلامه ومفهومه ثلاقة اسوال الأولى: حرو الصفة عن التقييد المال والوجه لفظاً ونية ، وهذا عل الخلاف والترجيح، والثاني، تقييدها باحدهما فنظاولا خلاف في اعتباره أيضا كما في نصها السابق وان أوهم كلام المصنف أنه من عمل الخلاف ، وقد تعقب البساطي المصنف بهذا والذاعل.

(لا) تحمل صيفة الضيان على ضيان المال (إن اختلفا) أي الضامن والمضبون له بأن قسال الضامن إنما ضعنت الوجه وقال المضمون له بل ضعنت المال قاللول قول الضامن > لأن الأصل براءة ذمته قاله في التوضيح والشارح . وقال البساطي طساعر كلام أن يونس أنه بحث لقوله ينبغي أن يكون القول قول الحميل .

(و) إن ادهى شخص على آخر بحق وأنكره المدهى عليه وطلب المدعى من المدهى عليه توكيل ثقة حتى يأتي ببينته الغائبة خائفاً من هرويه (لم) الأولى لا (يجب) يقتح الياء وكسر الجيم على المدعى عليه المنكر وادعى المدعى غيبة بينته وطلب من المدعى عليه عليه توكيل ثقة مأمون خوفاً من هرويه إذا حضرت بينته فلا يجب على المدعى عليه (وكيل) أي توكيله (للخصومة) عنه إذا حضرت بينة المدعى وغاب المدعى عليه وسيذكر المصنف في آخر الشهادات اختلاف الشيوخ في قهسم نص المدونة في هاه المسالة.

(ولا) يجب على المدعى عليه المنكر (كفيل بالوجه) للمدعى عليه (بر) سبب مجرد

بِالدَّعْوَى ، إلاَّ بِشَامِدٍ ، وإن أَذْعَى بَيْنَةً بِكَالسُوقِ أَوْقَفَهُ القَاضِي عِنْمَهُ .

(الدعوى) صلة يجب المنفي ، وذكر أبر على أن العمل جرى بالزام المطلوب بجميسال ، وجه بالدعوى سواه ادعى الطالب قرب بينته أو بعدها . بناني (إلا ب) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعي أنه له شاهدا آخر وطلب الإمبال لإحضاره وقال أخاف هروب المطلوب فليات بوكيل أو كفيل بوجه فيلزمه لتقوى دعواه بالشاهد ، وسيأتي آخسر الشهادات أنه يجب كفيل بالمال مع الشاهد قاله تت . الحط الإستثناء راجع المحليل كها يفهم من كفالة المدونة . وفي كتاب الشهادات منها خلاف هذا وأنه يجب المحفيل بالوجه يفهم من كفالة المدونة . وفي كتاب الشهادات منها خلاف هذا وأنه يجب المحفيل بالوجه ولوام يأث بشاهد ، وقد ذكر المصنف كلامها في باب الشهادات ، وكلام الشيوخ عليسه في كونه وقاقًا أو خلافًا .

البنائي مذهب سحنون أنه لا يجب مع الشاهد إلا حيل بالوجه. وقال ابن القاسم يجب، حيل بالمال ذكر الحلاف ابن هشام في المفيد ، وقال مذهب سحنوث هو الذي به العمل في حمل كلام المصنف عليه هنا وفيا يأتي وهو المتبادر منه في الموضعين خلاف ما في التوضيح والله أعلم .

(وإن ادعى) شخص على آخر بحق فأنكره وطلب القاض من المدعى البيئة فأجابه الطالب بأن له (بيئة) على المدعى عليه المنكر (بكالسوق) وجانب البلد الآخر والمكان الآخر وبعض القبائل كما في المدونة (وقفه) أي المدعى عليه (القاضي عنده) مقدار ما يأتي بها ، فإن لم يأت بها خلى سبيله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الشُّرِكَةُ ؛ إذْنُ فِي النَّصَرُفِ لَهُمَا مَعَ أَنْفُسِهِما ،

(باب)

في بيات حقيقة الشركة وأقسامها وأحكامها وما يناسبها

(الشركة) بفتح الشيئ مع سكون الراء وكسرها بكسر الشين وسكون الراء أو والأولى المستما وهي لغة الإختلاط والامتزاج ، وشرعا (إذن) من اثنين فاكار (في التصرف لها) أي الآذنين في مالهما أو ببدتهما أو على ذمتيهما (مسم) بقاء تصرف (أنفسهما) لهما فيهما ، أي أن يأذن كل منهما أو منهم للآخر في أن يتصرف في جموع من مالهما أو ببدنهما أو على ذمهما وما ينشأ عن تصرفهما من الربع لهما والحسر عليهما ، فقوله إذن جنس شمل الشركة وغيرها وقوله في التصرف فصل غرج الإذن في غيره ، فقوله إذن جنس شمل الشركة وغيرها وقوله في التصرف فصل غرج الإذن في غيره ، وقولة لهما صلة التصرف له في وقولة لهما صلة التصرف له ني عرب من شخصين الآخر على التصرف له في علم من شخصين مسالاً الآخر ليتجر فيه يجود من ويجه

ابن عرفة الشركة الآهية تقرر متمول بين مالكين فأكثر ملكاً فقط ، والآخصية بهم مالك كل بعضه ببعض كل الآخر يوجب صعة تصرف في الجميع فيدخل في الآولى شركة الإرث والغنيمة لا شركة التبعر ، وهما في الثانية على المكس ، وشركة الأبدان والحرث باعتبار العمل في الثانية ونية عوضه في الأولى ، وقد يتباينان في المكم ، فشركة الشريك بالآولى جائزة ، وبالثانية ممنوعة فيها ليس لاصدها أن يفاوهن شريكا دون إذن مريكة ، وله أن يشاركه في سلعة بعينها دون إذنه .

وقول أن الحاجب إذن في التصرف لهما مع انفسهما قباوه ، ويبطل طرده بقول مالك شيء لآخر اذنت لك في التصرف فيه معي ، وقول الآخر له مثل ذلك وليس شركة، إذ

لو هلك ملك احدها لم يضهنه الآخر وهو لازم الشركة ، ونفي اللازم ينفي الملزوم و محكسه بخروج شركة الجبر كالورثة وشركة المبتاعين شيئًا بينهما ، وقسد ذكرها اذ لا إذن في التصرف لها ، ولذا اختلف في كون تصرف أحدهما كناصب أم لا، سمع ابن القاسم ليس لاحد مالكي عبد ضربه بغير اذن شريكه وإن فعل ضمنه إلا في ضرب لا يتلف في مثله أوضرب أدب. وقال سحنون يضمنه مطلقاً ولو بضربة واحدة كاجنبي .

ان رشد رأى مالك رضى الله تعالى عنه شركته شبهة تسقط الضمان في ضرب الأدب وهو أظهر من قول سعنون لأن توك ضربه أدباً يفسده وعليه زرع أحد الشريكين وبناؤه في أرض بينهما بغير أذن شريكه في كونه كفاصب يقلع زرعه وبناؤه أولا لشبه الشركة فله الزرع وأن لم يفت إلا بأن وعليه الكراء لنصف شريكه وله قيمة بنائه قائماً وعليه قول أن القاسم في إيلاد العبد أمة بينه وبين حر نصف قيمتها جنساية في رقبته و وقول سعنون هو دين في ذمته يتبع بما نقص ثمنها عن نصف قيمتها أه.

وأحيب عن إبطال الطرد بتعليق لهما بالتصرف كما تقدم ، وعن ابطال العكس بان سياق ابن الحاحب دل على ان القصد حد شركة التجر، وأنها المعقود لها الباب، وذكر غيرها فيه استطراد والله أعلم . الحط انظر ما معنى تسمية الأولى أعمية مع خروج بعض انواع الشركة عنها بما ذكر والله أعلم ، قلت اذا حذف قوله فقط ظهرت الاعمية والله أعلم . الرصاع في استثنائه شركة التجر نظر ، لأن فائدة الاعم صدقه على الاخص ، فهي داخله فيه والا انتفى عمومه ، فالأولى حذف ملكا فقط والله أعلم .

ان عرفة وحكمها الجواز كجزأيها البيع والوكالة وعروض وجوبها بعيد ؟ بخلاف عروض موجب حرمتها وكراهتها ؟ ودليلها الإجماع في بعض صورها ؟ وحديث أبي داود بسنده الى أبي هريرة رضي الله تعالى عند أن رسول الله علي قال ان الله يقول المالك الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه ، فاذا خانه خرجت من بينهم ، ذكره عبد الحق ، وصححه بسكوته عنه والحاكم في مستدركه ، وفيه خرجت من بينهما .

وإنَّمَا تَصِيحُ مِنْ أَهُلِ النَّوْكِيلِ وَالنَّوْكُلِ ،

ابن شاس وأدكانها ثلاثة ، الأول: الماقدان ولا يشترط فيهما الاهليسة التوكيل والتوكل ، فإن كل واحد منهما متصرف لصاحبه باذنه ، وتبعه ابن الحاجب وقبسله ابن عبد السلام وغيره والمصنف فقال (وإنما تصح) الشركة (من أهل التوكيل) لغيره عن نفسه على التصرف في ماله (و) أهل (التوكل) عن غيره في التصرف في مال المؤكل ، وأهلهما البائغ العاقل الحر الرشيد المسلم غير المعدو . ابن عرقة وتبعوا كلهم وجيد الفزالي ويرد يوجوب زيادة وأهل البيع لأن كلا منها اباع لصاحبه بعض ماله ولا يستلزمها أهلية الوكالة لجواز توكيل الاعمى اتفاقاً وتوكله ، وتقدم الحلاف في جواز بيمه ا ه . وذكره و خ ، كانتكت به على المصنف .

الحط لا يحتاج إلى زيادة أهلية البيع ، لأن بيع الاحمى جائز على المشهور ، والمصنف إما قرع عليه ، نعم لو اقتصروا على أحد اللفطين فعالوا من أهل التوكيل أو أهل الثوكل لكانى إذ من جالا تصرفه لنفسه جاز توكيله وجاز كونه وكيلا إلا لمانسسم ، ومسائل المذهب واضحة به .

فان قلت قد يجوز الشخص التوكيل ولا يجوز توكه كالذمي ، فانه يجوز توكيه ولا يجوزتو كلمن مسلم، وكالمدو فانه لا يصح توكيه على عدو، كما أشار إلى هذا ابن شاس وابن الحاجب المولمي إلا لمانع على ما قال ابن عبد السلام ، فلمل المصنف أراد إخراج ذلك من الشركة أيضاً . قلت أمسا أولا فعلى تسليمه ، فكان يمكنهم أن يقتصروا على قولهم من أمل التوكل ، لأنه يستلزم أهلية التوكيل . وأما فانيا فلا نسلم أن اللهمى والعدو ليسا من أمل التوكل ، لأن تركلها أنها أمننع بالنسبة إلى بعض الاشخاص فقط ، وأيضاً فلا يمتاج ألى ذلك في هذا الباب لأن الطاهر جواز مشاركة العدو ، والظاهر من كلام المدونة صبحة مشاركة النمى وإن لم تصلح ابتداء ، قسال فيها في كتاب الشركة ولا يصلح لمسلم أن يشارك ذميب إلا أن لا يغيب الذمي على بسع ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء إلا أن لا يغيب الذمي على بسع ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء إلا

ابن عرفة اللغمي فإن وقع استعب صدقته برعه إن شك في حله بالرباء ويميست

ماله إن شك في جمله به في خر ، وإلا فلا شيء عليه ا ه ، ونقله القرافي والطاهر أن حك مشاركة المسلم الذي لا يحافظ على دينه في التصدق بالربح كذلك، ثم قال فمتقضى هذا الني شركة الذمنى إذا لم يقب صحيحة ، بل وجائزة ، وصرح به في الشامل فقال وكرهت مشاوكه ذمي ومتهم في دينه إن تولى البيع والشراء ، وإلا جازت والله أعلم .

مشاورية دمي ومعهم مي اينه إن وي بهيم وسور . والماء قال في المدونة وتجوز الشركة بينالنساء والقتضى كلام المصنف صحة مشاركة النساء قال في المدونة وتجوز الشركة بينالنساء وبينهن وبين الرجال . اللخمي يريد ان كانت متجالة أو شابة ولا تباشره في التجارة ، لأن كان بينهما واسطة قلا بأس ، ابن عرفة يريد واسطة مامونة ، ابن الحندي انما تجوز بين الرجسل والمرأة اذا كانا صالحين مشهورين بالخير والدين والفضل والا قلا ، أبو الحسن أو مع ذي محرم .

الم والتي المجوز أشركة العبيد الماذون لحم في التجارة . اللخمي ان لم يؤذن له وولى البيع والشراء ووزن كل والتنواء فلا يضمن وضيعة المال ولا تلفه ، وكذا ان وليا مما البيع والشراء ووزن كل واحد منابه وأخلقا عليهما ولم ينفردا لحربهما ، وان انفرد بتولي ذلك ضمن رأس المال الم حلك أو خيس الد ، فان كانا عبدين فلا ضمان على من تولى ذلك منهما ولا يضمن العبد ملك الحران ضاع .

وأشار للركن الثاني وهي الصيغة بقوله (ولزمت) الشركة (بما يدل) عليها (عرفا) من قول (كاشتركنا) وتعاملنا في هذا المال على كذا وغوه ؟ أو فعل كخلط المالين والعمل فيها وشهل ما يدل عرفا الإشارة المفهمة شهر هذا في المعين . وقيال جائزة لا يلام إلا يالملط المناني لزومها بالقول هو الذي لان يونس وعياض ؟ ونصد في التنبيهات الشركة عقد يازم بالقول كسائر العقود والمعاوضات وهي وخصة في بايها الذي يختص بها ؟ هذا منهب ان القاسم في المستاب ، ومذهب غيره أنها لا تازم الا

وقال صاحب المعين أبو اسحق ابن عبد الرفيع في لزومها بالقول أنه المشهود عن مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم . وقال ابن عبد السلام المذهب لزوم شركسة الأموال

بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرِقَيْنِ أَنْفَقَ صَرْفَهُما ،

بالعقد دون الشروع اله وهذا خلاف قول ابن رشد هي من العقود الجائزة فلكل منهما أن ينقصل عنها متى شاء ونحوه اللخمي . خليل والظاهر أنه لا تحالفة بينهم ومراد ابن يونس ومنوافقه أنها تلزم بالعقد باعتبار الضمان ؟ أي اذا هلك شيء بعد العقد فضمانه منهما خلافاً لمن قال لا تنعقد الا بالخلط اله . الحط الظاهر ان كلام ابن يونس ومن وافقه هلى ظاهره مخالف لكلام اللخمي وابن رشد اله ؟ ووفق العوفي توفيقاً آخر وهو ان اللزوم باعتبار أن لكل بالعقد باعتبار بيع كل واحد منهما بعض ماله الآخر ؟ وعسدم اللزوم باعتبار أن لكل واحد منهما متى شاء كها هو صريح . ابن رشد واذا تفاصلا اقتسها ما صار بينها لا أن كل واحد يرجع في عين شيئه ؟ فاذا أخرج أحدهسا عيناً والآخر عوضاً فالشركة لزمتهما بالعقد ؟ فان انفصلا فلكل واحد منهما نصف العين ونصف العرض .

وأشار للركن الثالث وهو المال الذي يشترك به ، وعبر عنه ابن الحاجب بالمحل فقال وسلما المسال والعمل بقوله تصح (بذهبين) من الشريكين (أو) به (ورقين) منهما بكسر الراء ان (أتفق صرفهما) أي الذهبين أو الورقين ووزنهما ويفتفر الفضل اليسير في الوزن ، سواء اتفقت سكتهما أو اختلفت ، ففي المدونة ان أخرج أحدهما دراهم يزيدية والآخر هاشمية وأخرج الآخر مثل وزنها دنانير دمشقية او أخرج أحدهما دراهم يزيدية والآخر وزنها عهدية وصرفهما مختلف لم يجز الا في الاختلاف اليسير الذي لا يال له فيجوزوهما فيما كثر كتفاضل المالين ، ولو جعلا الربح والعمل بينهما بقدر فضل ما بين السكتين لم يجز إذ صرفاهما الى القيم وحكمهما الوزن في البسع والشركة .

أبو الحسن صورة القيمة أن يقال ما قيمة المحمدية ، فيقال عشرة ، وما قيمة اليزيدية فيقال خسة ، فيشتركان على الثلث والثلثين فيلزم التقاضل . ابن المواز قإن تزل أخذ كل مثل رأس ماله من سكته ومن الربح بقدر وزن رأس ماله لا على فضل ما بين الشكتين ، وقاله مالك درض، . بعض القروبين لمل محسداً أراد إذا لم تختلف سوق السكتين من الشركة إلى المستند إذا أخذ مثل رأس

و بيما مِنْهُما ، و بِعَـــانِ ، و بِعَرْض ، و بِعَرْ صَنْنِي مُطْلَقاً ، و كُلُّ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ أُحْضِرَ ، لَا فَاتَ ، إِنْ صَحَّتُ ،

ماله وقيمته أكثر ما دفع. وفي المدونة إن اتفقت السكتان في الصرف يوم الشركة جازت ، فان افترقا وقد حال الصرف فلا ينظر اليه ويقتسان ما بأيديها عرضا كان أو طفاما أو عينا أفاده الحط.

(و) تصح الشركة (بها) أي ذهب وورق مما (منها) أي الشريكين بأن يخرج أحدها ذهبا وورقا والآخر مثلها اتفاقابشرط استواه الذهبينوالورقين في الوزنوالصرف (و) تصح (بمين) أي ذهب أو ورق أو بها من أحدهما (وبعرض) من الآخر ، وأراد به ما يشمل الطعام (و) تصح (بعرضين) غير طعامين من كل شربك عرض بدليل ما بأتي (مطلقاً) عن التقييد باتحاد جنسهما فتجوز بعرضين مختلفين كصوف وحرير، وشمل عرض من أحدهما وطعاماً من الآخر . ففي المدونة تجوز الشركة بطعام ودراهم وبعين وعرض على ما ذكرنا من القيم ، وبقدرها يكون الربح والعمل .

(وكل) من العرض المتشارك به من الجانبين أو أحدها يعتبر رأس مال (بالقيمة) له (يوم أحضر) بضم الهمز وكسر الضاد المعجمة العرض للشركة ، فإن استوت قيمة العرضين أو قيمة العرض والعين المقابلة له فالشركة بالنصف وإلا فبقدر الاختلاف (لا) تعتبر القيمة يوم الفوات إن (فات) العرض (إن صحت) المشركة ، فان فسدت فسلا يقوم ورأمن مال غرج العرض ما يباع به عرضه لأنه على ملكه و ضمانه إلى بيمه كالمبيع بيما فاسداً . دغ عبارة المصنف توم أن المعتبر في قيمة العرض في الفاسدة يوم الفوات وليس كذلك ، وعبارة ابن الحاجب أبين منها إذ قال فاو وقعت فاسدة فرأس ماله ما بيم به عرضه وقال الصقليان عبد الحق وابن يونس فان لم يعرفا ما بيعت سلمتاها به فلكل واحد قيمة عرضه يوم بيمه ، وحمله على هذا بعيد ا ه .

وفي المدونة إذا وقعت الشركة في طعام فاسدة فرأسمال كل واحد ما بينج به طعامه ؟ إذ هو في خمانه حتى يباع ولو خلط قبل بيعه فرأس مال كل واحسد قيمة طعامه يوم خلطه (١) . طفي انظر قائدة قوله لا فات لأن عادة المسنف على ما استقرىء من كلامه (ذا نفى شيئاً فإنما ينكت به على من قال به ، ولم أر من ذكر أن القيمة تعتبر في المسجيحة بوم الفوات مع ما قرهمه حبارته أن القيمة في الفاسدة تعتبر يوم الفوات ، وليس كذلك كا أشار اليه و غ » .

وإن اشارك شخصان أو أكار شركة صحيحة ثم تلف مال أحدها او بعضا ضعفة شريكه معه (إن خلطا) أي الشريكان ما أخرجاه المشركة به بعضه ببعض طعيقة الله ولو حكماً) بجعلها في بيت واحد بلا خلط فهو شرط في مقدر دل عليه قوله عقيه و وإلا فالتالف من وبه . وقال الحط ظاهره أنه شرط في حصول الشركة بينهما بالتشبة الله الربح والحسارة وليس كذلك > وإلما هو شرط في الضمان . قال الرجراجي قطب أن القاسم إلى أن الخلط شرط الانعقاد في التواء أي الهلاك لا في النماء > لانه قال ما المثنر اه أحدهما بالد قبل المخلط فهو بينهما > وما ضاع فهو من صاحبه إه. وقال ابن عرقة وفي شرط ثبوت لازمها وهسو ضمان المشترك منهما بالخلط المكمي فضلا عن الحسي عولا ابن القاسم وغيره فيها > والحكم كون المالين في حوز واحد ولو عند أحدهما والله أعلم .

البناني ظاهر المسنف أن الخلط شرط في الزوم وهو قول سحنون و و و حليف اسب المتعدد و ماسب المعونة لكنه خلاف المشهور ، ومذهب المدونة كا تقدم في كلام عياض فلا يحمل عليه كلام المسنف ، فلذا تأوله دح ، ، ثم قال و حاصله أنه بعد لزوتها بالمقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط ، فان وقسع الخلط ولن مكما فالنمان منها .

⁽١) (قوله فرأس مال كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه) أقول بحول الله ثمالى وقوى بنصها هذا اتضح كلام المصنف ، وظهر أنه لا إشكال فيه . وأن قيمة العرض تعتبر في الفاسدة يوم قواته إن قات قبل بيعه ، وتكون هي رأس مال تحرجه ، وإن لم يقت فرأس ماله ما يباع به عرضه لبقائه على همانه إلى بيعه .

وَإِلاَّ فَالنَّالِفُ مِنْ رَّبِهِ ، وَمَا ٱبْتِيسِعَ بِغَيْرِهِ فَبَيْنَهُما ، وَعَلَى ٱكْتَلِفِ يَصْفُ النَّمَنِ ، وَمَلَ إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ ؟ أَوْ مُطْلَقًا إِلاَّ أَنْ يَدْعِيَ ٱلْأَحْذَ لَهُ ؟ تَرَدُّدُ

(والا) أي وإن لم يحصل خلط للمالين لا حقيقة ولا حكما وتلف المالان أو أجدهما (في) المال (التالف) ضمانه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (ابتيح) أي المتزى التجادة (بنسما) أي التالف (ف) بو مشتوك (بينهما) أي صاحب السالم و التجادة (بنهما) أي المدونة ، فان ربح فلهما وإن خسر فعليهما (وعلى المتلف) بفتح اللام و كييرها > أي الذي تلف ماله (نصف الثمن) الذي اشترى به العرض أن كانت شي كتيبيا بالنصف وإلا فيحسب ماله فاو قال من حصته لشعلهما .

والتواهل المحال المرص المسترى بالسالم شركة بينهما في كل حال (إلا أن يعسلم) ما يتها السالم (بالشاف) لمال شريكه حين شرائه ، قان علمه حينه فسلا يكون العرض مشرك بينها بحريختص به ذو السالم (فله) أي دب السالم ربح ما اشتراه أن ربح فيه (وهليه) أي دب السالم نصفه ان خسر قيه ، وهذا قول ابن رشد (او) هو مشترك بينها (مطلقا) أي عن التقييد بعدم علم رب السالم تلف مال شريكه حين شرائه ، وهذا قوله ابن يوضي بحواطلاف المتقدم في كل حال (إلا أن يدعي) رب السالم أنسه قصد (الأنفية) أي المشراء (لنفسه) خاصة ، قان ادعى ذلك فيختص بما ابتاعه اتفاقا ، في الجوابي (ودده) في فهم قول المدونة وان بقيت صرة كل بيد ربها حتى ابتساع أحدها بخوابي (مدوغيره على الأول ، وابن يونس على الثاني ، قالجاري على اصطلاح المسنف في الله قت ،

طفى قرر تت كلام المسنف على ظاهره مع أنب منتقد من وح ، ومن تبعه ، وهو انتقاد صحيح . وحاصل النقل عن جميع من تكلم على المسألة من اهل المذهب ان الخلاف الذي اشار له المصنف هو بين ان رشد وان يونس مع عبد الحق ، فان رشد عنده ان

اشترى بعد تلف ما أخرجه صاحبه وهو لا يعلم فهو غير بين ان يلزمه حصته بما اشتراه او ينفرد به عنه، وان اشترى بعد علمه بالتلف فهو له خاصة هكذا في مقدماته، وهكذا نقله ابو الحسن وغيره. وعند ابن يونس وعبد الحق أن اشترى بعد علمه بالتلف فشريكه غير بين ان يشركه فيها او يدعها الا ان يقول اشتريتها لنفسي فهي له ، وإن لم يعلم بالتلف حين أشترى فهي بينهما كا لو اشترى فتلفت الصرة الآخرى ، هكذا في قتل أي الحسن وابن عرفة وغير واحد ، قابن رشد عكس ما قالاه إذ التخيير عنده مع حسده الحسن وابن عرفة وغير واحد ، قابن رشد عكس ما قالاه إذ التخيير عنده مع حسده العلم للشتري بخلافهما ، وقد أحسن صاحب الشامل في عزوهما ، ونصه وهل إلا أن يشتري قبل علم بالتلف فيخير ، وإن علم يختص به او يخير الآخر مع العلم إلا أن يدعي أنه ابتاع لنفسه تردد ا ه.

وقال تت في كبيره ظاهر كلام المصنف أن السالم صرته تازمه الشركة قيما ايتهم بها بشرطه عند أبن رشد و أبن يونس ، والذي في المقدمات أنه بالخيار وبه قرر الشاوح كلامه هنا ، ودرج عليه في شامله ثم ساق كلام الشامل المتقدم وهو ظاهر، لأن التخيير عند ابن رشد في مقدماته المشادي وهو السالم صرته ، كا علمت ، وكا في الشامل ، وقد نقل النظه على وجهه ولم ينبه عليه في صغيره وبالله تعالى التوفيق. الحط الأليق باصطلاحه تأويلان ، ولم أقف عليهما على ما ذكره المصنف فانه قال في المدونة و إن بقيت كل صرة بيد ربها حق ابتاع أحدهما بصرته أمسة على الشركة وتلفت الصرة الآخرى والمألان متفقان ، فالأمة بينهما والصرة من ربها .

ابن بونس قوله فالأمة بينهما يريد بعد أن يدفع لشريك نصف ثنوا لآنه إنما اشتراها على الشركة بعض أصحابنا إن اشتراها بعد التلف عالماً به فشريكه عنو بين أن يشرك فيها أو يدعها له ؟ إلا أن يقول إنما اشتريتها لنفسي فهي له ؟ وإن لم يعلم بالتلف حق اشترى الأمة فهي بينهما ؟ كا أو اشترى ثم تلفت صرة الآخر ؟ وهذا على أصل أن القاسم .

أبر الحسن ولابن رشد عكس هذا ، قال إن اشدى بعد التلف وهو لم يعلم قبو بالخيار بين أن يلزمه ما اشتراء أو ينفرد به ، لأنه يقول لو علمت تلفه لم أشتر إلا لتقسي ، وما

اشترى بعد علمه تلف ما أخرجه صاحبه فهدو له خاصة اله ، فالتأويل الأول في كلام المعينف الذي أشار إليه بقوله وهل الا أن يعلم بالتلف فله وعليه هو الذي يناسب ماذكره أبو الحسن عن ابن رشد ، والمعنى أن ما ذكره من أن ما اشترى بالسالم يكون بينهما محله إذا لم يعلم المتلف يفيه أنه إذا لم يعلمه فهي له خاصة إلا أن كلام المصنف يفيه أنه إذا لم يعلمه فالسلمة بينهما بلا خيار لأحدهما ، وكلام ابن رشد يفيد أن المشتري غير .

فان قبل قول المصنف بعد إلا أن يدعي ، يفهم منه أنه بالخيار . قلت ليس كـــذلك لأنه إذا أقر أنه اشترى للشركة ولم يدع الآخذ لنفسه ، فكلام ابن رشد يفيد أنه يخير وكلام المصنف يفيد أنه لا يخير وأنه بينها لزوماً .

والتأويل الثاني في كلام المصنف الذي أشار إليه بقوله أو مطلقاً هو الذي يناسب ما ذكره ابن يونس ؛ إلا أن كلام المصنف يفيد أنه بينها ، ولا خيار لاحدهما سواء الشادى بعد العلم بالتلف أو قبله ، وما ذكره ابن يونس يفيد أنه إن اشترى بعد علمه التلف يخير شريكه الذي تلفت صرفه في شركته وتركها والله أعلم .

وتصع الشركة إن حضر ما أخرجه كل منها ، بل (ولو غاب نقسد أحدها) أي المشريكين الذي شارك به عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنها في المدونة ، وهو المشهور ، واستحسنه اللخمي ، وقيده بعض شيوخ عبد الحق بقيدين ، أشار المصنف لها بقوله (إن لم يبعد) النقد الغائب ، زاد في توضيحه جداً ، فإن بعد النقد الغائب جداً فلا تصح الشركة به (ولم يتجر) بضم التحتية وفتح الفوقية مشددة والحيم بنقد أحدها الحاضر (لحضوره) أي النقد الغائب ، والذي في توضيحه لقبضه وهو مستازم حضوره عنالان عكسه قاله ثت . فإن اتجر بالحاضر قبل حضور الغائب فلا تصح . طفي جعله تمالغة في لزومها ، وقبعه و س ، ، واعترضها عج باقتضائه عدم لزومها مع البعد أو التجر قبل حضوره ، والمراد منعها وجعله مبالغة في جوازها .

قلت الأولى كونه مبالِغة في صحتها المتقدمة ، قوله وقيسده الخ ظاهره أن الضمير

المستاد المجمئي وليس كذلك ، بل القيد لبعض شيوخ عبد الحق كا في ان حرفة وخيره ، واعتمد المحتف القيد المذكور ، وقال ان عرفة في كونه تقييداً نظر والأظهر أنه خلاف اه ، ونصه وفي الشركة بال حاضر وغائب ، نقل اللبغمي صحتها عن مالك وإن القاسم رضي الله تعالى عنها ومنها عن سحنون ، ونقل التونسي عنه الكرامة والصقلي القساد ، وفي كون قول بعض شيوخ عبد الحق إنما تجوز عند ان القاسم بشرط قرب الفيبة ووقف التجر بالحاضر على حضور الفائب تقييداً نظر ، والأظهر أنه خلاف لاحتجاج ان القاسم طي الجواز بقول مالك فيها انظر قامه (١).

(لا) تصع الشركة (بلعب) من أحدها (وورق) من الآخر لاجتاع الشركة والعرف . أن عبد السلام احتجاجه في المدونة بألب صرف وشركة غير بين ، لأن المعود المنظمة إلى الشركة إغب المنع صعتها إن كانت خارجة عنها ، نص على معنى هذا في المدونة أن عرفة ، قوله إن كانت خارجة عنها ظاهره أن غير الخارجة غير مائمة صرفا كانت أو غيره ، وليس كذلك ، إنما قاله فيا ليس صرفب الأجل ضيتى الصرف وشدته » وإغب الغي مانعية الصرف في الشركة . صعنون حسها ذكره ابن يونس (م ، وقيل هذا المنع أن يد كل جائلة في نقد، فهو ياق تحت يده فهو صرف بتأخير ، وقد يقال

⁽۱) (قوله انظر قامة) نصه اللخمي قول سعنون على أصله أنها مبايعة والأول أحسن إذ لو كانت منايعة مناتير و دراهم من الجانين ولا في الحرث بإخراجها الزريمة وإخراج أحدها المبل والآخر الآلات والبقر للاتفاق على منع قدر من طعام بمثله ، ومع أحدها عمل بقر ، ومع الآخر عمل يد . قلت إنها علل التونسي والصقلي قول سعنورت يشرطه الخلط وهو في الفائب متعلم ، وفيها العنجاج ابن القاسم على جوازها بهال خائب إن شارك قو خسائة دوم في الفائب وخسائة صافرة ، فخرج بدلك عمل الألف الغائبة ليشادي بالجسع تجرا فلم يجد ألفه قاشقي بها خرج به فقط ، فلكل منها من الربح بقدر عاله فيا خرج به ، قلت في قسكه هلا تقالى عكم كونها قاسدة بعد وقوعها .

إن فيا أسازوه من الشوكة بدهبين أو ورقين بدلا التأخير لجولان بد كل منها على نقده ؟ وقيد إنجاع الشركة والبدل وهو يؤدي إلى البدل بتأخير .

وفي المقدمات أجم أهــل العلم على إجازة الشركة بالدانير من كلا الشريكين ، أو الدراهم من كليهما جيماً ، ولم يعتبروا عدم المناجزة بينهما في ذلك لبقاء يدكل منهما على ما باع بسبب الشركة وهو إجماع على غير قياس ، وكانهم رخصوا في النةود لأنها أصول الأثمان ، والناس عتاجون إلى المعين في أموالهم . وأما الطعام فليس كذلك فليس للشركة فيه ضرورة أه .

(ولا) تصح (بطعامين) من الشريكين إن اختلفا جنسا أو صفة أو قدراً > بل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا وصفة على المشهور الذي رجع اليه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه > لانه يلزمه بسع طعام المعاوضة قبل قبضه > إذ كل واحد منهما إع للآخر بعض طعامه يبعض طعام الآخر وبقي البعض الذي باعه كل منهما تحت بده > فإذا بسع لأجني فقد بسع قبل قبضه > وبحث قبه بأن هذا في الشركة بطعام وعين أو عرض > وقد أجازها في المدونة . وأحبب باغتفاره في هذه لتبعية الطعام النقد أو العرض . أن عرف وهي بطعامين من صنف وأحد غتلقي القيمة كثيراً مهنوعة . الصغلي اتفاقاً > وإلا فروى وهي بطعامين من صنف وأحد غتلقي القيمة كثيراً مهنوعة . الصغلي اتفاقاً > وإلا فروى

وقال ان القاسم فيها ما علت لكراهة فيها وجها ، وعله ابن المواذ الخلط الطيسام الجيد بالردى ، وعبد الحق ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه ، واسماعيلي بافتقار الشركة إلى استواء الكيل ، ولا يكاد أن يوجدان ، وزاد في المقدمات إن الاجماع على جوازها بمينين على غير قياس لم يقس عليه مالك رضى الله تعالى عنه في هذا القول جوازها بطعامين ، وأبو الحسن اختلاف الأغراض في الطعام مطلقاً لقسخ بيعه باستحقاقه ، وعدم اختلافها في الدين لعدم قسخه فيه فصار مثائلي الطعام كمختلفيه ، بخلاف متائلي العام كمختلفيه ، بخلاف متائلي العام ، ونظم و غ ، المسألة وعالها فقال :

ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وإِنْ بِنَوْعٍ ، فَمُفَاوِتَضَةٌ ، وَلَا يُفْسِدُهَا ، أَنْفِرَادُ أَحَدِهِما بِشَيْءٍ ،

شارك بجنس المين والطمام والثان المثقي لا الامام النقل والحلط والأرش والغرض وعلل وإن كلاما قبض

والمراد بالنقل نقل الاجماع في العين ، وبالأرش القيمة التي تفتقر الشركة إلى الاستواء فيها ، وبالفرض اختلاف الأغراض في الطعام وتنكير علل الشكثير . ابن عرفة في جوازها بسانير ودرام وطعامين مختلفين وعرضين كذلك ومنعها في الجيسع . ثالثها تجوز في العرضين فقط الأول لمالك وسعنون ، والثاني لأبي زيد عن ابن القاسم في الموازية . والثالث لأحد قولي مالك وابن القاسم لإجتاع علتين في الأولين ، وهما عدم المنساجزة والنبيع والشركة وانفراد علة في العرضين هي البيع والشركة ا ه ، وأصله لابن رشد في والبيع والشركة وانفراد علة في العرضين هي البيع والشركة ا ه ، وأصله لابن رشد في رسم نقدها من سماع عيسى ، قال أجاز ذلك سعنون لأنه لم يراع في الشركة عدم المتناجز ولا العيرف والشركة ولا البيع إذا دخلا فيها .

ولما كانت الشركة ستة أقسام مفاوضة وعنان وجبر وهل وذمم ومضاربة وهبو المغيراض ذكرها مرتبة كهذا وأفرد الآخير بباب فقال: (ثم) بعد لزومها بدا لها عرف الغيراض ذكرها مرتبة كهذا وأفرد الآخير بباب فقال: (ثم) بعد لزومها بدا لها عرف (إن أطلقا) أي الشريكان (التصرف) لكل منها في جميع ما يتجران فيه بأن جعله كل منها لصاحبه في حضوره وغيبته ، وبلا إذنه وعلب ، وفي الشراء والبيع والاكتراء والاكراء ونحوها إن كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجر فيه ، بل (وإن) كان (بنوع) واحد ما يتجر فيسه كالبز بالزاي أو العطر (ف) بي (مفاوضة) بفتح الواو لأغير أي تسمى بهذا (ولا يفسدها) أي المفاوضة بضم أوله (انفراد أحدها) أي الشريكين (بشيء) من المال يتجر فيه لخاصة نفسه إذا دخلا على همه في مال الشركة بقدر ماله فيه فيها يكونان متفاوضين ولاحدهما عين أو عرض دون صاحب ، ولا يفسد ذلك المفاوضة بينها . وفي التوضيح ولا يفسد عندنا وجود مال لاحدهما على حدته خلافا لابي حنيفة رضي الله تمالى عنه .

وَلَــهُ أَنْ يَتَبَرُّعَ ، إِنْ أَسْتَأْنَفَ بِهِ أَوْ خَفْ ، كَإَعَارُ قَرْ أَلَةٍ ، ودَفع كِسْرَةٍ ، ويُبضِع ، ويُقادِضَ

(وله) أي أحد شريكي المفاوضة (أن يتبرع) بشيء من مال الشركة بعير إذن شريكه (إن استألف) المتبرع (به) أي التبرع التجارة في مال الشركة ونحوه في المدونة، فإن لم يستألف به منع ويحسب عليه مها يخصه (أو) لم يستألف به لها و(خف) أي قل المتبرع به (كإعارة آلة) جرت العادة باعارتها كدار وفاس ورحى (ودفسه كسرة) من رغيف لفقير وشربة ماء وإعارة غلام لنحو سقي دابة . ومفهوم خف منسع الكثير فيها وإن أخر أحدهما غريماً بدين أو وضع له منه نظراً واستئلافاً في التجارة ليشتري منه في المستقبل جاز، وكذلك وكيل البيع إذا فوض اليه وما صنعه غير مفوض اليه من شريك أو وكيل فلا يازم ، ولكن يازم الشريك في حصته ويرد صنيع الوكيل إلا أن بال في منه الوكيل في خفيها أيضاً ليس لأحد المتفاوضين أن يعير منمال الشركة إلا أن يوسع له فيه شريكه ، أو يكون شيئاً خفيها كعارية غلام ليسقى دابسة ونحوه ، فأرجو أنه لا بأس به والعارية من المعروف الذي لا يجوز لأحدهما فعله في مال الشركة إلا بإذن الآخر إلا أن بريد به استئلافاً للتجارة .

وإن وهب أحدها أو أعار على المعروف ضمن حصة شريكه إلا أن يفعله للاستئلاف فلا يضمن (و) له أن (يبضع) بضم فسكون فكسر أي يدفع مالاً من مال الشركة لمن يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا ويرسلها أو يقدم بها الشريكين (و) له أن (يقارض) أي يدفع مالاً من مال الشركة لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه فيها لاحد المتفاوضين أن يبضع ويقارض دون إذن الآخر. اللخمي إذا كان المال واسعا يحتاج فيه إلى مثل ذلك ، فإن لم يكن فيه فضل عنها فلا يخرجه عن نظره إلا باذن شريكه أو في شيء بار عليها وبلغه نفاقه في بلد آخر ولا يجد السفر به اليه سبيلا ، أو يبلغه عن سلم صلاح ببلة قبيعت ما يشبه أن يبعث به من مثل ما بايديهما ، ومثل هذا يعرف عند نزوله معلام أو المؤسن ، وظاهره أنه وفاتي لها .

(و) له أن (يومع) بضم التحقية وكسر الدال مال المفاوضة عند أمين (لمسانر) كهدم جدار وحدوث جار سوه وحدوث فتنة وسفر و دخول حام (وإلا) أي وإن لم يكن الابداع لعدر وضاع المال (ضمن) المودع بالكسر نصيب شريكه مما أوده. اللخمي لا يجوز لاحد الشريكين أن يودع شيئاً من مال الشركة إلا لعدر ، وكذلك أحد المثناء المنازة وله قبول الوديعة اختيازاً بلا هدر . فإن مات المودع ولم قبد الوديعة كانت في قبته كان مفاوضاً أم لا * وقيها وأما إيداه، فإن كان لعدر كنزوله بلداً فرأى أن يودع * إذ منزلة الفندق ولا يؤمن من السوقة قذلك له وإن أودع لنبر عدر ضمن. أبه الحسن قذلك له أي عليه وإنما قال ذلك له لدفع ترم أنه لا يجوز ، وادل أعلم .

(وله) أن (يشارك في) مال من مال الشركة (معين) بضم الميم وفتح العين والتبحثية مشددة شركة غير مفاوضة ، كسلا في المدونة ، ولذا قال البساطي لا بد من التقييد بغير المفاوضة لأنه قدم أنها تكون في المعين . طفي بسل ولو مفاوضة في المعين وغره قولها ، ولا يجوز لأحدهما أن يفاوض شريكا إلا باذن شريكه .

وأما إن شاركه في سلمة بعينها غير شركة مفاوضة فجائز لإنها لجسارة من التجارات اه ، وليس معناه ما يتبادر منها غير شركة مفاوضة في تلك السلمة بعينها ، بل مرادها من غير أن يشاركه شركة مفاوضة حتى يكون ثالثهما ، ففي شرحها اللخمي مشاركت ثالثا إن شاركه في شيء معين سلمة أو عبد أو بدنانير يخرجها من مال الشركة فيشارك بها آخر ليتجر في ذلك جاز ، فإن جعله ثالثاً لهما لم يجز فهوله فيها غير مفاوضة أي بجعله ثالثاً لهما لم

أبر الحسن في قولها ولاحد المتفاوضين أن يبضع ويقارهن دون إذن الآخر . ابن يونس لأن دفعه البضاعة ومقارضة غيره وشركته في سلمة معينة أو في سلم من التجارة موسع لا فيه . وأما شركته شركة مفاوضة فقد ملك هذا الشريك التصوف في مال الشريبك الأول ولم يعين ذلك عليه ا ه ، فجعل عمل المنع حيث جعله ثالثًا فصح إطلاق المستقد كما

و يقيل ، و يول ، و يقبل آلميب وإن أبى الآخر ، و يقر بدين لمن لا يشهم عليه ، ويبيع بالدين ، لا الشراء به ،

أطلق غيره وتبعه في الشامل ، وقسد التغييد . وقول البساطي لا يسب من التغييد ا هـ ؛ البنائي وفيه نظر لاسمال كلام ان يونس واللخمي لما قاله البساطي أيضاً والله أعلم .

(و) له أن (يقيل) بضم التحتية الأولى وكسر القاف وسكون الشائية أي يرد سلمة للشركة بثمنها الذي باعها به هو أو شريكه (و) له أن (يولى) بضم التحتيسة وفتح الواو وكسر اللام مشددة ، أي يبيع سلمة مشتركة بمثل ثمنها إذا خاف كسادها أو خسرها ، ولمل هذا ممنى قول المدونة ما لم يحاب .

(و) له أن (يقبل المعيب) أي المردود بعد بيعه بعيب قديم ظهر المشتري بعسه شرائه من أحد الشريكين أو منهما معا إن رضي شريك ، بل (وإن أبي) شريكه (الآخر) قبوله ، ويحتمل أن المعنى أن المفاوض إذا ظهر لسه عيب قديم فيا اشتراه أو شريكه قله قبوله وعدم رده على بائعه ، وإن أبي الآخر قبوله ورده عليه فلي المدونة وإن اشترى أحدهما عبداً فوجد به عيباً فرضيه هو أو شريك ازم ذلك الآخر ، فإن رده مبتاعة ورضيه شريكه لزم رضاه لأنه لو اشتراه عالماً بأنه به لزم الشريك .

(و) له أن (يقر بدين) في مال المفاوضة ، ويلزم مسا أقر به الآخر إن كان إقراره (لمن) أي شخص (لا يتهم) بضم التحتية وفتح الفوقية مشددة المقر (عليه) بالكذب في إقراره له بأن كان أجنبيا غير ملاطف للقر أو بعيد القرابسة كذلك ، فإن أقر لمن يتهم عليه كابريه وأولاده وصديقه فلا يقبل إقراره .

(و) له أن (يبيع) سلمة من مال المفاوضة (بالدين) لآجل معاوم على المشهور (لا) يجوز له (الشراء) لسلمة للمفاوضة (يه) أي الدين وطفي سوى أن الحاجب تبعاً لاين شاس الشراء بالبيع في الجواز فتعقبه أن عبد السلام بقوله ما قاله في البيع نسيئة هو المشهور وملعب المدونة وأما الشراء بالدين فقال مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكرو أن يخرجا مالا على أن يتجرا به وبالدين مفاوضة عان فعلا فعا اشتراء به كل واحد

منهما فبينهما وإن جاوز رؤس اموالهما ، فاين هذا من كلام المصنف غير أن بعض الشيوخ قال إذا كان الشراء على النقد بعد اليومين والثلاثة جاز ، وهذا لا بد الناس منه الشيوخ قال إذا كان الشراء على النقد بعد اليومين والثلاثة جاز ، وهذا لا بد الناس منه أه ، فتبعه خليل في تعقبه واستدلاله بكلامها ، ولذا فرق في ختصره بين البيع والشراء بالدين ، وفي استدلالهما على الثعقب بكلامها ومم ظاهر لأنه في تماقدهما على الشراء بالدين ، وكلام ابن الحاجب ليس في ذلك فبينهما ما بين الضب والنون ، وإنما كلامها في شركة وكلام ابن الحاجب ليس في قولها المذكور وهذه تفسر ما تقدم في أول الكتاب ، وكذلك إن اشتركا بمال قليل على ان يتداينا ، وأشار بذلك لقولها ، اما الذمم بغير مال على ان يضمنا ما ابتاع كل واحد منهما فلا يجوز ، وكذلك إن اشتركا بمسال قليل على أن يتداينا .

واراد ابن عبد السلام ببعض الشيوخ اللخمي ، قال ولا يشتري بثمن مؤجل ، فإن فمل وكان بغير اذن شريكه فالشريك بالحيار بين القبول والرد فيكون الثمن على المشتري خاصة ، ثم قال يجوز لأحد الشريكين أن يشتري ما لا يكون ثمنه معه على النقد اليوم واليومين والثلاثة ، وهذا بما لا بد للناس منه ، فاد استدلا على تعقبها بكلام اللخمي كما فعل ابن فرحون لأجادا.

والطاهر أن كلام اللخمي ليس هو المذهب ، ولذا لم يدرج عليه ابن الحساجب وابن شلس ، وقد أقر كلامهما ابن عرفة ولم يعرج على تعقب ابن عبد السلام بحسال ، وقد نازع البساطي المصنف في استدلاله بكلام المدونة بما قلناه ، قال والحق أن الكراهة في المدونة على بابها ، وكلام ابن الحاجب لا ينافيها اه . فانظر كيف يلتثم هذا الكلام مع التعقب المذكور ، لأن فرض ابن الحاجب خلاف فرضها فكيف لا ينافيها . وأما الكراهة فقسد حلها أبر الحسن على المنع قائلًا لانه إذا وقع فسخ فكل ما يفسخ إذا وقع تكون الكراهة فيه المنع اه كلام طفي .

البناني ما ذكره من أن الجواز هو المذهب كما عند أبن شاس وأبن الحاجب صواب ، إذ هو ظاهر المدونة في قولها وما ابتاع أحسد المتفاوضين من بيع صحيح أو فاسد لزم

الآخر ويتبع البائع بالثمن أو القيمة في فوت الفساسد ابهما شاء أه ، وهو يشمل الشواء بالنقد وبالدين ، وقد صرح ابن رشد بالجواز ، ونص السماع اصبغ ابن القاسم سئل عن رجلين اشتركا على أخذ متاع بدين يكون لهما وعليهماو لهمامال أو لامال لهما ، قال ان كانا يشتركان في سلعة بعينها يشتريانها بدين فلا بأس بذلك كان لهما رأس مال أو لم يكن وإن كانا إنما يشتركان على ما يشتري كل واحد منهما يقولان ما اشترى كل واحد منا بدين ولا مال لهما فنحن فيه شركاء فلا يعجبني ذلك .

أصبغ فان وقع نفذ على سنة الشركة وضمناه جيماً وفسخت الشركة بينهما . أبن رشد هذا كيا قال ومثله في المدونة . وهو مما لا اختلاف فيه إنهما إن اشتركا في سلمة بعينها بدين فذلك جائز وهما شريكان فيها كان لهما مال أو لم يكن لهما مال ، فإن اشترط البائع عليهما أن كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بجميع الثمن جساز ، وإن لم يشترط ذلك لم يلزم كل واحد منهما إلا حصة حقه من الثمن النصف إن كانت شركتهما على النصف أو الثلث أو الثلثان إن كانت شركتهما على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثان أو أقل من ذلك أو أكثر ، إلا أن يكونا شركاء عقد قد اشتركا شركة صحيحة على مال لهما فيكون كل واحد منهما ضامنا لثمن مسا اشتراه صاحبه بدين اجتمعا في أخسة المتاع بالدين أو افترقا .

وأما إن اشتركا ولا مسأل لهما على أن يشتريا بالدين ويكونا شريكين في ذلك يضمن كل واحد منهما تمن ما اشتراه صاحبه فلا يجوز ذلك كما قال ، لأنهسا شركة بالذمم ولا تجوز عند مالك وجميع أصحابه رضي الله تعسالى عنهم الشركة بالذمم لأنها غور أه . فقوله إلا أن يكونا شركاء عقد نص فيا قاله ابن الحاجب وابن شاس ، وذكره ايضاً ابن رشد في هوضع آخر من البيان ، وعليه درج المتبطي وابن هرون وابن سلمون ، وذلك كله يدل على ضعف ما للخمي ، ورد ما لابن عبد السلام والمصنف ، وان الجواز هو المذهب والله اعلم .

وشبه في عدم الجواز إلا باذن الشريك فقال : (ككتابة) لرقيق من مسال المفاوضة

وحتى على مال ، وإذن يعبد في تبعارة أو مُفَاوَّطَة ، وأستبد المُعَادِّة وأن يلقوكم ، وأستبد الله وأن يلقوكم ،

فلا تجوز لاحدها إلا باذن الآخر بناء على انها عتى (وعتى) الرقيق منه (على مسال) معجل من الرقيق فلا يجوز لآحدها إلا بإذن الآخر ولو أكثر من قيمته ، لأن له انتزاعه بلا عتى وأما من أجنبي مثل قيمته فيجوز كبيمه (و) ك (إذن لعبد) من مال المفاوضة (في تجارة) فلا يجوز لاحدهما الا باذن الآخر (او) شركة (مفاوضة) في مسال المفاوضة لثالث تجول يده فيه معهما فلا تجوز من احدهما إلا بإذن الآخر (واستبد) بفتح المفوقية والوحدة وشد الدال أي استقل واختص شريك مفاوضة (آخذ) بسد الممن وكسر الحاء المعجمة ، أي مال من غير شريكه وكسر الحاء المعجمة ، أي مال من غير شريكه يشجر قيم بعيزة معلوم من ربحه بالربح ولو أذن له شريكه في أخذه لأنه في نظير حمله فيه يشجر قيم بعيزة معلوم من ربحه بالربح ولو أذن له شريكه في أخذه لأنه في نظير حمله فيه الحارج عن المفاوضة فلا شيء لشريكه فيه قاله في المدونة.

(و) استبد شريك مفاوض (مستمير داية) على امتمسة المفاوضة (بلا إدن) من شريكه (وإن) استمارها (ا) حمل سلم (لشركة) واوه للحسبال وإن صلة قيختص بالربح أي أجرة الحل والحسر ، أي همان ما يفاب عليه معهما كلجام وإكاف. الحمل أشار إلى قوضا وإن استمار أحدهما ما حل عليه لنفسه أو مسال الشركة فتلف قضمان عليه ولا شيء على شريكه لانه يقول كنت استأجرت فلا تضمن ، وقال فديره لا يضمن عليه ولا شيء على شريكه لانه يقول كنت استأجرت فلا تضمن ، وقال فديره لا يضمن الدابة المستمارة إلا بالتعدي عليها . أو الحسن ظاهره أن كلام ابن القاسم في الدابة وهدي المعارة الا بالتعدي ، فذهب حديس الى بخلاف أصله فيا لا يفاب عليه أله لا يضمن في الاعارة الا بالتعدي ، فذهب حديس الى غول غيره تفسير .

وقال العابسي إنه يضمن الحيوان إذا قضى به قامن يرى ذلك وهو رأي اهل الكوفة، وكان قاضي مصر يومند رأى ذلك فحاصله أن معنى استبداده بالخسر هذا تعلق الضيان به بتعديه أو ظهور كذبه أو مجكم من رآه ، وأما استبداده بالربع فلم أر من صوح بسه

ومُتَجِرُ بِوَدِيعَةِ بِالرَّبِحِ وَالْخُسُرِ ، إلاَّ أَنْ يَعْلَمَ شَرِيكُهُ بِتَعَدَّيبِ فِي الوَدِيعَةِ ، وكُلُّ وكيلُ ، فَيْرَدُ عَلَى تَعَامِسُو لَمْ يَتُولُ ، كَالْفَايْبِ

وانظر عل معناه طلب شريكه بما ينو به من كرائها ولم أقف على نص فيسه ا ه . طلمي فرض المصنف الإستمارة في دابة تبعاً للفظ التهذيب ولفظ الأمهات . وإن استمار ما حل عليه بغير إذن شريكه فهلك فضيانه من المستمير ، ثم ذكر قول غير ابن القاسم لا يقسمن الدابة إلا بالتمدي ، ثم قال فكان على المصنف الإتيان بلفظ الأمهات القابل للتأويلات .

(و) استبد شريك مفاوض (متجر) بضم ففتح فكسر مثقالا (يوديعة) عنده وصلة استبد (بالربح والحسر) فيها . طفي الطاهر أن المصنف أجل في قوله بالربح والحسر الكالا على ذهن السميع اللبيب في رد كل لما يليق بسنة ، إذ العارية لا يتصور استبداده بالربع فيها ، ولذا لم يذكرهما فيها في المدونة واقتصر على الضبان وذكرهما معا في الوديمة والقراض ، وأما تصوير عبج فمع كونه لا نقل يعضده فهو بعيد لا يكاد أن يقال بسنة ، ويختص المتجربوديمة بالربح والحسر في كل حال (إلا أن يعلم شريكة بتعديه) بالتجر (في ويختص المتجربوديمة بالربح والحسر في كل حال (إلا أن يعلم شريكة بتعديه) بالتجر (في الوديمة) ويرضى بتجره فيها فالربح بينها والحسر طبهها ، ونص المدونة وإن أودع رجل لاحدها وديمة فعمل فيها تعدياً فربح ، فإن علم شريكه بالعداء ورضي بالتجارة بها بينهما فالربح فها والضيان عليها وإن لم يعلم فالربح للتعدي وعليه الضيان خاصة ا ه .

(وكل) من المتفاوضين (وكيل) أي كوكيل عن الآخر في البيع والشراء والأكاراء والإكراء والإقتضاء والقضاء والقيام بالإستحقاق وخمان العيب، ولذا فزع عليه قوله (فيرد) بضم التحتية وفتح الراء وشد الدال ما باعه أحدها ثم غاب بعيب قسيم ظهر لمشاريه بعد شرائه فله رده به (على شريك حاضر) لبائمه (لم يتول) أي الشريك بيمه لأنه وكيل عن تولاه ، فإن حضر المتولى فليس للمشاري رده على غيره حال كون الرد على الشريك غير المتولى (ك) الرد على البائع (الفائب) الذي ظهر في مبيعه عيب قسديم

لمشتريه بعد شرائه في توقفه على إنبسات شرائه بعهدة وتاريخ الشراء السابق في قوله في مبحث الرد بالعبب ثم قضى إن أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء النع.

وأفاد شرط الرد على الشريك غير المتولى بقوله (إن بعدت غيبت) أي الشريك النائب الذي تولى بيسع المعيب كعشرة الآيام بين البلدين مسع أمن الطريق واليومين مع خوفه وإن لم تطل غيبته فليس ضمير غيبته للغائب المشبه به فهو على جد قول الله تعالى فو ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره في ١١ فاطر أي معمر آخر (وإلا) أي وإن لم تبعد غيبة الشريك الذي تولى البيسع (انتظر) بضم الفوقية وكسر الظاء المعجمة ، أي أخر الرد إلى قدومه لأنب أدرى بأمر المبيع ، ولئلا تكون له حجة .

طفى قوله إن بعدت غيبته راجع لقوله فيرد على حاضر لم يتول والضمير الفائب لا بقيد أنه المتقدم ، فهو من باب عندي درهم ونصفه ، ولا يرجع لقوله كالغائب ، لأرب التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها إنها ذكره في المدونة في غيبة الشريك المفاوض . وأفاد بقوله كالغائب ما قدامة في العيوب من قوله ثم قضى إن أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء النح ، وهذا حاصل تقرير « غ » ، ونصه أصل ما أشار إليه قوله في آخر كتاب الشركة من المدونة ومن ابتاع عبداً من أحدهما فظهر عيبه فله رده بالعيب على بائعه إن كار حاضراً ، أو إن كان غائباً غيبة قريبة كاليوم ونحوه فلينتظر لعل له حجة .

وإن كانت فيبته بعيدة فأقام المشتري بينة أنه أبتاع على بينع الإسلام وعهدته نظر في العيب ، فإن كان قديماً لا يحدث مثله بعد شرائه رد العبد على الشريك الآخر وإن كان يحدث مثله فعلى المبتاع البينة أن العيب كان عند البائع وإلا حلف الشريك بالله ما علمهذا العيب كان عندنا وبرىء ؛ فإن نكل حلف المبتاع على البت أنه ما حدث عنده ثم رد عليه العيب كان عندنا وبرىء ؛ فإن نكل حلف المبتاع على البت أنه ما حاضر لم يتول البيع اله ، فبسبب أن كل واحد وكيل للآخر يرد واجد العيب على حاضر لم يتول البيع لتعذر وجود النائب الذي تولاه حال كون هذا الرد كالرد على كل غائب في افتقار المشتري الراد إلى إثبات أنه ابتاع بيم الاسلام وعهدته ، ثم نبه على أن الرد على الحاضر الذي لم الراد إلى إثبات أنه ابتاع بيم الاسلام وعهدته ، ثم نبه على أن الرد على الحاضر الذي لم

وال "بح والخُسُرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ؛ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ النَّفَاوُتِ، وَالسَّارُ بِشَرْطِ النَّفَاوُتِ، وَالسَّارُ بَعْدِ .

يتول إنما هو إن بعدت غيبة شريكه الغائب وإلاانتظر ، فالشرط راجع للمشبه لالمشبه به ، ويهذه التمشية يكون كلامه مطابقاً لما في المدونة متضمناً لفصوص نصها ، فلله دره ما الطف إشارته .

فان قلت وأين تقدم له الغائب الذي أحال عليه . قلت قوله في خيار النقيصة ثم قضى إن أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء .

فان قلت عود الضمير في غيبتة على الغائب المشبه به يغير في وجه هذه التمشية . قلت سلمنا عوده عليه ولم يرده للغائب من الشريكين المفهوم من السياق ، فقصاراه أنه من باب عندي درم ونصفه ، وقد قبل بنحو هذا في قوله تعالى ﴿ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له ﴾ وفي قوله سبحانه ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره ﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم .

(والربح) في مال الشركة (والخسر) فيه يقسم بين الشريكين (بقدر) أصل (المالين) المشترك بهما وجوبا تساويا أو لا (وتفسد) الشركة (بشرط) أي اشتراط (التفاوت) أي قسمة الربح والخسر بغير قدر المالين في عقدها ككون مائة لأحدهما وخمسين للآخر وشرطا قسم الربح بالنصف وكون المالين مستويين وشرطا لأحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثين ، ويفسخ قبل العمل وإن عملا قسم الربح بقدر المالين .

(ولكل) من الشريكين (اجو عمد الآخر) وغ ، كأنه اطلق أجر العمل على حقيقته ومجازه قحقيقته الآجرة التابعة المعلل ومجازه الربح التابع المال ، وسهل له هذا قرينة قوله ولكل لدلالته على الجانبين وزيادة العمل لا تتصور منهما ، وكذا زيادة الربح. فإذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان وشرطا المناصفة في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح وصاحب الثلث على صاحب الثلثين بأجرة سدس العمل .

وَلَهُ النَّبَرُعُ ، والسَّلَفُ ، والبِّيةُ بَعْبُ العَقْدِ ؛ والقَوْلُ لِمُدَّعِي النَّصْفِ ، وحُمِلَ الثُّلُفِ والنَّحْفِ ، وحُمِلَ الثُّلُفِ والنَّصْفِ ، وحُمِلَ الثُّلُفِ والنَّصْفِ ، وحُمِلَ الثَّلُفِ والنَّصْفِ ، وحُمِلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا ،

(وله) او أسعة الشويكين (التبرع) لشريكه بشيء من الربح او العبل وهدا مفهوم قوله شرط (و) له (الحبة) لشريكه وتنازع التبرع والسلف والحبة (و) له (الحبة) لشريكه وتنازع التبرع والسلف والحبة (بعد العقد) للشركة بناء على أن اللاحق للمقد ليس كالواقع قيسه فهو معروف و ولا تجوز قبله لتوافقهما على الفساد . الحط ظاهر كلام ان عرفة وابن غازي أثبا لا تجوز بعد المقد ، وقد صرح بجوازها بعده في كتاب شركة المدونة ، قال بعد أن ذكر أنبا إذا عقد المتفاوضين في المال ذكر أنبا إذا عقد المتفاوضين في المال مقطوع الذي له الأقل فعمل في الجيم جاز ولا أجر له اه.

(وإن) أدعى أحد الشريكين تلف بعض مال الشركة الذي بيده أو خسره وكذبه شريكة قد (القول المنحي التلف) بلا تجر ؟ بل بنحو سرقة (والحسر) بالتجر أأنه أمين عليه . وفي التوضيح عن الجواهر تقييده بعدم ظهور كذبه ، فان اتهمه شريكه حلفه وإن ظهر كذبه ضمن (أو) إن ادعى أحدهما شراء شيء لنفسه خاصة والآخر اشتراه للشركة فالقول (الآخذ) بمد الهمز وكسر الحناء المعجمة شيء (الائق) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولياس الإجروض وعقار وحيوان غير عاقل أو عاقل ولو الاثقا بسه الاستغنائه من طعام ولياس الإجروض وعقار وحيوان غير عاقل أو عاقل ولو الاثقا بسه الاستغنائه عنه بأجير قبالا يصدق أنسه اشتراه لنفسة فلشريكه العنفول معه في غير الطعام واللباس اللائق

(و) إن قال أحدها المال مشترك بيننا بالنصف والآخر بالثلثين لمه والثلث للآخر فالقلول (لمدهن النصف) بيمين (وحمل) بطم فكس أي الاشتراك (عليه) أي النصف فالقول (لمدهن النصف أو غيره و خ مه المعلم (في) حال (تنازعها) أي الشريكين في كون شركتها بالنصف أو غيره و خ مه المعلم أشار بقوله ولمدعن النصف لقول ابن يونس وإذا أشرك من سأله عن يلزمه ان يشركه بمثم أختلها فعال أشركتك بالربع والآخر بالنصف ة وقالا نطعنا به أو أضوراه بغير نطق

فالقول قول من ادعى منها النصف وإن لم يدعه أحدها رد اليه أصل شركتهما في القضاء وإن كانوا ثلاثة ، فعلى عدده ، وهكذا ما كانوا ثم قال وأما إن أشرك رجلا في سلمة اشتراها ممن يلزمه أن يشركه ثم اختلفا هكذا ، فإن كان ذلك فيها نوبا ولم ينطقا به اشتراها ممن يلزمه أن يشركه ثم اختلفا أكثر فعلى عددهم ، وقال قبل هذا ولو أقر أن كانت بينهها نصفين أيضا ، وإن كانوا أكثر فعلى عددهم ، وقال قبل هذا ولو أقر أن فلانا الفائب شريكه ثم زعم أنه شريكه بالربع أو إنما هو شريكه في مائة دينار فانه شريكه بالنصف ا ه ، ما قصد نقله من كسلام ابن يونس معا يكن ان المصنف قصد الإشارة اليه .

قان قلت يصير على هذا تكراراً مع قوله آخر فصل الخيار وإن أشركه جمل ان أطلق على النصف . قلت تكراره مع ما على وحله على النصف . قلت تكراره مع ما عليه وحله على النصف عب وما مشى عليه المصنف قول أشهب في الموازية . وقال ابن القاسم فيها من سلم له شيء أخذه ، ويقسم المتنازع فيه بينهما ومشى عليه المصنف في الصداق حيث قال لا إن طلق إحدى زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض المدة للمدخول حيث قال لا إن طلق إحدى زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض المدة للمدخول بها الصداق وثلاثة أرباع الميداق ، وقال غيرهما بها الصداق وثلاثة أرباع الميداق ، وقال غيرهما يقسم المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما كالمول (٢) ومشى عليه في يقسم المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما كالمول (٢) ومشى عليه في يقسم المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما كالمول (٢)

البناني قول زبيمين الن هذا من تمام قول أشهب وقد تركها ابن الحاجب كالمصنف ، فاهترض عليه ابن حرفة بأنه خلاف قول أشهب الذي مشى عليه ، وعبارة الشامل أولى ونصها ولو ادعى الثلثين والآخر النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس بيتهما، وقيل

⁽١) (قوله كالمول) بأن يجمل المتنازع فيه لمدعى الثلثين ، ويزاه عليه نصفه لمدعى الثلثين و يؤاه عليه نصفه لمدعى التعنف ونسبة الواحد لمجموعهما ثلثان والنصف له ثلث ، فلمدعي الثلثين أحسد عشر ، ولمدعى النصف شعة .

ولِلْإِشْتِرَاكِ فِيَا بِيدِ أَحدِهِمَا ، إلاَّ لِبَيْنَةٍ عَلَى ، كَارْثِهِ ، وإنْ قَالَتْ لَا إِنْ شَهِدَ بِالْلْفَاوَصَّةِ ، وَلَوْ لَمْ يُشْهَدُ فَالَتْ شَهِدَ بِالْلْفَاوَصَّةِ ، وَلَوْ لَمْ يُشْهَدُ فَالَتْ شَهِدَ بِالْلْفَاوَصَّةِ ، وَلَوْ لَمْ يُشْهَدُ فَالَّامِيعُ .

يمانان وينصف ا ه ، وكان المصنف أسقط اليمين لاستشكال ابن عبد السلام لها بأن حلف من ادعى الثلثين له ثم يأخذ النصف لا يحتمله الأصول، وتبعه في التوضيح، وانفصل عنه ابن عرفة بما حاصله أن أشهب لم يبن على رعي دعواهما وإلا لزم ان يقول كا قال ابن عبد السلام ، وإنما بنى على رعي تساويهما في الحوز والقضاء بالحوز لا يستقل الحكم به دون يبن الحائز ا ه ، وقعه نظر ، اذ النصف يسلمه الحصم .

(و) ان حاز أحد المتفاوضين شيئاً وادعى اختصاصه به وقال شريكه هو من مال الفاوضة فالقول (له) مدعي (الاشتراك فيما) أي الشيء الذي (بيد) أي حوز (أحدهما) أي الشريكين دون قول مدعيه لنفسه في كل حال (الاله) شهادة (بينة على كارته) أي مدعي الاختصاص الشيء الذي ادعاء لنفسه فيختص به ان قالت البينة نفل تأخر إرثه عن اشتراكها ، بل (وإن قالت) البينة الشاهدة بإرثه (لا نعلم تقدمه أي الإرث ولا تأخره (لها) أي عن الشركة ، وأما إن قالت نعلم تقدمه عليها فالقول لمدعي الإشتراك إلا أن تشهد بينة ابعدم إدخاله فيها فالأقسام ثلاثة ، وذكر شرط كون القول المدعي الإشتراك فيا قبل إلا فقسال (إن شهد) بضم فكسر (بالمفاوضة) بين الشريكين المتنازعين ، أي بتصرفها تصرف المتفاوضين والإقرار منها بها وأولى إن شهد بمقد المفاوضة بينها بمبل (ولو لم يشهد) بضم التحتية وفته الحاء (بالإقرار) منها (بها) أي المفاوضة (على الأصح) عند المصنف من الخلاف ، وهو قول أن سيل ، فأشار بالاصح المؤلد في توضيحه وهو الأظهر.

وأشار بو خلاف لبن القطان وابن دحون وابن الشقاق بقولهم لا يكتفي بذلك ، ولا بد أن يقول الشهود أقرا عندنا بالفاوضة وأشهدانا بها . ونص ابن سهل في احكامه أفتى ابن القطان بأن الشهود اذا قالوا نعرف انهما شريكان متفاوضان في جميع أموالهما إلى آخر

العقد أنها شهادة ناقصة لا يحب بها قضاء بشركة بينهما اذ لم يفسروا معرفتهم بها ان كانت بإشهار من المتفاوضين أو بإقرار عندهم بذلك ، اذ يجوز أن يعرفوا ذلك بسماع يذكر، وهذا غير عامل ، ولا سها ان كان الشهود من غير أهل العلم بهذا ، و هسنده المسألة شهدت الشورى فيها وقد نزلت ، وقال ابن الشقاق وابن دحون بهذا ونفذ الحكم به

وأفق ابن مالك بأنه يعسن أن يسأل من عدول البينة التي قيدت بها الشهادة عنوجه معرفتها الفاوضة المذكورة ، فان فسروا انهماعلها بإعلام المتفاوضين اياهمابذلك أعملت الشهادة وقاب الحاضر منهما عن الغائب ، وذلك لأن هاذا أمر قريب فهو أتم وأطيب النفس وأولى . أبو الاصبغ قوله أتم هو نص ابن القطان في وثائقه . قال في بعض عقودها للأوصياء ممن يعرف الإيصاء المذكور . ثم قال ان قلت ممن يعرفه باشهاده اياه عليه فهو اتم ، وهذا يدل على أن الشهادة تامة عنده وان لم يبين الشاهد الوجه الذي علم به ذلك . وذكر هو وابن أبي زمنين وابن الهندي في مواضع من كتبهم ممن يعرف الايصاء ، وممن يعرف المتولي انه أفتى في مشل يعرف المتولي انه أفتى في مشل يعرف المتولي انه أفتى في مشل يعرف المتاهدة تامة معمول بها ، ونحوه في أحكام ابن زياد .

وفي المدونة اذا ثبت انه مفاوصة ولم تشترط تعييناً فالتعويل على هـــــــــذا اولى من التعويل على هـــــــــذا اولى من التعويل على قول ابن الشقاق وابن دحون الذي حكاه ابن القطان في جوابه عنهما ا ه . كلام ابن سهل.

(و) إن أخذ أحد المتفاوضين مائة مثلا من مال المفاوضة وادعى ردها له وكذب مريكه في ردها له وادعى أنها باقية عند أخذها فالقول (1) شريك (مقيم) بضم الميم وكسر القاف أي مشهد (بينة) على شريكه (بأخذ مائة) من مال الشركة ادعى الآخذ أنه ردها له وكذبه شريكه فالقول له في (أنها) أي المائة (باقية) عند أخذها (إن شهد) بضم فكسر (بها) أي المائة (عند الآخذ) لها من مال الشركة ، سواء طالت المدة بين أخذها وتنازعها أم لا فلا يبرأ منها إلا باشهاد على ردها قاله ابن المواز (أو) لم

يشهد بها عند أخذها و (قصرت المدة) بين أخذها وتنازعها في ردها ، فإن لم يشهد بها عنده وطالت المدة فالقول للآخذ أنه ردها له .

المصنف الظاهر أن مراء عمد بالإشهاد عند الآخذ قصده للتوثق كالإشهاد على الموه على الموه عند الابداع ، قلا تقبل دعوى الرد معه إلا بالاشهاد عليه ، قالاولى إن أشهد بهسا عنده رباعياً فيها، وإن مات أحد الشريكين وأقام صاحبه بيئة أن مائة دينار من الشركة عند الميت فلم توجد ولم يعلم مسقطها ، فإن قوب موقه من أخلها فيها يظن أنه لم يشغلها في عند الميت فلم توجد ولم يعلم مسقطها ، فإن قوب موقه من أخلها فيها يقله أنه قبل المينة أنه وهما يتجران أبلزمه ا هر وفي النوادر عن عمد مثل هذا وبأن عمداً قيده بقوله إن أشهد على نفسه بأخلها شاهدين فلا ببرأ إلا ببيئة أنه ردها وإن طال ذلك ، وأما إقواره بلا تعمد إشهاد ولا كتاب فكما قال في صدر المسألة اه.

أن عرقة انظر قوله ولا كتاب قطاهره أنه إن كان بكتاب قلا يبرأ إلاببينة ووجهه أنه إذ إذا أخذها بكتاب قلا وتن آخذها فلا يبرأ إلا بدليل على البراءة أه. في التوضيح وحاصله أن كلام المدولة مقيد بما إذا لم يشهد ، وأما إذا أشهد على نفسه بأخذها قلا يبزأ إلا بإشهاد بأنه ردها طال ذلك أو قصر ، والظاهر أن مراد محد بقوله أشهد كون الميئة قصدت التوثق كالميئة التي لا تقبل معها دعوى رد الوديعة قالوا هي التي تشهد على دفعها للمودع . وأما إن كان إقراره من غير قصد إشهاد فكما ذكر ابن القاسم فيتعين أن قوله أشهد بهمزة في أوله على أنه وباعي ، أي أشهد بها قاصداً التوثق كسألة المودع وقد نبه على أشهد بهمزة في أوله على أنه وباعي ، أي أشهد بها قاصداً التوثق كسألة المودع وقد نبه على هذا وغير أطبط .

(تنبيبات)

الأول ؛ عام عائليم أن الموجب للضان هو الاشهاد باخذهب اللصد التولق، وولا يسقط يطول لزمان ولو زاء على عشر سنين كا في الوديمة ، فسياتي في بايهسا في عوله إلا

كَدَّ فَعِ صَدَاقِ عَنْهُ فِي أَنْهُ مِنِ ٱلْفَاوَعَنَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَةٍ ، وإلا بِبَيْنَةٍ عَلَى ؛ كَإِدْ ثِهِ ،

كعشر أنه إذا كانت بغير إشهاد مقصود به التوثق . وأما معه فلا يبراً إلا بدفعها باشهاد كعشر أنه إذا كانت بغير إشهاد مقصود به التوثق الشركة ولم يوجد فيحلل على أنب غده . وأما إذا كانت بغير إشهاد أو باشهاد لم يقصد به التوثق فيكفي في مقوط الضبان في منت ونحوها ، بخلاف الوديعة كاسياتي . وفرق ابن رشد بأن الشريك مأذوت له في التصراف فيحمل على أنه ردها بخلاف المودع .

الثاني : علم من هذا إنما يفيد حيث كان المسال المشترك تحت يد الآخذ وهو يتصرف فيه ، فيعمل على أنه رد البعض الذي أخذه . وأما لو علم أنسه لم يصل اليه فلا يفيد . والطاهر أنه لا فرق بين المائة وجيع المال المشترك إذا أشهد أنه حبسه فحت يده ، فإن كان الاشهاد قصد للتوثق به فلا يبرأ إلا بالاشهاد وإلا فلا .

الثالث؛ إن الحاجب ولو أقر الشريك ان بيده مائة من المال المشترك ففرق ان الفاسم بين طول المدة وقصرها ، ولو أشهد أنه أخذها فلا يبرأ إلا بالاشهاد أنه ردها ا ه ، فسلا فرق بين كون الآخذ حيا أو ميتاً والله أعلم .

وشه في أن القول قول من ادعى الضان للفاوضة فقال (كدفع صداق) من أحسد المثاوضين (عنه) أي الآخر ولم يبين كونه من مال الدافع أو المدفوع عنه أو من مسأل الشركة عنم أدعى المدفوع عنه أن مال الدافع وادعى المدفوع عنه أن مأل القارضة وأنه رده الله أو عكسه ، أي ادعى المدفوع أنه من ماله الحاص به والدافع أو وارثه أنه من مال المفاوضة ، فالقول للمدفوع عنسه (في أنه) أي الصداق المدفوع (من) مال (المفاوضة) ويطالب به المدفوع عنه في كل حال (إلا أن يطول) الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة) فيصدق المدفوع عنه في رده لها ، ويبرأ منه ، وهذا الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة) فيصدق المدفوع عنه في رده لها ، ويبرأ منه ، وهذا في صورة العكس في كل حال (إلا أن يطول) المنافق المدفوع عنه (على كارث) أو هبة أو صدقة المنافع عنه (على كارث) أو هبة أو صدقة

وإنْ قَالَتْ وَكَا تَعْلَمُ ، وإنْ أَقَرُ وَاحِدٌ بَعْدَ تَغَرُقِ أَو مَوْتٍ ، فَإِنْ قَالِمَ مُوْتٍ ، فَهُو شَاهِدُ فِي غَيْرِ نَصِيبِهِ ،

أو خلع أو أوش جناية أو غنيمة أو تحوها ، فيقضي للدفوع عنه بأنه من ماله ويسابراً منه أن قالت البينة الشاهدة بأنه من كارث (لا نعل) تأخره عنها .

فع ، في النواهر عن ابن معنون سئل سعنون عن رجل دفع عن أخيه وهو شريكه مفاوضة هدائي أمر أنه ولم يذكر أنه من ماله أو مال أخيه أو مال المفاوضة حتى سأت الدافع قعام في ذلك ورثته ، وقالوا هو من مال ولينا ، فأجاب إذا دفع وها متفاوضان ثم أقاما سنين كثيرة في تفاوضها لا يطلب أخاه بشيء من ذلك ، فهذا ضعيف إن كان محمد ذلك ، فذلك بينها شطرين ويحاسب به الباقي إلا أن يكون له حبمة اه ، فعمني كلام المسنف أن القول لمن ادعى أن الصداق المدفوع من المفاوضة إلا في وجهين ، أحدها، أشار اليه بقوله إلا أن يطول كسنة ، وكانه اعتمد في التحديد بالسنة على مفهوم قبسول مسعنون وإن كان بعضرة ذلك فذلك بينها ، ورأى أن ما عارض هذا المفهوم من قوله في مغابة سنين كثيرة غير مقصود .

والنبيا : أشار اليه بقوله وإلا لبيئة بكارثه ، وإن قالت لا نعلم وهكذا هو في عدة نسخ بالواو العاطفة قبل إلا ، وهو كالتفسير لقول سعنون ، إلا أن يكون الباقي سعة ، فإن الباقي من الآخوين إن قامت له بيئة أن الصداق المدفوع كان من إرث مثلاً كان قلك سعة له ، وإن قالت البيئة لا نعلم تأخر هذا الارث عن المفاوضة فهذا أمثل ما انقدم أنا في تشقيق كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإن أقر وأحد) من الشريكين بدين مثلا تدايناه حال شركتها ، وأنه بأق في ذبتها ، وأنه بأق في ذبتها ، وأنه بأق في ذبتها ، وصلة أقر (بعد موت) لشريكه وأنكره شريكه أو وارثه (ف) المقر (شاهد في غير نصيب) أي المقر ، فإن كان عدلاً فللمقر له إقامة آخر مصب أو الحلف ، ويستحق نصيب غيره ولزم المقر نصيب بجرد إقراره .

وَ الْغِيْتُ نَفَقَتُهُمَا وَكِسُو تُهُمّا ، وإنْ يَبَلَدَيْنِ مُخْتَلِفَي السَّغْدِ : كَعِيَا لِهِما ، إنْ تَقَارَ بَا ،

(و) إن أنقى كل من المتفاوضين على نفسه أو اكتسى من مال المفاوضة (ألفيت) بهم الهمؤ وكسر الغين المعجمة أي تركت ولم تحسب (نفقتها) أي الشريكين على أنفسها (و) ألفيت (كسوتها) أي الشريكين لأنفسها إن كانا ببلد واحسد أو ببلدين متفقي السعر للمأكول والملبوس ، بل (وإن) كانا (ببلدين مختلفي السعر) لذلك لجريان العادة بذلك ودخولها عليه مع قلة مؤنة كل منها ، فاستسهل اختلاف السعرين مع أن كل واحد منها إنما أقام للتجرقالة ابن يونس .

وشبه في الالغاء فقال (ك) نفقة وكسوة (عيالها) أي الشريكين فتلغى أيضاً (إن تقارباً) أي العيالان عدداً وسنا بالعرف ولو ببلدين مختلفي السعر . ابن عرفة وفيها لمالك لهو تعقتهما إن كانا ذوي عيال ولو كانا ببلدين مختلفي السعر . الصقلي في رواية سليات لابن القاسم هذا إذا تقاربا في العيال ، ثم قال التونسي ينبغي لو كان لكل منهما عيال واختلف شعر بلديهما اختلافا بينا أن تحسب النفقة ، إذ نفقة العيال ليست من المتجر .

اللخمي القياس إن كان أحدها في قراره وسعره أغلى يحاسب بما بين السعرين مطلقاً وانه لم يخرج لتجر وإن كان الآخر أغلاهما فلا يحاسب بالفضل والأنه خرج لتنمية المال والحد في قراره وحد في قراره وكان أغلاهما سعراً أن يحاسب الآخر وكان أغلاهما سعراً أن نعام الآخر وكان أغلاهما سعراً أن نعام الآخر وكان أغلاهما الأقلق كل واحد عليه وما سوى ذلك فهو للعادة وفي كانت الانفاق من الوسط جاز على ما تجوز الشركة عليه وهي المساواة في الانفاق وفيها لمالك تلفى النفقة عليهما إنما أنفقا من مال التجارة والكسوة من النفقة وأساطما تلفى وكن مالكا رضي الله تعالى عنه وقلد تلفى النفقة والكسوة من النفقة وقيها إلا قلت وهذا نص في لزوم كسوة من التزمت نفقته وتقدم القول فيها في النفقة وقيها إلا أن تكون كسوة ليست بما يبتذله العيال مثل القسي والشوكي والوشي وفيذه لا تلفى وأسقط شرطاً وهو كون المال بينهما مناصفة فقط .

وَ إِلاَّ مُسَبَّا كَا نَفِرَادِ أَحَدِيمِنا بِهِ ، وَإِنْ أَشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ ، وَإِلَّ أَشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ ، وَإِلاَّ الْوَطْءُ بِإِذْنِهِ ، فَالْاَ تَحْرِ رَدْمًا ، إِلاَّ لِلْوَطْءُ بِإِذْنِهِ ،

ان حبد السلام كل ما ذكر في هذا الفصل من الفاء النفقة إنما هو إذا كانت الشركة فل النصف ، فإن كانت على الثلث فتحسب نفقة كل واحسد منهما . اللخمي وإن اشتركا على الثلث والثلثين وتساويا في العبال فلا ينفق صاحب الثلث إلا بقدر جزئد، ولا يجوز أن ينفق بقدر عياله ليحاسب بذلك في المستقبل. أن عرفة هذا إن عقدا الشركة على ذلك، ولو كان تطوعاً بعد حقد الشركة كان كالسلف .

(والا) أي وإن لم يتقارب العيالان بأن اختلفا عدداً أو سنا اختلافا غير متقارب (حسباً) أي الشويكان ما انفقاه على عيالها ما لم تستوياً. ابن عبد السلام إن اكتفى احداما بجريش الطعام وغليط اللباس والآخر بضدها حسب كل ما أنفقه. وشبه في الحسب فقال (كانفراد احدها) أي الشريكين (بسه) أي العيال أو الإنفاق فيعسب على المتفرد ما أنفقه على عياله أو نفسه . ابن عرفة وفيها إن كان لأحدها عيال ووله وليس للآخر بيسال ولا وله حسب كل مسا أنفق اه ، ومثله في الشارح و و ق ، وغيرها . ابن عرفة وفيها ولا وله المنازم أو كسوة لنفسه ولعياله قلبائعه أخذ لمنه من قدر عليه منها ؛ لأن مالكا ورض، قال إنه يلفي ، اللخمي إن تساوى العيالان في العدد وقباينا في منها ؛ لأن مالكا ورض، قال إنه يلفي ، اللخمي إن تساوى العيالان في العدد وقباينا في السن تحاسبا بالفضل كتباين العدد ، وإن كانت مها لا يبتذل واشتريت من مال الشرحة فرجها للشركة وخسارتها على مشتريها وإن علم بذلك قبلوزن الثمن فللآخر منعه إلا على المفاحلة قه .

(وإن اشترى) أحد الشريكين (جارية لنفسه) لاستخدامها أو وطنها ولم يطأها ودفع تمنها مين بال الشركة (فللآخر ردها) أي الجارية الشركة وقة تركها لمشتريها المنهن المنتي اشتراها (الوطء باذنه) أي الآخر فليس له ردها الشركة فيختص المشتري بهب فله ربحها وعليه خسرها ، لأن شريكه أسلفه نصف ثمنها ، وكذا إذا اشتراها بإذن المخدمة ، نقله ان يونس وأبو الحسن السفة نصف ثمنها ، وكذا إذا اشتراها بإذن المخدمة ، نقله ان يونس وأبو الحسن المستوي

ونص الوجه الثللي أن يشتريها لنفسه باذن شريكه على أن يضمنها إن ملكت فله ربحها وعليه النقصان .

وأما إن اشتراها باذن شريكه ليطأها على أنها للشركة بمنى أن الربح لهما والحسارة عليها فنص اللخمي على أنها كالمحلة ، فان لم يطأها ردت للشركة ، وإن وطئها لزمته قيمتها جبرا عليها فاشترك هذا ، والذي قبله في أنه اشتراها لنفسه وافترقا من أن الأول اشتراها بدون إذن شريكه ، ولهذا قال وغ ، ما في بعض النسخ من قوله إلا بالوطء أو باذنه بحر اللفظين بالباء ، وعطف أحدهما على الآخر بأو بدل قوله إلا للوطء أتم فائدة بالمنها يظهر باتأمل ، وذلك أن هذه النسخة تفيد أنه اشتراها لنفسه في كلا الوجهين ، ولها الأول بدون إذن شريكه . وفي الثاني باذنه ، وتفيد أن التخيير في الوجه علمه ما لا نطأة المناق المناق

(وأن وطىء) أحد الشريكين (جاريسة) اشتراعا (للشركة) وصلة وظىء (باذنه) أي الشريك الآخر في وطئها قومت على واطئها جبراً عليهما ، وسواء حملت من وطئة أم لا رداً الإعارة الغرج (أو) وطئها (بغير إذنه) أي الشريك الآخر (وحملت قومت) بضم القاف وكسر الواو مشددة على واطئها وجوباً إن كان ملياً .

الحط قنيه هذا أن الرجهان وإن اشتركا في وجوب القيمة فهما عتلفان الآنه إن المحمل أهدم في الوجه الآول ا وحلت الآمة منه فلا قباع ربتبع بقيمتها في ذمته اول المحمل فتباع عليه للقيمة قاله في كتاب القذف منها في المحللة . وأما في الوجه الثاني فالذي رجع اليه الإمام مالك درص، أن شريكه يخير بين التمسك بنصبه وأتباعه بنصف قيمة الولد وأثناهه بنصف قيمتها فيأخذه إن كان كان كان المناف فيمتها ويتبعه بنصف قيمة الولد دينا اون نقص ثبن نصفها عن نصف قيمتها المناف وبنصف قيمتها ويتبعه بنصف قيمة الولد وينا القنف المناف في كتاب القذف المستكره المستف في كتاب القذف المستكرة المستف في كتاب القذف وسيذكره المستف في كتاب القذف المستكرة المستف في كتاب القذف المستكرة المستف في كتاب

(وإلا) أي وإن لم تجمل من وطئه بغير إذن شريكه (خير) بضم الحاء المعجمة (في إيقائها) أي الأمة المشركة (وتقويها) أي الأمة على واطئها هـذا هو المشهور المذكور في كتاب أمهات الأولاد من المدونة في كتاب القذف ابن رشد هذا قولة في المدونة وهو المشهور في المذهب وفي بعض النسخ ومقاومتها بصيغة المفاعلة ويرجب للولى بتكلف وفي بعضها ومقاواتها أي المزايدة فيها حتى تقف على أحدهما وهـذا يوافق ما في كتاب الشركة للإمام مالك رضي ألله تمالى عنه لكنه خـلاف مشهور المذهب والحد أعلى .

(تنبيبات)

الأول ؛ علم مما تقدم أنه لا قرق بين شرائها للشركة من غير قصد وطنها ثم وطنها وشرائها لوطنها على أن الربح لها والحسارة عليهما ؛ ومثلهما شراؤه لنفسه بغسب إذن شريكه ووطنها .

الثاني: أذا تسك الشريك بنصيبه ولم يقومها منع واطؤها من الخاوة بها اللا يعود لوطئها ويعاقب عليه ؟ وإن كان جاهلا فلا يعذر بجهله ولكن عقوبته أخف من عقوبة العالم قاله ابن حبيب و الحط هذا خلاف قرلها في كتاب القذف ان وطىء أحد الشريكين أمة بينهما وهو عالم بتحريمة فلا يحد لشبهة الملك ويؤدب ان لم يعذر يجهل .

الثالث: ان عرقة وفيها ان حملت قومت على واطلها يوم وطله ان كان ملياً وطق الولد بسه فهي له أم ولد ولا يتاسك شريكه بنصيبه منها . اللخمي وقال مالك فرض ايضاً تقوم يوم حملت وقيل يوم الحكم . وعن مالك درجن ان شاء يوم الوطء ، وان شاء يوم الحكم ويه أخذ عمد ، ثم قال وإن كان الواطىء معسرا فقال مالك درجن موة هي أم ولد لواطلها ويتبع بقيمتها دينا ثم رجع الى تخيير شريكه في تماسكه بنصف منها مع اتباعه بنصف قيمة ولدها ، وفي تقويمه نصفها ونصف قيمة ولدها ويباع له نطفها فقط فيا لزم له .

(وإن شرطا) أي الشريكان (نفي) أي عدم (الاستبداد) بالتصرف على كل ملها

نَعْنَىانَ ، وَجَازَ لِذِي طَيْرِ وَذِي طَيْرَةِ : أَن يَتَّفِقَا عَلَى الْفَرَاخِ ، الشَّرِكَةِ فِي الْفَرَاخِ ،

(ق) الشركة (عنان) أي تسمى بهذا . ابن عرفة عياض ضبطناه بكسر العدين المهملة وهو المعروف ، وفي بعض كتب اللفة فتحها ولم أره . ابن عبد السلام منهم من ضبطه بكسرها وهي جائزة ولازمة . ابن الحاجب وان شرطا نفي الاستبداد لزم ، وتسمى شركة العنان .

ابن عبد السلام يعني أن كلا من الشريكين يجوز تصرفه في مال شريكه في حضرته ومع غيبته ، فاو شرطا أنه لا يتصرف واحد منها الا بحضرة صاحبه وموافقته عليه وهو معنى نفي الاستبداد لزم الشرط ، وتسمى شركة عنان . وظاهر كلامه أنه يكفي في تسميتها بهذا الإسم بحصول الشرط المذكور ، سواء كان في نوع من المتجر أولا . ومنهم من قال هي الشركة في نوع غصوص سواء شرط ذلك الشرط أم لا ، ومنهم من قال هي الشركة في شي معين كثوب أو دابة ، واختلف في اشتقاقه من ماذا هو اختلافاً كثيراً ، ابن في شي معين كثوب أو دابة ، واختلف في اشتقاقه من ماذا هو اختلافاً كثيراً ، ابن القاسم وأما شركة المنان في لا يعرف استعال هذا اللفظ ببلدهم . قلت وقد على ابن القاسم الحكم على شركة المنان في غير موضع من المدونة لكنه لم يفسرها .

(وجاز لذي طير) ذكر (وذي طيرة) أنثى (أن يتفقا) أي ذو الطير وذو الطيرة على جمع الطير والطيرة (على الشركة في الفراخ) الحاصلة منها ، رواه ابن القاسم في الحمام لتعاونهما في الحضن ابن سلمون سئل بعض فقها الشورى عن الرجل يجعل ديكاويحمل الآخر دجاجة ويشتركان في الفلاليس ، فقال لا يجوز لأن الديك لا يحضن ، قال فان جعل أحدهما جمامة أنثى والاخر ذكر ، قال جازت الشركة لأن الذكر يحضن كالأنثى ، ففي شركة العتبية سعنون أخبرنا ابن القاسم عن مالك «رض» في الرجل يأتي بحمامة أنثى ويأتي الآخر بحمامة ذكر ، على أن تكون الفراخ بينهما أن الفراخ بينهما لأنهما يتعامة بينهما لأنهما بتعامة بينهما لأنهما بتعامة في المضانة .

وآنشتر لي ولك ، مَوكَالَةُ . وتجاز ؛ وآنقُدْ عَنِي ، إنْ لَمْ يَقُلْ وأبيعُهَا لَكَ ،

دغ، ظاهر كلام ان رشد أن هذا بعد الوقوع والقوات، لآنه قال هذا قياس قوله في أن الزرع في المزارهة القاسدة لصاحب العمل والأرض يريد ويرجع صاحب الآدش على صاحب الذكر بمثل نصف بيض حمامته ، ويأتي على قياس القول بأن الزرع في المرّازية الفاسدة لصاحب المبرّان الفراخ لصاحب الآدش ، لأن البيض له ولصاحب المبرّر قيمة الفاسدة لصاحب البرّران الفراخ لصاحب الآدش ، لأن البيض له ولصاحب المبرّر قيمة حضانته اه من البناني قوله وجاز لذي طير الغ ، ظاهره الجواز ابتسداء وهو حريب ابن حضانته اه من المنافي قوله وجاز لذي طير الغ ، ظاهره الجواز ابتسداء وهو حريب ابن يونس ، وظاهر النوادر عن المنتبية والموازية عن ابن القاسم ، ونقل دغ، أن ظلمر كلام أبن رشد أنه بعد الوقوع والقوات فانظره .

قت تنبيه أشعر كلامه بأنه لا يجوز لنوي رقيقين أن يزوجاها على الشركة في الآولاد وهو كذلك ، وبأن من جساء لشخص ببيض ، وقال له اجعله تحت دجاجتك والقراخ بيننا أنه لا يجوز ، وهو كا أشعر لكنه لم يقد الحكم بعسب الوقوع ، وهو أن القراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مثل بيضه . زاد دغ ، وهو مثل من جاء بعنى لا يجل وقال إذرعه بأرضك وما يخوج بيننا فإغا له مثله والزرع لرب الأرض .

(و) إن قال شغص الآخر (اشتر) سلعة كذا بحداً (لي ولكة) بي (وكالة) على الشراء خاصة فلا تتعداه إلى البيع ، لأن الوكالة الخاصة لا يتعدى الوكيل قيبا لقير ما أذن له فيه ، وجها قرزناه يندفع قول البساطي فيه مناقشة لفظية وهي القاء في قير علما قاله تت (د) إن قال اشتر لي ولك (جهاز) أن يقول (وانقد) بشم القاف وسكوب الدال ، أي دفع ثمن نصبي معا تشتريه نيابة (عني) لأنه معروف يسنمه الممور مع آمره بتسليفه وليابتة عنه في الشراء (إن لم يقل) الآمر (و) أنام (أبينها) المامور مع آمره بتسليفه وليابتة عنه في الشراء (إن لم يقل) الآمر (و) أنام (أبينها) أي السلمة التي تشتريها في ولك أي أولى بيمها (لك) أي نيابة عنك في فصيبك ولك أي أولى بيمها (لك) أي نيابة عنك في فصيبك ولك الآمر بيم نصيب المأمور . الباجي قان وقد شنع قال الآمر بيم نصيب المأمور . الباجي قان وقد شنع قال طلاقه بينها ولا يانم الآمر بيم نصيب المأمور الا تطوعاً أو باجازة صحيحة) ويلامه ما وقفه بينها ولا يانم الآمر بيم نصيب المأمور الا تطوعاً أو باجازة صحيحة) ويلامه ما وقفه بينها ولا يانم الآمر بيم نصيب المأمور الا تطوعاً أو باجازة صحيحة) ويلامه ما وقله المناه ا

وُلَيْسَ لَهُ حَبْسُها ، إِلاَّ أَنْ يَقُولَ ، وأُحبِسُها ، فَكَالُوَّ هَنِ ، وإِنْ أَلْسُلُونِ ، وإِنْ أَسُلُفَ وَيُولَ اللَّهُ اللَّهُ تَدِي ، وَإِنْ اللَّهُ تَدِي ،

المامور عنه نقداً ؟ قان كان باع فله جمل مثله في توليه بيع نصيب المأمور ولو ظهر عليه قبل النقد لأمسك المأمور ولا ينقدوهما شريكان في السلمة فيبيع كل منها نصيبه منها أو يستأجر علية من بناه .

لاتواق فيا دفعة عند من ثمن نصيبه . البساطي إن قلت البائع حسها حق يقبض فيا المؤتى . قلت الغرق أن الحارج من يد البائع عوص الثمن ، والحارج من يد المسلف ليس عوضه قليس له حبسها وفي كل حال (إلا أن يقول) الآمر اشتر في ولك وانقد عني حرضه قليس له حبسها وفي كل حال (إلا أن يقول) الآمر اشتر في ولك وانقد عني (واحبسها) حتى أدفع لك نصبي من ثمنها (ف) يصير نصيب الآمر من السلمة (كالرهن) عند المأمور فيا يدفعه عنه أي اذا اشتريتها وصارت في ملكي صيرتها رهنا عندك فياتدفعه عني فهر عقد رهن معلق على الملك ، ويحتمل أنها كالرهن في الفرق بين ما يفاب عليه وما لا يقاب عليه وما حديد من مادته كا تقدم من أحد التأويلين .

(وإن أسلف غير المشتري) أي الآمر المشتري ثمن نصيبه ميا يشتريه لهما ، بأنقال له خذ مذي الدينارين اشتر بهما سلعة كـــذا لي ولك وانقدهما عني وعنك ، وود لي عوض ما تدفعة عنك اذا تيسرت (جاز) إسلاف الآمر المأمور عند ابن القاسم لأنسه معروف في كل حال (إلا) اذا كان دفع الآمر عن المأمور (لكيصيرة) أي خيرة ومعرفة (المشتري) بالشواء أو جاهه أو حطة ، فلا يجوز ، لأنه سلف جرنفعاً.

وفي البيان لا خلاف في جوازه إذا صحت النية ومنعه اذا قصد نقع نفسه ، وإغيا الجلاف حيث لا نية . في العتبية سحنون أخبرني ابن القاسم عن مالك درض، أنه قال في رجل دها أبناه إلى أن أسلفه ذهباً ويخرج مثله ويشاركه بسسه ويتجران جيعاً يهما في موضيهها أو يسافران في ذلك ، قال اذا كان على وجه الصلة والمعروف منه لاخيه ولا

وأُجِرَ عَلَيْهَا ، إِنْ أَشْتَرَى شَيْئًا بِسُونِهِ ؛ لَا لِكَسَفَرٍ وقِنْيَةٍ ، وأُجِرَ عَلَيْهَ وَقَنْيَةٍ ، وعَنْدُهُ خَاصِرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنْ تُجَّادِهِ ،

حاجة اليه في شيء الا الرفق به فلا بأس بذلك . وأما ان كان يعتاج إليه في بصيرة في البيع والاشتراء وإنقاذ التجارة وتعليمه ونحوه فلا خير فيه . وقال مالك درض بعد هذا الأخير فيه على كل نعال . وتفصيله الأول أحب الي .

ان رشد قوله إذا كان على وجه الصلة والمعروف ولا حاجة له اليه في شيء إلا الرفق صحيح ، لأنه إذا فعل ذلك لارتفاعه بمشاركته إياه في وجه من الوجوه كان سلف حر منفعة ، وقد نهى النبي عليه عن سلف جر نفعا ، ولا اختلاف في انه لا بأس بذلك إذا معمت نيته في ذلك ولا في انه لا يجوز إذا قصد به نفع نفسه ، وإنما الحلاف إذا أم يقصد بثيثاً منها فرأى الإمام مرة النية فيه محتملة فسأله عنها وصدقه فيها ومرة رآها بعيدة ، والا ظهر منه أنه قصد نفع نفسه بدليل سؤاله إياه الشركة فنهاه عن ذلك ، وقال لاخير فيه ، ولو كان الشريك هو الذي سأله أن يسلفه ويشاركه لوجب أن يسأل في ذلك نيته قولا واحداً وهذا كله فيها يؤمر به ابتداء وينهى عنه ، وأما إن وقع وادعى أنه قصد نفع نفسه ليأخذ سلفه معبعلا ، إن كان أجله أو قيمته إن كان عرضاً وفات ، قملي القول بأنه يسأل عن نيته ابتسداء لا يصدق ، وعلى القول بأنه لا يصدق وينهى عنسه يصدق في يسأل عن نيته ابتسداء لا يصدق ، وعلى القول بأنه لا يصدق وينهى عنسه يصدق في ذلك بيمنه ويأخذ شلفه معبعلا ا ه . أفاده الحط ، وانظر الحكم إذا اطلع عليه بعد العمل .

(وأجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة أي المشتري (عليها) أي شركة غيره معه فيها اشتراه (إن اشترى) المشتري الذي تضعنه اشترى (شيئًا) طعاماً كان أو غيره عند ابن القاسم ومن وافقه ، وخصه أشهب بالطعام بشرط كون الشراء (بسوقيه) أي الشيء المشترى بالفتح ، وكون شرائه للتجارة به في بلد الشراء (لا) ان اشتراه (لكسفر) به للتجارة ببلد آخر (و) لا إن اشتراه (لعنية) أو عاقبة أو مهر أو قسداء أسير ، وإذا نيجارة ببلد آخر (و) لا إن اشتراه (لعنية) أو عاقبة أو مهر أو قسداء أسير ، وإذا نوزع في نيته صدق بيعينة إلا أن يظهر كذبه بقرينة ككثرة ما اشتراه جداً ومن الشروط شراؤه (وغيره) أي المشتري واوه للحال (حاضر) الشراء (لم يشكلم) حال كونه (من

لاً بِبَيْتِهِ وَهَـلُ وَفِي الزُّقَـاقِ لَا كَبَيْتِهِ ؟ قَوْلاَنِ . وَجَاذَتُ

تجاره) بضم الفوقية وشد الجيم جمع تاجر ، أي الشيء المشترى . فلو غاب غيره حسين شرائه أو حضر وزاد في السوم أو لم يكن من تجاره فلا يجبر .

الحط بقى من الشروط أن لا يبين المشتري أنه إنما يشتريه لنفسه ، فإن بين ذلك فلا يجبر على تشريك غيره قاله ابن الحاجب وغيره ، والمراد تبيينه لتجار السلعة الذين أرادوا مشاركته ، ابن عبد السلام ما لم يبين متولى الشراء أنه لا يشارك أحداً منهم ومن شاه منهم أن يربد عليه زاد ، فاذا بين هكذا لم يكن لأحد بمن حضر دخول ممه ، وفهم من قوله لم بتكم أنهم لو تكلموا حين الشراء وقالوا أشركنا فقال نعم أو سكت لجبر بالأولى ، وله جبر ه على مشاركته إن امتنموا منها لظهور خسارة ، ولو قال لا لا يجبر لهم ولا يجبرون له) وفهم من قوله اشترى أنهم لو حضروا السوم فقط واشترى بعد ذهابهم فسلا يجبر ولو قالوا له أشركنا ولكنه يحلف مسا اشترى له ولهم ولو أراده هو لزمهم لسؤالهم ، كذا في المؤميح ،

وصرح بمهوم بسوقه فقال (لا) يجبر عليها ان اشتراها (ببيته) أى للشتري أو البائع أو جلسه أو حانوته بغير سوقهما اتفاقا قاله في البيان (وهسل) يجبر إن اشترى بسوقه (وفي الزقاق) بزاي وقافين ، أي طريق غير معد الشراء ، وهذا قول أن حبيب (او) الشراء في الزقاق (ك) الشراء في (ببته) في عدم الجبر ، وهسذا قول أصبخ وغيره ، ألجواب (قولان) مستويان عند المصنف حسكاهما في توضيحه والشارح ، وفي الشامل كذا في النسخة التي شرح عليها تت ، وفي نسخة وهل وفي الزقاق لا كبيته وعليها شراح الحرش وعب .

﴿ وَجَازَتَ ﴾ الشركة ﴿ بَالْعَمَلُ ﴾ اتفاقًا ﴿ إِنَّ اتَّحَدَ ﴾ العمل كخياطين ﴿ أُو ﴾ اختلف و ﴿ قَلازِم ﴾ بأن يلزم من رواج أحدهما رواج الآخر كنسج وإصلاح غزل بتبيئته للنسج لا أنَّ اختلف ولم يتلازم ﴾ إذ قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر فيأخذ أحدهما غلة

وتساوكا فيه ، أو تقاربا ، وحمل الثقارن ، وإن بِسَكَا نَيْنِ أَ اللهِ عَلَى آلَةٍ مِنْ الْمُعَادِينَ أَ

الآخر باطلا (وتساويا) أي العاملان (قيه) أي العبل بأن يأخذ كل واحد من الفلة بقدر حمله في المتحد ، وقدر قيمته في المتلازم ، فإن حمل أحدها الثلث والآخر الثلثين فألمول ثلث الغلة وللثاني ثلثاها ، فليس المراد شصوص استواء العملين أو هــــذا هو المراكزي مقبومـــ، تفصيل بأن يقال إن لم يستويا في العمل ، فإن أخـــذ كل من الغلة بقدر حمل حازت وإلا قلا .

(أو) لم يتساويا في العمل و (تقاربا) فيه سرفا كعمل أحدها زيادة عن النعف او الثلث يسيراً والآخر النصف أو الثلثين ، فإن احتاجا مع الصنعة لمال اخرج كلي يقدر عمل (و) إن (حصل التعاون) منهما في العمل ، فإن لم يحصل فسلا تجوز ففي العملية سئل عن صيدين معهم شباك فقال بعضهم نتعاون وما أصبنا بيننا فنصب أحدهم المبيكة وافاخا ميداً وأبي أن يعطى الآخرين فقال ذلك له وليس لهم شيء مما أصاب ، الإنهيس في أم يد كل التعاون لانهم مق لا تحل أي وشد لأن شركة الأبدان لاتجوز الافيا يعتاج الاشترائة فيه إلى التعاون لانهم مق اشتركوا على أن يعمل كل على حدثه كان من القرر المبين ، وقصح باستيفاء الشيروط السابقة إن يعمل كل على حدثه كان من القرر المبين ، وقصح باستيفاء الشيروط السابقة إن كان عبل (وإن) كانا (عكانين) إن الصنعة كا في العتبية.

وشرط في المدونة المحاد صنعتها ومكانها ، وعليه درج أن الحساسية وان المعاودة وهو المشهور، وأختلف علما بين الكتابين خلاف، وهو المنحي أووفات عمل ما في المدونة على ما يسوق واحد أو سوقين نفاقها واحد وتجول أيديها بعملها أو يجتمعان بمكان لأخذ المستوعات ، ثم يأخذ كل واحد بعضها يذهب بها لحادته بعملة فيه لم فقد بنه لسعته أو قريه من منزلة أو غو ذلك .

(ولي جواز اخراج كل) من شريكي العمل (آلة) لها قدر كا لة النجازة والعَمَيَّاعُةُ النجازة والعَمَيَّاعُةُ الله عَلَيْهِ الله الله الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَالله عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ الله عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيهُ وَعَلَيْهُ الله وَعَلَيْهُ وَعَلِي اللهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعِلَى الْعَلَيْمُ وَعَلِيْهُ وَعَلِي عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَاعِلَيْهُ وَعَلِي عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلِيْكُ وَاعُلِقُلِكُ وَاعُواعُ وَعَلَالْمُ وَعَلِيْهُ وَعَلَاهُ وَعَلَاهُ وَعَلِي عَلَيْهُ وَعَ

(و) في جواز (استئجاره) للآلة المعلوكة لأحد الشريكين أي استئجار غير المالك (من) الشريك (الآخر) المالك الآلة قدر نصيبة منها عياض وغيره هذا ظاهر المدونة ، ابن عبد السلام وهو المشهور (أو لا بد) في صحة الشركة في العمل المحتاج لآلة في إلى (من) اشتواك الشريكين في الآلة به (ملك) لهما (او) به (كراه) لهما من غيرهما وهيده الإن القاسم وغيره وتؤولت المدونة عليه أيضاً (تأويلان) وقولان غيرهما والمدن المصنف أو لابد من ملك أو كراء تأويلان من الأول لدلالة المذكور في هذا عليه .

المنط فكر رحمه الله تعالى مسألتين ، أولاهما هل يكفي في الشركة أن يخرج كل مفهما آلة مبيارية لآلة الاخر ، وهو قول سعنون ، وتؤولت المدونة عليه أو لا بد أن يستوكا في الآلة بملك أو كواء ولو يأن يكترى من شريكه وهو ظاهر المدونة ، بل صريحها كا يأتي في متنالة الرحى والبيت والدابة لكنه قال فيها إن وقع مضى وصعت الشركة ، الثانية : هل يكني في الاشتراك في الآلة كونها لأحدهما واستشجاراً الاخر نصفها منه ، عاص وغيره هو ظاهر الكتاب ، ابن عبد السلام وهو المشهور، وعليه اقتصر أبن الحاجب أو لا بد من التساوي في الملك أو الكراء من غيرهما ، وروي عن ابن ألقاسم. قلت كلامه في المدونة في تطوع أحدهما بكثير الآلة ، ومسألة البيت والرحى ضريح في الأول ، ففي المدونة في تطوع أحدهما بكثير الآلة ، ومسألة البيت والرحى ضريح في الأول ، ففي المدونة المستف بين الثاويلين في هذه نظر والله أعلم .

طلق قوله وفي جوار إخراج كل آلة تساوي آلة صاحبه وسكتا عن الكراء ، هذه فات التأويلين مذهب سعنون الجواز ، وتأول عليه المدونة في مسألة الثلاثة لأحدهم البيت والآخر الدامة وللآخر الرحى قائلا إنما يمنع إذا كان كراء هسذه الاشياء يختلف ، وقال عامن ظاهر المدونة المنع ، وقال في مسألة الثلاثة ظاهر هسذا ، أن مذهب الكتاب انه لا يعجوز حتى يكري كل واحد منهما نصيبه بنصيب صاحب اذا كانا متساويين ، وصوح عياض بأنه إذا وقع مضى ، هذا تحصيل مسا في مسألة المصنف ، فقول تت تأويلان عياض بأنه إذا وقع مضى ، هذا تحصيل مسا في مسألة المصنف ، فقول تت تأويلان

وقولان غير ظاهر ، إذ لم أر من قال بالمنع إلا ما فهمه عياض من ظاهر المداونة ، وعلى ذلك ابن عرفة وأبو الحسن .

وأما قوله واستنجاره من الآخر فقرره الشارح بأن الآلة لأحسدهما وآجر نعطها لصاحبه وتبعه تت وغير واحد ، وأصل ذلك كله للمصنف في توضيحه قائلا ، قال عباض وغيره الجواز ظاهر الكتاب وهذا وهم منه رحمه الله تعالى ، لأن عباضا لم يقل هدا في تصويره وإنما قاله فيها إذا أخرج كل آلة وآجر نصف آلة صاحبه بنصف آلت ، ولم يذكر فيها تأويلين ، وانما ذكرهما في المقدمة . ونصه وهمل يجوز أن يؤاجر أخدهما نف كم فيها تأويلين ، وانما ذكرهما في المقدمة . ونصه وهمل الكتاب الجواز . ولاين القاسم نصف آلة صاحبه بنصف آلته هو وهما متساويان ، ظاهر الكتاب الجواز . ولاين القاسم وغيره المناء النم الا بالتساوي في الملك والكراء من غيرهما ، فان لم يذكر اكراء واستويتا فظاهر المدونة المنم ، فان وقسع مضى وأجازه سعنون ، واختلف في تأويل قوله في فظاهر المدونة المنم ، فان وقسع مضى وأجازه سعنون ، واختلف في تأويل قوله في ذلك ا ه ، وعليه اقتصر ابن عرفة وأبو الحسن ، فظهر أن كلامه اشتمل على مسألتين الأولى ان يخرج كل آلة مساوية لآلة صاحبه بنصف آلت ، ولم يذكر قيها قاويلين ، وإغا ذكر فيها الجواز لظاهر الكتاب والمنع لان القاسم وغيره .

الثانية: أن يخرج كل آلة مساوية لآلة صاحبه ويسكتاعن الكراء وهي ذات التاويلين فأين هذا من نسبة المصنف لعياض ، ظاهر الكتاب الجواز في تصويره ، وجعل في تأويلين وتبعوه على ذلك ، وقد نقل الحطاب كلامه وقبله تقليداً وجوى على ذلك في مختصره ، وذكر التأويلين في المسألتين وقسال تت تأويلان وقولان في هذا ايضا ، ولم في من فيها ذلك كله ، وعلى فوض عياض لم يكن فيها إلا قول ابن القاسم وعسيره بالمنع ، وظاهر الكتاب بالجواز .

فإن قلت مسا الحكم فيا فرضوه ، قلت صرح في المدونة بجوازه ، قفيها وأما إن تطاول أحدهما باداة لا يلغي مثلها لكارتها لم يجز حتى يشاوكا في ملكها أو يكاري من الآخر نصفها اه . ولا شك في منعها على قول ابن القياسم لا بد من اجتاعها في الملك أو الكراه ، وقد صرح ابن عبد السلام بالخلاف فيها وأن جوازها مذهب المدونة وهو المشهود

كَطَبِيبَيْنِ ٱشْتَرَكَا فِي الدُّواءِ ، وصَائِدَيْنِ فِي ٱلْبَازَيْنِ .

وَهُمِلُ وَإِنَّ افْتَرَقَا ؟

وعليه اقتصر إن الحاجب والقول بنها العتبية فهي ذات خلاف أيضا ، وانسا نقمنا على المصنف نسبتها لعياض وذكر التأويلين فيها وليس الأمر كذلك ، وانما المشهور فيها جوازها ، وقد اعترض الحط على المصنف بعد أن قررها كا قرضوا قائلا كلام المدونة في مسألة تطوع احدها يكثير الآلة ، وفي مسألة صاحب البيت والرحى صريح في جوازها ففي تسوية المصنف بين القولين في هذه نظر ا ه . إلا أنه سلم التأويلين تقليداً للمصنف ، وقد علمت أنها غير مسلمين فيها فتأمل ذلك حتى التأمل ، وشد بدك عليه ، فلملك لاتجد تحقيقه في غير هذا والله المرفق .

البناني قول عياض واختلف في تأويل قوله في الكتاب الغ ، يحتمل رجوعه المسألتين مما تكون في كل واحدة منها تأويلان ، ويحمل قول المصنف واستئجاره من الآخر على الأولى منها، أي واستئجار كلمنها من الآخر الغ ، فيسقط عنه الاعتراض في المن والله أعلم.

تبينه)

هذا فيا يحتاج لآله لها قيمة ، وأما ما لا يحتاج إلى آلة أو يحتاج إلى آلة لا قدر لها كالحياطة ، فلا كلام فيه انظر التوضيح قاله الحط .

ومثل لشريكي العمل فقال (كطبيبين) اتحد طبها ككحالين أو تلازم (اشتركا) أي الطبيبان (في اللهواء) بشراء أو فعل أو أحدها يعمل ويشتري الآخر ، فان اختلف طبها ولم يتلازم فلا تضع شركتها قاله اللخمي وغيره (و) كصائدين اشتركا (في) ملك أو كراء (البازين) أو الكلبين أو أخرج كل منهما جارحاً واستأجر كل منهما نصف جارح صاعبه بنصف جارحه أو سكتا أو أخرج أحدهما جارحاً وأكرى نصفه للاخر على ما تقدم وفاقاً وخلافاً إذا كان طلبهما وأخذهما واحداً لا يفترقان كما في بمض روايات المدونة.

(ومل) يجوز اشتراكهما إن اشتركا في الجارسين بملك أو كراء من غيرهما (إلت

افارقا) أي المصائدان في المكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت) بضم فكسر المدونة (عليها) أي الجواز وعدمه إن افترقا . البناني لفظها ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا ببازيها أو كلبيها إلا أن يلكا رقابها أو يكون الكلبان أو البازان طلبها واحسدا لا يفترقان فجائز . عياض رويت بالوار وبأو وعزا الرواية بأو لاكثر النسخ ولروايته عن شيوخه . « تى » على معنى أو حلها . ان يونس وإن عتاب واللخمي وابن رشد فالظاهر ومل إن اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كاف انظر الحط ، ونصه مقتضى كلامه أنه لا بد في شركة الصائدين من اشتراكها في البازين ، ثم مل يجوز وإن افترقا أو لا بد مع ذلك من اجتاعها في ذلك قولان رويت المدونة عليها ، وقد يتبادر هبذا الفهم من كلام التنبيهات لكن إذا تأملته وجدته بدل على أنها رويت على قولين أحدها أنه لا بد أن يشتركا في البازين وأن لا يفترقا بأن يكون طلبها وأحداً ، والثاني أن الشوط أحسد بشين إما أن يشتركا في البازين ولفظ المدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا ببازيها وإحداً لا يفترقان .

عياض كذا في روايتي عن شيوخي ، يعني يأو وفي بعض الروايات ويكون البازان ، فعلى هذا لا يفترق الصائدان وإن اشتركا فيهما كالصائعين ونحوه في كتاب محمد ، وأما طل رواية أو فاستدل منه الأشياخ على أن الاشتراك إذا حصل بينها فلا يلزم اجتاعها ويجوز الافتراق ، ويستدل منه أيضاً على أن التساوي في الآلة يجوز مع الإشتراك وإن لم يشتركا فيها اه ، فآخر كلامه يدل على أن أحد الأمرين كاف . ونص اللخمي على أن أحدها كاف فقال وإن كانت البزاة أو الكلاب مشتركة نباز وإن افترقا في الاصطياد . وإن كاف فقال وإن كانت البزاة والكلاب جازت الشركة إن كان الصيد بها معا يتعاونان ولا يفترقان ، فيكون مضمون الشركة عمل ولا يجوز إذا افترقا اه .

فاو قال المسنف وصائدين وهل إن اشتركا في البازين ولم يفترقسسا أو احدهما كاف

وَحَافِرَ أَنْ بِكُوكَاذٍ ، وَمَعْدَنَ ، وَلَمْ يَسْتَحِقُ وَادِثُهُ بَقِيْتُكُ ، وَتُلِدُ عِالَمُ يَبْدُ

رويت عليها للكان موفي المرايتين ، وعلى رواية أو اختصرها . ابن يونس وأبو سعيد وغيرها ثم ذكر ابن يونس عن ابن القاسم من رواية محمد بن المواز قولاً كالرواية الآخرى . التونسي وكذلك إن كان لاحدها باز وللآخر كلب وكانا يتعاونان في الصيد فيجوز .

(و) كر (سافرين) اشتركا (ب) حفر على كر (ركاز) أي مدفون جاهلي (ومعدن) دُهب أو فضة أو غيرهما وبشر وعين وقبرإن اتحد الموضع: المتبطي لا يجوز أن يعمل هذا في غار من معدن ، وهذا في غار سواه (و) إن أذن الإمام لشخص في العمل في معدن وأخذ خارجه لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (لم يستحق وارثه) أي المسأذون له (بقيته) أي المعدن (و) رجع حكمه للامام فراقطعه) أي أعطى المعدن (الإمام) لمن شاء من وارث الأول أو غيره .

(وقيد) يضم فكسر مثقلا ، أي عدم استحقاق وارثه يقية الممدن (بحا) إذا (لم يبد) أي يظهر النيل يعمل مورثه أو يقارب البدو ، فإن بدا أو قارب بدوه بعمله ولم يخرج شيئا أو أخرج بعضه وإن زاد العرف على مقابل عمله فيا يظهر استحق وارثه بقيته إلى أن يفرغ النيل الذي بدا أو قارب ، وإن مات مورثه بعد أن أخرجه كله فلايستحق وارثه بقية العمل . الحط والمقيد بذلك القابسي ، ولفظ المدونة على اختصار ابن يونس ، ومن مات منها بعد إدراكه النيل فلا يورث حظه من المدن ، والسلطان أنه يقطعه لمن يوى وينظر فيه للسلين ا في ق النيك بعض القروبين عن القابسي أنه قال معنى قول ابن القاسم أدركا نيلا أنها أخرجاه واقتساه فليس لورثة الميت القادي على العمل في المعدن إلا بإقطاع من الإمام لهم أو لغيرهم ، ولم يتكلم ابن القاسم على أنها لم يخرجا شيئاً ا ه ، فهمنى كلام المسنف أن قوله في المدونة لا يستحق وارثك بقيته يويد به في الانبال قمدنى .

وأما النيل الذي بدا وحمل فيه أو قارب أن يبدو فلورثته والله أعلم . البناني كفظ

التهذيب قلت قمن مات منها بعد إدراكه النيل قال قال مالك رضي الله تعالى عنسه في المهادن لا يجوز بيعها لأنها إذا مات صاحبها الذي عملها اقطعها الإمام غيره فأرى المعادن لا تورث اه. عياض لعله أراد أنه لم يدرك إذ لم يجب عن مسألته ، وإنما أجاب عن حكم المعدن في الجلة ، فإن أدرك النيل كان لورثته اه. طفي ولما كان قولها من مات منها بعد إدراكه النيل ينافي القيد المذكور ، حمله القابسي على أن المدرك أخرجاه واقتساه فلو بقيت منه بقية ما صح القيد المذكور .

(و) إن استؤجر أحد شريكي العمل عليه في شيء في غبية شريكه (لزمه) أي الشريك الذي كان غائباً حين عقد الإجارة العمل في (ما يقبله) أي يستأجر على عمله صاحبه ، أي شريكه في العمل إذ لا يشترط فيها عقدها معاً (و) لزمه أيضاً (ضانه) أي ما يقبله (صاحبه) إن استمرا على الشركة ، بل ولو (تفاصلا) من الشركة . قال في المدونة وما يقبله أحد الشريكين الصنعة لزم الآخر عمله وضعانه فيؤخذ به وإن افترقا .

اللخمي إن عقد الشريكان الإجارة على عمل بشيء ثم مرض أحدهما أو مسات قعلى الآخر أن يوفي يجميع ذلك العمل ، سواء كانت الإجارة على أن العمل مضمون في الذمة أو على أعيانهما ، لأنهما على ذلك اشتركا . أحمد بابا إن كان المراد أنه تلف قبل المفاصة فالمبالغة ضائعة ، وإن كان المراد أنه تلف بعدها فهو مشكل لأن ضانه بمن هلك بيده . ويجاب بأن المراد تلفه بعدها وضعناه كضان الوصيين إذا اقتسا المال وضاع مسا عند أحدهما فضمان عليها لتعدي واضع اليد باستقلاله بالتصرف فيه ، والآخر برفع يده عنه اه ، وقرره الحط بتلفه قبلها وتأخر الطلب به بعدها ، ونصه يعني أن أحد شريكي العمل إذا قبل شيئا ليعملا فيه لزم شريكه الآخر أن يعمله معه ولا يشترط أن يعقسدا معا ، ويلزم أحدهما الضمان فيا أخذه صاحبه وإن افترقا ، كا إذا أخذ أحدهما شيئا ليعملا فيه أما أحدهما الشيان فيا المنونة وما يقبل أحد الشريكين إلى آخر ما تقدم . البناني فالمصنف تبع المدونة وما يقبل أحد الشريكين إلى آخر ما تقدم . البناني فالمصنف تبع المدونة في المبالغة ، والله أعلم .

(وألنى) بضم الهبز وكسر الغين المعجمة أي لا يعتبر (مرض) أحد شريكي العمل (كبومين و) الغيت (غيبتهما) أي اليومين من أحدهما أو منهما فما عمله أحدهما في مدة مرض الآخر أو غيبته فأجرته تقسم بينهما (لا) يلنى مرض أحدهما أو غيبته (إن كار) أي طلال زمن المرض أو الغيبة . قال في المدونة إذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يوما أو يومين فعمل صاحبه فالعمل بينهما > لأن هدذا أمر جائز بين المشركاء إلا ما تفاحش من ذلك وطال > إفإن العامل إن أحب أن يعطي لصاحبه نصف عا جمل جاز ذلك إن لم يعقدا في أصل الشركة أن من مرض منهما أو غاب غيبة بعيدة فما عمل الآخر بينها .

(تنبيهات)

الأول قوله كيومين بفيد أن ما قاربهما له حكمهما ، وقسد اقتصر في المدونة على اليومين ، فلمل المصنف اعتمد على مفهوم قولها في الشق الثاني إلا مسا تفاحش من ذلك وطال ولم يبينه ، وكأنه أحاله على العرف ، وقد تقدم عن أبي الحسن في الرد على أحد الشريكين ما باعه الآخر في غيبة البائع أن القريب الثلاثة والبعيد العشرة ، وأن مسابينهما يلحق عا قاربه ا ه ، وينبني مثله فيا يشبهه من الأبواب .

الثاني: ضمير غيبتهما راجع إلى اليومين ، سواء كانت من أحدهما أو منهما

الثالث : هل يلغى من الكثيرة يومان . البساطي ظاهر كلامهم أنه لا يلغى منها شيء . الحط يأتي فيه الخلاف الآتي في القولة التي بعده .

الرابع : علم من قول اللخمي مرض أحدهما أو مات أن الموت كالفيبة والمرض ؛ علم من قول اللخمي مرض أحدهما أو مات أن يقال إن عمل بعد موته يومين ألغى وإن كثر فلا يلفى .

الحامس : علم من قول اللخمي ثم مرض أحدهما النع أنه لا فرق بين أخذ الشيء الذي يعملان فيه في صحتهما أو مرض أحدهما والله أعلم .

السادس: ابن حبيب هذا في شركة العمل ، وأما في شركة المسال فللذي حل نصف أحد أجرة حمله على شريكه والفضل بينها ، لأن المال جره . وقال الرجواجي إن مرض أحد الشريكين ، فإن كانت مالية بينهما فالربح والعامل أجر حمله ، لأن سبب الربح المسال . وأما البدنية فان كان المرض ما الفالب التسامح فيه فالربسح بينهما ولا شيء للعافى على المؤف ، وإن كان كثيراً فهل يكون المعافى متطوحساً للوف قولان . أشهب متطوح له وإن القاسم ليس متطوعاً له قالربح بينها ، ويختص بأجرة عمله اه ، والمؤف هو المريض.

السابع : اللخميإن عقد أحدهما إجارة بعد طول المرض أو النيبة قذلك له وحسده لانقطاع الشركة وخمان ما هلك إن لم تنقطع الشركة عليها ، وإن انقطعت عليه وحده ، ونقله ابن يونس عن بعض وأقرة .

الثامن: لم يفهم من قوله لاإن كار كيف يعمل، وكلام الشارح يوهم اختصاص العامل بأجرة ما همله وليس كذلك، وليس في المدونة ما يدل عليه، وقد صرح اللخمي وغيره بأن معناه أن الأجرة بينها وللعامل أجر عمله . اللخمي إن عقد الشريكان الإجارة على حل ثم مرحى أحدها أو مات أو غاب فعلى الآخر أن يوفي بجميع ذلك العمل ، سواء كانت الإجارة على ذلك ولدخيول مستأجرها عليه ، ولأنها متضامتان فيلزم أحدهما ما يلزم الآخر ، وإن كانت الإجارة في الصحة ثم مرحى أحدهما مرضا خفيفا أو طويلا أو غاب أحدهما إلى موضع قويب أو بعيد فعلى الصحيح والحاضر القيام بجميع العمل ، وكذا إذا عقد الإجارة على شيء في بعيد فعلى الصحيح والحاضر القيام بجميع العمل ، وكذا إذا عقد الإجارة على شيء في أول المرحى ثم برأ عن قرب أو بعد ، أو في سفر أحدهما إلى مكان قريب ثم رجع عين قرب أو بعد ، فكل ذلك صواء في أن على الصحيح والحاضر القيام بجميع العمل ، هذا قرب أو بعد ، فكل ذلك مواء في أن على الصحيح والحاضر القيام بجميع العمل ، هذا في حق الذي له المعمل ، وكذلك في المسمى الذي عقد عليه فيو بينهما نصفان في الوجهين في حق الذي له المعمل ، وكذلك في المسمى الذي عقد عليه فيو بينهما نصفان في الوجهين في حق الذي له المعمل ، وكذلك في المسمى الذي عقد عليه فيو بينهما فعان في الوجهين والسفر قريباً فلا يرجع بشيء على صاحبه ، لأن العادة العقو على مثل ذلك ولولاها لرجع والسفرة وريباً فلا يرجع بشيء على صاحبه ، لأن العادة العقو على مثل ذلك ولولاها لرجع والسفرة وريباً فلا يرجع بشيء على صاحبه ، لأن العادة العقو على مثل ذلك ولولاها لرجع

عليه بأجرة حمله . وإن طسال المرض أو السفر رجع عليه بأجرة مثله اه ، والآجرة التي آجرا بها بينهما وتقله في الذخيرة وقبله وأبر الحسن والرجراجي وتقسيدم في السادس نصه ألحاده الحمل .

طفي فيه نظر من وجوه ، الأول: رده على الشارح وكلامه موافق لقول المدونة ، وإذا مرص أحد شريكي الصنعة أو غاب يرما أو يومين قعمل صاحبه فالعمل بينها ، لأن هذا أمر جائز بين الشركاء إلا ما تفاحش من ذلك وطال ، فإن العامل إن أحب أن يعطى لصاحبه نصف ما حمل جاز ذلك . أبو الحسن وإن لم يحب فلا يعطيه . أبن يونس بعض القروبين إذا تقبل أحدها شيئا بعد طول غيبة صاحبه أو مرضه فهو له ، وإذا تقبل جيما ثم غاب أحدها غيبة طويلة كانت الآجرة بينها ، ويرجع العامل على شريكه بأجرة مثله لأنه كان حيلا لصاحبه بالعمل اه ، ونحوه للخمى .

الثَّائي: قُولُهُ وَكُلَّامِهُ فِي المُدُونَةُ اللَّهِ ﴾ مع أنها مصرَّحة بالمراد .

الثالث: جزمه بأن الأجرة بينها ، وإطلاقه في ذلك واستدلاله بكلام اللخمي مع تفصيله كبعض القروبين ، وقد نقل هو كلامه ، وفيه التفصيل المذكور . وأما نقله هن الرجراجي أن الربح بينها ويطالبه بأجرة همله من غير تفصيل فلا يعول عليه ، لأنه خلاف كلام المدونة وخلاف تفصيل بعض القروبين واللخمي ، والظاهر أنه تفويح من عند نفسه على قول ابن القاسم وقد تبعه عبع ومن بعده إلا أن يقال عل كلامه فيا قبلاه أو أحدها قبل الفيبة الطويلة والمرض الطويل ، ويدل على ذلك أنه لمسا قوغ من تقرير كلام المصنف وذكر التنبيهات قال التنبيه الثامن قال اللخمي ولو عقد أحدها إجارة بعد علول المرض أو السفر كان ذلك له وحده ، لأن الشركة حينئذ قعد انقطمت اه ، فهذا يقيد إطلاقه أولا ، لكنه بعيد ، لأن الشمي فرض الكلام أو لا فيا عقداه أو أحدها قبل النبية الطويلة أو المرض الطويل ، وذكر أنه يكون بينها ويرجع بأجرة نصف العمل ثم ذكر حكم ما قبله أحدها بعد السفر أو المرض الطويل ، ولكون ما حلنسا عليه

وَ فَسَدَتْ بِالشَّيْرَاطِهِ كَـكَثِّيرِ الْآلَةِ ،

كلامه بعيد أجزم ، عج ومن تبعه بأن الأجرة بينهما ويرجع عليه بنصف أجرة الممل

(وفسدت) شركة العمل (ب) سبب (اشتراطه) أي لغو كثير المرض أو الغيبة ، ومفهوم اشتراطه أنهما إن لم يشترطاه وأراد صاحبه أن يعطيه نصيبه بما عمله جاز ، وهو كذلك ، ففيها وإذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب يرما أو يرمين فعمل صاحب فالعمل بينهما لأنه أمر جائز بين الشركاء إلا ما تفاحش من ذلك وطال ، فإن العامل إن أحب أن يعطي لصاحبه نصف ما عمل جاز إن لم يعقدا أصل الشركة ، على أن من مرض منهما أو غساب غيبة بعيدة فما عمل الآخر بينهما وإن عقدا على هسذا لم تجز الشركة ، فإن نزل ذلك كان ما اجتمعا فيه من العمل بينهما على قدر عملهما وما انفرد به أحدهما فهو له خاصة ا ه ، زاد القرافي عقب قوله لم تجز النور ابن يونس أن كلامها المذكور بريد قل أو كثر ، ثم قال قال بعض فقهائنا القروبين إن لم يعقدا على هذالا نبغى أن يكون القدر الذي لو صح هذا كان بينهما أن يكون بينهما ، ويكون الزائد على ذلك الممل وحده ويتسامح في الشركة الصحيحة عن التفاضل اليسير ، وأمسا إذا فسدت المسركة فلا يسمح في ذلك اه .

وقال اللخمي لا يكون ذلك القدر له ، وهسندا الحلاف مبني على أن جزء الجلة مل يستقل ينفسه أم لا ، كمن يسجد على أنفه وهو يومىء ، وهسندا هو الحلاف الذي أشرت إليه في التنبيه الثالث من القولة السابقة .

وشبه في الفساد فقال (ك)انفراد أحدها براكثير الآلة) لعملها فيفسد الشركة . الجمل ولو يغير شرط واحترز بكثيرها من يسيرها فتطوع أحدهها به لا يفسدها ، هذا هو الموافق لما في المدونة ، وبه قرر الشارح ، وقيده البساطي بالاشتراط وهو مخالف لها فغيها وإن تطاول أحد القصارين على صاحبه يشيء تاف من الماعون لا قدر له في الكراء كالقصرية والمدقة جاز ذلك ، وأما إن تطاول أحدها على صاحبه بأداة لا يلنى مشلها

الكاثريها فلا يجوز حتى يشتركا في ملكها ، أو يكتري من الآخر نصفه اله الحط. والظاهر الجواز إذا تطوع أحدهما بها بعد العقد والله أعلم .

طفي أو الحسن معنى تطاول تفضل ، ثم قال قولها لا يجوز هذا على القول بأن شركة الأبدان لا تازم بالعقد ، وإنما تلزم بالسروع في العمل وأما على أنها تلزم بالعقد فتجوزاه ، فحملها ابن رشد على التطوع بعد العقد وأخره أبو الحسن مقتصراً عليه . وفهمها الحط على أن المراد تطول في العقد ولو بلا شرط ، وبه قرر كلام المصنف متروكا على البساطي ، وفيه نظر وكأنه لم يقف على كلام ابن رشد وأبي الحسن وتبعه عصب ، ونقل كلام أبي الحسن قبل هذا ولم يتنبه له . البناني ما لابن رشد مبني على ما تقدم عنه في شركة المال أنها للحسن قبل هذا ولم يتنبه له . البناني ما لابن رشد مبني على ما تقدم عنه في شركة المال أنها لا تلزم بالعقد ، وجرى المصنف على لزومها به ، وكلام الحط جار عليه والله أعلم .

(وهل يلني) بضم التعتية وفتح الفين المعجمة (اليومان) أي مرضها وغيبتها في الشركة الفاسدة بسبب اشتراط إلغاء الكثير فيشتركان في أجرة عمل اليومين ، ويختص العامل بأجرة العمل فيه زاد عليها (ك) إلغائها في الشركة (الصحيحة) وهمذا لبعض القروبين أو لا يلنيان فيختص الفامل بأجرة عمله فيها أيضا، وهذا لابن يونس، في الجواب (تردد) للمتأخرين في الحكم لمسدم نص المتقدمين قاله تت . الحط وجعل الشارحان المخلاف المتقدم عن بعض القروبين واللخمي ، معنى قوله وهل يلنى اليومان كالصحيحة تردد. قال الشارح في الكبير عن بعض القروبين يلغى ذلك ويختص بما زاد. وقال الشخمي لا يلغى ، وإلى هذا أشار بالتردد ونحوه في الصغير وفي الشامل فإن شرط عدمه في العقد أو كثير آلة فسدت ولا يلغى اليومان فيهما على الأظهر اه.

الحط وهذا الذي ذكره لم أقف عليه وقد تقدم في كلام بعض القروبين ولا يسامسح باليسير في الفاسدة، وإنما يسامح فيه في الصحيحة فكلام بعض القرويسين موافق لكلام اللخمي ، فإنه قال بعد كلامه على المدة الطويلة ولو اشتركا على العفو عن مثل ذلك كانت شركة فاسدة ولو قسدت الشركة بينها من غير هذا الوجه ، لكان التراجسع بينهما في قريب ذلك وبعيده اله ، ولم أقف على القول بلغو اليومين في الفاسدة بعد مراجعة اللخمي وابن يونس وأبي الحسن والرجراجي والذخيرة وان حرف ، ولم يذكر هذه المسألة في التوضيح ، فلمل المصنف أراد أن يقول وهل يلفي اليومسان كالقصيرة وهو الذي قاله بعض مراده وهسسل يلفي اليومان من المدة الطويلة كا يلفيان في القصيرة وهو الذي قاله بعض القروبين أو لا يلفيان ، وهو الذي نسبه أبو الحسن المخمي والله أعلم .

وذكر شركة الذمم و وسمى شركة الوجوه أيضاً فقال (و) فسدت الشركة (باشتراكها) الشخصين (بالذمم) بكسر الذال المجمة جع ذمة بكسرها وشد الميم وهي أن يتفقا طي (أن يشتريا) ما تيسر لها أو أحدها (بلامال) مشترك بينها يدفعان منه ثن ما يشتريانه أو أحدها و ويكون ثمنه ديناً بذمتها و وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) أي ما اشترياه أو أحدها مشترك (بينها) عند ابن القاسم . وقال سعنون سايشتريسه أحدها يختص به في المدونة لا تجوز الشركة إلا بالأموال أو بعمل الأبدان إن كان صنعة واحدة فأما بالذمم بغير مال على أن يضمن كل واحد منها ما ابتاع الآخر فسلا تجوز كانا ببلد واحد أو ببلدين يجهز كل منها لصاحبه في الرقيق أو في جسم التجارات أو بعضها وكذا اشتراكها بحسال قليل على أن يتداينا لأن أحدها قال لصاحبه تحمل عني بنصف ما أشتري واتحد أو بلدين فيجوز ذلك إذا كانا حاضرين ولأن العقدة وقعت عليها وإن ما أشتري وأتحمل عن ضاحبه فذلك جائز اه .

أبر الحسن قوله وكذلك إن اشتركا بمال قليل ليس بشرط ، قال فيا يأتي وأكسره أن يخرجا مالا على أن يتجرا به وبالدين مفاوضة، فإن فعلا فيا اشترى كل واحد منها فبينهما وإن جاوز رأس ماليهما اه ، والمراد بالكراهة المنع قال فيها فإذا وقعت بالذمم فيما اشتريا فبينهما على ما عقد ا وتفسخ الشركسة من الآن . أبر الحسن الفسخ دليل على أن المراد بالكراهة المنع ، وفي سماع عيسى في الرجل قال لصاحبه أقعد في هذا الحالوت تبيع فيه ،

وكَبَيْع وَجِبِهِ مَالَ خَامِلٍ بِجُزْءِ مِنْ وَبُجِهِ، وكَنْدِي رَحَى وَكَبَيْع وَحَى

وأنا آخذ المتاع يوجهي والضمان على وعليك ، قال الربيح بينهما على ما تعاملاً عليه ويأخذ أحدهما من صاحبه أجرة ما يفضله به في العمل .

ان رشد هذا كا قال ، لأن الربح تابع للضمان إذا عملا بما تداينا بسه كا يتبع المال إذا عملا بما أخرجه كل واحد منهما من المال اه، وفي المدونة وإن أقمدت صانعاً في حالوت على أن تنتقل إليه المتاع ويعمل هو ، فها رزق الله تعالى فهو بينكها نصفين فلا يجوز أه ، وفي سماع عيسى في رجل قال اقعد في حالوت وأنا آخذ لك متاعاً تبيعه ولك نصف ربحه أو ثلثه ، فلا يصلح ، فإن عملا عليه فللذي في الحالوت أجرة مثله والربح كله للذي أجلسه في الحالوت ، ابن رشد هذا كما قال لأنها إجارة فاسدة من أجل أن الربح تابع للضائ ، فان كان ضمان السلع من الذي أجلسه وجب كون جميع الربح له وللعامل أجرة مثله أفاده الحط .

وذكر المصنف تفسيراً ثانياً لشركة الرجوه فقال (وكبيع) شخص تأجر (وجيه) اي مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) اي عرض تاجر (خامل) بخساء معجمة ، أي خفي بين الناس لا يرغبون في شراء عروضه ، وصلة بييع (بجزء من ربحه) اي مال الخامل كثلثه لأنها إجارة باجرة بجهولة ، وإن نزل فللوجيه جعل مثله بالفسا ما بلغ ، وللمشتري رد السلمة إن كانت قائمة ، وإن فاتت لزمه الأقل من ثمنها أو قيمتها ، لأن الوجيه غشه . ابن الحاجب ولا تصح شركة الوجوه ، وفسرت بأن بييع الوجيه مال الخامل بعض ربحه ، وقبل هي شركة الذمم يشتريان ويبيعان والربيع بينهما من غير مال وكلتاهما فاسدة وتفسخ ، وها اشترياه فبينهما على الأشهر اه ونحوه لابن شاس ، ونسب الأول لبعض أهل العلم ، والثاني لعبد الوهاب .

وعطف على المشبه في الفساد مشبها آخر فيه فقال (وك)شركة (ذي) أي صاحب (رحى) أي آلة طحن الحب (وذي بيت) تنصب الرحى فيه (وذي دابة) أي بعير

أو فرس أو بغل أو حمار أو بقرة تدور بالرحى (ليعملوا) أي الثلاثة في طحن الحبوب التي تأتيهم بأجر يقسمونها ببنهم بالسوية لكل واحد ثلثها فهي شركة فاسدة (إن لم يتساو الكراء) للرحى والبيت والحد والداب الكراء) للرحى والبيت والحد والداب ثلاثة ، وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساووا في الغة) الناشئة من عملهم ، لأن رأس ما لهم عمل أيديهم وقد تكافؤا فيه (وترادوا) بفتح الفوقية وضم الدال مشددة (الأكرية) للرحى والبيت والدابة ، أي يتساوون فيها بأن يدفع من نقص كراء شبه عسن شيء صاحبه نصف الفضل بينهما فيدفع ذو البيت واحداً لذي الدابة في المثال .

ونص المدونة وإن اشترك ثلاثة أحدهم برحى والآخر بدابة والآخر بببت على العمل بأيديهم والفة بينهم > فعملوا على ذلك ، وجهلوا أنه لا يجوز فيقسم ما أصابوه بينهم أثلاثا إن كان كراء البيت والرحى والدابة معتدلا ، وتصح الشركة لأن كل واحد أكرى متاعه بتاع صاحبه ، ألا ترى أن الرحى والبيت والدابة لو كانت لأحدهم فأكرى ثلثي ذلك من صاحبيه وعملوا جازت الشركة ، وإن كان ما أخرجوه مختلفاً قسم المسال بينهم أثلاثا ، لأن رؤوس أموالهم إعمال أيديهم وقد تكافؤوا فيها ، ورجع من له فضل كراء على صاحبه فيترادن ذلك بينهم وإن لم يصبوا شيئا ، لأن ما أخرجوه مما يكرى قد أكرى كراء فاسدا ، ولا يتراجعون في إعمال أيديهم لتساويهم فيها أه . وظاهرها أنها لا تجوز ابتداء فاسدا ، ولا يتراجعون في إعمال أيديهم لتساويهم فيها أنها أن وقعت صحت إن تساوت الأكرية حلى الم يحدى أحدهم نصيبه بنصيب صاحبه ، لكنها إن وقعت صحت إن تساوت الأكرية وعلية حلها أبو مجد وغيره ، وتأولها سحنون على أنها إنما تمتاعه بمتاع صاحبه .

وقال أبو محمد معنى تصح أنها تؤول إلى الصحة لا أنها تجوز ابتداء ، وعلى تأويسل سحنون مشى المصنف ، لأن مفهوم الشرط أعنى قوله إن لم يتساو الكراء أنه إذا تساوى الكراء جازت ، وقوله وتساووا في الغة قابل ، لأن يكون بيانا لفرض المسألة ، ولأن يكون تقريراً لحكمها بعد وقوعها كما قال ابن غلزي ، وصفة التراد ذكرها ابن يونس عسن يكون تقريراً لحكمها بعد وقوعها كما قال ابن غلزي ، وصفة التراد ذكرها ابن يونس عسن

وإن اشْتُرِطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّالَّةِ: فَالْغَلَّةُ لَهُ ، وَعَلَيْهِ كِرَاوُهُما ، و قضي على شريك فِيا لَا يَنْفَسِمُ أَنْ يُعَمِّرَ أَوْ يَبِيعَ:

أبي زيد ، ونقلها أبو الحسن والشارح في الكبير قاله الحط.

تت وكيفية الرجوع أن تجمع الأكرية وتفض على جميع الشركاء ويسقط ما على كل واحد ويرد من عليه شيء لمستحقه ، فإن كان كراء الرحى ثلاثة والبيت اثنين والدابسة واحداً مثلا ، فالجموع ستة تفض على الثلاثة بالسويسة ، فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شيئاً ولا يأخذ شيئا ، وصاحب الرحى عليه اثنان وله ثلاثة فيرجع على صاحب الدابة بواحد .

(وإن اشترط) بضم المثناة وكسر الراء في عقد شركة ذي الرحى وذي البيت وذي الدابة ، ونائب فاعل اشترط (عمل رب الدابة) وحده وعمل وحده (فالفلة) الناشئة من عمله (له) أي رب الدابة وحده (وعليه)أي رب الدابة (كراؤهما) أي الرحى والبيت . الحط هذا قول ابن القاسم في المدونة ولا خصوصية لرب الدابة ، وإنما ذكره المصنف لذكره في المدونة . وقد قال اللخمي وكذلك إذا كان العامل صاحب الرحى ، فمل قول ابن القاسم يكون ما أصاب له وعليه أجرة المثل للآخرين ، وليس هذا بالبين ، وأرى أن يكون ما أصاب مفضوضا على قدر أجرة الرحى والدابة في أب الرحى من العمل رجع عليه العامل فيه بأجره مثلا ، لأن صاحب الرحى لم يبع منافعها من العامل ، وإنما قال له وأجرها ولك بعد ما تؤاجرها به ، فإنما يؤاجرها على ملك صاحبها ثم يغرمان وإنما أجرة البيت اه ، وكذلك إن كان العامل رب البيت وهو ظاهر ، لأن الغلة تابعة العمل في هذا الباب والله أعلى .

(وقضى) بضم فكسر ، أي حكم (على) شخص (شريك) امتنع من العسارة (فيا) أي عقار (لا ينقسم) كحام وبرح احتاج العارة ، وصلة قضى برأن يعمر) بضم ففتح فكسر مثقلاً مع شريكه الداعي العارة (أو) بأن (يبيع) نصيبه منه لمن يعمر . عب والمعنى يأمره القاضي بالتعمير بلا حكم عليه بها، فإن أبى حكم عليه بالبيع فالقضاء إنما هو بشيء معين وهسو البيع ، فاستعمله المصنف بمنى الأمر بالنسبة المتعمير ، وبمنى المحكم بالنسبة للبيع ، فأو للتنويع ولا يتولى القاصي البيع ، طفي ظاهر المصنف أن يقضي عليه بأحدها وليس كذلك ، إلا أن يقال المراد بالقضا الآمر ، أي يؤمر بأحدها فيكون كقول ابن الحاجب والمشترك مما لا ينقسم يلزم أن يعمر أو يبيع وإلا باع الحاكم عليه بقدر ما يعمر أد .

ان عرفة وإن دعي أحد شريكي مالا ينقسم لإصلاحه أمر الآبي به، فإن أبي ففي جبره على بيعه بمن يصلحه أو يبيع القاضي عليه من حظه بقدر ما يلزمه من العمل فيها يبقى من حقه بعدما يباع عليه منه ، ثالثها إن كان ملياً جبر على الإصلاح، وإلا فالأول لابن رشد عن أن القاسم ومالك وسعنورت ثم ذكر ما تقدم عن أن الحاجب، واعترضه بأنه خلاف الأقوال الثلاثة ، لأن القول ببيع بعض حظه إنما ذكره أن رشد مرتباً على بأنه خلاف الأصلاح فقط لا عليها مع إبايته عن بيعه ممن يصلح ، وهو في نقل أن الحاجب مرتب عليها معا ، فهو إن صح قول رابع أه .

البناني والطاهر لمن تأمله أن ما قاله أن الحاجب هو القول الثاني في كلام أن رشد ، لأن المطلوب إذا لم يصلح وأراد البيع لا يمنع منه ، لكن مقتضى كلام أن عرفة في بحثه مع أن رشد ترجيح القول الأول الذي مشى عليه المصنف والله أعلم.

الحط واستثنى من ذلك العين والبئر المشتركتسان ، وقد قسمت أرضهما ولم يكن عليهما زرع ولا شجر مثمر يخاف عليه ، فإنه لا خلاف أن الآبى من العمل لا يلزم به ، ويقال لصاحبه اصلح ولك الماء كله أو ما زاد بعملك إلى أن يأتيك صاحبك بما عليه مما انفقته ، قاله ابن وشد . وقال ابن يونس ظاهر كلام سحنون أنه يجبر على أن يعمسل أو يبيع ممن يعمل وإن كان مقسوماً ، ثم قال ابن رشد وأمسا إن كان عليها شجر أو زرع فيقال ابن القاسم ذلك كما إذا لم يكن عليها شيء . وقال ابن نافع والمخزومي إن الشريسك في العين والبئر يجبر على أن يعمر معه أو يبيسع نصيبه ممن يعمر كالعلو لرجسل والسفل

لآخر قينهدم وهو تنظير غير صحيح ، إذ لا يقدر صاحب العلو أن يبني علوه حتى يبنى صاحب السفل سفله ، ويقدر الذي يريد السقي من البشر المشتركة بينهما إذا انهدمت أن يصل إلى ما يريد من السقي بأن يصلح البشر ، ويكون أحتى بجميع مائها إلى أن يأتيمه صاحبه عا يتوبه من النفقة ، فقول ابن القاسم أصح من قول ابن نافع و المحزومي والله أعلم .

(فروع) الأول: إذا كان أحد الشريكين غائباً ، فان القاضي يمكم على الغائب بالبيسم إن لم

يهد له من ماله ما يعمر به نصيبه نقله البرزلي .

الثاني : إذا كان المشترك لا يقبل القسمة كفرن ثم خرب وصار أرضاً تقبسل القسمة ، فانه يقسم نقله البرزلي عن بعض فقهاء اسكندرية .

الثالث: في العتبية سئل سحنون في رجلين لهما سفينة ، فأراد أحدهما أن يحسبل في نصيبه منها متاعاً وليس لصاحبه شيء يحمله في نصيبه ، فقال الثاني للأول ولا أدعك تحمل فيها شيئاً إلا بكراء . وقال الأول إنما أحمل في نصيبه مثل فله أن يحمل في نصيبه مثل ما يحمسل صاحبه من ولا يقضى عليه لشريكه بكراء ، فاما أن يحمل في نصيبه مثل ما يحمسل صاحبه من الشحن والمتاع ، وإلا بيم المركب عليهما اه ، ونقله اللخمي ، وزاد ولو أوسق أحدهما ولم يجد الآخر ما يوسق لكان لهذا أن يسفر المركب ولا مقال لشريكه في كراء ولا بيم ، لأنه وسقه بحضرة صاحبه ، وذلك إذن بتسفيره تلك الطريق ولو كان غائباً حين أوسقه والما حضر أنكر ولم يجد كراء لكان له أن يدعوه إلى بيمه ، فان صار لمن أوسقه أقل وسقه ، وإن صار للفائب أو لأجنبي أمر أن يحط وسقف إلا أن يتراضوا على كراء فيترك وهذا إذا كان يتوصل إلى معرفة حال المركب تحت الماء اه ، ونقلسه فيترك وهذا إذا كان يتوصل إلى معرفة حال المركب تحت الماء اه ، ونقلسه أن عرفة .

وأجاب ابن رشد بأن الذي لم يجد ما يحمله في نصبه أن يأخذ من شريكه حصته من الكراء ، وله منعه من السفر حق يعامله عليه أو ينفصلا ببيعـــه وقسمة ثمنه ، البرزلي والدواب والمبيد كالمركب ، الحط والظاهر أنه لا معارضة بين كلام اللخمي وابن رشد،

لأن حاصل كلام اللخمي إنه لا يقضى الشريك الذي لم يحد ما يجمله بكراء على الآخسر ولا ينعه من السفر مطلقاً ، ولا يقضى للآخر بالسفر به مطلقاً ، بسل إما أن يتواضيا على كراء أو على شيء وإلا بيسع عليها والله أعلم .

الرابيع: إذا زرع أحد الشركاء في بعض الأرض المشتركة بغير إذن شريكه ، ففي سماع عيسى إذا كان الشريك حاضراً فانه يحلف بالله ما تركه راضياً بزرعه ، ونقلب في النواهر.

الحامس: ان يونس في مركب بين شخصين نصفين خرب اسفله حتى صار لا ينتفع به فأصلحه أحدها بغير إذن شريكه ، قال فالشريك بالحيار إما أن يعطيه نصف مسا أنفق (١) ويكون المركب بيشها أو يأخذ من شريكه نصف فينته خربا إن شاه شريكه ذلك ، فإن أبيا فللذي أنفق بقدر ما زادت نفقته مع خصته الأولى ، فإن كانت قيبت خربا مائة ومصاوحاً مائتين فللذي أنفق ثلاثة أرباعه . إن يونس والذي أرى أن شريكه يخير بين أن يعطيه نصف ما أنفق أو نصف ما زاد في المركب ، ويشتوكان فيه بقدر ما زاد ؟ لأن له أن يقول له بعد الآن وخذ ما زاد .

وشبة في الأمر بالتعمير والقضاء بالبيع إن أبى فقال (كذي) بنساء (سفل) أي منخفض وعليه بناء لآخر فيؤمر ذو السفل بتعميره ، فأن أبن قضى عليه ببيعسه (إن وهي) بفتح الواو والهاء أي ضعف وأشرف على السقوط وخيف سقوط الذي عليسه في سماع أبن القاسم في المنزل بين الرجلين لأحدهما العلو وللآخر السفل فينكسر سقف البيت الأسفل ، فعلى صاحبه إصلاحه ، وكذا لو انهدم جسدار الأسفل فعليه بناؤه وتسقيفه .

⁽١) (قوله نصف ما أنفق) أو نصف ما زاد في المركب أي بسبب اصلاحسه مثلا قيمة مائة واصلحه بمائة فان صارت قيمته ثلاثمائة فانه يعطيه نصف المائة التي اصلحه بها وإن صارت قيمته مائة وخمسين فانه يعطيه نصف الحسين الزائدة في قيمته .

صحتها قوله تعالى ﴿ ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجملنا لمن يكفر بالرحن لبيوتهم سقفًا من فضة كه ٣٣ الزخرف. فلما أضاف السقف للبيث وجب أن يحسكم بالسقف لحاحب البيت الأسفل إذا اختلف فيه مع صاحب الأعلى فادعاء كل منها لنفسه وأن يمكم عليه أنه له فيازمه بناؤه إن نفاه كل واحد منهما عن نفسه وادعى أنه لصاحبه ليوجب علبه بنبانه

(فرع)

إذا كان سبب انهدام السفل وهاء العلو ، فان كان صاحب السفسل حاضراً عالماً ولم يتكلم قلا يضمن صاحب العاو . واختلف إذا كان غائبًا ، فان كان وهــــاء العاو مما لا يخفي مقوطه ، فهل يضمن أو لا يضمن ، لأنه يتقدم اليسه اللخمي ، والأول أحسن وإن تقدم اليه ولم يصلح طنن اتفاقاً ، وكذلك إن كان سبب انهدام العاو وهاء السفل أ ه مسن. التوضيح وان عرفة .

﴿ وَعَلَيْهِ ﴾ أي ذي السفـــل (التعليق) للأعلى أي حله على خشب ونحوه حتى يبنى (و) عليه (السقف) الساتر لسفله ، إذ لا يسمى السفل بيتا إلا به .

(تتميم) معم أشهب بابالدار على رب السفل (و) عليه (كنس) فضلات (مرحاض) سقطت فيه من ذي الأعلى وذي الأسفل عند ابن القاسم وأشهب ، لأنه لصاحب الأسفسل كالسِّفُ . وقيل غليهما مما في التوضيح وهو الأظهر ، وظاهر كلام المصنف سواء كان له رقبة الأعلى أم لا . ابن أبي زيد أخذ بعض متولي الحكم من متأخري أصحابنا بالأول إن كان في الدار رقبة وبالثاني إن كان في الفناء . ابن عرفة وفي كون كنس مرحاض بالسفــل يلقي قية رب الماو قضلته على رب السفل أو عليهما بقدر الجساجم نقلا أبن رشد في رسم باع شاة من مماع أصب غ من جامع البيوع عن سماع أصب غ وقول أصبغ مع ابن وهب وعليهما الخلاف في كنس كنيف الدار الكاتراة . أشهب على ربها ، ورواه ابن أبي جعفر عن أن القاسم. وسمع أبو زيد أن القاسم على المكادى على قياس قول أصبغ وابن وعب وقيها دليل القولين .

لَاسْلَمْ ، و بَعْدُمْ دَيَّادَةِ الْعُلُوِّ ، إِلاَّ الْخَفِيفَ وبِالسَّقْفِ لِلاَسْفَلِ ، وبِالدَّا بَدِ لِلرَّاكِبِ ،

قلت وزاد الشيخ وقال لنا أبر بكربن عمد إن كانت رقبة البشر لوب السفل فالكنس عليه وإن كان لوب العلو رقبة قرقبة البئر ملك فالكنس عليهما على قدر الجاجسم الشيخ خرج على قولي ابن القاسم وابن وهب أما على قول ابن القاسم فان كان لوب العلو ملك في البشر فعليه بقدر ملكه وابن وهب لا يسأل عن الرقبة الكنس على كل من انتفع وأخذ بعض متاخري اصحابنا معن ولي الحكم يقول ابن وهب إن كانت محفورة في الهناء وإن كانت محفورة في الدار فالكنس على من ملك رقبة البئر ، ثم قال ابن عرفة الشيسة والقول في مرحاه بين دارين كالقول في العلو والسفل فيمن له رقبة البئر أو

(لا) يكون على صاحب الأسفل (سلم) بهم السين وفتح اللام مشدداً برقى عليه رب الأعلى فهو على رب الأعلى ، لأنه المنتفع به ، وكذا البلاط على السقف . وشعب ل كلامه علوان على سفل فليس على ذي السفيل شيء منه ، وليس على الوسط سلم اللاعلى منه ، وإنما عليه سلم من الاسفل إلى عله الوسط كا يفيده التوضيح لتوقف انتفاعه بالوسط عليه وإن انتفع به الاعلى أيضاً وعلى ذي الاعلى سلم من الوسط إلى اعلاه .

(و) قض على ذي علو (بعدم زيادة) بناء (العلو) المدخول عليه لآنها تضر السفل (إلا) الشيء (الحقيف) الذي لا يضر السفل حسالاً ومآلاً (و) قضى (بالسقف) الحمامل للاعلى المتنازع في أخذ نقضه بعد هدمه (1) رب (الاسفل) لما تقدم إن الاسفل لا يسمى بيتا إلا به والقضاء على ذي الاسفسل بوضعه عند التنازع فيه (و) قضى (بالدابة) المتنازع في ملكها راكبها والقائد لها بزمامها أو السائق لها (الراكب) عليها إلا لعرف أو قرينة وأولى بينة ، فإن تنازع فيها راكبان على ظهرها قضى بها المقدم ، فإن وكاها يمنيها أوسلقها أحدهما وقادها الاخسر فهي بينها ، وإن ركبها واحد على ظهرها والنان على جنبيها قضى بها لمن على ظهرها إلا

لا مُتَعَلِّقِ بِلِجَامٍ ؛ وإن أقامَ أحدُهُمْ رَحَى إذْ أَبَيَا ، قَالُغَلَّةُ لَهُمْ ؛ ويَسْتُونِي مِنْهَا ؛ مَا أَنْفَقُ ،

لعرف أو قرينة وأولى بينة (لا) يقضى بالدابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بلجام) للدابة المتنازع في ملكها إلا لعرف أو قرينة وأولى بينة .

الدابة المتنازع في ملكها إلا العرف أو طريعة وأقام) أي أصلح (أحدهم) أي الشركاء (وإن) اشتركة بينهم (إذ) بسكون الذال أي حين (أبيا) أي امتنع شريكاء فيها من (رحى) مشتركة بينهم (إذ) بسكون الذال أي حين (أبيا) أي امتنع شريكاء فيها من إصلاحها معه (قالفلة) للرحى بعد إصلاحها (لهم) أي المال الذي (أنفق) م مقيمها في إقامتها (رويستوفي) مقيمها (منها) أي الغلة (ما) أي المال الذي (أنفق) م مقيمها في إقامتها أولاً ، ثم تقسم غلتها بينهم والمط هذا خلاف ما قدمه أن الحاجب ورجعه أن رشد ونص أن الحاجب وإذا انهدمت الرحى المشتركة فأقامها أحدهم إذ أبي الباقي فعن أن القاسم الفلة كلها لمقيمها وعليه أجرة نصيبهم خراباً وعند اليضا يكون شريكا في الفلة بما زاد بعهارته وان كان قيمتها عشرة وبعد عمارتها خسة عشر قله ثلث غلتها بعمارته فراقيها بينهم ومن أراد أن يدخل معه يدفع له ما ينو به من قيمتها ذلك اليوم وقيد الفلة بينهم ويستوفي منها ما أنفتي اه .

ونص ابن رشد بعد ذكره المسألة وما فيها من الخلاف فتحصل فيها ثلاثة أقوال ، أسدها : أنه يحاصص بالنفقة في الغلة انهدمت الرحى أو انخرق سدها . والثاني : أنه لا يخاصص بها فيها في الوجهين . والثالث : الغلة بينها وكلها مروية عن ابن القاسم .

لا يخاصص بها فيها في الغلة ثلاثة أقوال ، أحدها : كلها للعامل إلا أن يويد وعلى أنه لا يحاصص بها فيها في الغلة ثلاثة أقوال ، أحدها : كلها للعامل إلا أن يويد شريكة الدخول معه ، ويأتيه بما يجب عليه ، ولا كراء عليه في حظ شريكه من الرحى، فهي بمنزلة بشر غاز ماؤها أو انهدمت ناحية منها فأراد أحد الشريكين العمل وأبى صاحبه ، فقيل لمن أبى الممل معة أو بع ممن يعمل فأبى وخلى بينه وبين العمل وحده فالماء كله للعامل حق يدفع له نصيبه من النفقة فكذلك الرحى ، وهو قول ابن القاسم ووجه قوله لا كراء عليه لحظ شريكه من الرحى أنها لا كراء لها ما دامت مهدومة ، وإنما صاد لها الكراء بإصلاحها .

والثاني به أن الغة للعامل وعليه كراء حصة شريكه من الرحسى وهو قول عيسى ، ووجهه أنها تكرى لمن يهمرها وقد همرها العامل وانتفع بها فوجب عليه حصة شريكه من كرائها ، وهو أظهر والله أعلم ، فلا خلاف بين قول عيسى وقول ابن القساسم إلا فيا ، ذكر من كراه نفسيب الآني .

والثالث : أن الغلة بينهما ولغير العامل بقدر حظه من الرحى خربة والعامل بقدد حظه منها أيضاً وبقدر عمله إلى أن يريد شريكه الدخول معه ويأتيب بما وجب عليه فيا عمل اله به ونقله ابن عرفة ، وقال بعده لا يخفى على من فهم هذا التحصيل إجال كلام

الحط واعتمد المصنف مناعلى قوله في التوضيح ناقلاً عن ابن عبد السلام أبر كلام ابن الحاجب و والقول الثالث مودي عن ابن القاسم أيضاً وهو قول ابن الماجشون و والشائي قال ابن ديشار و ابن عبد السلام والثالث أقواها عندي . وفي الثاني إلزامهم الشراء منسه بغير اختيارهم أو انفراده باكثر الغلة عنهم وهو أقوى من الاول لاستلزامه حجر ما كيسم عنهم عوم يجعل لهم إلا أجرة الحراب .

فأن قبل الثالث ضعيف أيضا لأن متولي النفقة أخرج من يده ما أنفق دفعة واحدة وباخذه من الفة مقطما ، قبل هو الذي أدخل نفسه في ذلك اختياراً ، ولو شاء لرفعهم الى القاضي فعكم عليهم عا قاله عيسى عن مالك اما أن يسلوا أو يبيعوا ممن يصلح والشاعل.

(و) قضى على جاو (بالإذن في دخول جساره) داره (الصلاح جدار وتجوه) أي الجدار كخشب ونحوه أو الإصلاح كاخراج ثوبه الواقع في الدار ان لم يخرجه له م الكن هذا ليس خاصاً بالجار ، بل كل من وقع له شيء في دار غيره حكمه كذلك . ابن عرفة عن النواهر ولو قلع الربح ثوب رجل فألقته في دار آخر فليس له منعه من دخولها الإخذه ان لم يخرجه له اه . البساطي مثله دخول دابة في داره أو لا يستطيع اخراجها منها الا مالكها . الحط وهو واضح ، فعود الضمير على الإصلاح أحسن. لشهوله ما ذكر أيضاً وتلقد الجدار من بيت الجار .

ابن عرفة في طرر ابن عات عن المشاور لمن له حائط بدار رجل بالدخول اليه لافتقاده كمن له شجرة في دار رجل . ابن فتوح من ذهب الى طر حائطه من ناحية جار داره فمنعه منه نظر ، فإن كان الحائط يحتاج الى الطر فله ذلك وإلا فلجاره منعه . ابن عرفة هذا كالمخالف لقول المشاور له الدخول لافتقاده . الحط كلام المصنف قريب من كلام ابن فتوح ، والظاهر أنه لا يخالف كلام المشاور لأنه في الجدار الذي في دار الرجلولا يمكنه النظر اليه الا من دار جاره ، ويؤيده تشبيهه بالشجرة وكلام ابن فتوح في الجسدار المجاور ، وهذا يمكنه نظره من دار نفسه والله أعلم .»

ابن عرقة في النوادر لابن سحنون عنه في جوابه حبيباً من أراد أن يطر حائطه من دار جاره فليس له منعه من دخولها لطره . ابن حارث ليس له الطر لآنه يقع في هواء جاره إلا أن ينعث من حائطه ما يقع عليه الطراه ، ومن أراد أن يطر داخل داره و لجاره حائط فيها فيتفنعه عنه فليس له أن عنم بالان فيه نفعاً له ولا يصر جاره . ابن حبيب عن سحنون ليس له أن عنم جاره الدخول لطر جداره ، وله منعه من إدخال الجص والطين ويفتح في حائطة كوة لاخذ ذلك . ابن فرحون في تبصرته فإن أراد طر حائطه فذهب جاره إلى أن عنعه من الدخول قله ذلك ، وليس له منع البناء والأجراء الذين يتولون ذلك بأنفسهم ، ويقال لصاحب الحائط صف لهم ما تريد . وأما أنت فلا تدخل داره لكراهة جارك دخولك فيها ، قان منع إدخال الطين ونحوه من الباب أمر صاحب الحائط بفتح موضع في حائطة ليدخل منه الطين والطوب والصخر وسائر ما يحتاج الحائط السه ، موضع في حائطة ليدخل منه الطين والطوب والصخر وسائر ما يحتاج الحائط السه ، ويعمن العلين في داره ويدخله إلى دار حاره من الموضع الذي فتحه ، فاذا أتم العمل بنى ويعمن العلين ونحوه من المنه فتحه ، فاذا أتم العمل بنى

(و) إذا كان حائط مشتركا وطلب أحد الشركاء قسمته قضى (بقسمته) أي الحافط (إن طلبت) بضم فكسر قسمته ، هذا مذهب ان القاسم بشرط عدم الضرر قبل له إن كان لكل جنوع عليه ، قال إن كان خذوع عذا من هذا وهذا من هذا فلا تستطاع قسمته ويتقاويانه كالا ينقسم من العرض والحيوان والعقار ، وصفة قسمه عند ان القاسم أن

يقسم (طولاً) أي باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من جهة الجنوب إلى جهة السياد كان طوله عشرين ذراعساً وعرضه ذراع أخذكل واحد عشرة بعرضها بالقرعة .

و (لا) يصبح قسمة (بطوله) أي امتداد الحائط من جهة المشرق إلى جهة المغرب ومن جهة الشبال إلى جهة الجنوب (عرضا) أي باعتبار عرضه بأن يصير نصف عرضه من أولة لآخر و لأحدهما ونصف الآخر القرعة لاحقال إخراجها قسم كل منها في جهة لآخر و فيتعدر الانتفاع بما تخرجه له القرعة . وغي أي ولا يقسمة طولة عرضا و فاذ كان الجدار جاريا من المشرق الى المغرب مثلاً على صورة سور له شرافات وبمشى و فلا يقضى عليهما بقسمه على أن يأخذ أحدهما جهة الشرافات والآخر جهة المشى و ولكن يقسم على أخذ أحدهما الجهة الشرقية بشرافاتها وممشاها والآخر الجهة الفربية كذلك و فيقسم على أخذ أحدهما الجهة الشرقية بشرافاتها وممشاها والآخر الجهة الفربية كذلك و في أخذ أحدهما الجهة المثرية و وجمع في المنى للأول وهو يحوم على إثبات فله التي قالها المنعمي وابن الهندي و وحكاها ابن العطار عن ابن القاسم ونفي الصفة التي تأو لهسا أبو ابراهم القاسي على المدونة و وحكاها ابن العطار عن عيسى بن دينار ويتم هذا بالوقوف على نصوصهم وذلك أنه قال في المدونة ويقسم الجدار إن لم يكن فيه ضرر.

أبر الحسن يعني بالقرعة . وأما بالتراضي فيجوز وإن كان فيه ضور ويأتي الاعتراض الذي في قسم الساحة بعد قسم البيوت ، لأنه قد يقع لكل منهما الجهة التي تلى الآخر إلا أن يقتسما على أن من صار له جهة الآخر يكون للآخر عليه الحسل . وقال اللخمي صفة القسم فيه إذا كان جاريا من المشوق الى المغرب أن يأخذ أحدهما مما يسلي القبلة والآخر مما يلي الجوف ، لأن هذا ليس بقسمة ، لأن كل ما يضعه عليه أحدهما من خشب وبناء فثقلة ومضرته على جيم الحائط ، ولا يختص النول والضرر بما يليه إلا أن يريد أن يقسما الأعلى مثل كون عرضه شبرين فيبنى كل واحد على أعلاه يسيراً مما يليه لنفسه، ويكون

هذا انضماماً للاعلى وجملة الحائط على الشركة الأولى ؟ فإذا انهدم اقتسما أرضة وأخذ كل واحد نصفه مما يليه .

ان عرفة وصفة قسمه عند اللخمي أن يقسم طولاًلا عرضاً. وقال أبو ابراهيم ظاهر المدونة قسمته عرضاً لقوله وكان ينقسم ، قال وأمسا طولاً فينقسم وإن قل ، وقال ابن الحندي سنة قسم الحائط أن يقسم بخيط من أعلاه إلى أسفله فيقع جميع الشطر لواحد ، وجميع الشطر الآخر لواحد آخر إلا أن يتفقا على قسمة عرضه جلى طوله وقال ابنالعطار وعيسى بن دينار يقسم بينها عرضاً بأن يأخذ كل واحد منهما نصفه مها يليه ، فان كان عرضه شبرين أخذ هذا شبراً مها يلي داره ، وهذا شبراً مها يلي داره ولا تصلح القرعة في عرضه شبرين أخذ هذا شبراً مها يلي داره ، وهذا شبراً مها يلي داره ولا تصلح القرعة في

ابن العظار وابن فتوح والمتبطي عن ابن القاسم عد الحبل بينهما فيه طولاً ارتفاعاً من أوله إلى آخره ، ويرسم موقف نصف الحبل ، ويقرع بينهما ، ويكون لكل واحد منهما الجانب الذي تقع عليه قرعته . زاد ابن فتوح إلى ناحية بعينها ولا تصح قسمة القرعة فيه إلا مكذا الد ، وإذا طوى الحبل المذكور حقق نصفه . وإذا عرفت أن الطول والعرض يعقلان نسبة وإضافة أمكنك الجمع بين عبارة المصنف وابن عرفة وغيرهما ، وظهر لكأن يعقلان نسبة وإضافة أمكنك الجمع بين عبارة المصنف وابن عرفة وغيرهما ، وظهر الكأن قول اللخمي وابن الهندي راجع لما حكاه ابن العطار عن ابن القاسم وهو الذي أثبته المصنف ، وأن تأويل أبي ابراهيم على المدونة راجع لما حكاه ابن العطار عن ابن العطار عن عيسى وهو الذي نفاه المصنف ، وأن تأويل أبي ابراهيم على المدونة راجع لما حكاه ابن العطار عن عيسى وهو الذي نفاه المصنف .

(تکمیسل)

في المدونة إن كأن لكل واحد عليه جذوع فلايقسم ويتقاوياه . اللخمي ليس هذا بالبين؟ لأن الحل الذي عليه لا يمنع القسم كا لا يمنع قسم العلو والسفل وحمل العلو حسلي السفل وأرى أن يقسم طائفة ين على أن من صارت له طائفة كانت له وللآخر الحل عليها ؟ فإذا جازت المقاواة على هذه الصفة جازت القسمة بالأولى . ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم يتقاوياه كا لا ينقسم من عرض وحيوان أنه لا حمل فيه على من صار لهذا اه؟

وبِإِعَادَةُ السَّاتِرِ لِغَيْرِهِ ، أَنْ هَدَمَهُ صَوَراً ، لَا لِإِصْلاَحِ أَوْ هَدُمٍ ،

كلام وغه . الحط ما ذكره وغ، في شرح هذه المسألة كاف في بيانها .

(و) إن هذم شخص حائطه الساتر لجاره قضى عليه (باعدادة) جداره (الساتر لغيره) على ما كان عليه (إن هدمه) أي المالك الجدار الساتر لجاره (ضرراً) أي لقصد ضرر جازه بانكشافه (لا) يقضى عليه باعادته إن هدمه (الإصلاح) أي لمصلحة، كخوف مقوطه أو ليعيده أوثق أو الإخراج ما تحته (أو) أي والا يقضى عليه باعادته له (لهدم) بفتح فسكون، أي اتهدام للجدار بلا فعل مخلوق.

الحط فروع الأول : في المسائل الملقوطة إذا كان حائط بين رجلين وانهدم وأراد أحدهما إغادته مع صاحبه وامتنع الآخر ، فعن مالك درض، روايتان فيه إحداهما أنه لايجبر الآبي منهما على الإعارة ، ويقال لطالبها استر على نفسك وابن إن شئت ، وله أن يقسم معه عرض الجدار ويبني لنفسه . والرواية الأخرى انه يؤمر بالإعادة مسم شريكه ويجبر عليها ابن عبد الحكم ، وهذا أحب الينا ا ه .

الثاني في هذة ابن عسكر لو تنازع اثنان حائطاً بين دارين ولا بينة حكم به لمن اليه وجود الآجر واللبن والطاقات ومعاقد القمط ، فان لم تدل إمارة على الاختصاص فهو مشترك وليس لأحد الشريكين أن يتصرف بهدم أو بناء أو فتح باب أو كوة ونحوها إلا باذن شريكه ، فلو كان المشترك سترة بينهما فانهدم وأراد أحدهما إصلاحه وأباه الآخر قبل يجبر الآخر عليه روايتان ، وعلى عدم جبره تقسم العرصة ليبلى من شاء منهما فلو هدمه أحدهما لغير ضرورة لزمه اعادته كما كان ، وكذلك حب كم المشتركة تنهار اه.

الثالث: ابن عرفة فيها مع غيرها منع أحد الشريكين في شيء بمجرى الملك من تصوفه فيه دون أذن شريكه لملزوميته التصرف في ملك غيره بغير أذنه . إلا تتوان ليس لأحد مالكي جدار أن يحمل عليه ما يمنع صاحبه من حمل مثله عليت أو غرز حشبة باذنه ، وإن كات لا يمنع صاحبه أن يحمل عليه مثله كحمل سقف بيت أو غرز حشبة فذلك له وإن لم ياذن .

(و) قضى (يهدم بناء بطريق) عام للمسلمين إن أضر المارين اتفاقاً ، بسل (ولو لم يفس) البناء المارين لا تساع الطريق جداً على المشهور ، وأشار بولو إلى القول بعدم هدمه يفس ، والحلاف إنما هو بعد الوقوع . وأما ابتداء فلا يجوز بلا خلاف . في العتبية من سماع زونان سألته عن الرجل يتزيد في داره من طريق المسلمين ذراعاً أو ذراعين فيبني به حيداراً وينفق عليه ويجعله بيتاً فيقوم عليه جاره الذي هو مقابله من جانب الطريق الاخر ، فأنكر عليه ما تزيد ورفعه إلى السلطان ، وأراد أن يهدم ما تزيد من الطريق وزعم أن سعة الطريق كان رفقاً به ، لأنه كان فناء له ومريطاً لدابته وفي يقية الطريق مصر النباس ، وكان فيا بقي من سعة الطريق ثمانية أذرع أو تسعة فهل لذلك القائم إلى هدم بنبان جاره سبيل ؟ أو رفع ذلك بعض من كان يسلك تلك الطريق وفي بقية سعته ما التزيد من طريق المسلمين ، وينبغي للقاضي أن يتقدم في ذلك إلى الناس ويستنهى اليهمأن التزيد من طريق المسلمين ، وينبغي للقاضي أن يتقدم في ذلك إلى الناس ويستنهى اليهمأن المهدئ أحد بنيانا في طريق المسلمين .

وذكر إن عنان بن الحكم الحذامى حدثه عن عبيد الله بن عمر عن أبي حازم أن حداداً ابتنى كبراً في سوق المسلمين فمر عمر بن الخطاب «رض» فرآه فقال لقد استنقصتم السوق، ثم أمر به فهدمه رأشهب بأمر السلطان بهدمه رفعاليه ذلك من يسلكه أو غيره من جيرانه، إذ لا ينتبغي لاحد التزيد من طريق المسلمين ، سواء كان في الطريق سعة ولم يكن مضراً له ما تزيد أو لم يكن ، وينبغي السلطان أن يتقدم إلى الناس في ذلك أن لا يتزيد أحد من طريق المسلمين .

ان رشد اتفق مالك وأصحابه فيا علمت أنه لا يجوز أن يقتطع أحد من طريق المسلمين شيئاً فيزيده في داره ويدخله في بنيانه ، وإن كان الطريق واسعا جداً لا يضره ما اقتطع منه ، واختلفوا إن تزيد في داره من الطريق الواسعة ما لا يضربها ولا يضقها على المارة فيها فقال أن وهب وأشهب عدم عليه ما تزيد من الطريق ، وتعاد إلى حالها ، وهو قول مالك درض، في رواية أن وهب عنه .

وقول معلوف وابن الماجسون في الأبرحة يبنيها الرجل في الطريق ملصقة بجدداره اختياراً ، ابن حبيب على ظاهر ما جاء عن هر درجي، في الكير الذي ابتنى بالسوق فأمن به فهدم ، ووجه هذا القول أن الطريق حق لجيم المسلمين كالحبس ، فوجب أن يهدم على الرجل ما تزيده في داره منها كا يهدم عليه عا تزيد من أرجل عبسة على طائفة من المسلمين أو من ملك لرجل بعينه ، وقيل إنه لا يهدم عليه ما تزيد من الطريق اذا كان لا يضر بها اسعتها لما له من الحق فيه ، إذ هو فناؤه له الانتفاع به وكراؤه .

والاصل في ذلك ما جاء من أن حمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى بالافنيسة لأرباب الدور وأفنيتها ما أحاط بها من جميع نواحيها ، فلما كان مختصا بالإنتفساع به من غيره ولم يكن لأحد أن ينتفع به إلا إذا استغنى هو عنه وجب أن لا يهدم عليه بنيائسه فيذهب مالة هدراً ، وهو أعظم الناس حقاً في ذلك الموضع ، بل لا حتى لأحد معافية إذا أحتاج اليه ، فكيف إذا لم يوصل إلى أخذه منه مع حاجته اليه إلا بهدم بنيانه وثلسف ماله ، وهذا بين لا سيا من أهل العلم من أباح له ذلك ابتداء .

في الجموعة من رواية ابن وهب عن ابن سمعان عن أدركه من العلماء قالوا في الطريق أراد أهلها بنيان عرصتها أن الاقربين اليها يقتطعونها على قدر ما شرع قيها من رباعهم بالمصص ، فيعطى صاحب الربسع الراسع بقدره ، وصاحب الصغير بقدره ، ويتركون لطريق المسلمين ثمانية أذرع احتياطاً ليستوفي منها السبعة المذكورة في الحديث على زيادة الدراع ونقصانه ، وهذا القول الثماني أظهر ، والقائلون به أكثر ، وكل مجتهد مصيب ، وقد نزلت بقرطية قديماً فأفتى ابن لبابة وأبو صالح وعهد بن وليد بأنه لا يهدم مما تزيده من الطريق إذا لم يضر بها ، وأفتى عبد الله بن يحيى ويحيى بن عبد المزيز وسعد بن معانوا حمد بن مطير بهدم ما تزيد منه على كل حال وبالله التوفيق .

وما استظهره ابن رشد من أنه لا يهدم ما تريد من الطريق إذا كان لا يضر بسبه ، أفتى به أيضاً في نوازله ، ورجعه في سؤال كتب به اليه عياض عن بني حائطاً في بطيئ

واد و وقد كان حائط دون ذلك فأجابه إن كان الحائط الذي بنساه بضر بالطريق أو بجاره فيهم وإن كان الحائط لا يضر بالطريق ولا بجاره فلا يهدم ، وهذا على القول بأن من تزيد من طريق المسلمين في داره ما لا يضر بالطريق لا يهدم بنيانه ، والذي يترجسه عندي من القولين أنه لا يهدم عليه بنيانه إذا لم يضر بالطريق لمساله من الحق فيه ، وهو الذي أقول به في هذه المسألة ، لا سيا من أهل العلم من أباح له ذلك ابتداء .

اصبغ وسألت أشهب عن رجل تهدم داره وله فناء واسع فيزيد فيها منه يدخلسه بنيانه ثم يعلم ذلك فقال لا يعرض له إذا كان الفناء واسعاً رحراحاً لا يضر الطريق و وقد كرهه مالك وأنا أكرهه ولا آمره به ولا أقضي عليسه بهدمه إذا كان الطريق واسعاً رحراحاً لا يضر ذلك بشيء منه ولا يحتاج اليه ولا يقاربه المشي ، ثم قال الحطاب بعد كلام طويل يحصل من هذا ما تقدم في كلام ابن رشد أنه اتفتى مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أنه لا يجوز لاحد ابتداءان يقطع من الطريق شيئاً ويدخله في بنيانه وإن كان الطريق وأسعا جداً لا يضره ما اقتطع منه ، فإن اقتطع شيئا منه وأدخله في بنيانه ، فإن كان ما يضر بها ويضيقها على المارة فيهدم عليه ما تزيد منها وتعاد لحالها يلاخلاف وإن كان ما لا يضر بها ولا يضيقها على المارة فقيه قولان ، الأول : يهدم ما تزيد منها وتعاد لحالها وهو الذي شهره المصنف ، والثاني : لا يهدم ، واستطهره ابن رشد في البيان، ورجعه في توازله ، وأشار له المصنف ، والثاني : لا يهدم ، واستطهره ابن رشد في البيان، ورجعه في توازله ، وأشار له المصنف ، والثاني المناه علم ، وقول ابن رشد في البيان، النام من أهاح ذلك له ابتداء لا ينافي قوله اتفتى مالك وأصحابه أنه لا يجوز لاحد ابتداء لانه أدا واله أعلى الله وأداد أداد من أهل المارة عن مذهب مالك وأداد أعلى .

(و) قضى (ببعاوس باعة) جمع بائع كحاكة جمع حائك وصاغة جمع صائغ (باقتية) جمع قناء كأينية جمع بناء ؟ أي قسحات (الدور) بضم الدال جسسم دار ؟ وصلة جاوس (البيم) لا للحديث أو اللعب (إن خف) الجلوس للبيم وظاهره لأرباب الدوروفيرهم وقرر به الشارح ؟ والذي في ابن الحاجب قضى عمر رضي الله تمالى عنه لأرباب الدور ؟ وبه قرر البساطي وبعض مشايخي قاله تت .

ِ تنبيهات)

الأول: ابن عرفة فناء الدار ما بين يدي بنائها فاضلاً عن معر الطريق المسد الدور غالباً كان بين يدي بابها وليس غالباً كان بين يدي بابها وليس غالباً كان بين يدي بابها وليس كذلك ، لقولها وإن قسا داراً على أن يأخذ كل واحد طائفة ، فين صارت له الأجنبة في حظه في له ولا تعد من الفناء وإن كانت في هواء الأفنية وفناء الدار فيم أجمسين الإنتفاع به .

الحط كانه لم يقف على نص في تفسير الفناء إلا ما أخذ عن نصها ، وقد صرح به إبن بطال في مقنعه فقال الأفنية دون الدور كلها مقبلها ومديرها .

الثاني: من ساع ابن القاسم سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الأقنيا اليه في الطريق يكريها أهلها أذلك لهم وهو طريق المسلمين ؟ فقال إماكل قناء ضيق إذا وضع فيه شيء أضر بالمسلمين في طريقهم فلا أرى أن يمكن أحسد من الانتفاع به وأن ينعوا وإماكل قناء إن انتفع به أهله فلا يضيق على المسلمين في مرورهم لسعت فلا أرى به بأساً. ابن رشد هذا كا قال إن لأرباب الأفنية أن يكروها معن يصنع بها ما لا يضيق به الطريق على المارة ، لأنه إذا كان لهم الانتفاع بها على هذه الصفة ، وكانوا أحسق به من غيرهم كان لهم أن يكروها ، لأن ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه ، وهذا مها لم غيرهم كان لهم أن يكروها ، لأن ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه ، وهذا مها لم يجوز له كراؤه كجلد أضحية وبيت ومدرسة لطالب ونحوهها .

الثالث: سمع أبن القاسم سئل مالك رضي الله تعسالى عنهما عن له داران بهنهما رحبة ، وأهل الطريق ربما ارتفقوا به إذا ضاق الطريق عن الأحمال وما أشبهها قدخلوه فاراد أن يجمل عليه نجافاً وبابا حتى تكون الرحبة فنساء له . ولا يكن عليها باب ولا نجاف فقال ليس ذلك له . ابن رشد هذا كما قال إنه ليس له أن يجعل على الرحبة نجافاً ولا بأبا ليختص بنفعتها ويقطع حتى الناس منها في الارتفاق بها عالان الافتية لا تحجر إنا

لأربابها الانتفاع بها وكراؤها فيا لا يضيقها على المارة فيها من الناس.

الرابع: مفهوم إن خف أنه لا يقضى بجلوسهم لما كار وطال . ابن الحاجب لا يمنع فيا خف الباعة ولا غيرهم . التوضيح احترز بما خف مما يستدام . خليسل وعلى هذا لا ينبقي أن يشتري من هؤلاء الذين يفرزون الحشب في الشوارع عندنا ، لأنهسم غصاب للطريق ، وقاله سيدي أبو عبد الله بن الحاج رحمه الله تعالى .

الخامس: روى ابن وهب أنه على قال من اقتطع من طرق المسلمين أو أفنيتهم شبراً من الأرض طوقه الله من سبع أرضين ، وقضى عمر بالأفنية لأرباب الدور . ابن حبيب أي بالانتفاع بالمجالس والمرابط والمساطب وجلوس الباعة للبيع الحقيف . ومو عمر رضي الله تعالى عنه بكير حداد في السوق فأمر به فهدم ، وقال يضيقون على النساس السوق أ م ، ولمسل المراد بالمساطب الدكك التي تبنى إلى جانب الأيواب ، وأمام الحوانيت .

السادين : ابن رشد أفنية الدور المتصلة بالطريق ليست علك لأرباب الدور كالاملاك الموزة ، فإذا كان لقوم فناء وغابرا فاتخذ مقبرة ، فمن حقهم أن يعودوا الى الانتفاع بها للرمي فيها أذا قدموا الا أن مالكا كره لهم درسها اذا كانت جديدة مسنمة لم تندرس ولم تعف ، لقوله حلله لأن يشي أحدكم على الرضف خير له من أن يشي على قبر أخيه موقوله المبت يؤذيه في قيره ما يؤذيه في بيته ، فلو كانت من الاملاك الحوزة ودفن فيها بغير إفنهم كان من حقهم نبشها وتحويلهم إلى مقبرة المسلمين .

(و) قضى بغناء الدور (للسابق) اليه من الباعة للبيع الخفيف إن نازعه لا حق له ، واختلف إذا أقام منه ناويا المود اليه فسبقه غيره اليه فقيسل الاول أحق به حتى يقضى غرضه . وقبل هو وغيره سواء فمن سبق اليه فهو أولى به . وفي الشامل والباعة وغيرهم الجلوس فيا خفي ، والسابق أحق من غيره كمسجد ، ويسقط حقمه إن قام لابنية عوده وإلا فقولان ونجوم في التوضيح . وذكر دغ ، قولين فيمن قام من الباعة من المجلس ناوياً

الرجوع اليه في غد فحكى الماوردي عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه أحتى به حتى يتم غرضه ، وقيل هو وهيره سواء، فلمن سبق فهو أولى به ، وهدا الذي اختصر المصنف عليه حيث قال وقضى للسابق وشبه في القضاء للسابق فقال (كمسجد) فيقضى به لمن سبق بالجلوس به .

(فروع)

الأول : العربي من وضع بمسجد شيئًا لحجزه به كفروة ختى يأتي البسه للصَّلاةُ به ، يتخرج عل أن التحجير بعد احياء . الحط سيأتي في الإحياء أنه ليس بالإحياء ، وتص في المدخل على أنه لا يستمع السابق إلى المسجد بارسال سجادته اليه وأنه غاصب لذالسك الحل م قال في قصل اللياس في دم الطول والتوسيع فيه أن أحدهم إذا كان في الصلاة قإن ضم ثوبه وقع في النبي الوارد عنه ، وإن لم يضمسه أفرش على الارض وأمسك به مكاناً ليس له أن يسكه ؟ لأنه ليس له في المسجد إلا موضع قيامه وسجوده وجلوسة ، ومست زاد على ذلك فلسال المسلمين ، فاذا بسط شيئايصلى عليب احتاج أن يبسط طيئا كبير السعة ثويه فيمسك يه موضع رجلين أو اكثر ؟ فان هابه الناس لكبر كمه وثوبه وتباعدوا منه ولم يأمرهم بالقرب منه فيمسك ما هو اكثر من ذلك ، فان بعث سجادته إلى المسجد في اول الوقت أو قبله ففرشت فيه وتأخر إلى أن يمتلىء المسجد بالنساس ، ثم يأتي يتخطى رقابهم فيقع في عنورات جملة منها غصبه ذلك الموضع الذي فرشت به السجادة ؟ لأنسه ليس له حجره ، وليس لأحد فيه إلا موضع صلاته ، ومن سبق فهو أولى ، ولم أعلم أحداً قال أن السبق للسجادات ، وإنما هو لبني آدم فوقع في الغصب لمنعه السابق إلى ذلسك المكان ، ومنها تخطي رقاب المسلمين ، وقد قال النبي الله من تخطى رقاب النسساس يوم الجمعة الخذ جسراً إلى جهنم ، رواه الإمام أحمد ، وقال عليه الصلاة والسلام من تخطى رُقْبَةُ أَحْيِهِ جَعْلُهُ اللَّهِ جِسْراً رواهُ الإمَامُ أَحْمَدُ ﴾ وظاهر كلام القرطبي في تُفْسَيْرُهُ في سؤرة الجاءلة أنه يستحق السبق بذلك ، فانه قال إذا أمر إنسان أن يبكر إلى الجامع فيأخذ له مكاناً يقمد فيه ؟ قادًا جاء الآمر يقوم له منه المأمور ويقمد الآمر فيه قلا يكروع المناج

روي أن ابن سيرين كان يوسل غلامه إلى مجلس له يوم الجمعة فيجلس فيه ، فاذا جاء قام له منه ثم قال وهلى هذا من ارسل بساطاً أو سجادة لتبسط له في موضع من المسجد ا ه ، ونقله ابن فرجون في تاريخ المدينة عتجاً به . الحط وتخريجه إرسال سجدادة على إرسال الغلام غير ظاهر ، فالصواب مسا تقدم عن صاحب المدخسل من أن السبق بالفرش لا يعتبر .

الثالث: القرطي إذا قام القاعد في مكان من المسجد ليجلس غيره فيه فان كان الموضع الذي قام الله مثل الاول في الفضيلة لم يكره قيامه ، وإلا كره لايثاره غيره في على الآخرة .

الرابع: إبن فرحون يندب للقاضي والعالم والمفتي اتخاذ موضع من المسجد للجلوس فيه حتى ينتهي اليهم من ارادهم ، وفي المدارك أن الامام مالكا رضي الله تعالى عنسه كان له موضع يجلس فيه من مسجد الذي عليه وهو مكان الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وهو المكان الذي كان يوضع فيه فراش الذي عليه اذا اعتكف.

الخامس عنى اقليد (١) التقليد لابن أبي جمرة رضي الله تعسالى عنه أن اتخاد العلماء المساطب والمنابر في المسجد للتعليم والتذكير جائز ، وهم أحق به ، واقرار العلماء مافي جوامع مصر من ذلك دليل على جوازه . وأما الموضوع لطلب الأجرة كمعلى القرآن فلاحق ، فينبغى ازالته والله أعلم .

السادس: اذا جلس انسان في موضع من السجد ثم قام لقضاء حاجة أو تجديسه

⁽١) (قوله اقليد) يكسر الهمز وسكون القاف ؛ أصله برة بضم الموحدة وخفسة الراء ؛ أي حلقة تجمل في أنف الناقة الهزومة ويربط بها حبل تقاد به ؛ فهي قريتسة تشهيه التقليد بناقة في الارتكاب على سبيل المكنية ، وهذا قبل العلمية .

وضوء ثم رجع البه فهو أحق به ، لقول النبي عليه اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجم

السابع : أذا عرف موضع من المسجد بجلوس انسان فيه لتعليم علم أو فتيا وسبقسه غيره اليه في يوم فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من عرف بالموضع احتى به + وقال الجهور هو احتى به استحساناً لا وجوباً > ولعله مراد مالك رضي الله تعالى عنه .

(و) قضى على جار (بسد كوة) بفتح الكاف في الاشهر وضها وشد الواو، أي طاقة (فتحت) بضم فكسر أي أحدث فتحها ويشرف منها على جاره و (أريد) بضم فكسر (سد) بفتح السين المهلة وشد الدال كذلك منونا (خلفها) أي هلخلها من ناحية من فتحها وابقاؤها مفتوحة من ناحية جاره ولم يرضه ، اذلا يكفي فلك عنسد الامام مالك وابن القاسم رضي الله تمالى عنها ، اذ ذاك زريعة الى افتحاء فاتحها في الستقبل قدمها واستدلاله عليه بفتحها من جهة جاره ، ومفهوم فتحت أن القديمة لا يقضى بسدها وهو كذلك على المشهور في المدونة ، ومن فتح في جداره كوة أو باباً ين بجداره في الاشراف عليه منه ، فأما كوة قديمة أو باب قديم لا منفية له فيه ، وفيه مضرة على جاره في الاشراف عليه منه ، أو الحسن الكوة بفتح الكاف وضها والقتح أشهر ، وهي عبارة عن الطاق .

ابن يونس رأيت بعض فقهائنا يفتي ويستحسن أن له منعه عن التكشف وإن كانت قديمة عوان رضيا بذلك فلا يتركا لرضاهما وهو خلاف المنصوص و والصواب جبر الحدث على الستر على نفسه أي محدث البنيان أبر الحسن القدم طول المدة لا إنه أقدم من جاره وفي تضمين الصناع القدم إما سكوت الثاني مدة حيازة الضرر أو التقدم على بثاقه و أفتى ابن عرفة بسد الكوة القديمة وقوى ابن عبد النور في حاويه سدها و ولكن منبعب المدونة عدم القضاء بسدها و إن كان فيها ضرر على الجاز ، ابن يونس وهو المنصوص ، ابن فرحون وهو المشهور ، ابن الهندي إذا كان الرجل كوة قديمة يشرف منها على جاره قلا قيام الدين فيها و يجب في التحفظ بالدين التطوع بفلقها من جبة الاطلاع على المورات والتحفظ بالدين أو كد من حكم السلطان .

(تنبيهات)

الأول: أطلق المصنف القضاء بسدها وهو مقيد بقربها مجيث يمكن التطلع منها بلا تكلف ، ففي المدونة ومن رفع بناءه وفتح كوى يشرف منها على جاره منع ، وكتب عر رضى الله تعالى عنه في هذا أن يوقف على سرير ، فإن نظر إلى ما في دار جاره منع وإلا فلا يمنع ، وقال مالك رضى الله تعالى عنه يمنع من ذلك ما فيه ضرر ، وأما لا ينال النظر منه إلا بتكلف فلا يمنع عياض المراد بالسرير السرير الماوم ، ومشله الكرسي وشبه لا السلم ، لأن في وضعه أيذاء والصعود عليه تكلف لا يفعل إلا لهم ولا يسهل صعوده لكل أحد ، ومعنى قوله إن نظر الخ أي اطلع من الكوة واستبان منها من دار الآخر الوجوه ، فان لم يستبن الوجوه فليس ذلك ضررا ، أبو الحسن قول مالك ما فيه ضرر ، أي سواء كان بسرير أو غيره .

الثاني: ابن ناجي ظاهر قول الرسالة فلا يفعل ما يضر بجساره ومن فتح كوة قريبة يكشف جاره منها ، وإن كان يشرف منها على بستان جاره فانه يمنع ، وهو أحد نقلي أن الحاج في نوازله . قال ولا خلاف أن له أن يطلع على المزارع .

الثالث: المستند إلى ما يسد بالحسم تزال شواهده فتقلع عتبة الباب لأنها إن تركت وطال الزمسان ونسي الأمر كانت حجة المحدث على أنه إنما غلقه ليعيده متى شاء . وحكى ابن رشد في كيفية قطع ضرر الاطلاع قولين ، أحسدهما وجوب الحكم يسده وإزالة أثره خوف دعوى قدمة السماع أشهب . الثاني عدم وجوب سده والاكتفاء يجمل ما يستره أمامه قاله ابن الماجشون ، المتبطي إذ احكم بسد الباب أزيلت أعتابه وعضائده حتى لا يبقى لة أفر قاله سعنون .

الرابع: ابن فرحون من أحدث ضرراً على غيره من اطلاع أو خروج ماه مرحاض قرب جداره أو غيرها من الأحداث المضرة وعسلم بذلك ولم ينكره ، ولم يعارض فيه عشرة أعوام ونحوها ، بلا عذر مانع من القيام فلا قيام له بعدها ، وهو كالاستحقاق، هذا مذهب ابن القاسم . وقال أصبغ لا ينقطع القيام في إحداث الضرر إلا بعسد سكوت عشرين سنة ونحوها وبالأول القضاء. ابن رشد اختلف في حيازة الضرر المحدث فقيل

و بَمَنْعِ دُخَانِ ؛ كَعَمَّامِ ، ورَائِحَتْ ، كَدِبَاغِ ، وَأَنْدَرِ قِبَـلَ نَيْتِ ،

لا يعاز أصلا والله ذهب ابن حبيب ، وقبل يحاز با تحاز به الاسلاك عشرة أعوام ولهوها وقاله أصبغ ، وقال أيضا لا يحاز إلا بعشرين سنة ونحوها . وكان ابن زرب يستحسن فيه خسة عشر عاماً . وروي عن ابن الماجشون وقال سحنون يحاز باربع سنين لأن الجار قد يتغافل عن جساره في نحو السنتين . وقبل إن كان ضرره نجسد واحد فهو الذي يحاز بالسكوت ، وإن كان يتزايد كالمطمور إلى جانب الحائط قبلا يحاز . وبلا التوفيق .

الحامس: من أحدث عليه ضرر في ملكه فباعه بعد علمه فهل ينتقل للمشترى ما كان البائع أم لا ؟ قولان وقيل يفرق بين كون بيعه بعد خصامه فللمشتري القيام وكونه قبل فلا قيام له وعلى هذا اقتصر في الشامل فقال وحل مبتاع على بائع خاصم > وباع قبل الحكم لا قبل قيامه .

(و) قضى (عنم) إحداث ذي (دخان كحمام) بشد الميم وفرن ومطبخ ومحيرة وميسة (و) قضى عنم احداث ذي (رائحة) كرية (كدباغ) ومدبح ومسمط ومرحاض البساطي إن قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان ومشموم ، قلت الفرق إله عنى بالبخان الحسوس بالبخان المحسوس بالبخان الحسوس بالبخان المحسوس بالبخان المحسوس بالبخان وشبهها (و) قضى بعنم إحسداث (أندر كم يغتم الحمداث (أندر كم بغتم الحمداث (أندر كم بغتم الحمدان المهملة وسكون النون أي موضع لدرس الزرع وتذريته (قبل)بكسر بغتم المحددة أي مقابل باب (بيت) الحط لا مفهوم لقبل ، وكذا إحداثه جنب بيت من أي جهة ، والجنان كالبيت نقله ابن فرحون وغيره .

(تنبیسه)

ابن الحندي إن قام رجل على جاره في شيء أزاد إحداله وادعى أنه يضره وشهدت بيئة بأنه يضره باطلاع أو غيره قلا يمنع جاره من عمل ما أراده ، وإذا تم حسسه وثبت

الضور قضى عليه بهدمه إذا طلبه جاره ولم يكن له مدفع .

(و) قضى بمنع إحداث كل شيء (مضر بجدار) لجاره خوف سقوطه أو وهنه أو تسخيمه كطاحون ومرحاض ومدق (و) يمنع احسداث (اصطبل) بكسر الحمز وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء كذلك وسكون الموحدة أعجمي معرب ، معناه بيت الحيل ونحوها صاحب المفيد تابعاً لابن فتوح يمنع من احداث اصطبل عند بيت جاره لضرره ببول الدواب وزبلها وحركتها بالليل والنهار المانعسة من النوم ، واعترض بأنه مستغنى هنه لانه ان كان منعه للرائحة فقد دخل في قوله ورائحة كدباغ وان كان لإضراره بالحيطان فقد دخل في قوله ومضر بجدار وان كان المتضرر بالصوت فسيأتي ما يغني عنه من قوله وصوت ككمد ، واجبب بانه أراد النص على ما نص عليه المتقدمون .

(أو) احداث (حانوت) بجاء مهملة وضم النون آخره مثناة فوق أي عسل معد لإدامة الجاوس به لبيع أو صنعة أو شهادة (قبالة) بكسر القاف قموحدة أي مقابل (باب) لدار دغ كذا هو في كثير من النسخ معطوفاً بأو ، ولم أقف على نص في إحداث اصطبل في قبالة الباب . وفي بعض النسخ وحانوت بالواو معطوفاً على دخسان وعلى كل حال ، فكلامه هنا محمول على السكة غير النافذة لقوله في مقابله وباب بسكة نفذت على أن ما هنا مستغنى عند بعفهوم قوله آخراً إلا باباً نكب لأنه في غير النافذة ، والتفصيل الذي ذكره في آخر كتاب القسم من المدونة ابن رشد يتحصل في فتح الرجل باباً أو حانوتاً في مقابلة باب جاره في السكة النافذة ثلاثة أقوال :

أحدها أن له ذلك جميلة من غير تفصيل قاله ابن القاسم في المدونة وأشهب في المتبية .

ثانيا : ليس له ذلك جلة إلا أن نكبه قاله سحنون .

ثالثها: له ذلك إن كالت السكة واسعة ، قاله ابن وهب في العتبية والواسعة سبعة أذرع ، وسئل ابن رشد عن رجلين متجاورين بينهما زقاق نافسة فاحدث أحدهما في داره بايا وحانوتين يقابل باب دار جاره ولا يخرج أحد من داره ولا يدخل إلا على نظر من الذين يجلسون في الحافوتين الملكورين لعمل صناعتهم ، وذلك ضرر بين يثبته صاحب

و بِقَطْع ِ مَا أَضَر مِن شَجَرَةٍ بِجِدَادٍ ، إِنْ تَجَدَّدَت ، وإِلا فَقُولاَنِ لَا مُعَلِّم مِنْ مُنوء ، وشَمْس ، وربح ،

الدار و كشقة لعياله. فأجاب إذا كان الأمر علىما وصفت فيؤمر أن ينكب بابة وحانوتيه عن مقابلة باب جاره ، فإن لم يقدر على ذلك ولا وجسب اليه سبيلا ترك ولا يحكم عليه بغلقها ا هـ ، وقبله ابن عرفة .

الحط هذا اقتضى التسوية بين الحانوت والباب، وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان، وأفق به ابن عرفة . البرزلي في الرواية التسوية بين الحانوت والباب وأن الحلاف فيهما واحد، حكاه ابن رشد في كتاب السلطان، ورأيت في التمليقة المنسوبة للمازري على المدونة عن السيوري وغيره من القروبين أن الحانوت أشد ضرراً من الباب للازمة الجلوس فيه، وأنه يمنع بكل حال ووقعت بتونس، وأفتى ابن عرفة بالتسوية والصواب ما قاله بعض القروبين .

(و) قضى (بقطع ما أضر من) أغصان (شجرة بجدار) لجار (إن تجددت) أي حدثت الشجرة بعد الجدار اتفاقا (وإلا) أي وإن لم تتجدد بأن تقدمت على بناء الجدار (ف) في القضاء بقطع أغصانها التي أضرت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولات) مطرف يقصى به ، وبه قال جماعة ، واستظهره في البيان . وقال ابن الماجشون ولا يقضى به لأن باني الجدار دخل على ذلك وتعدى على حريها ، وأما أصلها فقال مطرف إن كان به لأن باني الجدار دخل على ذلك وتعدى على حريها ، وأما أصلها فقال مطرف إن كان على حال ما عليه اليوم من انبساطه فلا يقطع قالة تت. ابن عرفة ابن رشد إن كانت الشجرة قدية قبل الجدار فليس للحار قلمها ولو أضرت مجداره، وفي قطعه ما أضر به من أغصانها عولا أصبغ مع مطرف وابن الماجشون ، لأنه علم أن هذا يكون من حال الشجرة ، فقد حاز ذلك من حريها ، الأول أظهر ، واختاره ابن حبيب .

وإن أحدث الجار ما منع الضوء او الشمس او الربيح عن جاره فه (الله) يقضى بازالة شيء (مانع ضوء) عن جار (و) لا بإزالة مانع شعاع (شمس) عنسيه (و) لا مانع (ربيح) عنه ، وظاهره ولو منع الثلاثة وهو نحوقول المدونة ومن رفع بنيانه فسد على دار

چاره كواها وأظلمت عليه أبواب غرفه وكواها ومنع الشمس أن تقع في حجرته ، ومنع المواه أن يفخل له فلا يمنع ، وظاهرها كالمصنف ، وإن قصد ضرر جاره ، وقول أبن نافع يمنع من رفعه المضر دون منفعة محتمل الخلاف والتقييد قاله تت ، طفي قوله ابن نافع لمله أبن كنانة إذ هو المفصل ، وأما ابن نافع فالمنع عنده مطلقاً ، كذا في التوضيح وابن عرفة وغير واحد . الحط هذا المشهور ، وأمسا إحداث ما ينقص الغلة فلا يمنع اتفاقاً كاحداث قرن قرب فرن وحمام قرب حسام قاله في معين الحكام والتبصرة (إلا) مانع شمس وربح (الأندر) بفتح الهمز والدال أي عنه فيقتضى بمنعه عند ابن القاسم ومن وافقه .

الباجي من كانت له أرض ملاصقة أندر غيره وأراد أن يبني فيها ما يمنع الربيح عن الأندر ويقطع منفعته ، فقال مطرف وابن الماجشون لا يمنع ، وروي عن ابن القاسم أنه ينع ما يض بحاره في قطع مرافق الأندر الذي تقادم ابن يونس والأنادر كالأقنية فلا يجوز لاحد التضييق فيها ولا قطع منافعها وقاله ابن نافع . المتبي وهو الصواب التسريم التها

وعظف بالجرعلى مانع فقال (و) لا يقضى بمنع زيادة (علو) بضم العين المهلة واللام وشد الواو أي رفع وإطالة (بناء) على جاره وإن أشرف عليه نعم يمنع من التطلع عليه والإضرار به ، وظاهره ولو كان ذو العلو دمياً . ابن عرفة قول الطرطوشي يعنعون من إعلاء بنائهم أي الذمين على بناء المسلمين ، وفي المساواة قولان ولو اشتروها عالية أقروا إنما نقله عن الشافعية كالمصوبله (و) لا يعنع من (صوت ككمد) بفتح الكافوسكون الميم أي دق القياش ليحسن ، وأدخلت الكاف القصر والندف وصنع الحديد ونجر الخشب وتجربة الآلات المباحة وتعليم الأنغام والصبيان واتخاذ السيان والعصافير والحام الهدار ، وظاهره ولو اشتد ودام . وفي دق ، خلاف قاله عب ، ونصه ابن عرفة في ضرر صوت الحركات طرق في الجموعة .

وروي ابن القاسم من أحدث رحى تضر بجاره منع. الباجي أمساال حى قان ثبت

أنها تضر بجدران الجار عنع منها ، وأما صوتها فقال مطرف وابن الماجشون في الفسال والمضراب يؤذي جاره وقع صوته إنه لا يمنع ، وتحتمل رواية ابن القاسم الجلاف ، لأنه لم يبين وجه الشرر الذي يمنع منه ، ووجه الأول إنما ذاك في الصوت الضعيف الذي ليس له كبير مضرة أو ما لا يستدام . وأما ما كان صوتا شديداً مستداماً كالكمادين والقصارين والرحى ذات الصوت الشديد ، فإنه ضرر يمنع منه كالرائحة ، ولم يحك الصقلي غير نقل ابن حبيب عن الاضوين ولم يقيده بشي .

ابن رشد ضرر الأصوات كالحداد والكهاد والتداف ، حكى ابن حبيب أنه لا يمنع ورواه مطرف ، وذهب بعض الفقهاء المتأخرين إلى منع ضور الصوت ، واحتج بقول سعيد ابن المسيب لبرد اطره هذا القارىء عني فقد آذاني . ابن عرفة سمع أشهب كان عمو بن عبد العزيز حسن الصوت ويخرج في آخر الليل يصلي في المسجد فقرا جهراً فقال سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارءى عني فقسد آذاني ، فسكت برد ، فقال سعيد ويحك . يا برد اطرد هذا القارىء عني فقد آذاني ، فقال له إن المسجد ليس لنا خاصة ، إنحا في برد اطرد هذا القارىء عني فقد آذاني ، فقال له إن المسجد بطرد القارىء عني نعد من جواره لا من المسجد جلة ، ولم ينته لمكانه من الخلافة بجزالته وقوته عنه يويد به من جواره لا من المسجد جلة ، ولم ينته لمكانه من الخلافة بجزالته وقوته في الحق وقسلة مبالاته بالأثمة ، ولم يأنف عمر رضي الله قعالى عنه من قوله لفضله والقياده للحق .

ابن حرقة انظر هــذا مع قول مالك كان الناس في الزمن الأول يتواعدون لقيامهم لأسفارهم بقيام القراء بالمسجد بالأسحار تسمع أصواتهم من كل منزل واستدل به ابن عات على جواز رقع الصوت باللكر في المساجد وقال ابن رشد استدل بعض الشيوخ بهـــذه الحكاية على أن الأصوات من الضرر الذي يجب الحكم بإزالته على الجار بقطعه عن جاره كالحدادين والكيادين والندافين ، وشبه ذلك وليس بدليل بين ، لأن ما يفعله الرجل في داره بما يتأذى به جاره بخلاف ما يفعله في المسجد من رفع صوقه لتساوى الناس في المسجد، ولو رفع رجل في داره صوته بالقراءة لما وجب لجاره منعه ، والرواية منصوصة في أنه

ليس الرجل منع جار الحداد من ضرب الحديد في داره وإن أضر به .

قلت وقال في رسم المكاتب من سماع عيسى رأيت لابن دحون لم يختلف في الكماه والطحان أنها لا يمتمان وإن كان عدها يضر بأسماع الجيران ، قان أضر بالبناء منع المتبطي في ثمانية . أبي زيد عن مطرف سألت مالكا درص، الحداد جار الرجل يعمل في بيته وليس بينها إلا حائط يضرب الحديد الليل والنهار فيؤذي جاره فيقول لا أقدر أن أم فهل يمنع من ذلك ؟ قال لا ، هسذا رجل يعمل لماشه لا يريد بذلك الضرر . ابن عثاب تنازع شيوخنا قديما وحديثاً فيمن يجمل بداره رحى وشبه مما له دوي أو صوت يفسر به جاره كالحداد وشبه ، فقال بعضهم يمنع إذا حمله في الليل والنهار . وقال طائفة لا يمنع وقال أصبخ اتفى شيوخنا على منعه بالليل لمن أضر بجاره ولا يمنع بالنهار ، وقال المهار ، وقال النهار ، وقال النهار ، وقال النهار ، وقال اللهار ، وقال النهار ، وقال أصبخ اتفى شيوخنا على منعه بالليل لمن أضر بجاره ولا يمنع بالنهار ،

وقال أو بكر بن عبد الرحن إن اجتمع ضرران أسقط الأكساد ومنع الرجل من الانتفاع بماله وصنعته أشد ضرراً من التأذي بدوي ما يصنع . ابن عتاب الذي أقوله وأتقلده من مذهب مالك درص ان جميع ما يضر الجار يجب قطعه إلا رفع البناء المانع من الربيع وضوء الشمس وما في معناها ، فلا يقطع على مذهب ابن القاسم إلا أن يثبت قصد محدثه ضرر جاره ، وكذا كل ضرر يؤول للفساد كالكياد والنداف ، ثم قال وفي ألجالس قضى شيوخ الفتيا بطليطة بعنع الكهادين إذا استضر بهم الجيران ، والأول أولى ، ثم قال ابن عرفة قلت ففي لفو إحداث صوت الحركة ومنفه مطلقاً ، ثالثها إن عمل نهاراً لا ليلا ، ورابعها إن خف ولم يكن فيه كبير مضرة .

(و) لا يمنع الجار من إحداث (باب) لداره (بسكة) بكسر السين وشد الكاف على طريق (فالحذة) أي يخرج منها إلى جهة أخرى ، ظاهره واسعة كانت او ضيقة وهو كذلك خلافا لسحنون . ومفهوم فافذة إن أحدث باب بسكة غير فافذة لجار منعه منه إن قابل بابه لا إن لم يقابله ، وسيصرح المصنف بهذا فيها . وأما في السكة النافذة فلك ان تفتح ما شنت او تحول بابك حيث شنت منها اه ، وكذا في العتبية .

وَدَوَشُنِ وَسَا بَاطِ لِمَنْ لَهُ أَلْجَانِبانِ ، بِسِكَّةٍ نَفَذَت ، وَإِلَّا ، وَوَقَشْنِ وَسَا بَاطِ لِمَن لَهُ أَلْجَانِهِم ، إِلَّا بَابًا ، إِنْ نُكِب ،

(و) لا ينتع من له جانب واحد على سكة ناقذة من إحداث (روشن) بفتح الراء والشين المعجمة وسكون الواو آخره نون أي جناح في أعلى الحائط لتوسعة الدار والتطلع على السكة بشرط رفعه عن رؤس المارين رفعاً بيناً . الجوهري الروشن الكوة الحكم ، الروشن الرف . الباجي ما خرج من العساكر والأجنحة على الحيطان إلى طرق المسلين . ووى ابن القاسم عن مالك درض لا بأس به إلا أن يكون الجناح باسفل الجدار حيث يضر باهل الطريق فيمنع .

(و) لا يمنع (من ساباط) بقتح السين المهمة والموحدة والطاء المهمة ، أي سقف على حائطين متقابلتين بينها سكة بالنسبة (لمن له الجانبان) للسكة المتقابلان الآيمن والايسر من دارين مثلاً ومن الجموعة ، قال ابن القاسم قال مالك لا يأس بإخراج العساكر والاجنعة على الحيطان إلى طرق المسلمين . قال ابن القاسم وهي بالمدينة فلا ينكرونها ، واشترى مالك داراً لها عسكر اه ، نقله في النوادر والجواهر وسمع أصبغ ابن القاسم لن له داران بينها طريق ان يبني على جداريها غرفة فوق الطريق ، وإنما يمنع من الإضرار بتضييق الطريق . ابن رشد هذا ان رفع بناء رفعاً يجاوز رأس المار راكباً ونحوه في بتضييق الطريق . ابن رشد هذا ان رفع بناء رفعاً يجاوز رأس المار راكباً ونحوه في الزاهي وكذا الاجتمة ا ه . مواق ان كان الروشن والساباط محدثين (بسكة نقذت) التاجيز أخرى (وإلا) أي وإن لم تكن السكة التي أحدث فيها الباب او الروشن او الساباط فافذة بان سد آخرها (ف) السكة (كالملك لجيمهم) اي الجيران ، فلا يجوز الساباط فافذة بان سد آخرها و ساباط بها الا بإذن باقيهم وقال كالملك لانها ليست ملكا لحد منهم احداث روشن او ساباط بها الا بإذن باقيهم وقال كالملك لانها ليست ملكا لحم بهم احداث روشن او ساباط بها الا بإذن باقيهم وقال كالملك لانها ليست ملكا لهم ؟ وإلا لكان لم تحجيرها بغلق ونحوه .

فانسدة)

في النخيرة هواء الوقف وقف وهواء الموات موات وجواء المعاوك بملوك . (إلا باباً) أحدث بسكة غير نافذة فليشالجار منعة إن (نكب) بضم النونو كسر الكاف مشددة ؟ أى أميل عن مقابلة باب الجاريبينا وشالا ؟ فان فتح مقابلاً له فله منعه . ابن عات حصل ابن رشد في فتح الرجل بابا أو تحويله عن موضعه في زقاق غير نافذ ثلاثة أقوال ؟ أحدها : إنه لا يجوز بحال إلا باذن باقيهم ؟ ذهب اليه ابن زربوأقامه من المدونة وبه جرى العمل بقرطبة .

انيها : إن له ذلك إلا ما يقابل بابجاره أو يقرب منه بحيث يقطع مرفقاً عنه وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب .

ثالثها : له تحويل بابه على هذه الصفة إذا سد الباب الأول ، وليس له أن يفتح فيها بابا لم يكن قبل مجال ، وهذا دليل قول أشهب في ساع زونان .

ويتحصل في فتح الرجل باباً أو حانوتاً في مقابلة باب جاره في زقاق نافذ ثلاثة أووال ، أحدما : إن ذلك له جملة من غير تفصيل ، وهو قول ابن القاسم في المدونة

أقوال ، أحدها : إن ذلك له جملة من عسير تفصيل ، وهو طول ابن المعادم في المعاود وأشهب همنا .
وأشهب همنا .
والثاني : ليس له ذلك جملة من غير تفصيل إلا أن ينكبه وهو قول سحنون .
والثالث : إن ذلك له إذا كانت السكة واسعة ، وهو قول ابن وهب همنا ، والسكة والثالث : إن ذلك له إذا كانت السكة واسعة ، وهو قول ابن وهب همنا ، والسكة

والثالث: إن ذلك له إذا كانت السكة واسعة ، وهو قول ابن وهب مهد ، وراه ابن الواسعة ما فيها سبعة أذرع لقول رسول الله على الطريق الميتاء سبعة أذرع ، رواه ابن أبي شبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها ، فيها ليس لك أن تفتح في سكة غير نافذة باباً يقابل باب جارك أو يساويه ولا تحول باباً هناك إذا منعك ، لأنه يقول الموضع الذي وريد أن تفتح فيه بابي في سترة ولا أدعك أن تفتح قبالة بابي وريد أن تفتح فيه بابي في سترة ولا أدعك أن تفتح قبالة بابي أو قربه فتتخذ على فيه المجالس وشبه هذا من الضرر ، فلا يجوز أن يحدث على جاره مسا

وأما في السكة النافذة فلك أن تفتح ما شئت أو تحول بابك حيثا شئت. وفي المجموعة لإبن القاسم وأشهب أنه يمنع في غير النافذة من أن يضر بجاره في أن يفتح قبالته أو بقرب من بابه ولا يمنع ما لا يضر به من ذلك. وأماالنافذة فله أن يفتح فيها ما شاء من الأبوابأو يقدمها. أن هرفة لما ذكر المتبطى الحديث السابق في تحديد الطريق قال المبتاء الواسعة اه.

الحطام أقف على ما ذكره عن المتبطية بل ذكرت في هامش نسخة منها تأسل الميتاه ما هي ، وتفسير الميتاه الواسعة ذكره في فتح الباري ، ولكنه خلاف المشهور عند أهسل اللغة وغريب الحديث قال في الصحاح في فصل الهمز من باب المعتل والميتاء الطريق العامرة ومجتمع الطريق أيضاً ميتاء ومبداد انتهى ، وقال المطرزى في المغرب وطريق ميتساء تأتيه الناس كثيراً ، وهو مفعال من الإتيان ، ونظيره دار علال للتي تحسل كثيراً . وفي النباية في باب المي مع الباء ، وفي حديث اللفطة ما وجدت في طريق ميتساء فعرفه سنة أي طريق مساوك وهو مفعال من الإتيان ، والميم زائدة ، وبابه الممزة انتهى ، يعني أن ما ذكوه في باب الميم تسهيلاً على الطالب على عادته .

وقال النووي في تهذيب الأساء واللفات في باب الميم وفي الحديث طريق ميتاء بكسر الميم وبعدها هزة والمد وتسهل فيقال مبتاء بياء ساكنة كافي نظائره ، قسال ساحب المطالع معناه كثير الساوك عليه مفعال من الإتيان اه. وفي فتح البساري الميتاء بكسر الميم وسكون التحتائية والمسد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة . أبر حسس والشيباني الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها . وقال فيره هي الطريق الراسعة وقيل العامرة اه ، ورأيت في البيان والمتبطية وعنصر ابن عرفة بالثاء المثلث وليس بظاهر ففي الصحاح الميثاء الأرض السبلة ، والجع ميث مثل هيفاء وهيف ونحوه في العاموس ، وليس هذا برادهنا .

(و) إلا (صعود) بضم المصاد والعين المهملين أي رقي (غملة) أو شجرة غيرها في داره يشرف الصاعد عليها على دور الجيران قلا يمنع منه إذا كان لإصلاحها أو جنى تمرها ويمتمل جره عطف على مانع (وأنذر) أي أعلم الصاعد على النخلة المشرفة الجيرات (بطلوعه) عليها وجوبا ليستروا ما يكرهون اطلاع صاعدها عليه . ابن يونس مطرف وابن الماجشون ومن صعد إلى شجرة ليجنيها فيرى منها ما في دار حساره فلا يمنع منه ، ولكن يؤذن جاره ونحوه لابن وهب نقله المواق .

الحط في المسائل الملقوطة عن مطرف أحب أن يعلمهم لموضع حق الجوار وإن أم يفعل فلا شيء عليه من فتاوى ابن زرب . ﴿ غ ﴾ في أجوبة ابن رشد أن عياضاً سأله عن صومعة احدثت في مسجد فشكا منها بعض الجيران الكشف عليه فهل له فيها مقال وقد أباح المثنا لمن في داره شجرة صعودها لجسم ثمرتها مع الإندار بطلوعه وأوقات الطلوع للأذان معلومة وفي مدة قصيرة ﴾ وإنما يتولاها غالباً أهل الصلاح ومن لا يقصد مضرة ؟ فأجاب ليست الصومعة في المسجد كالشجرة في دار الرجال ، لأن الطلوع لجني الثمرة تادر ، والصود في الصومعة للأذان يتكرر مرارا في كل يوم ، والرواية عن مالك في تنادر ، والمعود في المومعة للأذان يتكر مرارا في كل يوم ، والرواية عن مالك في ساع أشهب رضي الله تعالى عنها بالمنع من الصعود فيها والرقي عليها منصوصة على علمك ، والمنس فيمنا منها على الدور من بعض تواحيها دون وغيرها من الجهات اه .

والرواية عن سحنون في ساع اشهب من كتاب الصلاة يمنع الصعود فيها . أبن رشد هذا صحيح على أصل مالك رضي الله تعالى عنه في أن الإطلاع من الضرر البين الذي يجب القضاء بقطعه ، وكذلك يجب عند من وأى من أصحابه إن احدث في ملكه اطلاعاً على جاره لا يقضى عليه بسده ، ويقال لجاره استر على نفسك في ملكك ، والفرق بين الموضعين أن المنار ليس ملكا للمؤذن ، وإنما يصعد فيه ابتفاء الخير والثواب واطلاعه على المور على الناس عظور ، ولا يحل الدخول في نافلة من الخير بمصية ، وسواء كانت الدور على القرب أو البعد إلا لبعد كثير لا تتبين معه الاشخاص ولا الحيات ولا الذكور من الاناث فلا يعتبر الاطلاع معه ، وقد كان بعض الشيوخ يستدل على هاذا بقول عائشة رضي الله تعالى عنها إن كان رسول الله على الصبح بفلس فينصرف النساء متلفعات بجروطهن تعالى عنها إن كان رسول الله عليا ليصلي الصبح بفلس فينصرف النساء متلفعات بجروطهن لا يعرقن من الفلس والله سبحانه وتعالى أعلى .

ر وندب) بضم فكسر للجار على المشهور ، وهو قول الاماممالك رضي الله تعالى عنه » ونائب فاعل ندب (إعارة جداره) أي الجار لجاره (() أجل (غرز) أي إدخسال (خشبة) بفتح الخاء والشين المعجمين وبالتاء مفرداً أو بضمها ، والاضافة للهاء جمسا في الجدار المعار لاستناد اليه أو جعل سقف عليسه خبر الموطأ والصحيحين من فوله عليه لا ينع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره ، روي بالافواد والجمع . أبو هربرة لما نكسوا رؤوسهم عنه روايته مالي أراكم عنها معرضين ، والله لارمين بها بين أكتافكم ، روي بالمثناة فوق جمع كنف بعشعها حمله الامام مالك رضي الله يعالى عنه على الندب ، لقوله عليه لا يحل مال امرىء مسلم إلا عن طيب نفس منه .

وقال الشافعي وأحمد وداود وأبر ثور رضي الله تعسالى عنهم معنى الحديث الوجوب إذا لم يكن فيه ضرر لصاحب الجدار محتجين بقول أبي هريرة رضي الله تعسالى عنه والله لأرمين بها بين أكتافك وهو اعلم بمنى ما روي ، وما كان يوجب عليهم غير واجب وبأنه قضاء من رسول الله علي بالأرفاق ، وقوله لا يحل مال النع في التعليك والاستهلاك لا في الارفاق وبقضاء همر رضي الله تعالى هنه به ، وقوله لابن عساسة والله لميرمن به ولو على بطنك ، ولم تمنع أخاك ما ينهمه ولا يضرك وبقضاء همر به لابن عوف على ابن زيسد أيضاً . وقال ابن القاسم لا ينبغي له منعه وإن منعة فلا يقضى عليه به أفاده المواتى .

الحط في التوضيح على لجار المسجد أن يغرز خشبة في جدار المسجد للشيوخ قولان .
ابن عرفة ابن سهل أفتى ابن عتاب بجواز التعليق من المساجد المتصلة بالدور ولم يضرها ،
وجواز غرز جارها خشبة بحائطها ونقله عن الشيوخ، قال ولم يتكلموا في المسجد الجامع،
ولا يجوز ذلك فيه لعدم اتصال المدور به ولو اتصلت به جاز عندي ، واقتى ابن القطان
عنم الغرز وابن مالك عنمه ومنم التعليق ابن عرفة وهو الصواب الجساري على حمله على
النديب ، وفي أحكام ابن سهل عنم فتح باب في المسجد للإنتفاع به والله أعلم النديب ،

(و) ندب للجار (إرفاق) أي إعانة ومساعدة لجاره (ب) دفع (ماه) بالمد حاو أو ملح (و) بر فقت باب) للمرور منه في ذات النابين. الباجي مطرف وابن الماجشون كل ما يطلبه جاره من فتح باب أو إرفاق بماء أو طريق وشبهت فهو مُثَلَّهُ عَ أي غرز

ولَهُ أَنْ يَرْجِعَ ، وفِيهَا : إِنْ دَفَــعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ . وفي مُوَافَقَتِهِ ومُخَالَقَتِهِ : تَرَدُدُ .

الحشب في الجدار لا ينبغي أن يمنعه بما لا يضره ولا ينفعه منعه ولا يحكم عليه به (و) إن أعار جار أرضاً لجاره فبني أو غرس فيها فر (له) أي المعير (أن يرجع) فيا أعاره (إن دفع) المعير المستعير (ما) أي مثل المال الذي (أنفقه) المستعير في البناء أو الفرس وفيها في عمل آخر (أو قيمته)أي البناء أو الفرس قائماً .

(وفي موافقته) أي الموضع الثاني للاول بحمل ما أنفق على شرائه ما عمر به وقيمته على إخراجه من عنده ، أو حمل الأول على رجوعه بالقرب والثاني على رجوعه بعد طول أو الأول إذا لم يكن غبن في شراء ما عمر به ، والثاني على ما فيه غبن (ومخالفته) أي الثاني الاول (تردد) حكاه صاحب النكت والمناسب لاصطلاح المصنف تأويلات . وق به فيها لمالك رحمه الله تعالى من اذنت له أن يبني في أرضك او يغرس فلما فعل أردت إخراجه فإما بقرب إذنك له مما لا يشبه ان تعيره إلى مثل تلك المدة القريبة فليس المنه إخراجه إلا أن تعطيه ما أنفق . وقال في باب بعد هذا قيمة ما أنفق وإلا تركته إلى مثل ما يرى الناس أنك اعرته إلى مثله من الأمد .

أبو عر ان عبد الحكم عن مالك رضي الله تعالى عنها من أعار جاره خشبة يغرزها في جداره ثم اغضبه فأراد أن ينزعها فليس ذلك له ، وإن احتاج إلى ذلك لأمر نزل به فذلك له ، وإن أراد بيخ داره فقال انزع خشبك فليس له ذلك . الباجي روى مروان وابن الماجشون عن مالك رضي الله تعالى عنه إذا اباح له أن يغرز خشبة فليس له أن ينزعها وإن طال الزمان واحتاج إلى جداره مات أو عاش أو باع . وقال اصبغ رحمه الله تعالى إذا أتى عليه من الزمان ما يعار مثله إلى مثل فإلك الزمان فله منعه . ابن يونس عن بعضهم معنى قولة فيها يعظيه قيعته اذا أخرج من عنده آجراً او جيراً وخشباً وغوها ، وقوله ما انفق اذا اخرج ثمنا قالم يعلى هذه الأشياء فعلى هذا التأويل لا يكون اختلافاً من قوله رقيل رأى مرة أن يعطيه ما أنفق اذا لم يكن تغابن أو فيه تغابن يسير ،

ومرة رأى أن القيمة أعدل أذ قد يتسامع مرة فيها يشتريه ، ومرة يغبن فيه ، فإذا أعطى قيمة ذلك وم بتائه لم يظلم ، أن يونس فلا يكون على هذا اختلافا من قوله ونحوه لعبد ألحق وأن عبد السلام والموضع وأن عرفة وغير واحد ، وجعله أن عرفة في غير هذا الموضع تأويل وفاق ، ونصه أن رشد . وقيل ليس اختلافا فله النفقة أذا كان لم يغبن فيها وقيمتها أذا كان غبن فيرجع ألى أن له الأقل من النفقة أو قيمتها أه ، وهذا هو الظاهر وأله أعلم .

ان يونس والتأويلان عتملان ، وقيل الثاني خطأ . عب قوله وله الرجوع الغ ، انها هو فيمن أعار ارضاً لبناء او غرس لا فيمن أعار جداراً لفرز خشبة فيه كا يوهمه كلام المصنف والشارح وتت ، اذ لا رجوع له بعد الاذن كيا تبين بما تقدم . الحط قوله ولمه أن يرجع ظاهره مطلقاً طال الزمان أم لا ، وهذا مذهب المدونة في العرصة المعارة لبناء ، لكن جم أبن رشد وابن زرقون مسألة الجدار ومسألة العرصة ، وحكيا الخلاف فيهما وتبعهما المصنف قوله وفيها إن دفع ما أنفق أو قيمته إنها ذكر هذا ايضاً .

في المعونة في مسألة العرصة المعارة لبنائها ولكن جع ابن رشد وابن زرقون مسألتي الجدار والعرصة و وحكيا الحلاف فيها جيماً و وتبعها المصنف انظر التوضيح هنا و وفي المعارية البنائي لكن قوله فيها ان دفع ما انفق الع يدل على أن المصنف ما قصد الا مسألة العرصة ، لأنه في المدونة الم يذكر ذلك الا فيها وابن رشد وابن زرقون المنساء الخلاف في الجدار المدونة ، فاعتذار الحط ليس بطهام والله سبحانه وتعالى اعلى.

لِكُلُّ ، فَسْخُ ٱلْمُزَادَّعَةِ ؛

(**فصل**)

في بيان أحكام الشركة في الزرع

(الكل) من الشريكين في الزرع (فسخ) عقد (المزارعة) بضم الميم وقتح الراء. ابن عرفة المزارعة شركة في الحرث ، وبالثاني عبر اللخمي وغيره ، وعبر بالأول كثير ، سمع عيسى ابن القاسم وقد سئل عن رجلين اشتركا على مزارعة ، وروى البزار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله علي لا يقولن احدكم زرعت وليقل حرثت ، وروى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنها أن النبي علي قال لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع مسلم زرعاً فياكل منه انسان ولا دابة ولا شيء الاكانت له صدقت . البرزلي في حديث آخر لا يقولن احدكم زرعت وليقسسل حرثت فإن الزارع هو الله تعالى .

أبو هريرة لقولة ﴿ افرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه ام نحن الزارعون ﴾ القرطبي في تفسيره قوله تمالى كمثل حبة الآية دليــل على ان اتخاذ الحرث من أعلى الحرف المتخذة للمكاسب ، ويشتغل بها العمال ، ولهذا ضرب الله تعالى المشسل بها قال وفي الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عد مسالح قال التمسوا الرزق في خبايا الأرض يعني الزرح ، مسالح قال النصوا الرزق في خبايا الأرض يعني الزرح ، وفي حديث مدح النخل هن الراسخات في الوحل والمطعمات في المحل .

قال والمزارعة من فروض الكفاية فيجب على الامام أن يجبر الناس عليها ومسا في معنا ا من غرس الشجر ، وعن عبد الله بن عبد الملك انه لهي ابن شهاب فقال دلني على مال اعالجه فأنشأ يقول :

وقد شد احلاس المطي مشوقا لعلك يوماً أن تجاب فاوزقا

اقول لعب الله يوم لقيته نتبع خبايا الأرض وادع مليكها القرطبي يستحب لمن يرمى البدر أن يقول عقب الاستعادة أقرأيتم مساتحرثون أأنتم وزرعونه أم نحن الزارعون على الله تعالى هو الزارع المتبت المبلغ ، اللهم صل على سيدنا محد وارزقنا خيره وجنبنا ضرره ، واجعلنا لأنعمك من الشاكرين ا ه. قال وهذا القول أمان للزرع من جميع الآفات الدود والجراد وغيرها ، سمعته من ثقة وجرب فوجد كذلك واختلف على الافضل الزراعة لكارة التناول منها أو الفراسة لدوامها ، البرزلي ويستعب عند زرعة أو غرسه أن ينتفع به جميع المسلمين ليحصل له ثوابه ما دام قاتماً على أصوله وإن خرج عن ملكه .

ولا تلزم المزارعة بمجرد عقدها فلكل فسخها (إن لم يبدر) بضم التعتبة وسكون الموحدة وفتح الذال المعجمة أي لم يجعل البدر بالأرض ، فان بدر لزمت ، ابن رشد هذا معنى قول ابن القاسم في المدونة ، ونص رواية أصبغ عنه في المتبية . وقال ابن الماجشون وابن كتانة وابن القاسم في كتاب ابن سحنون تلزم بمجرد العقد ، وقسال ابن كنانة في المسوط لا ثلزم إلا بالعمل بدراً كان أو غيره ، وبه جرت الفتوى يقرطبة ، وإنحا وقسم هذا الاختلاف في المزارعة لأنها شركة وإجارة كل واحدة منها مقتضية للاخرى بكليتها لافضل فيها غنها ، فاختلف أيها تقلب ، فمن غلب الشركة لم يرها لازمسة بالعقد ولم يجزه الاعلى التكافى، والاعتدال ، إلا أن يتطاول أحسدها على صاحبه بما لا فضل لكرائه .

ومن غلب الاجارة الزمها بالعقد وأجاز التفاضل بينها ولم يواع التكافوء عسير ابن حبيب ، قال ما لم يتفاحش الأمر بعا لا يتغابن بعثله في البيوع . وقال سعنون فلك جائز وإن تفاحش الفضل في قيمة الكراء ما لم ينفرد أحدها بشيء له بال لم يخرج صاحبه عوضاً عنه فلا يجوز والقياس على القول بتغلب الإجارة وإلزام العقد أن يجوز التفاضل بكل حال قاله ابن رشه ، خليل ومنشأ الخلاف هورانها بين الشركة والإجارة . ابن عبد السلام الأقرب عندى أنها شركة حقيقية إلا أنها مركبة من شركة الأموال والأعمال ، ابن عوفة وفي لزومها بالعقد أو الشروع ثالثها بالإبذار لابن وشد عن سعنون مسمع ابن الخليشون

وَصَحَّتَ ، إِنْ سَلِمَهَا مِنْ كِرَاءِ ٱلْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ ، وَقَابَلُهَا مُصَاوِ ، وتَسَاوَيَهَا ،

وابن القاسم في كتاب ابن سعنون وابن كنانة في المسوطة ، وبه جرت الفتيابقرطبة . وابن القاسم في كتاب ابن سعنون وابن كنانة في المسوطة ، وبه جرت الفتيابقرطبة . وهو على قياس رواية على لزوم الجعل بالشروع ، وقول ابن القاسم مع سماعه أصبحت ولم يحك ابن حرث عن ابن القاسم غير الأول، وقال اتفقوا على انعقادها بالعمل أفاده الحط .

(وصحت) المزارعة (إن سلما) بكسر اللام أي المتزارعان أي عقدها الشركة في الزرع (من كراء الأرض ب) شيء (منوع) كراؤها به ، وهو الطعام ، ولو لم تنبته الأرض كالسمن وعسل النحل ومسا تنبته ولا تطول اقامته بها ولو غير طعام ، كقطن وكتان (و) إن (قابلها) أي الأرض شيء (مساو) لكرائها من عمل يد أو يقر عند الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه . سحنون وهو صواب ، يد أو يقر عند الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه . سحنون وهو صواب ، فالساواة شرط ، وعدمها مانع ، وكثيراً ما يطلق الفقهاء الشرط على عدم المانس ومفهوم مهاو فيه تفصيل ، فإن قابلها اكثر من كرائها بكثير فسدت وبيسير اغتفر

[فاده تت .

(و) ان (تساویا) آی الشریکان فیایخرجانه والارض مشترکة بینها أو مباحث لمعوم الناس ، أو لاحدها و کراؤها یسیر لا خطب له . وقال سعنون لا یعجبنی أن للمعوم الناس ، أو لاحدها و کراؤها یسیر لا خطب له . وقال سعنون لا یعجبنی أن تلفی الارض وإن لم یکن لها کراه و ق ، فیها لمالك رضی الله تمالی عنه لا تصع الشرکة فی الزرع إلا أن یخوجا البدر بینهما نصفین ویتساویا فی قیمة أکریة ما یخرجانه بعدذلك، مثل أن یکون لاحدهما الارض والآخر البقر ، والعمل علی أحدهما أو علیهما إذا تساویا والبدر بینهما نصفین وإن أخرج أحدهما الارض والآخر البدر والعمل بینهما وقیعة والبدر بینهما نصفین وإن أخرج أحدهما الارض والآخر البدر والعمل بینهما وقیعة البدر و کراء الارض سواء لم یعجز لانه أکری نصف أرضه بطعام ، ولو اکتریا الارض من أحذی أو کانت لهما جاز أن یخرج أحدهما البدر کله والآخر البقر والعمل و کراء ذلك

وَقِيمَةُ اللَّهُ الْمُواءِ . وَلَا مَا لَكُ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ أَنْ الْأَرْضُ لُواحِدُ والبنور

من عند الآخر جازت الشركة إن تساويا ولم يفضل أحدهما الآخر بشيء في حمل ولا نفقة ولا منفعة . سحنون إن تفاخلا في العمل تفاخلا كثيراً له بال ، فالشركة تفسد والزرع بينهما ، وإن كان التفاخل يسيراً لم تفسد الشركة كا أجاز مالك رضى الله تعالى عنه أن للفنى الأرحن التي لا كراء لها ، ابن يونس بعض فقيائنا القروبين اذا أخرج أحدهم الأرحن والآخر العمل فهذه إجارة تازم بالعقد وأجساز سحنون أن يكون كراء الأرحن أكثر من والآخر العمل ، لأن ذلك إجارة لا يحتاج فيها إلى التساوي ، ويلزم كل واحد أن يبذو مع صاحبه للزوم الشركة .

ونقل أهل كتب الاحكام ان الذي جرى به العمل ان المتزارعسين إذا سلما من كراء الارض بما يخوج منها فلا بأس بالتفاضل وهو قول عيسى بن دينار ، وقيها لمالك رضى الله تعالى عنه في رجلين اشتركا في الزرع فيخوج أحدهما أرضا لها قدر من الكراء فيلفيها لصاحبه ويعتدلان فيا بعد ذلك من العمل والبدر ، قلا يجوز إلا أن يخرج صاحبه نصف كراء الأرض ، ويكون جميع العمل والبسندر بينهما بالسوية أو تكون أرضاً لا خطب لها في الكراء فيجوز أن يلغى كراءها لصاحبه ويغرجان ما عداها بالسوية بينهما .

سعنون إن أخرج أحدهما الأرض والبذر والآخر العمل وقيمته مساوية قيمة كراء الأرض والبذر جاز ، وقال ابن حبيب لا . بعض القرويسين قول سعنون هو الأشبه ، وليس قول ابن حبيب يبين وإذا أخرج أحدهما الأرض والآخر العمل فهذه إجارة تلام بعقدها دغ ، قوله وتساويا أعم من قوله قبل وقابلها مساو فهو منن عنه دح ، قولسه تساويا لا شك في إغنائه عن قوله ، وقابلها مساو فشرطها شيآن كما قسال ابو الحسن الصغير .

ولا تصح المزارعة إلا بشرطين ان يسلما من كراء الأرض بنما يعفرج منها وأن يعتد لا فيا بعد ذلك ، عب المراد بقوله وقابلها مساو شرطهما قسم الزبح على قدر ما أخرجاه كأن تكون أجرة الأرض مائة والبقر والعمل خسين ، ودخلا على أن لرب الأرض الثلثين

ولرب البقر والعبل الثلث ، فتجوز ، وان دخلا على النصف لم تجز ، وإن كانت قيمة ما ذكر بمكس ما مر جاز إن دخلا على أن لرب النقر والعمل الثلثين ولرب الأرض الثلث. وإن دخلا على النصف فسدت لدخو لهما على التفاوت ، وإن كانت أجرة الأرض خسين والبقر والعمل كذلك جاز ان دخلا على النصف فان دخلا على الثلث والثلثين فسدت فالمراد والمعمل كذلك جاز ان دخلا على النصف فان دخلا على الثلث والثلثين فسدت فالمراد بان يكون الربح مطابقاً للمخرج ، فلا بد ان يتساويا في الخارج والمخرج جميعاً وليس المراد به ان يكون الراد به ذلك .

طفى ليس المشترط في صحة المزارعة إلا شرطين ، وأما قوله وقابلها مساو فهو مندرج في قوله وتساويا ، فيغني عنه كما قال دغ ، وغيره ، وأما قوله وخلط بدر فليس من شروطها لأن شرطها ما كان عاماً في جميع صورها ، وهذا خاص ببعض الصور ، ولذا قال المصنف إن كان ، ولذا قال في الجواهر ولها شرطان : الآول السلامة من مقابلة منفعة الأرض أو بعضها بها لا يجوز كراؤها به ، الثاني : التعادل بين الإشراك في قسمة المنحرج أو قيمته بحصص الاشراك ، فسلا يجوز أن يكون لأحدهما الثلث أو الربع أو غيرهما من الآجزاء ، على أن له مما يخرج مالا يكون قدر ذلك الجزء إلا أن يكون التفاوت يسيراً لا يؤبه له فلا تفسد المزارعة .

وتبع المصنف ابن الحاجب في قوله وقابلها مساو فانه ، قال يشارط أن يكون منا يقابلها معادلا لكرائها إلا انه لم يذكر ما يغني عنه وهو التساوي في المخرج ، فجاء كلامه حسنا اه . قلت شاع انه لا يعترض بإغناء المتأخر عن المتقدم لوقوع الأول في مركزه. ولا يغني عن المتأخر فاحتمج المثاني ، فصنيع المصنف احسن من صنيع ابن الحساجب لإخلاله بشرط التساوي والله أعلم .

واستثني من مفهوم ومتساويا فقال (إلا) أن يكون عدم التساوي (لتسبرع) من أحد شريكي المزارعة بزيادة حمل أو قدر بما يخرج للآخر (بعد العقد) فسسلا تقسد عند أبن القاسم > وأن كانت عنده لا تلزم إلا بالبذر مراعاة للقول بلزومها بالعقد قاله أبن رشد

د ق ، ابن حبيب ان تفاضلا فيا أخرجه المتزارعان قان كانا عقدا على الاعتدال جاز ما فضل به احدهنا الآخر طوعاً قل أو كاثر إن اعتدلا في الزريعة . سعنون ان صح العقد جاز أن يتفاضلا ، ولم يفرق بين زريعة وغيرها ، وكذا لو أسلف أحدهما الاخر بعسه صحة العقد من غير وأى ولإعادة الشيخ يريد سعنون لأنها تلزم بعقدها كالبيع .

ابن رشد في قول ابن القاسم في سناع عيسى إن كانت الشركة على غير شرط سلفه ثم سأله أن يسلفه الزريمة فقمل فلا بأس به نظر على أصله أن المزارعة لا تلزم بالمقد ، وقال بعضهم هذا يتدلو على انها تلزم بالمقد ، ولا دليل له من هذه الرواية ، وإغام تفسد المزارعة إذا كان السلف بعد العقد ، وإن كانت عنده غير لازمة به مراعاة لقول من رآها لازمة به ولملها ظنا لزومها به قمدت التهمة عنهما فلا حاجة لقول « غ » قوله إلالتبرع بعد العقد أي بعد العقد اللازم بالبدر ، فأل عهدية .

البناني فيه نظر فإن المصنف إغاقصد بهذا ما ذكره ان القاسم في العتبية ، وبحث فيه ان رشد وأجاب عنه وهو لا شك مراد المصنف ونص العتبية من سماع عيسى ان الغاسم وقد مثل هن رجلين اشتركا في حرث فقال أحدهما للآخر أسلفي بعد عقد الشركة. ابن الغاسم الشركة فاسدة السلف الذي أسلف من الزريعة إن كانا اشتركا على ذلك ، فانكانت الشركة على غير سلف ثم سأله ذلك فغمل فليس به بأس ، والشركة حلال جسائزة إذا كانت قيمة العمل مكافئة لقيمة الأرحن.

ابن رشد في قوله فليس به بأس نظر على أصله من أنها لا تلزم بالمقد ، لأن القياس عليه أن لا يجوز السلف بعد المقد ، وقد قال بعض أهل النظر هذا من قوله يدل على انها تلزم المقد عنده ، ولا دليل من قوله في هسده الرواية على ذلك ، إذ قد ذكر فيها مايمال على انها لا تلزم بالمقد وهو قوله والشركة حلال جائزة إذا كانت قيمة العبل مسكافئة لقيمة الأرض ، لأن من يراها لازمة بالمقد يجيز التفاصل فيها ولا يشترط جوازهسا للزمة المتديمة إذا كان السلف بعد المقد وإن كانتا عده غير لازمة

به مراعاة لقول من رآها لازمة به اه ، فعلم منه أن ابن القاسم قال بعدم لزومها بالمقد ويجوز التبرع بعده مراعاة لقول المنحالف ، وكلام المصنف جار عليه فلا وجمه لتأويله وإخراجه عنه والله أعلم ، وبه يسقط بحث اللقاني ، وأما بحث طفي (١) مع « غ » بأن حل المقد على اللازم بالبدل ، رأى تمامه تقل معه فائدة التبرع بعد تمام العمل ، ففيسه نظر لإمكان التبرع بعد تمام البدر بالسقي أو التنقية أو الحصاد والدراس أو بالزيادة في حصته

(وخلط) يغتج الخاء المعجمة وسكون اللام مصدر خلط بفتحها قاعل فعل محدوف معطوف على سلم شرط ان أي وحصل خلط (بدر) بفتح الموحدة وسكون الذال المعجمة أى زريعة قشمل الزريعة الخضر التي تنقل كالبصل والقصب ، هذا هو الشائع في قراءته ويحتمل أنه فعل ماهن بضم الخاء وكسر اللام عطف على سلم (إن كان) البسدر منها ، ويكفي الخلط (ولو) كان (باخراجها) أي شريكي المزارعة بدريما وزرعهما في ناحيتين متعيز كل بدر منهما عن الآخر ، هذا قول مالك وابن القساسم رضي الله تعالى عنهما ، وعليه بتقرع قوله الآتي ، قان لم ينبت بدر أحدهما . . . الخ .

وأشار بولو إلى قول سعنون لا يكفي هـــذا ولا بد من خلطهما في الزراعة بحيث لا يتميز أخدهما عن الآخر ، ابن الحاجب والبدر المشترك شرطه الخلط كالمال، الموضع لما كان الخلط ظاهراً في عدم تميز أحدهما عن الاخر بين أنه ليس المراد ذلك بقوله كالمال مشيراً إلى ما قدمه من كفاية كونه تحت أيديهما أوأحدهما، هكذا قال مالكوابن القاسم

⁽١) ﴿ قُولُه عِنْ طَفِي) نصه قوله إلا لتبرع بعد العقد اللازم بالبدر نحوه لابن غازي وقد علمت بأي المراد بالبدر تمامه ، وحينبذ تقل فائدة التبرع بعد تمام العمل ، وانحسا كلام الاثمة في التبدع في العمل بعد المساواة فيه ، ولذا رتبوا ما ذكره المصنف على قول سحنون بلزومها بالعمل كافي ضيح ، ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالعمل كافي ضيح ، ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالعمل كافي ضيح ، ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالعمل كافي ضيح ، ولم أر من فرعها على القول بلزومها بالبقومة فرح المسالة .

رضى الله تعالى عنهما ؟ اللخمي واختلف النقل عن سعنون فقال مرة بقول مالك رضي الله تعالى عنه ؟ وقال مرة إنما تصح الشركة إذا خلطا الزريعة أو جعاها في بيت أو حلاها إلى فدان ؟ ونص هسدا الثاني جند ابن يونس ؟ ومن كتاب ابن سعنون وإذا صعت الشركة في المزارعة وأخرجا البدر جميعاً إلا أنهما لم يخلطا فزرع هسدا في قدان أو في بعضه ؟ وزرع الآخر في الناحية الاشرى ولم يعملا على ذلك فان الشركة لم تنعقد ؟ ولكل واحد ما أنبت حبه ويتراجعان في قصل الاكرية ؟ ويتقاصان ؟ وإنسا تم الشركة إذا خلطا ما أخرجاه من الزريعة أو جماها في بيت واحد أو حلاها جمعاً إلى القدان وبدر كل واحد في علوفه فزرها واحدة ثم زرعا الآخرى فهو جائز ؟ كما لو جما في بيت بعض كل واحد في علوفه فزرها واحدة ثم زرعا الآخرى فهو جائز ؟ كما لو جما في بيت بعض القرويين وعند ابن القاسم الشركة جائزة خلطا أو لم يخلطا .

أن حبد السلام لعلى المصنف إلى سكت عن قول ابن القاسم في هذه المسألة لشرك المائزة خلطا أم لم يخلطا لاحتاله جواز الإقدام على ذلك ابتداء ، وأنه بمنوع أولاً لكنه إن وقع مضى وهسو الظاهر من تقويعه اه . وقال المبخمي فصل اختلف اذا كان البلار من عندها على من شرط الصحة أن يختلطاه قبل الحرث قاجاز مالك وابن القاسم وضي الله تعالى عنها الشركة إذا أخرجا قبحاً أو شعيراً ، وإن لم يخلطا وهسو أيضا أصلها في الشركة في الدراهم والدنانير ، واختلف عن سعنون قذكر مثل ماتقدم اه، فأشار المصنف الله أن الخلط يكفي فيه إخراجها البلر ولو لم يخلطا كا عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأحد قولي سعنون وهو غير ظاهر ، ولا يتأتى علية ما فرعه المصنف بقوله تعالى عنهما وأحد قولي سعنون وهو غير ظاهر ، ولا يتأتى علية ما فرعه المصنف بقوله قان لم يشب النع والذ أعلى .

طلي قوله وخلط بذران كان الغ ، هذا الشرط إنما يعرف لسعنون وإليه عزاه في الجواهر ، واقتصر عليه قتبعه ابن الحاجب والمصنف ، ومذهب مالك وابن القاسم درض، عدم اشتراطه لا حسا ولا حكماً على أصلهمسا في شركة المال ، وسعنون على أصله في اشتراط الخلط فيها ، فكل طرد أصله ، ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب

والبذر المشترك شرطه الخلط ، وسكت المصنف عن قول ابن القاسم في هسده المسألة المسركة جائزة خلطا أو لم يخلطا على ما حكاه بعض القروبين اه ، وما عزاه لابن القاسم عن يعض القروبين هو كذلك في ابن يونس بعد أن نقل عن سعنون شرطها خلط البذرأو جعه في بيت أو حمله جيماً إلى القدان فعلم منه أن ابن القاسم لم يشارط الخلط لا حساً ولا حكماً . وقال اللخمي النع ما تقدم عنه .

وقال ابن عرقة وإذا كان البدر منهما ففي شرطها بخلطه قولا سحنون وهيسى عنابن القاسم . سحنون جمه في بيت أو حله جيماً الله ان زريعة كل واحد في ظرفه زرعا واحداً ثم الآخر كخلطما اه ، فظهر لك من هذه النقول أن شرط الخلط الحكمي عند سحنون فقط . ووقع للصنف في ترضيحه ما يخالف هذا ، فإنه قال في قول ابن الحاجب والبدر المشترك شرطه الخلط كالمال ما نصه : ولما كان الخلط ظاهراً في عدم تميز أحدهما عن الآخر بين أنه ليس المراد ذلك بقوله كالمال ، فأشار إلى ما قدمه ، وهو أن يكون عن أيديهما أو أحدهما ، وهكذا قال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما .

اللغمي واختلف عن سعنون قفال مرة النع ما تقدم ، قطاهره أن مالكا وابنالقاسم رضي الله تعالى عنهما قالا بشرط الخلط الحكمي هنا وفي شركة المال ، وليس كذلك ، بل ليس بشرط في الصحة عندهما فيهما كا علمت ، ولذا قال ابن عرفة في شركة المسال ففي شرطها بالخلط الحسي الهيد عدم تميز أحدهما عسن الآخر ، أو بمجرد اجتاعهما في حوز واحد ثالثها هذا ، أو شراه كل بماله على الشركة ، أو أحدهما فقط في ثبوتها في النحمي عن الفير وعن سحنون وقول ابن القاسم فيها اه، قافاد أن اشتراط الخلط السحنون فقط ، وقول ابن القاسم فيها عدمه وكل على أصله في شركة المال وفي شركة الزرع ، فما فقط ، وقول ابن القاسم ليس كذلك ، ولا سلف له فيسه ، ولم يكن ذلك في ابن نسبه في الترضيح لابن القاسم ليس كذلك ، ولا سلف له فيسه ، ولم يكن ذلك في ابن عبد السلام الذي يتبعه المصنف غالباً ، وعلى ما قال لا يصح كلامه إذ لا قرق حينشذ بين قول سحنون الذي وافق فيه مالكا وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ، وقسوله الآخو لمربط الخلط الحكمي فيهما .

وقد أغتر دح ، بكلام التوضيح المذكور فقال بعده وبعد شيء من كسلام اللغمي فأشار المستف إلى أن الحلط يكفي فيه إخراجها البذر ولو لم يخلطاه كا هو عند مالك وابن القاسم وأحد قولي سعنون رضى الله تعالى عنهم ، وأشار إلى قوله الآخر بلو، وحمل الشارح كلام المستف على قول سعنون وهو غسير ظاهر اه ، فظاهره أن مالكا وابن القاسم درض، شرطا الخلط الحكمي ، وليس كذلك كا علمت ، وظهر لك أن الصواب حلى المشارح ، وقد نقل الحط صدر كلام اللخمي الدال على المواد ولم يتنبه له ولا لمنا في كلام التوضيح من اتحاد القولين والله الموفق .

البنائي قوله ولو بإخراجها المراه باخراجها كما في دح، أن يغرجا مما بالبدر ولو زرع هذا بقوي هذا بقوي علمه بالمرد في عاجية ، وهذا في عاجية ، وزرع أحدهما متميز عن الآخر ، وهذا أخد تقولي سعنون ، والمردود باو قوله الآخر إنه لا يكفي إخراجهما على الوجه المذكور ، بسل لا بد أن يصير البدران بعسد زرعها بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ، هكذا ذكر القولين ابن يونس عن سعنون وابن شاس ، فحمل و ز ، الإخراج في كلام المصنف على القول الثاني غير صواب ،

وقوله ورد المصنف باو القول باشتراط الخلط الحسي غير صحيح إذ لم ينقل عن أحد اشتراط الخلط الحسي ، ثم قال البناني بعد نقل كلام طفي المتقدم ، الظاهر أن المصنف أراد في التوقيع حل كلام ابن الحاجب على الراجح (١) من القولين ، وهو عدم اشتراط الخلط وأن تعبيره بالخلط في كلامه تسامح بقرينة التشبيه في قوله كالمال ، فتبعه دح ، الخلط وأن تعبيره بالخلط في كلامه تسامح بقرينة التشبيه في قوله كالمال ، فتبعه دح ، على ذلك في حمل كلام المصنف هنا قراراً من جمله على ضعيف وهو طاهر ، ولا يازم منه

⁽١) (قوله الظاهر أن المصنف أراد في ضيح حمل كلام ابن الخاجب على الرّاجسع) هذا لا يمكن في كسلام ابن الحاجب ؛ لتصريحه بأن الخلط شرط بقوله والبندر المشتوك شرطه الخلط ، ولا يمكن في كلام المصنف لعطفه الحلط على الشرط المتنف عليات وهي السلامة من كراء الارض بممنوع ومبالغته على شرطية الحلط بقولة وقو بالحرالجها المسلمة من كراء الارض بممنوع ومبالغته على شرطية الحلط بقولة وقو بالحرالجها الما

أن مالكا وان القاسم و رض ، قالا بشرط الخلط الحكمي كما لا يازم منسبه اتحاد قولي سعنون لوضوح الفرق بينهما مها قدمناه ، لأن مراده بالقول بالخلط أنه لا بد من خلطهما بعد الآراعة بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر ، والقول الآخر بخلافه ، كما نقله ابن يونس عن كتاب ابن سعنون إذ قال لو بذر كل بذره في ناحية على الشركة فلا شركة بينهما ولكل ما أثبته بذره ، ويتراجعان في فضل الأكرية .

ان يونهن وقال بعض القروبين هي عند ان القاسم صحيحة نقله ان عرفة ، ومثله في وح ، ، وأراد طفي حمل كلام المصنف على الأول من هذين القولين كما فعل الشارح وليس بصواب ، ويدل على يطلانه قول المصنف ، فان لم ينبت بدر أحدهما الغ ، فانه لا يتفرع إلا على قول ابن القاسم ، ولا يصح تفريعه على شرط الخلط وهو القول الأول لسحنون لأن التمييز عنده يوجب بطلان الشركه مطلقاً أنبت بدر كل منهما أم لا .

⁽١) (قوله ونقله ابن عرفة) نصه الصقلي عن ابن سحنون لا يجوز أن يخرج أحدهما قمحا والآخر شعيراً أو سلتاً ولو اعتدلاً فيا بعد ذلك فان نزل فلكل واحد ما أنبت بذره ويتراجعان في الاكرية ثم قال بعد ذلك انه جائز قسال بعض القروبين من لم يجز المشركة بالمنانير والدراهم لم يجز المزارعة بالطعامين الختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقاء يد كل واحد على طعامه ولكل واحد ما أنبته طعامه ولا يكون التمكين قبضا كالشركة الفاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وإنما يشتركان فإثمان السلع التي وقعت الشركة بها فاسدة ،

قَانَ لَمْ يَنْبُتَ بَذُرُ أَحدِهِما وعُلِمَ لَمْ يُخْتَسَبُ بِهِ ، إِنْ غَرْ ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ يَضِفُ بَذُر وعَلَيْهِ مِثْلُ يَضْفُ النَّابِي ، وإلا قَعَلَ كُلُّ : يَضْفُ بَذُرِ الانتخر، والزَّرْخُ بَيْنَهُما ،

بعض القروبين من لم يجز الشركة بالدنائير والدرام لم يجز المزارعة بطعامين عتلفين ونو احتد ما احتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة لبقاء يدكل واحد على طعامه ، ولكل واحد ما أنبته طعامه ، ولا يكون التمكين قبضاً كالشركة القاسدة بالعروص لا يضمن كل واحد ملعة صاحبه ، ولا يكون التمكين قبضاً كالشركة للقاسدة بالعروض لا يضمن كل واحد ملعة صاحبه ، وإنما يشتركان بالثمان السلع التي وقعت الشركة فيها فاسدة ا هو الما الموفق.

(فإن لم ينبت بلر أحدهما) أي شريكي المزارعة (وهلم) بضم فكسر صاحب البدر الذي لم ينبت بأن بسدر كل بلره في ناحية متعيزة عن التاحية التي بسدر الآخر فيها وعلمت الناحيتان (لم يحتسب) بضم التحتية وقتح السين (به) أي البسلر الذي لم ينبت فيا أخرج الشركة ويفييع على صاحبه (إن غر) صاحب البدر الذي لم ينبت شريكه بأن كان علم أنسه لا ينبت لإصابت الدخان مثلا كبرر الكتان (وعليه) أي الفار لشريكه (مثل نصف) البدر (النابت) والزرع بينهما ، ابن عبد السلام وينبقي الرجوع على الفار بنصف قيسة العمل ، المصنف ويرجع بنصف كراء الأرض التي غر فيها (وإلا) أي وإن لم يغر صاحب البدر الذي لم ينبت شريكه بأن لم يعلم علته (فعلى كل منهما) أي الشريكين للآخر مثل (نصف بدر الآخر) فعلى لم يعلم علته (فعلى كل منهما) أي الشريكين للآخر مثل (نصف بدر الآخر) فعلى صاحب البدر الذي نبت مثل نصف البدر الذي لم ينبت وعلى صاحب البدر الذي لم ينبت مثل نصف البدر الذي نبت (والزرع) مشترك (لهما) في الصورةين .

د خ » أصل هذا ما نقله ابن يونس هن أبي اسحق » ونصه بعض القروبين . وعند ابن القاسم خلطا أو لم يخلطا الشركة جائزة » وإذا صحت الشركة في هـــذا كنبت زرع الحدد فإن غر منه صاحبه وقد علم آنسه لا ينبت فعليه نصف أحدهما ولم ينبث زرع الآخر فإن غر منه صاحبه في بذره وإن لم يعلم أنه لا ينبت ولم يندر صاحبه لصاحبه » والزرع بينهما ولا عوض له في بذره وإن لم يعلم أنه لا ينبت ولم

كَأْنُ تَسَاوَيَا فِي ٱلْجِمِيعِ ،

يغره ؟ فعلى الذي نبت بذره أن يغرم لصاحبه مثل نصف بذره على أنه لا ينبت ويأخذ منه مثل نصف بـدره الذي نبت ؟ والزرع بينهما على الشركة ؟ غره أو لم يغره ؟ ولو علم ذلك في إبان الزراعة وقد غر صاحبه فأخرج زريعة يعلم أنها لا تنبت قلم تنبت فضمانها منه ؟ وعليه أن يخرج مثل مكيلتها من زريعة تنبت فيزرعها في ذلك القليب ؟ وهما على شركتها ولا غرم على الآخر الغار ؟ وإن لم يغر ولم يعلم فليخرجا جيماً قفيزاً آخر فيزرعاه في القليب إن أحبا وهما عل شركتهما .

ابن عبد السلام سكت في الرواية عن رجوع المغرور على الغار ينصف قيمة العمل فيا لم ينبت إن كان العمل على المغرور ، وينبغي أن يكون له الرجوع عليه بذلك الأنب غرور بالفعل ، وقبله في التوضيح ، وزاد وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيسة كراء الأرض التي غره قيها . ابن عرفة ذكر ابن يونس ما يدل على الحلاف ، ونصه ابن حبيب لم زارع بما لا ينبت فنبت شعير صاحبه دون شعيره ، فإن داس رجع عليسه صاحبه بنصف مكاته من شعير صحيح ونصف كراء الأرض الذي أبطله عليه ، وقاله أصيغ .

وقال ابن سعنون مثله إلا الكراء ، فلم يذكره ، فظاهر قول ابن سعنون سقوط الكراء وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة فيمن غر في إنكاح غيره أمة انه يغرم له العبداق ، ولا يغرم له ما يغرمه الزوج من قيمة الولد ونحوه . قوله في كتاب الجنايات من باع عبداً سارقا دلس فيه فسرق من المبتاع فرده على بائمه بعيبه قدلك في دمته إن عتق يوما ما ، وأظن في نوازل الشعبي من باع مطمورة دلس فيها بعيب السوس فخزن المبتاع فيها طعاماً فاستاس فيها فلا رجوع له على بائمها بما استاس فيها . قال ولو أكراها لرجع عليه ، ولحوه في المواق والحط .

وشبه في الصبعة مسائل فقال (كأن) بفتح الحمزة وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه صلته (تساويا) أي المازارهان (في الجيئع) أي الأدهل والعمل والبقر والبلو وجوز الشارح كون التشبيه في كون الزرع بينهما قاله تت . « غ ، تمثيل

أو قَابَلَ بَذُرٌ أَحَدِهِما : عَمَــلُ ، أو أَرْضُهُ وَبَذُرُهُ ، أو بَعْضُهُ ، إنْ لَمْ يَنْفُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْدِهِ ،

لما تصح فيه الشركة . « ق » المتطي سنة المزارعة الاعتدال والتساوي في الأرض والبذر والبقر والأداة والعمل كله حتى يصير ما هلك من ذلك في ضمائهما مما ، وهذه غايسة الكمال فيها . البرقي ظاهر المدونسة أنهما إن اشتركا في زرع في بلدين كل واحد يحزث في بلده ويشاركه صاحبه في حرثه وتكافآ في كل شيء أن المزارعة جائزة كا فيها في مساقاة حائطين في بلدين على جزء واحد ، وبهذا أفتى ابن حيدرة خلافا لابن عرفة .

(أو) لم يتساويا في الجميع و (قابل بذر أحدهما) أي المتزارعين (عمل) من الآخر والأرض مشتركة بينها بعلك أو اكتراء فيها إن اكتريا الأرض أو كانت لها لبساز أن يخرج أحدها البذر كله والآخر العمل (أو) قابل أحدها من عنسه شريكه (أرضة وبذره) أي شريك العامل سعنون إن أخرج أحدها الأرض والبسينين وأغرج الاخر العمل جاز.

(أو) قابل الأرض من أحدهما وبعض البدر عمل من الآخر (وبعضة) أي البدر ، فالمعنى أخرج أحدهما الأرض وبعض البدر والآخر العمل وبعض البدر فتصح شركتهما (إن لم ينقص ما العامل) أي ما يأخذه من الزرع (عن نسبة) قلر (بدوه) لجموع بدرهما بأن زاد ما يأخذه منه عن نسبة بدرها او سواها فالثاني كالم أخرج أحدهما العمل وثلث البدر ، والآخر الأرض وثلثي البدر على ان يأخسف العامل ثلث الزرع والأول كذلك ، على ان يأخذ العامل ثلثي الزرع ، ومفهوم إن لم ينقص الله أنه إن نقص ما يأخذه العامل عن نسبة بدره كاخراجه ثلثي البدر على أن يأخذ ثلثة فعلا تجوز لمقابلة ما يأخذه العامل عن نسبة بدره كاخراجه ثلثي البدر على أن يأخذ ثلثة فعلا تجوز لمقابلة الأرض ببعض البدر

وقه سعنون وابن حبيب إذا اشترك رجلان فأخرج أحدهما الأرَّضُ وَتَلْتَي الزريمة والاخر ثلث الزريمة ، والعمل على أن يكون الزرع بينهما تُصَفَين . ابْن حَبَيب أو عسل الثلث والثلثين فذلك كله جائز إذا شاوى العمل وما فضله بُهُ مَنَ الزريْمَة كُرَّامُ الأرض ،

أَو لِأَحدِهِمَا ٱلْجَمِيعِ ، إِلاَ ٱلْعَمَلَ ، إِنْ عَقَدًا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ ، لَا ٱلْإِجَارَةِ ، أَو مُطْلَقاً ،

لأن زيادة الزريعة بازاء عمل العامل. سعنون وابن حبيب إن أخرج أحدهما ثلثي الارض وثلث البند وأخرج الآخر ثلث الارض وثلثي البند والعمل والزرع بينهما نصفين لم تجز وكانه أكرى سدس أرضه بسدس بذر صاحبه ، فان نزل فلكل واحد بقدر ماله من البند ويتراجعان في فضل الاكرية . ابن يونس بعض فقهائنا ينبغي على مذهب ابن القاسم أن يكون الزرع بينهما نصفين .

(أو لاحدهما) أي المتزارعين (الجيم) أي الارض والبقر والبدر والاداة (إلا العمل) بالبد ، فإنه على الآخر وله الربع مشك فتصع شركتها (إن عقدا) ها (بلفظ الشركة لا) يلفظ (الإجارة أو) إن (أطلقا) أي العاقدان الشركة عن تسميتها شركة أو إجارة فلا تصح فيهما . وى سئل ابن رشد ما تقول في رجلين اشتركا في الزراعة على أن جعل أحدهما الأرض والبذر والبقر ، وجعمل الثاني العمل ويكون الربع العامل ، فأجاب إن عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقاً ، وإن عقداها بلفظ الإجارة لم تجز اتفاقاً ، وإن تجدد عقدها من اللفظين أجازها ابن القاسم ومنعها صحنون .

تت هذه المسألة هل هذا التقدير هي على ما في توضيحه حيث تعقب قول ابن عبد السلام في كان البدر من عند صابعب الأرض والعمل والبقر من عند الآخر أجازه سحنون ومنعه عدد وابن حبيب إن هذه مسألة الخاس البقر والآلة فيها من عند رب الأرض وإنما العامل جزء معاوم بيشاوي قيمة عمله ، ويتبين ذلك بالوقوف على ما في أجوبة أبن رشد ، ونصه منفضل الفقيد الأجل قاضي الجاعة أبو الوليد بن رشد وفقه الله تعالى ورضي عنه بالجواب عن رجلين اشتركا في الزرع على أن جمل أحدها الأرض والبدر والبقر ، والثاني العمل ، ويكون الربع العامل والثلاثة الأرباع لصاحب الأرض هـــل يجوز ذلك أم لا ، فأجاب ويكون الربع العامل والثلاثة الارباع لصاحب الأرض هـــل يجوز ذلك أم لا ، فأجاب تصفحت سؤالك ، فأما مسألة الاستراك في الزرع على الوجه الذي ذكرت فلا يخاو الأمر فيها من ثلاثة أوجه ، أحدها أن يعقدا بلفظ الإحارة .

والثالث أن لا يسميسا إجارة ولا شركة ، وإنما قال ادفع اليك أرضي ويقري وبذري وتتولى أنت العمل ، ويكون لك ربع الزرع او خسه او جزء من أجزائه يسميانه ، فحمله ابن القاسم على الإجارة فلم يجزه ، واليه ذهب ابن حبيب ، وحمله سحنون على الشركة فأجازه ، هسندا تحصيل القول عندي في هذه المسألة ، وكان من أدركنا من شيوخنا لا يحصاونها هذا التحصيل، ويذهبون إلى أنها مسألة اختلاف جلة من غير تفصيل وليس هذا عندي بصحيح ا . ه

البناني هسذا النقل هو الصواب كافي ابن عرفة وتبعه وغى انظره والعجب من وق كيف خالفه . ابن عرفة المخمي إن كان البدر من عند ذي الأرحن والبقر والممل للاخر فأجازه سعنون ومنعه عمد وابن حبيب . سعنون إن اشتركا على ذلك أن ثلث ما يعصل لرب البدر ولذي العمل ثلث والبقر ثلث والقيم كذا جاز ومثله إن كان من عند أحدها العمل فقط . وقال محد في مثل هذا هو فاسد وهذا خلاف أسله من أنه إن سلم المتزارعان من مقابلة الأرحن البدر جازت الشركة إذا تساويا . قلت ود متناقضته عمد إيانه إنما قاله في المتزار عيد و والبدر وللآخر أجر مثله إلا أن يأتي كل منها برويعة . ابن حبيب إن نزل فالزرع لرب الأرحن والبدر وللآخر أجر مثله إلا أن يقول تعالى نتزارع على ان نصف أرضي ونصف بدري ونصف بقري كراه نصف عملك ؛ فالزرع بينهما كأن عمل ان نصف أرضي ونعف بدري ونصف بقري كراه نصف حملك ؛ فالزرع بينهما كأن قبضه نصف البدر في أجرته وهمه والصواب قول سعنون إذا دخلا عمل وجه الشوكة وأن يعمل على ملك صاحب المبنئ والآخر والا يعمل الم ملك صاحب المبنئ والآخر والن يعمل المبنوج فسدت قولاً واحداً ؛ لأنه أجر نفسه لجيول .

قلت قوله فسدت قولاً واحداً نص في أن معنى إجازة سعنون إنما هي أذا كان على انديمملا البلر على أملاكهم و ابن عبد السلام هذه مسألة الخاس ببلدنا ، وقال قيها ابن وشد إن عقدها بلفظ الشركة جاز اتفاقاً ، وإن كان بلفظ الإجارة لم يجز اتفاقاً ، وإن عرى المقد من اللفظين فأجازه ابن القاسم ، وأرى أنه تحقيق المذهب .

قلت جواب ابن رشد في أسئلته ما نصه ما تقول في رجلين اشتركا في الزراعة على أن جمل أحدها الأرض والبدر والبقر ، والثاني العمل ، ويكون الربع للعامل فأجاب التقصيل المتقدم ؟ وما نقله ابن عبد السلام عنه من ان ابن القاسم أجازها ومنعها سعنون وم ، لأن نص ابن رشد حمله ابن القاسم على الإجارة فلم يجزه ، واليه ذهب ابن حبيب، وحمله سعنون على الشركة فأجازه هذا تحصيل المسألة اه ، وزعمه ان مسألة عرفنا هي مسألة سعنون وعمد ، فيه نظر من وجوه الأول ان مسألتها ليس فيها اختصاص رب الأرض يشيء من غلة الحرث ؟ ومسألة عرفنا بافريقة في زمنه وبعده وقبله إنما هي على ان المنفرة بالعمل أخرج كل التين أوب الأرض والبذر ، الثاني ان مسألة سعنون وعمد ان المنفرة بالعمل أخرج معه البقر ومسألة عرفنا لا يأتي العامل فيها الا بعمل بده فقط ، وكونه كذلك يصيره أجيراً ؟ ويمنع كونه شريكاً .

ودلالة جواب إبن رشد عن المسألة التي سئل عنها على خلاف ما قلناه ، ونحوه قول اللخمي ، ومثله ان كان من عند أحدهما الممل فقط و با يأتي من أقوال أهل المذهب أن شرط الشركة كون هملها مضموناً لا معيناً في عامل معين ، ومسألة عرفنا إنما يدخلون فيها على أن هملها معين بنفس عاملها وحاملهم على هـندا خوف الاغترار بقوله فيفتقر في مسألة عرفنا الى قول بالعنحة وليس كذلك ، ولقد أجاد ، ونصح شيخ شوخنا الشيخ الفقيه الحصل أب عبد الله بن شميب بن هر الهنتاني المكوري حيث سئل عـن مسألة الخاس في الزوع بجزء مسمى من الزرع ، هل تجوز أم لا ، وهل ينتهض عدراً في إباحته تمدر من يدخل على غير عداً فأجاب بأنها إجارة فاسدة وليست شركة ، لأن الشركة تستدهي الاشتواك في الأصول التي هي مستند الأرباح ، وهدم المساعد عـلى ما يجوز من قلك لا يتهض عدراً ، لأن غلبته في ذلك ، وأمثاله إنها هي مسن إهمال حملة الشريمة ولو تعرضوا المسوخ عقود ذوي الفساد لما استعروا على فساده ، وأن حاجة الضعيف للفتوى أشد ، قال الله تعالى في فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين والوزن يومئد الحق كم الأعراف .

ثم قال ابن عرفة بعد نصوص طويلة قلت تقرير كون ما قالوه هو الصواب أن حقيقة الشركة مباينة لحقيقة الإجارة ، لأن حقيقة الشركة عدم انفراد أحدها باخراج المسال والآخر باخراج العمل ، والإجارة على عكس ذلك ، وحكم الشركة أن فائدتها يجب أن تكون معادمة لمستحقها بطريق نسبة بعض الشيء السه كالنصف لا بعرفة القدر وزقا أو عدداً كعشرة دنانير . وحكم الإجارة ان فائدتها يجب أن تكون معاومة لمستحقها بعكس ذلك ، والمزارعة قال ابن رشد هي شركة وإجارة ، فمن غلب الشركة لم يتعملها لازمة بعقدها ، ومن غلب الاجارة جعلها لازمة به ، إذا تقرر هذا فكلنا لم ينفرد احدها في المزارعة باخراج مال كان شبيها بالشركة تابتاً ضرورة اشتالها على خاصية الشركة ، وكلما انفرد احدها بإخراج المال والآخر بالعمل بطل كونها عزارعة الانتقاد لازمها حينئذ ، وهو اشتالها على خاصية الشركة ، وصارت عض إجارة لمائلتها حينئذ إياهما ، فيجيب كونها فاسدة لأن حكم الاجارة وجوب كون فائدتها معاومة القدر وزفة أو عدداً .

ابن الحاجب والعمل المشترط هو الحرث لا الحصاد والدراس على الأصح الآنه عبهول، وعن ابن القاسم والحصاد والدراس. التوضيح ما صححه المصنف وهو قول سحنون ، وقال و كذلك قال التونسي وابن بونس أنه الصواب ، لأن الحصاد والدراس بجهولان, وقال المتيطي إن كان العرف بالبلد أن الحصاد والدراس والتصفية على العامل وكان ذلك كله مع جميع العمل مساوياً لكراء الأرض جاز على قول ابن القساسم ، ولم يجزه سحنون ، لأنه لا يدرى كيف يكون. ابن عرفة وعملها مؤونة الزرع قبل تمامه بيسه. وفي كون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز شرطه نقلا الصقلي عن ابن القستاسم وسحنون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز شرطه نقلا الصقلي عن ابن القستاسم وسحنون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز شرطه نقلا الصقلي عن ابن القستاسم وسحنون الخصاد والدراء مل يتم ولا كيف يكون ، وصوبه ، لأنه يقل ويكاثر ، وكسنة اشرط النقاء اه

وشبه في عدم الصحة المدلول عليه يقوله لا الاجارة النه ققال (كالفاء) بنين معجمة أي عدم حسب كراء (أرحن) له قدر من احدها (وتساوياً) أي الشريعان في (غيرها)

أي الأرض من بذر وبقر وعمل يد فلا تصح شركتها لدخولها على التضاوت ، فيها إن أخرج احدها أرضاً لها قدر من الكراء . وألفاها لصاحبه واعتدلا فيما بعد ذلك من العمل والبدر ، فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراء أرضه (أو لأحدهما) أي الشريكين (أرض رخيصة) أي قليسة الكراء (وله) أي مخرج الأرض الرخيصة (عمل) بيده وبقره والآخر البدر ففاسدة لقابلة الأرض بعض البسند ، وهذا قول ابن هيدوس ، ورجيعة ابن يونس .

وأشار إلى ترجيحه بقوله (على الأصح) فالمناسب إبدال الأصح بالأرجح ، ومفهوم قوله أرض وعمل انه لوكان له أرض وبدر والآخر العمل جاز وهو كذلك ، إذ لم تقابل الأرض البدر بخلاف مسألة المنطوق ، ولذا خص المصنف العمال بكونه من صاحب الأرض كا هو في الرواية قاله طفي . وغ » أو لاحدهما ارض رخيصة وعمل على الاصح ، الطاهر انه معطوف على قوله كالغاء أرض فهو أيضاً مشبه بقوله لا الاجارة وعن هذا عبر في توضيحه بقوله إذا أخرج أحدهما البدر والآخر العمل والأرض ، فان كانت الارض لها خطب فقولان الجاوز لسحنون وهو مني حواز التطوع بالنافه في العقد والمنع لابن عبدوس ، ورأى أنه يدخله كراء مني على جواز التطوع بالنافه في العقد والمنع لابن عبدوس ، ورأى أنه يدخله كراء مني على جواز التطوع بالنافه في العقد والمنع لابن عبدوس ، ورأى أنه يدخله كراء مني عبدوس ، ورأى أنه يدخله كراء مني عبدوس ، ورأى أنه يدخله كراء الارجى بما يخرج منها . ابن يونس وهو الصواب ا ه ، فلمل الاصح تصحيف الارجح .

و ق ، ابن يونس في باب آخر من المدونة إذا اخرج أحدهما الارض والاخر البذر فلا يجوز إلا أن تكون أرضا لا كراء لها ، وقد تساويا فيما سواها فأخرج هذا البسذر وهذا العمل وقيمتها سواء ، فهو جائز ، لأن الارض لا كراء لها . وأنكر ابن عبدوس هذا وقال إنما أجاز مالك رضي الله تعسالى عنه أن تلنى الارض إذا تساويا في اخراج البذر والعمل ، فأما إن كان مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجز وإن كانت لا كراء لها ، اذ يدخله كراؤها عا يخرج منها ، ألا ترى أن لو اكريت هذه بمعض ما يخرج منها لم يجز ، وهذا هو الصواب ا ه . البناني أبو على كلام ابن يونس يدل على أن المصحح هو ابن عبدوس لا ابن يونس ، فلفظ الاصح في محله ، ونقل كلام ابن يونس فانظره فيه .

وَإِنْ فَسَدَتُ وَتَكَافَآ عَمَلاً ، فَبَيْنَهُما ، وتَرَّادًا غَيْرَهُ ، وَإِلاَّ فَلِيْعُهُما ، وتَرَّادًا غَيْرَهُ ، وإلاً فَلِلْعَامِلِ ، وَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ ، كَانَ لَهُ بَذْرُ مَّ مَعَ عَمَلِ ، أَوَ أَرْضُ ، فَلِلْعَامِلِ ، وَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ ، كَانَ لَهُ بَذْرُ مَّ مَعَ عَمَلِ ، أَوَ أَرْضُ ، فَلِلْعَامِلُ الْمُكُلُّ .

(وإن فسندت) المزارعة لعدم شرط من شرطي صحتها وعار عليها قبل العمل فسخت وإن حملا (وتكافآ) أي الشريكان (حملاً) أي تساوى عملها في القيمة ، وكانت الأرض من أحدهما والبسندر من الآخر على أن الزرع بينها نصفين (ف) الزرع (بينها) أي الشريكين لكل نصفه (وتوادا) أي الشريكان (غيره) أي العمل وهو الأرض والبذر، فعمل صاحب الارض مثل نصف مكيلة البذر لصاحبه ، وعلى صاحب البذر نصف حكراء الارض وفسدت لمقابلة الارض البذر . عب وإن عملا مما وتفاونا فيه فالحما كذاك على المعتمد ، فالأولى وحملا بدل وتكافآ عملا (وإلا) أي وإن لم يعملا مما بأن انفرد أحدهما بالعبل ولا يدخل فيه عملهما بلا تكافىء وإن أوهبه كلامه لأنه خلاف المعتمد (ف) الزرع بالعبل ولا يدخل فيه عملهما بلا تكافىء وإن أوهبه كلامه لأنه خلاف المعتمد (ف) الزرع بالعبل ولا يدخل فيه عملهما بلا تكافىء وإن أوهبه كلامه لأنه خلاف المعتمد (ف) الزرع بالعالم) وحده إذا انضم لعمله شيء مما سيذكره بقوله كان له بذر الخ فهو كالتقييد لإطلاقه هنا .

(وعليه) أي المنفود بالعمل المختص بالزرع (الاجوة) للارض التي انفرد الآخسو بها ، فإن كانت كلها للعامل فإنما عليه مثل البدر سواء (كان له) أي المنفرد بالعمسل (بدر مع عمل) أي عمله الذي انفرد به والأرض للآخر فسدت لمقابلة البدر بعض الارض في العامل وحده أغنى عن قوله مع عسسل (أو) كان له (أرض) والبدر للآخر وفسادها لمقابلة الارض بعض البدر (أو) كان (كل) من البدر والارض (لكل) من السدر والارض (لكل) من الشريكين والموضوع عمل أحدهما فقط ، وفسادها لدخولهما على التفاوت ، فالزرع للعامل وحده ، وعليه لشريكه مثل مكيلة بذوره وكواء أرضه .

في المقدمات اختلف في المزارعة الفاسدة إذا فاتت بالعمل على سنة أقوال ، أحدها : أن الزرع لصاحب البذر ويؤدي لأصحابه كراء ما أخرجوه .

والثاني : إنه لصاحب العمل ؛ وهو تأويل أن أبي زيد . قول أن القياسم فيا حكاه عنه أن المواز . والثالث: أنه لن اجتمع شيئًا من ثلاثة أصول ، وهي البدر ، والارض ، والعمل ، فإن كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيئان منها أو انفرد كل واحد منهم بشيء منها كان الزرع بينهم أثلاثًا ، وإن اجتمع لأحد منهم شيئان منها دون صاحبه كان الزرع له دونهما وهو مذهب ابن القاسم ، واختيار ابن المواز على ما تأوله أبو اسحق .

والرابع : إنه يكون لن اجتمع له شيئان من ثلاثة أشيساء على هذا الترتيب وهي الارض والبقر والعمل .

والحامس : إنه يكون لمن اجتمع له شيئان من أربعة أشياء على هذا الترتيب أيضاً ، وهي الارض والبذر والعمل والبقر .

والسادس: قول ابن حبيب إن الفساد ان سلم من كراء الارض بما يخرج منها كان الزرع لصاحب البذر اله بلفظه . ابن عرفة ونسب ابن الحاجب السنة للباجي وهو وهم نشأ عن تقليده . ابن شاس وظنه بقوله الشيخ أبو الوليد انه الباجي . دغ ، في التكميل ويقرب الاقوال السنة للحفظ أن تقول :

الزرع للزارع أو للباذر في فاسد أو لسوى الخابر أومن له حرفان من إحدى الكلم عاب وعاث ثاعب لمن فهسم

ومراده بالخابر هذا الذي يعطى أرضه بما يخرج منها ، والعينات للعمل ، والألفات للارض ، والباآن للبذر ، والثاآن للثيران اه. البناني إن ما اقتصر المصنف عليسه موافق للقول الثالث في كلام القدمات ، وهو المرتضى ، فقول « ز » لا يوافق قسولاً من الأقوال السنة غير ظاهر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

صِحَّةُ ٱلْوَكَالَةِ

(باب)

في بيان أحكام الوكالة

(صحة) في بعض النسخ بصيغة المصدر ، وفي بعضها بصيغة الفعل الماضي (الوكالة) بفتح الواو وكسرها لغة الحفظ والكفاية والضمان ، قال الله تعالى ﴿ أَلَا تَتَخَذُوا مِن دُونِي وَكُلِلا ﴾ ٢ الإسراء قبل حافظ ، وقبل كافيا ، وقبل ضامنا قاله عباض . واصطلاحا قال ابن عرفة نيابة ذي حق غير ذي امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته ، فال ابن عرفة نيابة إمام الطاعة أميرا أو قاضيا أو صاحب الصلاة والوصية ، فلا يقال لنسابة في حق ذي إمرة وكالة لقول اللخمي تجري الوكالة في إقامة الحدود ، لأن إقامة الحسد بحرد فعل لا إمرة فيه ، هذاظاهر استعمال الفقهاء .

وجل أبن رشه ولاية الأمرة وكالة ونحوه قول عياض ؛ استعمال لفظ الوكالة في عرف الفقهاء في النيابة خلاف ذلك ومن تأمل وأنصف علم صحة ما قلناه ؛ لأنه المتبادر للنهن عرفا ، ويأتي لهم الفرق بين أن يقال فلان وكيلي أو وصيي . ويحتمل أن يقال النيابة مساوية للوكالة في العرف فتعريفها بها دور فيقال هي جعال ذى أمر غير أمرة النعسرف فيه لغيره الموجب لحوق حكم واعله ، كأنه فعله فتخرج نيابة إمام الطاعة أميرا أو قاضياً أو إمام الصلاة ، لعدم لحوق حكم فعل النائب في الحكم أو في الصلاة الجاعل والوصية للحوق حكم فعل فاعلها غير الجاعل .

« ح » الظاهر أنه أسقط من النسخة المنقول منها عقب قوله لغيره فيه إما مالـــه أو التصرف كا له يظهر هذا بتأمل الكلام الآتي من أوله الخ . البناني غير ظاهر إذ التعريف هذه الزيادة » وقد نضافرت نسخ كثيرة على سقوطها . والظاهر أن هذا التعريف

غير جامع لخروج قسم من الاقسام الوكالة منة ، وهو توكيل الإمام في حق له قبسل شخص ، فلو أسقط ذي من قوله ذي امرة وجعل غير نعبًا لحق لشملها ، ابن عرف وحكمها لذائها الجواز ، روى أبو داود عن جسابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال أردت الحروج إلى خبير فأتيت رسول الله على فضلت عليمه وقلت أردت الحروج إلى خبير فقال رسول الله على إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا ، فإن ابتغى آية فضع يدك على توقوته ، وصححه عبد الحق بسكوته عليه ، وتعقبه ابن القطان بأنه من رواية ابن إسحق ، قال عبد الحق فيه رماه مالك رضي الله تعالى عنه بالكذب ، وقال غير نفيناه من المدينة ، ويعرض لها سائر الاحكام بحسب متعلقها كقضاء دين تعين لا يوصل اليه إلا بها والصدقة والسع المكروه والحرام ونحو ذلك ، وحكى المازري الإجماع على حوازها .

وتنازع صحة والوكالة (في) سيء (قابسل) بموحدة ، أي صالح (النيابة) فيه ...
ان عرفة اللحمي تجوز الوكالة فها تصح فيه النيابة كالبيع والشراء والجمل والإجسارة واقتضاء الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق واقامة الحدود وبعض القرب، وتبعه المازري ، الاأنه أضاف ذلك للنيابة لا للوكالة . قال ولا تجوز النيابة في اعمال البدن الحضة كالصلاة والطهارة والحج الا أنه تنفذ الوصية به وينقض قوله في اعمال الابدان الحضة بقولها مع غيرها في العاجز عن الرمي لمرضه في الحج يرمى عنه نائبه .

آبن شاس لا تجوز الوكالة في المبادات الا في الماليسة ، كأداء الزكاة ، وفي الحج خلاف ، ولا تجور في المعاصي كالسرقة ويلحق بالعبادة الشهادة والايمان واللمان والإيلاء منها ، وتجوز في الكفالة كالحوالة والبيع ، ولا تصح بالظهار لأنه منكر وزور . ابن عبد السلام أي يجوز أن يوكل من يتكفل عنه في حق وجب . ابن عرفة فيسه نظر ، لأن الوكالة انما تطلق حقيقة عرفية فيا يصح للموكل مباشرته وكفالة الإنسان نفسه ممتنعة .

ابن هارون هو أن يوكله على أن يتكفل عنه لفلان بما على فلان . ابن عرفة هـــــذا

مَنْ فَسَخِ ، وَقَبْضِ حَقِّ وُعَفُوبَةٍ ؛ وحَوَالَةٍ وإِبْرَامِ _ وَإِنْ جَهِلُـهُ الثَّلَاقَـةُ _

أقرب من الأول لأن الموكل في هذا المثال يصح منه الفعل ، وينبقي أن يزاد فيه أنه كان التزم لوب الدين الذي على فلان أن يأتيه بحقى فيل به عنه بحيث صار الإنيان بالكفيل حقاً على الموكل المذكور ، وخرج ابن هارون على المظهار الطلاق الثلاث . ابن عبد السلام الاقرب في الظهار أنه كالطلاق ، لأن قول الوكيل زوجة موكلي عليه كظهر أمه ، كقوله أمرأة موكلي عليه كالمولق عليه ، وذلك أن الظهار والطلاق أنشاء بجرد كالبيع والنكاح . وأما المين فمتضمنة للخبر عن فعل الموكل ولا يدرى الوكيل حقية ما يحلف عليه .

ابن عرفة يود بعلمه ذلك بأخبار موكله بذلك ، ويرد قياسه الظهار على الطلاق وجعه فيسسه بمجرد الإنشاء بالفرق بأن الطلاق يتضمن اسقاط حتى الموكل ، بخلاف الظهار والاستقرار يدل على أن كل ما فيه حتى الموكل أو عليه غير خاص به جاز فيه التوكيسل وما ليس كذلك لا يصح . وقولنا غير خاص به احتراز لجمن وجبت عليه يمين لغيره فوكل غيره على ادائها فانها حتى عليه ، ولا يجوز فيه التوكيل ، لأن حلف غيره غير حلفه فهو غير الحتى الواجب عليه .

وفي نوازل أصبخ تصح في الإقرار ، ولم يحك ابن رشد فيه خلافا ، ابن عسات في المكافىء لأبي عمر جرى العمل عندنا أنسه إذا جمل الموكل لوكيله الإقرار لزمه ما أقر به عليه عند القاضي ، وزعم ابن خويز منداد أن تحصيل مذهب مالك أنه لا يلزمه إقراره وهذا في غير المفوض إليه .

وبين قابل النيابة فقال (من عقد) بفتح المين وسكون القاف كذياح وبيسع وشراء وإجارة وجعالة وقرض ومساقاة وشركة وصدقة وهبة ونحوها (وفسخ) لمقد يجسوز فسخه أو يتحتم (وقبض حسق) للموكل وقضاء حق عليه (وعقوبة) بضم المين كحد وقصاص وتأديب (وحوالة) لفريم الموكل على مدينه (وإبراء) لمن عليه حق للموكل إن كان معاوماً ، بلى (وإن جهاد) أي الحق المسرأ منه (الثلاثة) أي الموكل ووكيله ومن

عليه الحق ، « ق » ابن الحاجب الوكالة نيابة فيا لا تتمين فيه المباشرة ، فتجوز في الكفالة والحوالة والجماله والنكاح والطلاق والخلع والصلح . ابن شاس وأنواع البيع والشركة والمساقاة وسائر العقود والفسوخ ، ويجوز أيضاً التوكيل بقبض الحقوق واستيفاء الحدود والعقوبات والتوكيل بالإبراء لا يستدعي علم الموكل بمبلغ المدين المبرأ منه ، ولا علم الوكيل به ، ولا علم من عليه الحق به . ابن عرفة هذا كضروري من المذهب ، لأنه محض ترك ، والترك لا مانعمة للفرر فيه .

(وحب) عن الموكل ، اللخمي لا تجوز الوكالة في الأهمال المحضة كالصلاة والعاجز عن الحبح لمرضه إلا أنه تنفذ الوصية به وأداء زكاة وتذكية (و) صح توكيل شخص (واحد) فقط (في خصومة) بين الموكل وغيره لا أكثر من واحد ، سمع ابن القاسم مالكاً رضي الله تعالى عنها إن ادعى شريكان مما على رجل حقاً وقالا للقاضي من حضر منا يخاصه فليس له أن يوكل إلا من على ذلك ، لقول مالك ورض، من قاعد خصمه عند القاضي ثلاثاً فليس له أن يوكل إلا من علا . وفي رواية ادعوا منزلاً بيد رجل فلا يخاصه كل واحد لنفسه ، بل يقيمون رجلا بخاصه ابن رشد كما لا يجوز للرجل أن يوكل وكيلين يخاصهان عنه لا يجوز إن غاب عنه أحدها خاصم له الآخر ، وفهم من قوله في خصومة جواز توكيل أكثر من واحسد في غيرها وهسو كذلك . المتبطي لا يجوز لرجل ولا امرأة أن يوكل في الخصام أكثر من واحد أه ،

وللشغص أن يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها إن رضي خصمه ، بل (وإن كره) بفتح فكسر (خصمه) توكيله . المتبطي إن أراد شخص التوكيل على الخصام جاز له ذلك طالباً كان أو مطلوباً ، همذا هو المشهور الذي جرى به العمل . في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة في الإقرار والإنكار برضا خصمه وبغيب رضار في حضور المستحق وغيبته ، ولا يفتقر إثباتها عند الحاكم إلى حضوره أيضاً . وفي أحكام ابن زياد فيمن أراد أن يعذر إليه في توكيل خصمه ، قال لم تر أحداً من القضاة ولا غيرهم من السلاطين ضرب لأحد أجلا في توكيل ، وإنما السيرة عند القضاة أن يثبت التوكيل عندهم ثم يسمع من

لَا إِنْ قَاعَدَ خَصْمَهُ ؛ كَثَلَاثِ ، إِلاَّ لِعُذْرِ وَحَلَفَ فِي ؛ كَسَفَرٍ ، وَلَا أَلْإِقْرَارُ ، إِنَّ لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ ،

الطالب وينظر فيا جاء به . ابن الهندي الاعدار إلى المركل عليه من تمام الوكالة افسان لم يعذر إليه جاز . ابن عتاب كان الأعدار من الشأن القديم ثم ترك ابن بشير ترك لأنه لا بد أن يعذر إليه عند إرادة الحكم له أو عليه في آليس الأمر ، فاستغنى عنه أولاً ابن سهل هذه نكتة حسنة .

(لا) يجوز التوكيل في الخصومة (إن قاعد) الموكل (خصمه) بين بدي القاضي (كثلاث) من المجالس لانعقاد المقالات بينها وقرب انفصال خصومتها والتوكيل يؤدي إلى طولها ولا خير فيه ، فليس لأحدها التوكيل بعد المقاعدة ثلاثا (إلا أ) طريان (عنر) كمرض أو سفر ، المتبطي إن خاصم الرجل عن نفسه وقاعد خصمه ثلاث مجالس وانعقدت المقالات بينهها فليس له بعد ذلك أن يوكل من يتكلم له إذا منعه صاحبه منه إلا أن عرض أو يريد السفر ، ابن العطار وتازمه اليمين في السفر أنه لا يسافر للتوكيل ، فإن نكل عنها منه توكيله إلا برضا خصمه .

(و)إن قاعد خصمه كثلاث وأراد السفر والتوكيل (حلف في كسفر) واعتكاف ومرض خفيف أنه ماقصده للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حينئذ) أي حين قاعد وكيله خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن وكالته في الخصومة لذلك (ولا) أي ليس (له) أي الوكيل (عزل نفسه) على الأصح عند ابن رشد ، قال للموكل أن يعزل وكيله عنها متى شاء إلا أن تكون الوكالة في الخصام فليس له عزله عنها وتوكيل غيره أو خصامه بنفسه إذا كان قاعد الوكيل خصمه المرتين والثلاث إلا من عذر ، هذا هو المشهور ، وفي بنفسه إذا كان قاعد الوكيل أن يعزل وكيله عن الخصام لا يكون للوكيل أن يحل عن نفسه إذا قبل الوكالة .

(ولا) أي وليس للوكيل في الخصومة (الإقرار) على موكله لخصمه (إن لم يفوض)

موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) إن لم (يحمل) الموكل (لسم) أي الوكيل الإقرار، فإن فوض له في التوكيل أو جعل له الإقرار فله الإقرار عليه ويلام موكله ما أقر به عليه على المعروف. ابن عبد البر وبسه جرى العمل في التوضيح المعروف من المذهب أن الوكالة على الحصام لا تستلزم الوكالة على الإقرار إذا لم يجعله إليه ، فاو أقو فلا يلزمه ، وهذا في غير المفوض إليه قاله في الكافي . ابن عرفة في نوازل أصبغ الوكالة على الحصام لا تشمل صلحاً ولا إقراراً فلا يصح أحدها من الوكيل إلا بنص عليه من موكله ، ولم يذكر ابن رشد خلافاً فيه اله .

في الشامل يلزمه ما أقربه على الأصح إن كان من معنى الخصومة التي وكل عليها ، وإلا فلا يقبل على الأصح. ابن عتاب وغيره إنما يلزمه إقراره فيما كان من معنى المخاصمة التي وكل عليها ، ابن سهل هذا هو الصحيح . الحط لا شك أن ما قالم ابن عتاب هو الطاهر ، لأن الوكا لة تخصص وتقيد بالعرف، ولا شك أنه قاض بأن من وكل على المخاصة وجعل لوكيله الإقرار إنما يربد فيما هو من معنى الخصومة التي وكل فيها .

(تنبيهات)

الأول: منع عزل الوكيل بعد مقاعدته الخصم ثلاثاً مقيد بعدم غشه موكله وميله مع خصمه وإلا فله عزله . ابن قرحون للموكل عزل وكيله ما لم يناشب الخصومة ، فإن كان الوكيل قد ناشب خصمه وجالسه عند الحاكم ثلاث مرات فأكثر فليس لسه عزله إلا أن يظهر منسه غش أو تدخيل في خصومته ، وميل مع المخاصم له فله عزله ، وكذلك لو وكله بأجر فظهر غشه كان عيباً وله أن يفسخ وكالته أه ، ونقله ابن عرفسة عسن المتبلى .

الثاني: فهم من كلام المصنف أن الوكيل في غير الخصام لموكله عزله ، وله عزل نفسه من شاه وهو كذلك . ان عرفة ابن رشد للموكل عزل وكيله والوكيل أن ينحل عسن الوكالة من شاه أحدهما اتفاقاً إلا في وكالة الخصام ، فليس لأحدهما بعد أن انتشب الحصام والمقوض والمحصوص إليه سواه اه . ابن فرحون وإن كانت الوكالة بنسير عوص

فهو معروف من الوكيل تلزمه إذا قبلها وللوكل عزله إلا أن تكون في الحصام ، وسياتي للمصنف ، وهل لا تلزم أو إن وقعت بأجرة أو جعل فكهما ، وإلا لم تلزم تردد .

الثالث في النوادر ابن المواز يجوز للوكيل في غير الخصام عزل نفسه متى شاء من غسير اعتبار رضا موكله ، الا أن يتعلق به حتى لأحد ، ويكون في عزل نفسه إبطال لذلك الحق فلا يكون له ذلك لأنه قد تبرع بمنافعه ، وإن كانت بعوض فهي إجسارة تلزمهما بعقدها ولا يكون لواحد التخلي وتكون بعوض مسمى وإلى أجل مضروب وفي على معووف .

الوابع : ما ذكره المصنف من منع عزل وكيل الخصام بعد المقاعدة ثلاثا أحسد أقوال خسة ، حصلها ابن عرفة بقوله بعد كلام شيوخ المذهب ففي منسم العزل بمجرد انشاب الخصام أو بمقاعدته ثلاثا ثالثها بمقاعدته مقاعدة تثبت قيها الحجج ، ورابعها ما لم يشرف على تمام الحكم ، وخامسها على الحكم لابن رشد مع اللخمي والمتبطي عن المذهب وله عن أحد قولي أصبح وثانيهما ومحد .

الخامس: ابن حرفة الوكالة على الخصام لمرض الموكل أو سفره أو كونه امرأة لايعترب مثلها جائزة اتفاقها ، المخيطي وكذا الوكالة لعلى بشغل الأمسير أو خطة لا يستطيع مفاذقتها كالحجابة وغيرها ، وفي جوازها لغير ذلك ثالثها للطالب لا للمطلوب للمعروف مع قول المتبطي هو الذي عليه العمل ، ثم قال وعلى المعروف في جوازها مطلقا أو بعد أن ينعقد بينهما ما يكون من دعوى وإقرار لقلا ابن سهل قائلا ذكر ابن العطار أن له أن يوكل قبل الجماوية إن كان الموكل حاضراً والصحيح عندي أن لا يمكن منه ، لأن اللدد ظاهر فيه ، ومراده أن يحدث عنه مسافيه تشغيب ونص ابن سهل إن اراد الحسمسان أو احده ما في أول مجلس جلسا فيه التوكيل قفيه اختلاف ، فين الفقهاء من رأى ذلك فمما أو لاحده ما يومنهم من رأى ليس لهما ذلك إلا بعد أن يتعقد بينهما إقرار أو انكار أو لاحده ما وهو الصحيح ، ابن الهندي قول من قال له أن يوكل قبل أن يجيب أصح لأنه قد أجيز للحاضر ابن العطار له التوكيل قبل المجاوبة إذا كان الوكيل بالحضرة

فيجاوب عنه ، فان لم يوكل فيقال بعد الادب قل الآن ما تأمر به وكيلك أن يقوله عنك فان أبي علم أنه ملد المتبطي والظاهر أن مرادهم بهـ ذا إذا لم يوكلا في أول الآمر حتى حضرا عند القاضي ، اما لو وكلا أولا فلا كلام فية ، والظاهر أيضاً أن مرادهم مسالم يجلسا ثلاثاً عند الحاكم .

السادس ابن فرحون من وكل ابتداء ضرراً لخصمه فلا يمكن منه .

السابع : ابن قرحون محد وابن لبابة كل من ظهر منسه عند القاضي لدد وتشغيب في خصومة قلا ينبغي له أن يقبله في وكالة ، ولا يحل إدخال اللدد على المسلمين . ابن سهل الذي ذهب إليه الناس في القديم والحديث قبول الوكلاد إلا من ظهر منه تشغيب ولدد ، فيجب على القاضي إبعاده وأن لا تقبل له وكالة على أحد .

الثامن: في المتبطية كره مالك درض النوي الحيثات الخصومات ، قال مالك كان القاسم بن محد يكره لنفسه الخصومة ويتنزه عنها ، وكان إذا نازعه أحد في شيء قال له إن كان هذا الشيء لي فهو لك ، وإن كان لك فسلا تحمدني عليه وكان ابن المسيب إذا كان بينه وبين رجل شيء لا يخاصمه ويقول الموعد يوم القيامة مالك و رض ، من علم أن يوم القيامة بحاسب فيه على الصغير والكبير ، ويعلم أن الناس يوفون حقوقهم من الحسنات وإن الله عز وجل لا يخفى عليه شيء فليطب بذلك نفسا ، فان الأمر أسرع من ذلك وما بينك وبين الآخرة وما فيها إلا خروج روحك حتى تنسى ذلك كله حتى كأنك ما كنت فيه ولا عرفته . ابن شعبان مالك ورض ، من خاصم رجل سوء ابن مسمود درض ، كلى بك ظلما أن لا تزال نفاصما ، وقاله أبو الدرداء أيضاً عن عائشة و رض ، قال النبي المنفض الرجال إلى الله تمالى الآلد الخصم .

التاسع: ابن العطار لا يصلح للرجل أن يوكل أباه ليطلب له حقاً لأنها استهانة للأب . العاشر: من عزل وكيله فأراد خصمه توكيله فأبى الأول لإطلاعه على عوراته ووجوه خصوماته فلا يقبل قوله ، ولخصمه توكيله ، قاله في الإستغناء ابن فرحون ينبغي أن لا يكن من توكيله ، لأنه صار كمدوه ولا يوكل عدو على عدوه .

الحادي عشر: ابن فوحون لا تجوز الوكالة للمتهم بدعوى الباطل ولا الجادلة عنه . ابن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى فو ولا تكن المخاتنين خصيماً في ١٠٥ النساء . إن النيابة عن المتهم المبطل في الخصومة لا تجوز لقول الله تعالى لرسوله فو واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحياً في ٢٠٨ النساء ، وفي المتبطئة ينبغي الموكيل على الخصومة أن يتحقظ بدينه ولا يتوكل إلا في مطلب يقبل فيه يقينه أن موكله فيه على حتى فقد حاء في حسامي بدينه ولا يتوكل إلا في مطلب يقبل فيه يقينه أن موكله فيه على حتى فقد حاء في حسامي السن عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنها أنه قال من حالت شفاعته عون حد من حدود الله تعالى ضاد الله تعالى في أمره ، ومن تكلم في خصومة لا علم له بها لم يول في معصية الله تعالى حتى ينزع ،

(ولخصمه) أي الموكل بالكسر على خصومة (اضطراره) أي الموكل (السه) أي الموكل (السه) أي جعل الإقرار بعل الإقرار أو كله عليه بان يقول له لا أقبل توكيله ولا أخاصه حتى تجعل له الإقرار المتبطي قولنا في النص و كله على كذا وكذا > وعلى الإقرار عليه والإنكار عنه هو بما لا يتم التوكيل في الخصام إلا به > فإن لم يذكر الإقرار والانكار كان لخصيمه أن يضطره إلى التوكيل على هذين الفصلين > هذا هو القول المشهور المعمول به عبد القضائة والحكام . أن العطار وجماعة من الاندلسيين من حتى الخصم أن لا يخاصم الوكيل حتى يجمل موكله الدالاقرار .

(قال) المازري من نفسه (وإن قال) الموكل لوكيله على الخاصة (أقي) بغتر المعنو وكسر القاف وفتح الراء مثقلا فعل أمر نيابة (عني بالف) مثلا (ق) قوله لوكيله أقر عني بالف) مثلا (ق) قوله لوكيله أقر عني بالف (إقرار) من نفس الموكل بالألف سواء أكر وكيله عنه به أولاً. المحط مكذا نقل ابن شاس عن المازري وكلام المازري ليس صريحاً في ذلستك وقصه على ما نقله ابن عرفة والمازري لوقال للوكيل أقر عني لفلان بالف عرام ففي كونه إقراراً من الأمسر وجهان الشافعية ، والظاهر أن ما نطق به الوكيل كالنطق من الموكل لقولسه أقر عني فأضاف الوكيل لنفسه ، وقد قال أصبخ من وكل وكيلا وجعله في الاقرار عنه كنفسه فيا أقر به الوكيل يلزم موكله ، وظاهره أنه يقول كذلك في أقر عني .

وقول ابن عبد السلام ليس فيا ذكره من قول أصبغ كبير شاهد يرد بأنسه محض وغوى من غير دليل في مقابلة مستدل عليه ، واستشهاد المازري واضح ، لأنه لا فرق بين أمر الموكل و كيله بفعل شيء وبين جعله ذلك الأمر بيده كقوله بع هسذا الثوب أو جعلت بيمه بيداد ، هذا إن حلنا قول المازري على أن قول الوكيل ذلك كقول موكله في كون حاصله لزوم إقرار الوكيل لموكلسه ما وكله على الاقرار به عنه ، وهذا ظاهر قوله ، والفظاهر أن ما نطق به الوكيل كالنطق من الموكل لقوله أقر عني ، وإن حملناه علىما فهمه ابن شاس من أن قوله أقر عني بكذا إقرار منه بذلك . قال ابن شاس ما نصه لو قال لوكيله أقر عني لفلان بألف درهم فهو بهذا القول كالمر بألف ، قاله المسازري واستقراء من نص بعض الأصحاب . قلت فإن حملناه على هذا صح قول ابن عبد السلام ليس فيها ذاكره كبير شاهد .

وذكر مفهوم قابل النيابة فقال (لا) تصع الوكالة فيها لا يقب النيابة (كيمين) وطهارة وصلاة وشهادة ومن اليمين الايلاء واللعان . ابن شاس لا تجوز الوكالة في الشهادة والأيمان والايلاء . ابن عرفة الاستقراء يدل على أن كل ما فيسه حتى للموكل أو عليه غير خاص به احترازاً ممن وجبت عليسه يمين لغيره فوكل غيره على سلفها فإنها حتى عليه ولا يجوز فيه التوكيل ، لأن حلف غيره غير حلفه فهو غير المتى الواجب عليه (و) ك (معصة) كقشل عمد وعدوان وسرقة وغصب ابن شاس لا تجوز الوكالة في المعاسي كالسرقة وقتل العمد العدوان (و) ك (ظهار) .

ابن شاس لا تصح الوكالة بالظهار لأنه منكر من القول وزور ، وخرج ابن هسارون عليه الطلاق الثلاث . وقال ابن عبد السلام الاقرب في الظهار أنه كالطلاق ، لأن كسسلا منها انشاء جرد . ابن عرفة برد قياسه الظهار على الطلاق وجمعه بمجرد الانشاء بالفرق بأن الطلاق يتضمن إسقاط حق للموكل بخلاف الظهار .

(تنبييان)

الأول: المسناوي الأفعال ثلاثة أقسام ما لا تحصل مصلحته إلا بمباشرة قطعاً لكونه

لا يشتمل على مصلحة بالنظر لذاته ، بل بالنظر لفاهله وما تحصل بدونها قطعاً لاستاله عليها باعتبار ذاته مع قطع النظر عن قاعله ، وهو ما متردد بينهما ، فاختلف في الحاقه بأيهما ، مثال الأول الايان والصلاة والصوم واليمين ، إذ مصلحة الايان والصلاة والصوم إلى الله تعالى وإظهار عبوديته ، وإغا تحصل من جهة فاعلها ، ومصلحة اليمين دلالتها على صدق حالفها ولا تحصل بحلف غيره ، ولذا لا يحلف أحد ليستحق غيره والنكاخ بمعنى الوطء من الاول ، إذ مصلحته المعة وانتساب الولد ، ولا يحصل هذا بفعل الغير ، وبعمتى العقد من الثاني ، إذ مصلحته المعقق سبب إباحة الوطه وهو يتحقق بعقد الوكيل وبمعتقة بعقد الاصل ، ومثال الثاني ره العارية والوديعة والمفصوب وقضاء الدين وأداء الزكاة ، فإن مصلحتها إيصال الحق لاعله ، وهذا يحصل بفعسل الوكيل وإن لم يشمر الاصيل ، ومثال الثالث الحج ، فمن رأى أن مصلحته تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم الاصيل . ومثال الثالث الحج ، فمن رأى أن مصلحته تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم عارض شمائر الله تعالى في تلك البقاح وإظهار الانقياد لامره تعالى ، وأن إنفاق المال فيه عارض يمكن بدونه كحج مستطيع المشي من أعل مكة ومنى وعرفة ونحوهم الحقسه بالقسم المقده بالثاني .

الثاني القرافي في الفرق الخامس ومائة إن وقف الواقف على من يقوم بوظيفة الامامة أو الآذان أو الخطبة أو التدريس ، فلا يجوز لآحد أن يتناول من ريح ذلك شيئاً إلا إذا قام بذلك الشرط على مقتضى ما شرطه الواقف ، فإن استناب غيره في هذه الحالة عنه في غير أوقات الآعذار فإنه لا يستحق واحد منها شيئاً من ربح ذلك الوقف ، أما النائب فلان من شرط استحقاقه صحة ولايته وهي مشروطة بكونها من ناظر ، وهذا المستنيب فلان من شرط استحقاقه صحة ولايته وهي مشروطة بكونها من ناظر ، وهذا المستنيب ليس ناظراً إنما هو إمام مؤذن أو خطيب أو مدرس فلا تصح الولاية الصادرة منه وأما المستنيب فلا يستحق شيئاً أيضاً لمدم قيامه بشرط الواقف ، فإن استناب في أيام الآعذار جاز له بتناول وبسم الوقف ، وأن يطلق لنائبه ما أحب من ذلك الربع اه ، وسلم جاز له بتناول وبسم الوقف ، وأن يطلق لنائبه ما أحب من ذلك الربع اه ، وسلم أن الشاط والسفودي .

وقال في التوضيح لما ذكر أن أحير الحج لا يجوز له صرف منا أخذه من الأجرة إلا في الحج ولا يقضى بها دينه ويسأل الناس وأن ذلك جنايسة منه ، لأنه خلاف غرص الموصى . وأشار إلى هذا في مختصره يقول وجنى إن وفي دينه ومشى ما نصه ، وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول ومثل هذا المساجد ونحوها يأخذه الوجيه بوجاهته ، ثم يدفع من مرتباتها شيئاً قليلا لمن ينوب عنه ، فأرى أن الذي أبقاه لنفسه حرام لأنه الخذ عبادة الله تعالى متجراً ولم يوف بقصد صاحبها إذ مراده التوسعة ليأتي الأجير بذلسك مشروح الصدر ، قال رحمه الله تعالى وأما إن اضطر إلى شيء من الإجارة على ذلك فإني أعذره لضرورته اه ، ونقله في الميار عن ابن الحاج في مدخله وهو شيست المصنف وشيخ المسنف

المسناوي مقتضى قول المنوفي الذي ابقاه لنفسه حرام استحقاق النائب جميع المعلوم وأنه إنما حم الحيرمة على ما أبقاه المستنب لنفسه لا على ما أخذه النائب ، خلاف قسول القرافي لا يستحق واحد منها شيئا، ولعل منشأ الخلاف كون التولية شرطاً في الإستحقاق أو غير شرط فيه كا في كلام السبكي في شرح المنهاج ، وكونها شرطاً فيه هو الذي وقفت عليه في أجوبة العبدوسي في المسار ، وقوله وأما إن اضطر النح الطساهر أن مراده أنه معذور فيها حرم على الأول إبقاؤه لنفسه فهو موافق للقرافي في هذا القسم ، واختار هج جواز ما يبقيه المستنب لنفسه وإن استناب اختياراً لفير عدر ، وأخسفه من جواب المقاضي منصور في نوازل الإحباس من المعيار ، ونحو ما لعج للناصر المقاني ، واختساره المسناوي في تأليفه في المسألة حيث تكون الإستنابة على عبرى العادة وموافقة العرف من غير خروج فيها إلى حد الإفراط والزيادة على المتاد في البلد بين الناس من كونها دائماً أو خثيراً بغير سبب يعذر به عادة والله أعلى .

وتنعقد الوكالة (عا) أي كل شيء (يدل) عليها (عرفاً) ولا يشترط لانعقادها لفظ عصوص قاله الحط في اللباب من أركان الوكالة . الصيغة وهي لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على التوكيل . ابن الحاجب المعتبر الصيغة أو ما يقوم مقامها . في التوضيح أي المعتبر في

صحة الوكالة الصَّيْفة كوكلتك وأنت وكيلي ، أو ما يقوم مقامها من قول أو فعل ، كقوله تصرف عني في هذا أو كاشارة الأخرس ونحوه اه .

(تنبيهات)

الاول: الحط هذا من جانب الموكل ، ولا بد أن يقترن به من جانب الوكيسل ما يدل على قبولها قوراً. ففي اللباب إلى ما تقدم عنه ولا بد من قبول التوكيل ، فإن تراخسي قبوله بزمن طويل فيتنفرج فيه قولان من الروايتين في الخيرة والمملكة ، فان أجساب في المجلس قبل اختيارها اه ، وأصل للذخيرة وزاد فيسه عن الجواهر عن المازري . قال والتحقيق في هذا أن يرجع إلى العادة هل القصود من هذا اللفظ جوابه على الفود أم لا . ابن عرفة وابن شاس لا بد في الصيغة من القبول ، فان وقع بالفور فواضع ، وإن تأخسر ففي لنوه قولان على الروايتين في لغو التخيير بانقضاء الجلس ، المازري التحقيق الرجوع ففي لنوه قولان على الروايتين في لغو التخيير بانقضاء الجلس ، المازري التحقيق الرجوع المعتبار المقصود والعادة هل المراد من اللفظ استدعاء الجواب عاجلاً أو ولو كان مؤخراً اه ، ونعوه في التوضيع .

الثاني: الحط ما فسرنا بسة كلام المعنف هو الظاهر وعليه حمله البساطي ، وحمله الشارح على كون الموكل فيه معلوماً بالعوف ، وهذا أغنى عنه قوله بعد ، بل حتى يفوض أو يعين بنص أو قرينة وتخصص وتقييد بالعرف وألجأ الشارح إلى ذلك . قوله لا بمجرد وكلتك فانه ظاهر فيها قال ويمكن حمل هذا على معناه مع حسل الأول على ما قلناه بأن يقال صحة الوكالة بلفظ بدل عليها عرفا ، وليس مطلق ما يسدل عليها كافيا فيها ، إذ لا يعدق المطلق مع التغويض والتعيين والاعم لا يدل على الاحص اه ، ويحتمل أن المصنف أراد بها يدل عرفا ما يدل على الوكالة وعلى الموكل فيه ، لأنه يصح أن يتملق بالركن .

الثالث : أعني الموكل فيه كما في الجواهر والذخيرة ، ويصح تملقه بالركن الرابسيع الذي هو الصيغة ، والمعنى تصع الوكالة بما يدل عرفاً على الوكالة وعلى الشيء الموكل فيه ، ولهذا أعقبه بقوله لا بمجرد وكلتك فهذا يدل على ما قلناه والله أعلم .

الثالث : البساطي يعني ليس للوكالة صيغة خاصة ، بلكل ما يدل لغة أو عرفا فانها

تنعقد به افان خالف العرف اللغة فالمعتبر العرف اله وهو راجع لماقلناه من أن المعتبر العرف، الرابع : ما يدل على الوكالة عرفا العادة اكا إذا كان ربع بين أخ وأخت والآخ يتولى كراؤه وقبضه سنين متطاولة ثم تنازعا فالقول قوله إنه دفع لاختسمه حظها . ابن ناجي عن شيخه لأنه وكيل بالعادة . ابن رشد وتصرف الزوج في مال زوجتسمه محول على الوكالة حتى يثبت المتعدي .

الحامس: أركان الوكالة أربعة الموكل والوكيسل وتقدم شرطها عند قوله في بأب الشركة إنما تصح من أهل التوكيل والتوكيل والثالث الموكل فيه ، وأشار اليه بقوله في قابل النبابة ، وأل ابع الصيغة ، وأشار اليها بقوله بها يدل عرفا وعدها جماعة ثلاثة . المشذالي أركان الوكالة العاقدان والمعقود عليه والصيغة والعاقدان الموكل والوكيل، وشرط المؤكل جواز تصرفه فيها وكل عليه فيصح من الرشيد مطلقا، ومن المحجور في الخصومة . السادس : تقدم في باب الشركة أن وكالة العبد المأذون له جائزة، وفي قوكيل الاجنبي فير المأذونة له طريقان . وفي النوادر إذا وكل السيد عبده لزمته الوكالة وإن لم يقبلها .

(لا) تصع الوكالة (بمجرد وكلتك) الحالي عن التفويض والتعيين (بسل حتى يغوجن) بضم ففتح فكسر مثقلا ، أي الموكل للوكيل في التوكل عنه في جميع حقوقسه القابلة الميابة أو يعين. ابن شاس لو قال وكلتك أو أنت وكيلي لم يجز حتى يقيد بالتغويض أو بالتصرف في بعض الاشياء ، وهذا قول ابن يونس وابن رشد في المقدمات ، قال وهو قوطم في الوكالة إن قصرت طسالت ، وإن طالت قصرت . أبو الحسن فرق ابن وشد بينها وبين الوصية يوجهين ، أحدها المادة قال لأنها (١) تقتضي عند إطلاق لفظ الوصية بينها وبين الوصية يوجهين ، أحدها المادة قال لأنها (١) تقتضي عند إطلاق لفظ الوصية

⁽١) (قوله لانها) أي الوصية ، قال في المقدمات إذا وكل الرجل الرجل و كالة مطلقة ولم يخصه بشيء دون شيء فهو و كيله في جميع الاشياء ، وإن سمى بيما أو ابتياما أو خصاما أو شيئا من الاشياء فلا يكون وكيلا إلا فياسمى ، وإن قال في آخر كلامه و كالة مفوضة ، لأنه إنها يرجع لما سمى خاصة وهذا قولهم في الوكالة إذا طالمت قصرت ، وإذا قصرت طالمت اه .

التصرف في كل الاشياء ولا تقتضيه عند إطلاق لفظ الوكالة ، ويرجع إلى اللفظ وهـــو عند الشاني أن الموكل متهيء للتصرف فلا بد أن يبقى لنفسه شيئًا فيفتقر إلى تقرير ما أبقى والموصى لا تصرف له إلا بعد الموت ، فلا يفتقر إلى تقرير .

وإذا فوض الموكل لوكيله وتصرف الوكيل (فيعضي النظر) أي السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز ابتداء ويرد غيره في كل حال (إلا أن يقول) الموكل فوضت لك النظر (وغير النظر) فيعضي غير النظر أيضاً. وق ، ابن بشير وابن شاس إن قال وكلتك بها إلي من قليل وكثير شملت يد الوكيل جميع الأشياء ، ومضى فعلفة فيها إذا كان نظراً وما ليس بنظر فهو معزول عنه عادة إلا أن يقول أفعل ما شئت ولو كان غير نظر ، ابن عرفة تبعها ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هارون ، ومقتضى أصل المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر ، لأنه فساد ، وقيدوا بيم الثمر قبسل بدو صلاحه بخلوه عن الفساد ، ونقل اللخمي عن المذهب منع توكيل السفيه اه .

خليل قيه نظر إذ لا يأذن الشرع في السفه ، فينبغي أن يضمن الوكيل اذ لا يحسل لها ذلك ا ه ، وفهم ابن فرحون كلام ابن الحاجب ومن تبعه بخلاف ما فهمه ابن عرفة والمصنف فقال أو هذا مثال لوكالة التفويض ، ولفظ ما يقتضي العموم ومعناه فلو قال له وكلتك بها الي تعاطيه من بيح وشراء وطلاق وعتق وقليل الاشياء وكثيرها جاز فعل الوكيل في ذلك كله بشرط كونه على وجه النظر ، وعكسه هو معزول عنه بالمادة الا أن يقول له إفعل ما وأيت كان نظراً عند أهل البصر والمعرفة ، أو غير نظر، وليس مواده افعل ما شئت وان كان سفها كما فهمه صاحب التوضيح اه .

الحط هذا إنها يتم على منع توكيل السفيه وهو أحد طريقين وأما على جواز توكيله فيرجع فيه إلى كلام التوضيح، والحق أن النظر هنا في مقامين، أحدهما : جواز التوكيل على هذا الوجه والثاني : مضى أفعال الوكيل وعدم تضمينه ، فأما جواز التوكيل على هذا الوجه ، فإن أريد به الإذن فيا هو السفه عند الوكيل فالظاهر أنه لا يجوز ، ولا

ينبني التوقف فيه وإن أريد به الأذن فيها يراه الوكيل صوابا ، وإن كان سفها عند الناس فإن كان الوكيل معلوم السفه فلا يجوز أيضاً ، وإن كان طئ خلاف ذلك جاز . وأمسا مضي أفعال الوكيل وعدم تضعينه فالظاهر أن أفعاله ماضية ولا شمان عليه في شيء لإذن موكله لد فيه ، وقد قال في كتاب الجراح فيمن أذن لإنسان في قطع بده فقطعها لا قسود عليه لإذنه له فيه فالمال أحرى ، وهذا والله أعلم هو الذي أراده ابن بشير وابن شاسوابن الجاجب ، بل هو المتبادر من قولهم مضى ، أي وإن كان لا يجوز انتداء .

نعم بهي وجه لحل كلامهم على الجواز ابنداء ، وذلك أنه قال في كتاب الشركة من المدونة وما صنعه مفوض آليه من شريك أو وكيسل على وجه المعروف فلا يازم ، ولكن يازم الشريك في حصته ، ويرد صنيع الركيل إلا أن يهلك ما صنعه الركيل فيضمنه الركيل ، فإذا كان الركيل بمنوعاً من التبرعات فيمكن أن يقال معنى قولهم بعضي النظر أي ما فيه مصلحة تعود بتنمية المال لا لتبرعات كالمتق والحبة والصدقة إلا أن يقول وكلتك وكالة مفوضة وأذنت لك أن تفعل جيع ما واه وإن كان غير نظر أي ليس فيه مصلحة تعود بتنمية المال . وإن كان فيه مصلحة في نفس الأمر فتعضي التبرعات ، ولا يقال فيها أنها سفه وفساد إلا ما تفاحش منها وخرج عن الحد ، ولم يكن فاعله من أهسل اليعين والثوكل والله أعلم .

(تنبيبات)

الأول : علم من كلام المدونة المتقدم أن الوكيال المفوض ممنوع من التبرع فأحرى غيره . وفي الكافي ما نصه وأما الوكيل المفوض اليه فله أن يقيل ويؤخر وأن يهضم الشيء على وجه النظر ، وينفذ فعله في المعروف والصدقة إذا كان له وجه ، وفعله كله محمول على النظر حتى يتبين خلافه ، فإذا بان تعديه أو فساده ضمن ، وما خالف فيه الوكيال المفوض اليه أو غيره ما أمر به فهو متعد ولموكله تضمينه إن شاء ا ه . الحط ينبغي أن المفوض اليه وجه على أن المراد إذا كان له وجه على أن المراد إذا كان له

وجه يعود يتنمية المال ، كا قالوا في الشريك إنه يمشي إذا قصد به الاستئلاف للتجسارة ، وإلا فهو خالف للمدونة واله أعلم .

الثاني: إذا ابتدآ الوكالة بشيء معين ثم قال أنه وكله وكالة مفوضة وأقامه مقام نفسه وأثرله منزلته وجعل له النظر بها يراه ، فإنها يرجع النفويض إلى ما سماه ولا يتعداه . لأن ذلك كله محول على ما سماه وحاد اليه . وإن لم يسم شيئاً بالكلية وإنها قال وكلته وكالة مفوضة فهذا الثوكيل تام في جميع أمور الوكالة فيجوز فعله في كل شيء من بسع وشواء وصلح وغيرها قاله ابن رشد ، قال وإن قال وكالة مفوضة جامعة لجميع وجوه التوكيل ومعانيه كان أبين في التفويض ، وفقله ابن عرفة زاد في المعدمات وهذا قولهم في الوكالة ومعانيه كان أبين في التفويض ، وفقله ابن عرفة زاد في المعدمات وهذا قولهم في الوكالة اذا طالت ، ونقله في التوضيد والبرزلي عن ابن الحاج عن ابن عاد .

الثالث : المتبطي اختصار لفظ التوكيل الشامل العام أن يقول وكل فلان فلانا توكيلاً مغوضاً جامعاً لمعاني التوكيل كله لا يشد عنه فصل من فصوله ، ولا فرع من فروع أصل من أصوله دائماً مستعرا ، وأذن له أن يوكل عنه من شاء بها شاء من فصوله فاولم يذكّس من أصوله دائماً مستعرا ، وأذن له أن يوكل عنه من شاء بها شاء من فصوله فاولم يذكّس قوكيل غيره عنه ففي دخوله فيه اختلاف للمتقدمين بعضهم لم أحفظ فيه قولاً لأحد منهم والأظهر أن له التوكيل ، لأن الموكل أنزله منزلته وجعله بمثابته .

الرابع: ابن ناجي في شرح المدونة حيث كان للوكيل التوكيل ، فانها يوكل أمينـــا وظاهر ما في التوكيل أنه لا يشترط مساواته له في الأمانة ، وظاهر اجارتها اشتراط مساواته له فيها ، وللوكيل المفوض التصرف في كل شيء لموكله .

(الا الطلاق) لزوجة موكلمة (وانكاح) أي تزويج (بكره) أي موكله بكسر فسكون (وبسع دار سكناه) أي موكله (و) بسع (عبد) خدمة (ه) أي موكله فلا فلا فلخل واحد من هذه الأربعة في وكالة التفويض العامة الجامعة . ابن فرحون بمضهسم يستثني من الوكالة المغوضة بسع دار السكنى وطلاق الزوجة وبسع العبد القائم بالمسور

أَوْ يُعَيِّنَ بِنَصَّ أَو قَرِينَةٍ ، و تَخَصَّصَ ، و تَقَيِّدُ بِالْغُرْفِ ، فَلاَ يَعْدُهُ إِلاَّ عَلَى يَسِعِ ، فَلَهُ طَلَّبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ ،

الذكل وزواج البكر ، لأن العرف قاض بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة ، وإنها يغطب المورد ولم يسم له طلاق ووجه البه جميع أموره ولم يسم له طلاق ووجه فطاهر ما في الجواهر أن ذلك له ، والذي حكاه ابن أبي زيد أنه معزول عرفاً عن طلاق الزوجة وبيع دار السكنى وتزويج البنت وعتق البيد .

وعلف على يغوض (أو يمين) بضم التحدية الأولى وكبر الثانية مشددة الموكل كية منا وكله عليه (بنص) كوكلتك على كذا (أر) و (قرينة) دالة على توكيلة على شيء معين . أن الحاجب شوط الموكل فيه أن يكون معلوماً بالنص أو القرينة أو العادة ، فلا قال وكلتك فلا يقد حتى يقيد بالتفويض أو بأمر (وتخصص) بفتحات مثلاً لفظ الوكلة العام كاشتر لي أي الأثواب ، فيخصصه العرف به يليق بحال موكله ، وكبيع هذه السلمة في أي سوق ولما سوق خاص فيخصصه العرف به (وتقيد) بفتصات مثقلاً لفظ الملك أن وتنازع تخصص وتقيد في قوله (بالعرف) كاشترلي قوا وبع هذه السلمة في سوق فيقده العرف به والعام لفظ يستغرق المعالق في سوق فيقده العرف بلائق الثاب ومعتاد الأسواق لبيعها ، والعام لفظ يستغرق المعالى له يلاحص وتخصيصه قصره على بعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا فيد ، وتقييد قيين بعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا قيد ، وتقييد قيين بعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا قيد ، وتقييد قيين بعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا قيد ، وتقييد قيين بعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا قيد ، وتقييد وتعيد قيين وعض أفراده ، والمطلق اللفظ الدال على الماهية يسلا

واثدًا شعص لفظ الموكل أو قيد بشيء معين (قلا بعده) بفتح فسكون فضم أي لا يحلوز الركبل دفك الشيء المعين بالتصرف الى غيره (الا) اذا وكله (على بسع) الشيء معين (قله) أي الوكبل (طلب الثمن) معن اشترى منه الشيء الذي وكل على بسعه (و) له (قبضه به أي الثبين منه ، وبيرا المشتري بدفعه له وادًا تلف من الوكبل بلا تعد ولا تقريط فلا يهنين أن المربط فلا يهنين أن المربط فلا يهنين أن المركبل المطالبة بالثبين وقبضه فاو بهم المسيح ولم المعين عنه والمنابع والمناب

(تىبىيان)

الأول: قوله له طلب الثمن يعتضي أن له عدمه ، وليس كذلك كا دل عليه قوله في التوضيح لو سلم المبسع ولم يعبض الثمن همنه .

الثاني: قيد في التوضيح لزومه قبض الثمن بها اذا لم تجر العادة بعدم قبضه . أبو حمران لو كانت العادة في الرباع أن وكيل البيسم لا يعبض ثمنها فلا يبرأ المشتري بدفعه اليه . وفي الشامل وله قبض ثمن ما وكل في بيعه الا العادة . أبن فرحون الوكيل على بيسم الدار والعقار ان أراد قبض ثمنه من مشتريه منه وأقام بيئة أنه وكيل على بيعه فلا يمكن منه كن العرف والعادة أن وكيل بيسم الدار والعقار لا يقبض ثمنها فليس له ذلك الا بتوكيل خاص على قبضه ؟ الا أن يكون أهل بلد جرت عادتهم بأن متولى بيعها يتولى قبض ثمنها فيجزيه أقامة بيئة على آلوكالة على البيسم ؟ وهذا بخلاف وكيل بيسم السلم فله قبسض ثمنها ؟ ولو اقتصر على قوله فله قبض الثمن لا غنى عن قوله فله علب الثمن .

(أو) إلا إذا وكل على (اشتراء قله) أي الوكيل (قبض المبيع) من باتعه . ابن عرفة أبن شاس والوكيل بالشراء يملك قبض المبيع وتبعه ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون ، وفي قبوله مطلقاً نظر ، ومقتضى المذهب التفصيل فحيث يجب عليه دفع الثين يجب عليه قبض المبيع ، وحيث لا يجب لا يجب للنكتة التي فرقوا بها بين وجوب قبض الوكيل ثمن ما ياعه وعدم صحة قبض ولي الثيب نقد وليته دون توكيل عليه بانه في البيع هو مسلم المبيع لمبتاعه ، وليس الولي كذلك في النكاح اه . الحط ها قاله ظاهر ، وسيد كر المصنف الموضع الذي يجب على الوكيل فيه دفع الثمن .

(و) للوكيل على الشراء (رد المعيب) بعيب قديم لم يطلع عليه حال شرائه على بائعه بعدون إذن موكله (إن لم يعينه) أي المعيب (موكله) حين توكيله على شرائه فإن عينه له فليس له رده إلا بإذن موكله اتفاقاً لاحتال علم الموكل بالعيب واغتفاره لفرضه في المبيع ، واختلف إذا لم يعينه فقال ابن القاسم له رده لأنه ضامن لمحالفة الصفة ، وقال أشهب ليس له

وطولِبَ بِشَمَنْ ومُشْمَنْ ، مَسَاكُمْ يُصَرَّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعَثَنِي فُلاَنْ اللهِ اللهُ مُعَلِّمْ ، وبالعُهْدَةِ ، مَاكُمْ بَعْلَمْ ،

رده وإن رده فللموكل قبوله وتضمين الوكيل قيمته إن قات . أبو حمران وإذا لزمه الضان بعدم الرد عند ابن القاسم وبه عند أشهب فالخلص منه رقعه للحاكم فيحكم له بأحد المذهبين قيسقط الضان بالمذهب الآخر .

(وطولب) وكيل الشراء أو البيع (بثبن ومثمن) ولو صرح بأنه وكيل (مسألم يصرح) الوكيل حين الشراء أو البيع (بالبراءة) من دفعة الثمن أو المثمن و المثمن والمثمون بها فلا يطالب حينتل ، وإنها المطالب به موكله . ابن الحاجب ويطالب بالثمن والمثمون ما لم يصرح بالبراءة والعهدة ما لم يصرح بالوكالة في النداء في التدليس بالعيوب منها . قال الإمام مالك ورص من ابتاع سلعة لرجل واعلم باتعها أنه إنها يشتريها لفلان فالثمن على الوكيل نقداً كان أو مؤجلا ، حق يقول له في العقد إنها ينقدك فسلان دوني فالثمن على الآلم حينتل .

وشبه في مطالبة الموكل بالثمن فعال (ك) قول الركيل البائع (بعثني فسلان) اليك (لتبيعه) أي فلانا سلمة كذا بثمن كذا ، فان باعه فالثمن يطلب من فلان لا من الرسول إن أقر فلان بإرساله ، فإن أنكره فيطلب من الرسول . «ق» ابن يونس من كتاب عمد أن قال فلان بعثني اليك لتبيعه فهذا كالشرط المؤكد فلا يتبع إلا فلانا ، فان أنكر فلان غرم المرسول رأس المال (لا) يطالب بالثمن فلان ان قال الرسول بعثني اليك (الأشترى منك) سلمه كذا . ابن الموازن إن قال إني ابتاعه لفلان ولم يقسل وهو ينقدك دوني فليتبع المامور إلا أن يقر الآمر فليتبع أيها شاء . ابن عرفة إلا أن يدعي الآمر أنه دفع الثمن للمأمور فيحلف ويبرأ ويتسع المامور .

(و) طولب الوكيل على البيع (بالعهدة) أي خمان المبيع من عيب واستحقاق (ما يملم) المشادي منه بأنه وكيل ، فإن علم أنه وكيل فالطالب بالعهدة الموكل لا الوكيل ان لم يكن وكيلا مفوضاً ، فإن كان مفوضاً طولب بهـــا وإن علم المشتري منه بأنه وكيل

وَيَعَيِّنَ فِي ٱلْمُطْلَقِ ، نَقْدُ ٱلْبَلَدِ وَلَا ثِنَّ بِهِ ،

طهاء علم أنه مفوض أم لا . وقء فيها من باع سلمة لرجل بأمره ، فان عسم المشتري في المعد إنها لفلان فالعهدة على ربها إن ردت بعيب فعلى ربها ود وعليه الثمن لا على الوكيل، وإن لم يعلم أنها لفلان حلف الوكيل وإلا ردت السلمة عليه ، ومسا باع الطوافون والنخاسون ومن يعلم أنه يبيع للناس فلا عهدة عليهم ولا استعقاق والتباعة على ربها ان وجه وإلا لتبع.

ابن يونس إنها فرق بين شواء الوكيل وبيمه ان قال المبيع لفلان فالمهدة على فلان ، وإن قال الشخري لفلان فالثمن على الوكيل الا أن يقول فسلان ينقد دوني ، لأن المهدة أمرها خفيف، وقد لا يحتاج اليها أبداً والثمن في شرائه لا بد منه والوكيل قد ولى معاملته وقيض سلعته فعليه أداء تعنها الا أن يشترط أنه على فلان .

(وتعين) بفتحات مثقلا (في) التوكيل على البيع (المطلق) بضم المم وسكون الطاء وفتح اللام عن التقييد بنقد مخصوص ، وفاعل تعين (نقد البلد) الذي يبيع الوكيل فيه ، دق في الحكافي من وكل ببيع سلعة فباغم يغير الدرام والمتنافير فيلا يام الآمر ، واستحدة الله و من أن بياع المرض أقان كان في تنه فيما للميع فيو الآمر وإن كان فيه نقصان خينه الوكيل . تت سكت عن حك خالفة الوكيل وبعه بعرض أو بنقد غير البلد ، وبيانه أنه يضمن قيمته ان فات الا أن يجيز الآمر فعله ويأخذ ما باع بد، كذا في سلمها الثاني ، وفي كالتها ان باع يعرض ولم يفت فليس له تضمنه ، ويخير في إجازة بعد وأخذ ما بيعت به أو نقضه وأخذ سلمية ، وأن فات خير فيا بعيت به ونقي واخذ سلمية ، وأن فات خير فيا بعيت به من عرض المد المين وهو وفاق وان اختلف نقد البلد أو نقضه أو نخيل قيام وهو وفاق وان اختلف نقد البلد أو نفض أعشار غالية .

(و) تعزيفي النوكيل على الشراء المطلق شيء (الاثق) أي مناسب (ب) أي المؤلِّل . وي ه في سلم الثاني مالك ورض، من أمر رجلًا يشتري له جارية أو لوباً ولم يعف له ذلك المفان اشترى له مسا يصلح أن يكون من ثباب الآمر وخدمه جاز ولزم

الآمر ، وإن ابتاع له ما لا يشبه أن يكون من خدمه ولا من ثياب فذلك لازم المأمور ولا يأزم الآمر الا أن يسمي) الموكل الوكيل ولا يأزم الآمر الا أن يسمي) الموكل الوكيل (الثبن) الذي يشتري به مسا وكله على شرائه ، ونقص المسمى عن ثمن اللائق ولم يكن أن يشتري به الا ما لا يليتي (فتردد) أي تأويلاون في جواز شراء مسا

ان يونس بعض القروبين ان سمى الثمن ولم يصف فلا يبالى ما اشترى له كان يشبهه أو لا يشبه ، لأنه قد أبان له قدر ذلك . وقال بعض أصحابنا ينبغي أن لا يلزمه الا أن يشتري له ما يشبه وان سمى الثمن خاصة ، والمسألة على أربعة أوجه ، تانيها لم يسم ولم يصف فيلزمه ما يشتريه له مها يشبه من ثبايه وخدمه . وقالتها أن يسمى ويصف فيلزمه ما يشتريه بالمسمى أو فوقه بيسير أو بدونه بقليل أو كثير ، ورابعها أن يصف ولا يسمى فلا يبالى بما يشتري له به من الثمن .

وقى، فيها المائك ورض، ان باع الوكيل أو ابتاع بما لا يتغابن الناس بمثله فلا يلزمك كبيمه وقى، فيها المائك ورض، ان باع الوكيل أو ابتاع بما لا يتغابن الناس بمثله فلا يلزمك كبيمه الأمة ذات الثمن الكثير بخمسة دنانير ونحوها . ابن القاسم ويرد ذلك كله ان لم يفت المان فات لزم الوكيل القيمة ولو باع بها يشبه جساز بيمه . ابن عرفة المازري في كون التسمية الثمن مسقطة عن الوكيل النداء والإشهار والمبالغة في الاجتهاد أم لا . ابن بشير لو أهره بنيام سلمة بثمن سماه فباعها من غير اشهار فقولان أحدهما امضاؤه ، والثاني رده ، لأن القصد من التسمية عدم نقص الثمن وطلب الزيادة ولو ثبت أحسد القصدين ما اختلف فعه .

وبين حكم غالفة الوكيل نقد الباد واللائق وثبن المثل فقال (وإلا) أي وإن لم يبع بنقد الباد بأن باع بأقل منه أو اشترى بزائد عليه (خير) بضم الحساء المجمة وكسر المثناة مشددة الموكل في الرد والإجازة على ما تقدم بيانه . دق، فيها لمالك درس، ان باع بثير العين عن عرض أو غيره فأحب الي أن يضمن المأمور الاأن يجيز الآمر فعله ويأخذ

كَفُلُوسٍ ، إلاَّ مَا شَأْنَهُ ذَلِكَ لِخِفْتِهِ ، كَصَرْفِ ذَهَبِ بِفِطْةٍ إلاَّ أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ ، وكَمُخَالَفَتِهِ مُشْتَرَّى مُثِينَ ،

ما باع به ، ولو أمره بشراء سلمة فاشتراها بغير المين فله توك ما اشترى والرضا بـــه ويدفع مثل ما أدى .

وشبه في التخيير فعال (ك) بيعه به (قاوس) نحاس فيخير موكله في امضائه ورده لأنها كالمعرض (الاما) أي عرضا (شانه ذلك) أي بيعه يفاوس (خفته) ثمن (م) فبيعه بها لازم الموكل ؟ أذ الفاوس بالنسبة لها بمنزلة العين ؟ فيها لمالك درض، لو اشترى أو باع بفاوس فهي كالمروض الا أن تكون سلمة خفيفة الثمن انما تباع بالفاوس وما أشبهها ؟ فالفاوس فيها بمنزلة العين ؟ أن يونس لأنسبه اشتراها أي أو باعها بالعرف من ثمنها قلم يتعد.

وعطف على كفاوس المسبه في التخيير مشبها آخر قية ققال (وكصرف ذهب) دفعه الموكل لوكيله ليسلمه في طعام له فصرفه (يفضة) وأسلمها في طعام عان كان قبضالوكيل الطعام خير موكله في قبضه وبركه وتفريم الوكيل مثل ذهبه > وإن لم يقبضه تمين تغريه مثل الذهب و ولا يجوز لهما القراضي على أخذ الموكل الطعام لأنه بيسع له قبل قبضه لانمقاد السلم للوكيل بمخالفته وقسع لما في الذمة في مؤخر (إلا أن يكون) صرف الذهب بالفضة قبل الشراء به (الشأن) أي المعتاد بين الناس في شراء قلك السلمة أن لا يسلم إلا الفضة ويكون نظراً فلا خيار للموكل . دق، فيها إن دفعت اليه دنانير يسلمها لملك في علمام أو ويكون نظراً فلا خيار للموكل . دق، فيها إن دفعت اليه دنانير يسلمها لملك في علمام أو فيره فسلم يسلمها حتى صرفها دراهم > فإن كان هو المشأن في تلك السلمة وكان نظراً لأن طيراهم فيا يسلم فيه أفضل قذلك جائز > وإلا كان متعدياً > وخين الدنانير ولزمي الطعام > ولا يجوز أن تقراضيا على أن يكون الطعام لك إلا أن يكون قد قديم الوكيل الطعام > ولا يجوز أن تقراضيا على أن يكون الطعام لك إلا أن يكون قد قديم الوكيل فالمت عفير في أخذه أو أخذ دنانيرك منه .

وعطف على المشبه في التخيير مشبها آخر فيسه فقال (وكمخالفته) أي الوكيل على الشراء (مشترى) بفتح الراء (عين) بضم فكسر مثقلاً؛ أي عينه الموكل كاشتر في الفرس

الفلاني فاشترى له غير، فلموكله الحيار في رده والرضا به ، ويصح كسر الراء كبيم لفلان فباع لفيره . وق ابن الحاجب مخصصات الموكل متعينة كالمشتري والزمان والسوق ، فإن خالف فالحيار للموكل (أو) مخالفته ببيمه أو شرائه (في سوق) غير السوق الذي عينه موكله للبيم أو الشراء فيخير (أو) مخالفته في (زمان) عينه موكله للبيم أو الشراء فيخير موكله .

دى، أن شاس مخصصات الموكل معتبرة لو قال بع من زيد قسلا يبيع من غيره ، ولو خصص سوقاً تتفاوت فيها الإغراض تخصص . وفي الموازية من أمر بشراء جارية موصوفة ببلد فاشتراها ببلد دونه خير الآمر في أخذها وخمانها من المأمور ، زاد ابن حبيب كانت بالموضع المسمى أرخص أو أغلى . وقال ابن الماجشون إن تساوى سعراً لموضعين فليس بمتعد وخمانها من الآمر .

(أو) خاف به (بيعه) أي الوكيل (ب) شمن (أقل) ما سمى له موكله ولو يسيراً فيخير موكله ، لأن الشأن في البيع طلب الزيادة . وق مع عيسى ابن القاسم وإن أمره أن يبيعها بعشرة نقداً فباعها بخمسة ، فان عليه تمام العشرة لا القيمة . لبن بشير إذا وكل على بيع فباع بأقل فهو متعد ولو نقص اليسير (أو) خالف في (اشترائه بأكب بر) ما سمي له (كثيراً) فيخير ، وأما يسيراً فيلا ، لأن الزيادة اليسيرة تستخف في الشراء لتحصيل الفرض ، وإلى هذا ذهب صاحب تهذيب الطالب وجاهسة . وظاهر كلام ابن الحاجب تساويها وذكره أبو الحسن عن النظائر والتلمساني عن بعضهم ، ويحتمله كلام الماضف بحذف كثيراً من الأول لدلالة الثاني . الحط وتخييره مقيداً بان لا يؤدي إلى فسخ دين في دين ولا بيع طعام المعاوضة قبل قبضه ، وبعسدم التزام الوكيل الزيادة كا سبائي .

دق، فيها لمالك درس، ومن أيضع مع رجل أربعين ديناراً في شراء جارية ووصفهاله فاشتراها له باقل من الثمن او بنصفه او بزيادة دينار او دينارين او ما يشبه أن يزاد على

الثمن لزمت الآمر إن كانت على الصفة وكانت مصيبتها منه إن ماتت وإن زاد زيادة كثيرة لا يزاد مثلها على الثمن خير الآمر في دفع الزيادة ، وأخذ الجارية ، فان أبي لزمت المامور وغرم للآمر ما أبضع معه ، وإن هلكت قبل أن يختار الآمر فحصيبتها من المامور ويغرم الآمر ما أبضع معه ، وإن هلكت قبل أن يختار الآمر فحصيبتها من المامور ويغرم الآمر ما أب

واستثنى من قوله باكار فعال (إلا كدينارين) يزيدها الوكيل (في) شراء ما وكل على شرائه به (اربعين) ديناراً فلا يخير موكله لأنها زيادة يسيرة تغتفر لتعصيل النرس. وفي بعض النسخ لا دينارين بلا النافية بدل الاستثنائية الحط وهو أسسن فهو مخرج من قوله باقل ، قاله تت . طفي كذا في النسخ ، وكسذا في كبيره ، ولعله من قولة باكثر كثيراً كما في الاستثناء إذ لا فرق بينهما .

(وصدق) بغيم فكسر مثقلا الوكيل (في) دعوى (دفعهما) أي الدينارين اللذين زادهما على الأربس التراس مركا الله المراس بها من الدين التراس الت

وقه ابن يونس قان قال زوت ديناراً ودينارين على الأربعين في السلمة التي اشتريت، ولم يعلم الا من قوله حلف وله الرجوع على الآمر بذلك لأنه كالمأذون له فيه و وليست الزيادة اليسيرة محصورة في هسسدا الحساب إنما ينظر الى ما يزاد في مثله عادة ، ولا يجب على الوكيل أن يزيده إنما هذا اذا زاده لزم موكله ابن شاس يقبل قول الوكيل ان ذكر ذلك قبل تسلم السلمة أو قرب التسليم ولا يصدق في ذكره بعد الطوال الم

(تنبيسه)

الحط هذا كله مستفاد من قوله وتخصص وتليد بالعرف ، وأنما ذكره ليسن المكم بعد الوقوع بقوله والأخير الغ . تت ذكر مسألة اللائق مسع قهمها من أقوله وتضصص

وَحَيْثُ خَالَفَ فِي أَشْتِرَاهِ لَزِمَهُ ، إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوكَّلُهُ ، كَذِي عَيْبٍ ، إِلاَّ أَنْ يَقِلَ ، وهُوَ فُرْصَةُ ، أَوْ فِي يَسْعٍ ، فَيْخَيَّرُ مُوكَّلُهُ وَلَوْ دِ بَوِينًا بِمِثْلِهِ ،

بالعرف النص على عينها وليرتب عليها قوله إلا أن يسمى ، فتردد ابن عاشر هذا لايندوج فيا قبله ، فإذا جرى العرف بقصر الدابة على الحار ، وقال له اشتر دابة فلا يشتري له إلا حماراً ، فإن كان إفراداً لحير متفاوتة فلا يشتري له إلا حماراً لائتاً به ، فاللائق أخص ماقبله ، إذ هو معتبر في كل قرد بخصوصه . البناني لعل دح، راعى العرف الحاص بالنسبة للموكل ، وأبن عاشر راعى عرف البلد ، وما ذكره دح، ظاهر .

(وحيث خالف) الوكيل (في اشتراء) بأن اشتري غير لائق أو غسير ما عينه له موكله (لزمه) أي الاشتراء الوكيل ويدفع ثمنه من مالة (إن لم يرضه) أي المشتري بفتخ الراء (موكله) وشبه في لزوم الوكيل فقال (ك) مشتري بالفتح (ذي) أي صاحب (عيب) أي معيب بعيب قديم علمه الوكيل حين شرائه أو رضي به ولم يرضه موكله ، فيلزم الوكيل في كل حال (إلا أن يقل) بفتح فكسر وشد اللام العيب (و) الحال (هو) أي المشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء وإهال الصاد ، أي نادر الوقوع لكارة الرخص فيلزم الموكل (أو) خالف الوكيل (في بيسم) بأن باع بأقبل مما ضمي له (فيجر موكله) في رده وإمضائه إن لم يفت المبيع ، فان فات فلموكل تغريب نقص ما باع به عن المسمى إن كان المبيع غير ربوي ، بيسل (ولو) كان (ربوبا) أي يعزم فيسه ربا الفضل بأن كان طعاماً مقتاتاً مدخراً أو ذهباً أو ورقا ياعه (بثله)

«قءابن بشير إن خالف الوكيل في البيم فباع ربوياً بربوى كمين بمين أوطعام بطعام قهل للآمر أن يرضى بفعله ، قولان , وهما على الحلاف في الحيار الحكمي هل هو كالشرطي . اللحمي إن باع طعاماً بطعام فأجاز ابن القاسم للآمر أن يأخذ الطعام الثاني، ومنعه أشهب، وقال ليس للآمر إلا مثل طعامه ، وقد اختلف قوله في هذا الآصل ، قال في العبد بازوج

إِنْ لَمْ يَلْتَذِمُ الْوَكِيلُ الزَّا يَندَ عَلَى ٱلْأَحْسَنِ لَا إِنْ ذَادَ فِي بَيْنِعٍ ، أَوْ أَشْتَرِ بِهَا فَاشْتَرَى أَوْ أَشْتَرِ بِهَا فَاشْتَرَى

حرة بلا إذن سيده ودخل بها ثم زنت قبل أن يجيز السيد فقال إن أجاز السيد وَجِتَ ، وإن رد فلا وجم فجعله إذا أجازه كأنه منعقد من الأولى، فعلى هذا يجوز للآمر أن يأخذ الطعام الثاني .

وعل تخيير الموكل (إن لم يلتزم الوكيل) لموكله (الزائد) على ما باع به في البيع وعلى ماسياه الموكل في الشراء ، فإن التزمه فلا خيار لموكله (على الأحسن) عند ابن عبدالسلام من الخلاف و في ، فيها إن باع الوكيل أو ابتاع بما لا يشبه من الثمن فلا يلزم الآمر وله رده ما لم تفت السلمة فيلزم الوكيل قيمتها ، ابن بشير إن قال أنا أتم ما نقصت فها يترك ويشبي البيع قولان أحدها لا يلتفت لقوله لتمديه في البيع ، والثاني أن له ذلك لا مقصد الآمر ، ابن عرفة لم يحك الصقلي غير قول ابن حبيب ليس المأمور أن بازم الآمر بالمشترى بما أمره ، ويحط الزيادة عنه .

ابن يونس لأنها عطيه منه له لا يازمه قبولها ، ابن عبد السلام هذه المسألة كمسألة من أمرأن يؤوجة بألف فزوجه بالفين فيا يرجع إلى هذين القولين . ابن عرفة الأظهر انها عتلفان ولا يجرى من القول يقبول إقسام المأمور في البيع القول بقبول إقامه في النكاح لأن قبوله في النكاح عضاضة على الزوج والزوجة والولد إن حدث ، وهذا المنى يوجب جرى القول الآخر أحرويا .

(لا) يخير الموكل (إن زاد) الوكيل (في بيع) على ما سهاه له موكله كبع هـــذا بعشرة فباعه باثني عشر (أو نقص) الوكيل حمـــا سمى له (في اشتراه) كاشتر بعشرة هذا الشيء فاشتراه بهانية > لأن هذه مصلحة للموكل و ق > ابن بشير إن خالف في بسع بريادة كتوله بعه بعشرة الى شهر فباعه بها نقداً فقولان مبنيان على الخلاف في شرط ما لا يفيد يوفى به أم لا . ابن عرفة هــــذا كما قال (أو) أي ولا خيار للموكل إن دفع لوكيله عشرة وقال له (اشتر بها) أي العشرة سلمة كذا (فاشترى)

فِي الذَّمَّةِ وَنَقَدَهَا وَعَكُسُهُ، أَوْ شَاةً بِدِينَارِ فَاشْتَرَى بِهِ ٱثْنَتَيْنِ لِللَّمَّةِ وَنَقَدَهَا لَمُ يُمْكِنُ إِفْرَادُهُمَا

الركيل السلمة التي سماها موكله بعشرة (في الذمة ونقدها) أي دفع العشرة للبائع (و) لا خيار للموكل في (عكسه) أي المذكور بان دفع الموكل لوكيله عشرة . وقال له اشتر سلمة كذا بعشرة في الذمة وادفع العشرة بعد الشراء فخالف الوكيل ما أمن به موكله واشترى السلمة التي سهاها الموكل بعين العشرة .

و ق به إن شاس إذا أسلم له الفا وقال اشتر بها كذا فاشتراه في الذمة ونقد الألف أو اشتر في ألذمة وسلم الألف فاشترى بعينه صح فيها ا ه. وتبعه ابن الحاجب. قال في التوضيح ينبغي على القول بوجوب الوفاء بشرط لا يقيد أن يكون للموكل الخيار ، أما إن ظهر لاشتراط الموكل فائدة ، فانه يعمل على قوله بلا إشكال ، وقد نص عليسه عليه المازري ، ابن عرفة ذكر المازري للشافعية كلاماً فيها ، ثم قال إن ظهر فيا رسمه الموكل غرص فمخالفته عداء ، وإن لم يكن غرضه الا تحصيل السلمة فليس بعداء ، ابن عبد السلام لو دفع الدنانير وديمة فدفعها الوكيل في الثمن لم يبعد أن يكون متعديا إذا قبل بتعين الدنانير والدراهم ، إذ قد يتعلق الأمر بعينها غرض صحيح إما لشبهة فيها فلا يجب تقويتها بالشراء بها حتى ينظر في إصلاح شبهتها أو يتحقق كسبها فيجب الشراء بها لقيد ذلك بما يقصده المقلاء .

ابن عرفة أن أراد أنه يحكم عليه على هذا القول بحكمالتعدي بقيد كون الدنانيرالدراهم قائمة بعينها فعسلم، وإن أراد انه بحكم التعدي مطلقاً وهو ظاهر كلامه ، رد بأنه لا فآئدة في الحكم عليه حينئذ بالتعدي ، لأن الواجب عليه بتعديه غرم مثل دنانير الآمر ويجب على الآمر خرم مثله وهذا لا فائدة فيه ا ه .

(أو) أي ولا خيار للموكل إن قال لوكيله اشتر (شاة) مثلا (بدينار) مثلاً دفعه له (قاشتري) الوكيل (به) أي الدينارشاتين (اثنتين لم يمكن إفراد) إحدا (هما) عن الاخرى بالشراء لامتناع البائع منه (وإلا) أي وإن كان يمكن افراد إحسداها بالشراء واشتراها واحدة بعسسه واشتراها واحدة بعسسه واسدة وإحدادة واحدة بعسسه واسدة وإحداها اشتراهما معا الموكل .

(عير) بهم الحاء المعجمة وكسر المثناة مشددة الموكل (في) أخذ الشاة (الثانية) و كما الموكل بمستها من الثمن عند ابن القاسم ، وقال أصبغ تلزمان الموكل . ابن عرقة من وكل على شراء جارية موصوفة بثمن فاشترى به جاريتين بصفتها فقسال اللخمي ان اشقراهما في مقدمتين أو كانت إحداهما على غسير الصفة لزمت الأولى أو التي على الصفة والآمر في الاخرى بالحيار ، وإلا فقال محد إن لم يقدر على غيرهما لزمتا الآمر . ابن القاسم هو بالخيار في أخذهما أو احداهما بمنايها من الثمن أصبغ يلزمانه مطلقاً ، عبد الحق هو بالخيار في أخذهما أو بركهما .

وقول مجد إن لم يقدر على شراء واحدة لزمناه أحسن ، ولا يختلف فيه الحا الحلاف إن قدر المازري يعتبع لأصبغ بحسديث حكم بن حزام أنه على أمره أن يشتري له شاة بدينار فاشتري له شاتة بدينار واباع واحدة منهما بدينار وأناه بشاة ودينار قدعى له بالمبركة ، فكان لم اشترى له ترابا لربع فيه ، فلولا أن الشاة المبيعة لازمة له على وصارت على ملكه لم يأخذ تمنها ولا أقره على ذلك ، وقبل إن الشاة المبيعة لو لم تكن على ملك حكم لما باعبا ولا أقره النبي على بيعبا وإنما باعبا على ملكه ، وكان النبيالية الحيار في قبولها ، لأن الشراء كان له على بيعبا وإنما باعبا على ملكه ، وكان النبيالية الحيار في قبولها ، لأن الشراء كان له على بيعبا وإنما باعبا على ملكه ، وكان النبيالية الحيار في قبولها ، لأن الشراء كان له على بيعبا وإنما باعبا على ملكه ، وكان النبيالية المناز في قبولها ، لأن الشراء كان له على بيعبا وإنما باعبا على ملكه ،

قلت حديث حكم لم أحلمه إلا من طريق الترسدي عن أبي حديث عن حبيب أبن البت بن حكم بن أبي حسازم أن النبي على بعث حكم بن حزام يشتري له أضعية بدينار فاشترى الاضعية فربع فيها ديناراً فاشترى أخرى مكانها فجاء بالأضعية والمدينار إلى النبي على فقال له ضع بالشاة وتصدق بالدينار ، قسال الترمذي حديث حكيم لا أعرفه إلا من هذا الوجه . وروى البخاري عن شبيب بن عروة قال سمعته أكثر من واحد يحدثون عن عروة أن النبي على أعطاء دينار ليشترى شاة قال فاشتريت شاتين

أَوْ أَخَذَ فِي سَلَمِكَ جَمِيلًا ، أَوْ رَهْنَا ، وَصَمِينَهُ ۚ قَبْلَ عِلْمِكَ بِهِ ، ورِصَاكَ وَفِي بِذَهِبِ بِدَرَاهِمَ ، وَعَكُسِهِ ، قَوْلاَن ِ ،

فبعت إحداهما بدينار وجئت بالشاة والدينار إلى رسول الله عليه فذكرت له ما كان من الأمر فقال بارك الله لك في صفقة يمينك ، فكان يخرج إلى سوق الكوفة فيربسح ألربح العظيم. قلت فالاستدلال مجديث عروة هـ و الصواب لا مجديث حكيم 4 وقول ابن القاسم هو في سماعه عيسى بن رشد قول محمد خلاف قول ابن القاسم هذا .

﴿ أُو ﴾ أَى ولا خَمَارُ لَكُ يَا مَوْكُلُ انْ دَفَعَتْ لُو كُمَلِكُ مَالًا ۖ وَقَلْتُ لَبِ أَسَلَمُهُ فِي كَذَا فأسلمه فنه و (أخذ) الوكيل بغير أمرك (في سلمك) يا موكل الذي وكلته عليه (حميلاً) بِالْمُسَامُ فَيْهُ مِنَ الْمُسَلِّمِ اللَّهِ لَانَهُ تُوثَقُ ومُصَلَّحَةً لَكَ ﴿ أَو ﴾ أَخَذَ لَكَ في سلمك ﴿ رَهْمًا﴾ بالمسلم فيه من المسلم اليه لذلك (وحمنه) أي الوكيل الرهن الذي يفسساب عليه الذي أخذ من المسلم اليه في سلمك أن تلف (قب ل علمك) يا موكل (به) أي الرهن (ورضاك) يا موكل (يه) ومفهوم قبل عملك به. . . الخأن خمانه بعدهما منك، وهو كذلك وادفي المعونة ان رددته لم يكن الوكيل حبسه .

و تى ، فيها لابن القاسم من أمرته أن يسلم لك في طعام ففعل وأخذ رهنا أو حميلاً بغير أمرك جاز لانه زيادة توثق وهو قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه . ابن القاسم فان ملك الرهن قبل علمك به فهو من الوكيل ؛ وان ملك بعد علمك بهورضاك فهومنك وان رددته لم يكن الوكيل حبسه .

(وفي) تخيير الموكل وعدمه عند قوله لوكيله بع هذا الشيء به (ندهب) فخسسالهه وباعه بدراهم (في) بيعه (بدراهم وفي عكسه) أي المذكور بأن قال له بعه بدراهم فباعة بذهب (قولان) المازري على أنهما جنسان أو جنس ، والمعتمد اعتبار حسادة المتعاملين في تساويهما وعدمه . اللخمي تعليما عند اتحاد قيمة الدنافير والدراهم، ابن عرفة الاظهر انهما جنسان قاله تت و ق ، اللخبي اختلف إن أمره أن يبيع بدنانير فبساح بدراهم أو بدراهم فباع بدنانير وما باع بهمثلما سمى له في القيمة وأرى انه ماص لسد

وحني بغليه في ، لا أنعله الأ بنية ، ومُسِع ذِمَي فِي بَيْعٍ ،

كل منهما حسد الآخر الآان يعلم أنه كان لفرض الآمر فيرد البيع فيه ان كان المبيسس قائماً فان فات وغاب المشتري فالآمر بالحيار بين أن يجيز أو يباع الثمن ويشتري بهمثل ما أمر المازري في هذا الآصل قولان بناء على أنهما جنس أو جنسان . ابن عرفة الاظهر أنهما جنسان لآنه لو أودعه دنانير فتسلفها وردها دراهم لم يبرأ اتفاقساً ، ولو كان رأس مال القراص دنانير فرده العامل دراهم فلا يازم رب المال قبولها .

(رحنت) بفتح الحاء المبعة وكسر النون أي خالف الموكل بمينه ووجب عليه مسا يقتضيه حنثه من كفارة أو غيرهسا (ب) سبب (فعلم) أي وكيله (في) حلف الموكل باسم الله تعالى مثلا (لا أفعله) أي الحاوف عليه ، ثم فعله وكيله فيحنث في كل حسال (الا) حال تليسه (بنية) من الموكل حال حاله أنه لا يفعله بنفسه قلا يحنث بفعسله وكيله و ق ، ابن رشد بد الوكيل كيدموكله فيا وكله عليه ، فمن حلف أن لا يفعله هو بنفسه ، وكذلك من حلف ووكل على فعله فهو حانث الا أن يكون نوى أن لا يفعله هو بنفسه ، وكذلك من حلف أن يفعل فعله فوكل غير معلى فعله فقد برى و الا أن يكون فوى أن يلي ذلك بنفسه ، الحط ونقله المتبطى .

(وجنع) بضم فكسر (ذمي) أي توكيله (في بيع أو شراء أو تقساهي) لدين من مسلم أو ذمي لعدم معرفته شروطها وموانعها ولتعدد مخالفتها إن علمها لاعتقاده عدم صحتها وأولى حربي و تى ، فيها لمالك لا يجوز لمسلم أن يستأجر نصرانيا إلا للخدمة فأما ليبيع أو لشراء أو لتقاهل أو ليبضع معه فلا يجوز لعملهم بالربا واستحلالهم له ، وكذلك عبده النصواني لا يجوز له أن يأمره ببيع شيء ولا شرائه ولا اقتضائه ولا يمنع المسلم المعبده المنسراني أن يأتي الكنيسة ولا من شرب الحر وأكل الحنزير . إن القاسم لا يشارك المسلم نعسر حصته حرا ، ولا أحب لمسلم أن يدفع لذمي قراضاً لعمله بالربا ولا يأخسذ منه لا يعسر حصته حرا ، ولا أحب لمسلم أن يدفع لذمي قراضاً لعمله بالربا ولا يأخسذ منه

قراضاً لئلا يدل نفسه . ابن يونس يريد وإن وقع فلا يفسخ . الحسط ابن عرفة المازري لو اطلع المسلم في تعاوض الذمي لوكالته في خره تصدق الموكل يحميع غنها وفي الربا بالزيادة فقط ، ولو فعل وهو يعلم حرمته وعدم إرادة المسلم له غرم ما أتلف عليه بفعله ا ه . ونقله القرافي في الذخيرة .

(و) منع أن يركل (عدو) مسلم (على عسدوه) مسلم أو كافر النهي عن المصرو والمصرار. ابن فرحون وللحاكم عزله ، وق ، ابن شاس من الموانع من التوكيل المداوة فلا يركل العدو على عدوه ، ابن عرفة هو قول ابن شعبان لما نهى عنه من المضرر والمضرار . الحمل ابن رشد لا يباح لاحد توكيل عدو خصمه على الخصام ولا عدو الخاصم عن خصمه ، لأن المضرر في الوجهين بين ، ابن سلمون سئل ابن رشد عمن وكل وكيلا على الخصام فوكل خصمه وكيلا آخر عليه (١) وبين الوكيلين عداوة فقال الذي أراه في هذا أنه لا يباح لاحد توكيل عدو خصمه على الخصام ، ولا عدو الخاصم عنه ، لأن المضرر في الوجهين بين . توكيل عدو خصمه على الخصام ، ولا عدو الخاصم عنه ، لأن المضرر في الوجهين بين .

ابن الحاج الرجل أن يخاصم عن نفسه عدوه ، بخلاف توكيل العدو على عدوه إلا أن يسرع لأذاه فيمنع من ذلك ، ويقال له وكل غيرك بدليل أنه يجوز اليهودي مخاصمة المسلم في حقه وهو أشد عداوة ا ه ، وهل المنع من توكيل العدو على مخاصمة عدوه لحقمه ، فإذا رضي به جاز ، وبه صرح مصنف الإرشاد في شرح العمدة ، ونقله البحيري في شرحه ، ونصه إذا أراد الرجل أن يوكل وكيلا في مخاصمة جاز كان خصمه حاضراً أو عائباً ،

⁽١) (قوله عليه) أي المسلم ، الحلط فيؤخذ منه أنه إذا عمل في الحر يجب التصدق بالجميع ، وإذا عمل في الحر يجب التصدق بالوائسة ، وبازم مشله في السركة إذا شارك مشلم خمياً وتحقق المسلم عمل الذمي بالربا أو في الحز . وأما إن شك في ذلك فقسال اللخمي يستحب التصدق ، وياي مثله في الوكالة ، وقال في السركة وأما لو تحقق أنه لم يعلم في ربا ولا في نجر وتحوهما فلا شيء عليه ويأتي مثله هنا .

والرُّمَنَا بِمُخَالَقَتِهِ فِي سَلَمٍ ، إِنْ دَفَعَ كَــهُ النَّمَنَ ، و يَبْعُهُ * والرُّمَنَا بِمُخَالَقَتِهِ فِي سَلَمٍ ، إِنْ دَفَعَ كَــه * النَّمَنَ ، و يَبْعُهُ *

رضي أو لم يرض عرادًا لم يكن بين الحصم والوكيل عداوة عفإن كان بينها عداوة فلا يجوز ولو رضي يجوز وكر رضي يجوز وكر وضي به العدو علان من أذن لشخص في إذايته لا يجوز له ولم أقف على نص فيه غير ما لصاحب الإرشاد والله أعلم .

(و) إن مغم شخص مالاً لآخر ، وقال له أسله في شيء موصوف فنغالفه وأسلمه في غيره منع (الرضا) من الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في) عقد (سلم إن) كان (دفع) الموكل (له) أي الوكيل (الثمن) وقال له أسلمه في كذا فأسلمه في غيره ، لأنه فيبخ دين في دين ، فإن لم يدفعه له جاز السلامة من ذلك . وق ، فيها لابن القاسم إن دفعت إليه درام ليسلمها في ثوب مروي فأسلمها في بساط شعر أو يشتري لك بها ثوب فأسلمها في طعام أو في غير ما أمرته به أو زاد في الثمن ما لا يزاد مثله فليس لك أن تجيز فعلما ، وتطلب ما أسلم قيه من عرض أو طعام أو تدفع إليه ما زاد ، لأن الدرام لمسا تعدى عليها صارت دينا عليسه ففسخته فيا لا تتعجله ، وذلك دين بدين ، ويدخل في أخذك الطعام الذي أسلم فيه مع ما ذكرنا بيعه قبل قبضه لا شك فيه وسلم المأمور لازم له ليس لك ولا له فسخه ولا شيء لك أنت على المائع ، وإنما على مأمورك ما دفعت إليه من الشمن . ابن بشير من أمر أن يسلم في شيء فأسلم في خلافه ، فإن لم يدفع له الثمن ، فإن كان دفع عا يعرف بعيته فالآمر له الرضا أو رد السلمة ، وكذا إن لم يدفع له الثمن ، فإن كان دفع له الثمن وفات أو كان بما لا يعرف بعيته فهل له الرضا قيد قولان .

(و) منع (بيعه) أي الوكيل (لنفسه) ما وكل في بيعه (أو) بيعه لا (محبوره) أي الوكيل على المشهور المعروف من المذهب لا فإن فعل خير موكله في الرد والإمضاء إلا أن يفوت بتغير بدن أو سوق فيلزمه الأكثر من القيمة والثمن . « ق » اللخمي أن القاسم فيمن وكل رجلا ليسلم في طعام فأسلم ذلك لنفسة أو ابنه الصغير أو من يليد من يتم أو سفيه لم يجز .

بِخِلَافِ رَوْجَنِهِ ورَقِيقِهِ ، إِنْ لَمْ يُحَابِ ، وأَشْتِرَاوُهُ مَنْ يَغْنِقُ عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يُعَيِّنُهُ مُؤْكِّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْنَهِ ، وإلا فَعَلَى آمِرِهِ ،

(بخلاف) بيمه ا (زوجته) أي الوكيل (ورقيقه) أي الوكيل المعتقاذون له في التجارة (إن لم يحاب) أي بيم الوكيل لها بناقص على يبيع به لفيرهما . اللخمي ابن القاسم وإن أسله إلى زوجته أو ابنه الرشيد أو عبده المأذون له في التجارة أو مكاتبه أو شريكه غير المفاوض جاز ما لم يكن فيه محاباة . وقال سحنون إن أسله إلى ابنه الذي في حجره أو إلى يتيمه جاز ، لأن المهدة في أموالهم ، وفي كون منع بيمه لنفسه لعمم دخول المخاطب تحت الخطاب ، أو لأنه مطنة محاباة نفسه قولان ، ويمنع ولو سمى لمسه الشمن على المتمدكا أفاده ابن عرفة ، لاحتال الوغبة فيه بأكثر منه . فإن تحقق عدمها فيه أو اشتراه بحضرة ربه أو إذنه له في شرائه لنفسه جاز ، وفي سماع ابن القاسم من بعث معه مال من الحجاج أو الغزاة ليعطب لمن انقطع واحتاج المبعوث معه وانقطع فله انفاقه على نفهه .

(و) منم (اشتراؤه) أي الوكيل عال موكله (من) أي رقيقاً (يمتق عليه) أي موكله من أصولة وفروعه وحواشيه القريبة (إن علم) الوكيل عققه عليه (و) الحال (لم يعينه) أي الرقيق (موكله) الشراء وإن اشتراه على الوجه المنوع (عتق) الرقيق (عليه) أي الوكيل عقه على موكله سواء علم قرابته له أم لا كما قال عباض او علم عقه عليه وعينه موكله الشراء.

(و) بعتق (على آمره) بمد الهمز و كسر الميم أي الموكل . و ق ، فيها المالك رضي الله تعالى عنه وإن أمرته بشراء عبد فابتاع من بعتق عليك ، فإن كان عالماً لم باذمك ، عبى بن عبر بعني ويلزم المأمور ويسترقه ويباع عليه في الثمن . ابن يونس بعض القرويين هذا هو الجاري على أصل ابن القاسم البرقي إن علم المأمور عتق العبد همن الآمر شنسه . ابن يونس ظهر لي أن هذا هو الجاري على قول ابن القاسم . ابن عرز هذا يدل جلى هدم .

وتُوكِيلُهُ إِلاَّ أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ أَو يَكُثُرُ ،

أزوم شراء المرء من يعتق عليه وعلى أن ما تلف على يد وكيل أو وصي دون عبد من ربه لا من المأمور ، وفي هذا خلاف كخطأ القاضي في مال عن اجتهاد عل يقيمه أم لا ، وقيها وإن ابتاع من يعتق عليك غير عالم لزمك وعتق عليك .

(و) منع (قركيله) أي الوكيل غير المفوض فيا وكل هو قبه في كل حال (إلا) حال (أن لا يليق) الفعل الموكل عليه (به) أي الوكيل فيجوز قركيله في خاهره اسواء علم موكله أنه لا يليق به أم لا ، وهو كذلك (أو) أي وإلا أن (يكار) الفعل الموكل قبه مجيث يتعلر على الوكيل استقلاله فيه فله توكيل من يمينه عليه لا من يستقل به ، بخلاف من لا يليق به فيوكل من يستقل به . دق ، ان رشد الوكيل المفوض إليه لم أحفظ في جواز توكيله غيره نصا ، والختلف فيه المتأخرون ، والأظهر أن له ألى أحفظ في جواز توكيله غيره نصا ، والختلف فيه المتأخرون ، والأظهر أن له ألى غيره إلا أن يكون لا يلي مثل ذلك بنفسه ، وفيها لمالك رضي الله تمالى عنه من وكل مرجلا يسلم له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجز أراد لا يجوز للآمر أن يرضى بفعله ، وحبلا يسلم له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجز أراد لا يجوز للآمر أن يرضى بفعله ، والدين والله الله قد حل وقبض له ما أسلم فيه فلا بأس أن يأخذ منه لسلامته من الدين يون الدين ، ومن بيم العلمام قبل قبضه سحنون لا يجوز للآمر أن يرضى بفعل المامور إلا يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز للآمر أن يرضى بفعل المامور إلا يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز للآمر أن يرضى بفعل المامور إلا يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز للآمر أن يرضى بفعل المامور إلا يكون مثله لا يتولى السلم بنفسه فيجوز للآمر أن يرضى بفعل المامور إلا

ابن بونس أراد لأنه قمل ما جاز له قلم يتخلد في ذمنسه دين . ابن شاس علم الموكل هجز الوكيل بانفراده هما وكله عليه أو عدم مباشرته ذلك عادة يجيز له تركيل غيره ولا يوكل إلا أميناً . ابن عبد السلام هذه القرينة تسوع له الاستعانة بوكيل ولا تسوغ له أن يحمل وكيلاً أو وكلاء لينظرون فياكان ينظر هو فيه > والقرينة الأولى تسوغ له ذلك > يممل وكيلاً أو وكلاء لينظرون فياكان ينظر هو فيه > والقرينة الأولى تسوغ له ذلك > ثم قال ويكون للوكيل الأعلى النظر على من تحتسبه . ابن الحاجب والوكيل بالتعيين لا يوكل إلا قيا لا يليتى به أو لا يستقل به لكثرته . خليل احترز بالتعيين من المفوص فله

التوكيل على المعروف. وفي البيان قول بأنه لا يوكل ، قال والأظهر أن له ذلك ، لأن الموكل أحد على نفسه فكان كالوصي اله ، ثم قال الحط فتحصل من هذا أن الوكيل المفوض يجوز له التوكيل على ما رجحه ابن رشد وغيره. وأما الوكيل غير المفوض فإن كان بمن يلي ما وكل فيه بنفسه فليس له أن يوكل فيه ، وإن كان بمن لا يليتى به أن يليه بنفسه فإن علم موكله بذلك فله ذلك ، ويحمل الموكل على علمه بذلك إن اشتهر به ، ولا يصدق في أنه لم يعلم به وإن لم يشتهر بذلك فرضاه بالوكلة دل على أنب يتولى حق بعلم موكله أنب لا يتولى ، وهو متعد بالتوكيل وضامن للمال وربه محمول على عدم علم مه ده .

(و) إذا وكل الوكيل لعدم اللياقة أو الكائرة فوكيله وكيل عن الموكل الأول (فلا ينعزل) الوكيل (الثاني بعزل) الموكل لوكيله (الأول) وكأنه وكل وكيلا بعد وكيل، و ق ، ان عرفة إذا وكل الوكيل بإذن الموكل ثم مات الوكيل الأول فقال المازري الأظهر أن الثاني لا ينعزل بموت الأول بخلاف انعزال الوكيل الأول بموت موكله ولابن القاسم ما يشير إلى هذا وهو إمضاء تصرف ما أبضع معه أحد الشريكين بعد مفاصلتها . ابن الحاجب لا يعزل الوكيل الثاني بموت الأول ، ثم قال ابن عرفة وللوكيل عزل وكيل واستقلاله بفعل نفسه الفاقال أه ، فالإضافة في قول المصنف بعزل الأول للفعول كا تقدم والله أعلم .

الحط لكنهم إنما قالوا لا يتعزل الثاني بوت الأول ، وكان المصنف رحمه الله تعسسالى راى أن لا قرق بين عزله وموته أو وآء متصوصاً ، ولا يقهم من كلام المصنف أن الوكيل الثاني لا يتعزل إذا عزله الأول طبكاية ابن عرقة الاتفاق على انعزاله بعزاله ، ثم قال ونقل ابن فرجون في الفاز، فرعاً آخر وطن أن للموكل عزل وكيل وكيل ونصه .

فإن قلق رَجْلَ غير حاكم له أنْ يَعَرَّلُوْ كَيْلُ رَجِلُ وَلَمْ يَادُنَلُهُ الْوَكُلُولُمْ يَعَلَّى هُوْلُهُ عل شيء ﴾ قلت إذا وكيل الرجل وكيلا وجعل له أن يوكل فوكل الوكيل رجلا فللوكل الأول عزّل وكيل وكيله ا هـ وهذا الفرح وقرع ابن حرفة عزيزان . ابن سلون لا يتعزّل

و فِي رَصَاهُ انْ تَعَدَّى بِهِ تَأْوِيلاَنِ ، ورَصَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ ، إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِمُسَمَّاهُ

الوكيل الثاني بوت الذي وكله ، وينعزلان معا بوت الموكل الأول . في نوازل ابن رشد ما قبضه وكيل الوكيل المن مال موكل موكله يازمه دفعه لمن أراد قبضه منه ، سواء كان موكله أو موكل موكله إذا ثبت أن المال له ببيئة أو بإقرار موكله وليس لسه الامتناع منه لبراءته بالدفع إلى أيها .

(وفي) منع (رضاه) أي الموكل بتصرف وكيل وكيله (إن) كان قد (تعدى) الوكيل (به) أي التوكيل بأن وكل في لائق غير كثير بلا إذن رجوازه (تأويلان) في قولها من وكل رجلاً يسلم له في طعام فوكل الرجل غيره لم يجز حملها بعضهم على معنى لم يجز للوكيل أن يوكل بلا إذن موكله ، وبعد فللموكل الحيسار في إمضاء فعل وكيل وكيله ، ورده لرواية إن القاسم في الواضعة عن مالك رضي الله تعالى عنه للموكل الحيار ، وحملها ابن يونس على معنى لم يجز رضا الموكل بتصرف وكيل وكيله ، إذ يكون قد بتعدي وكيله صار الثمن دينا عليه ، فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني إلا أن يكون قد معلى أجله وقبضه فيجوز لسلامته من فسخ الدين في الذين فيقيد كلام المصنف بالسلم.

(و) منع (رضاه) أي الموكل بتصرف وكيله (ب) سبب (غالفته) أي الوكيل الم (في سلم) تنازع فيه رضا وغالفة (إن) كان قد (دفع) الموكل (الثمن) لوكيله وحصلت مخالفته (بسياه) أي في الثمن الذي سماه الموكل لوكيله بأن زاد عليه كثيراً لا واد مثله عادة كدفعه له عشرة ليسلمها في طعام أو غيره فاسلم فيه عشرين فيمنع رضا موكله بالسلم فيه و إذ بتعديه صار المسمى ديننا عليه و فالرضا به فسخ دين في دين ويزيد الطعام ببيعه قبل قبضه فبمساه صلة خالفة وباؤه بمنى في و فليست هدة مكررة مع قوله سابقا والرضا بمخالفته في سلم إن دفع له الثمن ولان المخالفة في مده في الثمن وفي المتدعة في المسلم فيه وقد جمها في المدونة فقال وإن دفعت إليه درام ليسلما في قوب هروي والرضا بمخالفته الله المناه فيه وقد جمها في المدونة فقال وإن دفعت إليه درام ليسلما فيه وقد جمها في المدونة فقال وإن دفعت إليه درام ليسلما فيه وقد جمها في المدونة فقال وإن دفعت إليه درام ليسلما فيه وقد المناه عنه والرضا بمخالفته الترب وفيها عقبه ولوام تدفع إليه

أَوْ بِهِ أَيْنِ إِنْ قَالَتَ ، وَبِيسِعَ ، فَإِنْ وَ فَى بِالتَّسْمِيَةِ ، أَوِ الْقِيمَةِ ، وإلَّا غَرِمَ ، وإنْ سَأَلَ

الثمن وامرته أن يسلم لك من عنده في قمح أو في جارية أو في ثوب ولم تصفها له ، فإن أسلم في غير ما أمرته به من طعام أو فيا لا يشتري لمثلك من جارية أو ثوب فلك أن تتركه ولا يلزمك الثمن أو ترضى به وتدفع إليه الثمن ، لأنه لم يجب لك عليه دين فتفسخه ، وكأنه ولاك ولا يجوز هنا أن يؤخرك بالثمن وإن تراضيتا به ، لأنه لم يلزمك ما أسلم فيه إلا برضاك ، فكأنه بيع مؤتنف لدين له وتولية فتأخير الثمن فيه دين بدين ا ه ، وتفريق المصنف لهما مشوش فلو جمهما كا في المدونة أو استغنى بقوله أولاً والرضا بمخالفته في سلم النح ... لكان أحسن ، لأن المحالفة تشمل جميع ذلك ، والله أعلم .

وعطف على بمخالفته وعلى بمساء فقال (أو) أي ومنع رضا الموكل (بدين) باع بسه وعله ما أمره ببيعه بنقد أو أطلق ولم يسم نقداً ولا مؤجلا (إن) كان قد (فسات) المبيع بيد مشتريه ، لأنه فسخ دين في دين ، وإن كانت القيمة أقل كا هو الغالب لزم أيضاً ربا الفضل ، إذ بتعديه صار المسمى ديناً عليه حالاً ، فليس لموكله الرضا بالدين إلى أجله على المشهور . وقيل يجوز الموكل الرضا بالدين وقيسل الوكيل أن ياتزم المسمى أو القيمة إن لم يسم ، ويبقى الثمن المؤجل لأجله . ومفهوم قوله إن فات أنه إن لم يفت فلا يتنع رضاه بالدين وهو كذلك ، لأنه حينئذ كانشاء بيع من الموكل به فيخير بين ود البيع وأخذ سلعته وإمضائه بالدين إلى أجله نص عليه في توضيحه .

(و) حيث منع الرضا بالدين (بيسع) الدين المؤجل بعرض حال ثم بيسع العرض بنقد حال (فإن وفي) بفتح الواو والفاء مشددا ثمن الدين (بالقيمة) لسلمة الموكل التي لم يسم لها ثمنا حين التوكيل على بيعها (أو) وفي و (التسمية) أي الثمن المسمى لها حينه فلا كلا كلام المبوكل (وإلا) أي وإن لم يوف ثمن الدين بالقيمة والتسمية بأن كان بأقل (غرم) بفتح الذين المعجمة وكسر الراء الوكيل تمام القيمة أو التسمية ، وإن بيم الدين باكثر من القيمة أو التسمية ، وإن بيم الدين باكثر من القيمة أو التسمية فجميعه للوكل إذ لا ربح للتعدي على مال غيره (وإن سأل) أي

عَنْهُ الشَّنْمِيَّةِ ، أَوِ الْقِيمَةِ ، وَيَصْبِرُ لِيَقْبِضُهَا، وَيَدْفَعَ الْبَاقِ ، تَجَارَ ، إِنْ كَانْتُ قِيمَتُهُ مِثْلُهَا فَأَقَلُ ،

طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون أي دفع (التسبية) أي القدر الذي سياه الموكل حين التوكيل لسلمة الموكل التي أم يسم لهسا عن التوكيل لسلمة من ماله حالاً (أو) غرم (القيمة) لسلمة الموكل التي أجسل ثنا حين التوكيل من ماله حالة وأن لا يباع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل أجسل الدين (ليقبطها) أي الوكيل التسمية أو القيمة التي غرمها لموكلسه ممن اشادى بالدين المؤلف عليها .

(ويدفع) الوصيل لموكله (الباقي) من الدين بعد أخد القيمة او التسمية (جاز) الموكل الرضا بها سأله الوصيل (إن كانت قيمته) اي الدين لو بيسع وقت السوال (مثلها) اي التسمية إذ القيمة (فأقل) إذ ليس فيه واله قليل حال الآخد كثير مؤجل ، ومفهوم الشرط أنه لو كانت قيمة الدين اكثر من التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بها سأل الوكيل إذ يازمه فسم ما زادته قيمة الدين على التسمية او القيمة في اكثر منه مؤجلا وهو باقي الدين وهذا ربا قضل ، كا لو كانت التسمية او قيمة السلمة عشرة والدين خسة عشر وقيمت الآن الذي عشر ، فإذا أخذ الموكل من وكيله عشرة وصبر حتى تقيض الحسة عشر ويباخذ منها خسة فقد وإلا الذين استحقهها حالاً ليأخذ عنها عند الاجل خسة ، وما مشي عليه مثلها أو اقل ابن القاسم ومنع أشهب الرضا بقول الوصيل مطلقاً وفي كانت قيمية الدين مثلها أو اقل افاده الحط ،

و ق ، فيها لابن القاسم من وكلته على بيسع سلمة لم يجز له أن يبيعها بدين، ابن المواز وإذا لم يسم لها ثمناً فباعها بثمن مؤجل فرضي به الآمر ؟ فإن كانت السلمة قائمة بيست المشتري لم تفت فرضاه جائز ، وإن فاتت لم يجز ؟ وفيها لمالك رضي الله تعسالي عنه إن أمرته ببيسع سلمة فأسلها في عرض مؤجل أو إعها بدانير مؤجلة لم يجز بيعسه ، فإن أدرك البيع فسط ؟ وإن لم يدرك بيع العرض بعين نقداً ، أو بيعت الدنانير بعرض نقداً ثم أدرك البيع فسط ؟ وإن لم يدرك بيع العرض بعين نقداً ، أو بيعت الدنانير بعرض نقداً ثم بيع العرض بعين نقداً ، فإن كان ذلك مثل القيمة أو التسمية فأكثر إن سعيت كان ذلك بيع الله وما نقص من ذلك خينه المامور .

وإن أمَرَهُ بِبَيْعِ سِلْعَةِ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ ، أُغْرِمَ التَّسْبِيَةَ الْ إِللَّهِ النَّسِيَةَ الْ الْفِيمَةِ وَعُرِمُ النِّسِيَةِ ، وأَسْتُولِي بِالطَّعَامِ لِلْآجِلِيهِ فَبِيعَ ، وعُرِمُ النِّسِيَةِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ اللهُ الل

وروى عيسى لو أمره أن يبيمها بعشرة نقداً قباعها بخمسة عشر لأجسل بيسع الدين بعرض ، ثم بيسع العرض بعين ، فإن نقص عن عشرة غرم تمامها ، وإن كان أحكار منهسا فهو للآمر ، ولو قال المأمور للآمر أنا أعطيك عشرة نقداً وانتظر بالحسة عشر حاوفسا فأقبض منها عشرة وادفع لك الحسة البساقية فرضي الآمر ، فإن كانت الحسة عشر لو بيعت بيعت بعشرة فأقل جاز إذا عجل العشرة ، وإن كانت تباع باثني عشر لم يجز لآنة فسنع دينارين في خسة إلى أجل .

(وإن أمر) بضم فكسر الوكيل (ببيع سلعة) سمى لها ثمنا أم لا (قاسلما) أي المامور السلعة (في طعام) منع الرضا به لفسخ دين في دين ، وبيع طعام المعاوضة قبسل قبضه و (اغرم) بضم الممنز وسكون الغين المعجمة وكسر الراء المأمور (التسميسة) في الثمن الذي سياه الآمر السلعة حالة إن كان سمى له (أو) أغرم (القيمة) إن لم يسم (واستؤني) بضم الفوقية وكسر النون أي استمهل (ب) بينع (الطعام) المسلم قيسه (لأجله) لعدم جواز بيعه قبل قبضه (ف) اذا حسل أجله (بينع) الطعام المسلم قيم بعد قبضه من المسلم اليه ، قان ساوى ثمنه التسمية أو القيمة اخذه المأمور عوضاً عما غرمه للآمر ، وإن نقص عنها (غرم) المأمور (النقص) أي استمر غرمه عليه ، لأنه قد غرم التسمية أو القيمة أولاً .

(و) إن زاد عليها ف (الزيادة لك) يا آمر فيها لمالك رضي الله تعالى عنه وإن أمرقه أن يبيع سلمة فاسلها في طعام ، أغرمته الآن التسمية أو القيمة إن لم تسم ثم استؤني بالطعام ، فاذا حل أجله استوفى ثم بيع فكانت الزيادة لك والنقص عليه ، أبو الحسن لأن هذا لا يجوز بيعه قبل قبضه ، يخلاف ما تقدم ، ابن يونس بعض أصحابنا إنما يكون على المأمور أن يبيع من الطعام مقدار القيمة أو التسمية التي لزمته ، والزاقد ليس عليسه بيعه إلا أن يشاء ، لأن بقية الطعام للآمر .

(و) إن وكله على إقباطي دين قاقيضه لمستخده ولم يشهد عليه وانكر مستحق قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيسل الدين (إن أقبض) الوكيل (الدين) لمستحده (ولم يشهد) الوكيل بضم التحتية وكسر الهماء شاهدين على إقباضه له وانكر المستحق قبضه لتفريط الوكيل بترك الاشهاد عليه ، وظهاهره ولو كانت العادة توك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور . وقيل لا يضمن إن كانت العادة عدم وحكم إقباض الدين بها إقباضه المبيع بلا إشهاد وجحده أو الثمن كذلك وجحده البائع حكم اقباض الدين بها أشهاد ، وفي بعض النسخ حذف مفعول أقبض فيعم الدين وغيره ، وهذه احدى طريقتين أشهاد ، وفي بعض النسخ حذف مفعول أقبض فيعم الدين وغيره ، وهذه احدى طريقتين في المفعي ، وهي طريقة الرجراجي ، ونعبه فان جعسم له الثمن جملة فهل يصدق في المفعي ، وهي طريقة الرجراجي ، ونعبه فان جعسمه له الثمن جملة فهل يصدق في المفعي ، وهي مشهور المفعي .

والثاني : انه يصدق ولا يضمن قاله عبد الملك في الوكيل والمعوث معه مال ليدفسه لرجل فزعم دفعة له وانكر المبعوث الميه دفعه له الآن العادة اليوم ترك الاشهاد على مثل هذا ، وابن القاسم ضمنها في الجميع . ابن الحاجب لو اسلم ولم يشهد فجعد المشتري السلمة أو البائع الثمن ضمن ولو اقبض الدين فكذلك. وقيل إلا ان تكون العادة الترك والطريقة الأخرى انه لم يختلف في سقوط الضمان ان جرت العادة بترك الاشهاد ، وانه الحلاف اذا جرت الأمرين او لم تكن عادة ، وهذه تشبه ان تكون للخمي وابي الحسن .

تنبيهان)

الأول: قيها همان الوكيل ولو صدقه الموكل في الدفع لتقريطه .

الثاني : على ضمانه اذا لم يدفع بحضرة مواكله والا قلايضمن ، فغي كتساب القراص واذا دفع العامل ثمن سلمة بلا بينة فبعده البائع ويعبس السلمة فالمامل ضامن ، وكذلك الحركيل على شراء سلمة يدفع الثمن بلا بينة فيتجمعه البائع فهو ضامن ، ولرب المسال أن يغرمها ، وأن علم رب المال بقبض الثمن باقرارة عتيده ثم جعده او بغير ذلك ويطيب له

أَوْ بَاعَ بِحَطَعَامٍ تَقْداً مَا لَا يُبَّاعُ بِهِ وَأَدُّعَى ٱلْإِذْنَ ، فَنُوزِعُ ،

ما يقضى له به الا أن يدفع الوكيل بحضرة رب المال فلا يضمن ، وقاله أن الحاجب في الوديعة ، وتقدم في الحالة عن البيان نحوه .

وعطف على اقبض فقال (او) أي وضمن الوكيسل ان (باع) الوكيل (بكطعام) وعرض (نقداً) اي حالاً ، ومفعول باع (ما) اي عرضا (لا يباع) عادة (به) اي كالطعام (وادعى) الوكيل (الاذن) له من موكله في بيعب بكطعام (فنوزع) بضم النون وكسر الزاي ، اي انكر موكله اذنه له في بيعه بذلك ولا بينة له عليه ، الحط ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى ما الذي يضعنه ، وهل ذلك مع قيام المبيع او فواته والحكم في ذلك ان كان المبيع قائما يخير الموكل في اجازة البيع واخذ ما بيع به او نقضه واخذه بيعه ، وان كان فات خير في اخذ ما بيع به او تضمين الوكيل قيمته . قال فيها ان باع المامور سلمة بطعام أو عرض نقداً ، وقال بذلك امرتني وأنكر الآمر ، قان كانت مما لا تباع بذلك ضمن . وقال غيره أن كانت السلمة قائمة فلا يضمن المامور ويخير الآمر في إجازة البيع وأخذ ما بيعت به أو نقض البيع وأخذ سلمته ، وإن كانت قساتت يخير في أخذ ما بيعت به أو نقض البيع وأخذ سلمته ، وإن كانت قسليم يخير في أخذ ما بيعت به من طعام أو عرض أو تضمين الوكيل قيمتها وتسليم ذلك الله .

أبر الحسن قوله ضمن ظاهره فاتت السلعة أم لا ، وليس كذلك ، وإنها معنى قوله ضمن إذا فاتت السلعة فقول الغير وفاق . قال في التنبيهات فقوله ضمن أي قيمة السلعسة ويد مع فواتها . وأما إذا كانت قائمة فيخير في إجازة بيعها وأخذه ما بيعت به ورده وأخذها بعد عينه أنه لم يأذن له في ذلك كاسياتي ، ويؤخذ من كلام عياض الآتي وقوله نقداً احترز به مما إذا باع بذلك إلى أجل فلا يجوز له الرضا به ولا أخذ القيمة كا تقدم، ثم قال في التنبيهات انظر إذا كان المامور لم يعلم المشتري أنها لغيره واحتاج إلى إثبات والحصام فيه هل هو فوت وهو الأشهه .

وكذا لو ثبت ولزمته اليمين ، وإنها الذي لا إشكال فيه إذا أعلم المسأمور المشتري بتمديد المد، وهذا والله أعلم هو الذي أشار اليه بقوله وادعى الإذن فنوزع فأراد أن ينبه

طى أن منازعته في الإذن وخاصمته فيه وتوجيه اليمين عليه بسبب ذلسك فوت يوجب الغمان ، ولذا لم يذكر عل السلمة قائمة أو فالت ولو لم يرد التنبيه على عذا لما كان لذكر عله المسألة فائدة لاستفادتها مها تقدم .

(فرع)

في المسائل الملقوطة للموكل رد بيسع وكيله بغين فاحش وتضمين الوكيسل القيمة إن للف المبيع ا ه ، من الجزيري ، وفي الذخيرة فرح ، قال على البصري في تعليقه إذا باع الوكيل با لا يتفان به الناس رد ، وقاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لعزله عن ذلسك عادة ، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصح ، لأن اسم البيع يتناوله لأنه أعسم . وجوابه هومه مقيد بالعادة ، وكذلك منع مالك والشافعي رضي الله تعالى عنها بيعسه بالدين ، وجوابه ما تقدم . قلت وهذا أعلم مها تقدم والله أعلم . قلت وهذا أعلم مها تقدم والله أعلم .

(أو) أي وضمن إن (أنكر) الوكيل (القيض) لما وكل على قبضه من ثمن أو مثمن أو دين (فقامت) أي شهدت (البينة) عليه بقبضه فادعى تلقه بلا تعد ولا تقريط ، أو دفعه لموكله (فشهدت) له بينة أخرى (بالتلف) أو الدفع الذي ادعاه فيضمن ولا تنقعه بينة لتكذيبها بانكاره القبض ، هذا هو الصحيح المشهور ،

وشد في الضان بانكار القبض وشهادة بينة به مع شهادة بينة أخرى بالبراءة بعب ذلك فقال (كالمديان) أي المدعى عليه بدين فيشكل التداين فتشهد به البينسة فيدعي الإقباعي وتشهد به بينة أخرى فلا تنفعه لتكنيبها بانكاره التداين، ويمكم عليه بدفعه ان شهدته له البينة الأولى ، البرزي مثل ذلك من ادعى عليه بحق فأنكره ثم أقر به وادعى قضاء هو بنشابة من أنكر حقاً فقامت عليه به بينة فادعى قضاءه الخلاف في المنالتين ، قضاء هو بنشابة من أنكر حقاً فقامت عليه به بينة فادعى قضاءه الخلاف في المنالتين ، صواء ، وما ذكره المصنف هو المشهور ، وقبل في هذا الأصل تقبل البينة الثانية .

وذكر في التوضيح في بأب الوكالة مسائل جزم فيها بأنها لا تسمع ، ثم ذكر في كتاب

الرديعة هذا الأصل ، وذكر فيه خلافاً . وذكر عن ابن زرقون أنه قال إن المشهور أنها تنفعه ولكن لم يعتمد تشهيره . وفي التوضيح في باب الوديعة أسا من أنكر شيئاً يتعلق بالمنمة أو أنكر الدعوى في الربع أو فيا يفضي إلى الحد ثم رجع عن إنكاره لأمر ادعاه أقام عليه بينة ففيها أربعة أقوال ، الأول : لابن نافع تقبل منه في جميع الأشياء . الثاني لغير ابن القاسم في كتاب اللمان من المدونة لا يقبل منه ما أتى به في جميع الأشياء . الثالث : لابن المواز تقبل منه في الحد والأصول ، الثالث : لابن المواز تقبل منه في الحد والأصول ، وشبهها من المنقولات ، وها أقول ابن القاسم في المدون أو شبهها من المنقولات ، وها أول ابن القاسم في المدون أو شبهها من المنقولات ، وها أول ابن القاسم في المدون أول ابن المدون في المدون أول ابن المدون أول المدون أول ابن المدون أول الم

(تنبیهات)

الأول: ان عرفة الشيخ إن قال ما أو دعتني شيئًا فلا تسمع بينته ، وإن قال مالك عندي من هذه الوديمة شيء فتسمع بينته . الحط وهو ظاهر جار في جميع مسائل هسذا الباب ، ففي تبصرة ابن فرحون من ادعى على رجل دينًا من سلف أو قراه أو وديعة أو بضاعة أو رسالة أو رهن أو عارية أو هبة أو صدقة أو حتى من الحقوتي فجحد أن يكون عليه شيء من ذلك ، فلما خاف أن تقوم عليه البينة أقر وادعى فيه وجها من الوجود يويد إسقاط ذلك ، فلما خاف أن تقوم عليه البينة أقر وادعى فيه وجها من الوجود بويد إسقاط ذلك عن نفسه لم ينفعه ذلك ، وإن قامت لذ بينة على ما زعم أخسيرا لأن جحوده أولاً أكذب بينته قلا تسمع ، وإن كانت عدولاً .

الثاني : وكذا الحكم إن لم يقر وقامت بذلك بينة فأقام هـ و بينة على رد السلف أو الوديعة أو القراص أو البضاعة أو الرسالة أو على ملاك ذلك فلا تنفعه ، لأنه بإنكاره مكذب لذلك كلا ، مذا قول الرواة أجعين ، ابن القاسم وأشهب وابن وهب ومطرف وابن الماجشون .

الثالث : إن قال لا سلف لك على ولا ثمن سلمة ولا لك عندي وديمة ولا قراض ولا بضاعة فلما ثبت ذلك عليه بالبينة أقربه ، وزعم أنه رد الوديمسة والسلف وخدما مما يدهي به عليه ، أو أدعى ملاكه وأقام بيئة على ذلك فهامنا تنفعه البيئة لأن قوله مالك شيء أراد به في وقتي هذا ؟ وأما الصورة الأولى فقد قال فيها ما أودعتني أو ما أسلفتني فليس مثل قولة في هذه مالك على سلف .

ابن حبيب وهذا مها لم أعلم فيه خلافاً عند الرواة إلا أني رأيت في كتاب الأقضية من السباع شيئاً بيخالف هذا وأظن له وجها يصح معناه إن شاء الله تعالى وذلك أن ه سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل بعث معه رجل بعشرين ديناراً يبلغها إلى الجار والجار موضع وكتب معه كتابا وأشهد عليه عند دفعه إليه فحمل الكتاب وبلغه إلى من أوسل إليه فلما قرأ مسألة عن الذهب فجعده إياه و ثم انه قدم المدينة فسأله الذي أرسل معه الذهب وقال له إني أشهدت عليك فقال له إن كنت دفعت إلى شيئاً فقد ضاع و فقسال الذهب وقال له إني أشهدت عليك فقال له إن كنت دفعت إلى شيئاً فقد ضاع و فقسال مالك درض ما أرى عليه إلا بمينا وأرى هذا من مالك درض و إنما هو في الجاهل الذي يعلم أنه يضره ثم يندم عليب بعد ذلك لا يعرف أن الإنكار يضره و وأما العالم الذي يعلم أنه يضره ثم يندم عليب بعد ذلك فسلا يعذر من كتاب الرعيني ا ه و كلام التبصرة وزاد الرعيني بعده و ورأيت لان من أنه قبل بينته على القضاء وإن جعده و وقال ما أسلفني قط شيئاء أو الأول أصوب أن الله نمالي .

ثم قال الحط فيتحصل ما تقدم جميعه أنسه إذ أنكر أصل الماملة تم أقر أو قامت البينة وادعى ما يسقط ذلك فلا تسمع دعواه ولا بينتة ولو كانت بينته عادلة ، بخلان ما إذا قال مالك عندي سلف ولا وديعة ولا قراض ، أو ما لك عندي ستى ثم أقر بعسد ذلك أو قامت عليه البيئه فادعى ما يسقط ذلك قإنه تسمع دعواه وبينته وقد صرح بهذا في رسم أسل من سماع عيسى ، ويسم صرح المصنف في باب الأقضية ، فقال وإن أنكر مطاوب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء بخلاف لا حتى لك على .

الرابع : ينبغي أن يقيد ذلك بما قال الرهيق وهو كون المدعى عليسه يعرف أن الإنكار يضوه . وأما إن كان ممن يجهل ذلك ولا يغرق بين قوله ما أسلفتني ومسا أودعتني ، وقوله مسا لك عندي سلف ولا وديعة فيمذر يجهل إلا إذا حقق عليه وقرر

وَلَوْ قَالَ غَيْرُ ٱلْمُفَوِّضِ ؛ قَبَضْتُ وَتَلِفَ ، بَرِىءَ ، وَلَمْ يَبْرَأَ الْغَرِيمُ : إِلَّا بِبَيِّنَةِ ، وَلَزِمَ ٱلْمُوَكِّلَ ؛ نُعْرُمُ الشَّمَنِ ، إِلَى أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ ، إِنْ لَمْ يَدْفَعُهُ لَهُ

عليه وقيل له أنت تنكر هذا أصلا فإدا قامت عليك البينة فلا تسمع بينتك، فإذا استمر على ذلك فلا تسمع بينته ،

الحامس: ينبغي أن يقيد ذلك بغير الحدود والأصول ، لأن هسذا قول ابن القاسم وابن كتانة كا تقدم ، وأما ذكره الرعيني عن ابن مزيف فهو قول ابن نافع والله أعلم . (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) إليه في التصرف لموكله بأن وكله على شيءخاص كقبض دين أو ثمن أو مثمن ومفعول قال (قبضت) ما وكلت على قبضه (وتلف) ما قبضته بلا تعد ولا تفريط (برىء) الوكيل فلا يغرم عوضه لموكله لأنه أمينه (ولم يبر) المشخص (الغريم) الذي أقبض الوكيل مساكان عنده للموكل من دين أو ثمن أو مثمن أو وديعة أو رهن لاحتال كذب الوكيل وتواطئه مع الغريم في كل حال إلا (ببينة) تشهد الغريم بعماينة قبض الوكيل منه ماكان عنده للموكل ، وإذا غرم الغريم للموكل فهل لله رجوع على الوكيل أولا قولان لمطرف وابن الماجشون ، ومفهوم غير المفوض براءة الغريم للموكل بإفرار المفوض بالقبض منه ودعوى التلف ، وهو كذلك كالوصي ، ونصها قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من وكل رجلا يقبض له ديناً على رجل فقال قبضته وضاع مني أو قال برىء إلى من المال إلا أن يكون الوكيل مفوضاً إليه أو وصياً فهو مصدق ، بغلاف وكيل خصوص .

(و) من وكل شخصاً على شراء شيء فاشتراه له ثم دفع له ثمنه ليدفعه البائع فغاب عليه ثم زعم ثلفه قبل دفعه البائع (ازم الموكل غرم الثمن) ولو ضاع من وكيله مراراً (إلى أن يصل) الثمن (اربه) أي البائع ، وعل لزوم الموكل غرم الثمن الذي ضاع مسن وكيله (إن لم يدفعه) أي الموكل الثمن (له) أي الوكيل قبل الشراء ، لأنه إنما اشترى على ذمة

موكله فلا يبرأ من الثمن إلا بوصوله للبائع فإن كان دفعه له قبل شرائه وضاح فلا يلزمه غرمه لآنه و كله على الشراء بمال معين ، فذهب وذمته لم تشتغل بشيء فيها لمالك رضي الله تعالى عنه إن وكلت رجلًا بشراء سلمة ولم تدفع له ثمناً فاشترى بما أمرته به ثم أخذ منك الثمن ليدفعه فيها فضاع منه فعليك غرمه ثانية .

ابن القاسم وإن ضاع مراراً حق يصل إلى البائع . ابن يونس في المدونة والمواذية لو كنت دفعت إليه الثمن قبل الشراء فذهب منه بعده فلا يلزمك غرمه إن أبيت منه ، لأنه مال بعينه ذهب بخلاف الأول ، لأن الأول إنما اشترى على ذمتك فالثمن في ذمتك حق يصل إلى البائع ، وهذا الثاني إنما اشترى على مال بعينه ، قإذا ذهب فلا يلزمك غرمسه ويازم المآمور والسلمة له إلا أن تشاء أن تدفع إليه الثمن ثانية وتأخذها .

(وصدق) بضم فكسر مثقالا الوكيل بيمينه (في) دعوى (الرد) أي دفسع ثمن ما وكل على بيعه أو مثمون ما وكل على الشراء أو ما وكل على قبضه من مدين أو مودع بالفتح أو مرتهن أو واهب أو متصدق لموكله قصر الزمان أو طال مفوضاً كان أو لا أن عوفة وقيها والوكيل على بيسع مصدق في دفع ثمنه للآمر . ابن المواز قال مالك رضي الله تمالى عنه المبضع معه في شراء سلمة فلما قدم طولب بها فقال قد وددت إليك بضاعتك قبل أن أخرج فهو مصدق إلا أن يكون قبضها ببينة فلا يسبرا إلا ببينة ، ولا يصدق قبل أن أخرج فهو مصدق إلا أن يكون قبضها ببينة فلا يسبرا إلا ببينة ، لأن الله أحد بدعواه الدفع إلى المرسل إليه إلا ببينة ويصدق في الرد إلى الباعث بلا بينة ، لأن الله تمالى أمر الأوصياء بالإشهاد بالدفسع إلى غير اليد التي أعطتهم وهم الأيتام ، ولم يأمر تمال أمر الأوصياء بالإشهاد بالدفسع إلى غير اليد التي أعطتهم وهم الأيتام ، ولم يأمر الإشهاد على الرد إلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الرد إلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الدي التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الدي التي أعلى البد التي أعطته في الرد إلى البدة إلى البد التي أعطته في الرد إلى البد إلى البد التي أعطته في البد إلى البد التي أعلى البد التي أعلى أمر الأوسياء التي أعطتك لقوله تعالى في قليؤد الذي التين أمانته في الدي التي أمانته في الد

أِن يُونَسُ أَنِ القَاسَمُ فِي الْعَتْبِيةُ وَغَيْرِهَا فِي الْوَكِيلُ المَفُوضُ إِلَيْهُ أَوْ الْحُصُوصُ أَوْ الرَّوجِ يُوكُلُونُ عَلَى قَبْضُ حَتَّى فَيَدْعُونُ أَنْهِسَمَ قَبْضُوهُ وَدَفْعُوهُ إِلَى مِنْ وَكُلْهِمُ أَنْهُمْ مَصْدَقُونَ فِي ذَلِكُ كُلُهُمْ مِعَ أَيَانُهُمْ كَالُمُوحُ ﴾ يقول رددت الوديعة وينكره ربها وقاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم خلافاً لمَطرَّلُ وابن حبيب . وشبه في التصديق فقال (كالمودع) بفتح الدال يدعي رد الوديعة لمودعها وينكره المودع فيصدى المودع بالفتح بيمين إلا أن يقبض الوديعة ببينة التوثق فلا يصدق في الرد إلا ببيئة . المط قوله وصدق في الرد أي مع يمينه وسواء كان بقرب ذلك بالآيام اليسيرة أو طال ، وسواء كان مفوضاً إليه أم لا . هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه ومذهب المدونة وفي المسألة أربعة أقوال . ابن رشد اختلف في الوكيل يدعي أنه دفع إلى موكلة ما قبضه من غرمائه أو ما باع به متاعه على أربعة أقوال ، أحده اللول قوله بيمينه جملة يلا تفصل .

والثاني : أنه إن كان بقرب ذلك بالآيام اليسيرة فالقول قيسول الموكل أنه ما قبض شيئاً ، وعلى الوكيل البينة وإن تباعد الأمر كالشهر فالقول قول الوكيل بيمينه ، وإن طال الآمر جداً فلا بينة على الوكيل وهو قول مطرف .

والثالث : إن كان بحضرة ذلك بالآيام اليسيرة صدق الوكيل بيمينه وإن طال الآمر جداً صدق بدون بين ، وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم .

والرابع ؛ تقرقة أصبغ بين الوكيل على شيء بعينه فعليه البينة وإن طـــال الأمر والمفوض يصدق في القرب بيمينه ، وفي البعد بدونها وعلى هــذا فاو قال المصنف والقول قوله لكان أحسن ، لأن لفظ صدق إنما يستعمل فيا يصدق فيه بلا يمين .

تنبيبات)

الأول : عبد الوهاب صدق الوكيل والمودع والمرسل بالفتح فيهما لأن أرباب الأموال قد انتمنوهم فكان قولهم مقبولا فيا بينهم وبينهم ، وكذا عامل القراض مؤتمن بالفتح في رد القراص ما بينه وبين المالك إلا أن يكون الواحد منهم أخذ المسال ببينة للتوثق فلا يبرئه دعوى رده ، إلا أن تكون له بينة ، لأن رب المسال لم يأتمنه حين استوثق عليه بالبينة .

الثاني : قوله كالمودع أشار به والله أعلم إلى أن الوكيل إنما يصدق في رد ما وكل عليه

لربه إذا قبضه بنير أشهاد ، وأما ما قبضه بإشهاد فلا يصدق في رده .

الثالث : ظهر من كلام ان رشد المتقدم أنه لا بد من اليمين طال الزمان أم لا والظاهر من كلام ابن عرفة مقوطها بطوله .

الرابع : يصدق الوكيل في الرد إلى موكة ولو ادعاه بعد موت موكله كا يفهسم من كلام ابن رشد ، وصرح به البرزلي ، وهذا ظاهر ، ونبهت عليه لتوقف بعض أهل العصر فيه حق أطلعته على النص .

الخامس: ابن ناجي يقوم من قول المدونة ومن ذبسع أضحيتك بغير أمرك من ولدك أو بعض عيالك ليكفيك مؤنتها ، فذلك بجز أنه إذا كان ربع بسين أخ وأخته ، وقول الأخ عقد كرائسه وقبضه سنين متطاولة ثم طالبته أخته بمنابها من الكراء في جيسع المدة المذكورة ، ورّحت أنها لم تقبض شيئاً منه وادعى دفعه لها ، فإنه يقبل قوله بسمينه ، إذ هو وكيلها بالمادة ووقعت بمدينة المهدية وأفتى فيها ابن عرفة بما ذكرة و بلا دليل ، وتأخر الممكم بينها حتى مات ابن عرفة فأفتى فيها أو مهدي بعكسها ، وحي ه القاضي بالفتويين فتوقف حتى وصل قونس ، فتأول أبو مهدي ما أفتى بسه ابن عرفة فكتب تحته رأى وحمد الله تعالى أنه وكيل بالمادة فقبل قوله وبه أقول، وقطع ما أفتى به وأمره أن يحكم بها أفتى به ابن عرفة وقال ما خالفته في حياته فلا أخالفه بعد موته والله أعلى .

وحيث كان الوكيل والمودع الفتح مصدقين في دعوى الرد وطلب أحدها برد ما بيده الموكل أو المودع بالكسر (فلا يؤخر) أي الوكيل والمودع بالفتح رده إليه (للإشهاد) غليه أي ليس له أن يقول لا أرد حتى أشهد عليه ، إذ لا نفع له فيسه . ابن عبد السلام وابن هارون والمصنف لو قبل لها تأخير الدفع حتى يشهدا لكان حسنا ، لأنها يقولان لو لم نشهد لتوجهت علينا اليمين قلنا التأخير لنسقطها . البناني تسع ابن الحاجب وابن شاس ابن هارون وفيه نظر .

ابن عبد السلام ينبغي أن يكون الوكيل أو المودع مقال في وقف الدفع على السنة وإن

كان القول قولها > لأن البيئة تسقط اليمين عنها . ابن عرفة ما ذكره ابن شاس هو نص الغزالي ، ولا يجوز أن ينقل عن المذهب ما هو نص لغير المذهب لا سيا وأصول المذهب تقتضي خلافه حسبا أشار اليه المازري وشارحاً ابن الحاجب .

(ولا حد الوكيلين الاستبداد) أي الاستقلال فيا يفعله عن موكله دون اطلاع الوكيل الآخر ، بخلاف الرصيين ، وفرق بتعذر النظر من الموصى في الرد دون الموكل إن ظهر منه على أمر عزله (إلا لشرط) من الموكل أن لا يستبد أحدها فيتبع شرطه قاله ابن الحاجب وجاعة ، وتعقب المصنف ابن الحاجب قائلاً بل ليس لاحدها الاستبداد ، ومثله لابن عرفة . ولما رأى الشارح قوة التعقب قال في شامله ولا يستبد أحد الوكيلين ، وقيل له ذلك قاله لمت .

وقى ابن عرفة يجوز توكيل أكثر من واحد على غير الخصام . ابن الحاجب تابعاً لابن شاس لأحد الوكيلين الاستبداد ما لم يشترط خلافه . ابن عبد السلام يمني إن أمر الوكيلين الخاصين ، فإنه لا يجوز لهما الاستبداد ، ونحوه لابن هرون . ابن عرفة لم أعرف الخيرهم ، وظاهر المدونة خلافه ، ففيها لو أن رجيلا أمر رجلين يشتريان له سلعة أو يبيعانها له فناع أحدهما أو اشترى ، فأن ذلك غير لازم الموكل في قول مالك «رض اوست يبيعانها له فناع أحدهما أو اشترى ، فأن ذلك غير لازم الموكل في قول مالك «رض السجب يبيي إن مات أحد وكيلين على تقاص فلا يتقاضى الباقي دون إذن القاضي بهرام العجب أن المصنف اعترض كلام ابن الحاجب، وتبعه هنا وغ فيشبه أن يكون قال هنا ولا لأحد الوكيلين بزيادة لا النافية عطفا على قوله فلا يؤخر للإشهاد ، وأسقطها الناقل ويكن أن يكون قيم من ذكرنا منشداً بلسان حاله :

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

البناني أحسن ما يحمل عليه الوكيلان المرتبان ، وأما الوكيلان في آن واحد فليس لأحدمها الاستبداد على نائب فاعلمنع أو يتقدم لإقبل لأحد ، وكلاما بعيد والله أعلم .

وإنْ يَغْمَ وَبَاعَ ، فَالْأُوَّلُ ، إِلاَّ يِقَبْضٍ ، وَلَكَ قَبْضُ سَلَّيْهِ لَكَ ، إِنْ تَبْتَ بَبَيِّنَةٍ ،

(وإن) وكلت شخصا على بيع سلعة ثم (بعة) بها لشخص (وباع) هـ الوكيل الآخر (فالأول) من البيعين هو اللازم ، والثاني بيع فضولي لا تتقال السلعة للمشتري الأول بالبيع الأول في كل حال (إلا) حسال تلبس المشتري الثاني (يقبض) للسلعة من البائع الثاني فيمضي البيع الثاني ويرد البيع الأول اذا لم يعلم البائع الثاني والمشتري منه البائع الثاني فيمضي البيع الأول كذات الوليين فيها ، ومن أمر رجلا يبيع له سلعة فباعها المبيع الأول كذات الوليين فيها ، ومن أمر رجلا يبيع له سلعة فباعها الآمر وباعها المامور فأول البيعين أحق الا أن يقبض الثاني السلعة فهو أحق كانكاح الوليين الأول أحق في النكاح ، الا أن يدخل بها الثاني .

(تنبيبان)

الأول ؛ إنما يكون الثاني أحق اذا قبض السلمة ولم يعلم بيسع الأول هو ولا الذي باع له ، وإلا فالأول أحق قاله في وسم نذر سنة من سماع ابن القاسم .

الثاني : اذا باع الوكيل أو الموكل لشخص ثم باع لآخر فهي للأول على كل حال قاله ان رشد في الرسم المذكور ، ونقله أبر الحسن والله أعلم .

(و) أن دفعت لرجل مالا ووكلته على اسلامه في سلعة موصوفة وأسلمه فيها وحل أجل السلم وغاب وكيلك فر (لمك) يا موكل (قبض سلمه) أي الشيء الذي أسلم فيه وكيلك (لمك) في غيبة وكيلك ويبرأ المسلم اليه يدفعه لمك (أن ثبت ببينة) أن وكيلك أسلم فيه لمك وليس للمسلم اليه الامتناع من دفعه لمك لأنك لم تسلمه رأس المال ، لأن اسلام وصحيلك كاسلامك . ومفهوم الشرط أنه أن لم يثبت ببينة قليس لك قبضه جبراً عن المسلم اليه وهو كذلك ، فأن أقر المسلم اليه بأن الوكيل بين له أن السلم لك ، فهل يكون شاهدا مجلف الموكل معه ويقبض المسلم فيه منه أولا ، لأن إقراره جر لسه نفع يكون شاهدا مجلف الموكل معه ويقبض المسلم فيه منه أولا ، لأن إقراره جر لسه نفع تفويغ دمته من المسلم فيه قولان وقره فيها لمالك ورض ولك قبض ما أسلم فيه ويدلك بغير حضرته ، ويبرأ المسلم اليه أذا دفعه لك أن كانت لك بينة أنه أسلم فيه لك ، والا فالمامور أولى يقيضه منك .

والقولُ لك إن أدَّ عَي الإذن ، أو صفة لذ،

أو الحسن ان يونس القابسي لو اقر الذي عليه الطعام بان المامور أقر عنده بانه لك فلا يجبر على دفعة لك ولا يكون شاهدا ، لأن في شهادته منفعة لنفسه لأنه يجب ان يفرغ ذمته . ورأى بعض أصحابنا أنه يؤمر بالدفع لك ، فان جاء المأمور قصدقه برىء والا غرم له فانية . بعض القروبين ما قاله القابسي نحوه لسحنون . وقال بعض القروبين شهادته جائزة اذا كان عدلاً فيحلف معه المقر له ويقبض منه ولا تهمة في ذلك اذا حسل الأجل لتمكنه من تفريع ذمته بدفعه للقاضي في غيبة المسلم ، فحاصله أنه اختلف هسل يقضى عليه باقراره أولا ، وعلى الثاني فهل يكون شاهدا أو لا قولان ، وجزم في المونة بعدم القضاء عليه باقراره .

(و)إن تصرف شخص في ملك غيره ببيع أو شراء أو كراء اكتراء وادعى أن المالك أذن له في ذلك وأنكر المالك الإذن فيه (فالقول لك) يا مالك لما تصرف فيه غيرك في عدم الإذن له بالتصرف فيه (إن ادعى) المتصرف (الإذن) منك له في التصرف الذي حصل فيه وأنكرت الإذن تمسكا بالأصل (و) إن وكلته في التصرف في مالك فتصرف فيه وادعى (صفة له) أي التصرف وخالفته فيها بأن باعه وقلت له لم آمرك ببيعه > بل رهنه مثلا أو باعد بعرض أو طعام > وقلت بل بنقد أو بجوجل > وقلت بل بحال أو بقدر > وقلت بل بأن باكار قالقول لك .

دق، أن شاس إذا تنازعا في أصل الإذن أو صفته أو قدره قالقول فيه قول ألوكل، فلو قال و كلتني وقال الآخر ما وكلتك فالقول قوله ، وفيها إن باع المأمور سلمة بطمام أو عرض نقداً وقال به أمرتني وأنكر الآمر ، فإن كانت بما لا يباع بذلك ضمن ، وقال غيره أن كانت قائمة فلا يضمن ويخير الآمر في الرد والإمضاء ، فإن فاتت خير في أخذ ما بيعت به ويضمن الوكيل قيمتها. عياض قول الغير وفاق وفيها لمالك رضي المنتمالي عنه إذا باع الوكيل السلمة وقال بذلك أمرني ربها ، وقال ربها بل أمرتك برهنها صدق ربها بيعينه فاتت أو لم تفت .

إلاَّ أَنْ يَشْنَرِي بِالنَّمَنِ ، فَزَعَمْتُ أَنْكُ أَمْرُ ثَهُ بِغَيْرِهِ ، وَحَلْفَ ، كُفُو إِلَّا أَنْ يَشْرُهِ ، وَقُلْتَ بِاكْثَرَ ، كُفُو أَنْ أَمْرُتُ وَقُلْتَ بِاكْثَرَ ، وَقُلْتَ بِاكْثَرَ ، وَقُلْتَ الْمُرْتَ بِبَيْعِهِ ، أَوْ لَمْ يَفْتُ ، وَلَمْ تَخْلِفَ ، وَقُلْتُ أَنْ يَفْتُ ، وَلَمْ تَخْلِفَ ،

واستثنى من قوله والقول لك فقال (إلا أن) تدفع ثمنا لشخص وتوكله على شراه سلمة به فيقبضه (ويشتري) الوكيل (بالثمن) الذي دفعته له عبدا مثلا (فزعت) يا موكل (إنك أمرته) أي الوكيل (ب) شراء (غيره) أي ما اشتراء الوكيل كثوب (وحلف) الوكيل على أنك أمرته بشراء ما اشتراه لا بشراء غيره فالقول قول الوكيل. ابن القاسم الذي الثمن مستهلك كفوت السلمة ، قائل نكل المأمور عن اليمين فالقول قول الأمر ، والطاهر أنه بعد يمينه ، وهذا إذا فات الثمن فان بقي بيد البائع وقدد أعلمه الوكيل أنه لقلان فالقول للموكل انفاقاً قاله اللخمي والرجراجي أفاده الحط.

وشبه في كون القول للوكيل فقال (كقوله) أي الوكيل (أمرته) ني (ببيعه) أي الموكل على بيعه (بعشرة) من الدراهم مثلا (و) قد (أشبهت) العشرة ان تكون ثمنه (وقلت) يا موكل أمرتك ببيعه (بأكثر) من العشرة كانني عشر (و) قد (فات المبيع) فواتاً مسوراً (بزوال عينه) فالقول للوكيل بيعينه ، فان حلف برى و الآنه مدعى عليه الشيان ، وإن نكل أيضاً فلا شي ولسيان ، وإن نكل أيضاً فلا شي ومفهوم أشبها في الوكيل ما لم يشبه فلا يصدق ويحلف الموكل، فان نكل فالقول ومفهوم بزوال عينه عدم قول الوكيل وهل بيعين أو الاقولان المن الموان والإن ميسر ، ومفهوم بزوال عينه عدم فواته بنحو هبة وهو كذلك .

وصرح بغيوم فات فقال (او لم يفت) ما باعه الوكيل (ولم يحلف) موكلت على ما ادعاء فالقول قول الوكيل ، وهل بيمين او لا قولان «ق» ، فيها لابن القاسم ان دفعت الله الفد درهم فاشترى بها تمرا او قرباً وقال بذلك أموتني ، وقلت أنت ما أموتك إلا بحنطة فالمأمور مصدق بيمينه اذ الثمن مستهلك كفوت البلعة. ان حبيب وقاله مطوف وان الماحشون وبه أقول وفيها لمالك رُضي الله تعالى عنه اذا باع الوكيل السلمة بعشرة

وإِنْ وَكَالْتَهُ عَلَى أَحْدِ جَارِيَةٍ فَبَعَثَ بِهَا فَوُطِئَتُ ، ثُمُّ قَدِمَ بِأَخْرَى ، وقَالَ هَذِهِ لَكَ ، وَٱلْأُولَ وَدِيعَةٌ ، فَإِنْ كُمْ يُبَيِّنْ وَحَلَفَ ؛ أَخَذَهَا ؛ إِلاَّ أَنْ تَفُوتَ بِكُولَةٍ ، أَو تَدْ بيرٍ ؛ إلاَّ لِبَيْنَةٍ ، وَلَزْمَتْكَ ٱلْأَخْرَى ،

وقال بذلك أمرني ربها وقال ربها ما أمرتك الا باثني عشر ، فان فاتت حلف المأمور وبرى ، ابن القاسم ما لم يبع بحا يستنكر وفوتها هنا زوال عينها ، وكذلك روى الأندلسيون عن ابن القاسم . قال مالك «رض» فإن لم تفت حلف الآمر وأخذها . ابن المواز فان نكل فله عشرة .

(وإن وكانه) أي مربد السفر الى جهة تجلب الجواري منها (على شراء جارية) لك من تلك الجهة التي أراد السفر اليها (قبعث) المأمور (بها) أي الجارية اليك (قوطئت) بضم الواو وفتح الهمر وسكون التاء منك او ممن زوجتها له (ثم قدم المأمور) من سفره مثلبساً (ب) جارية (أخرى وقال) المأمور (هذه) الجارية الأخرى التي قدمت بها هي التي اشتريتها (لك) يا آمر (و) الجارية (الأولى) بضم الهمز التي بعثت بهسا (وديعة) عندك .

(فان لم يبين) المأمور حين بعث الجارية الأولى انها وديعة (وحلف) المأمور على أنها وديعة (أخذها) اي الوكيل الجارية الأولى وترك لك الجارية الثانية التي قدم بها في كل حسال (الا أن تفوت) الجارية الأولى (بكولد) منك (او تدبير) او عتق ناجز أو كتابة فلا يأخذها في كل حال (الا لبينة) تشهد للوكيل على ان الأولى وديعة فيأخذها مع قيعة ولدها ان كان (ولزمتك) يا موكل الأمة (الأخرى) التي قسدم المأمد بناء

وى، فيها لابن القاسم ومن وكل رجلاً يشتري له جارية بربرية فبعث بها اليه فوطئها ثم قدم الوكيل باخرى ، فقال هذه لك والأولى وديعة ، ولم يكن الوكيل بين ذلك حين

وإنْ أَمَوْنَهُ بِمِانَةِ ، فَقَالَ: أَخَذْتُهَا بِمِانَةِ وَخَسِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفُتُ ، خُيْرَتُ أَمْ نَفُت ، خُيِّرَتُ فِي أَخْذِهَا بِمَا نَهُ مَ إِلَّا لَمْ بَلْزَمْكَ إِلاَّ أَيْلَانَةُ ، وإِنْ خُيِّرَتُ فِي أَنْهُ وَلَا لَمْ بَلْزَمْكَ إِلاَّ أَيْلُ ثَمْ وَإِنْ خُرَقَهَا مَامُورُكَ ؛ لَزِمَتُكَ ، رُدِّمَتُكَ ، رُدِّتُكَ ، رُدِّتُكَ ، رُدِّتُكَ ، رُدِّتُكَ ، رُدِّتُكَ ،

بعث بها عنان لم تفت حلف وأخذها ودفع اليه الثانية. أبن القاسم وإن فاتت الأولى بولدمنه او حتى أو كتابة أو تدبير فسسلا يصدق المامور الا أن يقيم بينة فيأخذها , سعنون وياخذ قيمة ولدها . أبن القاسم وتلزم الجارية الثانية . أبن المواز أن لم تكن له بيئة فلا يقبل قوله .

(وإن أمرته) اي من أراد السفر بشراء جارية لك (بائة) فاشترى جارية وأرسلها الله ثم قدم (فقال) المامور (أخذتها) اي اشتريت الجارية التي أرسلتها (بمائة وخسين، فان لم قفت) الجارية التي أرسلها لك بشيء مما تقدم (خيرت) بضم الحساء المعجمة وكسر التحتية مثقلة وفتح تاء المحاطب يا موكل (في أخذها) اي قبول الجارية التي أرسلها لك (بما) اي المائة والحسين التي (قال) الوكيل انه اخذها بها أوردها للوكيل ولا شيء عليك ان كنت وطئتها (وإلا) اي وان فالت بشيء مما تقسدم (ولم يلامك) يا آمر (الا المائة) التي امرته بالشواء بها ، ولو أقام بشوائها بعائة وخسين للامك) يا آمر (الا المائة) التي امرته بالشواء بها ، ولو أقام بشوائها بعائة وخسين للقريطه بعدم اعلامك حين إرسالها فكانه تبرع لك بالحسين التي زادها .

دق، فيها لمالك درس، من أمر رجلاً يشتري له جارية بمائة قبعث بها اليه عولما قدم قال ابتمتها بخمسين ومائة عفإن لم تلت خير الآمر بين أخلما بما قال المامور أوردها وان كانت حملت لم تكن له الا المائة . أبر الحسن ان لم تفت خير الآمر يريد بعد حلف المامور لقد اشتريتها بمائة وخسين .

(وإن) دفعت دراهم لرجل ووكلته على اسلامها في طعام مثلا لك فاسلمها في وغاب عليها المسلم اليه (والله عليها المسلم اليه أو روحت المسلم اليه أو روحت المسلم اليه أو الروف) يعتب المسلم اليه فيها (المان حرفها) أي الدرام (مأمورك لزمتك) صدقته أم لا .

(وهل) تلزمك إن لم تقبض المسلم فيه ، بل (وإن) كنت (قبضت) يا آمر المسلم فيه ، من المسلم اليه ، وهذا تأويل ابن يونس المدونة ، أو إنما تلزمك إن لم تقبض المسلم فيه ، فإن كنت قبضته فلا تلزمك ولا يقبل قول مأمورك عليك ، وعليه تأولها بعض الشيوخ فيه (تأويلان) وق فيها لابن القاسم إن أمرت رجلا يسلم لك درام دفعتها اليه في طعام فهمل ثم أتى البائع بدراهم زائفة لمبدلها وزعم أنها التي قبضها من مأمورك ، فإن عرفها المامور لزمت الآمر أنكرها أم لا ، لأنه أمينه . ابن يونس قيل إن معنى ذلك إن اليقبض السلم ، وأما لو قبضه فلا يقبل عليه قول الوكيل ، وذلك عندي سواء قبض الآمر السلم أو لم يقبضه لأنه أمينه .

(تنبيبات)

الأول : تت ظاهر كلام المصنف سواء بين المأمور للمسلم اليه أنه وكيل أم لا . وقال المختمي المسألة فيا اذا لم يبين وأما إن بين ذلك له فإن وكالته تنقضى بنفس دفعه الدراهم قلا يقبل قوله على الآمر ، ويتهم أن يكون أبدلها ويحلف الآمر أنه لم يعلمها من دراهه ، الثاني قيد الرجراجي الخلاف بالوكيل الخصوص ، لأنه معزول يقرافه بما وكل عليه . وأما المفوض قلا خلاف أن قوله في أن ما قبله مقبول فيلزم الآمر البدل

الثالث: عياض إذا أبدلها الآمر فلا عين على المأمور إلا أن يدعي الآمر أنه أبدله فيتصور فيها ما يتصور في المردع ، وحكى أشهب أنه يبدلها بعد عين البائع انها هي لأنها قد خرجبه من يد أمينة وغابت عنه . أبو الحسن لعل قول أشهب لاحتال أن يتكل البائع عن عينه فيسقط إبدالها عن الامر . وقال الرجراجي وهل ذلك لازم بعد عين البائع ، وهو قول أشهب لأنه غاب عليها ، والثاني أنه لا عسين عليه إلا أن يدعي الآمر أنسه قد أيدلها .

(وإلا) أي وإن لم يعرفها مأمورك (فإن قبلها) بكسر الموحدة أي مأمورك الدراهم. من المسلم اليه لتبدلها له وامتنعت من إبدالها (حلفت) يا آمر ويأتي مفعوله في قوله مسا دفعت إلا جياداً في علمك . وَهَلُ مُطْلَقاً ، أَوْ لِعُدُم ِ ٱلْمَا مُورِ مَا دَفَعْتَ إِلاَّ جِيَاداً فِي عِلْمِكَ وَلَزِمَتُهُ ؟ تَأْوِيلاَن ، وإِلاَّ حَلَفَ كَذَلِكَ ، وَحَلَفَ ٱلْبَائِمِ ، وفِي ٱلْمَبَدَّلِ ؛ تَأْوِيلاَن ٍ ،

(وهل) تحلف حلفا (مطلقا) عن التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (أو) إمّا تحلف (لعدم) بضم فسكون أي عسر (المأمور) وأما مع يسره قلا تحلف ؟ واليه نحا أبو حمران ، ومفعول حلفت (ما دفعت) بفتح تاء خطاب الآمر (إلا جيادا في علمك) وظاهره ولو كان صرافا وهو كذلك وقيل يحلف الصراف بتا وإذا حلفت كذلك (ازمته) أي الدراهم المأمور في الجواب (تأويلان) وق ، ابن القاسم وإن لم يعرفها المأمور وقبلها حلف الآمر أنه ما يعرف أنها من دراهمه ، وما أعطاه الاجيادا في علمه وبرىء وأبدلها المأمور لقبوله إياها عياض قبل حلف الآمر هنا هو على أحد القولين في أيان النهم ، وقبل بل وجد المأمور عنه خلال حلف الآمر هنا هو على أحد القولين في أيان النهم ، وقبل بل وجد المأمور عنه للماليا المأمور والموضوع أنه لم يعرفها (حلف) المأمور حلفا (كذلك) أي حلف الآمر في أن صيفته مسا دفعت إلا جياداً في علمي ، وبرىء و ق ، ابن القاسم وإن لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلف المأمور أنه منا أعطاه إلا جياداً في علمه ، وبرىء و ق ، ابن القاسم وإن لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلف المأمور أنه منا أعطاه إلا جياداً في علمه ، وبرىء و ق ، ابن القاسم وإن لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلف المأمور أنه منا أعطاه إلا جياداً في علمه ، وبرىء و ق ، ابن القاسم وإن لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلف المأمور أنه منا أعطاه إلا جياداً في علمه ، وبرىء .

(وحلف) بفتحات مثقلاً فاعله (البائع) ومفعولة عدوف ، أي الآمر أنه لم يعرفها من دراهمه وأنه لم يدفع له إلا جياداً في علمه ، فإن حلف برىء أيضاً ولزمت البائسيع (وفي المبدأ) بضم المم وفتح الموحدة مشددة بالتحليف من الآمر ، لأنه صاحب الدراهم والمأمور ، لأنه الذي باشر الدفع إذا لم يعرفها ولم يقبلها المأمور ولا الآمر (تأويلان) و ق ، أن القاسم المبائع ، أن يحلف الآمر أنه عا يعرفها من دراهمه وأنه مسلماً أعطاء إلا جياداً في علمه ثم تازم البائع ، ان يونس بعض المنحابنا الرقبة أن يبدأ بيمين الآمروالمسألة في كتاب ابن المواز ما في المدونة انه يبدأ بيمين المأمور ، لأنه الذي عاملة وله عندي أن يبدأ بيمين من شاء منهما ، لأن الوكيل هو الذي ولى معاملته فيله أن يقول الأأحلف إلا يبدأ بيمين من شاء منهما ، لأن الوكيل هو الذي ولى معاملته فيله أن يقول الأأحلف إلا

وأُ نَعَزَلَ بِمَوْتُ مُوَكِّلِهِ ، إِنْ عَلِمٌ ،

الحط ذكر الرجراجي في المسألة ثلاثة أقوال تبدئة الآمر وتبدئة المأمور وتخيير البائع قال وتؤولت المدونة على كل واحد منها ، ويظهر من كلام المصنف أنه لم يذكر إلا التأويلين الأولين تبدئه المأمور ، وهو الذي في كتاب محمد ، وتأول أبو محمد المدونة عليه واختصوها عليه وتبدئة الآمر ، ولم يعزه الرجراجي لآحد ، وإنما ذكره وقال تؤولت المدونة عليه ، والثالث تأويل ابن يونس .

(تكبيسل)

إن بدأ يالآمر فنكل حلف البائع وغرم الآمر ولا رجوع له على المامور إلا أن يتهمه بتبديلها فيحلف ، وإن نكل البائع لم يكن له أن يحلف المامور ، لأن نكوله عن يمسين الآمر نكول عن يمن المأمور وإن بدأ بالمامور ونكل حلف البسائع وأبدلها المأمور ، ثم مسل له تحليف الآمر أم لا قولان قاله الرجراجي وأبو الحسن .

(وانعزل) الوكيل (بموت موكله إن علم) الوكيل موته إذ هو نائبه على التصرف في ماله ، وقد خرج عن ملكه وصار ملكا لوارثه في لا يتصرف فيه إلا بإذنه ظاهره ولو أشرف على فصل الخصومة ، وظاهره أيضا ولو قبل قبض ثمن ما باعه ، وظاهره كان محصوصا أو مقوضاً وهو كذلك على المشهور وق ، ان عرفة المعروف انعزال الوكيل بعلمه بموت موكله فيها لابن القاسم من أمر رجلا يشتري له سلمة لم يدفسع له ثمنها أو دفعه له فاشتراها الوكيل بعد موت الآمر ، فذلك لازم لوئته إلا أن يشتريها وهو عالم بموت الآمر ، فذلك لازم لوئته إلا أن يشتريها وهو عالم وقاله الإمام عالك رضي الله تعالى عنه فيمن له وكيل ببلد يجهز اليه المتاع أن مسا باع وقاله الإمام عالك رضي الله تعالى عنه فيمن له وكيل ببلد يجهز اليه المتاع أن مسا باع أو اشترى بعد موت الآمر ولم يعلم بعوته فهو لازم لورثته وما باع أو اشتري بعسه عليه بعوته لايادمهم ، لآن وكالته قد انفسخت .

(والا) أي وإن لم يعلم الوكيل موت موكلة وتصرف في المال بعده (ف) في مضى تصرفه اللخمي وهو ظاهر المدونة وعليه حلهاعامة الأشياخ وعدمه ، وهو قول ابنالقاسم وحملها عليه بمضهم (تأويلان) و ق ، ابن رشد إذا لم يعلم الوكيسل بموت موكلة أو عزله فقيل إنه معزول بنفس المغزل أو الموت ، وهو قول ابن القاسم في كتاب الشوكة من المدونه في الذي حجر على وكيله فقيض من غرمائه بعد عزله وهم لا يعلمون بذلك أنهم لا يبرؤن بالدفع اليه وإن لم يعلم هو بعزله هذا هو ظاهر قوله ، وعلى ذلك كان الشيوخ يحملونه ، وعليه حمله التوتسي .

فإذا لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه فكذلك لا يبرأ هو والفرماء الرجوع عليه وإن تلف المال بيده ، لأنه أخطأ على مال غيره ، فهذا بين أن الوكالة تنفسخ في حقه وحق من عامله أو دفع اليه بنفس العزل أو الموت ، وقبل لا ينعزل في حق أحد إلا بوصول العلم اليب ، وهذا قول فينمزل بوصول العلم اليه ، وهذا قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه في الوكالات من المدونة في مسألة الورثة المتقدمة ، وكذلك يبرأ من دفع اليه إذا لم يعلم موت موكله على قباس قوله ، وعلى قول الإمام مالك هذا لو علم الوكيل موت موكله على قباس قوله ، وعلى قول الإمام مالك هذا لو علم الوكيل موت موكله على قباس قوله ، وعلى قول الإمام مالك هذا الوكيل موت موكله قباع ولم يعلم المشتري بذلك فتلفت السلعة المبعدة عنده على على الوكيل لانفساخ الوكالة في حقه لعلمه موته وتعديه فيا لا ينصرف له فيه ، ولم يكن على المشتري رد الغسلة أذا أخذت السلعة منسه ولو لم يعلم الوكيل بموته وعلم المشتري لكان عليه أن يرد الغلة إذا أخذت السلعة منه لتعديه بابتياع مسا قد انفنعضت الوكالة فيه في حقه في حقه .

(وفي عزله) أي انمزال الوكيل (بعزله) أي الموكل وكيله (ولم يُعْلَمُ) الوكيل بعزله له بعده كا في شركة المدونة وعدمه حتى يعلم فيُتفَدّ تصرفه له بعده وقبل علمه به وهو لابن القاسم وأشهب ، قال صاحب المعين وهو المشهور (خلاف) في التشهير إذ ما في شركتها مشهور أيضاً (ق ، ابن القاسم في كتاب الشركة يتعزل بنفس

عزله وموت موكله ، ابن رشد هذا ظاهر قوله ، وعليه حسله التونسي ، اللخمي وهو ظاهر المذهب ، ونقل ابن المنذر الاجاع عليه ، هذا قول أول القول الثاني لاشهب ينعزل بعزله وموت موكله مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله . القول الثالث ينعزل بنفس عزله أوموت موكله مع علمه ذلك في حقة فقط ، وفي حتى المدين بعلمه وهو قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه أول وكالتها مع ابن القاسم في الشريكين . القول الرابع ينعزل بنفس الموت وإن لم يعلم ، وفي العزل إن علم رواه اللخمي اه . ومقتضى كلام ابن وشد أن الثاني والرابسع لم يشهر المخسلاف الأول والثالث ، فانظر هذا مسع لفظ المصنف .

ابن عرفة والمعروف انعزال الوكيل بعلمه بموت موكله ، ونقل اللخمي والمازري وابن رشد وغيرهم عن مطرف لا ينعزل به لا بقيد كونه مفوضاً اليه ، ونقله ابن شاس وابن حرث عنه بقيد كونه مفوضاً اليه ، وعزاه ابن رشد في ساع سعنون لابن الماجشون ومطرف مطلقاً لا بقيد تفويض ، وكذا في المقدمات ، قال فيها ولاصبع ينعزل بموته إن كان هو البائع فلا يقبض الثمن لا بتوكيل الوارث وان كان الوكيل ولي البيع فهو على وكالته حق يعزله الوارث .

قلت فالأقوال أربعة المروف ونقلان عن مطرف ، وقول أصبغ ، ثم قال ابن عرفة ففي تقور انعزاله بنفس عزله أو موت موكله أو مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله ثالثها بعلمه فقط في حقه ، وفي حق المدين بعلمه ، ورابعها بنفس الموت فيسه ويعلمه في العزل لابن رشد عن ابن القاسم في كتاب الشركة قائلاعليه حمل الشيوخ والتونسي مسع المخمي عن ظاهر المذهب ناقلا عن ابن المنذر الإجماع عليه وابن رشد مع سماع سحنون عن أشهب وللمقدمات عن قول مالك رضي الله تعالى عنه أول وكالتها مع ابن القاسم في الشريكين يفترقان ، فيقضي الفريم أحدهما إن علم افتراقها ضمن حظ من لم يدفسه له ، ورجع على من دفع له بما غرم للغائب وإن لم يعلم فلا يضمنه ورواية اللخمي .

وَهُلْ لَا تَلْزَمُ، أَوْ إِنْ وَقَعَتْ بِأَجْرَةِ أَوْ بُجْعَلِ ، فَكَهُمَا، وَكُمْنَا، وَكُمْنَا، وإلا كُمْ تَلْزَمْ ؟ تَرَدُّدُ

(وهل لا تلزم) الوكالة الموكل ولا الوكيل فلكل منهما حلها والرجوع عنها سواء وقمت بأجرة أو جعل أو بلا أجرة ولا جعل (أو وقمت) الوكالة (بأجرة) معلومة على على معين كتوليته على تقافيي دين قدره ، كذا من فلان بأجرة معلومة (أو جعل) معلوم على تقافيي دينه من غير بيان قدره أو تعيينه دون من هو عليه (ف) الوكالة بأجرة والوكالة بجبل (كهما) أي الإجارة في المزرم بمجرد المقد والجعالة في عدمه به ، والقزوم بالشروع المجاعل لا للمجمول له (وإلا) أي وإن لم تقع بأجرة ولا جعل ، بأن وقعت بغير عوض (لم تلزم) الموكل ولا الوكيل وهذا تمام القول الثاني ، فليس مكوراً مسم قوله لا تلزم في الجواب (تردد) المتأخرين في النقل عن المتقدمين .

د ق ، ابن بشير إن كانت الوكالة جبراً كالوصية وولاية اليتيم لم يكن للوكيل الاتصراف بعد موت الموسي وإن كانت اختياراً ، فان كانت بثمن فان كانت على سبيل الإجسارة فالمشهور أنه ليس لأحد من المتعاقدين عليها الرجوع هنها ، وإن كانت على سبيل الجمالة فقيل إنها لازمة من الطرفين ، وقبل لازمة للجاعسل دون الجمول له ، ابن رشد ان كانت الوكالة بعوض فهي إجارة تلزمها جمعاً ولا تجوز إلا باجرة مساة وأجل مضروب وعمل معروف ، وإن كانت بغير عوض فهو معروف من الوكيل بلزمه إذا قبسل الوكالة ما التزمه ولموكله عزلسه متى شاء إلا أن تكون الوكالة في الحصام ا ه .

ان عرفة عقد الوكالة غير لازم للموكل مطلقاً في خير الحصام والوكيل مخير في قبولها فان تأخر قبوله عن علمه بها فيتخرج على قولين لمالك رضى الله تعالى عنه و قان قبسل الوكيل بغير عوض فقال ابن زرقون في الوكيسال على شراء سلمة بعينها يشافيها الوكيل لنفسه فروى أصبغ عن ابن القاسم أن السلمة الآمر ، وروى ابن المقع عن مالك رضى الله تعسالى عنه تعالى عنه إنها للوكيل وقاله ابن الماجشون ، قال الإمام مالك رضى الله تعسالى عنه

ويصدق الوكيل إنه اشتراها لنفسه ابن زرقون هذا مبني على أصل هل للوكيل إن يعزل نفسه فالمشهور أن ذلك له إذا لم يوكل بأجر .

(تنبيات)

الاول: ينعزل الوكيل بهام الموكل عليسه إذا كان موكلا على شيء مخصوص ، فان كان مفوضاً فلا ينعزل إلابعزل موكلا أو موته أو بمضي ستة أشهر ، هذا إذا لم يصرح في الوكالة بالدوام والاستمرار والا فتستمر قاله في القوانين .

الثاني: ان عرفة المازري جنون الوكيل لا يوجب عزله ان برأ فكذا جنون الموكل وان لم يبرأ فان طال نظر السلطان في كل أمره وطلاق الزوجة لا يوجب عزلها عن وكالة مطلقها الا أن يعلم انه لا يرضى فعلها بعد طلاقها والأظهر انعزاله عن وكالمتها إياه بطلاقها ، قال والردة لغو الا أن يعلم انه لا يرضى فعله بعد ردته .

الثالث: ان عرفة في الانعزال يطول مدة التوكيل كستة أشهر وبقائه قول ان سهل رأيت بعض شيوخنا يستكثر إمساك الوكيل على الخصومة ستة أشهر أو نحوها ، ويرى تجديد التوكيل على قول المتبطي الوكالة على الخصام اذا سقط من رسمها لفظ دائمة مستمرة وإن طال أمدها كستة أشهر سقطت إلا بتوكيل ثان ، ونقسل ان سهل عن سحنون من أقام بتوكيل على خصومة سنتين ، وقد أنشب الخصومة قبل ذلك أو لم ينشبها إلا بعد مضي سنتين يسئل موكله عن بقاء توكيله أو عزله ، فان كان غائبساً فهو على وكالته . ابن فتوح ان خاصم واستمر خصامه سنين فلا يحتاج لتجديد توكيل .

الرابع: إذا وكل عبداً على عمل وطلب سيده أجرته ، ابن محرز ان كان مأذوناً له في التجارة فلا أجرة له على من وكله ، لأنه مأذون له في هذا المقدار ألا ترى أنه قد يردع فيحفظ الوديعة بغير اذن سيده ، ولا يكون له في ذلك أجر . وأما غسير المأذون له فينبغي أن يدفع من وكله أجرته لسيده الشيخ الا أن يكون عمله لا خطب له ، ككون

﴿ باب ﴾

بُوَّاحَدُ ٱلْمُكَلِّفُ ، بِلا حَجْرِ

المسله الله ألى الى منزل هذا العبد فلا يكون له أجرة (١) كا قال في كتاب الاجارة كمناولة القدح والنمل ا ه ونحوه للخمي والمازري (٢) والله أعلم .

(یاب)

في بيان أحكام الاقرار

(يؤاخِذ) بضم التحتية ومد الممن وفتح الحاء المعجمة ، أي يازم بضم التحتية وفتح الزاي الشخص (المكلف) بضم الميم وفتح الكاف واللام مشدداً ، أي البالغ العاقـــل حال كونه (بلا حجر) عليه في المعاوضة بأن كان حراً رشيداً غير مفلس ولو زوجة أو

⁽١) (قوله أجرة) أي على اسلام العبد من أتى مسئوله في كتاب السلم الثاني من المدونة ومن وكل عبداً مأذونا له في التجارة أو محبوراً عليه يسلم له في طعام فقعل فذلك جائز ، أو الحسن ابن محرز أما المأذون له فلا أجر له على من وكسله في ذلك لأنه كأنه مأذون له في مذا المقدار ، الأوى انه قد يردع فيحفظ الوديعة بغير إذن سيده ولايكون له في ذلك أجر وأما غير المأذون إله فينبغي أن تكون له الأجر يدفعها من وكسله الى في ذلك أجر وأما غير المأذون إله فينبغي أن تكون له الأجر يدفعها من وكسله الى منزل هذا المبده فلا يكون له أجرة كما قال في كتاب الإجازة كناولة القدح والنعل.

⁽۲) (قوله والمازري) قال وقد اجاز في الكتاب وكالة العبد ، لكن لو وكل عبداً الجنبي والعبد الوكيل هجور عليه لكان سيده طلب اجسارته فيا تولى من سعيه في المقد لكون سعيه ومنافقة في الكان سيده والدين المقد لكون سعيه ومنافقة في التجارة والستي في مثل هذا والنيابة من مصالح سيده ومن جملة ما تضمنه اذن السيد له فيه فانه لا أجرة له على من وكله والله سبحانه وتمالى أعلم .

مريضاً في زائد الثلث . طفي وهم الشارح في إخراج الزوجة والمريض بقوله بلا حجر ، وتبعه تنت وغيره إذ لا حجر عليها في الإقرار ولو في زائد الثلث ، إذ ليس هو من التبرع اله ، وتبعه البنائي قائلاً فقوله بلا حجر ، أي في المعاوضات فتدخل الزوجة والمريضوالة أعلم ، وصلة يؤاخذ (باقراره) أي المحلف بلا حجر في الذخيرة ، هذه المسادة وهي الإقرار والقرار والقر والقرار ما السكون والثبوت ، لأن الإقرار يثبت الحتى والمقرار والقرار والقرار على السكون والقر البرد وهو يسكن الدماء والأعضاء ، أثبت الحق على نفسه ، والقرار على السكون ، والقر البرد وهو يسكن الدماء والأعضاء ، والقارورة يستقر فيها المائع . ابن عرفة لم يعرفوه و كأنه بديهي عندهم ، ومن ينصف لا يدعى بداهته ، لأن مقتضى حال مدعيها أنه قول يرجب حقاً على قائله ، والأظهر أنسه نظري فيعرف بأنه خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخسل إقرار الوكيسل وتخرج الإنشاآت كبعت وطلقت ونطق الكافر بالشهادة والقسدة والإخبار عنها بلفظ بعت وطلقت وأسلت ونحو ذلك ، والرواية والشهادة والقسدة على مقتضى كقوله زيد زان فإنه وإن أوجب حكماً على قائله فقط فليس هو حكسم مقتضى صدقه اه .

البناني قولة ونطق الكافر بالشهادتين فيه الجزم بأنه منه إنشاء وجوز الرصاع فيه الجبرية ورد يعض المحققين على ابن عرفة بأن الظاهر أنه منه إخبار لا إنشاء وأن الإيان القلي من قبيل العلوم أو من توابعها وكنه المرفة أو حديث النفس التابع لها والراء بحديث النفس القبول والإذعان لما عرفه وإذا كان كذلك فكلة الشهادة عبارة عنه فهو يخبر أنه اعتقد مضمونها وأقر به فهي خبر من الاخبار فتدخل في تعريفه وأما كونها إنشاء فمشكل لأن المنشأ إن كان ما في الاعتقاد قلا يصنع ولأنه سابق على التلفظ بهبا والمنشأ يلزم تأخره عن صيغته وإن كان الدخول في الاسلام فهو حاصل بنفس النطق من غير احتبار أمر زائد على معناها الخبري وأيضاً فيازمه أن كل إقرار إنشاء لدخول كل غير احتبار أمر زائد على معناها الخبري وأيضاً فيازمه أن كل إقرار إنشاء لدخول كل على التزام ما أقر به وهذا باطل ولان الاقرار إخبار وفالصواب أن نطق الكافر عبا إخبار عن اعتقاده و كذا الذاكر بالأحرى و نعم إذا قصد الذاكسر إنشاء الثناء بها إخبار عن اعتقاده و كذا الذاكر بالأحرى و نعم إذا قصد الذاكسر إنشاء الثناء

بها تاقلًا لها عن معناها صح ذلك فيه ولا يصح في الكافر ، لأن هذه الحالة إنسما تحصل بعد الاعان .

الحط وخرج بالمكلف اقرار المكره ؟ قانه غير مكلف على الصحيح . القرطبي في شرح مسلم شرط صحة الاقرار أن لا يكون باكراه ، واختلف في أخذ المحبوس والمهدد باقراره واضطرب المذهب فيه على يقبل جملة أو لا يقبل جملة أو يفرق ؟ فيقبل اذا عين ما اعادف به من قتل أو سرقة ؟ ولا يقبل اذا لم يعين ثلاثة أقوال .

الدماميني في حاشية البخاري وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه أن المذعسور لا ينزمه ما صدر منه في حال ذعره من بيع واقرار وغيرها . و ق به ابن شاس المتر ينقسم الى مطلق وعجور ، فالمطلق ينفذ اقراره في كل ما يقر به على نفسه في ماله وبدنه ، والحجور ستة أشخاص العبي واقراره مسلاب قطعاً مطلقاً نمم لو أقر بأنه يلغ بالاحتلامةي وقت امكانه لعدق، أذ لا يمكن معرفته الا من جهته والجنون وهومساوب القول مطلقاً والمبذر والمفلس والعبد والمريض وهو عجور عليه في الاقرار لمن يتهم عليه اه.

الاقرار والشهادة والدعوى اخبار ، والفرق بينها أن الحبر ان كان حكمه قاصراً على قائله فهو اقرار ، والا فان كان فيه نفع له قدعوى والا فشهادة .

(لأهل) أي صالح الملك المتر به ولو حكماً كحمل ومسجد وقنطرة فلا يؤاخذ المكلف بلا حجر بما أقر به لفير أهل كجبل وبحر وسبع . ابن شاس من شرط المقر له أن يكون أهلاً للإستحقاق ، فلو قال لهذا الحجر أو الحار على ألف يطل (لم يكذبه) أي الأهل المقر له المقر في إقراره له . ابن شاس من شرط المقر له أيضاً أن لا يكذب المقر ، فأن كذبه فلا يسلم له المقر به ويترك بيد المقر . ابن عرقة هذا نقل الشيخ عن المقر ، فأن كذبه فلا يسلم له المقر به ويترك بيد المقر . ابن عرقة هذا نقل الشيخ عن سحنون ، أذ لا يصح دخول ملك الغير في ملك أحد جبراً الافي الميراث (ولم يتهم) بضم التحتية وشد المفوقية مفتوحة هي والهاء ، أي المقر في اقراره بكذب لا كيد قرابة أو صداقة أو روجية .

وق ، هذا الشرط لا يحتاج له في اقرار صحيح غير عجور ، انظر أول الاقرار من الكافي ، فانه قال اقرار غير المحجور بأمر لا يلحقه فيه تهمة ، ولا يظن به توليج يلزمه ولا يحتاج الى معاينة قبض المال الا أن يكون المقر له ممن يعرف بالقهر والتعدي . ابن الحاجب لا يقبل اقرار المريض لمن يتهم عليه ، وتقدم في الغريم منع اقراره لمتهم عليه .

و طفي ، قوله ولم يتهم مستفنى عنه يقوله بلا حجر ، اذ هو غرج للريض كا قال في الجواهر المقر ينقسم إلى مطلق ومحجور فالمطلق ينفذ إقراره ، والمحجور عليه ستسة العبي والمجنون والمبذر والمقلس والعبد والمريض وهو محجور عليسه في الإقرار لمن يتهم عليد ا ه ، أي وعدم الإتهام إنها يعتبر في إقرار المريض . البناني وفيه نظر ، بسل الطاهر أن هذا القيد لا بد منه لحل المجر المنفي فيا تقدم على الحجر في المعاوضات كا تقسدم والله أعلى .

عب إنها يعتبر عدم الاتهام في إقرار المريض والصحيح المحبور عليه . البنساني يعني بالمحبور عليه المنسان يعني بالمحبور عليه المفلس وفيه نظر ، لأن إقراره لمن يتهم عليه لازم ، لكن لا يحاصص المقر له به ويتبعه به في ذمته كما تقدم في الفلس خلاف ما يوهسه كلامه هذا من بطلانه ، فالصواب أن عدم الاتهام إنها يعتبر في إقرار المريض والله أعلم .

ومثل لمن يؤاخذ باقراره بمن يتوهم فيه عدم مؤاخذته به فقال (كالعبد) غير المأذون يؤاخذ باقراره (في غير المال) كجرح أو قتل حمداً مها يجب فيه قصاص أو حد كقذف وسرقة بالنسبة للقطع لا لغرم المسروق ، ونبه بقوله في غير المال على أن التفرقة بين المال وغيره شرعية ، يعني أن الشارع حجر على العبد بالنسبة المال فلا ينفذ تصرف فيه ولم يحجر عليه بالنسبة إلى نفسه في قتل أو جرح أو ما أشبهها ، فيؤاخذ باقراره به ، وقد يجتمع الأمران في شيء واحد فيؤاخذ ببعض دون بعض ، كالسرقة فيقطع ، ولا يقرم ولم يقيد العبد بغير المأذون لأن قوله بلا حجر أغنى عنه ، وبهذا اندفع قول الشارح ينبغيأن يقيد العبد بغير المأذون قاله تت ، وتبعه الخرشي وعب ، وفيه أن قوله بلا حجر يفيسد

تقييده بالمأذرن لا بغيره ، ولذا قال المدوي الأولى أن يقول أن تقييده بغير المال يفيسه تقييده بغير المأذون ، ولكون فيها بيده من مال التجارة لا في خلته ورقبته ، لأنها لسيده وما زاد على مال التجارة فهو في ذمتسه وليس لسيده إسفاطه عنه قاله في كتاب المأذون منها .

وأما غير المأفون فلا يصح إقراره بالمال ، ولا يازم في ماله ويكون في ذمته إن عتق إلا أن يسقطه سيده أو السلطان قاله في كتسباب المأفون ، و ق ، ابن عرفة حجر الرق يلنى الاقرار في المال لا البدن ، فلمي جناياتها إن أقر حبد بها يازمه في جسده من قطع أو قتل أو غيره صدق فيه وما آل إلى خرم سيده فلا يقبل إقراره به . ابن سعنون وقسال الامام مالك رضي الله تمالى حنه وأصحابه إقرار المافون له من عبد أو مدبر أو أم ولد بدين أو وديمة أو عارية أو غصب لازم . وفي الموازية وإقرار المكاتب ببيع أو دين أو وديمة جائز في المدونة ، مالك في ثوب بيد عبد قال فلان أو دعنيه وسيده يدعيسه أن وديمة جائز في المدونة ، مالك في ثوب بيد عبد الحق ويحلف إن قال هو لي على البت ، أو السيد مصدق إلا أن يقيم فلان البيئة ا ه ، عبد الحق ويحلف إن قال هو لي على البت ، أو علمت لك فيه حقاً .

(و) كشخص (أخرس) فيؤاخذ بإقراره بها يفهم هنه من إشارة أو كتابة ودفع ما يتوهم من عدم لزوم إقراره . و ق » لم أجد ذكر هذا في الباب (و) كشخص (مريض) فيؤاخذ باقراره بهال ولو زائداً على ثلث ماله (إن ورثه) أي المريض (ولد) ذكراً أو أنش أو ولد ابن إذا أقر (ل) قريب (أبعد) من الولد سواء استحق الولد جميع ماله كان أو بعضه كبنت . ابن رشد إقرار المريض لوارث أبعد مدن لم يقر له غير وارث أو لصديق ملاطف . قبل جائز مطلقاً . وقبل لا يجوز إلا إن ورثه ولد وهما قائمان منها .

حب لكن الذي في الشارح عن ابن رشد يفيد أن ما اقتصر المصنف عليه المشهور وإن كان الآخر قائماً منها أيضاً إذا لا يلزم من قيامه منها كونه مشهوراً. البنساني مثله لابن

سلمون ، ونصه وأما اذا أقر لقريب غير وارث أو صديق ملاطف ، فالمشهور من المذهب أن اقراره جائز كأن يورث بكلالة أن اقراره جائز كأن يورث بكلالة أو بولد والقولان في المدونة ، وقد قبل ان كان يورث بولد جاز اقراره من رأس المال، وان كان بكلالة جاز من الثلث ، وظاهر سياقه أنه عن ابن رشد .

(أو) أقر المريض (1) صديق (ملاطقه) بقسم الميم وكسر الطاء المهملة أي معامل له معاملة جميلة أجنبي من نسبه فيؤاخذ باقراره له ان ورثه ولد ، ومقهوم أبعه وملاطف أنه ان أقر لاجنبي غير ملاطف فيؤاخذ باقراره وان لم يرثه ولد لمدم اتهامه فيه ، و غ به الشرط راجع لمن بعد الابعد واحترز بالابعد من الاقوب والمساوي والمتوسط بينها ،وقد صرح باحكامهم فيها بعد وقصد اختصار تحصيل ابن رشد في ثاني مسألة من رسم ليقملن (أو) أقر مريض (لمن) أي شخص قريب (لم يرثه) أي الشخص الموصى له المريض أصلا لكونه من ذوي الأرحام كخاله وأبي أمه ، فيؤاخذ باقرار له ان ورثه ولد أ

الحط يعني لقريب غير وارث ولا يريد الآجني لايامه أنه يشترط في صحة اقراره أه أن يرثه ولد ولد وليس كذلك ، فإن اقراره له جائز سواء كان له ولد أم لا . طفي قوله أو لمن لم يرثه ، أي مع كونه قريباً أه الكلام فيه فزيادة . ثت أو أجنبيا غير ظاهرة ، ثت تنكيت تمثيل البساطي بقوله أو حجباً لكنه قريب غير ظاهر مع قول المصنف قبله لا بعد . طفي فهم ثت أن المحجوب دخل في قوله لا بعد فعنده الأبعد الذي من شأنه الارث سواء ورث بالفعل أو حجب ، ولذا قال سواء استفرق الولد المال أو لا .

وهذا اغترار بطاهر كلام المصنف من اشتراطه في الإقرار للأبعد وجود ولد وهـــو غير مشترط فيه ، إذ لا مستند للصنف في ذلك واعتاده في هذا على كلام ابن رشد وهو لم يشترط فإنه قال وإن أقر لوارث أبعد كإقراره لعصبة وله ابنة أو لآخ لآب أو لآم وله أخ شقيتى أو لآخ شقيتى أو لآب أو لآم وله أم جاز إقراره اتفاقاً اه ، واعتمده ابن عرفة أيضاً ، ولا مثالف له ، وإنما شرط وجود الولد في الإقرار للملاطف أو للقريب غيرالوارث

فكلام البساطي هو الصواب والجاري على كلام ابن رشد ، فقوله لأبعد أي مع كونسب وارثا بالفعل ، والقريب غير الوارث هو قوله أو لمن لم يرثه ، سواء كان لا يرث أصلا أو حجباً وهو معنى قول ابن رشد لقريب غير وارث اه .

البناني ونحوه لابن عاشر ، فالإقرار للبعيد الهجوب مشروط بإرث ولد وقيه نظر مع ما في المواق عن ابن رشد ونصه ابن رشد إن أقر المريض لوارث أبعد معن لم يقر ل. من الورقة مثل أن يقر لعصبة وله أب أو لأخ لأم وله أخ شقيق الغ ، قوله أن يقر لعصبة وله أب ، هكذا رأيته في كثير من نسخ المواق بلفظ وله يسدل على شمول الأبعد لمن لا يوث لمجب العصبة بالأب وطفي نقل كلام ابن رشد بلفظ وله ابنة وهو خلاف مسا رأيته في نسخ و ق ، والله أعلم .

قلت والذي في نسخة و ق » التي رأيتها بلفظ وله ابنة (أو) أقر المريض (أ) شخص (عبول حاله) مع المريض المقر له هل هو قريبه وارثه أو غير وارثه أو أجنبي ملاطف له أو غيره فيؤاخذبإقراره له إن ورثه ولد .

🦠 (تنبیب)

الشرط في قول المسنف أولا إن ورثه ولد قيد في إقراره للملاطف وغسير الوارث والجهول لا في الإقرار للأبعسد ، وتلخص من كلامه أن إقرار المريض لنير زوج خسة أقسام لموارث لقريب غير وارث الملاطف لجهول لأجنبي قاله ثت . وق، ابن رشد فإن أقر المريض لجهول ، فإن ورث بحلالة ، ففي كونسه من المريض لجهول ، فإن ورث بولد جاز من رأس ماله وإن ورث بكلالة ، ففي كونسه من الثلث مطلقاً أو من رأس المال إن قل وإن كثر بطل ، ثالثها إن أوصى بوقف حتى يأتي طالبه من رأس المال ، وإن أوصى أن يتصدق بسه عنه يطل مطلقاً . الحط سواء أوصى أن يتصدق بسه عنه يطل مطلقاً . الحط سواء أوصى أن يتصدق به عن صاحبه أو يوقف له فذلك شرط والله أعلم .

(تبييسه)

ظاهر كلام المصنف أنه إذا لم يكن له ولد لا يصح إقراره المجهول ، وقيه ثلاثـــة ذكرها في البيان والمقدمات ، ونقلها في التوضيح ، وليس فيها قول بعدم الصحة مطلقاً كا

يفهم من كلام المصنف ، أحدها : أن إقراره جائز إن أوصى أن يوقف حتى يأتي طالبه ، وإن أوصى أن يتصدق بـــ عنه لم يصع . والثاني :أنه من الثلث والثالث أنه إن كان يسيراً فمن رأس المال وإن كان كثيراً بطل، وظاهر كلام الشامل أن فيها قولا بالبطلان مطلقاً ، وكأنه اعتمد على ظاهر كلام المصنف اه . قلت جواب أنه من باب التفصيل في لفهوم والله أعلى .

طفي هارة ابن رشد أو لمن لا يعرف وفي رسم إن خوجت سئل عن رجل أوصىأن عليه لأمان لا يعرفون ، وفرص المسألة أنهم غير حاضرين ولا معروفين بالمين ، ولذا قال ابن رشد فيه وتبعه ابن عوفة ، فإن كان يورث بولد جاز إقراره من رأس المال أوصى أن يتصدق به عنه أو يوقف له . عب مفهوم مريض أن إقرار الصحيح صحيح بلا شرط وهو الموافق لما من أن قوله لم يتهم إنها هو شرط في إقرار المريض ، ولقول ابن عبد البر وكل من أقر لوارث أو لغير وارث في صحته بشيء من المال أو الدين أو البراآت أو قبض أثمان المبيمات فإقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه توليج ، والأجنبي والوارث فيه سواء ، وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض ثمنه إلى معاينة قبض الثمن اه ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض ثمنه إلى معاينة قبض الثمن اه كتب الموثق أن الصحيح قبض من ولده ثمن مسا باعه له ، فان لم يكتب فقيل يملف مطلقاً . وقبل لا مطلقاً . وقبل الن اتهم الأب بالميل له حلف وإلا فلا .

البناني إقرار الصحيح جائز بلا شرط وهو كذلك ، سواء أقر لمن عسلم ميله إليه أم لا ، ورث بالد أم لا ، وسواء قام المقر له في الصحة أو المرض أو بعد الموت . ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عـن مالكرضي الله تعالى عنها المشهور في المنتب. وفي المبسوط لابن كنانة والخزومي وابن أبي حازم ومحدبن مسلمة أنه لاشيء له ، وإن أقر له في صحته إذا لم تقم عليه بينة حتى هلك إلا أن يعرف ذلك وأن يكون باعله شيئاً ، أو أخذ من مرووث له شيئاً ، فان عرف ذلك وإلافلا شيء له ، وهوقول له وجه من النظر ، لأن الرجل

كَرْوْجِ عُلِمَ بَغْطُهُ لَهِـا أَوْجَهِلَ ، وَوَرِقَهُ آبَنَ أَو بَنُونَ ، إِلاَّ أَنْ تَنْقَرِهُ بِالصَّفِيدِ ،

يتهم أن يقر بدين في صعته لن يثق به من ورثته أنه لا يقوم به حتى يوت فيكون وصية لوارث اها وغود لابن سلون .

وحاصد أن الإقرار في الصحة الوارثإذا لم يقم به إلا بعد موت المقر إن حرف وجهه فيو جائز القاقاً ، وإلا فقولان المشهور وهو رواية المصريين الصحة ، ومقابلا وهدو قول المدنيين ، واختيار ابن رشد عدمها ، وعلى القول الأول إذا طلب من المقر له اليمين أن لم يحن وليجا فقال ابن رشد الأظهر لحدوق اليمين مراعاة لقول من لم يعمل الإقرار بعد الموت ، وصرح أبن سلمون بالومها إن ثبت ميل المبت المقر له ومثل الإقرار بدين تصيير الآب لابنه موراً أو حروضاً في دين أقرله به ، فان كان يعرف سبب الدين جاز التصيير ، سواء كان في المسحدة أو في المرض ، وإن لم يعرف أصله فكالاقرار بالدين، فان كان في المدونة المعالى وعليه العمل ، والثاني أنه غير نافذ وهو قول المدنيين ،

وشبة في المواضدة بالإقرار فعال (ك) اقرار (زوج) لاوجته قيواضد بسه إن (علم) بضم فكسر أي ثبت (يفضه) أي الزوج (لها) أي الزوجة وإنام يرثه ابن أو انفردت بصفير على المعتمد كما لابن رشد والناصر وغيرهما خلاف لابن الحاجب وظاهر المصنف (أو جهل) بضم فكسر حاله معها (و) الحال أنه (ورثه) أي الزوج في هذا الحال فعط (ابن) صفير أو كبير منها أو من غيرها (أو) ورثه (بنون) ذكور وحدهم أو معهم أناث ، وأما إن ورثه أناث فقط فهو قوله الآتي ، ومع الإناث والمصبة قولان، فيواخذ أقراده لحا مع المنين في كل حال (إلا أن تتقره) الزوجة الجهول حاله معها (ب) الولد المسفير) ولو أنشى قاله أحد ، قان انفردت بصفير بأن لم يكن لفيرها من زوجائه ولد طفير الني إقراره لها ، سواء كان الكبير منها أو من غيرها أو منها مسا ، والمظاهر من كير المراد بالصفير من لم يبلغ ، ولو قال المصنف كان جهل إن ورثب ابن كير

مطلقاً أرصفيرة من غيرهامع كبير مطلقاً لجرى على قاعدته الأغلبية من رجوع القيد لما بعد الكاف، ومقهومه أنه إن لم يرثه ابن أو انفردت بالصفير فلا يؤاخذ باقراره لها إذا جهل حاله معها،

(و) في مؤاخلته باقراره لزوجته التي جهسل حاله معها (مع) وجود (الاناث) من أولاد الزوج منها أو من غيرها أو منهما (والعصبة) له كأخيه أو حمه نظراً لبعدها عن الإناث وعدمها نظراً لقربها عن العصبة (قولان) و ق ع ابن رشد تحصيل إقرار الزوج لإناث وحدمها نظراً لقربها عن العصبة (قولان) و ق ع ابن رشد تحصيل إقراره لحل ميله لها وصبابته بها سقط إقراره لها > وإن علم بغضه لها وشنآنه لها صح إقراره لحسا وإن جهل حاله معهسا سقط إقراره لها إن ورث بكلالة وإن ورث بولد غير ذكر مع عصبة سواء كن واحدة أوعدداصفارااوكبارامن غيرهاأوكبارامنها ويخرج ذلك عندي على قولين احدهاأن إقراره لها جائز واحداً جائز واحداً جائز الولد ذكراً واحداً جاز إقراره صفيراً كان أو كبيراً منها ومن غيرها > وإن كان الولد ذكراً واحداً جاز إقراره إلا أن يكون بعضهم صفيراً منها وبعضهم كبيراً منها أو من غيرها على إقراره لها الولد الكبير في الموضع الذي وبعضهم كبيراً منها أو من غيرها عاقاله لم يرفع بهمته وبطل إقراره على احدي الروايتين يوقع التهمة عن الآب في إقراره لها عاقاله لم يرفع بهمته وبطل إقراره على احدي الروايتين فيها وسعمه أحبث .

وشبه في القولين فقال (كإقراره) أي الآب (للولد العساق) له بشد المقاف ؟ أي الحارج عن طاعته مسمع وجود ولد آخر بار له ؟ ففي صحته نظراً لكون عقوقه صيره كالبميد وبطلانه نظراً لمساواته للبار في ولديته قولان . ابن رشد إن كان أحدهم عاقسا والآخر باراً وأقر العاق تخرج على الحلاف (أو أقر لأمه) أي العاق التي جهل حاله معها. ففي منعه نظراً لكون عقوقه نزله منزلة العدم > وجوازه نظراً لولديته قولان . ابن رشد وإن كان الولد الكبير في الموضع الذي يرقع التهمة عن الآب في إقراره لها عاقاً له فم يرقع التهمة وبطل إقراره على إحدى الروايتين فيها وظاهره سواء كان لولد منها أو من غيرها.

(أو لآن من لم يقر) المقر (له) بعضه (أبعد) من المقر له (و)بعضه الآخر (أقرب) منه كاقراره لاخته مع وجود أمه وجمه فقيل صحيح نظراً لبعدها عن الآم ، وقيل باطلل نظراً لقربها عن العم ، ابن رشد إن كان من لم يقر له من ورثته بعضهم أقرب إليه من المه له وبعضهم أبعد منه كاقراره لامة وله ابن واخ ، فقي جوازه قولان ، وكذا الحلاف إذا كان بعضهم مساوياً للمقر له وبعضهم أقرب منه كاقراره لأحد أخوته مع بنته (لا) يصح إقراره إلى قريبه (المساوي) لفيره من أقاريه الذين لم يقر لهم كاحد ابنين أو أخوين أو جمين (و) لا يصح إقراره لقريب (الآقرب) للمقر ممن لم يقر له كاقراره لأمه مع وجود اخته ، ابن رشد إن أقر لوارث قريسه منه كسائر الورثة أو أقرب من سائرهم سقط ،

(تنبیهات)

الأول : حكم إقرار الزوجة لزوجها كحكم إقرار الزوج لها .

الثاني: طفي ما تقدم كل من إقرار الزوج أو الزوجة أوبعض الورثة لعض وما فيه من التفسيل ، والخلاف إنما هو في إقرار المريض . أمسا إقرار الصحيح فسحيح ولا تهمة فيه ولا تفسيل ، سواء أقر لمن علم ميله له أم لا ورثه كلالة أم لا ، وسواء قام المقر له في صحته أو موضه أو بعد موته ، هذا هو المشهور من المذهب وهو رواية المصريين ، ففي رسم البراءة من سجاع عيسى من كتاب الدعوى والصلح وسألته عن الرجل يقر لولده أو امرأته أو لمعض من يرثه بدين في صحته ثم يوت الرجل بعد سنين فيطلب الوارث الدين الرأته أو لم به قال ذلك له إذا أقر له في صحته . ابن رشيد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم ، ودوايته عن مالك رضي الله تمالى عنها المشهور في المذهب .

وفي المبسوطة لابن كنانه والمحرومي وابن أبي حازم وجمد بن مسلمة أنه لا شيء له ، وإن أقو له في صحته أذا لم تقم عليه بيئة حق هلك الا أن يعرف أنه قد باع له رأسا أو أخذ من مورث له شيئاً ، فإن عرف ذلك والا فلا شيء له ، وهو قول له وجسه من

النظر ، لأن الرجل يتهم أن يقر بدين في صحته لمن يثق به من ورثته على أن لا يقوم بسه حتى يوت فيكون وصية لوارث اه .

وقال في سماع أصبغ وسئل عن الرجل يوت ويترك عمه وأمه وتقوم الأم بدين لها كان أقر لها به في صحته ، قال لا كلام لعمه . قلت أرأيت ان طلب منها اليمين أن ذلك ما كان توليجا ، قال اما في الحكم فلا تلزمها . ابن رشد هذا هو المشهور في المذهب ان اقرار الرجل لوارثه بالدين في الصحة جائز ، وان لم يقم به الا بعد موته ثم ذكر قول ابن كنانة والمخزومي وابن أبي حازم وعمد بن مسلمة ، وقال ابن سلمون في باب الإقرار وكل من أقر لوارث أو غيره في صحته بشيء من المسال والدين وقبض أقمان المبيعات ، فاقراره جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به توليج والأجنبي والوارث في ذلك سواء، وكذا القريب والعدو والصديق في الإقرار في الصحة سواء ، ولا يحتاج من أقر وأشهسد على نفسه في صحته ببيع شيء وقبض ثمنه الى معاينة البينة قبض الثمن اه .

وقال في فصل التصيير الإقرار للوارث إما أن يكون في الصحة أو في المرض فإن كان في المسحة ففيه قولان ، أحدها أن يؤخذ من تركته في الموت ويحاصص بسه المفرماء في الفلس ، وهو قول ابن القاسم في المدونة والعتبية . والثاني أنه لا يحاصص بسه المفرماء في الفلس ولا يأخذه من التركة في الموت وهو قول المدنيين للتهمة اه ، فتحصل أن الإقرار في الصحة للوارث إذا لم يقم به إلا بعد موته إن كان يعرف وجهه وسببه فهو جائز اتفاقا ، وإلا ففيه قولان الصحة وهو المشهور . وقول ابن القاسم في المدونة والعتبية وهي دواية المصريين وعدم الصحه وهو قول المدنيين وغتار ابن رشد ، فيا في أحكام ابن سهل فيمن أشهد وهو صحيح أنه اشترى هذه الدار لابنه بألف دينار من مال الابن ، وأشهد أنسه يكريها له ويغتلها باسمه والابن صغير لا يعلم له مال بوجه من الوجوه هو توليج فهو بسين الورثة ا ه ، وما في ابن سلمون من قوله سئل الفقهاء بقرطبة عن رجل باع من أم ولده أو زوجته نصف دار له في صحته وأشهد على البيع وقبض الثمن ثم توفي وقام أخوه وأثبت

أن أخاه لم يزل ساكناً في الدار إلى أن مات وجمداوة الآخ له وإنسبه كان يقول لا أورقه شيئاً ، فأجاب ابن عتاب اذا ثبت سكناه لها فذلك يبطل العقد ولا حتى لها في الثمن، إذ هذا لبس من الإقرار للوارث ، وإنها قصد هبة الدار وإسقاط الحيازة ، وبهذا قالمن تقدم من شيوخنا ، وبه قال أصبح وان وشد .

وأجاب ان الحاج ما عقد من ذلك غير جائز ولا نافذ ، وما ثبت من السكنى مبطل له ، ومع ذلك قإن البيع لم يتضمن معاينة القبض الثمن ، وذلك ما يستراب فيه ويطن به القصد إلى التوليج والحديمة ، وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم ، سئل مالك رضي الله تعالى عنه حن أشهد في صحته إلى قد بعث منزلي هذا من امراتي أو ابني أو وارثي بمال حظيم ولم يو أحد من الشهود الثمن ولم يول بيد البائع إلى أن مات فقال لا يجوز هذا ، وليس بيما ، وإنها هسو توليج وخديمة ووصية لوارث ، وهذا نص في النازلة 1 هـ.

كلام ان سلون كل ذلك يأتي على رواية المدنين، ولا يأتي على رواية المصرين والمشهور المعلوم من قول أن القاسم في المدونة والعتبية إن إقرار الصحيح لا تلحقه تهمة ولا يظن به توليج اسواء كان له ميل ومحبة للمقر أم لاء نعم إن كان له ميل يحلف المقر له ما كان ذلك توليجا ، وأنه دفع الثمن كا قال ابن عاصم وغيره وما زلت أتعجب من أجوبة مؤلاء الشيوخ وعدم تنبيهم على مذهب ابن القاسم المشهور له في المدونة والعتبية وما في أحكام أن سبل أصله لأصبغ آخر كتاب الوصايا من العتبية ، وقد جعلة في معين الحكام مغالفا لعول ابن القاسم ، ونصه إذا المشترى الأب لابنه الصغير في حجره ربعاً أو غيره ، وقال إن المال للابن وإن عرف الشهوة الوجه الذي ذكره الآب أو عرف معنى ذلك إن المال للابن وإن عرف الشهوة الوجه الذي ذكره الآب أو عرف معنى ذلك للابن ، قإن لم يذكر الآب وجها قبل يصح ذلك للابن في ذلك قولان العصم إلا أن يعرف له مال للابن قاله ابن القاسم ، وبه القضاء ، وعليه العمل والآخر لا يصح إلا أن يعرف له مال وإلاكان توليجاً من الآب قاله مطرف وأصب غلام الهدي الم

وفي النوادر فيمن اشترى لابنه الصغير غلاماً وأشهد أنه إنما اشتراه له فليس لورثته

إن مات دخول فيه مع الصغير اه ، وإطلاقه جساز على المشهور من قول ابن القاسم ، وإنما أطلت في هذه المسألة وخرجت عما قصدته من الاختصار وتتبع الفاظ ثت ، لأني لم أر من حققها مع مسيس الحاجة اليها . وقد اغتر عج ببعض ما تقدم من الفتاوى ظنا منه أنها جارية على المشهور ، فتورك بها على المصنف بأنسه يقتضي أن الصحيح يجوز اقواره مطلقا . وأجاب بأنها تعود بالتخصيص في مفهوم قوله مريض ، وهو جواب غير صحيح ناشىء عن عدم التحقيق ، بل لا يخصص المفهوم بشيء من قلك الفتاوى .

الثالث قت لا قرق بين أن يقر أحدها لصاحبه بدين أو بأنه قبض مأله عليه من دين، طفي هذا نص ابن رشد الذي جرى المصنف على تقسيمه واطلاقه يشمل الأصدقة وغيرها كن في المدونة ويجوز اقرار المريض بقبض الدين الا من وارثه أو من يتهم فيه بتوليج، وكذا لا يجوز اقرار الزوجة بقبض المهر المؤجل من زوجها في مرضها وأبقاها أبر الحسن على ظاهرها ، وزاد أبر عمران وكذا غير المؤجل لأنه معلوم أنه في ذمته ، الشيخ وقول أبي حمران وهذا ان أقرت أنها قبضته بعد الدخول وان أقرت أنها قبضته قبل الدخول

وفي المقرب قلت فإن قالت في مرضها قبضت من زوجي مؤخر صداقي لم يقبل قولها الله وهو قول مالك اه. وفي سماع ابن القاسم سئل مالك حمن قالت عند موتها قبضت صداقي من زوجي ، فقال أما المرأة التي لا ولد لها ومثلها يتهم فلا يجوز قولها ، وأما التي لها أولاد كبارولعلها أن يكون بينها وبين زوجها غير الحسنى فهذه لاتنهم اه ، وعلى هذا السماع اعتمد عبد الحق فقال اقرار الزوجة في مرضها بقبضها مهرها من زوجها واقرار الزوج في مرضها بدين أو مهر لا قرق بينهما . وقال مالك في غسير المدونة إذا أقرت في مرضها أنها أخذت مهرها من زوجها وهو حي فلا يجور الا أن يكون لها ولد من غيره وكان بينها وبينه أمر سهاء اه ، قاشترط عبد الحق البغض بينهما كا يقهم من غيره وكان بينها وبينه أمر سهاء اه ، قاشترط عبد الحق البغض بينهما كا يقهم من السماع ، والظاهر من كلامه موافقته المدونة وتخالفته لتقسيم ابن رشد الذي سلكه

المسنف الخالف لاطلاقها ، ويدل على هذا قولها عقب ما تقدم ولا يجوز اقرار المريض ليمض الورثة.

وأما أن أقر لزوجته في مرضه بدين أو مهر ؟ فإن لم يعرف منه اليها انقطاع وناحية وله ولد من غيرها فذلك جائز ؟ وان عرف بانقطاع اليها ومودة وقد كان بينه وبين ولده تفاقم ولها منه ولد صغير فلا يجوز اقراره قبل أفغيرها من الورثة بهذه المنزلة فيمن له انقطاع أو بعد قال ؟ وانعا رأى مالك للزوجة لأنه لايتهم اذا لم يكن له ولد منها ولم يعرف بإنقطاع مودة اليها ان يقر اليها بعاله عن ولده ؟ ثم قالت وأصل هذا قيام التهمة ؟ فإذا لم يتهم لمن يقر اليه دون من يرث معه جاز اقراره فهدا أصل ذلك ا ه ؟ فإن تأملتها وجدتها منافقة لتقسيم ابن رشد لاطلاقها في اقرار المريض لبعض ورثته وتقييدها في مجهول الحال مع زوجته يكون الولد من غيرها ؟ وتقييدها من علم بالانقطاع اليها يكون الزوج بينه وبين ولده تفاقم ؟ وقولها في غيرها من الورثة فقال لا .

عباض كذا في رواية ابراهيم بن عمد عن سحنون ، وفي رواية يحيى بن خر وعليها اختصرها أبر سعيد . ابن يونس بعض أصحابنا الفرق بين الزوجة وغيرها من الورثة أن الورثة في الطنة أقوى لبقاء نسبهم ، والزوجية تنقطع بالموت والطلاق. عياض وعند ابن وضاح وآخرين أرى أنه يجوز بإسقاط لا ، قمل هذا غيرها من الورثة بمنزلتها ، ويدل على هذا قوله بعد ، وأصل هذا قيام التهمة ، فالأولى الجري على مذهبها وترك تقسيم ابن رشد الذي بعضه اختيار له وإجواء ا ه ، كلام طفي .

وشبه في عدم الذم الذي أفاده بقوله لا المساوى والأقرب فقال (ك) قول المدهى عليه المنكر للدهي (أخرني) بما تدعيه على (لسنة) مثلا (وأنا أقر) لك به فلا يمد قوله هذا أقراراً (ورجع) المدعي (لحصومته) في الاستغناء أن قال أقضني المائة التي لي قباك ، فقال أن أخرتني بها سنة أقررت لك بها ، أو أن صالحتني عنهسا صالحتك لم يلزمه ، ويحلف . وغي التشبيه راجع المنفي في قوله المساوى والأقرب ، وعلى نفي اللزوم

يتفرع قوله ورجع لخصومته والذي في الاستغناء فيمن قال لرجل إقضى المائسة إلى آخر ما تقدم . طفي ففرض في الاستغناء المسألة في التعبير بالماضي ، فاو عبر المصنف به لفهم عدم اللزوم في المضارع بالأولى ، وأشار ابن غازي والمواق للتورك على المصنف بنقسل كلام الاستغناء .

(وازم) الإقرار (لحل) في بطن امرأة (إن وطئت) بضم الواو من زوج أو سيد مرسل عليها (ووضع) بضم فكسر ،أي ولد الحل (لأقله) أي الحل وهو سنة أشهر إلا خسة أيام ، ومثله لان الحاجب تبعاً لان شاس ، ومفهوم لأقله أنسه لو وضع لأكثر منه والحال أنها توطأ فلا يلزم الإقرار له وهو كذلك ، وتعقب ابن عبد السلام وابن هروت قولهم لأقله بأن حكم أقله حكم ما زاه عليه من غير خلاف ، وصوبه ابن عرفة ، والعجب من الشارحين حيث أبقيا المتن على ظاهره قاله تت ، وغه في بعض النسخ ووضع لأقل من أقله وهو الصواب (وإلا) أي وإن لم توطأ بان لم يكن لهسا زوج ولا سيد مرسل عليها (ف) يلزم الإقرار له إن وضعته (لأكثره) أي الحل وهي الربس سنين أو خس على الحلاف .

وإن وضعته لأكثر فلا يلزم الإقرار له ولأقل منه يلزم بالأولى فتحصل إن وضعه لأقل من سنة أشهر إلا خسة أيام ، يدل عسلى وجوده يوم الإقرار قطعاً ، ووضعه لأكثر من الحس أو الأربع يدل على عدمه يوم الإقرار ووضعه فيا بينهما محتمل لهما ، ولكن يحمل على الوجود إذ لا تحل إضافته للزنا قاله المازري ، قال الإقرار المحمل إن قيده بما يصح كقوله لحلاا الحل عندي مائة دينار من وصية أوصى له بها أو ميرات صح، وإن قيده بما يتنع بطل كقوله لحدا الحل مائة دينار عاملني بها ابن سحنون من أقر بشيء لحل ، فإن ولد لأقل من سنة أشهر من قوله لزمه له ، وإن قال وهبته ذلك أو تصدقت أو أوصى له به أخذ منه مسا قال وإن وضعته لأكثر من سنة أشهر وزوجها مرسل عليها لم يلزمه ما ذكر اوإن كان معزولاً عنها فقد قبل لا يجوز الإقرار إن وضعته لما تلد له النساء وذلك أو راحم سنن .

وَسُوِّيَ بِسَـٰيْنَ تَوَأَمَيْهِ ، إِلَّا لِبَيَانِ الْفَصْلِ بِعَلَيَّ ، أَوْ فِي ذِيَّمِتِي ، وَسُوِّي أَوْ ذَاذَ إِنْ شَاءَ أَلِثُهُ ، وَلَوْ ذَاذَ إِنْ شَاءَ أَلِثُهُ ،

(وسوي) بضم السين و كسر الواو مشددة (بين تواميه) أي الحل في قسمة ما أقر به ولو كان أحدهما ذكراً والآخر أنشي في كل حال (إلا لبيان الفضل) للذكر عسل الآنشي بأن قال من دين لآبيه ، ابن سحنون ان وضع توامين فالاقرار بينهما بالسوية وإن وضعت أحدهما ميتاً استقل الحي يه ، وكذا الوصية له والهبة والصدقة. ابن شاسلو قال أنا وصي أبي هذا الحل وترك مائة فأكلتها فالمائدة دين عليه ، فان وضعت ذكراً وأنشى فالمال بينهما وللذكر مثل حظ الآنشين، وقيل تقسم ثلاثة أجزاء للذكر جزء وللأنشى جزء والجزء الثالث يدعيه الذكر كله والآنشي نصفه وسلمت نصفه لذكر فيقسم النصف بينهما والجزء الثال على اثني عشر (١) كالذكر سبعة ، وللأنشى خمسة وبالأول أقول تنداعيهما فيقسم المال على اثني عشر (١) كالذكر سبعة ، وللأنشى خمسة وبالأول أقول قاله ابن حبد الحكم ، ونقله ابن عرفة .

وإن كان الحامل زوجة فلها ثمنه وإن ولد ميتاً فالمال لعصبة الميت وبين صيخ الاقرار الصريحة بقوله (بعليه) بفتح اللام وشد الياء كذا لفلان (أو في ذمتي او عدي) كذا لفلان (أو أو أو أو أو أن أه الله بل لفلان (أو أخذت) بضم التاء (منك) كذا ويلزمه ما أقر به أن لم يقل أن شاء الله بل (ولو قال) المقر عقب صيغة من هذه الصيخ (أن شاء الله) تمالى أو قضى أو أراد أو يسر أو أحب المشيئة لا يفيد في غير اليمين بالله . أبن سحنون أجم اصحابنا أو أحب عم لأن الاستثناء بالمشيئة لا يفيد في غير اليمين بالله . أبن سحنون أجم اصحابنا أذا قال لفلان على الف درهم أن شاء ألله أوله عندي أو معي لزمه ولا ينفعه الاستثناء .

⁽۱) (قوله فيقسم المال على اثني عشر) أي لأن الذكر يدعى الثلثين ومقامهما ثلاثة والأنثى تدعي النصف ومقامه اثنان ،والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة اثنان للذكر واثنان للأنثى والحدا منهما وتنازعه في الثانى والاثنان الثالثة يدعيها الذكر وتسلم له الآنشي واحدا منهما وتنازعه في الثانى ، فيقسم بينهما نصفين ولا نصف للواحد فتضرب اثنين مقام التصف في ستة باثنى عشر للذكر أربعة وللأنثى أربعة والأربعة يدعيها الذكر وتنازعه في اثنين منها فيقسمان بينهما لكل واحد فيجتمع له سبعة ولها خمسة.

ابن المواز وابن عبد الحكم اذا قال ان شاء الله فلا يازمه شيء وكأنه أدخل ما يوجب الشبك نقله في الاستفناء. وأشار بولو لقول ابن المواز وابن عبد الحكم لا يازمه و وفي بعض النسخ زاد بدل قال المصنف قل أن يوجد للإمام نص في مسائل الاقرار ، فلذا تجد أكثرها مشكلا.

البساطي أكثر هذا الباب لان عبد الحكم . ان عرفة الصيفة الصريحة في الاقرار كتسلفت وغصبت وفي ذمني والروايات في على كذلك . ان شاس إن قال لفلان على أو عندي الف فهو إقرار في المعتمد ، كقوله تعالى ﴿ لهم أجرهم عند ربهم ﴾ ٢٦٢ البقرة ، وقوله تعالى ﴿ لهم أجرهم عند ربهم ﴾ ٢٦٢ البقرة ، وقوله تعالى ﴿ فقد وقع أجره على الله ﴾ ١٠٠ النساء ، اه ، نقله «ق» ، وقال انظر ان عرفة ، ونصه الصيغة منا دل على ثبوت دعوى المقر له من لفظ المدعى عليه أو كتبه أو إشارته بدين أو وديمة أو غير ذلك الصريحة كتسلفت وغصبت وفي ذمتي والريات في على كذلك وأودع عندي ورهن عندي كذلك .

ابن شامل عندي ألف أو علي إقرار ، قلت قاله ابن شعبان ؟ والصواب تقييده بما هو جواب له من ذكر دين أو رهن أو وديعة وإن لم تتقدم قرينه قبل تفسيره كالجمل ، المازري قوله أخذت كذا من دار فلان أو بيته أو ما مجوزه فلان بفلق أو حائط أو رحب ويتم منه الناس ولا يدخل إلا يإذنه كإقراره بأخذه من يده فهو تمليك له ؟ ولو قال من فندق فلان أو حمامه أو مسجده فليس بإقرار ؟ ولو قال أخذت السرج من على دابة فلان فإقرار له به إلا أن تثبت الدابة في حوز المقر وتصرفه ؟ هذا أصل الباب .

(أو) قال من بيده شيء لمدعيه أنت (وهبته لي أو بعتسه) لي فهو إقرار بملك المدعي ودعوى هبته أو بيعه لا تثبت إلا ببيئة أو إقرار من المدعى . ابن الحاجب ومثل صيفة الإقرار وهبته لي أو بعته مني . ابن عرفة هذا مقتضى نقل الشيخ عن كتساب ابن سجنون إن قال في الدار أو الدابة اشتريتها منه أو وهبها لي وجاء بالبيئة قبلت منه .

(أو) قال لن طالبه بدين (وفيته) فهو إقرار بأنه تداين منه ودعوى التوفيسة

أُو النِّسَ أَفْرَضْتَنَى، أَوْ اَمَا أَفْرَضْتَنَى ، أَوْ الْمَ تُقْرِضْنَى ، أَوْ سَاهِلْنَى ، أَوْ اللَّهِ أَوْ اللَّهِ مَا أَوْ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَوْ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَوْ اللَّهُ مَا أَوْ اللَّهُ مَا أَوْ اللَّهُ مَا أَمَا أَوْ اللَّهُ مَا أَوْ اللَّهُ مَا أَنْ أَلُونُ مَا أَنَّ مِنْ مَا أَوْ اللَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّهُ مَا أَلَّا لَا لَكُونُ مَا أَلَّا لَكُونُ مَا أَلَّا لَّهُ مَا أَلَّا لَا لَكُونُ مَا أَلَّا لَا لَكُونُ مَا أَلَّا لَا لَكُونُ مَا أَلَّا لَا لَا لَّا لَا لَا لَا لَا لَهُ مَا أَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ مَا أَلَّا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَ

فتحتاج إلى بينة أو إقرار من المدعى بها . ابن شاس لو قال على ألف قضيته إياما لزمسه الآلف ولا يقبل قوله في القضاء . ابن المواز وابن عبد الحكم إن قال ألم أوفك العشرة التي لك على فقال لا فهو اقرار . عمد يقرم له العشرة بلا يمين الا أن يرجع عن الاستفهام ، ويقول بل قضيتك فتاذمه اليمين (أو) قال (أليس أقرضتني) ألفسا فهو اقرار ابن سحنون من قسال لرجل أليس قد أقرضتني بالآمس ألفا فقسال بلى أو نعم ، فجحد المقر المال فإنه يلزمه .

(أو) قال (أما أقرضتني) أو قال (أم تقرضني) فقال نعم أو بلى فيازمه . ابن سعنون لو قال أما أقرضتني أو ألم تقرضني لزمه المال ان ادعاه طالبه (أو) قسال (ساهلني) لمن قال لي عليك ، كذا فإقرار لازم (أو) قال له (الانهسا) بكسر الممنز وشد الفوقية وسكون النون فعل أمر افتعال من الوزن (أو) قال له (لاقضيتك اليوم) فقد أقر ولزمه (أو قال نعم أو بلي) بفتح الموحدة واللام (أو أجل) بفتح الهمز والجم شغفة وسكون اللام بمعنى نعم (جواباً لا ليس لي عندك) فهو اقرار لازم . ابن شاس لو قال لي عليك عشرة فقال بلي أو أجل أو نعم أو صدقت أو أما مقربه أو ليس منكراً له ، فهو اقراد ، ولو قال إلي عليك ألف فقال بلي لزمه ولو قال لهم فكذلك .

ان عرفة الأظهر أن هذا بالنسبة الى العامي ، أي وصيخ الإقرار مبنية على العرف لا على اللغة ، لأن نعم تقرر الكلام الذي قبلها منفياً كان أو موجباً ، ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى ﴿ الست بربكم قالوا بلى ﴾ ١٧ الأعراف ، لو قالوا نعم لكفروا وأما بل فتوجب الكلام المنفي ، أي تصيره موجباً ولا يقال الاستفهام في معنى النفي وليس النفي ونفي النفي ايجاب فتكون نعم واقعة بعد الإيجاب ، لأن عمل

أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَيْرٌ ،

كون الاستفهام في معنى النفي اذا كان انكارياً ، أما غيره كا هنسا فليس في معنى النفي اجاماً .

(أو) قال له (ليست لي ميسرة) فإقرار . ابن شاس اذا قال له أقضني العشرة التي عليك فقال ليست لي ميسرة وأو أرسل رسولك يقبضها وأو أنظرني بها فكله اقرار واذ كأنه قال نعم وسأله المساهلة أو الصبر أو أمره باتزانها أو ادعى العسر . ابن سعنون وابن عبد الحكم من قال لرجل أعطني كذا فقال نعم أو سأعطيك أو أبعث لك به أو ليس عندي اليوم وأو أبعث من يأخذه مني فهو اقرار وكذا أجلني فيه شهرا أو نفسني به ولفظ ابن شاس ساهلني فيها دون نفسني لم أجده قاله ابن عرفة وفي الاستغنساء عن ابن سعنون وابن عبد الحكم ان قال اقضني العشرة التي لي عليك فقال لم يحل أجلها أو حتى يجل وفإنها تلزمه الى الأجل .

ابن عبد الحكم ولو قال الآن أو اجلس فانتقد أوزن لنفسك أو يأتي وكيلي يزن لك فليس بإقرار ان حلف ، ولانه لم ينسب ذلك الى أنه الذي يدفع اليه ولو قسال الآنها مني أو ساهلني فيها لزمته لأنه نسب ذلك الى نفسه . وعن ابن سحنون وابن عبد الحكم من قال لرجل أعطني الألف درم التي لي عليك فقال انما أبعث بها اليك أو أعطيكها غداً فإنها تلزمه .

(لا) يازم الإقرار بقول الشخص (أقر) بضم الهمز وشد الراء بكذا لفلان ابتداء أو جواباً لن قال في عليك ، كذا لأنه وعد « غ » لا النافية من كلام المصنف ومراده أن من قال أقر بصيغة المضارع المثبت لم يازمه اقرار ولم أجد هذا الفرع ، هكذا لأهل المذهب ، وانما رأيته في وجيز الغزائي لو قال أنا أقر به فقيل انه اقرار وقيل انه وعدد بالإقرار . والذي في مفيد الحكام لابن هشام أن من قال أنا أقر لك بكذا على أني بالخيار ثلاثاً في المادي والرجوع عن هذا الإقرار لزمه الإقرار مالاً كان الذي أقر به أو طلاقاًاه ، واقتصر « ق » على محاذاة المتن بكلام المفيد .

أو ؛ عَلَى ، أو ؛ عَلَى فَلاَن ، أو مِن أَى عَسْرِبِ تَا خُذَ مَــا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا ، وَفِي حَتَّى يَا تِي وَكِيلِي وَشِبْهِهِ ، أو آثَرِن ، أو خذ ؛ قو لآن ؛

(أو) أي ولا يلزم الإقرار بقوله (علي) بفتح اللام وشد اليساء (أو على قلان) جواباً لمن قال لي عليك عليا الشيخ عن عمد وابن عبد الحكم من قسال لرجل لي عليك عشرة دراهم فقال حلي أو على فلان حلف ولا شيء عليه ، وعلى أصل سحنون ان قال لك علي كذا أو على فلان لزمه دون فلان نقله وق به . الحرشي وكذا لا يلزمه شيء اذا قال علي أو على فلان لمن قسال في عليك مائة للترديد في الكلام ، وسواء كان فلان سرا أو عبدا كبيراً وصفيراً . ابن المواز الاأن يكون صفيراً جدا كابن شهر ، فإنسه يلزمه الإقرار كوله على المائة أو على هذا الحبر ، فإنه يلزمه الإقرار ، وسواء قدم على أو المنزه والتفصيل ضعيف ولهوه فعب .

(أو) أي ولا يلامه الإقرار إن قال لمن قال له في هليك مائة (من أي ضرب) أي نوع (تأخده) أي المائة التي ادهيت علي بها (ما أيعدك) ما تعجبية وأبعد بفتح الحمر والمين قعل تعجب ، أي شيء عظيم صيرك بعيداً (منها) أي المائة . و ق ، ابن سحنون أترن أو الزنها ما أبعدك منها فليس بإقرار . ابن هبد الحكم قوله الزنها على كقوله الزن وانتقد لأنه لم ينسب ذلك إلى نفسه . تت وهو عتمل أنه أجاب بهما معا أو بكل واحدة ، فإن كان بها فواضح ، وكذا بالثاني . وأما بالأول فعال ابن عبد السلام الأقرب أنه إقرار إلا أنه يحلف أنه لم يرد إلا الإنكار أو التهكم أو شبه .

(وفي) كون قولة (حق يأتي وكيلي وشبهب) أي الوكيل كفلامي (أو) قولة (اتزن أو خذ) جواباً لمن قال له إقضي المائة التي لي عليك إقراراً وهو قول سعنون أو ليس بإقرار لأنه لم ينسب ذلك لنفسه وهو قول ان حبد الحكم (قولان) فإن زاد مني عقب اتزن أو خذ فقال ابن عبد الحكم لزمه الإقرار لتسبته لنفسه . و ق ، ابن شاس لو قال المدعى لي عليه زن أو خذ أو حتى يأتي وكيلي يزن لك لم

كَلَكَ عَلَىٰ أَلْفُ يَبَا أَعَلَمُ ، أو أَطْنُ ، أو يَعْلِي ، وَلَذِمَ إِنْ نُوكِرَ فِي أَلْفٍ مِنْ تَمَنْ يَغْرِ ،

يكن إقراراً ويحلف ، قاله ابن عبد الحكم . ابن عرفة لو قال حق يأتي وكيلي قفي كونه إقراراً نقلا أمراراً قولاً سعنون وابن عبد الحكم ولو قال له إجلس قزن كونه إقراراً نقلا المازري عنها .

وشبه في القولين فقال (ك) قوله (لك علي الف) مثلا (فيها أعلم) أو أعتقد (أو اطن) أو فيها ظننت أو حسبت أو رأيت أو رأيي (أو علي) أو اعتقادي فقسال سعنون اقرار * وقال ابن المواز وابن عبد الحكم هو شك وليس باقرار قياساً على الشهادة ورده سعنون بأن الشك لا أو له في الاقرار . طفي تسوية المسنف بين العلم والطن نحوها لابن الحاجب تبعاً لابن شاس ، واقره شراحه وابن عرفة ، وكذا النقل في جميع ما وقفت عليه من دواوين المالكية ، فقول عج ومن تبعه ومن بعده يستفاد من النقل أن الحلاف اذا قال فيها اطن أو في طني فان قال فيها أعلم أو في علي فانه يلزمه قطعاً غير صواب ، ولم يذكروا نقلا يستفاد منه ما قالوا سوى تمسكهم بقول ابن المواز وابن عبد الحكم ، لأنه شك قالوا لا يأتي في قوله فيها أعلم أو في علي وهو تمسك غير صحيح ، اذ لاشك أن قوله في اليمين التي يطلب أن قوله في اليمين التي يطلب أن قوله في اليمين التي يطلب

(و) أن قال لفلان على الف من ثمن خر أو خاذير أو ميتة أو حر فناكره ألمس لأنه من قرض أو من بيع صحيح (لزم) الاقرار (ان لوكر) يضم النون وكسر الكاف المقر (في) سبب ترتب (ألف) في ذمته أقربها وقال عقبه (من ثمن خر) أو خاذير أو ميتة أو فعوها مما لا يصح بيعه وناكره المقرله ، وقال من قرض أو من ثمن حبد أو غوه مما يصح بيعه فيلزمه الاقرار ويعد نادما بعد اعتراقه بتعمير ذمته ، ومعقباً له بما يرقعه ، وهذا هو الصحيح عند من يبعض كلام المقر. وأما عند من لا يبعضه فقال ابن عبد السلام الأقرب عدم لزومه لارتباط آخر الكلام بأوله ، ومفهوم أن توكر أن المدعي أن سلم ذلك فلا يلزم عليه شيء وهو كذلك .

أو عَبْدٍ ، وَكُمْ أَقْبِطُهُ كَدَّعُو َاهُ أَلَّ بَا ، وأَقَامَ يَيِّنَةُ أَنَّهُ رَا بَاهُ فِي أَلْفٍ ، لاَ إنْ أَقَامَها عَلَى إِقْرَادِ ٱلْمَدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُما إِلْفٍ ، إِلَّا أَلِهُ بَا ، أو أَشْتَرَيْكُ خَرًا بِالْفِ ،

د ق ۽ ابن شاس الباب الثالث في تعقيب الاقرار بما يرفعسه ، وله صور الأولى اذا قال علي الف من ثمن خمر أو خنزير أو ميتة أو حر لم يلزمه شيء الا ان يقول الطالب ، بل هي من ثمن بر أوشبه قيلزمه مع يمين الطالب ، فان قال اشتريت خراً بألف فانه لا يلزمه ونحوه في النوادر عن ابن سعنون وابن عبد الحكم .

(أو) أي ولزم الاقرار أن قال على الف من ثمن (عبد) ونحوه مما يصح بيعب ابتمته منك (ولم اقبضه) أي العبد منك ويعد قوله لم اقبضه ندما وتعقيباً للإقرار بما يوفعه . وقي ه أن شاس ولو قال على الف من ثمن عبد ثم قال لم اقبض فقال ابن القاسم وسحنون وغيرهما يلزمه الثمن ولا يصدق في عدم القبض وقيسل القول قوله وعلى البائع البينة أنه سلمه العبد وشيه في المزوم فقال (ك) إقراره بالف و (دعواه) أي المقر عقبه (الربا) بينه وبين المقر له فيها (وأقام) المقر (بينة أنه) أي المقر له (راباه) أي المقر (في الله) فتلزمه الآلف التي أقر بها على الاصح لمدم التعيين (لا) تلزمه الآلف أي المقر (إن اقامها) أي اشهد المقر البينة (على إقرار المدعي) و (أنه) أي الشان (لم يقم بينهما) أي المدعى والمدعى عليه (إلا الربا) ويلزم الآصل قولاً واحداً .

د ق ۽ ابن شاس لو أقر على نفسه بمال من ثمن حرير مثلاثم اقام ببينة انه ربا وإنها أقر أنه من ثمن حرير إلا أن يقيم بينة على إقرار أنه من ثمن حرير إلا أن يقيم بينة على إقرار العامن ثمن حرير إلا أن يقيم بينة على إقرار الطالب أنه ربا . وقال ابن سحتون تقبل منه البينة أن ذليك ربا ويرد اليه رأس ماله وبالأول . قال سحنون ابن عرفة لم اقف على هذه المسألة في النوادر ولا في كتاب الدعوى والصلح من العتبية .

﴿ أُو ﴾ اي ولا يلزمه الاقرار إن قال (اشتريت خرا بالف) و ق ، ابن عبد الحسكم

لو قال اشتریت خرا بالف درم لم یلزمه شيء لأنه لم یقر أن له علیه شیئا (أو) قال (اشتریت عبداً بالف ولم اقبضه) ابن عرفة فقول ابن الحاجب بخلاف قولسه اشتریت عبداً بألف ولم اقبضه هو نقل الشیخ عن ابن القاسم لو أقر انه اشتری سلمة ، وانسه لم یقبضها نسفا متتابعاً قبل قوله وعلل بأن الشراء الجرد عن القبض لا یوجب حسارة الذمة بالثمن ،

المصنف وفيه بحث لا يخفى. الحط كانه يشير والله أعلم إلى ما تقرر أن ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذي لا حق توفية فيه ولا عدة ثلاث ولا شرط خيسار ينتقل المشتري بمجرد العقد ، لكن تقدم انه إذا تنازع المتبايعان فيمن يبدأ بالتسليم لما في يده أن يجبر المشتري على تسليم الثمن أولا ، فهذا يقتضى قبول قولمه في عدم القبض لاحتجاجه بأن من حق البائم أن يتنع من تسليم المبيع حق يقبض ثمنه ، وذكر ابن فرحون انه لو قال الشاهد أن نشهد أن لد عنده مائة دينار من ثمن سلمة اشتراها منه فقال ابن عبد الحكم لا يقبل ذلك منها ولا تلزمه اليمين حتى يقولا وقبض السلمة .

(او) اي ولا يلزمه الاقرار إن قال (أقررت لك بكذا) أي الف مثلا (وأنا صبي) إذا قاله نسقاً متتابعاً . ابن رشد وهو الأصح ، ولو قال أقررت لك في نومي أو قبل أن اخلق صدق بيمينه . وقال سحنون لا يصدق . وق » في نوازل سحنون من قال لرجل كنت خصبتك الف دينار وانا صبي لزمه ذلك ، وكذا لو قال كنت أقررت لك بألف دينار وانا صبي .

ابن رشد قوله غصبتك الف دينار وانا صبي لا خلاف في لزومه ، لأن الصبي يلزمه ما افسد وكسر ، وقوله كنت أقررت لك بألف وانا صبي يتخرج على قولين ، احدها انه لا يلزمه إذا كان كلامه نسقا وهو الأصح ، وعليه قوله فيها طلقتك وانا صبي انه لا يلزمه ، وإذا أقر بالحاتم لرجل ، وقال الفص لي أو بالبقعة ، وقال البنيان لي والكلام نسق . والثاني انه يلزمه وإن كان كلامه نسقا لأنه يتهم أن يكون استدرك ذلسك ، ووصله

كَأَنَا مُبَرْسَمُ إِنْ عُلِمَ تَقَدُّمهُ أُو أَقَرُّ أَعَيْدَاراً ،

بكلامه ليخرج هما أقربه ، وحلى ذلك قول ابن القاسم في سمساع اصبخ في تفرقته بين قوله لفلان على وعلى قلان أو على فلان الف دينار وقلان على وعلى قلان أو على فلان الف دينار وقلان على وعلى قلان أو على فلان الف دينار وقلان وإن كان تسقا ، وهلى قول ابن القاسم في هذه المسألة يأتي قول سعنون في هذه الروآية ، وهو قول ضعيف ، وما في المدونة اصع واولى بالصواب ، فالمسألتسان مفارقتان ، وإنها قوله كنت أقررت لك بألف دينار وانا صبي مثل قوله كنت استلفتها منك وانا صبي مثل قوله كنت استلفتها منك وانا صبي ، لأن الوجهين جميعاً يستويان في أنهما لا يلزمانه في حسال الصبا ا ه ، فاعتمد المصنف تصحيح ابن رشد وإن كان خلاف الرواية ، فلذا عطف ، على ما ينتفى فيه المؤوم ،

وشبه في عدم المزوم فقال (كر) هوله أقررت لك بألف و (الما مبرسم) بضم الميم وقتح الموحدة والسين المهملة وسكون الراء فلا يلزمه (إن علم) بضم فكسر وتقدمه) اي البرسام وهو نوع من الجنون (له) اي المتر قان لم يعلم تقدمه له لزمه إقراره . و ق ، في المبيد إذا قال أقررت لك بالف دينار وأنا ذاهب المقل من برسام نظر ، قان كان علم أن ذلك أصابه صدق وإلا قلا (أو) اي لا يلزمه الإقرار إن (أقر) بشيء للملان طلب منه إعارته أو بيعه أو هبته (اعتذاراً) للطالب حق لا يمكنه منه . الحرشي وعب بشرط كون السائل ممن يعتذر اليه وإلا لزمه . طفى لم يذكر في السباع هسذا الشرط ولا أن رشد وأقره البناني .

و تى و معم اشهب من اشترى مالا فسئل الإقالة فقال تصدقت به على ابني ثم مسات الآب فلا شيء للابن بهذا . ابن القاسم عن مالسك رضي الله تعالى عنها وإن سئل كراء منزله فقال هو لابنتي ثم مات قلا شيء لها بهذا ولو كانت صفيرة في حجره أ لآنه يعتذر بمثل هذا ممن يريد منعه أو صمع اشهب وابن نافع لو سأله ابن عمه أن يسكنه منزلا فقال مو لزوجتي أثم قاله لثان وثالث ثم قامت امرأته بذلك فقال إنها قلته اعتذاراً لأمتصه

أو بِقَرْضِ شُكُواً عَلَى ٱلْأَصَحِّ،

قلا شيء عليه يهذا ٬ وقد يقول الرجل السلطان في الأمة ولدت مني وفي العب. هو مدير الثلا يأخذها قلا يلزمه ولا شهادة قيه .

(أو) أي ولا يلزمه الإقرار إن (أقر بقرض) من زيد مشلا (شكراً) له بأرف قال أقرضني زيد الفا ووسع علي حتى وفيته جزاه الله تعالى خيراً فلا يلزمه (على الأصح) وقال بعض القروبين يلزمه وعليه إثبات التوفية . ابن يونس وكذا على وجه الذم كاقرضني فلان وأساء معاملتي وضيق على حتى وفيت . وقال بعض القروبين يلزمه في الذم ولا وجه للفرق بينهما ٤ والصواب أنها سواء .

(تعبية)

يحتمل أن المصنف ترجع عنده تفرقة بعض القروبين من اللزوم في الذم وعدمة في المدح ، ويحتمل أنه لم يعتبر المفهوم وأنها عنده سواء وهو بعيد جدداً. وقال بعض من تكلم على هذا المحل مستشكلاً قوله على الاصح بأن تصويب ان يونس إنما هو في الذم ، وفي بعص النسخ أو بقرض شكراً أو ذما على الأرجح، وفيه إجمال فالأولى كذم على الأرجح، وأشعر قوله بقرض أنه لو أقر لا بقرض بأن قال كان لفلان على كذا وقضيته مع التوسعة على أو الإساءة في فإنه يلامه ولو نسق وهو كذلك ، حكاه ابن عرفة عن كتساب ابن سحنون ، قال إلا أن يقيم ببينة بإجماعنا .

« ق » في شهاداتها من أقر أنه كان تسلف من قلان الميت مالاً وقضاه إياه فإن كان عن زمن لم يطل غرم وإن طال زمن ذلك حلف وبرىء إلا أن يذكر ذلك بمنى الشكر فيقول جزى الله فلانا عني خيرا أسلفني وقضيته فلا يلزمه قرب الزمان أو بعد ا ه ، فلا معنى الأصح هبنا ، ويبقى النظر إذا قال كان لفلان على دينار فتقاضاه مني أسوأ التقاضي فلا جزي خيراً ، فقال ابن القاسم الدين باق على المقر وليس كمن يقو على وجه الشكر ، هدا نص سماع سحنون ، ولم يفرق ابن يونس بين أن يقل على وجه الذم أو على وجه الشكر ، فاو قال خليل أو يقوض شكراً أو ذمساً على الأصح لكان لقوله على الأصح معنى ، وفي

وَقَبِلَ أَجَلُ مِثْلِهِ فِي : أَبِيْعِ ،

الفالب أنه كان كذلك وما كان ليترك الإقرار على وجسه الذم وهو مذكور من حيث نقسل الحط.

ومقهوم كلام المسنف أنه لو أقر بغير القرع على وجه الشكر يلامه وهو كذلك، أن عرقة أن رشد والشكر إنها هو المعتبر في قضاء السلف لآنه معروف يوجب شكراً ولو أقر بدين من غير قرص وادعي قضاءه لم يصدق ، رواه أبن أبي أويس ، وسواء كان على وجه الشكر أولاً أه ، وأشار بذلك إلى قول أبن القاسم فيمن أشهد أنه تقاضى من فلان مائة دينار كانت له عليه فيمزاه الله خيراً فإنه أحسن قضائي فليس لي عليه شيء ، فقال المشهود له قد كذب إنها أسلفته المائة سلفا أن القول قول المشهود له . أبن رشد هذا مثل ما في اخر المديان منها وما في رسم المكاتب من سماع عيسى من هذا الكتاب إن من أقسر بالإقتضاء لا يصدق في أنه اقتضاء من قوله وإن كان إقراره على وجه الشكر ، وفي كتاب الشهادات من المدونة وفي سماع سحنون من هذا الكتاب أن من أقر بسلف ادعى قضاءه على وجه الشكر أنه لا يازمه .

والفرق بين القضاء والإقتضاء أن السلف معروف يلزمه شكره لقوله تعالى ﴿ أَن السّكر لِي ولوالديسك ﴾ ١٤ لقان ، وقوله تعالى ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ ٢٣٧ البقرة ، وقوله عليه الصلاة والسلام من أزكت السه يد فليشكرها ، فحمل المقر بالسلف على أنه إنها قصد إلى أداء ما تعين عليه من الشكر لفاعله لا إلى الإقرار على نفسه بما يوجب السلف عليه ، وأنه قضاه إياه ، وحسن القضاء واجب على من عليه حتى أن يفعله فلم يجب على المقتضي أن يشكره ، فلما لم يجب ذلك عليه وجب أن لا يكون له تأثير في الدعوى، وهذا على أصل ابن القاسم وعلى أصل أشهب في أنه لا يؤاخذ بأكثر بمسا أقر به يكون القول قول المقتضي وقاله ابن الماجشون نصا في هذه المسألة .

(و) إن أقر بدين من بيع أو قرفي وقال إنه مؤجل لم يحل أجله (قبل) بضم القاف و كسر الموحدة (أجل مثله) أي الدين الذي أقر به إذا كان (في بيع) وأنكر

البائع التأجيل فلا يازمه دفعه حتى يحل أجله . ابن الحاجب على الأصح ، ومفهوم أجل مثله إن ادعى أجلا زائداً على أجل مثله فلا يقبل وهو كذلك ، ويحلف المقر له ويأخذه حالاً ، لأن يقبل أجل مثله إذا ادعاه (في قرض) ويحلف المقر له ويأخذه حالاً ، لأن الأصل فيه الحلول ونعوه لابن الحاجب وابن عبد السلام ، وأنكزه ابن عرفة قائلاً لا أعرفه لغير ابن الحاجب ، ولا فرق بين القرض وغيره ، بسل قبوله في القرض أولى ، لأن المغالب في البياح النقد ، وغالب القرض التأجيل .

الحط ما ذكره ابن عرفة صحيح لاشك فيه وما ذكره ابن الحاجب والمسنف إنسا يأتي على أصل الشافعية من أن الأصل في القرض الحلول ، طفي فيه نظر ، بسل سبقه ابن شاس وابن الحاجب ، اختصر كلامه في أن حكم القرض الحلول دون ذكر خلاف فيه، وأصل التفرقة بين القرض وغيره في المدونة ففيها ومن ابتاع سلمة بثمن وادعى أنه مؤجل وقال البائع بل حل ، فإن ادعى المبتاع أجلاً قريباً لا يتهم فيه صدق بيمينه وإلا صدق البائع إلا أن يكون للسلمة أمر معروف تباع عليه ، فالقول قول مدعيه منها ، ومن ادعى عليه القرض ولا يشبه هذا

وعل قولها في البيع إذا فاتت السلمسة وإلا فسخ كا تقدم في اختلاف المتبايعين ، وبكلامها رد هج على ان عرفة ، وقد نقل وغ ، وتت وغيرهما كلام ابن عرفة وأقروه حتى قال الحفد ما ذكره ابن عرفة صحيح إلى آخر ما تقدم عنه ، ولم يستحضروا كلامها ، مع أن الغالب عليهم الحفظ لمسائلها والكمال الله تعالى . زاد البناني وما في المدونة نقله ابن مع أن الغالب عليهم الحفظ لمسائلها والكمال الله تعالى . زاد البناني وما في المدونة نقله ابن يونس وابن سهل في أحكامه الكبرى وابن الحاج في نوازله عن كتاب ابن شعبسان وابن شاس ، وبه علم ما في كلام ابن عرفة .

(و) قبل من المقر بألف مبهمة عاطفاً عليها شيئاً معينا بأن قال لفلان على الف ودرم (تفسير الف في ك) قوله لفلان على (الف ودرم) أو وبيضة أو رغيف أو شاة أو عبد ويازمه ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المين مفسراً للمعطوف عليه

المبهم ، سواد فسر بما اعتبد أم يغيره ، هذا قول ابن القصار . و ق ، ابن شاس لو قال له على الف ودرهم ولم يسم الآلف من أي جنس هي فقال ابن القصار لا يكون الدرهيسم الزائد تفسيرا للآلف ، بيسل يكون الآلف موكولا إلى تفسيره فيقال له سم أي جنس شئت ، فإن قال أردت أردت جوزة أو الف بيضة قبل منه وأحلف على ذلك إن خالفه المدعي ، وقال الآلف دراهم ، وكذلك في قال له على المف وعبد أو الف وثوب لم يكن المعلوف تفسيرا للمعلوف عليه . وفي كتسباب ابن سعنون إذا قال لفلان على عشرة وزعف درهم انظر الجواهر .

(ز) ان أقر بشيء غرباً بعضه نسقاً بلا قصل قبل اخراجه سواء استحق البساقي الاسم كقوله لفلان هندي (خاتم قصه) بكسر الفاء وقتحها (لي) أوجبه بطانتها لي أو سيف خده لي أو لم يستحقه كقوله لفلان هندي باب مساميره لي اذا قاله (نسقاً) أي متصلاً بلا واخ قان لم يقله نسقاً فلا يقبل قوله قصه في و ق ه اين شاس لو قال له عندي خاتم وجاء به وقيه قص ققال ما أروت الفص فلا يقبل الأ أن يكون كلامه نسقاً ونص التهذيب ومن أقر أنه قصبك هذا الحاتم ثم قال وقصه لي أو أقر لك بجنة ثم قال وبطانتها لي أو أقر لك بدار ثم قال وبناؤها لي قلا يصدق الا ان يكون كلامه نسقاً (إلا) أخراج بعض ما أقر به (في قصب) كقوله غصبت هذا الحاتم من قلان وقصه لي (ف) في أخراج بعض ما أقر به (في قصب) كقوله غصبت هذا الحاتم من قلان وقصه لي (ف) في قبول اخراجه وهو قول أشهب ومن واقفه ، وهدمه وهو قول ابن عبد الحكر (قولان) أطط كذا ذكرها في توضيحه ، و كأنه لم يقف على المسألة في المدونة ، ونصياً من أن أن وقصه لي أو أقر يجبة ثم قال وبطانتها في أو أقر يعاد وقسال غلا يصدق الا أن يكون كلامه نسقاً اه .

ونقل أو الحسن عن أشهب نحو قول ابن عبد الحكم أنسسه لا يصدق ، ونقل هن ابن القاسم في سياح أصبت نحوه خلاف قوله فيها أصح وأولى والله أعلم ، البثاني أرجعهما قبوله لانه الذي في المدونة ، واقتصر عليه ابن يونس ، ومقابله لابن عبد الحكم وشياع

لاً بجدّع ، وباب في له من تعديو الدّاد ، أو آلارض ، كفي على آلانحسن ،

أُمْسِيعٌ ﴾ وَفَكُر ابن رشد أن الساع ضعيف وأن ما فيها أصح وأولى ﴾ وكان المصنف لم يقف على كلام المدونة وابن يونس وابن رشد والا قال ولو خصباً .

(لا) يقبل تفسيره ما أيهمه في صيغة اقراره (بجدع وباب في) قوله لفلان (له من هذه الدار أوالأرض) الى هذا رجع سحنون عن قوله أولا يقبل ، وشبه في عدم القبول فقال (ك) تفسيره المبهم بجدع أو باب مع تعبيره وبلفظ (في) بدل من بأن قال لفلان في هذه الدار أو الأرض ، ثم فسره بجدع أو باب مسع تعبيره بلفظ (في) بدل من بأن قال لفلان في هذا الدار أو الارض ، ثم فسره بجدع أو باب فسلا يقبل (على الأحسن) عند المسنف وهو قول سحنون ، وقال ابن عبد الحسك يقبل لأن في النظر فيه ، بخلاف من قانها المتبيض وق ، ابن شاس لو قال له في هذه الدار ستى أو في هذه الحائط أو في هذه الأرض ثم فسر ذلك بجزء من ذلك قبل تفسيره قليلا كان أو كثيراً شائما كان أو هيئاً ولو فسره بغير ذلك بجزء من ذلك قبل تفسيره قليلا كان أو كثيراً شائما كان أو هيئاً ولو فسره بغير ذلك كتفسيره بهذا الجذع ، أو هذا الباب المركب ، أو هذا الثوب الذي في الدار ، وهذا الطعام ، أو سكنى هذا البيت فقيال سجنون مرة يقبل تفسيره في جيم ذلك ، ثم رجع فقال لا يقبل منه وقد أثبت له حقاً في الأصل .

ابن الحاجب وله في هذه الأرض أو الدار أوالحائط حق ، وقسره بجدع أو باب مركب وشبه فثالثها الفوق بين من وفي . الحط كلامه يقتضي أن الحدلاف في قوله له في هذا الدار حتى فلا خلاف فيه ، وليس كذلك ، فان سحنون اختلف قوله اذ قال له من هذه الدار حتى أو في هده الدار فقال مرة يقبل تفسيره بها ذكر ، ثم رجمع فقال لا يقبل ذلك منه ، وقال ابن عبد الحكم إن قال من لم يقبل ، وإن قال في قبل فالخلاف في قوله في وفي قوله من لكن لما كان القول بقبول تفسيره في من انحسا هو القول المرجوح عنه لم يلتفت اليه والله أعلم ، فصار كالعدم فلذلك لم يذكر الخلاف إلا في قوله في هسنه الدار . ابن عرفة في تقور القول الثالث فيها نظر ، لأن الباب المركب فيها كالجزء منها المدار . ابن عرفة في تقور القول الثالث فيها نظر ، لأن الباب المركب فيها كالجزء منها

ولم يحك المازري في مسألة الدار غير قولي سعنون .

(و) لوقال لفلان على (مال) لزمه (نصاب) الزكاة من مال أهل المقر من ذهب أو ورق . ابن عبد السلام هذا هو الأشهر في المذهب ، وقيل نصاب السرقة إذ فيه القطع وبه يحل البضع ، وعلى هذا ففي قوله نصاب إجال . وقال ابن القصار لا نص عن مالك رضى الله تمالى عنه والذي يوجبه النظر الثاني (والأحسن) عند الأبهري وغيره (تفسيره) أي المال المقر به وقبول ما فسر به ولو بقيراط أو حبة ، ويحلف على ما فسر به إلى خالفه وق ، من الاستغناء .

ابن المواز من أوصي أن عليه لفلان مالاً ولم يبين كم هو حتى مسات ، فان كان بالشام أو بمسر قضى عليه بعشرين ديناراً أو في العراق بمسائتي درهم بعد يبن المدعي ، وهن ابن وهب إن أقر أن لفلان في هذا الكيس مالا أعطي عشرين ديناراً منه وإن كان فيه دراهم مائتا درهم أخذها وسلف ، وهن ابن سحنون إن قال له مال فهو مصدق فيا يقول مع يمينه عندنا ، وعند أهسسل العراق ، واختاره الأيهري ، وعزاه في المعونة لبعض أصحابنا بزيادة ولو فسره بقيراط أو حبة .

ان حرفة وفي كون الواجب في الإقوار بمال نصاب زكاة مال أهل المقر من العين ذهباً وفضة أو ما فسره به المقر . اللها نصاب السرقة ربع دينار أو ثلاثة درام الماذدي عن الأشهر مع قول عند في الوصية به مع أصبغ عن ابن وهب في الإقرار به وابن سعنون مع اختياره و الأبهري وابن القصار قائلاً لا نص قيها لمالك رضى الله تعالى عنه في المعونة والثناني لبعض أصحابنا بويادة ولو فسوه بغيراط أو حبة قبل و المازدي ومقتضى النظر زد الحسكم لمنتشى اللغة أو الشرع أو حرف الاستعبال . قلت تقدم منها في الأيسان ما في المعونة وقال بعض أصحابنا وعلى قول عبد إن كان المقر من أهل الإبل أو البقر أو المنم ازمة أقل نصاب منها.

وشبه في التفسير فقال (ك) إقراره بـ (شيء) لفلان فيقبل تفسيره ولوبأقل الأشياء

(و) كاقراره بر (كذا) لفلان . ابن عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كامسل لا بجزء وتبعه المسنف والشارح ابن عرفة في مناع تفسير كذا بجزء نظر ، وإنما يمنسع ذلك إذا ذكر مضافا والفوض كونسه مفردا « ق » المازري شيء أو حق في قوله له عندي شيء أو حق في غاية الإجمال ، لأن لفظ شيء يصدق على ما لا يحسى من الأجناس والقادير فيجب على المتر تفسيره بها يصلح له . ابن شاس يقبل تفسيره باقل ما يتمول لأنه عتمل لكل ما ينطلق عليه وشيء مما يتمول ، المازري قوله عندي كذا كتوله عندي شيء اوله عندي واحد فيقبل منه ما يصدق عليه أحد الألفاظ الثلاثة . وفي الصحاح كذا كناية عن العدد .

(و) إن امتنع المقر من تفسير ما لزمة تفسيره (سجن) بضم فكسر المقر (له) أي التفسير واللام التعليل أو الغاية ، المازري قإن امتنع من التفسير سجن حق يفسر ، وعطف على المشبة في التفسير منبها آخر فيه فقال (وك) إقراره به (مشرة ونيف) بفتح النون وكسر المثناة مشددة وسكونها أما بين العقدين فيفسره بها شاء ويقبل ولو بدره أو دائق ، ابن عرفة ابن سحنون من أقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في تفسير النيف ، ولو قل فسره بدرهم أو دائق ، ونقله المازري كأنه المذهب «ق ، وانظر لم يذكر خليل ولو قل فسره بدرهم أو دائق ، ونقله المازري كأنه المذهب «ق ، وانظر لم يذكر خليل تفسير العشرة فعكمها كعكم الألف في قوله وقبل تفسير الف (وسقط) ما يحتاج إلى التفسير من المستظ شيء أو كذا أونيف (في) قوله الفلائ عندي (مائة وشيء) أو كذا أو ونيف .

« ق » ابن الماجشون من أقر بعشرة دنانير وشيء او ببائة دينار وشيء ثم مسات ولم يسأل فالشيء ساقط ويلزمه ما سمى ويعلف المطلوب ابن عرفة والفرق بين شيءمفردا ومعطوفا ، أن لفوه مفرداً يؤدى إلى اهبال اللفظ المقر بسه و إذا كان معطوفا سلم من الإهبال لأعماله في المعطوف عليه ، ابن عبد السلام وجه سقوطه العرف إذ المقصود بعندي مائة وشيء مثلا تحقيق أن عندى مائة كاملة كما يقال فلان رجل وربع أو رجل ونصف أي كامل في الرجولية ، فإذا لم يكن عرف بذلك فلا يسقط وتبعه المصنف.

وكَذَا ، دِرْهَما وعِشْرُونَ وكَذَا، وكَذَا أَحَدُ وعِشْرُونَ وكَذَا ، وكَذَا أَحدَ عِشَرَ و بِعنْعُ أَوْ دَرَاهِمَ ثَلَا ثَةَ ۗ

ابن عرفة هذا التوجيه خلاف تعليل ابن الماجشون بأنه مجهول ، وقال ابن راشدقوله ثم مات ولم يسأل يقتضي أنه عاش يسأل ، ومقتضى نقل ابن شاس أنه لا يسأل ، وقبله في التوضيح و غ ، فكأنه اعتمد هنا في إطلاقه نقل ابن شاس وابن الحاجب .

(و) لو قال لفلان عندي (كذا درها) لزمه (عشرون درهما) لأن المفردالمنصوب إنما عيز العشرين والتسمين وما بينها من العقود والأصل براءة الذمة قلا تشغل إلا بمحقق وهو العشرون هنا (و) لو قال لفلان عندي (كذا وكذا) لزمه أحد وعشرون ، لأن العدد المعطوف من أحد وعشرين إلى تسعة وتسمين والهقتي هنا أحد وعشرون (و) لو قال لفلان عندي (كذا كذا) لزمه (أحد عشر) لأنه أول العدد المركب فهو المحتى وهذا ظاهر قيمن يعرف العربية ويقصدها بكلامه ، سحنون لا أعرف هسدا المتفسيل ويرجع فيه إلى العرف.

(ولور) قال له على (بضع) بكسر الموحدة وقتحها وسكون النباد المعجمة من الدرام لزمه ثلاثة ، لأنها أقل البضع ، اذ هو منها الى تسعة (أو) قال له عندي (درام) لزمه (ثلاثة) لأنها أقل الجم ، ابن عرفة المازري ظاهر قول ابن عبد الحكم وغيره من البغداديين المالكيين تفسير المراد بهذه الكتاية ، أي كذا بحسب اعراب ما وقع بعدها من التفسير ، ففي كذا دراهم أقل الجمع ثلاثة ، وكذا درهما عشرون درهما . وفي قوله كذادهم بالخفض ، ابن القصار لا نص فيه ويحتمل أن يراد به درهم ، وقدال لي بعش يازمه فيه مائة درهم .

قلت في عيون المسائل لابن القصار من قال على كذا كذا درهماً . قال ابن عبد الحكم يازمه أحد عشر درهماً ، وفي كذا وكذا أحد وعشرون درهماً ، وفي كذا درهماعشرون درهماً . الشيخ هن كتاب ابن سعنون من قال على كذا وكذا درهماً صدق فيا يسمى مع دمينه ، وقد قال يلزمه أقل ما يكون في اللغة ، قسال وفي قوله على كذا وكذا درهماً أو ديناراً ينظر أقل ما يقول كذا وكذا المدد فيكون عليه نصفه من الدانير ونصفه من الدراهم الدراهم وفي قوله الآخر القول قول المقر مع يمينه ، المازري هـــــذا حكم ذكر الدراهم بالنصب أو الخفض ولو قاله بالرفع فلا نص ويمكن حمل على أنه درهم واحد على أنه خبر مبتداً ، أي هو درهم .

الشيخ عن كتاب ابن سعنون من أقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله في النيف ولو قل فسره بدرهم أو دانق ، ثم قال ابن عرفة والبضع في كونه واحد حتى أربع أو تسع أو تسع ، خامسها حتى عشر ، ثم قال ففائدة أقله ان فسره المتر بأقل منه وفائدة أكثره ان قال له أكثر البضع ففسره بأقل منه .

(و) لموقسال له على دراهم (كثيرة) لزمه أربعة لأنها أول مراتب الكثرة فهي المحتفة والزائد عليها مشكوك فيه والاصل براءة الذمة فلا تشغل بمشكوك فيه (و) لو قال له عندي دراهم (لا كثيرة ولا قليلة) لزمه (أربعة) حلا الكثرة المنفية على ما زاد على أول مراتبها دفعاً للتناقض و ق ابن عبد الحكم لو قال دراهم كثيرة او دنانير حثيرة فلا بد من زيادة على الثلاثة ، ويقبل قوله في قدر الزيادة وحدها ابن المواز بواحد صحيح فاكثر، ابن عبد الحكم لو قال دراهم لا قليلة ولا كثير فهي أربعة .

أبن عرفة المازري لو أقر بدراهم أو دنانير او دنيرات فثلاثة من المسمى ، فلو قال دراهم كثيرة أو دنائير كثيرة فقال الأبهري فكها لو لم يصفها بذلك . وقال ابن عبدالحكم لا بد من زيادة على الثلاثة ويقبل قوله في قدر الزيادة ، وحدها ابن المواز بواحد صحيح فأكثر ، قلت في المعونة ذكر ابن عبد الحكم لأصحابنا قولين أحدهما ما زاد على الثلاثة والآخر لزمه تسع ، وقال بعض شيوخنا الذي درسنا عليه يلزمه مائتا درهم ، لأن أصله في مسال عظيم أنه نصاب ، قلت هو نقل الشيخ في النوادر عن ابن سحنون في دراهم كثيرة ، مائتا درهم ، وفي دنانير كثيرة عشرون ديناراً.

ابن عبد الحكم لا معنى لقول أبي يوسف انها مائنا درهم ولا لقول النعان عشرة

ودِرْ هَمْ ، الْمُتَعَارَفُ ، وإلَّا فَالشَّرْعِيُّ ، وَقَبِــلَ غِضْهُ وَدِرْ هَمْ ، وَقَبِــلَ غِضْهُ

دراهم ، قلت الاظهر لأنه أقل مسمى لجم الكارة قال ولو قال دراهم لا قلية ولا كثيرة فهي أربعة وليس أمر لا يقتصر عند ، ويجتهد في ذلك عند نزوله ، وكذا إبل كثيرة أو بقر كثيرة ونقله عنه في الموازية ، قال ويحتمل أنه تلزمه زيادة على الثلاثة فرجع فيها لتفسيره على القول بذلك دراهم كثيرة قلت ويتخرج فيها ثلاثة فقط من قول ذلك في دراهم كثيرة تخريجا أحرويا .

(و) ولو قال له على (درهم) لزمه الدرهم (المتمارف) بفت الراء عند الناس إطلاق الدرهم عليه (والا) أي ان لم يوجد درهم متعارف (ف) يلزمه الدهم (الشرعي) المصنف فإن كان في البلد درام مختلفة الوزن والجودة فيحمل كلام المقر على اقلها وزنا وصفة ، فإن خالفه المقر له حلف ، وتى ، ابن عرف الإقرار بمطلق من صنف أو نوع يتقيد بالعرف أو السياق ، فإن عدما فأقل مساه . في المعونة إن قال له على دينار ولم يقل جيداً ولا ردينا ولا ناقصاً ومات حكم بجيد وازن بنقد بلده وإن اختلف نقد البلد فقال ابن عبد الحكم يلزمه دينار من أي الاصناف شاء ، ويحلف إن استحلفه المقر له . ابن عرفة هذا إذا لم يكن بعض الاصناف أغلب وإلاتمين الأغلب ولم أعرف قول ابن شاس وابن الحاجب إن الميكن متعارف فالشر عي ومقتضى ما تقدم أن الواجب ما فسر به المقريسينه .

(و) لو قال له على درهم منشوش أو ناقص (قبل) بضم فكسر منه (غشه ونقصه ان وصل) القر قولة منشوش أو ناقص بصيغة اقراره فلا يازمه درهم خالص من الفش ولا كامل الوزن ، وان لم يصله فلا يقبل ويؤاخذ بما أقر به خالصاً كامل الوزن قاله ان المواز ، ونقله في التوضيح . ويحتمل أن المعنى أنه جمع بين منشوش وناقص في صيفة أقراره بأن قالى أه على درهم منشوش ناقص فيقبل ان وصلها . ابن عرفة أو أقر به مقيداً لزمه بقيده ما صدق عليه الشيخ عن ابن عبد الحكم أو أقر بدرهم وزنسه نصف درهم صدق مع يمينه ان وصل كلامه . المازري ان قيد اقراره بدنانير أو دراهم بصفة فلا يؤخذ

وَدِرْ َهُمْ مِنعَ دِرْهُم ، أو نَخْتَهُ ، أو فَوْقَهُ ، أو عَلَيْهِ ، أو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، أو فَدِرْهَمْ ، أو ثُمَّ دِرْهَمْ دِرْهَمانِ ، وسَقَطَ فِي ، لا بَلْ دِينَارَانِ ،

بغيرها الا أن يقربها ثمناً لمبيع ويخالفه المقر له فيرجع لاختلاف المتابعين في الثمن ، وأن أقربه في ذمته من قرض قبل أن قيده بما يقرضه الناس بينهم، وأن قيده بما الغالب أن لا يقرضه تخرج على نقل أبن سعنون فيمن أقر بقرض فلوس ، قيدها بانها الفلوس الكاسدة، ففي قبول قوله قولان الصحابنا ، ولو وصل اقراره بكونها وديعة ثم ذكر بعسد ذلك أنها زيوف أو بهارج قبل قوله ، بخلاف تقييده بكونها غصباً ثم ذكر أنها زيوف أو بهارج قلا يقبل .

ان سحنون لأن المقر بالنصب ذكر ما يرجب تعلقها بذمته بخلاف الوديعة وإن فسرها بأنها رصاص أو نحوه فلا يقبل منه ، وحكى عن أبيه أنه لا فرق بين وصفها بكونها زوفا أو رصاصاً إلا أن يصفها بحسا لا يطلق عليها اسم دراهم كقوله هي رصاص عض لا فضة فيها فلا يقبل منه ، وتقييد بأنها ناقصة عن وزن البلد أو بهارج غير متصل بإقواره لا يقبل إلا أن يكون إقراره بها وديعة حسها ذكره ابن سحنون عن أبيه . ولابن عبسه الحكم إن أقر بدراهم وديعة ثم قال هي مغشوشة ففي قبول قوله قولان لابن القاسم .

ولو قال له على (درهم مع درهم أو) درهم (تحته) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو) درهم (عليه) درهم (أو) درهم أو) درهم أو) درهم أو) درهم المناه أو قال له على مائة درهم مع درهم قضى له بها ، ولو قال له على درهم مع قفين حنطة قضى له بالجيع ، ولو قال درهم على درهم أو تحت درهم أو فوق درهسم قفى له بندرهين ، أن شاس لو قال درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان ، ولو قال درهم و ورهم أو درهم أو

ودِرْهُمْ دِرْهُمْ ، أَو بِدِرْهُمْ دِرْهُمْ ، وَحَلَفَ مَا أَرَادَاهُمَا ، وَدِرْهُمْ وَحَلَفَ مَا أَرَادَاهُمَا ، كَانِهُمْ وَفِي آخَرَ بِمِائَةٍ ،

دينار ولزمه الديناران أو الدينار ، ففاعل سقط المقر بسب الأول، ويحتمل أنه الإقرار الأول ، المعنى أن من أقر بشيء ثم نفاه بلا ، وأضرب ببل إلى أعظم منه سقط الإقرار الأول وثبت الثاني و في ، من الاستفناء سحنون من قال لفلان علي الف لا بل الفان لزمه الفان ، وإن قال لا بل خسبائة قبل قبل قوله إن كان نسقا واحداً وإن كان بعدسكوت أو كلام فلا يصدق ، وكذا له علي درهم لا بل نصفه ، وقال غيرنا إن قال له علي مائة لا بل مائتان لزمه ثلثانة في القياس ، لكنا ندعه ونستحسن أن عليث مائتين ، ابن عبد الحكم إن قال له على درهم لا بل ذرهم أن عليث والله على درهم لا بل درهم أن قال له على درهم الأ بل درهم أن مينار فهي زيادة وعليه دينار ويسقط الدرهم .

(و) لو قال له على (درهم ودرهم) ذاكراً الدرهم مرتين بإضافة الأول الثاني أو توكيده به (أو) قال له على درهم (بدرهم) لزمه (درهم) واحد في كل من الصورتين الحال الأول إضافة البيان أو التوكيد ، والثانية باء العوص أو السببية (وحلف) المقر (ما أرادهما) أي الدرهمين مما باقراره لاحتال الأولى حذف الماطف والثانية باء المصاحبة والمعية ، و ق ، ابن شاس إذا قال على درهم دوهم أو درهم بدرهم فلا يلزمه إلا درهم واحد ، والمطالب أن يحلقه ما أراد درهمين .

وشبه في أزوم واحد والحلف فقال (كاشهاد) على نفسه (في ذكر) بضم فسكون أي وثبقة يتذكر منها ما فيها (بمائة) أزيد (و) إشهاد على نفسه في ذكر آخر (بمائسة) أي وثبقة يتذكر منها ما فيها (بمائة وصفة وسببا، فتازمه مائة واحدة ويحلف على الآخرى إن ادعاها المقر له ، فان اختلفتا نوعا أو صفة أو سببا لزمتاه معاً. ابن عرفة ابن الحاجب لو أشهد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فآخر قوليه مائة فقيله ابن عبد السلام ، وصوره بأنه أشهد في وثبقة بمائة لرجل ولم يذكر سببها ، ثم أشهد له في وثبقة أخرى بهائسة من غير أشهد في وثبقة بمائة برائة ابن هارون ، وتبعوا في ذلك لفظ ابن شاس وهسو وهم وغفة ، ألن

المنصوص في عين المسألة خلاف ذلك ، ففي النوادر عن كتاب ابن سعنون من أشهب الرجل في موطن بمائة فقال الطالب هسمها مائتان ، وقال المقر هي مائة واحدة ، فقال أصحابنا جيماً لا تلزمه إلا مائة ، بخلاف أذكار الحقوق ولو أشهد له في صك بمائسة وفي صك آخربهائة لزمه مائتان وهو لفط محد ، قال أذكار الحقوق أموال، ومثله لابن رشد.

ابن القاسم في معاع عيسى من كتاب الشهادات في رسم حل صبيا لو أشهد رجل على نفسه قوما أن عليه لقلان مائة دينار ثم أشهد المقر آخرينان له عليه مائة دينار لزمه ثلثائة إن طلبها ولي الحسق . قال أصبغ يعني إذا أشهدهم مفترقين وادعى أنها مائة واحدة وأرى إن كان له كتب في كل شهادة فهي أموال غتلفة ، وإن كان كتابا واحداً فهو حتى واحد ، وإن كان بغير كتب فهي مائة واحدة ويحلف وكذا إن تقارب ما بين ذلك مثل أن يشهد هنا قوما ويقوم إلى موضع المشهد آخرين .

أن رشد قول أن القاسم يازمه ثلثائة إن طلبها ولي الحق يأتي على القول بأن الشهادة لا تلفق ، وأنه أن شهد شاهد لرجل أن فلانا أقر له بيانة في يوم كذا وآخر أنه أقر له في القد بمائة والت أنه أقر له بمائة فعلف مع كل شاهد ، وبستحق ثلثائة ، وأما على أنها تلفق فيأخذ في هذه المسألة مائة واحدة لاجتاع الشهود عليها بتلفيق الشهادة ، ويحلف المطلوب ماله علي شهرو ماله على إلامائة واحدة أشهد له بها شاهداً بعدشاهد بعدشاهد، ولا يلزمت عندها ويأخذ في مسألة الكتاب مائة واحدة ، ويحلف المطلوب ما له عليه إلا مائة واحدة وأشهد بها شهوداً بعد شهود .

فان ذكل حلف الطالب أنها ثلاثة حقوق وأخد الثلثائة . قوله لزمه ثلثاثة إن طلبها ولي الحق يريد بعد عينه أنها ثلاثة حقوق ، وأخد الثلثائة . فان نكل حلف المطاوب أنها حق واحد وأدى مائة وتفرقة اصبغ في الحق بين كونه في كتاب واحد في جميع الشهادات أو كتب في كل شهادة كتاب تفرقة صحيحة اذ لا اختلاف أنه أن كان في كتاب واحد فإنه حق والحد، وكذا لا اختلاف في أنه إن أشهد قوما في كتاب أن عليه لفلان مائة

ثم أشهد في كتاب آخر بياثة ثانية ، ثم أشهد في كتاب آخر بمائة ثالثة فقدام الطالب بالكتب الثلاثة فإنه يقضى عليه بالثلثاثة ، وأن مسألة الخلاف إذا أشهد شهوداً بعد شهود بغير كتب وبينهما مدة من الزمان ، وإن كتب صاحب الحق بما أشهد عليه كل جماعة كتاباً على حدة لم يخرج بذلك عن الحلاف .

قلت وهذا نص بخلاف نقل أن شاس المتقدم عسن المذهب فتحققه . البناني حاصل المسألة أن صورها ثلاث إحداها أن يشهد المقر جماعة بأن لفلان على مائة ، ثم يشهد أخرى بعثل ذلك فلا تلزمه إلامائة إن حلف ولم يكتب. الثانية أن يأمرهما القربكتابة ما أشهدهما به فيكتباه في ذكرين ، والمذهب في هذا لزوم المائتين خلاف ظاهر المسنف. الثالثة أن يأمرهما المقر له بالكتابة بأن قال لكل جماعة اكتبوا في ما سمتم من فلان قلا تلزم المقر إلامائة واحدة ، فان أربد تصحيح كلم المسنف حل على هذه لكنه في التوضيح قرر المسألة على ظاهرها من أن الآمر بالكتابة المقر والله أعلى .

(و)لو أشهد على نفسه لفلان (بمائة) في زمن (و)أشهد له في زمن آخسر (بمائتين) لزمه (الأكثر) فقط ، سواء تقدم أو تأخر . وقال أصبغ إن تقدم الأكثر لزمه الجيسم، وإن تقدم الأقل لزمه الأكثر فقط . ابن الحاجب وبمائة ومائتين في موطنين ، ثالثها إن كان الأكثر أولًا لزمه ثلثائة . ابن عرفة قول عمد تلزمه الثلثائة مطلقا . والثالث لأصبع ولم أعرف الثاني إلا لابن الحاجب ولم يحكه ابن شاس .

د ق ، فانظر اختصار المصنف على قول لم يحكه ابن شاس فضلاً عن غيره ، ونصابن عرفة حقب نص ابن الحاجب . قلت تقدم عزو الشيخ لزوم الثلثائة مطلقا لحمد ، وعزوه الثالث الأصبغ ، ولا أعرف ثبوت الثاني وهو لزوم أكثر الإقرارين فقط في المذهب نصا إلا لابن الحاجب ، ولم يحكه ابن شاس ولا يؤخذ من نقل الشيخ قول ابن سحنون في غير كتاب الإقرار اضطرب قول مالك رضي الله تعالى عنه في هذا ، وآخر قوله أنه لايلزمه إلامائة الان ذلك إغاهو راجم لإقراره بمائة مرتين وقد يؤخذ من قولها من أقام شاهدا

وَ جُلَّ المِائَةِ أَو ثُورٌ بَهَا ، أَو نَحْوُهَا الثُّلُثانِ ، فَأَكْثَرُ ، وَبِالِا جَيْهَادِ ، وَ عَلْ أَثَرُ ، وَبِالِا جَيْهَادِ ، وَ عَلْ أَنْ مَا نَةً ، قَوْ لأَن ِ

بمائة وشاهداً بخمسين ، فإن شاء حلف مع شاهد المائة وقضى له بها وإلا أخذ خمسين بغير يمين فلم يجمل له حقاً إلا في أكثر الإقرارين أو في أقلهما لا في مجموعهما ، هــــــذا ظاهر المدونة . وقال الصقلي بعض شيوخنا هـــذا إذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلسين وادعى الطالب المالين حلف مع كل شاهد وأخذ مائة وخمسين .

(و) لو قال له علي (جل) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر (المائة أو قربها) بضم المقاف وسكون الراء (أو نحوها) لزمه (الثلثان) منها (فأكثر) منهما (بالاجتهاد) من الحاكم . سحنون وعليه الأكثر ، لكن إنما ذكروه في الوصية ، وهو موافق الإقرار هنا ، وقيل يقتصر على الثلثين ، وق ، سحنون من أقر في مرضه أن لفلان عليه جل المائة أو نحو المائة أو مائة إلا قليلا أو الأشياء . فقال اكثر اصحابنا يعطى من ثلثي المائة إلى اكثر بقدر ما يرى الحاكم . ابن رشد بعد ذكر الخلاف هذا كله فيمن مات وتعذر سؤاله عن مراده ، وأما الحاضر فيسأل عن مراده ويصدق فيسه بيمينه إن نازعه فيه المقر له بأن ادعى أكثر مما فسر بسه وحقق دعواه ، وإلا فعلى أحد قولين في إيجاب اليمين عليه اه .

(وهل يلزمه) اي المقر (في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) وهذا اقرب لعرف العامة الذين يريدون بغي معنى مع (او يلزمه مائة) هذا قول سعنون في الجواب (قولان) ابن عرفة المازري من قال له عندي دينار في دينار او درهم في درهم ، فلا يلزمه عند سعنون سوى واحدة ، ولو قال عشرة دراهم في عشرة دراهم لزمه مائة درهم . وقال ابن عبد المحكم يلزمه العدد الأول ، ويسقط ما بعده إن حلف أنه لم يرد به التصنيف ، وضرب الحساب بناء على حل اللفظ على المعنى اللهوى او العرفي ،

ابن عرفة قول غير واحد من شيوخنا إن عرف المتر الحساب لزميه قول سعنون التفاقا صواب إن كان المتر له كذلك ، وإلا قلا ، وأول نقلي ابن الحاجب ، وعشرة في

عشرة فيل عشرون، وقيل مائة ، وقبوله ابن عبدالسلام وابن عارون لم اعرقه ولا لابن شاس إلا أن يأخذ من نقل الشيخ في ترجمة من قال خصبتك ثوبا في ثوب ما نصه عنابن عبد الحكم في قوله ثوب في حشرة الواب ، قيل لا يلزمه إلا ثوب واحد ، وقيل أحد عشر قوبا . قلت في كحرف العطف الشيخ عن سحنون لو قال له عشرة دراهم في حشرة دنانير فلا يلزمه إلا عشرة دراهم ، لأن لقوله غرجاً بقوله أعطانيها فيها ، والجنس عتلف . وعبارة ابن شاس ولو قال عشرة في حشرة ، سئل المقر فان قال أقرضي عشرة في عشرة او بعشرين لزمه عشرة بيمينه على ما في عشرة او في عشرة بيمينه على ما زحم ، وفي قول سعنون يؤخذ عائة درهم من قبل الحساب . ابن عبد السلام إن كان أهر من أهل العمل المعرب ولا يقبل منه غيره إذا كان كلامه مع مثله ، وفي إلزامه ذلك اذا تكالم مع عامي نظر .

(و) لوقال عندي لفلان (قوب في صندوق او زيت في جرة) لزمه الثوبوالزيت و (في لزوم ظرفه) وهو الصندوق والجرة ، وهذا قول سحنون وابنه وجاعة فيمن قال غصبت من فلان ثوبا في منديل وعدم لزومه قاله ابن عبد الحكم (قولان) في كل من الفرعين . وق ، ابن شاس إن قال له عندي زيت في جرة كان مقراً بالزيت والطرف ، ولو قال ثوب في صندوق أو في منديل فقال ابن عبد الحكم يتكون مقراً بالثوب دون الوعاء ، ولو قال له عندي عسل في زق كان مقراً بالمسل والزق إذ لا يستغنى عنه .

اين عرفة الماذري إن أقر بذي وعاء قد يستفنى عنه وينتقل بانتقاله كقوله غصبت وبا في عببة أو قربا في منديل أو قسما في شكارة؛ ففي تقرر الإقرار بالوعاء قولاسحنون وغيره . قلت أيجك في المعونة عن المذهب غيره . وفي النوادر عز والثاني لابن عبد الحكم قال في كتاب ابن سحنون لو قال خصبتك قوبا مرويا في قرب ، فذكر الجنس سسدة الفاصب فيه ، ولو قال قربا في عشرة ألواب أو في مائة قرب فبخلاف ذلك؛ لانهمورون

لاَ دَا بَهُ فِي ٱطْطَبْل ، وَٱلْف ، إِن ٱسْتَحَلَّ أُو ٱعَارَ بِي ، كُمْ يَلْزَمُ كَإِنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ الدَّ عُوَى ،

من كلام الناس أن الثياب تكون في ثوب وعاء لها ، ولا يقال ثوب في ثياب وعاء له ، وفي قوله ثرب في عشرة أثواب قولان أحدها لا يلزمه إلا ثوب ، وقيل يلزمه أحسد عشر . وقول ابن الحاجب وثوب في صندوق أو في منديل في لزوم طرفسه قولان ، بخلاف ذيت في جوة طاهره ففي الخلاف في الجرة وهو وهم تبع فيه ظاهر لفظ ، ابن شاس لذكر الشيخ فيه قولي سحنون وابن عبد الحكم نصاً .

(لا) يلزمه الاصطبل في قوله لفلان عندي (دابة في اصطبل) دغه أشار ب لقول القرآني وافقودًا على أنه إذا قال له عندي دابة في اصطبل او نخلة في بستان ، فإن الطرف لا يلزمه . ابن عرفة الشيخ عن ابن عبد الحكم لفظ الكرم يشمل أرضه والبستان يشمل شجره وأرضه ولفظ النخل يشمل موضع أصلها وطريقها ، وما بين النخل من أرض إلا أن قتل النخل وتكثر الأرض فيشمل أصلها دون الأرض بينها ، ولو أقر بعشرة أصول من هذا الكرم كانت بأصوفها .

ابن سعنون لو قال شجر هذا البستان لفلان فله بأصوله من الأرض في أحسب قولي سعنون ، وقوله الآخر له الشجر دون الأرض . ولابن سعنون من قال هذه الآمة لفلان وولدها لي كلاماً نسعاً فهو كما قال ، ثم ذكر عنه لو قال هسذه الآمة لفلان ولم يذكر آلولد فولدها لمن هو في يده ، ولو شهدت البيئة أن هذه الآمة لفلان ولم يذكروا الولد قضى بها ويولدها لفلان للبيئة بخلاف الاقرار .

(و) لو علق إقراره على شرط كقوله له على (الف إن استحل) بها فقال إستحللتها (أو) قال له على الف (إن أعارني) ثوبه مثلاً فأعاره (لم يلزم) الآلف المقر لآنه يقول ظننت أنه لا يستحله او لا يعيرني . وشبه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله لـ على الف (ان حلف) فحلف فلا تلزمه إذا كان ذلك (في غير الدعوى) عليه بذلك بأن كائ ابتداء ، لأنه يقول ظننت أنه لا يحلف باطلا ومفهوم في غير الدعوى أتـ إذا كان فيها

أو شهد ُ فلان غَيْرُ ٱلْعَدُل

وحلف لزمه ، وانظر هل ذلك بمجرد الدعوى عليه عند الحاكم وإن لم يوجه الحاكم اليمين عليه أو بعد توجيهها عليه لا قبله .

ابن عرفة الشيخ عن كتاب ابن سعنون من قال الفلان على مائة درهم إن حلف أو إذا حلف أو مق حلف أو حين أو مع يمينه أو في يمينه أو بعد يمينه فعلف فلان على ذلك ونكل المقر فلا شيء له في اجماعتا ، ومن أنكر ما ادعى عليه به فقال له المدعي إحلف وأنت برىء أو متى حلفت أو أنت برىء مع يمينك أو في يمينك فعلف برى، ، ولو قال له الطالب لا تحلف لم يكن له ذلك ، وكذا أن قال المطلوب المدعي أحلف وأنا أغرم فعلف لزمه ولا رجوع له عن قوله ، وقاله أبن عبد الحكم قائد إن حلف مطلقاً أو بطلاق أو عتق أو صدقة أو إن استحل ذلك أو إن كان يعلم ذلك أو إن أعارني داره أو دابته فأعاره ذلك .

(او) قال له على الف إن (شهد) له (فلان) فشهد له فلا يلزمه قاله الامام مالك ورحن ، وقيده ابن القاسم وحه الله تعالى بما إذا شهد (غير المدل) قال وأمسا المدل فتقبل شهادته عليه . ابن عرفة الشيخ ابن عبد الحكم أو إن شهد بها على فلان فشهد بها عليه فلان فشهد بها عليه لزمسه . الحط عليه فلا تلزمه ، ولو قال ان حكم بها على فلان فتحاكما اليه فحكم بها عليه لزمسه . الحط مفهوم غير المدل انه اذا كان عدلاً لزمه ما شهد به عليه بمجرد شهادته ، والذي حصله ابن رشد أنه إذا قاله على وجه التبكيت لصاحبه وتنزيه الشاهد من الكذب فلا اختلاف أنه يؤمه ما شهد به عليه .

وإن لم يقة على وجه التبكيت قفيه ثلاث أقوال عاجدها: أنه لا يلزمه ما شهد به عليه كان يحقق ما نازعه فيسه خصمه أو الا يحققه الا أن يحكم عليه بشهادته مع شاهد آخر أو يمين المدعي وهمو قول ابن القاسم وابن الماجشون وأصبغ وعيسى ابن ديثار.

والثاني : أنه يلزمه ما شهد به عليه كان يحقق ما نازعه فيه خصمه اولا ويؤخذ منه دون عين المدعى ، وهو قول مطرف .

والثالث: أنسه يلزمه اذا كان يحقق معرفة ذلك وهو قول ابن دينار وابن كتانة واختيار سعنون ، وسواء كان الشاهد في هذا كله عدلاً او مسخوطاً او نصرانياً . وقد قيل لا يلزم القضاء بشهادة النصراني بخلاف المسخوط ، واذا لم يتبين من صورة تراجعها التبكيت من غيره فهو فيا نازعه فيه من قول قاله او فعل فعله محول على التبكيت حق يتبين منه الرضاء والازام الحكم به على نفسه على كل حال ، وفيا نازهسه من حدود أرض او دين على أبيه وما أشبه ذلك محول على غير التبكيت حق يتبين منه التبكيت ، ولا اختلاف في أن له أن يرجسع عن الرضا بقوله في جميع ذلك قبل شهادته ، وذلك بغلاف الرضا بالتحكيم ، اذ لا يختلف في أنه ليس لواحد منها أن ينزع بعد الحكم .

واختلف هل له الرجوع قبل الحكم ؟ ا ه > فعلم منه ان الشاهد اذا كان عدلاً فلا يلزم ما يشهد به بمجرد شهادته على الراجع الذي هو قول ابن القاسم > وإنها اقتصر المصنف على غير العدل لأن شهادته لا تؤثر اصلا لا وحدها ولا مع آخر او يعين > وأول كلام التوضيح يؤم أنه يلزم ما يشهد به العدل بمجرد شهادته حيث قاله وأمسا العدول فيقبل عليه ا ه > ويمكن ان مراده تقبل شهادته عليه > وقريب من هذا قول النوادر . أبن القاسم ان كان الشاهد عدلاً قبل عليه البناني أشار الحط للمناقشة في اشتراط نفي العدالة بأن شهادة العدل من باب الثبوت بالاقرار على مذهب ابن القاسم .

ولو قال لفلان عندي (هذه الشاة او هذه الناقة لزمته) أي المقر (الشاة) التي أقر بها أولاً (وحلف) المقر (عليها) أي الناقة أنها ليست للمقر له > وظاهره سواء ادعى المقر له أرفعها او كلاهما > بقي المقر على اقراره او رجع عنه > وحلفه واضح اذا زال شكه . وأما على بقائه عليه فكيف يحلف ان الناقة ليست للمقر له > ولذا قال في توضيحه فيا قالوه نظر لا يخفى > ولو قدم الناقة بأن قال له هذه الناقة او هذه الشاة لزمته الناقة

ابن عرفة في الاقرار بأحد أمرين اضطراب الشيخ عن سعنون من قال لرجل هذه

وَغَصَبْتُهُ مِنْ فُللاَنِ ، لا بَسل مِن آخَرَ ، فَهُو َ لِلأُولِ ، وَعَصَبْتُهُ مِنْ أَخُولِ ، وَعُصِي لِلثَّانِي بِقِيمَتِهِ ،

الشاة أو هذه الناقة لك لزمت الشاة، وحلف ما الناقة له . عمد يقال له أعطه أيها شئت بلا يمين إلا أن يدعي الطالب أرفعهما أو كليها فيحلف المقر له ما شاء منها دون يمين ، فإن رجع المقر فقال ماله شيء منها وادعامها الطالب قضى له بقيمة أدناهها. وقال أشهب بأدناهها .

ابن عبد الجكم القول قول المقر مع يمينه ، فإن قال ماله شيء منها وإدعاهما الطالب قضى له بقيمة أعاهما لا بعينه ، ولسحنون من قال له على الف درهم بيض أو سود لزمته البيض وحلف في السود ، ابن عبد الحكم وقبل يلزمه الآقل ويحلف على الأكثر ، وكذا له على الف درهم أو خسمائة ، فإن نكل حلف الطالب وأخذ الآلف ، فإن نكل فليس له إلا الحسمائة ، وكذ الف درهم أو نصفها . سحنون إن قال له عسلي كر حنطة أو شعير لزمته الحنطة وحلف في الشعير ، وإن قال له على الف درهم ودينارا وكر حنطة لزمه الألف في إجاعهم . سحنون ويلزمه الدينسار ويحلف في الكر ، فإن تكسل حلف الآخر وأخسة الكر مع الآلف والدينار ، وإن نكل الطالب سقط الكر وأخسة الآلف والدينار .

(و) لو قال هذا الثوب أو العبد مثلا (غصبته من فلان) كزيد ثم قال (لا) أي لم أغصبه من زيد (بل) غصبته (من) شخص (آخر) معين كعمرو (فهو) أي المقربه (لـ) لمشخص (الأولم) منهما لاقراره له به أولا ويتهم في إخراجه عنه ثانياً

(وقضى) بضم فكسر (ل) لمشخص المقر له (الثاني بقيمته) أي المقربه إن كان مقوماً وبمثله إن كان مثلياً على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا يمين عليهما وقال عيسى إن ادعاء المقر له الثاني فله تحليف الأول ء قان حلف فكما تقدم ، وإن نكل حلف الثاني وأخذه ولا شيء على المقر . ابن رشد هذا تفسير لقول ابن القاسم ، ابن شاس إن أقر أنه غصب هذا العبد من قلان ثم قال لا بل من قبلان ، فقي كتاب ابن سعنون

وَلَكَ أَحَدُ ثُوْ بَيْنِ عَيَّنَ وَإِلاَّ فَإِنْ عَيَّنَ الْمُقَرُ لَهُ أَجُودَهُما، حَلَف، وإن قال لا أدري ، حَلْفًا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَأَشْتَرَ كَا ،

أنه يقضى بالمبد للأول وبعد يمينه ، ويقضى للآخر بقيمته يوم غصبه في إجاعهم ، ابن عرفة لو قال غصبت العبد من زيد بل من عمرو فهو للأول ، وغرم الثاني قيمته ، وبالاجماع رد سعنون قول أشهب من قال غصبته من زيد أو عمرو ، بسل من خالد العبد لزيد ، ويحلف لمن شك فيه ، ويجاب بجواز كون العطف للاضراب عن كون الشك بين الأول والآخير لا للاضراب عن الشك الى الجزم ، فانه للاخير ، واتفاقاً في قوله غصبته من زيد وعمرو ، بل من زيد على أنه بينهما نصفين باقراره أولا والاضراب أوجب لزيد قيمته أجمع لمضرر الشركة أو نصفه ونصف قيمته بمسد حلف كل منهما لصاحبه أن لا حق لسه فيه ونكولهما كعلفهما ، فان نكل مستحق النصف وحلف للاغير اختص به وغوم للناكل نصف قيمته لا تلافه عليه النصف الذي أقر له به أولا بالأضراب عنه ، لكونه لغيره ، ولو نكل مستحق جيعه كان له نصفه ونصف قيمته بالمقراب عنه ، لكونه لغيره ، ولو نكل مستحق جيعه كان له نصفه ونصف قيمته بالمقراب عنه ، لكونه لغيره ، ولو نكل مستحق جيعه كان له نصفه ونصف قيمته بالمقراب

(و) لو قال (لك) عندي (أحسد ثوبين) معينين أو إحسدى هاتين الأمتين أو الشاتين (عين) بفتحات مثقلا المقر أحدهما للمقر له لاحتال لفظه الابهام والشك، وله دعوى زوال الشك، فان عين أحسنهما ما أخذه المقر له بلا يمين، وكسذا إن عين أدناهما وصدقه المقر له، وإن خالفه حلف المقر ودفعه له، وإن نكسل حلف المقر له وأخذ الأعلى .

(وإلا) أي وإن لم يمين المقر وبقي على شكه (قان عين المقر له أجودهما حلف) عند ابن القاسم ، وإن عين الأدنى أخذه دون يمين (وإن قال) المقر له (لا أدري) عين ثوبي منهما (حلقة) أي المقر والمقر له (على نفي العلم) منهما بعين المقربة (واشتركا)أي المقر والمقر له في الثوبين بالنصف ونكولهما أو نكول أحدهما كحلفهما . ابن عرفة ومن قسال في ثوبين بيده أحدهما لفلان قان عين له أجودهما أخذه ، وإن عسين أدناهما فصدقسه فكذلك دون بين ، وإن كذبه أحلفه ، وإن شسك وادعى المقر له أدناهما

أخذه دون يمين ، وإن ادعى أجودهما ففي أخذه بيمين أو دونها نقلا ابن رشد عن ابن القاسم ومحمد، وإن شكا ففي سهاعه عيسى يحلفان، فان حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما كانا شريكين .

والاستثناء هنا أي في صيغ الاقرار (ك) الاستثناء في صيغ (غيره) أي الاقرار كالطلاق والعتق في كونه بإحدى أدوات مخصوصة وشرط المصاله والنطق به وان سر او قصده وعدم استفراقه . ابن شاس اذا استثنى من الاقرار ما لا يستغرق صع كقوله له على عشرة الا تسعة فيلزمه واحد خلافاً لعبد الملك ، وعلى المشهور لو قال على عشرة الا تسعة الا غانية لزمه تسعة ، لأن الاستثناء من النفي اثبات كما أنه من الاثبات نفي ، وكذلك لو قال على عشرة إلا تسعة الا غانية إلا سبعة الا سبعة الا خسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحداً لزمه خسة .

ابن عرقة الاستثناء في الاقرار على قواهده وتقدم منه في الطلاق ، وإيجاز تحصيله جواز استثناء الأقل في غير العدد اتفاقاً. وفي كونه فيه كغيره وقصر جوازه على استثناء الكسر أو شبهه ككون المستثنى قبل المستثنى منه بمرتبتين قولا الأكثر والأقل مع أحد قولي ابن الطيب ، وفي جواز استثناء الأكثر قولا الأكثر والأقسل مع ابن الماجشون وأحد . المازري اعتذر بعض الأشياخ عن ابن الماجشون بأنه لم يخالف في حكمه، وإنا خالف في استعمال العرف إياه وأنه قال في قوله له على مائة درهم إلا تسعين إنما تلزمه عشرة .

قلت وحكى في المحصول والمستصفى الاجماع على لزوم واحد فقط في علي عشرة إلا تسعة ، ورده ابن التلمساني بأن خلاف أحد يمنع تقرر الاجماع ، ثم قال ابن عرفة وفي المستفرق طريقان الأكثر على نقل الاتفاق على منعه القرافي حكى ابن طلحة في مختصره المعروف بالمدخل فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا قولين ، أحدهما أنه ينفعه والآخر لا ينفعه وتلزمه الثلاث . القرافي ونص العلماء على منعه في المذكور بعينه عطفا كقوله قام زيد وعمرو وخالد إلا عمراً ، وجوز أصحابنا أنت طالق واحدة وواحدة إلا واحدة ، وما علمت فيه خلافاً .

قلت منعه ابن الماجشون ، ولكن يتقرر السؤال بجوازه البعض فضلا عن الأكسشر لاتفاقهم على منعه في المعطوف ، قالوا وعلوا جوازه في الطلاق بأن للثلاث عبارتين الثلاث وواحدة وواحدة وواحدة ، فكما صح في الشسلات صح في المعطوفات ، وبأن خصوص الواحدة ليست مقصوداً عند العقلاء ، بخلاف زيد وعمرو ، ويازم على عدًا أنه إن خصوص الواحدة ليست مقصوداً عند العقلاء ، بخلاف زيد وعمرو ، ويازم على عدًا أنه إن قال له على درهم ودرهم ودرهم إلا درهنا أنه لا يلزمه إلا درهمان ، لأن الدنانير والدرام لا تتمين ، ولم أد لهم فيه نقلا .

قلت قوله لم أر لهم فيه نقلا قصور ، لنقل المازري في كتاب الإقرار ما نصه في قول الرجل له عندي درهم ودرهم ودرهم إلا درهما مسلكان . قال بعض العلماء لا يلزمه سوى درهمين لأنه في قوله له عندي ثلاثة دراهم إلا درهما ، ولا فرق عند العرب بين قوله ثلاثة دراهم ، وعبارة الثلاث ولأن النحويين جعلوا جاءني الزيدون بدلاً من جاءني زيد وزيد وزيد ، وقال بعضهم هو كاستثناء كل من كل قيبطل ، وفي النوادر ابن سحنون من أقر بألف درهم إلا مائتي درهم وعشرة دنانير إلا قيراطاً قان المائتي درهم والعشرة دنانير إلا قيراطاً كلاهما استثناء من الألف درهم في قول سحنون وأهل العراق .

ثم قال ابن عرفة قالوا على صحته من العدد وصحة استثناء الأكثر وكونه من النفي اثباتا لو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثهانية ثم كذا إلى واحد لزمه خسة . قلت ضابطه أن تطرح مجموع كل استثناء هو وتر وهو في مسألتنا خسة وعشرون مجموع كل استثناء هو شفع ، وهو في مسألتنا ثهانية وستة وأربعة واثنان فذلك عشرون إلى المستثنى منه أولاً، وهوعشرة جميع مسألتنا ثهانية وستة وأربعة واثنان فذلك عشرون إلى المستثنى منه أولاً، وهوعشرة جميع ذلك ثلاثون الطرح منها المجموع الأول خسة وعشرين فالباقي خسة وهو الجواب المقر به مفاو قال المعتدي عشرة إلا سبعة إلا خسة إلا واحدافا لاستثنى منه أولاً ، وذلك خسة ثها مع المستثنى منه أولاً ، وذلك خسة عشر ، فالباقي سبعة وهو الجواب .

تت فتحط الأخير بما يليه ثم باقيه مها يليه ، وكذلك حتى الأول ، فما حصل فهو

وصَح لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي ، وَبِغَيْرِ الْجِنْسِ ، كَأَلْفٍ الْأَلَا عَبْداً ، وَصَحَلَتْ قِيلَتُهُ ،

الباقي فيحط الواحد من الاثنين يبقى واحد فيحط من ثلاثة يبقى اثنان فيحطان من أربعة يبقى اثنان أيضا ، فيحطان من أربعة يبقى ثلاثة ، فتحط من سنة تبقى ثلاثة أيضا ، فتحسط من أيضا ، فتحسط من أيضا ، فتحسط من تسعة تبقى أربعة ، فتحط من عشرة تبقى خسة أيضا وجو المتر به .

(وصح) الاستثناء بما يدل عليه عرفاً ولر خالف اللغة بعدم أدائه لفة كقوله (له) أي زيد مثلاً هذه (الدار) التي في حوزي (والبيت) الفلاني منها (لي) ابن عرف الشيخ عن كتاب ابن سعنون من أقر بدار في يده أنها لفلان الابيتاً معلوماً فأنه لي قبل استثناؤه ، وكذا الاتسعة أعشارها . ومن قال هذه الدار لفلان ونصفها لي صدق قاله أسهب وسعنون وابن المواز ، ابن عبد الحكم لو قال خصبته جميع هذه الدار وبيتها في فلا بقبل ، وقد أقر بغصبه جميعا كأنه قال خصبته بيتاً هو في ، ولو قال هذه الدار لفلان وفي بيت منها صدق مع بينه ، ابن عبد الحكم عن أشهب قوله خصبت هذه الدار لفلان وبناؤها لي أو بيت منها في ، أو قال في الجمية بطانتها في اذا نسق الكلام مثل قوله هذا الحاتم لفلان وقصه في .

(و) صنع الاستثناء (بغير الجنس) المستثنى منه (ك) قوله لفلان على (السف إلا عبداً) على الاصبع ، وهبر عنه ان راشد بالمشهور فيوصف ويقوم وتطرح قيمته من الآلف ولذا قال (وسقطت قيمته) أي العبد من الآلف ، وقهم منه أن قيمته أقسل من الآلف ، وإلا كان استثناء مستفرقاً لا يتأتى اسقاطه ، وكذا له عندي عبد إلا ثوباً فتطرح قيمة الثاني من قيمة الآول ، ابن عرفة والاستثناء من غير الجنس . المازري مذهبنا صحته ، ابن الثاني من قيمة الآول ، ابن عرفة والاستثناء من غير الجنس على جسوازه فيسقط المستثنى من الثناني منه بعسرة بها ، وعلى صحته في القمح من الدنانير تسقط قيمته منها ، وكسدا في المستثنى منه بعسرة بها ، وعلى صحته في القمح من الدنانير تسقط قيمته منها ، وكسدا في المستثنى منه وينار إلا عبداً أو ثوباً يصفها المتر وتطرح قيمته ، وكذا في له عندي عبداً إلا ثوباً

وإِنْ أَبْرَأَ فُلاَناً مِمَّا لَهُ قِبَلَهُ ، أو مِنْ كُلِّ حَقَّ ، أو أَبْرَأَهُ ، بَرِىءَ مُطْلَقاً ، ومِنَ القَدْفِ والسَّرِقَةِ ، فلا تُقْبَلُ دَّعُواهُ ، وإِنْ بِصَكَّ ، إِلاَّ بِبَيِّنَةِ ، أَنْهُ بَعْدَهُ ،

تطرح قيمة الثاني من الاول ، واختار بعض حداق الاشياخ لغو استثنائه من غير الجنس

(وإن أبراً) الرشيد غير المحجور (فلاناً) بضم الفاء كناية عن علم شخص كزيك (ما) أي كل حق ثبت (له) أي الرشيد المبرىء بكسر الراء (قبله) بكسر القاف وفتح المرحدة أي جهة المبرىء بفتح الراء يرىء مطلقاً (أو) أبراه (من كل حق) له قبله برىء مطلقاً (أو) أبراه أو الراء) أي الرشيد فلاناً ولم يذكر المبراً منه بأن اقتصر على قوله أبراتك (برىء) المبرىء بفتح الراء ابراء (مطلقاً) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برىء (ثن الطقوق المبدئية أيضاً مثل حد (القذف) والقصاص في نفس أو طوف إذا لم يبلغ الامام أرّ بلغه وأراد المقذوف ستر نفسه لا الشفعة على قاذفه .

(و) برى من الحقوق المالية التي يفوتها الاتلاف كغرم مال (السرقة) لا قطعها لأنه حق الله تعالى لا المسروق ماله ، وإن أبراه بصيفة ما مرثم ادعى المبرى والكسر على المبرأ بالفتح محق نسبه أو لم يعلمه حين الابراء او ادعى أن ابراءه إنما كان مها فيه الخصومة ومناه ضيره (اقلا تقبل عمواه) إن لم يأت بصك ، بل (وإن) أتى (بصك) بفتح الصاد المهملة وشد النجان أي وثبقة مكتوبة على المبرأ بالفتح بها ادعى به عليه في كل حال (إلا) أن يائي (ببينية) قشهد (أنه) أي الحق المدعى به تجسده على المبرأ بالفتح (بعده) أي الابراء فيقبل عفواه ...

الحظ في التوادر من كتاب ابن سعنون ومن أقر أنه لا حق له قب ل قلان قبو جائز عليه وقلان في التوادر من كتاب ابن سعنون ومن أقر أنه لا حق له قبال أو كف الله أو عليه أو عارية أو كف الله أو غسب أو قرض أو اجارة أو قبر ذلك ، ثم قال وإن أقر أنه لا حسق له قبل قلان ثم المنعن قبلاً قلع المناه المنعن قبلاً قلع المناه المنعن قبلاً قلع المناه المنعن قبلاً قلع المناه المناه أنه فعله المنعن قبلاً قلع المناه المناه أنه فعله المناه المناه المناه المناه أنه فعله المناه المن

وَإِنْ أَبْرَأُهُ مِمَّا مَعَهُ ، بَرِيءَ مِنَ ٱلْأَمَانَةِ لاَ الدُّ بنِ .

بعد البراءة ؛ وإن أقر أنه لا حق له قبله فليس له طلبه يقصاص ولا حسد ولا أرش ولا كفالة بنفس ولا ببال ولا دين ولا مضاربة ولا شركة ولا ميرات ولا دار ولا أرض ولا رقيق ولا شيء من الأشياء من عروض أو غيرها إلا ما يستأنف بعسد البراءة في اجاهنا .

سعنون إذا قال فلان برى من كل حق لي عليه ، أو قال ما لي عليه أو مها لي عنده أو لا حق في قبله فذلك كله سواه ، وهو برى من كل شيء من امانة او ضان . عمد وانا استحسن في قوله هو برى من حقه قبله ولم يقل من جميع حقه ، ثم قال إنها أبر أتسه من بعض سقي ويقي البغش أنه لا يصدق ، والبراءة جائزة في اجماعنا في جميع سقي الحد ويقي عليم الله المسنف ، ومثل ذلك إذا قال وهذا آخر حق لى عليه المعاوى في النواهز تحد بن عبد الحكم إذا شهدت بيئة لرجل أن فلانا أبراه من جميع المعاوى وانها آخر كل حق له وطلب من جميع المعاملات ثم أراد ان مجلفه بعد ذلك وادعى انه قد غلط أو نسي فليس له ذلك ، وكذلك ان اشهد عليه بذكر حق مسمى ، وفي الكتاب أنه لم يبق له عليه ولا قبله عق ولا عنده ، أو شهدوا انه لم يبق بيئه وبينه معاملة غير ما في هذا الكتاب فليس له بعد ذلك أن مجلفه على غير ذلك ما يويد منا قبل ناريخ الكتاب ، وكذلك لو قال الذي أقر بالحق ليس هذا الذي اهيت على وغلطت غير الكتاب ، فليس له أن يحلف رب الحق على ذلك ولو كان له ذلك ما نفست البراءة ولا فلطت المعاملة .

(وإن أبراً مما منه برى من الأمانة) وديعة كانت او قراضاً او بضاعة او نحوها (لا) يبرأ (من الدين) دغ ، سكت عن لفظ عند وعلى . وقال المسازري إذا قال مالي قبله حتى حمل على انه أبراً من سائر الحقوق كانت ديونا في ذمته او امانة عندم ، وإذا قال مالي عنده حتى قالاً مو عندنا كذلك خلافا لابي حنيفة رضي الله تعسالي عله الذي خصه بالأمانات ، وإن قال مالي عليه حتى فقال سعنون يعم الدين والأمانة ، وقال ابنسه يخص المضمون كالدين والعارية المضمونة ، وعندي أن لفظه على لما كانت تقتضي الوجوب

ادخل سعنون فيها للضمون والوديعة والقراص ، إذ يجب ردهما كالدين وصرف ابنه على لئفس المال لا لرده فنفس الوديعة ليست على المودع ، وإن كان عليه ردها والحق في هذه الالتفات الى المراد بهذه الألفاط في اللغة أو الاستعمال او عرف التخاطب ا ه ، فتأمله مع ما في سماع أبي زيد لو ان رجلا شهد له شاهد بأن له عند زيد عشرة وشهد له آخرأن له عليه عشرين حلق مع كل شاهد بمينا وأخذ الثلاثين .

ابن رشد هذا بين ، لأن قول أحد الشاهدين له عنده خلاف قول الآخر له عليه ، لأن لفظة عند تقتضي الأمانة ، وعلى تقتضي الذمة ، فكل واحد منها شهد له على زيد بغير ما شهد له به عليه الآخر أن يحلف مع كل واحد منها ، ويستحق الثلاثين ، وإن شاء اليمين على المطلوب في الجيع وليس له أخذ العشرة دون يمين، إذ لم يجتمع له عليهاالشاهدان بخلاف شهادة أحدها أن له عليه عشرة والآخر أن له عليه عشرين فله أخسف العشرة دون يمين لإجهاع الشاهدين عليها ، وإن شاء أن يحلف مسع الشاهد الذي شهد له بالعشرين ويأخذها ، وهذا إذا كانت الشهادان بمجلس واحد ولفظ واحد اختلفا فيه فقال أحدهما أقر له بعشرة ، وقال الآخر بعشرين ، وإن كان الاشهاد بمجلسين فهما حقان فله الحلف مع ولو زعم الطالب أنها حقاد ، ولو قال الشاهدان أنه حتى واحد لبطلت شهادتها ، ولو زعم الطالب أنها حقاد ، وإن زعم أن أحدهما بحق حلف معه وأحسف ما حلف علمه .

(تنبيهات)

الأولى: الحطاب ما ذكره ابن رشد والمصنف من أنه لا تقبل دعواء بعد الابراء هـ و المعروف من المذهب ، وما ذكره ابن عـات ونقله صاحب الطراز في مبارآت الوصي عن يتبعه من أنه لو انعقد بين شخصين أنه لم يبتى بينها دعوى ولا حجة ولا يمن ولا علقــة بوجه من الوجوه ثم ادعى أحدها على الآخر بحتى قبل تاريخ الاشهاد المذكوروثبت ببينة فإنه يأخذ صاحبه به ، ولا يضره الاشهاد على الابراء لأنها لم يسقطا فيــه البينة اه. البرزلي فعلى هذا يفتقر إلى ذكر إسقاط البينة الحاضرة والغائبة في السر والاعلان ، ومن أقام منها

بيئة فهو زور آفكة لا حمل عليها . البرزلي وما قال ابن عات خلاف المشهور .

الثاني: ظاهر كلام المصنف بل صريحه وطلساهر كلام المازري الذي نقل و خ ۽ أن الابراء يشمل الامانات وهي معينات . وفي الذخيرة ما يخالفه ، ونصه الابراء من المعين لا يصع فلا يصع أبرأتك من داري التي تحت يدك ، لأن الابراء الاسعاط والمين لا يسقط ، نعم تصع فيها الحبة ولحموها ا ه ، وهو ظاهر في نفسه إلا أن المراد بقول العائل أبرأتك من داري التي تحت يدك أسقطت مطالبتي بها ، ولا شك أنها تقبسل الاسقاط، فالكلام على داري التي تحت يدك أسقطت مطالبتي بها ، ولا شك أنها تقبسل الاسقاط، فالكلام على داري التي تحت يدك أسقطت القرائي خلاف ما صرح به ابن عبد السلام في أول كتساب حذف مضاف مع أن ما ذكره القرائي خلاف ما صرح به ابن عبد السلام في أول كتساب الصلح أن الاستسساط في المعين وخيره ، الصلح أن الاستسساط في المعين والابراء أعم منسسه ، لأنسه يكون في المعين وخيره ،

الثالث : إذا همت المبارأة بعد مقد الحلم فأفتى ابن رشد بأنه راجع لجميع النحاوي كلها المتعلقة بالحلم أو بفيره ، وأفتى خيره بأنه يرجع إلى أسكام الحلم خاصة ، ذكره البرزل في مسائل الحلم .

الرابع: الحط تحصل من هذه النصوص أنه إن كان الحق الذي يقوم به المبرىء قيسل تاريخ البراءة فلا اختلاف أن القول قول المطاوب أنه دخل في البراءه ، وظاهر كلام ابن رشد أنه لا يلزمه عين ولو ادعى عليه الطالب أنه نسبه أو خلط كا تقسيدم حن النواهر ، ونقله ابن بطال برمته ، ورأيت مكتوباً على هامش النسخة في طوق اليمين خسسلاف ، ويلموقها العمل انظر لوازل ابن الحاج والمفيد والله سبحانه وتعالى أعلم .

المنامس: الحط من ادعى عليه بشيء فلم يتر به ولم ينكوه ، وقال علي دعوى وأنا لي عليك أيضاً حتى أو شيء سماه فلا يكون ذلك إقراراً ، نقله ابن فرحسون عن المازري :

السادس: الحط اختلف في السكوت على هو كالاقرار أم لا ، ففي العتبية سئل عن رجل جاء قوماً فقال أشهدكم أن لي على فلان كذا ديناراً وقلان معهم ساكت لم يقل نمسم ولا لا ولم يسأله الشهود ، ثم جاء يطلب ذلك منه فقال لا شيء لك على فقال ذلك لازم له

لسكوته حين الاشهاد عليه ، ابن رشد اختلف في السكوت هـل يعد إذنا في الشيء وإقراراً على قولين مشهورين منصوصين لابن القاسم في خير ما موضع من كتبه ، أحدهما أنه إذن ، وكانيهما ليس بإذن ، وأظهرهما أنه ليس بإذن ، لأن في قول النبي على والبكر تستأذن في قلسها وإذنها صماتها ، دليلا على أن غيرها بخلافها في الصمت ، وقد أجموا على هذا في النكاح ، فوجب أن يقاس ما عداه عليه إلا ما يعلم بستقر العادة أن أحدداً لا يسكت عليه إلا برضا منه فلا يختلف في أن السكوت عليه بإقرار به ، كمن يرى حمل امرأته ويسكت ولا يشكره ثم ينكره بعد ذلك وما أشبه ذلك اه .

ثير قال وفي مذهب ان راشد ان القاسم فيمن سئل عند موته هل لأحد هندك شيء فقال لاء قبل ولا لامرأتك وهي سامعة ساكنة فإنها تحلف أن حقها عليه إلى الآنء وتأخذه إن قاست لها به بيئة ولا يضرها سكوتها، ثم قال وقال ان القاسم فيمن قال لرجسل فلان الساكن في منزلك بم اسكنته فقال أسكنته بلا كراء والساكن سامع لم ينكر ولم يغير ثم ادعي أن المنزل له فقال لا يقطع سكوته دعواه إن أقام البيئة أن المنزل له ولا يحلف لأنه يقول طنئت أنه يلاعبه .

زادنان سفون كتب شجرة إلى سحنون فيمن أوصى بعتق أمته وهي سامعة ساكتة فلما مات قالت أنا حرة فقال لا يضرها سكوتها . وذكر البرزلى عن الترنسي أن من له دين على ميت قسم بعض عقاره وهو حاضر حين قسمته لم يتكلم ثم تكلم بعد ذلك واعتذر بأنه وك الكلام ، فان باقي العقار لم يقسم فانه يقبل منه ذلك . ابن سهل إذا دفع وديمة لرسول يغير بينة ثم جاء ربها فأعلم به قسكت ثم طالبه بها فانه يحلف ما أمر الرسول بقيضها وما كان سكوته رضاً بقيضه ، ثم يغرمه ، ولو علم به وقال للدافسم كلم فلانا القابض يحتال في في المال الذي قبضه منك كان رضاً بقبضه فيطلبه به ، وبرى ه الدافسم ومثله في المنوادر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

إنَّمَا يَسْتَلْحِقُ ٱلْأَبُ

(**فسل**)

في بيان أحكام الاستلحاق

وهو الاقرار بالنسب ، وأفرده بترجة لأختصاصه بأحكام ابن عرفة الاستلحاق ادعاء المدعي أنه أب لغيره ، فيخرج هذا أبي أو أبو فلان . الرصاع لا يقسال الاستلحاق طلب اللحوق والادعاء إخبار ، فكيف يفسره به ، لأنه يقال هسذا أصله في اللغة ، وغلب في عرف الفقهاء على ما ذكره ابن عرفة . و أن و روى ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعلى عنها الاستحسان تسمة أعشار العلم ، وهذا الباب أكثره محول عليه ، البنساني أبن رشد الاستحسان الذي يكثر استعاله حتى يكون أغلب من القياس هو أن يكون طرد القياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه ، فيعدل عنه في بعض المواضع لمنى يؤثر في المكم ، فيختص به ذلك الموضع والحكم بغلبة الظن أصل في الأحكام ، ومن الاستحسان مراعاة الخلاف ، وهو أصل في المذهب منه قولهم في النكاح المختلف فيه فسخه طلاق ، وفيه الارث ، وهذا المنى أكثر من أن ينحصر .

واما العدول عن مقتضى القياس في موضع من المواضع استحساناً لمنى لا تأثير له في الحسكم ، فهو مها لا يجوز بالاجماع ، لأنه من الحكم بالهوى المحرم بنص التنزيل ، قال الله عز وجل ﴿ يا داوود إنا جملناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الحسوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضاون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عا نسوا هم الحساب ﴾ ٢٦ ص .

(إنما يستلحق الآب) ابن القاسم وغيره إذا أقر رجل بابن جاز إقراره ولحق به صغيراً كان أو كبيراً أنكر الابن أو أقر ، وفيها من ولد عنده صبي فأعتقب ثم استلحقه بعد طول الزمان لحق به وإن أكذبه الولد لا الأم اتفاقاً ولا الجد على المشهور ، وحكى

الباجي وغيره عن أشهب أن الجد يستلحق ، وتأوله ابن رشد بحمله على قول الجد أبر هذا ابني ، ففي نوازل أصبغ قلت فان استلحق ولد ولد فقال هذا ابن ابني و ابنه ميت هل يلحق به إذا كان وارث معروف كا يلحقه به ابنه لصلبه ، قال لا ، لأن ولد الولد في هذا بمنزلة الآخ والعصبة والمولى لا يجوز استلحاقه إذا كان له وارث معروف ، وذلك أن ابنه لو كان حياً فأنكر أن يكون ابنه لم يكن للجد استلحاقه .

ابن رشد هذا كما قال إنه لا يجوز للرجل أن يلحق ولده ولداً هو له منكر ، وقيل إذا استلحق الجدولد ولده لحق به حكاه التونسي ، وليس بصحيح إلا على ما نذكره ، فإن قال ابن ولدي أو ولد ابني فلا يصدق ، وإن قال أبو هذا ولدي أو والد هذا ابني صدق ، والأصل في هذا أن الرجل إنها يصدق في الحاق ولد بفراشه لا في إلحاقه بفراش غيره ، وهذا مها لا يتبغى أن يختلف فيه اه .

زاد ابن عرفة الباجي مالك رضي الله تمالى عنه في كتاب ابن سحنون لا بصلح استلحاق الحد ولا يصح إلا من الآب ما علمت فيه خلافاً وقال أشهب يستلحق الآب والجد الد ونقل كلام الباجي كالمنكت به على كلام ابن رشد . ابن عرفة استلحاق الآم لفو . وفي توازل سحنون في رجل له امرأة وله ولد فزعمت المرأة أنه ولدها من زوج غيره وزعم الزوج أنه ولده من امرأة غيرها أنه يلحق بالزوج ولا يقبل قول المرأة .

ابن رشد لا اغتلاف أعلمه أنها لا يجوز لها استلحاق ولد بخلاف الآب ، لأن الولد ينسب إلى أبيه لا إلى أمه ، ولو لا ما حكم به لكان نسبته إلى أمه أولى لأنها أخص به من أبيه ، لأنها اشتركا في الماء ، واختصت بالحل والوضع ابن عرفة في القذف منها إن نظرت امرأة إلى رجل فقالت ابني ومثله يولد لها وصدقها فلا يثبت نسبه منها ، إذ ليس هنا أب بلحق به ، وفي الولاء منها إن جاءت امرأة بغلام مفصول فادعت أنه ولدها فلا يلحق بها في ميراث ولا يحد من افترى عليها به .

ان يونس سحنون مَا علمت بين الناس اختلافا أن إقرار الرجل بولد وله أو جد أو

أن أو غيرهم من سائر القرابات لا يجوز ولا يثبت مع وارث معروف أو منع غير وارث . قال هو وأصيخ وإن لم يكن له وارث معروف ولا موالى غير هذا المقر به خانه بجوز اقراره له ويستوجب ميراثه ، ولا يثبت به نسب . وان أتى بعد ذلك آخر وأقام البيئة أنه وارثه كان أحق بالميراث من المقر له وقال سجنون أيضاً لا يجوز اقراره له ولا يرقه وان لم يكن له وارث معروف ، لأن المسلمين يرثونه بدلك كالوارث المعروف ، أضبع أن أقر بان هذا لرجل وارثه وله ورثة معروفون ولم يمت المقر حتى منات ورثته المعروفون، قان ميراثه لهذا الذي أقر له أنه وارثه وكانه أقر به ولا وارث له .

وانيا يستلحق الآب (جهول النسب) قيها لمالك من ادعى ولداً لا يعرف كذبه فيه طق به . ان المقاسم الذي يتبين به كذبه مثل أن يكون له أب معروف أو هو من المعمولين من بلدة علم أنه لم يدخلها كالرتبع والصقالية ، أو تقوم بينة أن أمه لم تؤلزوجة لقيره حتى مالت ، وأما أن استلحق مجمولاً من بلدة دخلها طق به في تهذيب الطالب بعض اشياخنا أذا قامت بينة أن أم الصبي لم تزل زوجة لقلان وجب الحد على هذا المدعى ، وكذا نجى بعض اشياخنا أنه اذا عرف الولد نسب وادهاه رجل فأنه يحد المدعى ، وكأنه نقاه من نسبه ، وفي هذا عندي نظر اه . أبو الحسن أن قامت البينة أنها لم تزل زوجة لفيره يحد حد قذف لأنه نقاه عن نسبه .

(ان لم يكذبه) أي الآب في استلحاقه (المقل لمبنوه) أي الآب حمين استلحقه الآب على الآب عبن استلحقه الآب على الأب على الأب على الأب على المامة على الأب على المستلحق بكسر الحاء لم يدخل البلد الذي ولد به المستلحق بنتجها (أو) لم يكذبه (الشرع) كاستلحاق معروف النسب .

ان عرفة ويبطه مانع العقل ككونه ليس بأسن بمن ادعى أنه ابنه أو العامة ككونه لم يدخل حيث ولد من أدعى أنه ابنه أو الشرع كشهرة تسبته لغيره فيها من أدعى أنه ابنه أو الشرع كشهرة تسبته لغيره فيها من أدعى أنه ابنه أو الشرع كشهرة تسبته لغيره فيها مندق في قول مالك رضي الله تعالى عنه ، ولوام في له عنده إلا أن يتبين كابه

إِنْ لَمْ يَكُنْ رِقًا لِمُكَذَّ بِهِ أَو مَوْلَى ، لَكِنَّهُ يُلْحَقُّ بِهِ ،

كن ولد بارض شرك وأتى به فادعاه من لم يدخل تلك البلاة قط ، أو تقوم بينة أن أمه لم تزل زوجة لفلان حق ماتت وإن شهدت أنهـا لم تزل ملكاً لفلان فلا أدري ، ولعله تزوجها وفيها بما يتبين كذبه به أن يكون للولد أب معروف .

(و) إن (لم يكن) المستلحق بالفتح (رقب المكليه) أي المستلحق بالكسر في استلحاقه > فإن كان رقاً لمكذبه فلا يصدق في الظاهر في استلحاقه لاتهامه بوقع ملك مالكه عنه (أو) أي لم يكن (مولى) بفتح الم أي عليه ولا بالمتقلكذبه ، فإن كان مولى لمكذبه فلا يصدق في الظاهر لاتهامه برقع الولاء عنه ((لكنه) أي المستلحق بالفتح (بلحق) أى المستلحق بالكسر في الصورتين في الباطن، إذ لا يمتنع ويلحق أى المستلحق ومولى لمعتقه أو رقاً لمالكه، فإن ملكه المستلحق بالكسر حتى جليه ، وإن اعتقم الكه ورث المستلحق مبياً في ملك غيره أو بهذا أن أعتق غيره فلا يصدق أن أكذبه الحائز لرقه أو لولائه ولا يرثه إلا ببينة تثبت . وفيها لابن القاسم إن المعتم به نسب الولد ولم أذل عن المبتاع ما ثبت له من ولا ثها ورد البائع الثمن ، لأنه ثمن أم ولد ، وكذلك أن استلحقه بعد موتها قإنه يود الثمن لأنه ثمن أم ولد ، وكذلك

وقبل لان القساسم أرأيت من باع صبيساً ولد عنده فاعتقد المبتاع ثم استلحق المبائع أن تقبل دعواه وينقض البيع فيه ولا يعتق ، قال أرى إن لم يتبين كذب البائس فالقول قوله . سحنون هذه المسألة أعدل قوله في هذا الأصل ، وفيهسا المالك رضي الله تعالى عنه من باع صبياً ولد عنده ثم أقر بعد ذلك أنه ابنه لحق به ورد الثمن إلا أن يتبين كذبه . ابن عبد الرحن ويرجع المشتري على البائع بنفقة الولد إلى يوم استحقاقه ، كن تعمد طرح ولده . وقيل بل هو كن اشترى عبداً فاستحق مجرية لا يغرم أجر خدمته

⁽۱) (قوله لاتهامه برفع الولاء عنه) فيه أنسه لا يلزم من صحة استلحاقه رفع ولاء جولاه عنه أذ وله الأمة من زوجها الذي أعتقه مالكه مولى له ولاحق بابيه .

فكذلك هذا لا يرجع بنققته صفيراً كان أو كبيراً . وقال غيرها إن كان صفيراً لا خدمة فيه رجع بنققته ، وإن كان فيه خدمة وأقر المبتاع باستخدامه أو ثبت ببينة فلا نفقة له والنفقة بالخدمة . ابن يونس وهذا أعدلها ، وذكر مثله عن سحنون أفاده و ق ، .

الحط قوله ولم يكن رقا لكذبه أر مولى لكنه يلحق به ، كذا في النسخالتي رأيناها ، وظاهره متدافع ، لأن أول الكلام يقتضي أن شرط الاستلحاق أن لا يكون المستلحق رقا لمن يكذب المستلحق ، أو مولى له ، وأنسه إن كان كذلك لا يصح الاستلحاق ، وقوله آخراً لكنه يلحق به مناقض له فلا يصح حمله على قول ابن القاسم في المدونة ولا على قول أشهب . قال ابن القاسم في المدونة من استلحق صبيا في ملك غيره أو بعد أن أعتقد غيره فلا يصدق إذا أكذبه الحائز لرقه أو لولائه ولا يرثه إلا ببينة تثبت .

أو الحسن هـ ذا هو الوجه الثالث لابن بونس ، وأشار إلى قول ابن بونس استلحاق الولد عند ابن التناسم على ثلاثة أوجه ، وهو أن يستلحق ولدا ولد عنده من أمنه أو ولد له بعد بيمها بمثل ما يلحق به الإنسان ولم يطلبه المبتاع ولا زوج ولم يتبين كذبه ، فهذا يلحق به بلا خلاف . والثاني أن يستلحق ولدا لم يولد عنده ولم يعلم أنه ملك أمه بشراء ولا نكاح ، فهذا يلحق به عند ابن القاسم إذا لم يتبين كذبه ولا يلحق به عند سحنون . والثالث أن يستلحق ولدا ولدني ملك غيره أو بعد أن أعتقه غيره ، فهذا لا يلحق به عند ابن القاسم . وقال أشهب يلحق به ويكون إبنا له ومولى لمن أعتقه ، أو عبداً لمن ملكه اه .

فالصواب حذف قوله لكنه يلحق به ليكون جارياً على قول ابن القاسم في المدونة ، أو حدم اشتراط ما ذكر ، وأنه يلحق بمن استلحقه مع بقاء رقه أو ولائه لحائزه ليكون جارياً على قول أشهب ، كا نقله ابن يونس عنه ، ووقع لابن القاسم أيضاً في أول سماع من كتاب الاستلحاق نحوه . وقال ابن رشد هو الصحيح ، إذ لا يمتنع كونة ولدا للقر به المستلحق له وعبداً للذي هو في يده ، وقال هو خلاف ما في كتاب أمهات الأولاد من المدونة . البناني كلام المصنف لا يجري على قول ابن القاسم ولا على قول أشهب . أمسا

أشهب فلأنه قال يلحق به مع بقائه رقا أو مولى لكذبه ولم يقصل بين من تقدم له عليه أو على أمه ملك ومن لم يتقدم له ذلك ، وأيضاً قول أشهب ليس في المدونة ، والمصنف عزا ماهنا لها بدليل قوله وفيها أيضاً النم .

وأما ان القاسم فله في المدونة ثلاثة مواضع ليس هذا التفصيل واحداً منها . الأول: من استلحق صبياً في ملك غيره فإنه لا يلحق به إذا كذبه آلحائز له . الثاني : من باع صبياً ثم استلحقه فإنه يلحق به وينقض البيع والعتق . الثالث : فيمن ابتاع أمة فولدت عنده فاستلحقه البائع فإنه يلحق به وينقض البيع إن لم يقع عتق وإلا مضى المعتق والولاء للمبتاع والمواضع الثلاثة في المصنف ، ونقل لفظها وق ، و و ح ، ، والتفصيل المذكور لا مجرى على واحد منها .

فإن قبل هل يصح بناء على جمع العوفي وأبي الحسن بين الموضعين الأولين ؟ قلت لا يصح ؟ لأن الموضع الثاني فيسه البيع والمتق لا اللحوق فقط ؟ والموضع الثالث في التفصيل بين وقوع البيع دون عتق فينقص ؟ ومعه فلا ينقض ؟ ثم قال وذكر طبح أنب يحتمل كون قوله لكنه يلحق به ؟ أي إن اشتراه كا سيأتي في قوله وإن اشترى مستلحقه النح ؟ وأما جمله راجماً للمنطوق فيميد جداً ؟ والله أعلم .

(وفيها) أي المدونة (أيضا) أي كا فيها ما سبق من شرط أن لا يكون رقماً ولا مولى لمكذبه > قول آخر أنه (يصدق) بضم ففتح مثقلا المستلحق بالكسر ، وإن كان المستلحق بالفتح رقاً أو مولى لمكذبه فينقض بيعه إن لم يعتقه مشتريه ، بل (وإن أعتقه) أي المستلحق بالفتح (مشتريه) من مستلحقه بالكسر فينقض عتقم ويرد لمستلحقه ، ويصح استلحاقه (إن لم يستدل) بضم التحتية وفتح الفوقية (على كذبه) أي المستلحق في استلحاقه بعقل أو عادة أو شرع .

الحط قال في المدونة بعد نصها المتقدم في المسألة الأولى قبل لابن القاسم في باب آخر أرأيت من باع صبياً ولد عنده فأعتقه مبتاعه ثم استلحقه باثعه اتقبل دعواه وينقض بيعه وعتقه ٤ فقال إن لم يتبين كذب البائع فالقول قوله . ابن يونس سحنون هذا أعدل قوله

في علما الأصل ا هـ و طاهر هذا أنه عنالف لنصبا المتقدم ، وكلام المصنف يقتضي أنك حله على الحلاف ، وهو المفهوم من كلام ان عرفة ، فإنه قال ولو استلحقه بائميه بمعنسه عتقه مشتريه فقال ابن القاسم أول الباب إن أكذبه من أعتقه فلا يعدى ، وقال بعده أن لم يتبين كذب البسائع قبل قوله وهو قول أشهب ورجعه سحنون وقسال هو أعدل قوله اه .

وفرق أو الحسن بينها بأنه في الأولى لم يملك أمه فليس معه قرينة تعندقسه بخلاف هذه ا ه ، وهذا الفرق غير ظاهر لما سيأتي ، ولو فرق بينها بأن الأولى لم يدخل العبد في ملكه كان أبين ، فإن جيم المسائل الآتية التي قال فيها في المدونة أنه يلحق بيه كأن العبد أو أمه في ملكه ، والطاهر حمله على الحلاف ، وهو المفهوم من كلام الرجراجلي . .

والقول الثاني هو الظاهر الموافق لما سيأتي في كلام المصنف و وهو المأخوذ من أكاد مسائل المدونة ، قال فيها من باع صبيا ولد عنده أو لم يولد عنده ثم استلحه بعد طول الزمان طق به ورد ثمنه إلا أن يتبين كذبه ، فظاهر هذا سواء ملك أمه أم لا و وسنده المسألة أشار إليها المصنف بقوله أو باعه ونقض ثم قال فيها من ابتاع أمة فولدت عنده ما بينه وبين أربع سنين ولم يدعه فادعاه البائع فإنه يلحق به ، ويرد البيع ، وتعود أم ولد له إن لم يتهم فيها وإن ادعاه بعد عتق المبتاع الأم والولد ألحقت به نسب الولد ولم أزل عن المبتاع ما ثبت له من ولائها ، ويود البائع الثمن ، وكذلك إن استلجقه بعسد موتها ، وثو أعتق الأم خاصة لم أقبل قوله وقبلته في الولد ، وطق بسه ، ورد الثمن الإقرارة أنه ثمن أم ولده .

ولو كان الولد خاصة هو المعتى لثبت ولاؤه لمعتقة ، وأطقت الولد لمستلفظة وأخذ الآم إن لم يتهم فيها لدناءتها ورد الثمن ، وإن اتهم فيها فلا ترد إليه ، وكذلك الجواب إذا باع الأمة وهي حامل فولدت عند المبتاع فيا ذكرنا الله ، وهذه المسألة الشافة الشافة المسلف بقوله وأن باعها فولدت فاستلحقه النع ، وقوله ولحتى به مطلقاً ، أفي سواء اعتى الأم او لم يعتقها أو أعثى أحدها دون الآخر إلاان قوله فيها ألحقت به تصليه الولة والم

أزل عن المبتاع ما ثبت له من ولائها يخالف قوله في المسألة الأولى ينقض البيع والعتق ، فتحصل من هذا أنه اذا استلحق من هو في ملك غيره أو ولائه فهل يصدق ويلحق بسه أولا قولان ، وعلى القول بتصديقه وهو الطاهر.

فإن كان المستلحق لم يدخل في ملكه فإنسه يبقى في ملك مالكه ، وان كان هو البائع فإنه يلحق به ، وينقض بيعه ان لم يعتقه مشاربه ، وان اعتقه مشاريه فهل ينقض البيع والعنق البيع والعنق أولا قولان ، ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقض البيع والعنق فإنه قال في آخر فوازل سحنون اذا استلحق الولد الذي باع أمه وكان ولد عنده ولم يكن له نسب وهو حي فلا اختلاف في أنه يلحق به ، ويفسخ البيع فيه ويرد اليه ولدا وأمه أم ولد ، وإن كان الولد قد أعتق وينقض العتق وقيل لا ينقض .

ويلحق جهول النسب مستلحقه ان صغر بل (وان كبر) بكسر الموحدة المستلحق بالفتح ، أي كان بالغا حين استلحاقه ، ابن عرفة ابن شاس وابن الحاجب لا كلام للمستلحق ولو كان كبيراً فقبله ابن عبد السلام وابن هؤون يون ذكر خلاف فيه ، وذكرت في اختصار الحوفية أن في شرط الاستلحاق بتصديق المستلحق اذا كان بمن يعقل طرف ، الأولى : لابن خروف والحوفي اشتراطه ، الثانية : للبيان والجواهر عدمه ، الثالث : المستلى يشترط في مجهول حوز الام لا في غيره وفي أمهات الأولاد منها من ولد عنده صي فاعتقه ثم استلحقه بعد طول الزمان لحق به وان كذبه الولد .

وفي الشهادات منها من ادعى على رجل أنه ولده أو والده لم يحلف لسبه ، فظاهره شرط التصديق ، وكذا قولها في الولاء والمواريث من ادعى أنه ابن فلان أو أبوء أو أنسه مولاه من فوق أو من أسفل وفلان يجحد فله ابقاع البينة عليه ، ويقضى له .

وفي باب الإقرار بالولد من كتاب الإقرار من النوادر عمد من ادعى في ولد من امرأة أنه ولده منها فقالت ، بل هو ولدي من غيرك ولم تسم أحداً ، فان لم يجزه نسب لحست عستاحته إن لم يتبين كذبه ، وإن سمت غيره و حضر فادعاه كان أحتى به إن كانا طار ثين ، وإلا

نظر من كان يعرف بجوزها ، فان لم تكن في حيازة أحد كان ولد زمّا ، ولا يلحق بواحد منهما . قلت هذا يأتي على القول بشرط الإستلحاق بثبوت تقدم نكاح المستلحق أم الولد أو ملكه إياها وهو مناف لقوله أولا إن لم تسم أحداً ألحق الولد بمستلحقه فتأمله .

ويلحق مجهول النسب مستلحقه إن كان حيا ، بل (أو) أي وإن (مات) المسلحة المفتح . وق ، فيها من نفى ولدا بلمان ثم ادعاه بعد موته عن مسال ، فان كان له ولد فسرب الحد ولحق به ، وإن لم يترك ولدا فلا يقبل قوله لأنه يتهم في ميراثه ويحد ولا يرثه ومن الاستفتاء أشهب إذا مات ولد الملاعنة عن مال وموال ثم أقر به الملاعن ولم يترك ولا ولا ولد ولد فلا يصدق لاتهامه بجر الولاء والمال لنفسه ، وقد وجب لأمه ومواليسه أو المسلمين إن لم يكن له وارث ، وإن كان ترك ولدا أو ولد ولد ذكرا أو أنثى صدق ولحق به وورث نصيبه من بنيه أو بناته وضرب الحد في المسألتين جميعًا لحق بسمة الولد أم لم يلحق ، وحكذا من باج أمة حامسة ثم أقر بعد موت ولدها بأنه ابنه فلا يصدق وإن لم يترك ولداً ولا ولد ولد ولا ولد ولد ولد أو لا ولد ولد .

(و) إذا استلحق ميتا (ورثه) أي المستلحق بالكسربالفتح (إن ورثه) أي المستلحق بالفتح (ابن) الحط ظاهره أن هذا الشرط إنما هو في إرثه منه ، وأما نسبه فلاحق به ، وإن لم يرثه أبن وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن في كتاب اللمان ، وفيه خلاف وظاهر كلام المسنف أنه إنما يرثه إذا ورثه ابن ذكر وأنه لو ورثه بنت أو غيرها لا يرثه ، وهو خلاف ما تقدم له في اللمان ، فإن قال فيه وورث المستلحق الميت إن كان له ولد أولم يكن وقل المال . وما في اللمان هو الموافق لما في المدونة وأبي الحسن في كتاب اللمان ، ونصها ومن نفي ولداً بلمان ثم ادعاه بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ولحق به ، وإن لم يترك ولداً فلا يقبل قوله لاتهامه في ميراثه ، ويحد ولا يرثه .

أبر الحسن فضل بن مسلمة إلا أن يكون المال يسيراً غيره أو يكون ولده عبداً ، وهذا إنما هو في الميراث . وأما النسب فلا حق ، لأن إلحاق النسب ينفي كل تهمة . الشيخ

كان ينبغي على هذا أن يرث ، ولكن سبق النفي إلى هذا الولد . ابن عرفة في باب اللمان عقب نقله كلامها ظاهر كلامها ولوكان الولد بنتا ، وذكر بعض المفارية عن احد بن خالد أنه إن كان الولد بنتا فلا يرث معها ، بخلاف إقرار المريض لصديق ملاطف فانه إن تراك بنتا صع إقراره لأنه ينقص قدر إرثها .

ابن حادث اتفقوا فيمن نفى الولد ولا عن فيه ثم مات الولد عن مال وولد وأقر الملاعن به أنه يلحق به ويحسد ، وإن لم تترك ولداً فلا يلحقه . واختلف في الميراث فقول ابن القاسم فيها يدل على وجوبه ، وهو قوله إن لم يترك ولداً فلا يقبل قوله لتهمته في إرثه ، وإن ترك ولداً قبل قوله لأنه نسب يلحق به ، وروى البرقي عن أشهب أن الميراث قسد ترك لمن ترك ولداً . أبر ابراهيم فضل إن كان الماليسيراً قبل قوله ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم إستلجاقه إن كان الولد قسد

أو ابراهيم وغيره من الفاسيين إنما يتهم إن لم يكن له ولد في إرثه فقط ، وأما نسبه فتبت باعترافه ، وقد صرح بهذا في نوازل سعنون من كتاب الإستلحاق ، ونصه سعنون في ابن الملاعنة يهلك عن بنت وعصبة ثم يستلحقه الملاعن تلحق ابنة الميت بجدها، ويرجع الجد على العصبة بالنصف الذي أخسفوا من ميراث ولده . ابن رشد هذا كاقال لأن استلحاقه الميت الذي لاعن به استلحاق لابنته فتلحق بجدها ، وهذا مثل ما في المدونة أن الملاعن له استلحاق الولد الذي لاعن به بعد موته ولا يتهم على أنه إنما استلحقه ليرثه إن كان له ولد ، فكما لا يتهم مع الولد ، وإن كان له معه السدس فكذلك لا يتهم مسم البنت ، وإن ورث معها النصف إذ قد يكون مال الذي ترك الابن كثيراً فيكون سدسه

لكنه ساوى بينه وبين البنت فى الحكم . (فسسرع)

مات مثله لاين القاسم وابن المواز وأصبغ.

لو ورث المستلحق غير ولد فلا يصدق مستلحقه ؟ لأن العلة في تصديقه مسم الولد

أكاثر من نصف مال من وك بنتاً اه ، فحمل ابن رشد لفظ الولد في المدونية على الذكر

أُو بَاعَهُ ا و نُقِضَ ا ورَجَعَ بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَى الْوَرْجَحْ ، وإِن ِ أَدَّعَى ٱسْتِيلاً ذَهَا بِسَابِقٍ ، فَقُو لاَن ِ ، فِيها :

لموق نسب الولد ؛ وهذا يرقع التهمة . ففي توازل سعنون فيمن باع عبداً وجنى عليه المشتري جناية مات منها ثم استلحقه بائمه فانه يلحق به ويرث منه إن كان له ولد ، فان كان الولدحراً ورث الآب معه حظه من الدية وإن كان عبداً ورث جميعها الآن استلحاقه بعد موقه استلحاق الولد واستلحاق النسب يرفع التهمة في الميراث .

واستفيد من هذه المسألة فائدتان ، إحداهما أنه إن وجد للمستلحق ولد كافر ورثه المستلحق وإن حجب الكافر من الميراث ، وهذا خلاف ما قاله المصنف في باب اللمان ، وقد اعترضه وغ ، والثانية ، أن كلام المدونة المتقدم إنما هو في ابن الملاعنة وكسلام المصنف أعم منه ، وما في كلام سحنون موافق له والله أعلم .

(أو إعه) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح على أنه عبده ثم استلحقه لحق به (ونقض) يضم فكسر ، أي فسخ بيمه فيرد المستلحق ثمنه (ورجع) مشتريه على بائعه (بنفقته)أي المستلحق بالفتح (إن لم تكن له) أي المستلحق بالفتح (خدمة على الارجع) عند ابن يونس من الخلاف تقدم عن ابن عبد الرحمن أنه يرجع بنفقته إلى يوم استلحاقه ، كن تمدد طرح ولده ، وقبل لا يرجع بها كمن اشترى عبداً فاستحق بجرية ، وقبل إن كان صفيراً لا خدمة له رجع بنفقته ، وإن كانت له خدمة أقر بها المبتاع أو ثبتت فلا يرجع بنفقته . ابن يونس وهذا أعد لها .

(وإن) باع أمة بلا ولد ثم (ادعى) بائمها (استيلادها) أي الأمة التي باعها (بـ) ولد (سابق) منه على بيمها (ف) في قبول قوله ونقض بيمها وعدمها (قولان) منصوصان (فيها) أي المدونة وغ في كتاب أمهات الأولاد من المدونة ومن باع أمة فأعتقت فسلا تقبل دعواه أنه كان أولدها إلا ببينة . عياض في كتاب الآبق قال مرة لا تردد مطلقاً ومثله في كتاب المكاتب ، وقال مرة ترد اليه إن لم يتهم فيها . وحكى بعضهم أن في كتاب الآبق له ردها مطلقاً أيضاً ، وليس كذلك في روايتنا اها وأراد ببعضهم اللخمي،

وإنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ ؛ لَحِقَ وَلَمْ يُصَدَّقَ فِيهَا ، إِنِ ٱنْشِهِمَ بِمُحَبَّةٍ ، أَو عَدَّمٍ ثَمَنِ ، أَو وَجَاهَةٍ ، وردَّ قَمَنَهَا ، وَلَحِقَ بِسَـهِ الْوَلَدُ مُطْلَقًا ، وإِن أَشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَآيِلْكُ لِغَيْرِهِ :

فعضى قوله بسابق بولد سابق احترازاً من التي بعدها ، والضمير في فيها للمدونة .

(وإن باعها) أي الأمة (فولدت) عند مشتريها لأقل من أقصى مدة الحل أربس سنين أو خس (فاستلحقه) أي البائع ولدها بأن قال هو ابنه (طق) ولدها به (ولم) لأولى لا (يصدق) بضم ففتح مثقلاً بائعها (فيها) أي الأمة التي باعها واستلحق ولدها فصارت أم ولده (إن اتهم) بضم الفوقية مشددة وكسر الهاء بائعها قيها (ب)سبب (عبة) منه لها (أوعدم) بفتح العين والدال أي فقد (غن) لها من يده بانفاقه مثلابعد قبضه من مشتريها (أو) بسبب (وجاهة) أي نباهة أو جمال وحسن (ورد) بائعها غنها لمشتريها .

لين يونس لاعترافه بأنها أم ولد لا تباع (ولحق بسه) أي البائسسع (الولد) الذي استلحقه لحوقاً (مطلقاً) عن التقييد بعدم انهامه فيها بشيء بما تقدم أو بعدم عتقها أو بحياة الولد .

« ق » فيها ومن ابتاع أمة وولدها أو ابتاعها دون ولد فولدت عنده لما تلعق فيسه الأنساب ولم يدعه وادعاه البائع فإنه يلحق بسه ، ويرد البييع وتعود هي أم ولد إن لم يتهم فيها . قال ابن القاسم إن اتهم فيها وهو ملى، لم يرد اليه إلا الو لد بحصته ، ولا ترد هي حتى يسلم من خصلتين العدم والصبابة فيها ولو كان المستلحق عديمًا لحق به واتبسع بقيمته ، وإن لم يتهم فيها بصبابة ولا بما صلحت في بدنها وفرهت وهو ملى، فترد اليه ويرد الثمن ، ولا قيمة عليه في الولد، وإن كان غير متهم وهو عديم لحق به واتبع بقيمته يوم أقر به يزيد على الحصة ولا ترد الأمة اليه اه ، من ابن يونس .

(وإن) استلحق رجل رقيقاً لغيره وكذبه مالكه فألغى استلحاقي م (اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحق،) بالفتح (و) الحال (الملك) جار على المستلحق بالفتح

عَنَى كَفَاهِدٍ رُدُّت شَهَادُ لَهُ ، وإن أَسْتَلْحَقَ عَسَيْرَ وَكَدِ الْ

(لغيره) أي المستلحق بالكسر وكذبه المالك حين استلحاقه فألغى ثم اشتراه (عتق) بفتحات المستلحق بالفتح على مستلحقه بالكسر لاعترافه بأنه ابنه والآب لا يستقرملكه على ابنه ، وقوي الحكم بعتقه بالتشبيه فقال (ك)متق الرقيق على (شاهد) لبه بالمتق على مالكه فلم تقبل شهادته و(ردت) بضم ففتح مثقلا (شهادته) أي الشاهد بالمتق لمانع قام به ثم اشترى الشاهد الرقيق المشهود له فيمتق عليه لاعترافه بجريته .

وق، فيها أن استلحق ابن أمة لرجل وادعى نكاحها وكذبه السيد فلا يلحق به ولا يثبت نسبه منه إلا أن يشتريه فيلحق به ، ويكون حراً ، كمن ردت شهادته بعثق عبد ثم اشتراه ، ولانه أقر بأنه ولد بنكاح لا بحرام ، وإن ابتاع الأم فلا تكو أم ولد به ابن يونس لانه أولدها في ملك غيره . ولو اشتراها حاملا وادعى أن حملها منه بنكاح فان الولد يلحق به وتكون هي أم ولد به .

الحط في كتاب الولاء من المدونة من شهد على رجل أنه أعتى عبده فردت شهادته ثم ابتاعه منه أو شهد على أبيه بعد موته أنه أعتى عبده في وصيته ، فصار العبد في قسمه أو أقر بعد أن اشترى عبدا أنه حر أو شهد أن البائع اعتقه والبائع منكراً ، أو قال كنت بعت عبدي هذا من فلان فأعتقه ، وفلان يجحد ذلك فالعبد في ذلك كله حربالقضاء ، وولاؤه لمن زعم هذا أنه أعتقه .

(وإن استلحق) شخص شخصا (وارثا غير ولد) لمستلحقه بالكسر كان وعموا أب وأم فلا يشت نسبه له و (لم) الأولى ولا (يرث) أي المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر (إن كان) أي وجد (وارث) للمستلحق بالكسر دغه كندا في النسخ الصحيحة بالشرط المشت ، ولا يصح غيره . الحسط اختلفت النسخ ، فغي بعض النسخ الصحيحة إن يكن بلفظ المضارع وإسقاط لم ، وكتب عليها صاحبها أنه كذلك في نسخة مقابلة على نسخة بخط المصنف ، وفي بعضها إن كان وارث وهي صحيحة أيضاً موافقة لما قبلها ، وهذا هو

الموافق المنقل ، ولمسا قدمه المصنف في قصل اختلاف الزوجين ، وفي بعضها إن لم يكن يشبوت لم وهي غير صحيحة ، لأنها تؤدى عكس المراد ، والمعنى على النسخة المسميحة أن من استلحق غير ولد الذي استلحقه إن كان هناك وارث (وإلا) أي وإن لم يكن هناك وارث (ف) في إرثه (خلاف) هذا الذي قرضه أهل المذهب في صورة هذه المسألة، وإن كان ظاهر كلام ابن الحاجب عكس هذا اقتد قال ابن عبد السلام إنما هذا إذا كان المقر ذا مال، ومسألة المصنف يعني ابن الحاجب في المكس فتأمل ا ه .

ولكن الذي يظهر أنه لا فرق بينها ، لأنه إذا قال هذا أخي وصدقه الآخو ، فكل منها قد استلحق غير ولد ، ولذا ترك المصنف الكلام عليها، وشرح تت نسخة إن لم يكن وارث غيره ، وإلا بأن كان هناك وارشفيره وارث على ظاهرها فقال ولم يوثه إن لم يكن وارث غيره ، وإلا بأن كان هناك وارشفيره فخلاف هل يرت معه أو لا ، هذا ظاهر كلامه ، وعليه قرره الشارحان ، ثم تعقبه الشارح بأنه عكس ما عليه اصحابنا ، وهو أن الخلاف إنما هو مع عدم الوارث، وأما معوجوده فلا اه ، وما تعقبه الشارح مثله المصنف في أثناء فصل التنازع في الزوجية حيث قال وفي الإقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت النسب خلاف والعجب من الشارحين كونها لم ينبها على ذلك .

دق، لا شك أن العبارة خانته ههنا ، وقد قاله بهرام . ابن عرفة إقرار من يعرف له وارث يحيط بإرثه ولو بولاء لغو اتفاقاً ، ومن ترجمة الإقرار بالولد من فوائض ابن يونس إن أقرت المرأة بزوج أو الرجل بزوجة وصدق الآخر صاحبه فقال أهل المدينة إن كانا غريبين طارئين قبل قولها ، خلافا لأهل العراق في قبول قولها مطلقاً ، وإن أقر الرجل أو المرأة عولى فقال هذا مولاي أعتقني فإجاع أهل المدينة وأهل العراق أن إقراره يثبت ، وهسو وارثه بالولاء إلا أن يتبين كذبه ، فهولاء الأربعة الذين يجوز إقرارهم ويورثون فإن استلحق أحد غير هؤلاء مثل أخ أو ولد ابن أو جد أو غيرهم من الأقارب لم يجز استلحاقه الكن المقر له مات القرأو المقربة ، فإن كان الميت وارث معروف يحيط بالمال لم يكن المقر له

وخَصَّهُ ٱلْمُخْتَارُ بِمَا إِذَا كُمْ يَعْلُلِ ٱلْإِقْرَارُ ،

شيء عند جميع الناس ، وإن كان المعروف ذا فرض لا يستوهب المال، فإنه يأخذ فرضه ويكون ما يبقى لبيت المال إلا في قولة شاذة ، وهو أحد قولي ابن القاسم ، فإنسه جعل ما بقي للمقر له إذا كان من العصبة ، وبان لم يكن للميت وارث معروف من عصبة وذي سهم إلا أن له ذا رحم مثل الحال والحالة ، فإن المال لبيت المال إلا في القولة الشاذة لابن القاسم ، فإنه جمل المال للمقر له .

وقال أهل العراق المال اذي الرحم دون المقر له ودون بيت المسال ، وإن لم يكن للميت ذو سهم ولا عصبة ولا ذو رحم كان لبيت المال عند اهل المدينة إلا في قولة ابن المقاسم ، فانه جعل المال للمقر له ، وهذا أحد قولي سحنون أن المال لبيت المال دون المقر به . ابن عرفة وقاله أشهب ابن يونس وقال سعنون وأصبغ إن أقر بأخ او ابن هم ونحوه وليس له وارث معروف ولا موالي غير هذا المقر به فانه يجوز إقراره به ، ويستوجب بذلك ميرانه ولا يثبت به نسبه ، أبو همرو قاله الإمام مالك درض وجمهور أصحابه . ابن رشد وقاله ابن القاسم في المدونة وغيرها .

أبو بكر استحب في زمننا هذا إذا لم يكن لة وارث معروف أن المقر لـ أولى من بيت المال ، إذ ليس ثم بيت مال يصرف في مواضعه ، وسئل ابن عتاب حمن أقرت بابن عم أبيها في عقد فقال فيه علة المدم رفع العاقد نسبها لجد يجمعها ، وأرى لـ مصالحة صاحب المواريث وإلا فعليه اليمين ويرث وأفق غيره بثبوت ارثه يسلا يمين ، فقد تحصل من هذا أن المذهب عند ابن يونس لا إرث بإقرار . وقال ابن رشد مذهب المدونة الإرث بالإقرار وعزاه الباجي لمالك وجمهور أصحابه رضي الله تعالى عنهم .

(وخصه) أي الخلاف في إرث المقر به من المقر إذا لم يكن لسه وارث معروف (الحتار) أي اللخمي فهو اسم فاعل هذا (بما إذا لم يطل الاقرار) بالوارث ، وأما مع الطول فلا خلاف عنده في الارث به لدلالته على صدقه . وق، اللخمي إن قال هذا أخي، فاذا لم يكن له ذو نسب قابت يرثه فقيل المال لبيت المال ، وقيل المقر له أولى ، وهسذا

أحسن ، لأن له بذلك شبه . ولو كان الاقرار في الصحة وطالت المدة وجما على ذلك يقول كل واحد منهما للآخر أخي ، او يقول هذا حمي ويقول الآخر ابن أخي ومرت على ذلك السنون ولا أبحد يدهي بطلان ذلك لكان حوزاً . قيل لسحنون لو أن رجلا كان مقراً في حياته أن فلاناً مولاه فلما مرض قال فلان ابن عمي لرجل ولا وارث له غيره ، او قال ابن حمي ولم يقل لأب وأم ثم مات فقال لا يكون لسه شيء ولا يرث بالشك والميراث للمولى ، لأنه قد انعقد له الولاء قبل له فان قال فلان مولاي في مرض ثم قال بعد ذلك فلان ابن حمي لا وارث لي غيره ، ثم مات فقال يؤخذ بإقراره للمولى ولا يكون لللهي أقر عان أبن حمة شيء .

(تنبيسيات)

الأول : الحط ظاهر قوله وارث أنه إذا كان له وارث معروف لا يرته المقر به الفاقا، وإن كان الوارث المعروف غير سيط بارثه وليس كذلك . ابن عرفة إقرار من له وارث يسيط بارثه ولو يولاء لغو اتفاقا وإن لم يكن له وارث أو كان ولم يحط كذي بنت فقط ، في أهمال إقراره قولان لابن القاسم في سعاعه من الاستلحاق مع ابن رشد عن قوله فيهامع فيرها وسحنون في نوازله والباجي عن مالك وجمهور أصحاب وضي الله تعالى عنهم وأصبغ وأول قولي سحنون ، وثانيها مع أشهب ، وعلم من هذا قوة القول بالارث ، وإن جعله المتبطي شاذا لان ابن عرفة عزا مقابله لسحنون في قوله الثاني مسم أشهب ، وعزا القول بالإرث الجماعة المذكورين قبله . وقال في مختصر الحوفي وب أفق ابن عتاب ، وقال به العمل ، وقال المتبطي هو شاذ واستحسنه بعض العروبين في زمانه قائلا ليس ثم وقال به العمل ، وقال المتبطي هو شاذ واستحسنه بعض العروبين في زمانه قائلا ليس ثم يست مال .

الثاني : ابن عرفة المعتبر في ثبوت الوارث وعدمه ، إنسا هو يوم موت المقر لا يوم الإقرار قاله أصبع في نوازله ، ولم يبعك ابن رشد غيره .

الثالث ؛ ظاهر كلام المصنف أن الميراث للمقر له على القول به بكلا يمين وهو كذلك على

قرل ، قان ابن رشد قال قد قيل إن الميراث لا يكون له إلا بعد عينه أن مسا أقر به المتوفي حتى ويقوم ذلك من كتاب الولاء ، وذكر ابن سهل أن ابن مالك كان يفتي بسه ، وحصل ابن عرفة آخر كلامه في ذلك ثلاثة أقوال فصل في ثالثها بين بيان المقر وجه اتصال نسبه بالمقر له في رجل معين فلا عين وحدمه فتجب اليمين .

الرابع: إن بين المتر وجه نسبة المتر به اليه كتوله هذا أخي شيعي أر لاي أو لأمي قواضع وإن أجمل كتوله هذا أخى أو ابن همي ققال ابن عرقة في ذلك اضطراب ابن رشه الذي أقول به على مذهب ابن القاسم إذا قال قلان وارثي ولم يفسر حتى مات أن له جميع الميراث إن كان المتر بمن يطن به أنه لا يخفى عليه من يرثه بمن لا يرثه وإلا قلا يرثه بقوله قلان وارثي حتى يقول همي أو ابن همي الشقيق أو للاب أو مولاي أعتدني أو أبي أو أعتنى من أعتدي أو ما أشبه وكذا إن قال قلان أخي قاصداً للإشهاد له بالميراث كتوله أشهدكم أن هذا أخي يرثني ، أو يقال له هل لك وارث فيقول نعم هسذا أخي وشبه ذلك . وأما إن قال على غير سبب هذا أخي أو فلان أخي قلا يرث إلا السدس ، لاحتال كونه أخاه لأمه ، ولو لم يقل فلان أخي أو هذا أخي ، وإنمسنا سموه يقول يا أخي فلا يجب له بذلك ميراث ، لأن الرجل قد يقولها أخي أخي أن لا قرابة بيئه وبينه إلا أن تطول المدة والسنون ، وحبيل واحتد يدعو صاحبه باسم الآخ أو المم فيتواران .

الخامس: إن مات المقربة في حياة المقرثم مات المقروقام أولاه المقرله بهذا الاقرار فلا يحب لحم به ميراث المقر ، إذا لم يقر المبيت ، إلا أن يشهد أنه إن لم يكن باقياً حين موته فولده الذكور بنو ابن حمه وورثته الحيطون بيراثه قاله في المتيطية . ابن سهل أفق أكثر أهل بطليوس ان الوله يرث المقروإن غير واحد من أهل بطليوس وابن مالك وابن عتاب أفتوا بأنه لا رث والله أهل .

السادس: ابن رشد لا پجوز الاقرار بوارث إذا كان وارث معروف النسب او الولاء إلا في خسة مواضع ، الاقرار بولد او ولد ولد او أب او جد او زوجة معها ولد ، فإن أقر

وان قَالَ لِأُوْلاَدِ أُمَتِهِ ؛ أَحَدُهُمْ وَكَدِي ؛ عَنَقَ ٱلْأَصْغَرُ ، و ثُلْثًا ٱلأوسط ، و ثلْثُ ٱلاكتبر ،

ولد لحتى به نسبه ، وإن أقر بولد الولد فسلا يحق بسه إلا ان يقر به الولد فيكون هو مستلحقه ، او يكون قد عرفه أنه ولده فيكون استلحق هو الولد ، وإذا أقر باب فسلا يلحق ويرثه إلا إذا أقر به الآب فيكون الآب هو الذي استلحقه وإن أقر بجد فلا يلحق به إلا ان يقر الجد بابنه ، ويقر أبوه به ، فيكون كل واحد منها قد استلحق ابنه ، وإن أقر بزوجة لها ولد اقر به فاقراره بالولد يرفسم تهمة إقراره بها فترثه ، وإن لم تثبت الزوجية ولا عرفت وبالله تعالى التوفيق .

الثامن : إذا لم يكن هناك وارث ودفسع الميراث للمستلحق على احسد المشهورين ثم جاء شخص واثبت أنه وارث معروف فأنه يأخذ المال من المستلحق قاللا في الجواهر؟ والله أعلم . *

(وإن قال) المكلف (لأولاد امته) الثلاثة اي في شأنهم (احسدهم) اي اولاد الأمة (ولدي) ومات القائل ولم يعين الولد الذي اقر به (عتق) بفتحات الولد (الأصغر) كله لأنه حر بكل تقدير ، سواء كان هو المقر به وعتقه ظاهر ، او كان غيره وعتقه لأنه ولد ام ولد ، وحكمه كحم أمه في العتق بموت السيد (و) عتق (ثلثا) بضم المثلثة واللام او سكونها مثنى ثلث ، كذلك حذفت نونه لإضافته إلى الولد (الوسط) لأنه حر بتقديرين كونه المقر به وكون المقر به الأكبر ورق بتقدير كونه الأصغر (و) عتق (ثلث) الولد (الأكبر) لأنه حر بتقدير واحد ، وهو كونه المقر به ورق بتقديرين كونه الأوسط او الأصفر .

سعنون من قال في ثلاثة من أولاد أمته أحدهم ولدي فالصغير منهم حر على كل حال، الأنه إن كان استلحق الكبير فالأوسط والصغير حران مجرية الأم، وإن كان المستلحق

وإن ا فَ تَرَقُّتُ أَمْهَا تُهُمْ ؛ فَوَ احِدُ بِالْقُرْعَةِ ،

الأوسط فالصغير حر ، وإن كان الصغير فالكبير والأوسط عسدان فقيها الشك . وقال المفيرة في موضع آخر يعتق الأصغر وثلثا الأوسط وثلث الأكبر ، لأنب إن كان أراه الأكبر فكلهم أحرار، وإن أراه الأوسط فهو والصغير حوان، وإن أراد الأصغر فهو عز وحده فالأصغر لا تجده إلا حرا في هذه الأحوال ، والأوسط ثابت العتق في حالي، ويرق في حالي فيمتق ثلثه . وقال أن عدا الحكم يعتقون كلهم بالشك نقله ابن يونس .

الحمل هكذا قال معنون في نوازله ، وحصل ابن رشد في شرحها أن الأصغر حر بلا خلاف ، وفي الأوسط والأكبر أربعة أقوال أحدها ما في نوازل سعنون وهو مسا ذكره المصنف ، وهو أضعفها ، قال لأنا نحيط علمساً بأن الميت لم يرد ذلك ولم محتبلة لفظه ، والثاني القرعة ، والثالث أنها يعتقان أيضاً للشك وخرجه من المسألة الآتية أعني قولهوإن أقر ميت المنع ، واستظهره ، وظاهر كلاه أنه غير منصوص ، وقد ذكره في النوادر عن أبن عبد الحكم ، والرابع أنه لا يعتق واحد منهما .

(فرع) في نوازل سعنون لا يثبت النسب لواحد منهم . أن رشه لا خلاف في هذا .

(فرع) فيها أيضاً لا ميراث لواحد منهم ابن رشد فيه نظر والذي يرجيه النظر أن يكون حظ واحد من الميراث بينهم على القول بأنهم يعتقون جيماً وهو المسجم إذ قد ضح الميراث لواحد منهم ولم يدر لمن هو ، فإن ادعاه كل واحد منهم قسم بينهم بعد إيمانهم إن حلف بعضهم اختص به ، وإن قالوا لا عيم جندا كان الميراث بينهم بعد أن يحلف كل واحد منهم أنه لم يعلم من أراد المئت عنهم على الحلاف في عين التهمة وإن عتى بعضهم على القول به كان له حظه من الإرث ويوقف حظ من لم يعتق فإن عتى بعضهم على القول به كان له حظه من الإرث ويوقف حظ من لم يعتق فإن عتى بعضهم على القول به كان له حظه من الإرث ويوقف حظ من لم يعتق فإن عتى أخذوه ، وإن مات قبل عتقه ره إلى الورثة والله أعلم.

(وإن افازقت أمهاتهم) أى الأولاد الذين قال في شانهم أحدهم ولذي ومسات قبل المعينة بأن كان كل ولد من أمة (فواحد) منهم حر (بالفرعة) وأمست حرة لبسم له

سعنون في نوازله من له ثلاثة أعبد ليسوا باخوة لأم ، فقال في مرضه أحدهم ابني ومات فقول الرواة كقوله أحد عبيدي حر ، ابن رشد إذا مات قبل تعبينه ففيه تمانية أقوال ، منها قول واحد لمالك رضى الله تعالى عنه ، وهو أن يعتق منهم الجزء السمى لعسد دهم بالقرعة وثلاثة أقوال لابن القاسم والأربعة الباقية لنسيرها ، وأحد أقوال ابن القاسم عتق واحسد منهم بالقرعة فاقتصر المسنف عليه وترك قول الإمسام مالك رضى الله عنه .

ان عرفة وإن كانوا مفترقين فهو كفوله أحد عبيدي حر وسات قبل تعبينه في عتق أحدهم بالقرعة أو من كل منهم الجزء السمى لعددهم ، فإن كانوا ثلاثة فالثلث ، وإن كانوا أربعة فالربع . ثالثها للورثة تعبين أحدهم للعتق ، ورابعها يعتق منهم الجزء السمى لعددهم بالقرعة ، وخامسها إن اتفق الورثة فالثالث وإلا فالأول ، وسادسها وإلا فالثاني الثلاثة الأول لان القاسم ، والرابع لعبد الملك ، والأخيران لسحنون ، وسابعها عتق الثلاثة الأول لان القاسم ، والرابع لعبد الملك ، والأخيران لسحنون ، وسابعها عتق جميعهم في وجوب العتق بالشك ، وتامنها وقف الورثة عن جميعهم إلى أن يموت واحد منهم أو يعتقوه فلا يحكم عليهم فيمن بقي يعتق فيؤمرون به ولا يجبرون عليه على القول بأن الشك لا يؤثر في اليقين .

(وإذا ولدت) حرة (زوجة رجل وأمة) رجل (آخر) نزل بها ضيفاً عند الأول أمة زوجة رجل وأمته (واختلطا) أي الولدان ولم تعرف كل واحدة منها ولدها أو تداعيتا أحدها ويقي الآخر (عينته) أي الولد لكل واحدة منها (القافة) بقاف ثم فأء كاي جاعة من العرب خصهم الله تعالى بمعرفة النسب بالشبه في الخلفة عوقهم من قوله آخر أنه إن كانت الزوجة الحرة والأمة لرجل واحد واختلط ولداها فلاقافة وهو كذالك عشمل منطوقه مسألتين منصوصتين إحداها نزل ضيف بأمته على رجسل له زوجة حرة على رجل له أمة عوالثانية أن تلد أمسة زوجة لوجل وأمته.

وقيه أشهب من نزل بزوجته الحرة على رجل له أم ولد حامل فولدت عي وامرأة

الضيف في لية صبيين ولم تعرف كل واحسدة منها ولدها دعى لها القافة . ابن رشد فإن ادعى كل واحد منها واحداً بعينه ونهى كل منها عن نفسه ما سواه فالواجب على أصوفهم أن تدعى له الفاقة ، كامة الشريكين يطأنها في طهر واحد فتلد ولداً يدعيانة مما .

الحط هذه المسألة في أول توازل سحنون من كتاب الاستلحاق ، وقرضها كما فرضها المسئف في زوجة رجل وأمة آخر ولا خصوصية لذلك ، وقال ابن وشد المسألة على ثلاثة أرجه أحدها أن يدهي كل واحد منهما صبياً بعينه غير الذي ادعاه صاحبه ، ويلحقب بنفسه ، وينفي الآخر عن نفسه والواجب أن يلحق بكل واحد منها ما ادعاه .

والثاني أن يقول كل واحد منها لا أدري أيهما ولدي والحسكم فيه أن تدعى له القافة ، والرادا في هذا الوجه أن يصطلحا على أن يأخذ كل واحد منهما ولدا يكون ابنه مع كونه لا يدعى علم ذلك لم يكن لهما ذلك ، وتدعى القافة .

والوجه أثناك ، أن يدعيا جبيما صبيا معينا يقول كل واحد هذا ولدي وينقيان الآخر عنها أو ألواجب في هذا على أصولهم أن تدعى له القافة ، إذ ليس لهما أن ينفيا الآخر هن انفسها ، وقد علم أنه ابن احدها . والذي ادعياه جميما ليس أحدهما أولى به من الآخر اه . ولا يمترجن على هذا بأن القافة يحكم بها في أولاد الحرائر على المشهور كما ذكره ابن رشد وغيره ، لأن العسلة في ذلك هي قوة الفراش في النكاح فيلمتي الولد بصاحب الفراش الصحيح دون الفاسد ، وذلك معدوم هذا ، إذ لا مزية لاحد الفراشين على الآخر لصحتهما جميعاً والله أعلم .

(تنبيهات)

الأول : البرزلي إذا عدمت القافسة > فاذا كبر الولد و إلى أبيما شاء كما إذا أشكل الأمر على القافة أو الحقته بهما فإن مات قبل ذلك ورثاه وإذا مانا ورثهما مماً .

الثاني: القرافي لا يشترط في القائف كونه من بني مدلج ، فإذا كان في أي عصر من أودعه الله تعالى تلك الخاصة فانه يقبل قوله ولو لم يكن من مدلج ، الآبي في شرح مسلم

تقي الدين ، اختلف السلف في اختصاص القافة ببني مدلج وعدمه ، لأن المراعى فيها انما هو إدراك الشبه وهو غير خاص بهم ، ويقال إن لهم في ذلك قوة ليست لغيرهم ، وكان يقال في عادم العرب ثلاثة : السيافة والعيافة والقيافة ، فالسيافة شم تواب الأرض والعيافة زجر الطير والطيرة والتفاؤل ونحوهما ، والقيافة اعتبار الشبه في إلحاق النسب اه.

الثالث: طفي قول تت الثانية إذا ولدت أمرأته جارية وأمته جارية أي أمة رجل آخر غيره كما يؤخذ من أن شاس و إلا فلا قافة ، ونص أن شاس ولو ولدت زوجة رجل غلاماً وأمته غلاماً ومانا فقال الرجل أحدهما ابني ولم أعرفه دعى لهما القافة ، فمن أطقوه به لحق به ، ويلحق الآخر بالآخر اه . فهذا يدل على أن مراده بقوله وأمته أي الرجل لا بقيده المتقدم ، ويدل أيضا على هذا قول ابن عرفة في الفوض للذكور الشيخين الرجل لا بقيده المتقدم ، ويدل أيضا على هذا قول ابن عرفة أي الفوض للذكور الشيخين كتاب ابن سحنون لو ولدت زوجة رجل غلاماً وأمة آخر غلاماً وماتنا فقال أحسدهما ولدي ولا أعرفه النع ، ولا يصح على غير هذا الفرض ، اذ لو كانت أمة الرجسل نفسه ولدي ولا أعرفه النع ، ولا يصح على غير هذا الفرض ، اذ لو كانت أمة الرجسل نفسه ولدت منه فلا قافة لاتحاد الاب ، ولو كانت متزوجة فلا يشملها قوله أمة آخر فتعين حل كلامه على ما قلناه خلاف ما يظهر من قول البساطي لم يرد به إلا ولد أم الولد لا الرقيق ، وقوله كما أنه لم يرد بزوجة رجل ما هو أعم الخ ، فيه نظر ، إذا الأمة المتزوجة كالحرة النباني فيه نظر .

ابن عرفة ابن ميسر من وضعت زوجته وأم ولده في ليلة ابناً وبنتاً وجهلت من ولدت الابن و كلتاهما تدعيه فنسبهما معا ثابت يرثانه ويرثهما ، ثم قال واعلم أن القسافة تلحق الأبنياء بالأمهات ، فقد قال سحنون انهم يلحقون كل واحدة بولدهسا ا ه . وتحصل من كلام « ز » أن المسائل اربع يفرق بين الاماء والحرائر في واحدة وهي إن اتحسد الولد وتعدد الآب ، وثلاث يسوى فيهن الاماء والحرائر، وهو تعدد الولد مع تعددالاب والأم، أو مع تعدد الأم فقط ولله أعلم .

أقول مستميناً بالله تعالى إذا حمل على زوجة رجل وأمة آخر كان عين فرع المسنف وقوله إذ لوكانت أمة الرجل نفسه ولدت منه فلا قافة لاتحاد الآب ممنوع، إذولدالزوجة

وَعَنِ ا بِنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ وَجَدَتْ مَعَ الْبَنْيَهَا أُخْرَى لاَ تُلْحَقُ

الرقيقة رق لسيدها وولد الامة المعاوكة حرفتدعى القافة كتميز الحر من الرقيق ، وإن الحسيد أبوهما ، ولانه لا يلزم من لحوق نسبهما بأبيهما واتحاده عدم الاحتياج القافسة إذ يحتاج لها لتمين لكل أم ولدها كما قاله سعنون والله أعلم.

(وعن ابن القاسم) رحمه الله تعبالى (فيمن) أي امرأة أو المرأة التي ولدت ينتباً وخشيت من زوجها فراقها لكراهته البنت فطرحتها على باب المسجد مثلا ، عسي أت لتقطها من ربيها فلما حضر زوجها ألزمها بالاتبان بها فذهبت لها فر (وجدت مع اينتها التي طرحتها بنتا (أخرى) ولم تعرف بنتها من هي منهما فر (لا تلحق به) أي الزوج (واحدة) منهما قاله ابن القاسم ومحد . وقال سعنون تدعى القافة لتلحق به الجعداهما و ق ، الشيخ عن كتاب ابن ميسر من حلف لزوحنه الحامل ان ولدت المرة جارية لإفيين عنك غيبة طويلة ، فولدت جارية في سفره فبعثت بها خادمها في جوف الليبلو التعلومها على باب قوم ففعلت ، فتقدم زوجها فوافى الحادم راجعة ، فانكر خروجها لهلا وحقق عليها فأخبرته فردها لتأتي بالصبية فوجدت صبيتين فأتت بهما فأشكل على الأي أيها هي منهما ، فقال ابن القاسم لا تلحق واحدة منهما وقاله محد .

وقال سعنون تدعى القافة لها ، وبه أقول الحط كذا فعل ابن الحاجب فاكرها عقب التي قبلها ونسبها لابن القاسم ، لكن زاد وقال سعنون القافة فقال في التوضيح كأنه أتى بهذا الفرع إثر الأول إشارة إلى تعسارضهما فكأنه أشار إلى تخويج الحلاف من الشافية في الأولى ، قاله أبن عبد السلام ، وهو تخريج ظاهر ، إذ الطاهر أنه لا قرق بينها إله ، وما قاله ظاهر لا شك فيه .

ثت قول الشارح إنما أتي بهذه عقب التي قبلهـــا لآن ظاهرهما التعارض عَلَي لَا تَهَمَّ احمادا القافة في الأولى دون الثانية ، ولا فرق بينهما غير ظاهر ، لأن عدم إحمالها في هذه لاحتال كون البنت الأخرى بنت حرة ، والقافة لا تكون بين الحرائر اله ، طَفَيْ ظاهرُهُ أن الغائل بنفي القافة بين الحرائر قاله مطلقا ، وليس كذلك ، وانما عسل الكلام في ماتوجة في عديها ، وذلك أن الآمة إذا بيعت بعد وطئها بلا استبراء ووطئها المبتاع في ذلك الطهر فأتت بولد فادهياه دعت له القافة ، وإن تزوجت المطلقة قبسل حيضة فاتت بولد لحق بالآول ، لآن الولد للفراش ، والشاني لا فراش له ، هكذا المسألة مفروضة في المدونة وغيرها ، فقد ظهر الفرق بين الحرة والآمسة في هذا الفرض فقط ، ومرادهم المتوقعة ولركن إماء لانهن فن فواش حينه .

أما في غير هذا الفرص فلا فرق بين الإماء والحرائر ، ومنه فرص المصنف ، وقسد قال قيد ابني وشد لا يقام منه القافة في الحرائر ، لأن مسا اعتل به في التفرقة وهو قوة فرائل أحيد الزوجين معدوم في هذه المسألة إذ لا مزية في هذه لأحد الفراشين على الآخر العاقم قال فظير الملك أن اعتراضه على الشارح غير ظاهر ، وأن المعارضة ظاهرة كا قال وحرة وفيره ، وأنهم أراهوا بقولهم لا تكون القافة بين الحرائر ما تقدم ولا يقهم أس المزاد أن القافة فيكون بين الحرائر والإماء فقط كا سبق إلى ذهن كل قاصر أخذاً من قوله كفيرة ، وإن ولبخت زوجة رجل النع ، أذ موضوعها في الأمة بطؤها الشريكان كهاذ كرت للك عن البن والله تدخل في الحرة يطؤها الزوجان فعراهم لا تدخل في الحرائر أي الحرة الواحدة والجمع باعتبار الجنس ، والمراد كم سبق المتزوجة ولو أمة ما عدا هذا أي الحرة الواحدة والجمع باعتبار الجنس ، والمراد كم سبق المتزوجة ولو أمة ما عدا هذا أي الحرة الواحدة والجمع باعتبار الجنس ، والمراد كم سبق المتزوجة ولو أمة ما عدا هذا فلا فرق بين الحرة الواحدة والماء فتدخل في المراتين على واحدة وتحد واختلط وليناها نفرتين أو أمتين أو عتلفتين ، وكذا بين الأمتين من غير نكاح كل واحدة وتشدها وبين الحرة الأمة كما هو قرص المصنف ، إذ في هذا كله لا مزية لأحد الفراشين على الآخر وبين الحرة الأمة كما هو قرص المصنف ، إذ في هذا كله لا مزية لأحد الفراشين على الآخر وبين الحرة الأمة بي المرة وغيره والله الموفق .

(وإنما تعتمد القافة) في الإلحاق (على) مشابهة (أب) سمي أو ميت (لم يدفن) بطبيع التجتية وفتح الفاء لا على شبه عصبة الآب المدفون خلافاً لسحنون قاله تت . وق، سحنون وجيد الملك لا تلحق القافة الولد إلا لآب حي ، فان مات فلا كلام للقافسة في مدل شبه غير الآب ، الحط اختلف في قصر القافة على ذلك من حية قرابته إذ لا تعتمد على شبه غير الآب ، الحط اختلف في قصر القافة على

وإن أَفَرُ عَدْلاَنِ بِقَالِكِ ، ثَبَتَ النَّسَبُ ، وَعَــدْلُ يَخْلِفُ مَعَهُ وَيَرِثُ

الولد الحي وهومها فيه حيا وميتا. ابن عرقة وفي قصرها على الولد حيا ، وهومها فيه حيا وهيمها فيه حيا وميتا ما وميتا ما في قاف قبي الأموات ، ونقل المسقلي عن سعنون إن مات بعد وضعه حيا دعي له القافة. قلت يحتمل ردهما إلى وفاق المسقلي عن سعنون إن مات بعد وضعه حيا دعي له القافة. قلت يحتمل ردهما إلى وفاق لأن السماع فيمن ولد ميتا ، وقول سعنون فيمن ولد حيا ولم أقف لابن رشد على نقل خيلان فيها . في التوضيح والمشهور أنه يتكتفى بالقائف الواحد ، وقيل لا بد من افتين .

(وإن أقر عدلان) من ورثة ميت كابنين أو أخوين أو عين (بثالث) مساو لها في الاستحقاق كابن أو أخ أو عم (ثبت النسب) والميراث من الميت ، ومفهوم الشرط أن الو غير عدلين فلا يثبت به النسب ، وهو كذلك إجاعاً ، حكاه ابن يونس .

تعبيهان)

الأول : تعبيره بأقر كان الحاجب وابن يونس وابن زرقون وغير واحد ، حوايسه كا قال ابن شاس والحرفي إن شهد وارتان ، لأن الإنسان يجوز إقراره بمسسا يطنه مون تحقيق ولا يشهد بذلك .

الثاني: يثبت النسب والميرات بعدان أجنبين ، لكن قوله بثالث مشعر بأنهما من النسب ولا خصوصية لهما بذلك قاله ثت . وق، أي نسب المقر به بشهادتهما وأخذ جميع مورثة من جميع المال وإن كان المقر بمن لا يثبت النسب بشهادته لأنه واحسد ، وإن كان عدلا ، أو لانهن نساء وليس الجميع بسفهاء ، فأجع أهل العلم النسب لا يثبت بقولهم .

واختلفوا في الذي يغرمونه المقربه فذهب أمل المدينة ومن تابعهم إلى أن المقر يستوفي جيم ما يجب له في مال الإقرار، فإن بقي في يده شيء ما كان يأخذه في الإنكار يدفعه إلى المقربه وإن لم يستفضل شيئاً فلا شيء المقربه .

(و)إنَّ أقر (عدل) واحد (يحلف) المقر بسنه (معه) أي العدل المقر (ويرث)

المبت مسع المقر (و) الحال (لانسب) ثابت له بإقرار المثل وحلفه مثله الباجي والطرطوشي وابن شاس وابن الحاجب والذخيرة وابن عبسد السلام ، وفي التوضيح المنهب خلافه لنقل العلماء قديما وحديثا أن العدل كغيره في أنه ليس المقر به ، إلا منا نقص من حصة المقر به أقراره ، ولعله اعتمد هذا ما في ولاء المدونة إن أقرت ابنتان لرجل بأنه أعتق أباهما وهما عدلتان حلف وورث الباقي عنهما قاله تت .

وغ و قوله وعدل يحلف و يرث و لا نسب قد سلم في التوضيح إن هذا خلاف المووف من المناهب و مو كذلك و والمعروف قوله آخر كتاب الولاء من المدونة ومن مات و ترك ابتين فاقر أحدها بأخت مع الآخ المقر بها لآنه شاهد و احد إلا أن المباجي و افق على هذا في باب ميراث الولد المستلحق و وخالفه في باب القضاء بالحاق الولد فقال من ترك ولدين أقر أحدها بثالث و فان كان المقر حدلا حلف المقر له مع شهادته و وأخذ من كل منهما حصته ولا تثبت نسبته و اتبعه على هسذا الطرطوشي و ابن شاس و ابن الحاجب و القرافي و ابن عبد المسلام و وعضده ابن عرف الطرطوشي و ابن شاس و ابن الحاجب و القرافي و ابن عبد المسلام و وعضده ابن عرف بقوله في كتاب الولاء من المدونة و لو أقرت المنتات أن فلانا مولى أبيهما وهما عدلتان بقوله في كتاب الولاء من المدونة و لو أقرت المنتات أصد باحق منه من و لا و ولا ولا ولد معروف و لا يستحق بذلك الولاء و وعا في النوادر عن الموازية من ترك ابنتين وعصبة معيمون و المنتان بأخ فان لم تكونا عدلتين أعطته كل و احدة ربع ما بيدها و وان كانتا عدلتين حلف عند ابن القاسم و أخذ قام النصف من العصبة اه و قانت ترى هسنا القول قد انتمش .

(وإلا) أي وإن لم يكن المقر عدلا (فحصة) الشخص (المقر) بوارث (كالمال) المقروط أي كأنها جميع المتركة في القسمة على المقر والمقر به ، فان كانا ولدين أقر أحدها بثالث وكفيه أخوه فحصة المقر النصف فيقدر أنه جميع التركة ، ويقسم على الثلاث. فيتوب المقر به تلثه فيأخذه وثلثاء المعقر .

(و) إن قال أحد عاصبي ميت (هذا) الشخص الثالث (أخي) وأنكره أخبوه ثم

بَلْ هَذًا ، فَلِلْأُوَّلِ نِصْفُ إِرْثِ أَيْهِ ، وِلِلثَّانِي نِصْفُ مَا بَقِيَ، وإنْ تَرَكَ أَمَّا وأَخَا، فَأَقَرَّتْ بِأَخِ ، فَلَهُ مِنْهَا السَّدُسُ ،

أضرب المقرعن إقراره لهذا الثالث وقال (بل هذا) لشخص آخر رابع أخي (فلا) مقر به الإأول نصف ارث أبيه) أي المقر لاعترافه له به واضرابه عنه لا يسقطه لأنه بعد ندما (ولا) مقر به (الثاني نصف ما بقي) بيد المقر لاعترافه له به ، فان أضرب عن الثاني أيضاً لثالث فله نصف ما بقي ، وهكذا دق، . سحنون لو وك ولداً واحداً فقال لأحد شخصين هذا أخي ، بل هذا أخي فللأول نصف ما ورثه عن أبيه ، والثاني نصف ما بقي في يده ، وقيل له جميعه . ابن رشد هذا أصح في النظر ، لأن كلا منهما يقول له أنت أتلفت على مورثي وعليه يأتي قول أبن القاسم في سماع عيسى ، ووجه قول سحنون أن المقر بالآخ ثانياً أنما أقر بما بيده حين شركه غيره في الإرث فكان كاقرار وارث معه وارث بوارث .

(وإن و لا) ميت (أما وأخا) ثابتين (فأقرت) الأم (بأخ) آخر للميت وأنكره الآخ الثابت (فله) أي المقر بسه (من) حصة (بها أي الأم من و كة ابنها (السدس) لاعترافها له به ، ولا شيء منه للمنكر لاعترافه أن الثلث كله للأم هذا مذهب الموطأ وعليه العمل . ابن عرفة الشيخ في الموازية من ولا أخاه وأمه فأقرت الآم بأخ للميت أخرجت الآم نصف ما بيدها وهو السدس قاله مالك درهن ، في الموطأ ، وعليه الجماعة من أصحابه يأخذه المستلجق . وقال ابن القاسم وأصبغ هو بينه وبين الآخر ، ورواه ابن القاسم وان وهب .

عد الأول قولنا ، وهو قول مالك وكل أصحاب، رضي الله تعالى عنهم ، وذكر سحنون في العتبية القول الذي أنكره عمد قال يأخذ المقربه نصف السدس ونصفه المنكر قلت تقدم لنا في اختصار الحوقية أن في كون نصف ما بيد الأم العقربه أو بينة وبسين الآخ الثابت نصفين ، ثالثها يوقف نصف الثابت ، فسيان صدق الأم عل على تصديقه ، ورابعها يوقف على إقرازها ، فإن صدقها عمل عليه وإن حكنها كان السدس العقربه ،

وإن شك كان بين الآخرين ، هـــــذا نقل الحوفي ، وعزا ابن رشد الأول للقراض ومالك وجماعة من أصحابه رضي الله تعالى عنهم .

قال وهو أظهر الأقوال ، واختيار عسد ، والثاني لأصبغ ، والثالث لسعنون ، ولم يخفظ الرابع ، قال وقول سعنون أضعف الأقوال لأنه إن كان لا يأخذ نصف السدس إلا أن يعطي أكثر منه فلا معنى لتوقيفه ، ثم قال ابن عرفة ظاهر نقل الشيخ قول محد أن مسألة من ترك أخاه وأمه وأقرت الأم بأخ منصوصة في الموطأ ، وتبعسه ابن شاس وابن الحاجب وابن هارون وابن عبد السلام ، وليست بموجودة في الموطأ بحال ، وإنما في الموطأ كون الواجب على المقر اعطاءه على إقراره فقط من غير تعرض لعين مسألة الأم المقرة بأخ ففهم هؤلاء أنها مماثلة المطلق سائر مسائل الإقرار بوارث المذكور حكمها في الموطأ ، فنقلوا فيها قوله في الموطأ ، وصرح بذلك محد ، ثم قال ابن عرفة والصواب عندي عدم مماثلة الأم المطلق مسائل الإقرار بوارث ، فلا يصح عزوها للموطأ ولا ثبوت أقوالهاالثلاثة مسألة الأم لمطلق مسائل الإقرار بوارث ، فلا يصح عزوها للموطأ ولا ثبوت أقوالهاالثلاثة في مطلق وسائل الإقرار بوارث ، وهو مقتضى ذكرها .

الحوفي بعد ذكر مطلق مسائل الإقرار وهو ظاهر سياق كلام ابن رشد ، وببان عدم مياثلتها مطلق مسائل الإقرار وأن مسألة إقرار الأم بأنها لو كانت دوني أخذت الثلث وبيت مناسب لتوجه منازعة المذكر في فضل إقرار الأم بأنها لو كانت دوني أخذت الثلث وبيت المال الثلثين ، فإن أقرت لك مع ذلك لم يكن في إقرارها بك فضل على إنكارها تستحقه أنت ، ولما لم تنفود دوني كان وجودي سبباً في تقرر الفضل ، فيجب فيه حق بتبرئها منه ، وهذه الحجة مناسبة لمقاسمة الأخ الثابت الآخ المقر به في الفضل المذكور ، ولا تقرو هذه الحجة للمنكر في مطلق مسائل الإقرار بوارث ، ثم وقفت للمازري على ما يشير لما أبديناه من الحجة للآخ المنكر ، وهو أنه ذكر مسألة الأم. ووجه القول بأن ما قضل بأقراره الأم بين الحجة للآخ المنكر ، وهو أنه ذكر مسألة الأم. ووجه القول بأن ما قضل بأقراره الأم بين المنكر والمقر به بأن المنكر يحتج بأن له مشاركة في خروج هذا البهم من يسد الأم ين المنسانية . أبن عرفة في هذا البحث نقف عليه في عمله ، وبالله تعالى التوفيق .

وإن أقرَّ مَيْتُ بِأَنَّ فَلَا نَهُ جَارِبَتُهُ وَلَدَتَ مِنْهُ فَلَا نَهُ وَلَهَا ابْنَتَانِ أيمنا و مَسِيتُها الْوَرَآةُ ، وَالْبَيْنَةُ ، فَإِنْ أَثَوْ بِذَلِكَ الْوَرَّقَةُ ، فَإِنْ أيمنا و مَسِيتُها الْوَرَآةُ ، وَالْبَيْنَةُ ، فَإِنْ أَثَوْ بِذَلِكَ الْوَرَقَةُ ، فَإِنْ الْمَا بَعْنَقَ شَيْءً ،

(وإن أقر ميت) بمد إقراره في حياته (بأن فلانة) كناية عن عبام أنتى كسميدة (حاريته) أي أمة المقر (ولعت منه) أي المقر (فلانة) كناية عن اسم أنتى كسمودة وذكر منا الاسم حين إقراره (و) الحال (لحا) أي الجارية التي أقر بأنها ولعت منعقلاتة (ابنتان أيهنا) من غير المقر (ونسيتها) أي البنت المسينة المقر بهسا (الوراة والبيئة) الشاهدة عاقراره.

(قان أقر بقاك) أي إقرار المت ولادة الأمة منه إحدى بتاتها (الورقة) وادحوا أنهم نسوا إسمها وجهارا عنها (فين) في البنات الثلاث (أحرار ولحسسن) أي البنات الثلاث (ميراث بنت) واحدة وهو النصف لتجلق بنوة إحداهن وينهن بالسوية لجهل عن من تستحقة منهن واستوائهن في دعوى استحقاقه كله (وإلا) أي وإن أي يقر الورثة بإقراره الذكور وأنكروه جملة مع نسيان البيئة اسمها (لم) الأولى فلا (يعتق شيء) من البنات الثلاث الملاتي أقر بأن إحداهن بتنه ونسبت ومفهوم ونسبتها أنها إن ام تنسهسا يمكم بمنتضى الشهادة وسواء اعترف الورثة أو أنكروا .

وى ، من نوازل سعنون من أقر عند موته أن فلانة جاريته ولعب منه اينتها فلانسة ولأمة اينتها ألم الودئة ولأمة اينتان أشريان سوى المقر بها فيات واقسيت البينة والورئة إسمها ، فإن أقر الورئة بذلك فين كلين أسراد ، ولحن ميرات واحدة يقسم بينهن ولا نسب اواحدة منهن ، فإن أم الورئة بناك وأنسبت البيئة إسمها فلا يعتنى شيء منهن ، وإن قال إحدى هسة الثلاث أينتي والماسيعيسا قالشهادة جائزة القاقة . وقوله يستقن كلهن خلاف قو له فيمن قال في مرشد في جيد له ثلاثة أحدهم ابني ، وقوله إن جعدوا لا عنى اواحدة منهن إن في قبل البيئة أينتهن هي ، هو مشهود المقعب.

ولهن اسْتَلْحَقَ وَلَمَا ثُمُّ أَنْكُرَهُ ، ثُمُّ مَانَ الْوَلَدُ ، فَلاَ يَرِثُهُ ا وَوَقِفَ مَالُهُ ! قَانَ مَانَ ! فَلوَرَ ثَيْدِ! وَفَضِي ذَيْنَهُ ، وإنْ قَعَامٍ غُرَمَاوُهُ وَهُو تَحَيْ : أَخَذُوهُ .

(تنبيبان)

الأول : تت يظهر القرق بين هذه وبين السابقة في قوله وإن قال لأولاد أمته أحده ولدي بأن تلك ليس فيها وارث يكفيه ، وهذه فيها ورثة تكفيه والله تعالى أعلم . طفي فيه نظر لمعارضة ابن رشد بينهما بقوله إقراد الورثة بذلك ، حكفيام البينة على أن إحدى هذه الثلاث ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة القاقاً . وقوله يعتقن كلين خلاف قول في السابقة ا ه . وقال ابن عبد السلام عنقين كلين جاد على قول ابن عبد المسكم في السابقة ا ه . وقال ابن عبد السلام عنقين كلين جاد على قول ابن عبد المسكم في السابقة ا ه . وقال ابن عبد المسلام عنقين كلين جاد على قول ابن عبد المسكم في السابقة الله يعتق المؤسم الدي المسابقة عمل المسلمة على المسلمة عمل المسلمة المسلمة عمل المسلمة المسلمة عمل المسلمة ا

الثاني: المطيئول مؤلة إقرار الورثة أن تشهد البيئة أنه قال إحدى مؤلاه الثلاث أبني ولم يسمها فالشهادة جائزة القياقا قاله ابن رشد في نوازل معنون ، والله أعلى

(وإن التلحق) المكان (وله) في صورة يلحق به قييسا (ثم أذكره) أي المستلحق بالكسر المستلحق وقال ليس ولدي (ثم المستلحق بالكسر المستلحق عن نقسه بعد استلحق وقال ليس ولدي (ثم عات الوله) عن مال مستلحقه عي (فلا يرته) أي المستلحق بالكسر المستلحق بالقسم لتفيه عن نقسه واحترافه أنه لا حق له في إرته (ووقف) بضم فكسر (ماله) أي المال الذي وكه المستلحق ورجع عن استلحاق القبي وكه المستلحق ورجع عن استلحاق في محسب (ب) المال الموقوف (الورثته) أي الآب الآب المن رجوعه عن استلحاق غير محسب بالسبة لهم (وقضي) بضم فكسر (به) أي المال الموقوف (ادينه) أي الآب إن كان طبه عين .

﴿ وَإِنْ قُلْمُ خُرِمُكُو ﴾ أي الآب الَّتِينَ لِمُعَلِيهِ بِينَ عَلِيهِ ﴿ وَمِنَ كَي الْآبِ ﴿ حَي أَسْفُو هُ

أي المال الموقوف إن كان قدر دينهم أو أقل منه وإلا أخذوا منه قدر دينهم وتركوا باقيه موقوفاً حتى بموت الآب. و ق ۽ ابن شاس إذا استلجتى ولداً ثم أنكره ثم مسات الولد عن مال فلا يأخذه المستلجق . ابن القاسم ويوقف ذلك المال ، فان مات المستلجق صار هذا المال لورثته وقضى به دينه ، وإن قام غرماؤه عليه وهو حي أخذوا ذلك المال في ديونهم .

(تنبيات)

الأولى: الحط هكذا قال في رسم يوسى من سماع عيسى من كتاب الاستحقاق . أبن رشد في قوله يوقف نظر ، والواجب كون ميراثه لجاعة المسلمين لأنه مقر أن هذا المسال لم لاحق له معهم فيه وهم لا يكذبونه فلا معنى لتوقيفه ، إذ لا يصح أن يقبل رجوعه فيه بعد رجوعه عن استلحاق ابنه لأنه قد ثبت لجاعة المسلمين برجوعه

الثاني: إن مات المستلحق بالكسر بعد رجوعه عن استلحاق ورثة المستلحق بالفتسح باقراره الأول واستلحاقه ولا يسقط نسبة برجوعه عن استلحاقه ، ثم إن مسات الإبن ورثه عصبة أبيه المستلحق بالكسر قاله ابن رشد وابن بطال في مقنعة .

ورق عصبه ابنه المسلعي بالمسرف بن رسوب براب و بن المسلم المسلمين الفتح المسلمين الفتح المسلمين الفتح المسلمين المسلمين الفتح المسلمين المس

الرابع : محتمع طوق الولد والحد في مسائل ضابطها كل حد يثبت بالإقرار وبسقط بالرجوع ؛ فالنسب قابت معه وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع فالنسب لا يثبت مسه منها من أولد أمة ثم أقر بنصبها فيلحق به الولد لإنهامه بالتحيل على إسقاط نسبه ويحد منها من إشادى أمة وأولدها ثم استحقت مجربتها وأقر أنه وطنها عالماً بحربتها فيحد ،

ويلحق به الولد > ومنها من اشترى إحدى جاريتين على أنه بالخيار في إحداهما وأقر أنه اختار واحدة ثم وطىء الآخرى و حلت منسه فيحد ويلحق الولد به > ومنها من اشترى جارية ووطئها فخاصه ربها يطلب ثمنها فقال إنما أودعتني إياها وأمنتنى عليها فيحسد ويلحقة ولدها . ومنها من تزوج أم امرأته وأولدها عالمًا فيحد ويلحقه ولدها ، ذكرها في معين الحكام والتوضيح . ابن عبد السلام هذا إنها يصح إذا لم يعلم بتحريها قبل نكاحها إياه ، فان علم به قبله فهو زنا عض لا يلحق معه الولد ومنها من اشترى جارية وأولدها ثم أقر بأنه وطئها عالمًا بمتقها عليه ، ومنها من تزوج امرأة وأولدها ثم أقر بأنه كان طلقها ثلاثًا وتزوجها قبل محل عالمًا . ومنها من تزوج امرأة وأولدها ثم أقر بأنها خامسة وأنه علم حرمتها قبل تزوجها أفادها الحط بنصوصها .

الخامس: السهيلي في شرح السيرة إذا بلغ الصبي وأخبرته أمه بعد توبتها بأنه لفسير رشدة ليتعفف عن الميراث ، وعن نظر عوراتهم أو علم ذلك بقرينة وجب عليه ذلك ، وإلا كان شر الثلاثة كا جاء في الحديث في ابن الزنا أنه شر الثلاثة ، وقد أول بوجوه هذا أقربها اه. وقيل في تأويله إذا حمل بعمل والديه وقد جاء التصريح بهسذا في بعض رواياته ، وفي كتاب ابن حبيب الشعبي ولد الزنا خير الثلاثة إذا اتقى الله تعالى ، فقيل له فقد قبل أنه شر الثلاثة لم تنتظر أمسه بولادته ، وكذلك قال أبن عباس رضي الله تعالى عنها ، وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه إنها قبل شرهم في الدنيا ولو كان شرهم عند الله تعالى ما انتظر بأمه أن تضعه ، وقال حمر بن الحطاب رضي الله تعالى عنه أكرمو الولد الزنا وأحسنوا اليه ، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنها عوقب الحطاب رضي الله تعالى عنه أكرمو الولد الزنا وأحسنوا اليه ، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنها هو عبد من عبيد الله تعالى إن أحسن أحسن الله تعالى اليه ، وإن أساء عوقب وقال أعتقوا أولاد الزنا وأحسنوا اليهم واستوصوا بهم ، أفاده الحط ، والله أعلم .

فهرس الجزء السادس من منح الجليل

٣ المها في بيان أسكام إساطسة (١٩٨ لمب في بيان الغيان وأقساسه وأحكامها وما يتعلق بها ٢٤٨ باب في بيان حقيقة الشرك وأقسامها وأحكامهاومايناسبها ٢٧٥ فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع ٢٥٦ بلب في بيان أحكام الركاة ٤١٨ باب في بيان أسكام الإقرار إ ٢٧١ فعل في بيان أحكام الاستلماق

النين عال للدن والتغليس الأحم والتقليس الأشعس . ٨٢ لون بيساد أساب المعر وأحكامه وما يتملق به ١٢٥ إلى في بيسان أثنام الملح وأسكلمها وما يناسبها ١٧٤ باب في بيان شروط الموالة وما يشكن بها